

نوعوى
صحة التعاقد والتوقييع

م/معرض عبيد التراب

الوسيط ف دَعْوَى صَحْرَ التَّجَارَةِ وَدَعْوَى صَحْرَ الْبُيُوعِ عَلَى الْبَيْعِ

بيع المحل التجاري - بيع المزاد - البيع بالجدك - بيع المفلس -
بيع الصيدلية - بيع الوفاء - وكافة أحكام البيع الأخرى
شرح لأحكام الدعويين وشروطهما الشكلية .
والموضوعية . أحكام القضاء في خمسين عاما
وحتى يناير ١٩٨٥ . صيغ الدعاوى
وطلبات الشهر

معوض عبد التواب
رئيس نيابة النقض

توزيع: انتشار بالاسكندرية
حلال حنزي وشركاه

إهداء

الى ابني حمدي

وابنتي مروة

اهدي كتابي هذا

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ودعوى صحة التوقيع بشأنه من الدعاوى التى تهم الكثير من القانونيين والمهتمين بها بل انها تشكل حجما كبيرا مما يعرض على المحاكم وقد لمسنا اهميتها من خلال عملنا القضائى ومن واقع العمل حرصت على ان اعرض لكل منهما بالشرح والتفصيل وآراء الفقه مع ايراد احكام النقص والمحاكم المختلفة بشأنها فى نصف قرن مع بيان كافة ما تشبه من مشكلات عملية هامة فى التطبيق ، مع ايراد صيغ الدعاوى ونماذج الشهر بشأنها ونورد ملحقا بالقرارات الصادرة بشأن السجل العينى والبلاد التى يسرى عليها .

والله اسأل ان يوفقنا لما فيه الخير دائما .

معوض عبد التواب

طنطا : ش حسن حسيب

يناير سنة ١٩٨٥

الباب الأول

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع

الباب الأول

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع

تمهيد :

يلتزم البائع بأن ينقل الى المشتري ملكية العقار المبيع فبالترسجيل يتم وفاء البائع بالتزامه واستيفاء المشتري حقه والأصل ان على البائع اجراءات الوفاء وعلى المشتري اجراءات الاستيفاء فاذا لم يتفق الطرفان على تعيين من يجب عليه منهما اتخاذ اجراءات الترسجيل فانها تكون على المشتري بصفة أصلية ويكون على البائع أن يقدم له فى ذلك المعاونة التى لا يمكن أن يتم الترسجيل بدونها كشهر حق ارث البائع والافراج الضريبى عن شركة المورث وشهر حق الوقف اذا كان المبيع وفقا صار حله بمقتضى القانون فيقوم المشتري بتقديم الطلب لمصلحة الشهر العقارى ويقدم لمصلحة المساحة جميع البيانات اللازمة ثم يحرر مشروع العقد على النموذج الخاص ويدفع الرسوم المستحقة عليه ويدعو البائع للتوقيع عليه أمام الموظف المختص ويقدم العقد لترسجيله بمصلحة الشهر العقارى . وهو فى كل ذلك يحتاج الى أن يوافيه البائع بمستندات ملكيته وبما يثبت أهليته وصفته فيقع على البائع تقديم ذلك كله كما يجب عليه أن يقوم بتوقيع مشروع العقد المعتمد من مصلحة الشهر العقارى أمام الموثق أو الكاتب المختص بالتصديق على الامضاءات .

وقد يتفق العاقدان على أن يقوم البائع بكافة اجراءات الترسجيل ونفقاته وحينئذ يقع على البائع كل ما تقدم ولا يكون المشتري ملزما بغير توقيع العقد أمام الموثق بعد تمام الاجراءات اللازمة لذلك .

وفى كلتا الحالتين يتعين على البائع أن ينفذ التزامه فيما يتعلق بنقل الملكية تنفيذا عينيا أى أن يقوم بتوقيع العقد النهائى بعد أن يتم اعداده وفقا للاجراءات المذكورة فان قام بذلك اختيارا انتهى الأمر والا جاز التنفيذ جبرا عنه طالما كان ذلك ممكنا (١) .

ان قانون الترسجيل ومن بعده قانون الشهر العقارى قد جعل الالتزام بنقل ملكية عقار لا يهتم تنفيذه الا بترسجيل التصرف المنشئ لهذا الالتزام

(١) راجع عقد البيع د. سليمان مرفى طبعة ١٩٨٣ ص ٢٨٩ وما بعدها .

وأن التسجيل صار وفقا لهذين القانونين يقتضى معاونة البائع للمشتري فى بعض الاجراءات اللازمة وأهمها جميعا توقيع عقد على ورق من نوع خاص أمام موثق أو موظف مختص بالتصديق على الامضاءات وذلك بعد اعتماد مشروع العقد من مصلحة المساحة وتأشيرها عليه بصلاحيته للشهر . كما تقدم انه اذا قام البائع بهذه الاجراءات باختياره برئت ذمته من التزامه بنقل الملكية وانتقلت الملكية فعلا الى المشتري بمجرد تسجيل عقده .

أما اذا تأخر البائع فى القيام بما يجب عليه من اجراءات فى هذا الشأن وبخاصة اذا امتنع عن توقيع المحرر الصالح للشهر أمام موظف مختص كان للمشتري وفقا للقواعد العامة أن يلجأ الى التنفيذ العينى الجبرى طالما بقى ذلك ممكنا والا فانه لا يكون له الا طلب التنفيذ بمقابل ويكون له التمسك بتطبيق الشرط الجزائى المنصوص عليه فى العقد الابتدائى (١) .

وأن المشتري لا يجوز له أن يطلب من المحكمة جبر البائع على التنفيذ العينى باكراهه على توقيع المحرر الصالح للشهر لأن فى ذلك حجرا على حرية المدين ولكن ليس مؤدى ذلك استحالة التنفيذ العينى الجبرى بل ان المشتري يستطيع الوصول الى هذا التنفيذ بالاستعاضة عن توقيع البائع أمام الموظف المختص بحكم يصدر من المحكمة بثبوت التعاقد لأن حكمة اشتراط المشرع التصديق على امضاءات المتعاقدين من موظف مختص يمكن أن تتحقق بحضور المتعاقدين أمام المحكمة المختصة وبقيام الدليل أمامها على حصول التعاقد فعلا وقد جرت المحاكم فى ظل قانون التسجيل على اعتبار الحكم الذى يصدر منها يقوم مقام العقد المصدق على توقيعه ويجوز تسجيل ذلك العقد .

وتنقل بذلك ملكية العقار محل التعاقد ويلاحظ ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون الشهر حيث أوجبت أن يقرن كل طلب شهر بالأوراق المؤيدة لبيان صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم والبيانات الخاصة بالتكليف والبيانات الخاصة بأصل الملكية وتقضى تعليمات الشهر العقارى بوجوب بحث أصل ملكية المتصرف وتكليفه عند تقديم احكام صجة التعاقد للتسجيل - كما هو الحال فى تسجيل العقود - بتقديم

المستندات التي تؤيد ذلك وإذا تعذر على المحكوم لصالحه تقديم المستندات المثبتة لأصل الملكية نظرا لوجودها في حوزة الصادر ضدهم الحكم فيجب التحقق من صحة هذه الملكية بسؤال الملاك السابقين والمجساورين ورجال الحكومة وأصحاب التكليف المدرج به العقار وبعد اقرار بنتيجة هذا التحقيق يحرر على ورقة التسجيل المدموغ ويوضح به أصل الملكية على أن يوقع الاقرار من الصادر لصالحه الحكم ويصدق على توقيعه ويرفق بالحكم عند تسجيله ويغنى هذا الاقرار عن تقديم السند المثبت لأصل الملكية فقط ولكنه لا يغنى عن تقديم التوكيلات والاعلانات الشرعية واشهادات الوفاة الرسمية والادارية وقرارات محاكم الأحوال الشخصية والمحركات السابق شهرها (٢) .

ولحل هذه المشكلات العملية ابتكر العمل دعويين أقرهم القضاء هما دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ودعوى صحة التوقيع ونعرض لأحكام كل منهما في البابين التاليين .

(١) راجع المرحع في أحكام النهر والموثق للأسنادين محب سعد ودؤاد على ص ٤٩٧ .

الفصل الأول

تعريف دعوى صحة التعاقد واجراءات رفعها

المبحث الأول

تعريف دعوى صحة التعاقد وخصائصها

ان البيع العقارى غير المسجل لا ينقل الملكية ولسكنه ينشئ التزاما على عاتق البائع بنقلها ويتمثل هذا الالتزام فى القيام بما هو ضرورى لنقل ملكية العقار المبيع أى بما يلزم من جانبه لتسجيل البيع فاذا امتنع البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة للتسجيل كان للمشتري اجباره على تنفيذ التزامه عينا بأن يرفع عليه دعوى صحة التعاقد . ولم يكن قانون التسجيل يشير الى هذه الدعوى ولكن العمل ابتدعها تحت اسم دعوى صحة ونفاذ البيع وأقرها القضاء . ثم أصبح وجودها مسلما به من الناحية التشريعية بصدور قانون تنظيم الشهر العقارى فقد أشار اليها هذا القانون صراحة حين أوردها بنص المادة ١٥ منه بين الدعاوى التى تشهر صحيفتها فدعوى صحة التعاقد هى الدعوى التى يطلب بها المشتري تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع تنفيذا عينيا . وتعتبر تطبيقا لنص المادة ٢١٠ مدنى التى تنص على انه : « فى الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ اذا سمحت طبيعة الالتزام بذلك » (١) .

وقد قضى قانون تنظيم الشهر العقارى فى المادة ٢/١٥ بأنه يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على تسجيلها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من

(١) راجع الدكتور خميس خضر فى العقود المدنية الكبيرة ص ١٤١ .

ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى (م ١٧/١) فاذا امتنع البائع عن القيام بما يلزم من جانيه لتسجيل البيع كان للمشتري أن يلجأ الى القضاء طالبا الحكم باثبات التعاقد وبصحته .

ومن ثم فإن هذه الدعوى يواجهها بها المشتري امتناع البائع عن القيام بالأعمال الواجبة للتسجيل حتى لو كان معترفا بصدور البيع منها فسواء كان البائع منكرا للبيع أو معترفا به فهو ما دام ممتنعا عن القيام بالأعمال الواجبة لتسجيل العقد استطاع المشتري اجباره على ذلك بأن يرفع عليه دعوى يطلب فيها الحكم بثبوت البيع أو بصحته ونفاذه فاذا ما صدر هذا الحكم جعل منه المشتري سنداً يغنيه عن عقد البيع الصالح للتسجيل فهو سند رسمي أقوى من السند العرفي المصدق فيه على التوقيع وهو في الوقت ذاته يثبت - أكثر مما تثبت الورقة المكتوبة ولو كانت ورقة رسمية - وقوع البيع صحيحاً نافذا . فيجوز إذن للمشتري أن يسجل هذا الحكم باعتباره سنداً قاطعاً على وقوع البيع ولا يحتاج في تسجيله الى تدخل البائع (١) ومتى سجله انتقلت اليه ملكية المبيع وتقوم دعوى صحة التعاقد على الأساس القانوني الآتي : يتضمن التزام البائع بنقل الملكية التزاماً يتمكن المشتري من تسجيل عقد البيع وهذا الالتزام الأخير يمكن تنفيذه عينا وتسمح طبيعته أن يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ العيني وقد نصت المادة ٢١٠ مدني على انه « في الالتزام بعمل يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ اذا سمحت بذلك طبيعة الالتزام » فدعوى صحة التعاقد إذن هي دعوى يطلب فيها المشتري من البائع تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً في عقد بيع صحيح نافذ ويترتب على ذلك انه اذا كان التنفيذ العيني غير ممكن لم تقبل دعوى صحة التعاقد فاذا باع البائع العقار مرة ثانية لمشتري ثان وسجل هذا التعاقد قبل أن يتمكن المشتري الأول من التسجيل أصبح تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية الى المشتري الأول غير ممكن عينا ومن ثم ترفض دعوى المشتري الأول على البائع بصحة التعاقد .

ومما يقطع أن دعوى صحة التعاقد ليست في حقيقتها الا مطالبة المشتري للبائع بتنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع تنفيذاً عينياً أن هذه الدعوى لا يرفعها البائع على المشتري وإنما يرفعها المشتري على البائع أما الدعوى التي يرفعها البائع على المشتري فهي دعوى المطالبة بدفع الثمن لا دعوى صحة التعاقد .

(١) راجع الدكتور السنهوري ج ٤ ص ٤٨٨ وما بعدها .

والمفروض أن البيع غير مكتوب أصلا أو مكتوب في ورقة عرفية .
أما إذا كان مكتوبا في ورقة رسمية فلا حاجة للمشتري برفع دعوى صحة
التعاقد لأن الورقة الرسمية قابلة للتسجيل دون حاجة الى تدخل البائع
وذلك ما لم يمتنع البائع عن تقديم المستندات التي تثبت أصل ملكيته .

بل إن العمل سار مرحلة أبعد من ذلك ، وغل يد البائع عن التصرف
في العقار المبيع من وقت رفع الدعوى بصحة التعاقد ، حتى لا يكون
المشتري تحت رحمته أثناء المدة الطويلة التي قد يستغرقها نظر الدعوى ،
فيبادر البائع الى التصرف في العقار لشخص آخر ويبادر هذا الى تسجيل
عقده قبل تسجيل الحكم بصحة التعاقد فلا تكون هناك جدوى من هذا الحكم .
وذلك بأن يسجل المشتري صحيفة دعوى صحة التعاقد ، ومن وقت
تسجيلها لا يستطيع البائع أن يتصرف في العقار ، حتى إذا صدر الحكم
بصحة التعاقد بعد ذلك أشر المشتري به على هامش تسجيل صحيفة
الدعوى ، فيصبح أى تصرف صادر من البائع من وقت تسجيل صحيفة
الدعوى بصحة التعاقد غير نافذ في حق المشتري . وقد أقرت محكمة
النقض العمل فيما جرى عليه ، واعتبرت دعوى صحة التعاقد دعوى
استحقاق مآلا ، فأدخلتها ضمن دعاوى الاستحقاق التي تسجل صحتها
ويكون لتسجيلها الحجية التي قدمناها طبقا للمادة السابعة من قانون
التسجيل . وجاء قانون تنظيم الشهر العقاري مؤيدا للعادل ولل قضاء ،
فنص صراحة في المادة ٢/١٥ أنه « يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد
على حقوق عينية عقارية » . ورتب على تسجيلها ، كما جاء في المادة
٢١/١٧ « أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة
على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى » .

تعريف القضاء لدعوى صحة التعاقد :

« ينطوى تحت دعاوى الاستحقاق الواردة بالمادة السابعة من قانون
التسجيل ، كل دعوى يكون غرض مدعيها منها ثبوت ملك أو أى حق من
الحقوق العينية له أو لعقاره ولو مآلا . فإذا اعتبر الحكم أن دعوى صحة
التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق التي يصح تسجيل عرائضها ، ورتب
على تسجيل عريضتها الأثر القانوني المنصوص عليه المادة ١٢ من قانون
التسجيل . فلا مخالفة للقانون في ذلك » .

جرى قضاء محكمة النقض على أن دعوى صحة وفساد العقد دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يبار من اسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه أو بصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة اذ من شأن هذه الصورية لو صحت أن يعتبر العقد ولا وجود له قانونا فتحول دون الحكم بصحته ونفاذه .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١ س ١٧ ص ٤٨٦)

اذ كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - المعروفة بدعوى صحة التعاقد - هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فان المشتري لا يجب الى طلبه الا اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ومن ثم فاذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل الى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له ليطالب الحكم بصحة العقد الصادر منه الى البائع للمشتري توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى اذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية اليه ، فانه لا يكون للمحكمة أن تجيب المشتري الأخير الى طلبه وتكون دعواه بطلب صحة تعاقد قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل الى البائع له فان هذا البائع لا يستطيع نقلها اليه كما وأن الحكم للمشتري فى هذه الحالة بصحة عقده لا يمكن أن يحقق الغاية منه بسبب استحالة تسجيله قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه وقد يمتنع من باع لهذا البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة لهذا التسجيل ولا يكون فى الامكان اجباره على انفاذ التزامه بذلك عن طريق رفع دعوى عليه بصحة التعاقد اذ تبين أن البيع الصادر منه غير صحيح أو غير واجب النفاذ بسبب قانوني .

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ س ١٧ ص ١١٩٦)

دعوى صحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام

تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد وبالتالى فان تلك الدعوى تشع لبحت كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وانعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه غير جدى أو حصل التنازل عنه ، اذ من شأن هذه الأسباب لو صحت أن يعتبر العقد غير موجود قانونا فيحول ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه ومن ثم فلا صحة للقول بأن ولاية القاضى فى هذه الدعوى قاصرة على فحص ما اذا كان التصرف فى المال موضوع النزاع قد صدر أم لم يصدر ، اذ هى تختلف عن دعوى صحة التوقيع التى لا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الغرض منها تطمين من بيده سند عرفى الى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن ينازع فى التوقيع ويمتنع فيها على القاضى أن يتعرض للتصرف المدون فى السند من جهة صحته وعدم صحته ووجوده أو انعدامه وزواله بل يقتصر بحثه على صحة التوقيع فقط .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ س ٢١ ص ٣٦٨)

- دعوى صحة التعاقد - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - دعوى استحقاق مالا للقدر المبيع يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، وهذا يقتضى عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .

(الطعن ١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٥ س ٢٦ ص ٤٧٨)

- المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية مما مفاده أن المشتري يجاب الى طلبه اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين .

(الطعن ٣٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢١ س ٢٧ ص ١٨٠١)

- دعوى صحة ونفاذ عقد البيع دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ،

فيتين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية
البائع للمبيع كله أو بعضه ، ولا يجاب المشتري الى طلبه الا اذا كان انتقال
الملكية اليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين .

(الطعن ٨٨٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٥ س ٣٠ ع ٣ ص ٣٧)

- دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع
العقد ونفاذه في مواجهة خصوم المشتري ويستلزم أن يكون من شأن البيع
موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام
تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة
التعاقد وآثاره وبالتالى تتسع هذه الدعوى لبحث كل ما يثار من منازعات
تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ س ٣١ مج فنى مدنى ص ١٢٠١)

- دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري اجبار البائع على
تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا ، ومن ثم فالبائع
هو الخصم الاصيل فيها حتى ولو كان قد باع ذات المبيع الى مشتر آخر .
ومن ثم يحق للبائع - المستأنف - الطعن فى الحكم الصادر فيها ضده بكافة
طرق الطعن الجائزة قانونا .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ س ٣١ مج فنى مدنى ص ٣٦٨)

- اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ .

تختلف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا .

(طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ س ٢١ ص ٣٦٤)

- اذا كانت الدعوى قد اقيمت بفسخ عقد البيع موضوع الدعوى
تأسيسا على تخلف المطعون ضده عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن وقضى نهائيا
برفضها فى الاستئناف الذى بت فى أمر الباقي من الثمن ورفض طلب
الفسخ لوفاء المطعون ضده به فان هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى فى
شأن طلب الطاعنات الفسخ لتخلف المشتري عن تنفيذ التزامه بدفع الثمن
ويمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فى هذه المسألة بالدعوى الراهنة ولو
بإدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم

يبحثها الحكم الصادر فيها ويتعين على الحكم المطعون فيه أن يتقيد في قضائه بين الخصوم أنفسهم في شأن تلك المسألة التي قضى فيها الحكم الأول ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين وكونها في الدعوى الماثلة صحة التعاقد ونفاذه وفي الأول فسخ العقد .

(الطعن ١٣٧ جلسة ١٩٧٨/١٢/٢٧ س ٤٩ ص ٢٠٤٠ مج فنى مدنى)

- إذا كان أساس الدعوى حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية الى المشتري وكان المطلوب فيها هو الحكم بانفاذ هذه الالتزامات جبرا على البائع ، وذلك بالحكم بأن البيع الذي صدر منه صحيح وبأنه واجب النفاذ عليه وبالأذن في تسجيل الحكم ثوسلا الى انتقال الملكية فهي بحكم هذا الأساس وتلك الطلبات تستلزم قانونا من القاضي أن يفصل في أمر صحة البيع ثم يفصل أيضا في أمر امتناع البائع عن تنفيذ التزاماته وهل كان له عذر في هذا الامتناع . واذا كان من الأعذار الشرعية لعدم وفاء المتعاقد بالتزامه في العقود المتبادلة أن يكون المتعاقد الآخر لم يوف بالتزامه فإن هذا يستجر النظر في أمر قيام المشتري بتنفيذ التزامه هو خي يكون أو لا يكون له الحق في مطالبة البائع بتنفيذ التزاماته . واذا كاتى كل هذه الأمور يتحتم أن يتعرض لها القاضي للفصل في الدعوى فلا يصح القول بأن نظر المحكمة فيها يكون مقيدا بذات صحة التعاقد فحسب . وكذلك لا يصح القول بأنه على البائع رفع الدعوى بطلب الفسخ مستقلة عن الدعوى المرفوعة عليه بصحة التعاقد ، اذ استعمال الحق كما يكون في صورة دعوى به يرفعها صاحبه يكون في صورة دفع في دعوى مرفوعة عليه .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٥/٨)

خصائص دعوى صحة التعاقد :

دعوى صحة التعاقد بعد أن فرغنا من تعريفها ننتقل الى بيان خصائصها وقبل ذلك نشير الى أن طلبات المدعى فيها .

أولا - بانعقاد البيع ، ويكون ذلك باثبات حصول تبادل التعبير عن ارادتين متطابقتين بقصد نقل ملكية شيء أو حق مالى آخر في مقابل ثمن نقدي .

ثانيا - بصحة هذا البيع ، وعدم وجود ما يجعله قابلا للإبطال .

ثالثا - بوجوب تنفيذ التزام البائع بنقل الحق الى المشتري يكون هذا الالتزام قد نشأ منجزا . أو قد أصبح كذلك وقت رفع الدعوى بحلول الأجل أو تحقق الشرط المعلق عليه . وبعدم وجود ما يمنع من تنفيذه عينا جبرا على البائع ، وبصفة خاصة بعدم ثبوت الحق للبائع فى فسخ البيع أو فى الدفع بعدم تنفيذه ، وعدم وجود ما يحول قانونا دون نقل الملكية الى المشتري ، كسبق انتقالها قبل الحكم الى شخص آخر غير البائع .

الدعوى الشخصية العقارية : وهى التى تستند الى حق شخصى بحت ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتساب هذا الحق . كالدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد واعتبار الحكم ناقلا للملكية من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى (١) .

ومن التعريف السابق للدعوى الشخصية العقارية نستطيع أن نقرر أن دعوى صحة التعاقد هى دعوى شخصية عقارية فهى شخصية لأن المدعى يستند فيها الى حقه الشخصى المتولد عن عقد البيع غير المسجل لأنه لم يصبح بعد صاحب حق عينى وهى دعوى عقارية لأن الغرض منها الوصول الى كسب حق عقارى ، ويرفعها المشتري أو ورثته على البائع أو ورثته .

والغرض من الدعوى هو المطالبة بتنفيذ التزام البائع تنفيذا عينيا بنقل الملكية الى المشتري . ولذلك يجب أن يكون التنفيذ العينى ممكنا ، فاذا كان البائع قد تصرف فى العقار وسجل المتصرف اليه عقده فانتقلت اليه الملكية فلا يكون التنفيذ العينى ممكنا ولا يجب المشتري الأول الى طلبه وينعبن الحكم برفض دعوى صحة التعاقد التى رفعها المشتري الأول اذ أن الحكم فيها لصالحه أن يكون مجديا . وكذلك الحال اذا تبين أن البائع لم يكن مالكا للعقار المبيع ، فاذا تدخل البائع الحقيقى فى الدعوى وأثبت ملكيته ، تعبن الحكم برفض دعوى صحة التعاقد .

فدعوى صحة البيع هى دعوى موضوعية تنصب على حقيقة البيع ، فتتناول محله ومداه ونفاذه ، وتقتضى من المحكمة أن تفصل فى أمر صحة

(١) راجع المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أحمد أبو الوفا طبعة ثالثة عشر ص ١٣٠ .

العقد . فتبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود البيع أو انعدامه ، بصحته أو بطلانه ، بجديته أو صوريته والحكم الذي يصدر فيها يكون مقررا لكافة ما انعقد عليه التراضي بين الطرفين ، بحيث لا تكون هناك حاجة الى الرجوع الى المحرر الذي أثبت فيه التعاقد أولا .

فاذا كان العقد باطلا بطلانا مطلقا ، أو أثبت البائع انه عقد صوري ، أو كان قابلا للإبطال لمصلحة البائع فرفع البائع دعوى فرعية طالبا إبطاله . فان القاضي اذ يحكم بالبطلان أو الصورية أو الإبطال سيقضى برفض دعوى المشتري ، وكذلك الحال اذا طلب البائع الفسخ لعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بدفع الثمن ورأت المحكمة أن تحكم بالفسخ فلها أن تفعل ذلك وترفض الدعوى . وقد يقتصر البائع بدلا من طلب الحكم بالفسخ على الدفع بعدم التنفيذ فيكون ذلك كافيا لرفع دعوى صحة التعاقد . وقد يكون التزام البائع بنقل الملكية مؤجلا أو معلقا على شرط واقف فتكون دعوى صحة التعاقد سابقة لأوانها اذا رفعها المشتري قبل حلول الأجل أو قبل تحقق الشرط فلا يجوز الحكم للمشتري .

تطبيقات قضائية :

« اذا كان أساس الدعوى حصول البيع وامتناع البائع عن تنفيذ التزاماته التي من شأنها نقل الملكية الى المشتري ، وكان المطلوب فيها هو الحكم بانفاذ هذه الالتزامات جبرا على البائع ، وذلك بالحكم بأن البيع الذي صدر منه صحيح ، وبأنه واجب النفاذ عليه ، وبالأذن في تسجيل الحكم توسلا الى انتقال الملكية ، فهي بحكم هذا الأساس وتلك الطلبات تستلزم قانونا من القاضي أن يفصل في أمر صحة البيع . . . »

(نقض ١٩٤٧/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ص ١٣٠)

(ونقض ١٩٦٥/٥/١٣ مجموعة أحكام النقض س ١٦ - ٥٧٧ - ٩٤)

« دعوى صحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها . وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة العقد ، وبالتالي فان تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وانعدامه وبصحته أو بطلانه ، ومنها أنه غير جدي أو حصل

التنازل عنه ، اذ من شأن هذه الأسباب لو صحت أن يعتبر العقد غير موجود قانونا ، فيحول ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه .

(نقض ١٩٧٣/٤/١٢ س ٢٤ ص ٥٩٦ - ق ١٠٥)

(نقض ١٩٧٩/١١/١٥ س ٣٠ ص ٣٧ ج ٣)

« اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أعرض عن قول كلمة الفصل فيما أثير من نزاع حول تكييف العقد ، وهو في صدد القضاء بصحته ونفاذه مأخوذاً باتساع التركة لنفاذ التصرف سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية . وكانت المحكمة لا تستطيع البت في أمر صحة العقد ونفاذه ، سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية الا بعد تكييفه . اذ يتوقف على هذا التكييف معرفة الأحكام القانونية التي تطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ . ولا يجوز لها حتى بفرض أن التركة تتسع لنفاذ التصرف في الحالين ، أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكييفه ، وهل هو بيع أو وصية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ، وقصرت أسبابه عن حمل قضائه بصحة التعاقد ونفاذه بعد ما تناقضت فتاوحات » .

(نقض ١٩٧٤/٤/٢٩ س ١٥ ص ٧٦١)

« ان كانت المادة ٤٩١ من القانون المدني خولت المحكمة وضع الأموال المتنازع عليها تحت الحراسة كما خولتها أن تعهد بهذه الحراسة لأحد أطراف الخصومة . والقول بأن الحراسة يجب ألا تتناول الأتيان التي آلت الى طالب الحراسة من خصمه بعقود وغير مسجلة ، مردود بأن حكم القانون هو أن البيع ينعقد صحيحاً بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ، ولا فرق بينهما سوى أن نقل الملكية في العقد غير المسجل يتراخى الى الوقت الذي يتم فيه التسجيل فعلا .

ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه التزام شخصي ، وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل . ومن هذه الآثار أيضاً أن يكون للمشتري ، اذا ما خشى على العين من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع ، أن يطلب الى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملاً بالمادة ٤٩١ المذكورة اذ النزاع على كل حال منصب على العقار المطلوب وضعه تحت الحراسة » .

(نقض ١٩٤٣/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥١٧ - ٧)

- دعوى اثبات التعاقد ودعوى صحة ونفاذ العقد هما مسميان لدعوى واحدة موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه .

(الطعن رقم ٨٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٧ س ١٣ ص ١٢١٤)

- دعوى صحة التعاقد - ماهيتها - اتساعها لبحث ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته .

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ونفاذه في مواجهة خصوم المشتري ويستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة التعاقد وآثاره وبالتالى تتسع هذه الدعوى لبحث كل ما يثار من منازعات تتعلق بانعقاد العقد ومدى صحته وجديته .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق س ٣١ مج فنى مدنى ص ١٢٠١)

- دعوى صحة التعاقد - نطاقها - اتساعها لبحث صحة البيع ونفاذه .

دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ومن ثم فان تلك الدعوى تتسع لبحث قابلية المبيع للتعامل فيه .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق س ٣١ مج فنى مدنى ص ١٢٠١)

المبحث الثاني

اجراءات رفع دعوى صحة التعاقد

أولا : الاختصاص المحلى

ان تيسير التقاضى يستلزم تعدد محاكم الطبقة الواحدة لتصبح بقدر الامكان قريبة من موطن الخصوم أو من محل النزاع ، فالاختصاص المحلى أو المركزى هو نصيب المحكمة الواحدة من محاكم طبقة معينة من ولاية القضاء ، ويعبر عنه بدائرة اختصاص المحكمة ، وقواعده يقصد منها - فى النهاية - تحديد اختصاص كل محكمة من محاكم الطبقة الواحدة .

والقاعدة الأساسية فى الاختصاص المحلى هى أن المدعى يسعى الى المدعى عليه فى أقرب المحاكم الى موطنه . ورددت المادة ٤٩ من قانون المرافعات هذه القاعدة بقولها « يكون الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه ما لم ينص القانون على خلاف ذلك » . وأساس هذه القاعدة هو أن الأصل براءة ذمة المدعى عليه - حتى يثبت عكس ذلك - وانه تجب له الرعاية ، فيكون على المدعى أن يسعى الى المدعى عليه فى محكمة موطنه ، أى فى أقرب محكمة اليه .

- تعريف الموطن الأصلى أى العام :

جاء القانون المدنى الجديد بنص المادة ٤٠ معرفاً للموطن بأنه المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وتصور القانون أن يكون للشخص فى وقت واحد أكثر من موطن ، وتصور ألا يكون له موطن ما (١) .

فالْمَقْصود بالموطن اذن ، المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة أو على وجه الاستقرار ، فمجرد الوجود أو السكن فى مكان ما لا يجعل منه موطناً ما لم تكن الإقامة مستقرة فيه . وإذا كان القانون قد جعل الإقامة

(١) راجع الدكتور ابو الوفا فى المرافعات المدنية والتجارية طبعة ثالثة عشر ص ٢٧٥

وما بعدها .

الفعلية أساسا للتصوير الذي اتبعه الا أن عنصر الاستقرار ضروري لسيافر معنى التوطن . ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع وانما يقصد استمرارها على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة . ويترتب على ذلك أولا : أن الشخص قد لا يكون له موطن ما . ومن هذا القبيل البدو الرحل الذين لا يقر لهم قرار في مكان معين .

ثانيا : أنه يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن ، ويتحقق ذلك إذا كان الشخص يقيم إقامة معتادة في الريف واحدى المدن معا ، أو كانت له زوجتان يقيم كل منهما في مكان منفصل عن مكان الأخرى .

ثالثا : أن موطن الشخص تزول صفته إذا انقطع عن الإقامة فيه بشرط أن تتوافر لديه نية عدم الرجوع اليه .

- **الموطن الخاص :** ويوجد الى جانب الموطن الأصلي أو العام وهو الذى يعينه الشخص باختياره من جراء إقامته المعتادة فيه ثلاثة أنواع من الموطن:

أولا - موطن الأعمال : ويكون مقصورا على ناحية معينة من نواحي نشاط الشخص (م ٤١ من القانون المدنى) ، ويعتبر النص الخاص بموطن الأعمال أظهر تطبيق لفكرة تعدد الموطن ، وقد استرشد القانون المدنى فى تقريره بأحكام المادة ٢٣ من التقنين المدنى السويسرى . فالمكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو صناعة أو حرفة يعتبر بالنسبة الى الغير موطنا له فيما يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة أو الصناعة أو الحرفة ، وكذلك القاصر اذا بلغ ثمانى عشرة سنة ولم يمنع من مباشرة بعض أعمال الإدارة يجوز أن يتخذ موطنا بالنسبة لهذه الأعمال .

ثانيا - الموطن القانونى : وهو الموطن الذى ينسبه القانون للشخص ولو لم يقم فيه عادة . فالقانون جعل بالنسبة للقاصر والمحجور عليه والمفقود موطن وليه أو وصيه أو قيمه أو وكيله موطنا له . وفى هذه الحدود يحتفظ القانون لفكرة الموطن بنصيب من طابعها الحكى رعاية لمصلحة القاصر ومن فى حكمه .

الموطن المختار : هو المكان الذى يتفق الخصوم على تحديده لتنفيذ عمل قانونى معين فيه ولتعلن فيه أيضا الأوراق القضائية المتعلقة بذلك العمل

بما فى ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى ، الا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال دون أخرى (م ٣/٤٣ من القانون المدنى) .

واذا كانت القاعدة العامة أن الاختصاص يكون للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن المدعى عليه الا أن المشرع استثنى من القاعدة المتقدمة الأساسية فى الاختصاص المحلى بعض حالات رآها جديدة بالاستثناء ، وذلك رعاية لمصالح عامة أو خاصة بحسب الأحوال ، ومنح الاختصاص فى هذه الحالات اما لمحكمة غير محكمة موطن المدعى عليه أو لمحاكم قد يكون من بينها محكمة المدعى عليه .

وقد استثنى المشرع دعاوى صحة التعاقد بوصفها من الدعاوى الشخصية العقارية وهى الدعاوى التى تستند الى حق شخصى بحت ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتساب هذا الحق كالدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد واعتبار الحكم ناقلا للملكية من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

فنص المادة ٢/٥٠ على أن الاختصاص فى الدعاوى الشخصية العقارية يكون للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه وتتبع هذه القاعدة أيضا بالنسبة الى الدعاوى المختلطة وقد صرحت بذلك المذكرة التفسيرية للقانون السابق .

فتقول : « رؤى فيما يتعلق بالدعوى الشخصية العقارية وهى التى تستند الى حق شخصى بحت ويطلب بها تقرير حق عينى على عقار أو اكتسابه هذا الحق كالدعوى التى يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ويطلب فيها الحكم على البائع بصحة التعاقد واعتبار الحكم ناقلا للملكية من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . وكذلك فيما يتعلق بالدعاوى القريبة منها وهو المعبر عنها فى القانون الفرنسى بالمواد المختلطة وهى التى تستند الى حقين أحدهما شخصى والآخر عينى وتوجه الى المدعى عليه باعتباره مدينا بالأول وملزما فى الوقت نفسه باحترام الثانى باعتباره نتيجة لثبوت الحق الأول كمثل دعوى المشتري على البائع بتسليم العقار المبيع تنفيذا لعقد البيع ودعوى البائع على المشتري بفسخ البيع ورد العقار اليه - رؤى فيما يتعلق بهذه الدعاوى جميعا النص على أنها تكون من اختصاص المحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو محل المدعى عليه ذلك اعتبارا بحال الدعوى أو بغاية

الصفة الشخصية أو رعاية للازدواج الواقع في تكوين هذه الدعاوى على كل حال .

تطبيقات قضائية :

الموطن الأصلي هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، هذا الوصف لا ينطبق على منزل العائلة الا اذا ثبتت اقامة الشخص المراد اعلانه فيه على وجه الاعتياد والاستقرار .

(نقض ١٠/٣/١٩٦٦ المكتب الفني السنة ١٧ ص ٥٥١)

- تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . شرطه . أن يقيم قضاء في ذلك على أسباب سائغة .

(نقض ١٨/١١/١٩٧٦ سنة ٢٧ ص ١٦١٩)

« الدعاوى الشخصية العقارية هي الدعاوى التي تستند الى حق شخصي ، ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق . ومن ذلك الدعوى التي يرفعها المشتري بعقد غير مسجل ، ويطلب بها الحكم على البائع بصحة التعاقد . وقد راعي الشارع - هذا الازدواج في تكوين الدعوى ومآلها ، حينما جعل الاختصاص المحلى بنظر الدعاوى الشخصية العقارية - وفقا للمادة ٥٦ مرافعات (المقابلة للمادة ٥٠ مرافعات حاليا) - معقودا للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعي عليه .

ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة ٨٣ من القانون المدني قد اقتضت في تقسيم الأموال والدعاوى المتعلقة بها على عقار أو منقول فقط ، اذ لم يرد فيها أو غيرها من نصوص القانون المدني أية قاعدة للاختصاص تغاير قاعدة المادة ٥٦ من قانون المرافعات في شأن الاختصاص بالدعاوى الشخصية العقارية .

(الطعن ٢٦١ س ٢٨ في جلسة ١٣/٢١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٥٥)

ثانيا - الاختصاص القيمي

- تتوقف على قيمة الدعوى معرفة المحكمة المختصة بنظرها اختصاصا نوعيا ، ومعرفة قابلية الحكم الصادر فيها للاستئناف أو عدم قابليته ،

ومعرفة الرسوم القضائية التي يلزم بأدائها رافع الدعوى ويتحملها في النهاية من يحكم عليه فيها (م ١ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية) .

وقد جمع القانون قواعد تقدير الدعاوى فى فصل واحد (م ٣٦-٤١) لكى يرجع اليها فى تعيين المحكمة المختصة اختصاصا نوعيا وفى تقدير نصاب الاستئناف لمعرفة ما اذا كان الحكم الصادر فى الدعوى يقبل - أو لا يقبل - الطعن فيه بالاستئناف ، وإنما اقتضى تناسق المواد أنه يشير القانون أيضا فى الفصل المتعلق بالاستئناف الى بعض قواعد تقدير الدعاوى فى المواد (٢٢٣ - ٢٢٦) .

قيمة موضوع الدعوى هي قيمة الطلب المدعى به ، أي الحق الذى يتمسك به الخصم أو الالتزام الذى يطالب خصمه بأدائه ، أو بصفة عامة المركز القانونى المطلوب تقريره .

وقد يكون الطلب طلبا أصليا أى مقدما فى صحيفة افتتاح الدعوى ، وقد يكون عارضا أى مقدما أثناء نظرها سواء من المدعى أو من المدعى عليه أو من الغير . وفى كل أحوال يعتد بقيمته يوم الادلاء به .
وهناك قواعد فيما يتعلق بتقدير قيمة الدعوى نعرض لها .

القاعدة الأولى : يعتد فى تقدير قيمة الدعوى بالقواعد الواردة فى قانون العقوبات ولا يعتد بالقانون الرسوم القضائية ولا قانون الإثبات (١) .

القاعدة الثانية : العبرة فى تقدير الدعوى بقيمة المطلوب فيها :

تقدر الدعوى وفقا لقيمة المطلوب فيها ولا تحدد وفقا لما تحكم به المحكمة ، لأن المدعى من ضوء قيمة الدعوى - وقبل رفعها وقبل الحكم فيها - يسعى الى تحديد المحكمة المختصة بها اختصاصا نوعيا . وتظهر أهمية هذه القاعدة فى الاستئناف لأن المشرع قصد ألا يخول لمحكمة الدرجة الأولى سلطة تحديد قابلية حكمها للاستئناف أو عدم قابليته . فجعل قابلية الحكم للاستئناف منوطة بقيمة المطلوب فى الدعوى لا بقيمة ما قضت به محكمة

(١) راجع الدكتور أبو الوفا فى التعليق على قانون المرافعات طبعه ٨٤ طبعه ناله عشر

ص ٣٤٥ وما بعدها ص ٣٤٦ وما بعدها والمرافعات المدسة والجارية .

اول درجة ، حتى لا تشمل هذه المحكمة الأخيرة نظام التقاضى على درجتين وتعطل وظيفة محكمة الدرجة الثانية وهى المشرفة على أحكام محاكم الدرجة الأولى .

القاعدة الثالثة : العبرة بالقيمة الحقيقية للدعوى ، ولا يعتد بالوصف الذى يلحقه بها المدعى ليتحايل على قواعد الاختصاص :

الأصل أن المحكمة تتقيد فى تحديد اختصاصها بطلب المدعى ، اذ لا يجوز أن يكون لها الكلمة الأخيرة فى هذا الصدد عن طريق البحث فى جدية تقدير المدعى لدعواه .

- القاعدة الرابعة : العبرة بالطلبات الأخيرة :

تقدر قيمة الدعوى وفقا للطلبات الأخيرة للخصوم (م ٣٦ و ٢٢٥) لا الطلبات الواردة فى صحيفة الدعوى ، اذ أن هذه الطلبات المعدلة هى التى تعبر عن القيمة الحقيقية للدعوى .

- القاعدة الخامسة : يضاف الى الطلب الأصيل ملحقاته وتوابعه المستحقة يوم رفع الدعوى :

يختلف الحكم بشأن ملحقات وتوابع الطلب الأصيل بحسب ما اذا كانت هذه الملحقات مستحقة قبل رفع الدعوى أو بعدها ، فيضاف الى قيمة المطلوب فى الدعوى قيمة ما يكون مستحقا حتى يوم رفعها من الفوائد والتضمينات والمصاريف ، وغير ذلك من الملحقات المقدرة القيمة ، اذ أن الملحقات هى عناصر الطلب المرفوعة به الدعوى ، ومتى استحققت قبل رفع الدعوى فقد تألف منها جميعا مطلوب المدعى الذى بينه فى صحيفة دعواه وطلب الحكم به .

ولا يضاف الى قيمة الدعوى التوابع التى تستحق بعد رفعها لأنه لا يمكن تقديرها مقدما ، وإن تحددت قيمتها فيما بعد فلا تضاف أيضا الى قيمة الطلب الأصيل وذلك لاستبقاء اختصاص المحكمة التى رفع إليها النزاع . وعلى ذلك فيدخل فى تقدير قيمة المطلوب فى الدعوى الثمار المستحقة حتى رفعها ، ولا يدخل فى التقدير الثمار المستحقة بعد رفعها مهما طال أمد التقاضى .

**ـ القاعدة السادسة : لا يعتد بقيمة الطلب المندمج فى الطلب الأصلى
(م ٢/٢٨) :**

يعد الطلب مندمجا فى الطلب الأصلى اذا كان القضاء فى الطلب الأصلى بمثابة قضاء فى الآخر .

وتراعى القاعدة المتقدمة فى الاستئناف من ناحية جواز ابداء الطلب المندمج لأول مرة فى الاستئناف ، لأنه لا يعد من الطلبات الجديدة التى منع المشرع ابداءها لأول مرة فى الاستئناف .

ـ القاعدة السابعة : لا تتأثر قيمة الدعوى بالوسائل التى يؤيد بها المدعى دعواه ، كما لا تتأثر كقاعدة عامة بدفوع المدعى عليه او دفاعه او اقراره ببعض الطلب :

القاعدة أن قيمة الدعوى تحدد بقدر المنفعة التى يبتغيها المدعى من التجهائى الى القضاء ولا تتأثر بالوسائل التى يؤيد بها طلبه ، فاذا قدم مستندات تشتمل على حقوق تزيد قيمتها على قيمة مطلوبه فى الدعوى فلا عبرة بقيمة هذه المستندات اذا لم يقصد من فحصها الحكم بصحتها وانما يقصد مجرد تطبيقها على الطلب المرفوعة به الدعوى .

ولا تتأثر قيمة الدعوى كقاعدة عامة بوسائل دفاع المدعى عليه اذا القاعدة أن قاضى الموضوع هو قاضى الدفوع . أى أن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تختص كذلك بالحكم فى الدفوع التى يبيدها المدعى عليه ردا على الدعوى ولو كان الدفع لا تختص به هذه المحكمة اذا قدم فى صورة دعوى أصلية . وتستثنى من هذه القاعدة الدفوع التى تثير مسألة أولية تخرج عن الاختصاص النوعى للمحكمة التى تنظر الدعوى ، وفى هذه الحالة يتعين وقف الدعوى حتى يفصل فى تلك المسألة الأولية من المحكمة المختصة بها . وتستثنى أيضا الحالة التى أشار اليها المشرع فى المادة ٤٠ وندرسها فى الفقرة التالية ومقتضاها انه اذا كان المطلوب جزءا من حق ويجب تقدير قيمة الدعوى بقيمة الحق كله اذا كان محل نزاع .

ـ القاعدة الثامنة : العبرة بقيمة الحق كله عند النزاع فيه :

تنص المادة ٤٠ على أنه اذا كان المطلوب جزءا من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء الا اذا كان الحق متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقيا منه فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله .

ومقتضى النص المتقدم أنه إذا كان المطلوب جزءا من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء ، إنما إذا كان النزاع ممتدا الى الحق كله قدرت الدعوى بقيمة الحق بأكمله ويشترط في هذه الحالة الأخيرة : (١) ألا يكون الجزء المطلوب هو الباقي من الحق ، فإذا كان الجزء المطلوب هو الباقي قدرت الدعوى بقيمة ذلك الجزء . (٢) أن يكون المدعى ذا صفة في الخصومة التي يثيرها المدعى عليه بالمنازعة في الحق بأكمله . وبعبارة أخرى يشترط أن يحوز الحكم الذي يصدر في النزاع حجينة الشيء المحكوم به بالنسبة الى الحق بأكمله .

٤- القاعدة التاسعة : إذا اشتملت الدعوى على طلب أصلي وطلب احتياطي فالعبرة بقيمة أكبر الطلبين :

يحدث أن يطالب المدعى خصمه بتنفيذ ما التزم به ويطالبه بصيغة احتياطية بتعويض في حالة عدم تنفيذ هذا الالتزام ، وقيل أن الدعوى تقدر في هذه الحالة بقيمة الطلب الأصلي ولا عبرة بالطلب الاحتياطي في تحديد الاختصاص والنصاب إذا كان الطلب الأصلي قد أخذ به . ومع ذلك نرى أن الدعوى تقدر في هذه الحالة بقيمة أكبر الطلبين .

٥- القاعدة العاشرة : لا يعتد باتفاق الخصوم على تقدير دعواهم تقديرا مخالفا للأسس التي نص عليها المشرع سواء بالنسبة الى الاختصاص القيمي ، أم بالنسبة الى تقدير نصاب الاستئناف لأن هذا وذاك من النظام العام :

وإذن يملك القاضي الحكم من تلقاء نفسه بتقدير قيمة الدعوى تقديرا مخالفا لما ارتأه الخصوم ، وذلك إذا كانوا قد خالفوا الأسس التي قررها المشرع بضد تقدير قيمة الدعوى ، لأن الاختصاص القيمي من النظام العام في القانون الجديد ،

___ وبالنسبة لتقدير نصاب الاستئناف ، فهو مسألة من النظام العام .

٦- القاعدة الحادية عشر : إذا تعددت الطلبات الأصلية فالعبرة بوحدة السبب أو تعدده :

إذا تعددت الطلبات دون أن تتبع طلبا أصليا فتقدير قيمة الدعوى يختلف باختلاف ما إذا كانت هذه الطلبات ناشئة عن سبب قانوني واحد (١)

(١) راجع د. ابر الوفا ، المرجع السابق .

أو ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة . فإذا كانت ناشئة عن سبب قانوني واحد قدرت الدعوى بمجموع المطالبات هذه ، وإذا كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة (ولو كانت هذه الأسباب متماثلة) قدرت باعتبار قيمه لل منها على حدة (م ١٨) . ولا يفرق بين ما إذا كانت هذه المطالبات المتعددة قد وردت كلها في صحيفة الدعوى أو أضيف بعضها إلى الطلب الأول بعد رفع الدعوى .

والسبب هو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى أي منشأ الالتزام سواء أكان عقدا أم إرادة منفردة أم عملا غير مشروع أم اثرأ بلا سبب أم نص القانون . فلا يقصد بالسبب الأدلة أي الوسائل التي تؤيد سبب الدعوى أو تثبته كالمحرر الكتابي الذي يثبت طلب المدعى . وعلى ذلك إذا اشترى شخص عينا وحرر ابائع بالثمن سندات متعددة ورفعت الدعوى بسندين منها أو أكثر فقيمتها تقدر بمجموع المطلوب لأن السبب هو عقد البيع ، أما السندات فهي وسائل الإثبات التي تؤيد الدعوى .

- القاعدة الثانية عشر : إذا تعدد الخصوم فالعبرة أيضا بوحدة السبب أو تعدده ولو تماثلت الأسباب في نوعها :

تنص المادة ٣٩ على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم فيه . وعلى ذلك إذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم فتقدر قيمة الدعوى بقيمة المدعى به بتمامه بغير التفات إلى نصيب كل منهم بشرط أن تكون الدعوى مرفوعة بمقتضى سبب قانوني واحد . أما إذا كان المطلوب لكل من المدعين أو من كل من المدعى عليهم ناشئا عن سبب مختلف (ولو كانت الأسباب متماثلة) ، تكون الحصومة مشتملة على عدة دعاوى تقدر كل منها بقيمة ما هو مطلوب لكل مدع أو من كل مدعى عليه .

- القاعدة الثالثة عشر : إذا حكم بضم دعويين أو أكثر فإن كل دعوى تظل محتفظة بكيانها وقيمتها :

يحدث أن تحكم المحكمة بضم دعويين أو أكثر للحكم بهما معا وذلك لتوفير الوقت والاجراءات وحتى يسهل تحقيق الدعاوى المتشابهة ويسهل بالتالي الفصل فيها . والقاعدة أن الضم لا يؤثر على قواعد الاختصاص ، فتظل كل دعوى محتفظة بكيانها وقيمتها واستقلالها (١) .

(١) راجع د. ابو الوفا . المرجع السابق .

- القاعدة الرابعة عشر : العبرة بقيمة الطلب ولو تعددت الأسباب القانونية التي ينشأ عنها :

رأينا أن العبرة بوحدة السبب أو تعدده في حالة تعدد الطلبات ، أما إذا كان الطلب واحدا وأقيم على عدة أسباب قانونية ، فإنه لا يعتد بتعددتها ، كما إذا بني طلب الملكية على التقادم المكسب وعلى عقد ما .

- القاعدة الخامسة عشر : لا يعتد في أجوال التضامم إلا بقيمة طلب واحد من الطلبات الموجهة إلى المدينين المتضامنين ، سواء أكانت الطلبات موجهة بصورة أصلية أم كان بعضها موجهة بصورة احتياطية .

القاعدة السادسة عشر : لا مجال لأعمال قواعد تقدير قيمة الدعوى بالنسبة إلى الدعاوى والطلبات التي يوجب القانون بنص خاص .

ما تقدم هو القواعد الأساسية في تقدير قيمة الدعوى شيد أن كثيرا ما يصعب تحديد قيمة مطلوب المدعى إذا لم يكن ذلك المطلوب مبلغا من النقود ولهذا فقد وضع المشرع قواعد لبعض الدعاوى يسير على هداها المتقاضين ومن ذلك دعاوى صحة ونفاذ عقد البيع .

دعاوى صحة التعاقد :

ينص المشرع في المادة ٣٧/٧ مرافعات على أنه إذا كانت الدعوى بطلب صحة عقد تقدر قيمتها بقيمة التعاقد عليها .

وهذه القاعدة في التقدير كانت مقررة كذلك في قانون المرافعات السابق في المادة ٣٧ منه . أما قانون المرافعات الأهلى فلم يكن يقررها ومع هذا ذهب البعض إلى أعمالها أخذاً عن قانون الرسوم القضائية الذي يقررها بمقولة أعمال قواعد هذا القانون إذا لم تتعارض مع أحكام قانون المرافعات على الرغم مما هو مسلم به من أن العبرة في تقدير الدعوى بما هو مقدر في قانون المرافعات وحده ويتعلق النص المتقدم بالدعاوى المتعلقة بالعقود الفورية والعقود الزمنية غير المستمرة أما العقود المستمرة فقد اختصها المشرع بنص خاص هو نص المادة ٣٧/٨ مرافعات . فإذا تعلقت الدعوى بعقد وطلب فيها الحكم بصحة هذا العقد ونفاذه فإنها تقدر بقيمة التعاقد عليه . ونذكر بما جاء في المادة ٣٧ مرافعات أنه « ويراعى في تقدير قيمة الدعوى ما يأتي : ١ - الدعاوى التي يرجع في تقدير قيمتها إلى

قيمة العقار يكون تقدير هذه القيمة باعتبار مائة وثمانين مثلاً من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليه إذا كان العقار مبنياً فإن كان من الأراضي يكون التقدير باعتبار سبعين مثلاً لقيمة الضريبة الأصلية فإذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته ، (١) .

وإذا طلب المشتري صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي والتسليم . فإن طلب التسليم لا يعد طلباً أصلياً ، ولا يكون له تقدير مستقل عن قيمة الدعوى . بل هو طلب مندمج في الطلب الأصلي (صحة التعاقد) ، بحيث يعتبر القضاء في هذا الطلب قضاء في الطلب الثاني . ولذلك تقدر قيمة الدعوى بقيمة الطلب الأصلي وحده ، ولا يكون للطلبات المندمجة في الطلب الأصلي تقدير مستقل عنه (المادة ٢/٣٨ مرافعات) .

فتختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى التي لا تتجاوز قيمتها خمسمائة جنيهاً (المادة ١/٤٢ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١) .

كما تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، ويكون حكمها انتهايياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز خمسمائة جنيهاً (المادة ١/٤٧ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١) .

ويمتد اختصاص المحكمة الابتدائية الى طلبات صحة التعاقد المرتبطة مهما تكن قيمتها ، طالما كانت مرتبطة بالطلب الأصلي في حكم المادة ٣/٤٧ مرافعات . فإذا طلب المشتري صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي الصادر له ، الذي يدخل في الاختصاص القيمي للمحكمة الابتدائية (٥٠٧ جنيهاً) ، وتوطئة لذلك طلب صحة ونفاذ ثلاثة عقود بيع صادرة عن ذات القدر للبائع له ، والتي يدخل كل منها في الاختصاص القيمي للمحكمة الجزئية (١٣١ و ١٦٧ و ١٠٩ جنيهاً على التوالي) ، فيمتد اليها اختصاص المحكمة الابتدائية مهما تكن قيمتها ، باعتبارها طلبات مرتبطة بالطلب الأصلي في حكم المادة ٣/٤٧ مرافعات (٢) .

(١) راجع تقدير قيمة الدعوى للدكتورة أمينة النمر ص ١٩٣ وما بعدها .

(٢) راجع الدكتور محمد المنجي في عقد البيع الابتدائي ص ٣٦٥ .

هذا ونشير الى أن القواعد المذكورة من النظام العام باعتبارها تتعلق بقيمة الدعوى التي هي من النظام العام . وتستخلص هذه الطبيعة للقواعد الخاصة بالتقدير من نص المادة ٢٧ مرافعات المقرر لهذه القواعد ، اذ نص المشرع في صدرها على أنه : « يراعى في تقدير قيمة الدعوى ما يأتى . . . » وهو ما يفيد أن القواعد الواردة في النص المذكور قواعد أمرية تراعى وتتبع في تقدير الدعوى وهو ما يتفق مع اعتبار الاختصاص القيمي من النظام العام (١) .

تطبيقات قضائية :

نعرض أولا لأحكام المحاكم ثم نعرض لأحكام النقض .

حكم محكمة طنطا الابتدائية في الدعوى ٧٦٦٢ مدنى كلى طنطا جلسة ١٩٧٩/١٢/١ :

ومن حيث انه بادىء ذى بدء فان المحكمة تشير تأسيسا وتاصيلًا لقضائها انه من المقرر وحسب نص المادة ٤٧ مرافعات أن المحكمة الابتدائية تختص بالحكم فى الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها وهى المحكمة ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى متى كانت مختصة بالنظر فى طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد الى ما عساه يكون مرتبطا من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمى أو النوعى للقاضى الجزئى كما انه من المقرر أيضا اذا تضمنت طلبات المدعى فى دعوى الصحة والنفاذ عقد البيع الذى تزيد قيمته على ٢٥٠ جنيه تضمنها طلب صحة التعاقد عن عقد البيع الصادر عن ذات القدر للبائع له فان هذا الطلب يعتبر مرتبط بالطلب الأعلى له بصحة التعاقد عن عقده وتختص به المحكمة الابتدائية بامتداد الاختصاص مهما تكن قيمته أو نوعه . . . لما كان ما تقدم وعلى هدى منه وكان المدعى فى الدعوى الراهنة قد ضمن طلباته الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٨/٢ وكذلك صحة ونفاذ عقد البائع للبائعة له . المدعى عليها الخامسة المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٥ والسابق الاشارة اليهما فانه وان كانت قيمة العقد الأخير يدخل فى اختصاص القاضى الجزئى الا أن طلب الحكم بصحته ونفاذه يعتبر طلب مرتبط بالطلب الأصلي وهو صحة ونفاذ عقده هو الذى يدخل فى الاختصاص القيمى لتلك المحكمة -

(١) راجع د- أمينة النمر فى المرجع السابق ص ١٠٠ .

وأعمالاً للمبادئ المتقدمة فإن المحكمة تعرض للدعوى على هدى من ذلك .
(يراجع نقض ١٩٧٥/٦/٣٠ س ٢٦ ض ١٣٣٠ ونقض ١٩٦٦/٢/١٣ س ١٧ ص ١٦ - وأنظر بقض ١٩٧٦/٣/١٧ س ٢٧ ص ٦٧٦ ، د . أبو الوفا في المرافعات المدنية طبعة ثمانية عشر ص ٣٩٨ وما بعدها) :

ومن حيث انه من المقرر وحسب نص المادتين ٤١٨ ، ٤٢٨ مدنى فان البائع ملتزم بأن ينقل الى المشتري ملكية الشيء المبيع وأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع اليه وهذا الالتزام التزام يعمل تسمح طبيعته بأن يقوم حكم القضاء مقام التنفيذ العينى ودعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى استحقاق مآلا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية الشيء المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية . (راجع فى هذا د . السنهورى ج ٤ ص ٤٨٨ من الوسيط ، ونقض ١٩٧٠/٢/٢٦ س ٢٠ ص ٣٦٨ مج فنى ، ونقض ١٩٧٤/١٠/١٥ س ٢٥ ص ١١٣٥ ، ونقض ١٩٧٦/١٢/٢١ س ٢٧ ص ١٨٠١) .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم وأخذا به واذا كان عقدى البيع موضوع الدعوى قد استوفيا أركانهما القانونية المعروفة بها قانونا وسلم المدعى عليهم الحاضرين بالطلبات ولم يدفع المدعى عليه السادس الدعوى بثمة دفع أو دفاع ومن ثم فان الدعوى تكون صحيحة وثابتة وتنتهى الى اجابة المدعى الى طلبه .

ومن حيث انه عن المصروفات شاملة مقابل الأتعاب فقد ألزم المدعى بها على النحو الوارد بجلسة ١٩٧٩/١١/١٠ ومن ثم فان المحكمة تلزمه بها أخذاً بالتزامه .

ومن حيث انه عن النفاذ المعجل بالنسبة للعقد المؤرخ ١٩٧٨/٨/٢ فان البين من محضر جلسة ١٩٧٩/١١/١٠ ان المدعى عليهم الخمس الاول قد سلموا للمدعى بالطلبات فهذا الاقرار يعد قبولاً للحكم الصادر فى الدعوى ويكون من الجائز تنفيذه طبقاً للقواعد العامة فى التنفيذ دون حاجة للنص على النفاذ فى المنطوق .

وعن العقد المؤرخ ١٩٧٨/٦/٢٥ فان الحكم الصادر فى حدود النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية عملاً بنص المادة ١/٤٧ مرافعات ومن ثم فهو

واجب التنفيذ طبقا للقواعد العامة وغير جائز استثنائه بغير حاجة الى النص عليه فى المنطوق . (راجع فى هذا التعليق على نصوص المرافعات طبعة ١٩٧٥ ص ٨٩٥ ج ٢ للدكتور أحمد أبو الوفا ، ولذات المؤلف التنفيذ الجبرى طبعة ١٩٧٦ ص ٨٥ والدكتور فتحى والى طبعة ثانية التنفيذ الجبرى ص ٦٧ وما بعدها) .

والحكم فى الدعوى رقم ٣٧٩٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى جلسة ١٩٧٩/٣/١٧ :

ومن حيث انه يادى ذى بدء فان المحكمة تشير تأسيسا وتأصيلا .
لقضائها انه من المقرر وحسب نص المادة ٤٧ مرافعات ان المحكمة الابتدائية تقضى بالحكم فى الطلبات المرتبطة بالطلب الاصيل ومهما تكن قيمتها او نوعها وهى المحكمة ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى . متى كانت مختصة بالنظر فى طلب ما فان اختصاصها هذا غير الى ما عساه يكون من تطالبه من طلبات اخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص القيمى او النوعى للقاضى الجزئى كما انه من المقرر ايضا اذا تضمنت طلبات المدعى بصحة ونفاذ طلب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة للبائع له - فان طلب صحة التعاقد عن العقود الأخيرة تعتبر مرتبطة بطلبه الاصل بصحة التعاقد عن عقده وبمقتضى ما قضت به المحكمة الابتدائية عينا وامتدادا لاختصاصها مهما تكن قيمته او نوعه لما كان ما تقدم وعلى هدى منه وكان المدعى قد ضمن طلباته فى الدعوى الحكم بصحة ونفاذه عقده المؤرخ ١٩٧٦/١٢/٥ وكذا الحكم بصحة ونفاذ عقدى البائع للبائع والمؤرخة ١٩٦١/٤/٢٥ ، ١٩٥٣/٣/١١ والسابق الاشارة اليهما فانه وان كانت قيمة عقد من العقدين الآخرين يدخل فى الاختصاص بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري وهذا الالتزام التزام بعمل تسمح طبيعته بأن يقوم حكم القضاء مقام التنفيذ العينى عملا بنص المادة ٢١٠ مدنى . ودعوى صحة ونفاذ عقد البيع هى دعوى يواجه بها المشتري امتناع البائع عن القيام بالأعمال الواجبة للتسجيل ولو كان معتمدا بصدور البيع منه فهو ما دام ممتنعا عن القيام بالأعمال الموجبة للتسجيل استطاع المشتري اجباره على ذلك بأن يدفع تلك الدعوى فاذا ما صدر هذا الحكم جعل منه المشتري سند الملكية عن عقد البيع صالح للتسجيل فهو سند رسمى أقوى من السند العرفى المطعون فيه على التوقيع وهو فى الوقت نفسه يثبت أكثر ما تثبت الورقة المكتوبة ولو كانت ورقة رسمية وقوع البيع صحيحا نافذا دعوى

للمشتري أن يسجل هذا الحكم باعتباره سندا قاضيا على وقوع البيع ولا يحتاج في تسجيله الى تدخل البائع .

ومن حيث انه كما يجوز للمشتري رفع هذه الدعوى على البائع يجوز له أيضا أن يرفعها على وارث البائع بعد موت البائع باعتبار أن الوارث يمثل الشركة وان التزام البائع بنقل الملكية بأن بعد موت البائع في تركته ولا يجوز للوارث أن يحتج على المشتري بعدم تسجيل العقد الصادر له من المورث واذا كان البائع لم يسجل عقده فللمشتري أن يرفع باسم البائع له دعوى صحة التعاقد على البائع للبائع حتى يتمكن من أن يحصل على حكم بصحة التعاقد الصادر له هو من البائع (يراجع السنهاوى ج ٤ من الوسيط ص ٤٨٨ وما بعدها ، ونقض ١٩٧٠/٢/٢٦ س ٢١ ص ٣٦٨ مج فنى) .

ومن حيث ان عقود البيع موضوع الدعوى قد استوفت أركانها المقدمة فيها قانونا من تراضى ومحل وثمان ولم يحضر المدعى عليهم فيها ليدفعوا الدعوى بثمة دفع أو دفاع أو ليطعنوا على تلك العقود بثمة مطعن ومن ثم تكون الدعوى صحيحة وثابتة وتنتهى المحكمة الى اجابة المدعى الى طلبه والقضاء بصحة تلك العقود .

ومن حيث انه عن المصروفات وقد التزم المدعى بها على النحو الوارد بمحضر جلسة ١٩٧٩/٣/٣ ومن ثم فان المحكمة تلزمه بها .

ومن حيث انه عن النفاذ المعجل وبغير كفالة فلا ترى المحكمة مانعا من أن تقضى حكمها به لابتناؤه على سند عرقى غير مجرود عملا بنص المادة ٤/٢٩٠ مرافعات .

والحكم فى الدعوى رقم ٥٠٤٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى طنطا جلسة ١٩٧٩/١/٢٧ :

ومن حيث أنه من المقرر وطبقا لنص المادتين ١/٤٢ ، ٤٧ مرافعات أن تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائية فى الدعاوى المدنية والتجارية التى لا تجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيه كما تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا وفى جميع الدعاوى المدنية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية كما تختص بالحكم فى الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلى مهما تكن قيمتها أو نوعها كما جرى نص المادة ١٠٩ مرافعات على أن الدفع بعدم

اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها إذ أن مسألة الاختصاص القيمي أو النوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة وتقضى بها من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (راجع د . أبو الوفا المرافعات المدنية والتجارية طبعة ثانية عشر ص ١٠٠٧ ، والمستشار محمد كمال عبد العزيز في تقنين المرافعات طبعة ١٩٧٨ ص ٢٥٥ ، ونقض ١٩٧٢/٦/٢٢ س ٢٣ ص ١١٥٨ ، ونقض ١٩٧٦/٤/١٤ الطعن رقم ٢٣٥ س ٤١) .

ومن حيث أنه من المقرر وعلى ما جرى به نص المادة ١/٣٨ مرافعات أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد وكان التقدير باعتبار قيمتها جملة وإن كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حده والمقصود من السبب القانوني هو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى أي منشأ الالتزام سواء كان عقد أم إرادة متفردة أم اثرأ بلا سبب أم نص القانون . (راجع د . أبو الوفا المرجع السابق ص ٣٤٥ ، والمستشار محمد كمال عبد العزيز المرجع السابق ص ٣٥٤ ، ونقض ١٩٥٦/١٢/١٣ س ٧ ص ٩٨٦ ، ونقض ١٩٧٥/١/٢٢ سنة ٢٦ ص ٢٢٧ مج فني) .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وأخذاً به وإذ تضمنت صحيفة الدعوى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٧/٩/٢٤ والصادر من مورث المدعى عليه الأول للمدعى وتطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي والصادر من المدعى عليها الثانية للمدعى مساحة ٣ ط لقاء ثمن نقدي مقداره ٢٠٠ جنيه والمؤرخ ١٩٧٥/٨/٩ ومن ثم فهما عقدان مختلفان من حيث الخصوم والمحل والسبب القانوني في كل منهما ويكون تقدير الدعوى باعتبار كل تصرف على حده ، لما كان ذلك وكان العقد الثاني الصادر من المدعى عليها الثانية للمدعى المؤرخ ١٩٧٥/٨/٩ لقاء ثمن نقدي قدره ٢٠٠ جنيه ومن ثم فهو لا يدخل في الاختصاص القيمي لهذه المحكمة وبقي الاختصاص نظراً لمحكمة السنطة الجزئية وهو ما نهى إليه المحكمة مع الإحالة إلى المحكمة الأخيرة لنظر هذا الطلب عملاً بنص المادتين ١١٠ ، ١١٣ مرافعات وأبقت الفصل في المصروفات إلى أن يستقر الحق في جانب أحد الخصوم .

الحكم في الدعوى رقم ٢٢٧٠ لسنة ٧٦ مدني كلي طشطا جلسة : ١٩٧٧/٤/٢٤

وحيث أنه من المقرر وطبقا للمادتين ١/٤٢ ، ٤٧ مرافعات أبي تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا في الدعاوى المدنية والتجارية التي لا تجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيه ، كما تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا وفي جميع الدعاوى المدنية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، كما تختص بالحكم في الطلبات الوقتية أو المستعجلة وسائر الطلبات العارضة والطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها كما جرى نص المادة ١٠٩ مرافعات على أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو سبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها اذ أن مسألة الاختصاص القيمي أو النوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة وتقضى بها من تلقاء نفسها لتعلقها بالنظام العام (د . أبو الوفا المرافعات المدنية والتجارية سنة ١٩٦٤ بند ٦٠١ هامش ص ٩٦٩ ، نقض ١٩٧٢/٦/٢٢ س ٢٣ ع ٢ ص ٦١٥٨ طعن ٢٣٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٤ ، طعن ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٥ لم ينشرا) .

وحيث أنه من المقرر وعلى ما جرى به نص المادة ١/٣٨ مرافعات أنه اذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة وان كانت ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حده والمقصود بالسبب القانوني هو الأساس القانوني الذي تبني عليه الدعوى أي منشأ الالتزام سواء كان عقد أم ارادة منفردة أم عملا غير مشروع أم اثرأ بلا سبب أم نص القانون (د . أبو الوفا المرجع السابق ص ٤٥٥ بند ٣١٦ ، قارن نقض ١٩٥٦/١٢/١٢ س ٧ ص ٩٦٥ مج فني) .

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم وأخذا به واذا كانت صحيفة الدعوى قد تضمنت طلب الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع المؤرخين ١٩٧٥/٨/١٠ وعقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٥/١٤ - الا أن كل طلب من الطلبات الثلاث يعتبر دعوى مستقلة وان كان يجمعهم صحيفة واحدة ذلك أن الأساس القانوني أي منشأ الالتزام لكل منهم مختلف عن الآخر فلا يجمعهم سبب قانوني واحد وبالتالي واعمالا للمبادئ المتقدمة يكون تقدير الدعوى باعتبار كل طلب على حده واذا كان البيع المؤرخ ١٩٧٥/٨/١٠ والمتضمن بيع المدعى عليه الأول الى المدعى الأول ستة قرارات قدر قيمة التعاقد عليه فيه بمبلغ ٨٧٦٦٦ جنيه ومن ثم فهو لا يدخل في الاختصاص القيمي لهذه المحكمة

الأمر الذى يتعين معه الحكم بذلك مع الإحالة الى محكمة مركز المحلة للاختصاص بنظر هذا الطلب عملا بنص المادتين ١١٠ ، ١١٣ مرافعات وأبقت الفصل فى المصروفات ريثما يستقر الحق فيه الى جانب أحد الخصوم .

وحيث أنه عن باقى عقود البيع وهى المؤرخ ١٠/٨/١٩٧٥ ، ١٤/٨/١٩٧١ - والسابق الاشارة اليهما فإنهما يدخلان فى الاختصاص القيمى للمحكمة الابتدائية ، وتشير المحكمة ابتداء الى أن صحيفة الدعوى قد تضمنت بيانات مساحية عن العقارات المباعة وهى مساحة ١ ف بحوض الجزيرة/ ٧ قطعة رقم ٤٢ ومساحة ٨ س ٢ ط بذات الحوض بالقطعة رقم ٤٣ ومساحة ٢٣ س ١.٦ ط ٩ ف بحوض القضاة/ ٨ قسم ثانى بالقطعة رقم ٦٠ ومساحة ٣ س ٢٢ ط ٥ ف بذات الحوض بالقطعة رقم ٦٢ ومساحة ١٤ س ٩ ط ٣ ف بذات الحوض بالقطعة رقم ٣٨ وجميع هذه المسطحات محددة تحديدا مفرزا وقد خلت عقود البيع من هذا التحديد بل ان رقم التظلم مخالفا للرقم الثابت بعقود البيع فقد ذكر فى عقود البيع ان المساحة المباعة شائعة فى ١٦ س ٧ ط ٤٦ ف بحوض القضاة/ ٨ القطعة رقم ٣ ، ٤ وفى ١٢ س ١ ط ٢ ف بحوض الجزيرة/ ٧ بالقطعة رقم ٣٦ ، ٥ ومن ثم يكون اختلاف فى تحديد الأرض بين ما هو ثابت بعقود البيع وصحيفة الدعوى - وفى هذا الخصوص فقد استقر الفقه والقضاء على أن العبرة فى تحديد الأرض المقدم باثبات صحة التعاقد فيها هى بما ورد من ذلك بالعقد الذى بيعت بموجبه لا بما يكون قد ورد فى صحيفة دعوى صحة التعاقد ، ومن ثم فان المحكمة تعول فى قضائها على البيانات الواردة بعقود البيع فى شأن تحديد الأرض موضوع هذه العقود لا بما ورد بصحيفة الدعوى (السنهورى ج ٤ هامش ص ٤٩٢ ، نقض ١٩٤٣/١٢/٣٠ مجموعة عمر ٤ رقم ٨٦ ص ٢٣٣ ، ونقض ١٩٧٣/٤/١٢ س ٢٢ ص ٥٩٦ قاعدة ١٠٥ مج فنى) .

وحيث أنه من المستقر عليه فقها وقضاء ان للمشتري حق اقامة الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له ليواجه حالة امتناع البائع عن القيام بما هو ضرورى للتسجيل حتى اذا ما صدر له الحكم جعل سنداً يغنيه عن عقد البيع الصالح للتسجيل اذ أنه سند رسمى أقوى من السند العرفى وللمشتري أن يسجل هذا الحكم باعتباره سنداً قاطعاً على وقوع البيع ولا

يحتاج فى تسجيله الى تدخل البائع ومتى سجله انتقلت اليه ملكية المبيع وتلك القاعدة ليست فى واقع الأمر الا تنفيذا لالتزام البائع بأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري تطبيقا لما جرى به نص المادة ٢١٠ مدنى على أنه « فى الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ اذا سمحت بهذا طبيعة الالتزام » وجاء فى المذكرة الايضاحية بشأن هذه المادة انه فى الالتزام بعمل يقوم حكم القاضى مقام التنفيذ العيني رغم وفاء المدين بما التزم به واذا امتنع البائع عن التصديق على امضائه جاز للمشتري أن يستصدر حكما بصحة التعاقد ويكون هذا الحكم بمنزلة العقد وتنتقل ملكية العقار بتسجيله (الوسيط للسنيهورى ج ٤ ص ٤٨٨ وما بعدها ، نقض ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ٦٧٧ مج فنى الجزء الثانى من مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ص ٥٥٩ تعليقا على المادة ١٠ مدنى) .

وحيث انه لما كان ما تقدم وأخذ به واذا كان عقد البيع سند المدعيان المؤرخين ١٩٧٥/٨/١٠ ، ١٩٧٢/٥/١٤ قد استكملا كافة الشروط القانونية اللازمة لانعقادهما وفقا لنص المادة ٤١٨ مدنى الأمر الذى ترى معه المحكمة اجابة المدعين الى طلباتهما والحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع آنفى الذكر .

وحيث انه عن المصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماه فيلزم بها المدعى عليهم عملا بنص المادة ١/١٨٤ مرافعات والمادة ١٧٦ من ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماه المعدل .

وحيث انه عن طلب النفاذ المعجل بغير كفالة فلا ترى المحكمة مانعا من تصسف حكمها به وقد بنى على سند غير مجحود عملا بالمادة ٤/٢٩٠ مرافعات .

- دعوى صحة ونفاذ عقد بيع تزيد قيمته على ٢٥٠ ج - تضمينها طلب صحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة عن ذات القدر للبائع له - امتداد اختصاص المحكمة الابتدائية الى هذه الطلبات المرتبطة مهما تكن قيمتها - الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية والطلبات المرتبطة - جواز استئنائه - علة ذلك .

متى . كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون ضدهما الأول والثاني والمدى تزيد قيمته على مائتين وخمسين جنيها ، وتوطئة لذلك طلب الحكم بصحة التعاقد عن عقود البيع الثلاثة عن ذات القدر الصادرة للبائعين له حتى يتسنى له تسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ هذه العقود وانتقال الملكية إليه ، وكان اختصاص المشتري - في دعوى صحة التعاقد - البائع للبائع له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متعينا حتى يجانب الى طلبه الحكم بصحة ونفاذ عقده والا كانت دعواه به - قبل أن يسجل للبائع له عقد شرائه - غير مقبولة . اذ كان ذلك ، فان طلبات الطاعن التي ضمنها دعواه بصحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة للبائعين له تعتبر بهذه المثابة مرتبطة بطلبه الأصلي بصحة التعاقد عن عقده وتختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتداءيا بالنظر فيها تبعا وامتدادا لاختصاصها بالنظر فيه وذلك عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات التي تقضى باختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها - اذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد الى ما عساه ان يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي ، ويكون حكمها الصادر في الطلب الأصلي الذي تجاوز قيمته النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية - وفي الطلبات المرتبطة به جائزا استثنافه اذ العبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة بقيمة الطلب الأصلي وحده ولا يكون للطلبات المرتبطة به تقدير مستقل عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب بالنسبة لطلبات الطاعن صحة ونفاذ عقود البيع الثلاثة الصادرة للبائعين له باعتبار أن كل طلب من هذه الطلبات ناشئ عن سبب قانوني مستقل عن الآخر فتقدر قيمة الدعوى بقيمة كل طلب على حدة دون نظر الى قيمة الطلب الأصلي وارتباط هذه الطلبات به وقد ترتب على ذلك أن حجب الحكم نفسه عن التعرض لدفاع الطاعن الذي أثاره بشأنها في موضوع استئنافه وأسس على اعتبار الحكم المستأنف نهائيا في هذا الخصوص قضاءه برفض الاستئناف بالنسبة لطلب الطاعن الحكم بصحة ونفاذ عقده هو استنادا الى أنه قد أخفق في اثبات ملكية البائعين له فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٣٠ س ٢٦ ص ١٣٣٠)

- النزاع فى دعوى صحة التعاقد بشأن تقدير قيمة العقار المبيع -
واقع يتعين طرحه على محكمة الموضوع - عدم جواز آثاره لأول مرة أمام
محكمة النقض ولو انه متعلق بالنظام العام .

الدعوى بطلب صحة عقد تقدر طبقا للمادة ٣٧/٧ من قانون المرافعات بقيمة التعاقد عليه ، وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعاوى المتعلقة بالمبائى تقدر قيمتها باعتبار ١٨٠ مثلا من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة على العقار ، فاذا كان غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته . ولما كان تقدير قيمة المنزل الذى طلب الطاعن الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة له هو واقع كان يتعين طرحه على محكمة الاستئناف ، فان النعى على الحكم المطعون فيه فيما قضى به جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب بمقولة أن قيمة هذا العقار لم تكن تتجاوز النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية ، يكون نعيًا غير مقبول مما يمتنع معه عرض هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١١/١١/١٩٧٥)

(والحكم فى الطعن رقم ٢٧٦ س ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٩ لم ينشر بعد) .

- ان الدعوى بطلب صحة عقد هى التى تقدر طبقا للمادة ٣٧/٧ من قانون المرافعات بقيمة التعاقد عليه أما الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات فتتبع الفقرة الأولى من هذه المادة على أن الدعاوى التى يرجع فى تقدير قيمتها الى قيمة العقار فان كان من الاراضى يكون التقدير باعتبار سبعين مثلا لقيمة الضريبة الأصلية فاذا كان غير مربوط عليه ضريبة قدرت المحكمة قيمته وتنص الفقرة الثانية على أن الدعاوى المتعلقة بملكية العقارات تقدر قيمتها بقيمة العقار فلا عبرة بالثمن الوارد بالعقد المحمول عليه طلب تثبيت ملكيته وكانت الطاعنة قد طلبت تثبيت ملكيتها لأرض النزاع فان تقدير قيمة الدعوى يكون بقيمة العقار حسب تقدير محكمة الموضوع له اذا لم يكن مربوطا عليه ضريبة وليس بقيمته الثابتة بعقد شرائه ، اذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع المبدئى من الطاعن بعدم جواز الاستئناف على سند من القول ان المستأنفة « المطعون ضدها » طلبت أمام محكمة أول درجة الحكم بتثبيت ملكيتها الى أرض النزاع فالدعوى هنا تقوم بقيمة العقار طبقا لنص المادة ٣٧ مرافعات وقد قوم بمبلغ ٢٤٠ جنيها . وكان ما أورده

٢ الحكم ردا على دفع الطاعن يتفق وصحيح القانون فان النعى عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(محكمة النقض الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية - طعن رقم ٢٧٦ سنة ٤٣ ق - جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٨٣)

ثالثا : تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد

- تنص المادة ١٥ من قانون الشهر العقاري على أنه « يجب التأشير في هامش سجل المحررات واجبة الشهر بما يقدم ضدها من الدعاوى التي يكون الغرض منها الطعن في التصرف الذي يتضمنه المحرر وجودا أو صحة أو نفاذا كدعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء والرجوع . فاذا كان المحرر الأصلي لم يشهر تسجل تلك الدعاوى - ويجب كذلك تسجيل دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية العقارية أو التأشير بها على حسب الأحوال ، كما يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية (١) .

ويلاحظ أن المادة ٧ من قانون التسجيل - وهى التى كانت تقابن المادة ١٥ من قانون الشهر - لم تكن تتضمن مثل هذه العبارة التى تنص على أنه « يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، فثار الخلاف على جواز تسجيل هذه الدعاوى أو عدمه . لأنها لم تكن تدخل فى الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ٧ المذكورة وهى أولا دعاوى البطلان أو الفسخ أو الالغاء أو الرجوع ، وثانيا دعاوى الاستحقاق . وقد رجح رأى القائل بجواز تسجيلها باعتبارها دعاوى استحقاق بحسب المال ، وقد أخذت محكمة النقض بهذا رأى (نقض ٥ يناير ١٩٣٣ المحاماه ١٣ ص ٨٣٩ وأيضا نقض مدنى ١٥ مايو ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض ٩ - ٤٩٤ - ٥٩ ، ١٩ يونية ١٩٥٨ مجموعة أحكام النقض ٩ - ٥٩٨٧ - ٧٣) ، واعتمد المشرع ذلك بالنص عليه صراحة فى العبارة المشار اليها . وتحصل التأشيرات فى السجلات المشار اليها بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ، .

(١) راجع عقد البيع للدكتور سليمان مرقص ص ٣٢١ والهامش .

وتقضى المادة ١٦ بأن « يؤشر بمنطوق الحكم النهائي فى الدعاوى المبينة بالمادة السابقة فى ذيل التأشير بالدعوى أو فى هامش تسجيلها » .

وتنص المادة ١٧ على أن « يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها . ولا يكون هذا الحق حجة على الغير الذى كسب حقه بحسن نية قبل التأشير أو التسجيل المشار اليهما » .

ويلاحظ استاذنا الدكتور سليمان مرقس ان الدعاوى المنصوص عليها فى المادة ١٥ ثلاثة أنواع (١) :

١ - نوع من الدعاوى يطعن بها على عقد تم شهره ، وترتبت عليه آثاره ، ويراد بها ازالة هذه الآثار كلية ازالة مستندة الى الماضى اى الى وقت ابرام العقد المطعون فيه لا الى وقت رفع الدعوى فحسب . ويشمل أيضا الدعوى البولصية لأن النص يتناول الدعاوى التى يكون الغرض منها الطعن فى التصرف وجودا أو صحة أو نفاذا ، ولأن الدعوى البولصية يراد بها جعل التصرف غير نافذ فى حق الدائنين من وقت صدوره لا من وقت رفع الدعوى فحسب .

٢ - ونوع من الدعاوى العينية العقارية يقتصر على دعاوى الاستحقاق ، والغرض منها الحصول على حكم مقرر لحق عيني عقارى سابق على رفع الدعوى . فالحكم الذى يصدر فيها ليس حكما منشئا ذا أثر رجعى ، بل يعتبر اقرارا لوجود الحق العيني العقارى المدعى به وجودا سابقا على رفع الدعوى .

٣ - والنوع الثالث يشمل دعاوى صحة التعاقد وهى دعاوى شخصية يراد بها الوصول الى نقل حق عيني عقارى من طريق تسجيل الحكم الذى يصدر فيها ، ولا يتم هذا النقل الا من وقت تسجيل ذلك الحكم . فلا الحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى ولا تسجيل هذا الحكم يكون لهما بحسب الأصل أثر رجعى فيما يتعلق بنقل الملكية .

(١) المرجع السابق ص ٣٢٢ .

وقد نظم المشرع بشأن هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى إجراءاتين
مبتاليتين : الأولى تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها في هامش تسجيل
المحرر المطعون فيه أن وجد ، والثاني التأشير بالحكم الذي تنتهى به الدعوى
في هامش التأشير أو التسجيل المذكورين ، ورتب على اتمام هذين
الاجرائين امكان الاحتجاج بالحكم الذي يصدر في الدعوى على الغير بأثر
رجعى يستند الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

والغرض من ذلك أولا وقبل كل شيء هو جعل المدعى باحدى هذه
الدعاوى اذا ما حكم له فيها وأشر بحكمه وفقا لما تقدم مفضلا على كل
شخص كسب حقا عينيا على العقار موضوع الدعوى وقام بشهره بعد
تسجيل صحيفة الدعوى أو التأشير بها ، سواء كان ذلك الشخص قد كسب
حقه بحسن نية أو بسوء نية ، اذ لا يقبل الاعتذار بحسن النية بعد شهر
الدعوى المذكورة . فمن اشترى عقارا مرفوعة بشأنه دعوى بطلان أو فسخ
أو الغاء سببه ملكية البائع اليه أو دعوى استحقاق مدعى فيها بأن البائع
ليس بالكا العقار المبيع أو دعوى صحة تعاقد مدعى فيها بأن البائع سبق
أن باع العقار المبيع للمدعى ، لا يجوز له أن يحتج بتسجيل عقده متى كان
هذا التسجيل تاليا لشهر صحيفة الدعوى المذكورة .

ولا بد في ذلك من اتخاذ الاجراءين كليهما ، فلا يغنى تسجيل صحيفة
الدعوى عن التأشير بالحكم الصادر فيها أو تسجيله . كما أن تسجيل الحكم
لا يغنى عن تسجيل صحيفة الدعوى اذا كان يراد التمسك بالحق الثابت به
على الغير الذي كسب حقا آخر على العقار ذاته قبل تسجيله .

أما من كسب حقا على العقار موضوع احدى هذه الدعاوى وقام بشهره
قبل شهر صحيفة تلك الدعوى ، فأمره يختلف . وقد كانت المادة ١٢ من
قانون التسجيل تحيل في شأنه الى النصوص والمبادئ السارية وقت
اكتساب حقه ، وذلك لأن مركز هذا الشخص يختلف بحسب طبيعة
الدعوى التي رفعت على سلفه بعد أن تلقى هو الحق من ذلك السلف
فالدعاوى الداخلة في النوع الأول كان الأصل فيها أن الحكم الذي يصدر
بشأنها يكون له أثر رجعى مستند الى وقت إبرام العقد المطعون فيه ،
فيزول بناء عليه هذا العقد وكل ما ترتب عليه من أثر وتزول تبعا له كافة
التصرفات التي أبرمها من تلقى الملكية بموجب هذا العقد سواء كان المتصرف

اليه الأول أو الثانى حسن النية أو سىء النية • غير أنه كانت توجد فى التقنين المدنى القديم بعض نصوص تحمى المتصرف اليه الثانى من أثر فسخ أو بطلان أو الغاء سند ملكية المتصرف اليه الأول متى كان المتصرف اليه الثانى حسن النية •

ويرى أستاذنا الدكتور سليمان مرقس انه :

أنه فيما يتعلق بالنوع الثانى ، أى دعاوى الاستحقاق ، فقد كان من الواضح أن الحكم للمدعى بالاستحقاق إنما يكون اقرارا لحقه من وقت حدوث الواقعة القانونية التى أكسبته هذا الحق ، فكان يجوز للمدعى أن يتمسك بحقه الذى حكم له به ضد أى شخص كسب قبل غيره حقا على العقار موضوع الدعوى لأن الأول ثبت انه مالك ولأن الثانى ثبت انه متلق حقه من غير مالك • غير انه كان هذا الأخير قد حاز العقار خمس سنوات بحسن نية قبل تسجيل دعوى الاستحقاق فان القانون كان يحميه ويجعل الحكم الصادر فى هذه الدعوى لا يحتج عليه به • فرأى واضعوا قانون الشهر العقارى أن الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى لا يحتج به فى هاتين الحالتين على من كسب حقه بحسن نية على العقار موضوع الدعوى قبل تسجيل صحيفتها ، وآثروا بدلا من الاحالة على النصوص والمبادئ السارية فى شأن كل حالة على حدة أن يضعوا قاعدة عامة تحمى الغير الذى كسب حقه قبل تسجيل صحيفة احدى الدعاوى المذكورة بمجرد حسن نيته ، ونصوا على ذلك فى المادة ١٧ فقرة ثانية من قانون الشهر العقارى وجعلوا النص يشمل نوعا ثالثا من الدعاوى هو دعاوى صحة التعاقد فجاء النص يفيد بمفهوم المخالفة أن الحكم المؤشر به فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى يحتج به على الغير الذى يكون قد كسب حقا على العقار موضوع الدعوى قبل تسجيل صحيفتها ولو كان وقت كسبه هذا الحق سىء النية أى عالما بالواقعة التى قامت على أساسها تلك الدعوى •

تطبيقات قضائية :

— بقاء عقد البيع بعد قانون التسجيل من العقود الرضائية التى تتم بمجرد توافق ارادة الطرفين ويترتب عليه كل آثاره عدا نقل الملك الذى أصبح متراضيا الى ما بعد حصول التسجيل •

عقد البيع هو من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين • وكل ما استحدثه قانون التسجيل من أثر فى أحكام البيع هو

أن نقل الملكية بعد أن كان ، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدني ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متراجها إلى ما بعد حصول التسجيل . أما أحكام البيع الأخرى فلا تزال قائمة لم ينسخها ذلك القانون . فالبائع يبقى ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملزما بأداء الثمن إلى غير ذلك من الالتزامات التي تترتب بينهما على التقابل بمجرد انعقاد البيع .
(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١١/١٧)

أن قانون التسجيل الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين ، وإنما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم ، فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد . بل أرجأه إلى حين حصول التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره .
(الطعن رقم ٤٨ و ٥٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١/٥)

— اعتبار دعوى صحة التعاقد من الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٧ من قانون التسجيل باعتبارها دعوى استحقاق مالا وترتب الأثر القانوني المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون التسجيل على تسجيل صحتها .
لا مخالفة للقانون في ذلك .

ينطوي تحت دعاوى الاستحقاق الواردة بالمادة السابعة من قانون التسجيل كل دعوى يكون غرض مدعيها منها ثبوت ملك أو أي حق من الحقوق العينية له أو لعقاره ولو مالا . فإذا اعتبر حكم أن دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق التي يصح تسجيل عرائضها وترتب على تسجيل عريضتها الأثر القانوني المنصوص عليه بالمادة ١٢ من قانون التسجيل ، فلا مخالفة للقانون في ذلك .
(طعن رقم ٤٨ و ٥٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١/٥)

— دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق الواردة في قانون التسجيل والحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة دون أن يتأثر بها يصدر عن البائع من تصرفات .

أن دعوى صحة التعاقد هي من دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها في المادة السابعة من قانون التسجيل . فتسجيل عريضتها يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث أنه متى حكم له فيها بطلباته وتأثر بهذه

الحكم طبقا للقانون فان الحق الذى قرره الحكم ينسحب الى يوم تسجيل العريضة دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك عن البائع من تصرفات .

(طعن رقم ٧٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢٣)

ان عقد البيع ، حتى بعد صدور قانون التسجيل من عقود التراضى يتم قانونا بالايجاب والقبول وكذلك المادة ٢٣٧ من القانون المدنى التى تجيز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة مع اتباع القواعد المقررة بشأن الاثبات عند الانكار فان قانون التسجيل لا يقتضى تغيير شيء من أحكامها فالشركة فى شراء الأطيان التى رسا مزادها على الشريكين يجوز اثباتها بالبينة وقرائن الأحوال عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة . ومتى ثبت بهذا الطريق قيام الشركة فلا يجوز لمن رسا عليه المزداد من الشريكين أن يتعلل فى جحد حق شريكه فى الملكية بعدم حصول التسجيل .

(طعن رقم ٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٦/١)

- اعتبار دعوى صحة التعاقد من دعاوى الاستحقاق التى يترتب على تسجيل صحيفتها حفظ حق رافعها - بخلاف دعوى صحة التوقيع - المناط فى تكييف الدعوى هل هى صحة توقيع أم صحة تعاقد هو بجوهر المنازعة بين الطرفين بناء على حقيقة تشخيص غرض المدعى من دعواه ، فإذا طلب المدعى الحكم بصحة التعاقد والتوقيع وفى أثناء نظرها فاضلت المحكمة بين تسجيل صحيفتها وبين عقد الخصم المتدخل وانتهت الى تفضيل المدعى فهى صحة تعاقد ولو قضت فى المنطوق بصحة التوقيع .

ان دعوى صحة التعاقد دون دعوى صحة التوقيع هى التى من دعاوى الاستحقاق المنصوص فى المادة السابعة من قانون التسجيل على أن تسجيل صحيفتها يحفظ لرافعها حقوقه حتى اذا حكم له فيها بعد ذلك بطلباته وتأشير بهذا الحكم وفقا للقانون فان الحكم ينسحب أثره الى يوم تسجيل الصحيفة ، ويكون هذا التسجيل مفضلا على كل تسجيل لاحق له . أما دعوى صحة التوقيع فلا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الغرض منها تطمين من يكون بيده سند عرفى الى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن ينازع فى التوقيع . وهى بهذا الغرض الذى شرعت له وبالأجراءات المرسومة لها ممتنع على القاضى فيها أن يتعرض للتصرف المدون فى السند من جهة صحته وعدم صحته . فالحكم الصادر

فيها لا ينصب الا على التوقيع فقط ولذلك فهي لا تدخل ضمن دعاوى الاستحقاق مآلاً . أم هي اجراء تحفظي بحث هو بجوهر المنازعة القائمة بين الطرفين بناء على حقيقة تشخيص غرض المدعى من دعواه . فاذا كانت الدعوى التي رفعها المشتري وسجل صحيفتها قد أثبت رافعها في صلب صحيفتها جوهر النزاع القائم بينه وبين البائع وان له حق طلب الحكم بصحة التعاقد والتوقيع وفي أثناء نظرها قام النزاع على المفاضلة بين تسجيل صحيفتها وتسجيل عقد المشتري الثاني وفصلت المحكمة في الدعوى بأن فاضلت بين هذين التسجيلين وانتهت بالحكم لمصلحة المدعى بما لا يتفق وما كان يرمى اليه المشتري الثاني من تدخله في الدعوى - اذا كان ذلك فان جريان الحكم في منطوقه بالقضاء بصحة التوقيع لا يتعارض مع اعتبار الدعوى دعوى صحة تعاقد ، فان أسبابه في الظروف والملايسات التي صدر فيها تدل على أن الغرض الحقيقي من الدعوى لم يكن صحة التوقيع بل صحة التعاقد . وما جرى به المنطوق على تلك الصورة لا يمكن أن يكون له تأثير في هذه الحقيقة اذ العبرة هي بما رمى اليه الخصوم في دعواهم وبالطريق الذي سيروها فيه واتجه اليه قضاء المحكمة عند الفصل فيها .

(طعن رقم ١٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٩)

- حق المشتري بعقد غير مسجل في طلب الحكم بصحة البيع الصادر كبائعه بعقد لم يسجل باعتباره دائناً يستعمل حقوق مدينه .

- ان المادة ١٤١ من القانون المدني خولت الدائن أن يقيم لمصلحته ، باسم مدينه ، الدعاوى التي تنشأ عن مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه . واذن فانه لما كان من يشتري عقارا بعقد غير مسجل يعتبر دائناً للبائع في التزامه بنقل الملكية الناشئ عن عقد البيع غير المسجل كان له الحق قانوناً في أن يرفع باسم البائع له الدعوى على من اشترى منه هذا البائع الأطيان التي باعها بعقد هو أيضاً غير مسجل طالبا اليه تنفيذ التزامه بنقل الملكية أو بعبارة أخرى أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع الصادر لهذا البائع توطئة للحكم بصحة عقده هو .

(طن رقم ١٠٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٦)

- القضاء بصحة العقد غير المسجل باعتباره منشأاً لالتزامات شخصية لا يناقض اهداره كسبب ناقل في حق مشتر آخر سبق في التسجيل .

ان القضاء بصحة العقد غير المسجل باعتباره منشأاً لالتزامات شخصية

بين المشتري والبائع له لا يناقض اهداره كسبب ناقل للملك فى حق مشتر
آخر سبقه بتسجيل عقده .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢٧)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير على هامش التسجيل
بالحكم الصادر فيها من شأنه حفظ حق رافعها من وقت التسجيل قبل من
كسب حقا على العقار ولو كان البائع قد كسب ملكيته بعد التسجيل .

ان تسجيل عريضة الدعوى التى يرفعها المتصرف اليه على المتصرف
بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عينى عقارى ، والتأشير فى
هامش هذا التسجيل بالحكم الذى يصدر فى الدعوى مقرررا حق المدعى فيها
ذلك من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه على من ترتبت لهم من نفس
المتصرف حقوق عينية على العقار والاحتجاج بأن هذا التسجيل قد وقع
حابطا لأن البائع لم يكن وقت حصوله قد كسب ملكية المبيع اذ هو لم
يسجل عقد شرائه هذا العقار الا بعد تسجيل عريضة الدعوى مردود بأن
البائع وقد كسب فعلا ملكية العقار ، فان التصرف الصادر منه للمتصرف
اليه يكون قد صادف محلا يرد عليه وملكه نقلها وتسجيل المشتري منه
عريضة دعواه بإثبات صحة التعاقد ظل يحميه ضد من ترتبت لهم حقوق
عينية على العقار حتى كسب البائع ملكيته وانتقلت منه اليه .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/١٣)

- مناط الأفضلية بين عقدين هو بأسبقية التسجيل دون ثبوت
التاريخ .

لا خطأ اذا اعتبر الحكم مناط الأفضلية بين عقدين واردين على عقار
واحد وصادرين من متصرف واحد هو أسبقية التسجيل دون ثبوت التاريخ ،
كما لا خطأ فى القول بأنه لا يكفى لاعتبار العقد مسجلا تسجيل عريضة
دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقا للمواد ٧ و ١٠
و ١٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ اذ فى هذه الحالة فقط يحتج بالحكم
من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٧)

- لا يكفي مجرد تأشير المساحة على صحيفة دعوى اثبات التعاقد لترتيب الأثر الذي رتبته قانون الشهر العقاري على تسجيل صحيفة تلك الدعوى بل يجب تسجيلها .

ان المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ انما رتبتا على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم حصوله اذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم وفقا للقانون ، فلا يغني عن تسجيل صحيفة الدعوى تأشير المساحة عليها . واذن فانه يكون غير منتج ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه اذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه للعقار موضوع النزاع قد أغفل أن المساحة أشرت على صحيفة دعوى صحة التعاقد التي رفعتها عن هذا العقار في تاريخ سابق على تسجيل عقد المطعون عليه متى كانت هي لم تسجل هذه الصحيفة الا بعد أن سجل المطعون عليه عقد شرائه .

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٨)

- تمسك المشتري في دعوى صحة التعاقد بتملك العقار بمضي المدة الطويلة وبأن تحرير عقد لمشتري آخر وتسجيله لا يؤثر على ملكيته دفاع جوهرى له أثره .

متى كان يبين من الأوراق المقدمة الى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت في جميع مراحل دعوى اثبات التعاقد المرفوعة منها انها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبأن تحرير عقد بيع من نفس البائعة الى المطعون عليهما عن هذا العقار وقيامهما بتسجيل عقدهما لا يؤثر على التملك بوضع اليد ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى له أثره لو صح في تغيير وجه الراى في الدعوى ، فان هذا الحكم يكون قد عارضه قصور يبطله مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٦)

- تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل تسجيل المتبادل مع البائع عقد بدله فان تسجيل عقد البدل لا يحول دون الحكم للمشتري بصحة تعاقدته حتى اذا ما أشر بالحكم انتقلت اليه الملكية من يوم تسجيل الصحيفة .

إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما الأولين سجلا عريضة دعواهما بصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه الثالث في ١٩٤٦/١٢/٢٨ قبل أن يسجل الطاعن في ١٩٤٧/٦/١٥ الحكم الصادر له بصحة عقد البديل الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثالث فإن هذا التصرف الحاصل للطاعن من نفس البائع للمطعون عليهما الأولين لا يحتاج به الأخيران عملا بالمادة ١٢ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وبالتالي لا يحول تسجيل الطاعن الحكم بصحة عقد بدله بعد تسجيل عريضة دعوى المطعون عليهما الأولين دون أن يقضى لهما بصحة عقدهما حتى إذا أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليهما الأولين بصحة ونفاذ عقدهما قد انتهى إلى نتيجة سليمة ولا يبطله ما ينعاه عليه الطاعن من تقارير خاطئة وردت بأسبابه .

(طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١/٢٩)

- عدم احقية المشتري في أن يطلب من البائع لبائعه التوقيع على عقد صالح للتسجيل صادر له مباشرة بل كل ما له هو أن يطلب من بائع البائع التوقيع على عقد صادر للبائع . مثال لتسبيب معيب .

انه وان كان المطعون عليه الأول عند رفع الدعوى لم يرفعها استعمالا لحق مباشر له قبل الطاعن بل رفعها بوصفه دائنا يستعمل حق مدينه اذ هو بطلبه الاول وهو الحكم في مواجهة المطعون عليه الثاني بصحة ونفاذ العقيد الصادر من الطاعن للمطعون عليه الثاني انما يطلب الحكم لمصلحة مدينه ، الا انه في اذاره الذي أعلن به الطاعن لم يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل صادر منه للمطعون عليه الثاني بل طلب منه التوقيع على عقيد بيع صالح للتسجيل صادر منه له هو مباشرة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ على الطاعن انه لم يستجب لهذا الانذار وبنى على ذلك أن الطاعن هو المتخلف عن القيام بالتزاماته مسع أن المشتري من مشتر لم يسجل عقده لا يستطيع أن يكلف البائع الأصلي بالتوقيع له هو على عقد بيع صالح للتسجيل اذ هو لم يتعاقد معه بل كل ماله ، حتى لو قيل بوجود مباشر له قبله هو أن يطلب منه التوقيع على عقد بيع صالح للتسجيل لمن اشترى منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٤/١٦)

ـ تدخل خصم ثالث فى دعوى صحة التعاقد لشراؤه ذات العقار من نفس البائع وتسجيل عقده وقيام المحكمة بالمفاضلة بأسبقية التسجيل ورفض دعوى صحة التعاقد لخروج العقار من ملك البائع بتسجيل عقد الخصم المتدخل ـ صحيح فى القانون .

متى كان الحكم المطعون فيه اذ قبل تدخل المطعون عليه الأخير فى دعوى صحة التعاقد المقامة من الطاعن على البائعين له ، وأجرى المفاضلة بين عقد الخصم المتدخل وعقد الطاعن على أساس أسبقية التسجيل قد قرر ان البحث فى دعوى صحة التعاقد وسلامة العقد وتوافر أركانه القانونية يقتضى البحث فما اذا كان البائع مالكا للمبيع المرفوعة بشأنه الدعوى ، فاذا تبين للمحكمة أن البائع تصرف بالبيع للغير الذى سجل عقده قبل تسجيل المشتري الثانى تعين عليها أن نفى برفض دعوى هذا المشتري الثانى على أساس أسبقية التسجيل ، والا لان حكمها بصحة التعاقد لمن تراخى فى تسجيل عقده لغوا لا قيمة له ، اذ قرر الحكم ذلك ، فانه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١٢/١٧)

ـ مجرد قيام المشتري بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية .

أوجبت المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيل جميع العقود التى من شأنها انشاء حق ملكية أو أى حق عينى آخر أو نقله أو تغييره ، ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينتقل من البائع الى المشتري الا بالتسجيل والى أن يتم هذا التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ويكون بالتالى هو الخصم فى كل دعوى تتعلق بعين العقار ، ولما كان الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالمادة ٤٥٢ مدنى قديم التى تحكم هذا النزاع ، وكان يبين من الوقائع التى أثبتتها المحكمة المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعنين على المطعون عليه الثانى الذى كان مالكا للعقار والشريك الواجب اختصاصه ، وكان مجرد شراء المطعون عليه الاول لحصة المطعون عليه الثانى الارثية فى هذا العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية اذ الملكية لا تنتقل اليه الا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ س ١١ ص ٣٢٤)

- نقل الملكية - التسجيل - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية .

نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتبت على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول ولا تتغير إلا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير ، مما مفاده أن الملكية لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بالتسجيل ، فاذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع الى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل . واذ جاء نص المادة التاسعة المشار اليه أسفلة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ المقابل له ، خلوا مما يجيز ابطال الشهر اذا شابه تدليس أو تواطؤ فان الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب اليه المشتري الذي بادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٧ س ٢١ ص ٥٨١)

- الحكم بصحة البيع - التأشير به على هامش تسجيل الصحيفة - أثر ذلك . لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل صحيفة الدعوى .

ان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقاري ، يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي باثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى اذا كانت قد سجلت ، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرافع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله ، بحيث أنه متى حكم له بطلباته فان الحق الذي قرره الحكم ينسحب الى يوم تسجيل الصحيفة اذا كان قد تأشر بهذا الحكم طبقاً للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما صدر من مورثه من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ ، ومفاد ذلك أنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ س ٢١ ص ٦٧٧)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير على هامشه بمنطوق الحكم الذي يصدر مقرراً حق المدعى فيها - أثره - اعتبار هذا الحق

حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينيه على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى - حصول تسجيل التصرف الحاصل من البائع لاحقا لتاريخ شهر صحيفة دعوى التعاقد المرفوعة من مشتر آخر لا يمنع من الحكم في الدعوى بصحة العقد ونفاذه .

مفاد المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - في شأن الشهر العقاري - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع له بإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على يوسع عقد والتأشير في هامش هذا التسجيل بمنطوق الحكم الذي يصدر في الدعوى مقررًا حق المدعى فيها ، ذلك من شأنه أن يجعل هذا الحق حجة على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينيه على العقار بعد تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . فاذا كان تسجيل التصرف الحاصل من نفس البائع للمطعون ضدها قد تم بعد تاريخ شهر صحيفة الدعوى المرفوعة من الطاعنين فانهما لا يحتاجان بتسجيل هذا التصرف وبالتالي فهو لا يحول دون أن يقضى - للطاعنين - بصحة عقدها حتى اذا ما أشر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على المطعون ضدهما فاذا اعتبر الحكم المطعون فيه تسجيل عقد المطعون ضدهما حجة على الطاعنين ومانعا من القضاء لهما بصحة ونفاذ عقدهما يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٣ س ١٨ ص ٨٢٨)

- انتقال الملكية بتسجيل العقد أو الحكم - عدم انتقالها بتسجيل صحيفة الدعوى .

المعول عليه في نقل الملكية ليس بالأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، وانما هو بتسجيل الحكم أو العقد .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٥٩٩)

- مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع الى المشتري - هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة الا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة أو بتسجيل الحكم النهائي - انسحاب أثر التأشير بمنطوق الحكم على هامش تسجيل الصحيفة الى تاريخ هذا التسجيل قصد به حماية اصحاب دعاوى صحة التعاقد ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار بعد تسجيل صحيفة الدعوى .

مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع الى المشتري بل ان هذه الملكية لا تنتقل في هذه الحالة الا بالتأشير بالحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة . ولا يحتج على ذلك بان قانون التسجيل وقانون الشهر العقاري يرتبان على التأشير بمنطوق الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى على هامش تسجيل صحائفها انسحاب اثر هذا التأشير على تاريخ تسجيل الصحيفة ذلك ان تقرير هذا الاثر انما قصد به حماية اصحاب تلك الدعاوى ممن ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ولا يترتب عليه نقل الملكية الى المشتري بمجرد تسجيل صحيفة الدعوى اذ انها لا تنتقل اليه من البائع الا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بصحة التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى اذا كانت قد سجلت .

(طعن رقم ١٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ س ١٨ ص ١٤٢٧)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم بصحة التعاقد على هامش التسجيل ، يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى - تسجيل المشتري صحيفة دعواه قبل ان يسجل المشتري الثانى من ذات البائع عقده - هذا التسجيل الاخير لا تنتقل به الملكية بالنسبة للمشتري الاول الذى سجل صحيفة دعواه ولا يحول دون الحكم فيها بصحة عقده .

مفاد نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . فاذا كان المطعون ضدهما قد سجلا دعواهما (بصحة التعاقد) قبل أن يسجل الطاعن (مشتر ثان) عقده الصادر اليه من ذات البائع فانهما لا يحتاجان بهذا التسجيل الاخير ولا تنتقل به الملكية الى الطاعن بالنسبة اليهما وعلى ذلك فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم لهما بصحة ونفاذ عقدهما العرفى حتى اذا اشهر بهذا الحكم وفق القانون يكون حجة على الطاعن .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩ س ١٨ ص ١٥٤٢)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة سواء كانوا خصوما في هذه الدعوى أو ظلوا بعيدين عنها .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع - على ما قضت به المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة ، سواء كانوا خصوما في تلك الدعوى التي سجلت صحتها أو ظلوا بعيدين عنها .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٩ س ١٨ ص ١٥٤٢)

- تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقدره الحكم المؤشر به في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار - ولا يحول تسجيل المتصرف اليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق .

ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري اذ بين في المادة الخامسة عشرة منه الدعاوى التي يجب تسجيلها ومن بينها دعاوى صحة التعاقد على الحقوق العقارية ونص في المادة السابعة عشرة على أنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة الخامسة عشرة أو التأشير بها أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها فقد أفاد بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع بصحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار من شأنه أن يجعل حق هذا المشتري الذي يقرره الحكم المؤشر به في هامش تسجيل الصحيفة حجة من تاريخ هذا التسجيل على من ترتبت له حقوق عينية على ذات العقار فلا يحول تسجيل المتصرف اليه لعقده بعد ذلك دون الحكم للمشتري الذي سجل صحيفة دعواه في تاريخ سابق حتى اذا صدر الحكم وأشر به وفق القانون يكون حقه حجة على المتصرف اليه .

(طعن رقم ١٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٦ س ١٩ ص ٥٩٣)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بالحكم - أثرهما -
جعل حق المدعى حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعوى .

يترتب على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد - على مقتضى نص المادتين ٢/١٥ ، ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري - أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤثر به طبقاً للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداءً من تاريخ تسجيل الدعوى .

(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٩ س ١٩ ص ١٣٧٦)

- انسحاب أثر الحكم بعد التأشير بمنطوقه الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى - مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم .

لا يترتب على التسجيل أثره الا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق الملكية أو أى حق عيني آخر على عقارا أو نقله . وأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري اذ أجاز بنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها طبق القانون ، انسحاب أثر الحكم الى تاريخ صحيفة الدعوى (م ١٧) انما قصد حماية أصحاب هذه الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحائفها ولم تقصد أن يرتب على مجرد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد انتقال الملكية قبل التأشير بالحكم الذى يقرر حق المدعى فيها . (طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٩ س ٢٠ ص ٦٩)

- أسبقية تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد أثر صورية العقد .

لا مجال لأعمال الأسبقية فى تسجيل صحيفتى دعويى صحة التعاقد اذا كان أحد العقدین سوريا مطلقة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن عقد الطاعن صورى صورية مطلقة فانه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين استنادا الى أسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ س ٢١ ص ٨٨٦)

٠ - مناط المفاضلة بأسبقية التسجيل - أن يكون المتصرف واحدا .

العبرة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحدا. فإذا كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعه الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشتراها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بئعه وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءا من هذه الأرض ، عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل الطاعنان - المشتريان الآخرون - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ومن ثم فانه لا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين لاختلاف المتصرف في البيعين ، وانما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه ، وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليان وإذا لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلا عقدهما فانهما يفضلان عليه .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ س ٢١ ص ١٠٨٧) .

الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفقا للمادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، الا اذا كان مستحقا لما يدعيه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى ، هو بذاته المبيع الذي كان محلا للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف ، واشهار التصرف .

(طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٩ س ٢٢ ص ٥٨٤) .

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل الصحيفة - أثره .

مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لاثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوقه

«الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ س ٢٢ ص ٦١٦)

- أثر تسجيل صحيفة صحة التعاقد ثم التأشير بالحكم الصادر فيها على هامش هذا التسجيل .

مؤدى نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى ، أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولما كان الطاعن قد سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فان الطاعن لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى اذا أشر بهذا الحكم وفق القانون ، يكون حجة على المشتريين الآخرين .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ س ٢٢ ص ١٠٩٦)

دعوى صحة التعاقد هى دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهى تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ومن ثم فان تلك الدعوى تتسع لبحث ذاتية الشئ المبيع الذى هو ركن من أركان البيع ويجب على المحكمة أن تتحقق من موقعه ومساحته وتعيين حدوده وأوصافه تعيينا مانعا للجهالة قبل الحكم بانعقاد البيع .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٣ ص ٧٨١)

- تسجيل ، ملكية . بيع «دعوى صحة التعاقد» .

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التسجيل لا يترتب

عليه أثره الا من تاريخ تسجيل العقد ، أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق امثليه أو أى حق عينى آخر على عقار أو نقله ، وأن هذا الأثر لا يتسحب الى الماضى ، ولا يحتج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى أجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ س ٢٤ ص ٣٢٩)

الأصل أن التسجيل لا يترتب عليه أثره الا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق الملكية أو أى حق عينى آخر على عقار أو نقله ، وأن هذا الأثر لا يتسحب الى الماضى ، ولا يحتج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى أجاز بالمادتين ١٥ و ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، ورتب على التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحائفها انسحاب أثر هذا التأشير الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، لأن تقرير هذا الأثر على سبيل الاستثناء حماية لأصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى ، وهو استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ س ٢٤ ص ٣٢٩)

بيع العقار قبل أن يسجل ، لا يزال من طبيعته نقل الملكية اذ ينشأ التزاما بنقلها فى جانب البائع ، وكل ما أحدثه قانون التسجيل ومن بعده قانون الشهر العقارى من تغيير فى أحكام البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن نقل الملكية بعد أن كان نتيجة لازمة للبيع الصحيح ، أصبح مترافقا الى ما بعد شهره ولذلك يبقى البائع ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملزما بإداء

التمن إلى غير ذلك من الالتزامات التي ترتبت بينهما على التقابل بمجرد حصول المبيع .

(طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٩ س ٢٤ ص ٧٢٥) .

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التي يرفعها المشتري على البائع - على ما قضت به المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري - يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة ، إذا كان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القانوني عن المشتري في الدعوى للحكم له بالطلبات التي تضمنتها الصحيفة المسجلة وكان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ، أن محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة سائغة ومما له أصله الثابت في الأوراق أن الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هي ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها المسجلة ، والتي طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لولديها ، وأن ما طرأ على الدعوى من تعديل يتحصر في دخول المطعون عليه الثاني فيها كولي شرعي على ولديه المشتريين طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور ، وهي ذات الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة عنه قبل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعنة ، لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ س ٢٥ ص ١٢٦٠)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على بيع عقار - أثره تسجيل الحكم الصادر فيها - ارتداد أثره إلى تاريخ تسجيل الصحيفة - تسجيل دائن البائع - تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل المشتري صحيفة دعواه - لا حجية له قبل الأخير ولو سجل حكم مرسى المزاو قبل تسجيل حكم صحة التعاقد - ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .

مفاد نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لاثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعي صحة

التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذي يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه ، واعلام الغير بالاحطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، واذا كان هذا الاعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فانه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا اذ ان هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فان اثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ، يرتد الى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، يستوى في ذلك ان تكون هذه الحقوق قد تقرررت بتصرف رضائي صادر من البائع له او نتيجة اجراءات تنفيذ عقارى اتخذت ضد هذا البائع ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حين قضي ببطلان اجراءات نزع الملكية لتسجيل المطعون ضده الاول بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادر له من مدين الطاعنة ثم تسجيله الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ ، فارتد اثر التسجيل الى تاريخ تسجيل الصحيفة . بينما تنبيه نزع الملكية مسجل بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٠ فان النعي بهذا الوجه يكون على غير اساس .

(طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٦ س ٢٨ ص ٦٨١)

- لا يكفي لنقل الملكية تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقا للمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ اذ في هذه الحالة فقط يحتج بالحكم من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

(الطعن ٨٥٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٢٨ س ٢٨ ص ١٥٣٢)

- اذا كان الثابت بالأوراق أن المدين (المعارض ضده الثاني) قد تصرف بالبيع للمعارض في المنزل المطلوب نزع ملكيته وتحصل على حكم في الدعوى ٠٠٠٠ بصحة التعاقد عنه ، وكان قد سجل صحيفة الدعوى في ١٩٦٧/٤/١٩ وتأشر بالحكم على هامش تلك الصحيفة كالثابت من الشهادة الرسمية المقدمة منه والصادرة من مكتب شهر عقارى شبين الكوم في ١٩٧٥/٤/٢٧ ، وكان اثر هذا التسجيل ينصرف الى تاريخ تسجيل الصحيفة في ١٩٦٧/٤/١٩ ، فان ملكية العقار تكون قد انتقلت الى المعارض قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية في ١٩٦٨/٣/٣١ والذي اتخذته مباشرة الاجراءات اساسا لاجراءات التنفيذ العقارى كالثابت من الصورة الرسمية من مخضر ايداع قائمة شروط البيع المؤرخ ١٩٦٨/٧/٢ ، واذا كانت

المستأنف ضدها الأولى مباشرة الاجراءات بذلك لا تعدو أن تكون دائنة عادية للمستأنف ضده الثاني « المدين » ، ولا تملك حقا عينيا على العقار محل النزاع يحتج به على من تنتقل اليه ملكيته ، فانه لا يجوز لها أن تتخذ اجراءات التنفيذ العقارى على ذلك العقار الذى خرج من ملك مدينها .
(نقض ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ مج فنى مدنى ص ١٩٩)

- اذ كان البيع الثانى - الصادر من ذات البائع الى الطاعنين - الى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد أصاب صحيح القانون .
(نقض ١٩٨٠/٣/٣١ س ٣١ مج فنى مدنى ص ٣٦٦)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع حتى تنتج أثرها فى تفضيلها على من سجل عقده بعد تسجيلها يتعين أن يكون المشتري فى الدعوى المذكورة قد اختصم البائع للبائع له اذا كان البائع له لم يسجل عقده .

لما كانت المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لها ليقضى عليه بصحة العقد الصادر منه ، اذ اكتفت باختصاص البائع لها ، وهو لم تنتقل اليه الملكية بعد وأنه غير مؤثر عليها بصدور حكم فى تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية والتي تقيده التأشير بالحكم الصادر لها على تسجيل صحيفة دعواها لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل فيما يتعلق بإثبات أصل الملكية أو الحق العيني الا المحررات التى سبق شهرها فاذا توصل المشتري الى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من أن سنده البائع له لم يكن قد تم شهره ، فانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبار المشتري مالكا اذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

(نقض ١٩٨٠/١١/١٨ - طعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق)

بعد أن فرغنا من بيان أحكام تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد
فإن هذا الأمر يجرنا للحديث عن حكم البيع قبل أن يسجل وحكمه بعد
التسجيل .

- التمييز بين حكم البيع قبل أن يسجل وحكمه بعد التسجيل :

في عهد قانون التسجيل وقانون تنظيم الشهر العقاري ، فليس
التمييز الجوهري هو التمييز بين انتقال الملكية فيما بين المتعاقدين وانتقالها
بالنسبة إلى الغير كما كان الأمر في عهد التقنين المدني السابق ، ففي كلتا
الحالتين لا تنتقل الملكية إلا بالتسجيل . ولكن التمييز الذي يبرز في العهد
الذي نحن فيه هو التمييز بين حكم البيع قبل أن يسجل وحكمه بعد
التسجيل (١) .

أ - حكم البيع قبل أن يسجل

- البيع غير المسجل لا ينقل الملكية بالنسبة إلى الغير ولا فيما بين
المتعاقدين - التنازع بين المشتري من المورث والمشتري من الوارث :

لا ينقل البيع غير المسجل الملكية بالنسبة إلى الغير ، وليس في هذا
جديد فقد كان البيع غير المسجل في عهد التقنين المدني السابق لا ينقل
هو أيضا الملكية بالنسبة إلى الغير . ولا ينقل البيع غير المسجل الملكية فيما
بين المتعاقدين أيضا ، وهذا هو الجديد ، فقد كان البيع غير المسجل في عهد
التقنين المدني السابق ينقل الملكية فيما بين المتعاقدين كما سبق القول .
فتجريد البيع غير المسجل من أثر نقل الملكية فيما بين المتعاقدين كان
السياسة التشريعية المرسومة لكل من قانون التسجيل وقانون تنظيم الشهر
العقاري ، بقصد تقوية أثر التسجيل وحمل الناس على المبادرة إلى تسجيل
عقودهم .

ويترتب على ذلك أن المشتري لا يصبح مالكا للعين المبيعة ما دام البيع
لم يسجل ، ومن ثم لا يستطيع أن يرفع على البائع دعوى استحقاق يطالب
فيها بتثبيت ملكيته على العين المبيعة ، وإن كان يستطيع أن يرفع على البائع
دعوى صحة التعاقد أو دعوى صحة التوقيع . وقد قضت محكمة النقض
في عهد قانون التسجيل بأن هذا القانون قد عدل حكم المادة ٢٦٦ من

(١) راجع الدكتور السنهوري المرجع السابق ص ٤٨١ وما بعدها .

التقنين المدنى السابق فيما يتعلق بنقل الملكية ، فبعد أن كان نقلها بمقضى هذه المادة نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متراجعا الى ما بعد حصول التسجيل . واذن فلا يصح للمشتري - ما دام لم يسجل عقده - أن يطلب الحكم بتثبيت ملكيته لما اشتراه ، وانما له أن يطالب البائع أو ورثته من بعده بالالتزامات الشخصية التى يرتبها العقد كتسليم المبيع وريعه وغير ذلك . فاذا هو طالب قبل التسجيل بتثبيت الملكية وتسليم المبيع وريعه وقضى له بذلك ، تعين نقض الحكم فيما يتعلق بتثبيت الملك لرفع الدعوى قبل استيفاء شروطها . ويبقى البائع مالكا للمبيع ، ولكنه مع ذلك يلتزم بتسليمه للمشتري ، واذا سلمه لا يستطيع استرداده بالرغم من أنه لا يزال مالكا له ، لأنه ضامن لاستحقاقه ومن يضمن نقل ملك لغيره لا يجوز له أن يدعيه لنفسه . وكما يجرى هذا الحكم على البائع يجرى على وارثه ، فلا يجوز لوارث البائع أن يمتنع عن تسليم المبيع الى المشتري أو أن يسترده منه بعد أن سلمه اياه .

ويترتب على ذلك أيضا أن دائن المشتري لا يستطيع أن ينفذ على العقار المبيع قبل تسجيل عقد البيع ، ولا يستطيع أن يأخذ عليه حق اختصاص ، لأن ملكية العقار لم تنتقل بعد الى المشتري . أما دائن البائع فيستطيع التنفيذ على العقار ، ويستطيع أن يأخذ عليه حق اختصاص ، بل ويستطيع أن يجعل البيع غير نافذ فى حقه اذا هو سجل تنبيه نزع الملكية قبل أن يسجل المشتري البيع (أنظر م ٦١٦ مرافعات) . وكذلك تنتقل ملكية العقار ، اذا مات البائع قبل تسجيل البيع ، الى وارث البائع . أما اذا مات المشتري قبل التسجيل ، فان الملكية لا تنتقل الى وارثه ، ولكن يستطيع وارث المشتري أن يطالب البائع أو وارثه بنقل ملكية المبيع وأن يرفع على أى منهما دعوى صحة التعاقد أو دعوى صحة التوقيع .

واذا مات البائع فانتقلت ملكية العقار الى وارثه ، وباع الوارث العقار الى مشتر آخر ، فان التنازع يقع بين المشتري من المورث والمشتري من الوارث . وأن المشتري من المورث ، فى عهد التقنين المدنى السابق ، هو الذى يفضل ، لأن الملكية انتقلت اليه من المورث ولو لم يسجل العقد ولم تنتقل الملكية الى الوارث ، فيكون المشتري من الوارث قد اشترى من غير مالك فلا تنتقل اليه الملكية ولو سجل عقده . أما فى عهد قانون التسجيل وقانون تنظيم الشهر العقارى ، فالأمر يختلف . ذلك أن المشتري من المورث لم يسجل عقده فلم تنتقل اليه الملكية ، وانتقلت الى وارث البائع ،

ثم انتقلت من الوارث الى المشتري منه اذا سجل الوارث شهادة الارث. وسجل المشتري من الوارث عقد شرائه . ومن ثم يفضل المشتري من الوارث على المشتري من المورث اذا سبق الأول الثانى فى التسجيل . غير أنه اذا أشر المشتري من المورث ، باعتباره دائئا للتركة ، بدينه طبقا لأحكام المادة ١٤ من قانون تنظيم الشهر العقارى قبل أن يسجل المشتري من الوارث. عقده ، أو بعد هذا التسجيل ولكن فى خلال سنة من تاريخ شهادة الارث ، كان له أن يحتج بحقه كمشتري على المشتري من الوارث . ولما كان حقه هو أن تنتقل اليه ملكية المبيع ، فان له أن يطالب المشتري من الوارث بنقل ملكية المبيع ولا يقتصر على المطالبة بالتعويض ، فاذا حصل على حكم بطلبه سجله فانتقلت اليه الملكية .

ويرى أستاذنا الدكتور السنهورى أن المشتري من المورث يفضل عن المشتري من الوارث فى حالتين : (١) اذا سبق الى تسجيل عقده ، (٢) اذا أشر بحقه قبل تسجيل المشتري من الوارث عقده أو بعد هذا التسجيل ولكن فى خلال سنة من تسجيل شهادة الارث . فاذا لم يفعل هذا ولا ذاك ، فضل عليه المشتري من الوارث اذا سجل عقده ، لأن هذا قد اشترى من الوارث بعد أن انتقلت اليه الملكية بالميراث . واذا تسلم المشتري من المورث العقار المبيع بالرغم من ذلك ، فان عقد البيع الذى فى يده لا يعتبر سببا صحيحا فى التقادم الخمسى ، لأنه صدر من المورث وقت أن كان مالكا للمبيع والسبب الصحيح فى التقادم الخمسى يجب أن يكون صادرا من غير مالك . لكن اذا استمر المشتري من المورث حائزا للعقار المبيع مدة التقادم الطويل ، انتقلت اليه الملكية بالتقادم لا بعقد البيع .

- البيع غير المسجل لا يزال بيعا فينتج آثاره عدا نقل الملكية بالفعل .

على أن البيع لم يصبح ، بعد قانون التسجيل وقانون تنظيم الشهر العقارى ، عقدا شكليا لا يتم الا بالتسجيل . فهو لا يزال من عقود التراضى، والبيع غير المسجل لا يزال عقد بيع له هذه الصسفة ، وينتج جميع آثار البيع عدا نقل الملكية بالفعل . وقد كان هناك رأى يذهب الى أن البيع غير المسجل لا يكون بيعا وانما يكون عقدا غير مسمى وأن البيع لا يتم الا بالتسجيل ، ولكن هذا الرأى بقى رأيا مرجوحا منذ ظهر ثم اختفى سريعا ، وأجمع الفقه والقضاء على أن عقد البيع يتم بالتراضى ولو لم يسجل . فالبيع غير المسجل ينتج جميع آثار البيع ، اذا استثنينا نقل الملكية بالفعل .

ويترتب على ذلك أن البيع غير المسجل ينشئ جميع التزامات البائع ، فيلتزم بموجبه البائع بنقل الملكية الى المشتري^(١) ، وبتسليم المبيع وبضمان التعرض والاستحقاق والعيوب الخفية . وينشئ البيع غير المسجل كذلك جميع التزامات المشتري ، فيلتزم بموجبه المشتري بأن يدفع الثمن والمصروفات وبأن يتسلم المبيع . ويترتب على ذلك أيضا أن البيع غير المسجل يبقى محتفظا بالوصف القانوني للبيع ، فيجوز الأخذ فيه بالشفعة ، ويصلح أن يكون سببا صحيحا في التقادم الخمسى قبل التقنين المدنى الجديد ، ويكون بيع ملك الغير قابلا للإبطال ولو لم يسجل .

ومن ثم فإن : (١) البيع غير المسجل ينشئ التزاما في جانب البائع بنقل ملكية المبيع ، وما يتعلق بذلك من دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع . (٢) وينشئ جميع الالتزامات الأخرى في جانب البائع وفي جانب المشتري . (٣) وتترتب عليه جميع آثاره بوصفه عقد بيع .

أولا - البيع غير المسجل ينشئ التزاما في جانب البائع بنقل الملكية - كيفية تنفيذ هذا الالتزام :

أن البيع غير المسجل لا ينقل الملكية الى المشتري ، ولكنه ينشئ التزاما في جانب البائع بنقل الملكية . ولما كان هذا الالتزام لا يمكن تنفيذه الا بتسجيل عقد البيع ، ولما كان التسجيل يتطلب اجراءات لابد فيها من تدخل البائع الشخصى اذ لابد أن يكون مقرا بصدور البيع منه وأن يكون توقيعه مصدقا عليه ، من أجل ذلك كان للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ الالتزام الذى فى ذمته أن يقوم بالأعمال الواجبة لتسجيل العقد . فاذا قام البائع بهذه الأعمال وانبنى على ذلك تسجيل العقد ، فقد نفذ التزامه بنقل الملكية ، وانتقلت الملكية فعلا الى المشتري بالتسجيل .

واذا أنكر البائع صدور البيع منه ، أو امتنع عن الذهاب الى الجهة المختصة للتصديق على امضائه ، أو أخل بأية صورة أخرى بواجبه من القيام بالأعمال اللازمة لتسجيل العقد ، جاز للمشتري اجباره هو أو ورثته على القيام بذلك . ولا يكتفى المشتري بأن يطالب البائع بالتعويض عن الإخلال بالتزامه ، بل يجوز له أن يصل الى اجبار البائع على تنفيذ التزامه عينا ونقل

(١) الدكتور السنهورى المرجع السابق ص ٤٨٦ .

الملكية بالتسجيل ، وذلك عن طريق دعو بين ابتكرهما العمل واقرهما القضاء منذ صدور قانون التسجيل : دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع .

ثانيا - البيع غير المسجل ينشئ جميع الالتزامات الأخرى في جانب البائع وفي جانب المشتري :

والى جانب الالتزام بنقل الملكية ينشئ البيع غير المسجل جميع الالتزامات الأخرى في جانب كل من البائع والمشتري .

فينشئ في جانب البائع التزاما بتسليم المبيع وبضمان التعرض والاستحقاق وبضمان العيوب الخفية .

فيلتزم البائع ، بموجب البيع غير المسجل ، بتسليم المبيع الى المشتري . ويجوز للمشتري أن يجبره على تسليم المبيع حتى قبل تسجيل عقد البيع . وإذا تسلم المشتري المبيع ، وهلك في يده قبل تسجيل عقد البيع ، فإنه يهلك عليه مع أنه غير مالك ، ولا يهلك على البائع بالرغم من أنه لا يزال مالكا . ذلك أن تبعه هلاك المبيع تدور مع التسليم الى المشتري ولا تدور مع انتقال الملكية ، فإن المبيع يهلك على البائع قبل التسليم ولو كان البيع مسجلا فانتقلت الملكية الى المشتري ، ويهلك على المشتري بعد التسليم ولو كان البيع غير مسجل فلم يصبح المشتري مالكا .

ويضمن البائع للمشتري ، بموجب البيع غير المسجل ، التعرض الصادر منه والتعرض الصادر من الغير والاستحقاق ، كما يضمن كل ذلك بالبيع المسجل . فلا يجوز للبائع أن يبيع العقار مرة ثانية ، وإذا سجل المشتري الثاني قبل أن يسجل المشتري الأول ، ضمن البائع للمشتري الأول التعرض الصادر منه واستحقاق المشتري الثاني للعقار . وإذا نفذ دائن البائع على العقار المبيع وسجل تنبيه نزع الملكية قبل أن يسجل المشتري عقد شرائه ، ضمن البائع يستطيع أن يحتج بأن المشتري قد قصر في عدم تسجيل البيع قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ، وذلك أن سبب التعرض آت من جهة البائع اذ دائنه هو الذى ينفذ على العقار .

ويضمن البائع للمشتري أخيرا ، بموجب البيع غير المسجل ، العيوب الخفية في المبيع . وللمشتري أن يرجع بدعوى العيب الخفى على البائع ، حتى قبل أن يتسلم المبيع ، وحتى قبل أن يسجل عقد البيع .

وينشئ البيع غير المسجل في جانب المشتري التزاما بدفع الثمن والمصروفات والتزاما يتسلم المبيع فيستطيع البائع ولو قبل تسجيل البيع أن يطالب بتنفيذ هذه الالتزامات .

التزام البائع بالضمان في أحكام القضاء :

- التزام البائع بضمان عدم التعرض للالتزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر وانتقال هذا الالتزام من البائع الى ورثته - التزام البائع وورثته بالامتناع عن منازعة المشتري في حقوقه بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم او لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .

التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه - وفقا للمادتين ٢٦١ ، ٣٠٠ من القانون المدني الملغى والمادة ٤٣٩ من القانون القائم - التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض . وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم ملثه منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم او لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . ومن ثم فان دفع وارث البائع بعدم تسجيل عقد المشتري وبسقوط حقوق الأخير ، المتولدة من عقد البيع بالتقادم وطلب الوارث تثبيت ملكيته لبعض العقار المبيع انما هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليه قانونا بمقتضى التزام مورثه بالضمان .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٣)

- تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو ترتب على هذا التراخي نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .

تراخي المشتري في تسجيل عقد شرائه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يسقط عن البائع التزامه بالضمان ولو كان هذا التراخي قد ترتب عليه نزع ملكية العين المبيعة من تحت يد المشتري .

(طعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١/٢/١٩٦٦ س ٧ ص ٢٠٥)

- ضمان الاستحقاق الناشء عن فعل الغير - شرطه - قيام بسببه وقت البيع المادة ٣٠٠ مدنى قديم .

يضمن البائع الاستحقاق الناشء عن فعل الغير اذا كان سبب الاستحقاق موجودا وقت البيع ، وذلك طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٠ من القانون المدنى القديم .

(طعن رقم ١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٨٦٩)

- ضمان العيب الخفى - ضمانه العيب الظاهر حالاته .

لئن كان الأصل أن البائع لا يضمن العيب الا اذا كان خفيا ألا أن المشرع استثناء من هذه القاعدة يجعل ضامنا ولو كان العيب ظاهرا اذا أثبت المشتري أن البائع أكد له خلو العين المباعة من العيب .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٦/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٦٤)

- دعوى المطالبة بالتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفى - ليست من الدعاوى التى ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .

متى تضمنت الدعوى المطالبة بتعويض على أساس التزام البائع المدعى عليه بضمان العيب الخفى الذى وجد بالماكينة المباعة فانها لا تكون من الدعاوى التى ترفع بالطريق المرسوم لأوامر الأداء .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٦/١/١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٦٤)

- رجوع المشتري على البائع بضمان الاستحقاق - فى حالة استحقاق البيع - لا يمنع من مطالبته بفسخ العقد على أساس اخلال البائع بالتزامه .

أن المشرع وأن كان قد أجاز للمشتري - طبقا للمادة ٤٤٣ من القانون المدنى - الرجوع على البائع له - فى حالة استحقاق البيع - بضمان الاستحقاق الا أنه لم يمنعه من المطالبة بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه وهو ما أشارت اليه المادة السابق ذكرها بقولها « كل هذا

ما لم يكن رجوع المشتري مبنيا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله « - ومن مقتضى ذلك أنه في حالة القضاء بالفسخ تترتب الآثار التي نصت عليها المادة ١٦٠ من القانون المدني وهي أن يعود المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد فيرد كل منهما ما تسلم بمقتضى العقد بعد أن تم فسخه .

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٨/١٥ س ١٨ ص ١٥٠٠)

التأميم اجراء يراد به نقل ملكية المشروعات الخاصة الى ملكية الدولة لتصبح ملكا للجماعة تحقيقا لضرورات اجتماعية واقتصادية وذلك مقابل تعويض أصحاب هذه المشروعات عن الحقوق المؤممة وهو بهذه المثابة لا يعد تعويضا موجبا لضمان الاستحقاق لأن هذا الضمان انما يقوم على ثبوت حق للغير سابق على التصرف ويؤدي الى انتزاع المبيع من يد المشتري يسأل عنه البائع .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٣٠ س ٢١ ص ٧٧٢)

مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٣٣ من القانون المدني أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالعقد ، وذلك دون تمييز بين ما اذا كان الثمن قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة ، بل جعل المشرع للمشتري الحق فى هذا الضمان اذا وجد عجز فى المبيع بطلب انقاص الثمن أو فسخ البيع بحسب الأحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين فى العقد .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٣ س ٢١ ص ١١٠٥)

— الضرائب المستحقة على المبيع — الرجوع بها على المشتري — قيام ضمان التعرض .

الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية، وعلى كسب العمل ، تعتبر وفقا للمادتين ١١٣٩ من القانون المدني و ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان دينا وممتازا على جميع أموال

المدينين أو الملزمين بتوريدها الى الخزينة بحكم القانون أى أن هناك حقا عينيا تبعا على المنشأة يثبت قبل من يشتريها ، وإذا كان ذلك يرجع الى فعل البائع لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا تعرضا للمشتري ، يضمنه البائع ، والضامن المتضامن معه فى عقد البيع فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٦ س ٢٣ ص ٩٣٣)

- ضمان التعرض - تعويض - التزام - « التضامن » .

إذا كان الحكم المطعون فيه انما أعمل فى قضائه بالتعويض ما أتفق عليه العاقدان فى عقد البيع ، وما ورد فيه عن ضمان الضامن المتضامن مع البائع ، وكان يجوز للمشتري الاتفاق على أن يعرضه البائع فى حالة حصول تعرض له فى انتفاعه بالمبيع ، كما يحق للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة تعويض بالنص عليه فى العقد فان الحكم لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٦ س ٢٣ ص ٩٣٣)

- م ٤٣٩ - آثار البيع - الالتزام بالضمان - قيامه .

من أحكام البيع المقررة فى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ، التزام البائع بأن يمكن المشتري من الانتفاع بالمبيع وحيازته حيازة هادئة سواء كان عقد البيع مسجلا أم غير مسجل بحيث لا يترتب على عدم تسجيل المشتري عقد شرائه سقوط حقه فى الضمان ، لأنه التزام البائع به هو من الالتزامات الشخصية التى تنشأ عن عقد بيع بمجرد انعقاده ، ويتعين على البائع تنفيذ هذا الالتزام تنفيذا عينيا بأن يدفع ادعاء الغير بجميع الوسائل القانونية التى يملكها حتى يكف عن تعرضه للمشتري فاذا لم ينجح البائع فى ذلك وجب عليه تنفيذ التزامه بالضمان عن طريق التعويض وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته .

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٩ س ٢٦ ص ٨٤٥)

- ضمان البائع للمشتري اغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح
اعتباره كفالة من المشتري لصفة فى المبيع - التزام البائع بالضمان عند تخلف
هذه الصفة .

ضمان البائع للمشتري اغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الريع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر كفاله من المشتري لصفه في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها يكون البائع ملزماً بالضمان اذا لم يتوافر في المبيع وقت التسلم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه واذا كان البائع - مورث الطاعنين - قد ضمن اغلال الدور الأول من العقار المبيع قدرا معيناً من الريع وقد روى هذا التقدير في تحديد الثمن فان تخلف هذه الصفة في البيع يوجب الزام البائع بالضمان .

(طعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨)

- التعرض للمشتري في المبيع - ماهيته - لا عبرة بجهل البائع بسبب الاستحقاق وقت البيع .

يقضى قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ والقرارات المنفذة له بمصادرة السيارة في حالة بيعها بدون اذن استيراد فضلاً عن تحملها بدين الضريبة المستحقة وهو دين ممتاز عملاً بالمادة ١١٣٩ من القانون المدني ، واذا كان الثابت من الأوراق أنه ترتب على المخالفة المشار اليها ضبط السيارة بناء على طلب مصلحة الجمارك مما نجم عنه حرمان المشتري (المطعون عليه) من الانتفاع بها فان هذا الضبط يعتبر تعرضاً مبنياً على سبب قانوني يضمنه البائع (الطاعن) - ذلك أنه يكفي لنشوئه أن يحرم المشتري فعلاً من المبيع لاي سبب سابق على البيع لم يكن له يد فيه وليس في مقدوره دفعه ولا يتوقف وجوده على صدور حكم قضائي بنزع ملكية المبيع المشتري بل يقصد به أي تعرض له من شأنه أن يؤدي الى نزع الشيء المبيع حتى ولو كان البائع حسن النية لا يعلم بسبب الاستحقاق وقت البيع .

(طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧ س ٢٩ ص ١١٤٥)

- وقوع تعرض من الغير للمشتري دون رفع دعوى - اقامة المشتري دعوى الضمان على البائع مباشرة لا محل لاختاره في هذه الحالة .

التعرض القانوني من الغير قد يتحقق في صورة رفع دعوى وعندئذ يتعين على المشتري اخطار البائع في وقت ملائم عملاً بالمادة ٤٤ من القانون المدني ، أما اذا وقع من الغير دون رفع دعوى وأقام المشتري دعواه مباشرة على البائع بالضمان فلا يكون محل للاخطار .

(طعن رقم ٢١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٧ س ٢٩ ص ١١٤٥)

ثالثا - البيع غير المسجل تترتب عليه آثاره بوصفه بيعا :

والى جانب الالتزامات التى ينشئها البيع من جانب كل من البائع والمشتري ، فان البيع بوصفه عقد بيع تترتب عليه آثار معينة ، من اهمها . انه يجوز الأخذ فيه بالشفعة ، وأنه يدون سببا صحيحا فى التقادم الخمسى . قبل التقنين المدنى الجديد ، وأن البيع الصادر من غير الملك يكون بيعا وبلا . للإبطال لمصلحة المشتري . وهذه الآثار جميعا ، كما تترتب على البيع المسجل ، تترتب كذلك على البيع غير المسجل ، فان التسجيل لا يعتد به وجودا أو عدما فى ترتيب البيع لهذه الآثار .

فالبيع غير المسجل يؤخذ فيه بالشفعة . فاذا باع شخص عقارا مملوكا له من آخر ، ولم يسجل المشتري البيع ، فان الشفيع يستطيع ان يأخذ العقار المبيع بالشفعة ولو أن البيع لم يسجل . وتسرى مواعيد الشفعة دون اعتداد . بالتسجيل ، فاذا صدر اذار رسمى من البائع أو من المشتري الى الشفيع (م ٩٤٠ - ٩٤١ مدنى) ، وجب على الشفيع اذا أراد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فى الأخذ بها فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاذار الرسمى (م ٩٤٠ مدنى) ولو كان هذا البيع لم يسجل . وكذلك يجب على الشفيع ، فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة ، ولو لم يسجل البيع ، ايداع كل الثمن الحقيقى الذى حصل به بيع العقار المشفوع فيه خزانه المحكمة ورفع دعوى الشفعة وقيدها بالجدول . وقد قضت محكمة الاستئناف الوطنية فى دوائرها المجتمعة ، فى عهد قانون التسجيل ، بأن هذا القانون لم ينسخ المبادئ القانونية العامة ولا شيئا من أحكام الشفعة ، فعليه فان حق الشفعة الذى ينشأ من يوم العلم بالبيع لا يمكن تعليقه على حصول تسجيل العقد أو القول بتولده من يوم التسجيل فقط ، لما فى ذلك من الضرر على المشتري الذى يظل زمنا مهددا بالشفعة ، واذن يسقط حق الشفيع بسكوته مدة خمسة عشرة يوما من يوم علمه بالبيع لا من يوم التسجيل .

والبيع غير المسجل لا يؤثر عدم تسجيله فى قابلية بيع ملك الغير للإبطال . فقد قدمنا عند الكلام فى بيع ملك الغير أن هذا البيع قابلا للإبطال لمصلحة المشتري ، قبل أن يسجل وبعد التسجيل . فالبيع قبل أن يسجل هو بيع بهذا الوصف ، فاذا صدر من غير مالك كان بيع ملك الغير ، وأخذ حكم هذا البيع وهو القابلية للإبطال . وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٦٦ مدنى ، على هذا الحكم صراحة اذ تقول : « اذا باع شخص شيئا معيناً بالذات وهو لا يملكه ، جاز للمشتري أن يطلب ابطال البيع . ويكون الأمر كذلك ولو وقع البيع على عقار ، سجل العقد أو لم يسجل » .

ب - حكم البيع بعد أن يسجل

البيع المسجل يرتب جميع الآثار التي يرتبها البيع غير المسجل :

وغنى عن البيان أن جميع الآثار التي يرتبها البيع قبل أن يسجل ،
وهي الآثار فيبقى البيع بعد تسجيله ، كما كان قبل تسجيله ، منشئاً
لالتزامات في جانب المشتري هي دفع الثمن والمصروفات وتسليم المبيع .
ويستطيع المشتري بعد تسجيل البيع ، كما كان يستطيع قبل تسجيل
البيع ، أن يطالب البائع بتنفيذ هذه الالتزامات ، كما يستطيع البائع أن
يطالب المشتري بتنفيذ التزاماته .

ويؤخذ في البيع المسجل بطبيعة الحال بالشفعة ، ويصلح البيع المسجل
سبباً صحيحاً في التقادم الخمسى ، بل أصبح البيع المسجل وحده بعد التقنين
المدنى الجديد هو الذى يصلح أن يكون سبباً صحيحاً دون البيع غير المسجل
فيما قدمناه ، وبيع ملك الغير يبقى قابلاً للإبطال قبل التسجيل وبعده .

**- ويزيد البيع المسجل بأن ينقل الملكية فعلاً فيما بين المتعاقدين
وبالنسبة الى الغير :**

ويزيد البيع المسجل في آثاره على البيع غير المسجل في أنه ينقل ملكية
العقار فعلاً من البائع الى المشتري بمجرد التسجيل ، متى كان العقار وقت
البيع مملوكاً للبائع ، اذ أن بيع ملك الغير لا ينقل الملكية الى المشتري
ولو سجل .

وتنتقل الملكية بالبيع المسجل فيما بين المتعاقدين وبالنسبة الى الغير ،
ويحدد الغير على النحو الذى كان يحدد به في التقنين المدنى السابق .

ويترتب على انتقالها فيما بين المتعاقدين أن تحدث جميع الآثار التى
تترتب على نقل الملكية ، وأهمها ثلاث : (١) يكون للمشتري حرق التصرف
في العقار المبيع باعتباره مالكا له ، ولو قبل أن يتسلمه من البائع ،
(٢) يكون للمشتري ثمر المبيع ونماؤه ، وعليه تكاليفه من نفقات حفظ وصيانة
وضرائب وغير ذلك من الأعباء . وقد رأينا أن هذا الأثر يترتب من وقت
البيع ، ولو قبل التسجيل . (٣) اذا أفلس البائع بعد قبض الثمن وقبل
تسليم المبيع ، جاز للمشتري أن يأخذ عين العقار المبيع من تقليصة المشتري
باعتباره قد أصبح مالكا له ، دون أن يزاحمه فيه دائنو البائع . أما تحمل

تتبعه هلاك المبيع فقد قدمنا أنها تنتقل مع تسليم المبيع الى المشتري ، لا مع انتقال الملكية اليه .

ويترتب على انتقالها بالنسبة الى الغير بالتسجيل ومن وقت هذا التسجيل أنه اذا باع البائع العقار مرتين لمشتريين مختلفين ، فأيهما سبق الى التسجيل كان هو المفضل لأنه اذا سبق الى تسجيل عقده انتقلت الملكية اليه لا فيما بينه وبين البائع فحسب ، بل أيضا بالنسبة الى الغير وهو المشتري الآخر الذي تأخر عنه في التسجيل . وينبنى على ذلك أنه اذا باع المالك عقاره لمشتري لم يسجل ، وباع المشتري العقار لمشتري ثان وتمكن هذا من تسجيل عقده ، فان الملكية لا تنتقل من المشتري الأول الى المشتري الثاني ، لأن المشتري الأول نفسه لم تنتقل اليه الملكية من البائع ما دام لم يسجل عقده . فاذا باع البائع العقار لمشتري آخر ، وسجل هذا المشتري الآخر عقده ، فان الملكية تنتقل من البائع ، وقد ظل مالكا للعقار لعدم تسجيل البيع الصادر منه للمشتري الأول ، الى المشتري الآخر ، فيفضل هذا المشتري الآخر على المشتري الثاني الذي سجل عقده أولا . وكان الحكم في عهد التقنين المدني السابق يختلف ، فقد كانت المادة ٧٤٦/٦١٩ من هذا التقنين تنص ، على أنه « في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الأخير منها » . فكان المشتري الثاني الذي سجل أولا تنتقل اليه الملكية اذ يكتفى بتسجيل عقده ، ومن ثم كان يفضل على المشتري الآخر الذي سجل عقده بعد تسجيل عقد المشتري الثاني .

تطبيقات قضائية :

- لا يجوز للبائع انكار ملكية المشتري لعدم تسجيل عقده كما لا يجوز له انكار ملكية من اشترى من هذا المشتري .

اذا حصل دائن على اختصاصه بعقار اشتراه مدينه ، وسجل هذا الاختصاص ، ثم باع العقار على مدينه جبرا وأوقعت المحكمة البيع له ، وسجل حكم مرسى المزاد ، فانه لا يجوز لمن باع للمدين أن يتمسك بأن هذا المدين لا يصح اعتباره مالكا للعقار لأنه لم يكن قد سجل عقده قبل أن يسجل الاختصاص وحكم مرسى المزاد ، وبالتالي لا يصح اعتبار دائنه الذي رسا عليه المزاد مالكا . وذلك على الأخص اذا كان المدين قد رد الى بائعه العقار بعقد لم يسجل كذلك ، لأن البائع من جهة ، يضمن الملك للمشتري ولو لم يسجل عقد البيع فلا يقبل منه اذن الاحتجاج في صدد الضمان بعدم تسجيل العقد ، ومن جهة أخرى فانه هو نفسه اذ لم يتم بتسجيل عقد الشراء الذي صدر له

من المشتري منه لا يحق له أن يحتج بعدم تسجيل العقد السابق صدوره منه لهذا المشتري .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٣٨)

- عدم قبول ادعاء الوارث ملكية المبيع الذى باعه مورثه لتراخى المشتري فى التسجيل . لأن من يعمد نقل الملك لغيره ليس له أن يدعيه لنفسه .

ليس للبائع - لعدم تسجيل عقد البيع وتراخى انتقال الملكية - أن يطلب الحكم على المشتري تثبيت ملكيته هو للمبيع ، لأن من يضمن نقل الملك لغيره لا يجوز له أن يدعيه لنفسه وكما يجرى هذا الحكم على البائع فهو يجرى على من يخلفه فى تركته ، فان على الوارث - كمورثه - أن يقوم للمشتري بالاجراءات القانونية اللازمة للتسجيل ، من الاعتراف بصدور العقد ، بالأوضاع المعتادة أو بإنشاء العقد من جديد بتلك الأوضاع ومتى وجب هذا على الوارث فلا يقبل منه أيضا أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٣٢)

- بقاء عقد البيع بعد قانون التسجيل من العقود الرضائية التى تتم بمجرد توافق ارادة الطرفين ويترتب عليه كل آثاره عدا نقل الملك الذى يتراخى الى ما بعد التسجيل .

عقد البيع هو من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين . وكل ما استحدثه قانون التسجيل من أثر فى أحكام البيع هو أن نقل الملكية بعد أن كان ، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ من القانون المدنى ، نتيجة لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متراخيا الى ما بعد حصول التسجيل . أما أحكام البيع الأخرى فلا تزال قائمة لم ينسخها ذلك القانون . فالبائع يبقى ملزما بموجب العقد بتسليم المبيع ونقل الملكية للمشتري ، كما يبقى المشتري ملزما بأداء الثمن الى غير ذلك من الالتزامات التى تترتب بينهما على التقابل بمجرد انعقاد البيع .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٣٢)

ان قانون التسجيل الصادر فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣ لم يغير طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد

توافق الطرفين ، وانما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم ،
فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد . بل أرجأه الى حين حصول
التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره .

(الطعان رقما ٤٨ و ٥٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١/٥)

- عدم احقية المشتري بعقد غير مسجل في طلب تثبيت ملكيته بل له
فقط المطالبة بالالتزامات الشخصية المترتبة على عقد البيع كعمل المبت وسليم
المبيع وريعه .

ان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد عدل حكم المادة ٢٦٦ من القانون
المدنى فيما يتعلق بنقل الملكية فبعد أن كان نقلها ، بمقتضى هذه المادة نتيجة
لازمة للبيع الصحيح بمجرد عقده ، أصبح متراخيا الى ما بعد حصول
التسجيل ، واذن فلا يصح للمشتريين - ما دام لم يسجل عقده - أن يطلب
الحكم بتثبيت ملكيته لما اشتراه . وانما له أن يطالب البائع أو ورثته من بعده
بالالتزامات الشخصية التى يرتبها العقد ، كتسليم المبيع وريعه . فاذا هو
طلب - قبل التسجيل - تثبيت الملكية وتسليم المبيع وريعه ، وقضى له
بذلك ، تعين نقض الحكم فيما يتعلق بتثبيت الملك ، لرفع الدعوى به قبل
استيفاء شروطها .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٢)

- شراء عقار بعقد ابتدائى وتحديد ميعاد لدفع باقى الثمن والتوقيع
على العقد النهائى ثم قيام المشتري ببيع العقار لمشتري ثان قبل حلول ميعاد
التوقيع ودفع الثمن وتجاوز المشتري الثانى هذا الميعاد حتى أفلس البائع ،
فلا يجوز للمشتري الثانى الرجوع على بائعه المشتري الاول .

اذا اشترى شخص عقارا من آخر بمقتضى عقد عرفى ابتدائى تعهد فيه
البائع بأن يوقع على العقد النهائى على يد كاتب المحكمة فى يوم كذا ، كما
تعهد المشتري بأن يدفع الباقى من الثمن فى ذلك اليوم . وقبل حلول اليوم
المحدد باع المشتري هذا العقار الى آخر وتنازل له عن حقوقه فى العقد
الصادر منه . ففى هذه الصورة لا يجوز للمشتري الاخير أن يرجع
على بائعه بشئ ، اذ كان يجب عليه أن يدفع باقى الثمن الى البائع
الأصلى - وله بمقتضى القانون أن يدفعه اليه ولو رغم ارادته لأنه اذا كان
للدائن وجه فى عدم الرضاء بتغيير مدينه بلا ارادته حتى لا يضطر لمطالبة
البائع الثانى لاستصدار العقد منه ويصدر هو عقدا قابلا للتسجيل ومتى

بسبب عدم وجود رابطة بينه وبين المشتري الثانى فهذا يفتضى اخطار
البائع الثانى لاستصدار العقد منه ويصدر هو عقدا قابلا للتسجيل ومتى
سجل العقدان خلصت الملكية للمشتري الثانى ، فاهمال المشتري الثانى
فى ذلك وتقويته الميعاد المحدد فى العقد وانتظاره بعد ذلك حتى أشهر
افلاس البائع الأول لا يجعل له وجهها فى الرجوع بشئ على المشتري
الأول .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٥/٦/٢٠)

إذا حصل دائن على اختصاصه بعقار اشتراه مدينه ، وسجل هذا
الاختصاص ، ثم باع العقار على مدينه جبرا وأوقعت المحكمة البيع له ،
وسجل حكم مرسى المزاد ، فانه لا يجوز لمن يساع للمدين أن يتمسك بأن
هذا المدين لا يصح اعتباره مالكا للعقار لأنه لم يكن قد سجل عقده قبل أن
يسجل الاختصاص وحكم مرسى المزاد ، وبالتالي لا يصح اعتبار دائنه الذى
رسا عليه المزاد مالكا . وذلك على الأخص إذا كان المدين قد رد الى بائعه
العقار بعقد لم يسجل كذلك ، لأن البائع من جهة ، يضمن الملك للمشتري
ولو لم يسجل عقد البيع فلا يقبل منه اذن الاحتجاج فى صدد الضمان بعدم
تسجيل العقد ، ومن جهة أخرى فانه هو نفسه اذ لم يقم بتسجيل عقد
الشراء الذى صدر له من المشتري منه لا يحق له أن يحتج بعدم تسجيل
العقد السابق صدوره منه لهذا المشتري .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/١٢/١٥)

- بقاء عقد البيع بعد قانون التسجيل خاضعا للقواعد العامة من حيث
انعقاده واثباته فلا يجوز للشريك فى الشراء أن ينكر حق شريكه لمجرد عدم
التسجيل متى ثبت قيام الشركة وفقا للقواعد العامة فى الاثبات .

ان عقد البيع ، حتى بعد صدور قانون التسجيل من عقود التراضى
يتم قانونا بالايجاب والقبول وكذلك المادة ٢٣٧ من القانون المدنى التى
تجيز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة مع اتباع القواعد المقررة بشأن
الاثبات عند الانكار فان قانون التسجيل لا يقتضى تغيير شئ من أحكامها
فالشركة فى شراء الأطيان التى رسا مزادها على الشريكين يجوز اثباتها

بالبينة وقرائن الأحوال عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة • ومتى ثبت بهذا الطريق قيام الشركة فلا يجوز لمن رسا عليه المزاو من الشريكين أن يتعلل في جحد حق شريكه في الملكية بعدم حصول التسجيل •

(طعن رقم ٧ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩/٦/١)

— عدم جواز تمسك الوارث ضد المشتري بعدم تسجيل البيع الصادر من المورث •

انه وان كانت الملكية لا تنتقل بعقد البيع غير المسجل الا أنه تترتب عليه التزامات شخصية • وهذه الالتزامات وأهمها تمكن المشتري من نقل الملكية تبقى في تركة المورث بعد وفاته ، ويلتزم بها ورثته من بعده ، واذن فليس للوارث أن يتمسك ضد المشتري بعدم تسجيل العقد الصادر له من المورث •

(طعن رقم ٤٤ لسنة ١٠ ق جلسة ١٩٤١/١/٢٣)

— ليس للدائن العادى للبائع الادعاء بأى حق على المبيع يتنافى مع تعهد البائع ولا يجوز له التنفيذ عليه بعد وفاة البائع باعتباره مملوكا لمدينه •

انه لما كان قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ، فيما عدا تعليق نقل الملكية من البائع الى المشتري على حصول التسجيل ، لم يغير شيئا من طبيعة عقد البيع من حيث انه من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها القانونية بين المتعاقدين بالوفاء بتعهداته التى يوجبها عليه القانون وشروط العقد ، وفى مقدمتها التزام المشتري بدفع الثمن الى البائع والتزام البائع بتسليم المبيع ونقل الملكية الى المشتري ، ولما كان الدائن العادى يعتبر خلفا عاما لمدينه كالوارث لمورثه ، وكان الحلف العام يحل محل سلفه فى كل ماله وما عليه فتؤول اليه جميع الحقوق التى كانت لسلفه وتلزمه جميع تعهداته — لما كان ذلك كذلك فانه اذا مات البائع قبل الوفاء بتعهد به بنقل الملكية لا يكون لدائنه العادى أن يدعى فى مواجهة المشتري أى حق على العقار المبيع يتنافى مع تعهد البائع • ولا يجوز لهذا الدائن اجراء التنفيذ على العقار باعتباره أنه كان مملوكا للمورث وقت وفاته • وخصوصا اذا كان المشتري قد سجل حكما صدر له على الورثة بصحة التعاقد قبل اتخاذ اجراءات التنفيذ •

(طعن رقم ٥٦ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٣/٢)

- عدم احقية المشتري بعقد غير مسجل في طلب تثبيت ملكيته بل فقط المطالبة بالالتزامات الشخصية المترتبة على عقد البيع كنقل الملك وتسليم المبيع وريعه .

لا يترتب على عقد البيع انعرفى انتقال الملكية للمشتري ومن مقتضى ذلك أنه لا يجوز طلب تثبيت الملكية بناء على عقد عرفى وانما يجوز للمشتري الزام البائع بتنفيذ التزامه بنقل الملكية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد حتى اذا ما قضى له بذلك وسجل الحكم حق له طلب تثبيت ملكيته استنادا الى الحكم المسجل الذى يقوم مقام تسجيل العقد واذن فمتى كان الحكم قد قرر وهو فى معرض الرد على طلب الطاعن صحة ونفاذ ورقة الاقرار الصادر له من المطعون عليها الثانية أنه « لا يمكن اعتبار هذا الطلب فرعا عن طلب تثبيت الملكية بدليل أنه لا يصح للمدعى فى دعوى صحة ونفاذ العقد التحدث عن الملكية لأن حقه فيها لا ينشأ الا بعد صدور الحكم لصالحه فى الدعوى المذكورة وتسجيله وبتعبير آخر أن الملكية مرحلة تالية أساسها الحكم بصحة ونفاذ الاقرار وتسجيله » فان الطعن فيه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩)

متى كان محل التزام المدين عينا معينة جاز للدائن أن يحصل على وضع يده عليها ما دامت مملوكة للمدين وقت التعهد أو آلت ملكيتها اليه بعده ولم يكن لأحد حق عينى عليها . واذن فاذا ضمن ابن البائع للمشتري نقل ملكية العين التى اشتراها من والده ولو من تكليفه هو ثم تملك الضامن هذه العين بعقد مسجل حرر له من والده ، فانه يكون للمشتري أن يطالب الضامن بهذه العين ولو كان يزاحمه فيها مشتر آخر من الضامن ، ما دام أنه كان أسبق منه فى تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقده ، لأن هذا التسجيل من شأنه - اذا ما صدر الحكم بصحة التعاقد وأشر به على هامش تسجيل العريضة وفقا للقانون - أن يحتج به على كل من تلقى حقا عينيا على نفس العين من أى ممن رفعت عليهم هذه الدعوى .

(طعن رقم ٦٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/١٢/٦)

- لا يجوز للبائع طلب تثبيت ملكيته للمبيع بمجرد أن المشتري لم يسجل عقده .

من أهم التزامات البائع ضمان انتقال ملكية المبيع الى المشتري فلا يجوز له طلب تثبيت ملكيته الى العقار المبيع منه بمجرد أن المشتري لم يسجل عقد شرائه واذن فمتى كان الطاعن قد استند الى عقد يتضمن شراء المنزل موضوع النزاع من المطعون عليهما الأولين وآخرين مقابل ثمن تسلم منه البائعون مبلغا عند التعاقد على أن يدفع الباقي في التاريخ الذي حدد لتحرير العقد النهائي ، ونص في العقد على أنه اذا لم يدفع المشتري الباقي في الميعاد المحدد يكون المبلغ الذي دفعه بصفة عربون من حق البائعين ويبطل العقد ، وكان الطاعن قد تمسك بأنه دفع كامل الثمن للمطعون عليهما الأولى والثانية ، بموجب ايصالات قدمها للمحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولى والثانية الى القدر المبيع منهما أقام قضاءه على أن البيع لم يصبح نهائيا بالنسبة لهاتين الأخيرتين وأن المشتري لم يرفع دعوى بفسخ التعاقد أو بتثبيت ملكيته حتى يمكن للمحكمة أن تقول كلمتها في العقد المذكور فضلا عن أنه منصوص فيه صراحة على أنه اذا لم يقم المشتري بدفع باقى الثمن يعتبر البيع مفسوخا ولا حق للمشتري فى استرداد ما دفعه من الثمن ويعتبر عربونا ، اذ قرر الحكم ذلك فانه يكون قد خالف القانون ، ذلك أن العقد الذى تمسك به الطاعن يعتبر صحيحا ومنتجا لآثاره دون حاجة الى رفع دعوى صحة تعاقد عنه ما لم يصدر حكم من المحكمة بانهلاله أو بفسخه لسبب من الأسباب المسوغة لذلك ، كما يكون الحكم مشوبا بالقصور لعدم تحقيق المحكمة دفاع الطاعن بأنه أوفى كامل الثمن للمطعون عليهما الأولى والثانية .

(طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١١/٢١)

- صدور عقد بيع من بائع واحد فى ظل قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ - علم المشتري الثانى بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتها لا تأثير لهما على التصرف الحاصل اليه متى سجل عقده قبل تسجيل العقد السابق .

متى كان عقدا البيع اللذان صدرا من بائع واحد قد وقعا فى ظل قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ وكان الحكم قد عول فى اثبات علم المشتري الثانى بالتصرف السابق على علاقة البنوة بينه وبين البائع فإن الحكم يكون

قاصر البيان لأن هذه العلاقة لا تقوم وحدها دليلا على واقعة العلم — ومع ذلك فإن علم المشتري الثانى بالتصرف السابق وسوء نيته على فرض ثبوتهما لا أثر لهما على التصرف الحاصل اليه اذا ما سجل العقد الصادر اليه قبل تسجيل العقد السابق . ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذى ألغى بعد ذلك بالقانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ لا يترتب أى أثر على علم المتصرف اليه الثانى بالتصرف السابق اذا سجل التصرف الثانى قبل تسجيل التصرف السابق وقد مضى هذا القانون على نظرية العلم وسوء النية فى حق المتصرف اليه الثانى — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٤ س ٨ ص ١٥٣)

— تسجيل المشتري لعقده بعد تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة من مشتر آخر لذات الأطيان — الحكم بشطب تسجيل العقد قبل التأشير فعلا على صحيفة الدعوى المذكورة بالحكم الصادر فيها بصحة التعاقد — خطأ .

القضاء يشطب تسجيل المشتري لعقده قبل التأشير على هامش صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة تعاقد آخر صادر عن ذات الأطيان المبيعة والمسجلة فى تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه هو قضاء سابق لأوانه وفيه مخالفة للقانون حتى لو قضى للمشتري الآخر بصحة ونفاذ التعاقد ، ذلك أن الحكم يشطب التسجيل لا يكون الا بعد الحكم بصحة التعاقد والتأشير بذلك فعلا على هامش صحيفة تلك الدعوى وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون الحكم بصحة التعاقد أى حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

(الطعن رقم ٢٤٦، ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٢ س ٨ ص ٥٧٩)

— تسجيل المشتري لعريضة دعوى صحة تعاقد قبل تسجيل المشتري الآخر لعقده ثم تسجيل حكم صحة التعاقد — اعتبار هذا الحكم أسبق تسجيلا — اقحام المادة ١٤٦ مدنى لا محل له لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغنى فى تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشترط فى هذه المادة .

يقضى القانون بأنه فى حالة تزامن مشترين لعقار واحد من مالك واحد

فان الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق في التسجيل . فمتى تبين أن أحد المشتريين المتزاحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقد وسجل عريضتها قبل تسجيل عقد المشتري الآخر ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فان هذا الحكم يعتبر أسبق تسجيليا ويفضل عقد المشتري الآخر ولا محل بعد ذلك لأحكام المادة ١٤٦ من القانون المدني لأجراء حكمها على المشتري بهذا العقد المسجل باعتبار أنه خلف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد فيسرى عليه ذلك الحكم أو للبحث في أن علمه هذا كان مقترنا بعلمه بحصول تنازل عن الحكم المذكور مما يحد من أثره لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغني في تحقيق أثره على الحلف الخاص عن العلم المشترط في المادة ١٤٦ المشار إليها .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٧ س ٩ ص ٢٥٣)

- أساس المفاضلة بأسبقية التسجيل هي ورود العقود المسجلة على عقار واحد وصدورها من متصرف واحد فان اختلف العقار في كل تصرف فلا محل لتطبيق هذه القاعدة .

أساس المفاضلة بسبب أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من متصرف واحد واذن فمتى كان الحكم قد انتهى للأسباب التي أوردتها أن الأطيان موضوع الاستحقاق تنطبق على عقود تملك المستحقين تماما وانها بقيت في حيازتهم منذ شرائهم وكانت في حيازة البائعين لهم من قبل ، وأن العين الواردة في عقد الرهن الصادر الى مورث المدعى عليهم في دعوى الاستحقاق لا تطابق العين موضوع النزاع ، فانه لا محل للنعي على الحكم بمقولة انه أغفل تطبيق القانون اذ فضل عقود البيع على عقد الرهن في التسجيل .

(طعن رقم ٨٥ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٢٥)

- انتقال الملكية الى المشتري الذي سجل عقده بغض النظر عن حسن نية البائع أو سوء نيته ولا يغير من ذلك حصول البائع على حكم بالثمن على المشتري الذي لم يسجل .

الملكية وفقا لأحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لا تنشأ ولا تزول ولا تنتقل بين الأحياء الا بالتسجيل ، فاذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع الى مشتر ثان سجل عقده انتقلت اليه الملكية بغض

النظر عن حسن نية البائع أو سوء نيته ، ولا يؤثر في حق البائع في التصرف للمشتري الثانى أن يكون قد استصدر حكما بالثمن على المشتري الأول لأن قبض الثمن أو الحكم به إنما هو أثر من آثار الالتزامات الشخصية الناشئة عن العقد الذى لم يسجل ولا شأن له بالملكية وانتقالها الذى جعل القانون المناط فيه للتسجيل وحده .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٣)

- العبرة فى المفاضلة بين المشتريين لعقار واحد هى بأسبقية التسجيل بغض النظر عن سوء نية المشتري الأسبق تسجيلًا .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وفقا لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ اذا لم يتم تسجيل العقود التى من شأنها انشاء حق الملكية أو حق عينى عقارى آخر فإن الملكية تظل على ذمة المتصرف فاذا هو تصرف فيها لشخص آخر بادر الى تسجيل عقده خلصت له الملكية بمجرد هذا التسجيل ، ولا محل للتحدى بسبق علم المتصرف اليه الأخير بحصول تصرف البائع لشخص آخر عن ذات العقار أو سوء نيته أو توأطئه مع البائع على حرمان المتصرف اليه الأول من الصفقة ما دام المناط فى نقل الملكية هو التسجيل بمجرد .

(طعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/١٢/١)

- بيع صادر من المورث وبيع صادر من الوارث لا محل للمفاضلة بينهما لصدورهما من شخصين مختلفين - العبرة بتعرف المالك الحقيقى .

المعول عليه هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث ولذلك فلا محل للمفاضلة بين البيع الذى يصدر من المورث والبيع الذى يصدر من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين وتكون العبرة بتعرف المالك الحقيقى اذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح .

(طعن رقم ٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٧٩٤)

- عدم جواز تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الحاصل من المورث والبيع الحاصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين .

ان المعول عليه فى القضاء المصرى هو الأخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من حيث اعتبار شخصية الوارث مغايرة لشخصية المورث . وعلى ذلك

فلا يمكن تطبيق نظرية التفاضل بين البيع الذى يحصل من المورث والبيع الذى يحصل من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين .

(طعن رقم ١٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣١/١٢/٣)

- حق محكمة الموضوع فى تفصيل عقد البيع غير المسجل على العقد المسجل متى اتضح لها لأسباب سافقة عدم جديده العقد المسجل .

اشترت امرأة نصيب أخيها فى عقار بعقد عرفى لا مسجل ولا ثابت التاريخ تم باعتها الى زوجها بعقد عرفى لا مسجل ولا ثابت التاريخ كذلك ، ثم استردته منه بعقد تاريخه ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣ سـ سجل فى يوم ١٥ من ذلك الشهر . واشترى شخص آخر هذا النصيب من الأخ سالف الذكر بعقد ثابت التاريخ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ . حكمت محكمة الاستئناف بأن العقد المسجل عقد غير جدى قصد به التحايل لكى تظهر المشترية بمظهر من اشترى من أجنبى ، وبأن العقد الثابت التاريخ قبل العمل بقانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ والذى لا تشوبه شائبة هو الجدير بالاحترام - طعن فى هذا الحكم بأن هذه المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون بتفصيلها العقد الثابت التاريخ على العقد المسجل فرفضت محكمة النقض هذا الطعن بمقولة ان محكمة الاستئناف بنت حكمها على ما وضع لها من قيمة كل من العقدين بعد استعراضها الظروف التى لا يست كلاً منهما ، وأنها فيما فعلت لا مطعن عليها .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ١ ق جلسة ١٩٣٢/١/١٤)

- هلاك البناء المقام على الأرض المبيعة لا يفسخ به البيع ويكون للمشتري الخيار بين طلب الفسخ أو إبقاء المبيع .

إذا كان العقار المبيع أرضاً عليها بناء ، ثم هلك البناء لى سبب فان البيع لا يفسخ ، ولكن يكون للمشتري الخيار بين طلب الفسخ وبين استبقاء المبيع . ولا فرق فى ذلك بين حالتى البيع الناقل للملكية والبيع الذى لا يترتب عليه ، بمقتضى قانون التسجيل الجديد ، الا التزامات شخصية .

(طعن رقم ٥٦ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/٨)

- العبرة فى المفاضلة بين المشترين لعقار واحد هى بأسببية التسجيل بغض النظر عن سوء نية المشتري الأسبق تسجيلاً او توأطئه مع البائع .

ان المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تقضى بان جميع العقود التى من شأنها انشاء حق ملكيه او حق عينى عقارى احر او بقاوه او تغييره او زواله يجب تسجيلها وأن عدم تسجيلها يترتب عليه ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين المتعاقدين انفسهم ولا بالنسبة لغيرهم وأنه لا يكون للعقود غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين المتعاقدين وأن هذه الاحكام تعتبر مقيدة للنصوص الخاصة بانتقال الملكية والحقوق العينية الأخرى بمجرد الإيجاب والقبول بين المتعاقدين .

فما لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف اليه ولا يكون للمتصرف اية فى الفترة التى تمضى من تاريخ التعاقد الى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها . وفى تلك الفترة اذا تصرف المتصرف لشخص آخر فانه يتصرف فيما يملكه ملكا تاما فاذا أدرك هذا الشخص الآخر وسجل عقده قبل تسجيل عقد المتصرف اليه الأول فقد خلصت له - بمجرد تسجيله - تلك الملكية العينية التى لم يتعلق بها حق ما للأول حتى ولو كان المتصرف والمتصرف اليه الثانى سيىء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان المتصرف اليه الأول من الصفقة . واذن فلا يقبل من أى انسان لم يكن عقده مسجلا ناقلا للملك فعلا اليه أن ينازع من آل اليه نفس العقار وسجل عقده من قبله مدعى أن له حقا عينيا على العقار يحتج به عليه كما أنه لا يقبل مطلقا الاحتجاج على صاحب العقد المسجل الذى انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيله لا بسوء نية المتصرف ولا بالتواطؤ .

(طعن رقم ٣٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٥)

- اجراء المفاضلة عند تراحم المشترين فى شأن عقد واحد على اساس الأسبقية فى الشهر ولو نسب الى المشترى الذى بادر بالشهر التدليس او التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله - أسبقية تقديم الطلب لجهة الشهر لا أثر لها - ادعاء حصول التسجيل السابق نتيجة غش او تواطؤ بين من تتم لصالحه وبين موظف الشهر العقارى المختص - عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - مخالفة هذه المادة لا يترتب عليها بطلان الشهر - ليس لمن قدم طلبه أولا - فى هذه الحالة سوى طلب التعويض قبل موظف الشهر العقارى ومن تواطا معه ان كان لذلك محل .

تنص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير . واذ جاء هذا النص - أسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل لسنة ١٩٢٣ المقابل له - خلوا مما يجيز إبطال الشهر اذا شابه تدليس أو تواطؤ فان مفاد ذلك - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو اجراء المفاضلة عند تزاحم المشتريين فى شأن عقار واحد على أساس الأسبقية فى الشهر ولو نسب الى المشتري الذى يادر بالشهر التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سन्द ملكيته عيب يبطله . ولا يغير من ذلك أن يكون صاحب التسجيل اللاحق قد حصل على أسبقية فى تقديم طلبه لجهة الشهر اذ أن مجرد الأسبقية فى تقديم الطلب لا تنال من الآثار القانونية المترتبة لصاحب التسجيل السابق . ولا يغير من هذا النظر القول بأن التسجيل السابق كان نتيجة غش أو تواطؤ بين من تم التسجيل لصالحه وبين الموظف الذى أجراه بمصلحة الشهر العقاري بعدم مراعاته للمواعيد والاجراءات التى تقضى بها المادة ٣٣ من قانون الشهر العقاري ذلك أن ما انتظمه هذا النص لا يعدو أن يكون تبياناً للقواعد الادارية المحددة للاجراءات والمواعيد الواجب على مأموريات الشهر العقاري اتباعها عند بحث الطلبات أو مشروعات المحررات المقدمة للشهر بشأن عقار واحد واذ لم يرتب المشرع بطلان الشهر على مخالفته فان الأفضلية تكون عند سبق تسجيل التصرف الصادر له ولو كان هو صاحب الطلب اللاحق وليس لصاحب الطلب السابق ان صح ما يدعيه من أن هذه المخالفة كانت نتيجة غش أو تواطؤ سوى طلب التعويض يوجهه الى موظف الشهر العقاري ومن تواطأ معه اذا كان لطلبه محل .

(طعن رقم ٢١٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ص ٢٩٥)

- مناط المفاضلة بين المشتريين فى حالة تزاحمهم هو السبق فى التسجيل - الأسبق تسجيلاً يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئاً مع البائع على الاضرار بحقوق الغير .

مناط المفاضلة بين المشتريين فى حالة تزاحمهم هو السبق فى التسجيل فالأسبق تسجيلاً يفضل على سائر المشتريين ولو كان متواطئاً مع البائع على الاضرار بحقوق الغير .

(طعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٤ س ١٧ ص ٧٢٣)

- مشتري العقار بعقد غير مسجل - اعتباره مجرد دائن للبائع بالتزامات شخصية .

مشتري العقار بعقد غير مسجل يعتبر مجرد دائن عادي بالتزامات الشخصية المترتبة في ذمة البائع عن هذا العقد .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٥٩٩)

- بيع العقار بعقد غير مسجل - أثره - انشاء التزامات شخصية بين طرفيه - بقاء الملكية للبائع - انتقالها الى ورثته - تصرف الوارث في ذات العقار - صحيح - الأفضلية بين المشتريين - منازعتها التسجيل مع مراعاة شهر حق الارث .

مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري أن الملكية لا تنتقل الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع ، وأن العقد الذى لم يسجل لا ينشئ الا التزامات شخصية بين طرفيه فاذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل اليه الملكية ، يبقى العقار على ملك المورث ، وينتقل منه الى ورثته . فاذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك فى ذات العقار فانه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفا صحيحا وان كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد . وعلى ذلك فان عقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحا الا انه غير ناقل للملكية ولا تكون الأفضلية الا بعد التسجيل ، ومع مراعاة أحكام شهر حق الارث المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ سالف الذكر .

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٦٠٥)

- عقد البيع غير المسجل الثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - صحيح بين طرفيه ولا يعند به قبل جهة الاصلاح الزراعى - حوالة المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على عقد البيع السلى لم تعند به جهة الاصلاح الزراعى - للمحال له أن يطلب الحكم على المحال عليه بفسخ العقد الصادر منه للمحيل والزامه برد ما دفع من الثمن .

عقد البيع العرفى الغير ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ يعتبر صحيحا بين طرفيه ولكن لا يعتد به قبل الاصلاح الزراعى . فاذا أحال المشتري حقوقه الشخصية المترتبة على العقد الى آخر وتبين له ان جهة الاصلاح الزراعى لم تعند بالعقد لعدم ثبوت تاريخه فان للمحال له أن يطلب

الحكم على المحال ثغلية بفسخ عقد البيع الصادر منه للمحيل والزامه تبعاً لذلك برد ما دفع من الثمن بعد أن أصبح حقا له بموجب عقد الحوالة .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ١٩ ص ٣٥٧)

- مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ان الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين او بالنسبة للغير الا بالتسجيل ، وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى المملية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف اليه فى الفترة من تاريخ التعاقد الى وقت التسجيل سوى مجرد أمل فى الملكية دون أى حق فيها .

(الطعن ٣٨٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/٦ . سنة ٢٧ ص ٨٦٢)

- من المقرر للمشتري باعتباره خلفا خاصا للبائع أن يضم الى حيازته حيازة سلفه فى كل ما يرثبه القانون على الحيازة من آثار ومنها التملك بالتقادم المكسب وانه ليس ما يمنع مدعى التملك بهذا السبب من أن يستدل بعقد شرائه غير المسجل على انتقال حيازة العين اليه وتكون حيازته فى هذه الحالة امتدادا لحيازة سلفه البائع له كما أنه من المقرر كذلك أن على مدعى التملك بوضع اليد اذا أراد ضم مدة سلفه الى مدته أن يبدى هذا الطلب أمام محكمة الموضوع ويثبت أن سلفه كان حائزا حيازة توافرت فيها الشروط القانونية .

(الطعن ٣٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٣٠ . سنة ٢٧ ص ١٤٦٢)

- الملكية لا تنتقل الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع - كما أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التسجيل لا يترتب عليه أثره الا من تاريخ تسجيل العقد أو الحكم الذى من شأنه انشاء حق الملكية أو أى حق عينى آخر على عقار ونقله وأن هذا الأثر لا ينسحب الى الماضى ، ولا يحتج على ذلك بأن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى اجاز بالمادتين ١٥ ، ١٧ منه تسجيل صحف دعاوى ضجة التعاقد على حقوق عينية عقارية ورتب على التأثير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، لان تقرير هذا الأثر ورد على سبيل الاستثناء جمالية لاصحاب تلك الدعاوى قبل من ترتبت لهم حقوق على ذات العقار المبيع بعد

تسجيل صحيفة الدعوى ، وهذا استثناء لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٧ - سنة ٢٩ ص ١٥٧٠) .

- بيع - - **مشتري العقار بعقد غير مسجل -** بيعه لآخر دون الاقتصار على حوالة حقوقه الشخصية اليه - جواز تقابل المشتري الأول مع البائع بعد البيع الثاني .

انه وان كان لمشتري العقار غير المسجل أن يحيل الحقوق الشخصية الناشئة عن العقد لآخر وفقا لاجراءات الحوالة ، الا أن ذلك لا ينفي حقه في أن يتصرف بالبيع في العقار الى مشتر ثان بموجب عقد بيع يكون مستقلا بذاته عن عقد شرائه ويلتزم هو فيه قبل المشتري بكافة التزامات البائع التي يترتبها عقد البيع ، واذ كان الثابت من مطالعة عقد البيع المؤرخ ١٩٧٢/٤/٢١ أنه تضمن بيع المطعون ضده الأول الأطيحان التي اشتراها من المطعون ضدهما الثاني والثالث بموجب عقد البيع غير المسجل ١٩٧٠/١٢/٨ الى الطاعن وأن المطعون ضده الأول التزم في العقد الأول بكافة التزامات البائع التي تتولد عن البيع ضمان خلو المبيع من الحقوق العينية والالتزام بتسليم مستندات الملكية للطاعن والتوقيع على العقد النهائي واستحضار المطعون ضدهما الثاني والثالث للتوقيع عليه مما ينبغى عنه صفة حوالة الحق التي يترتب عليها حلول المحال له محل المحيل في الحق نفسه بجميع مقوماته وخصائصه ومن ثم فلا يحل الطاعن محل المطعون ضده الأول في العقد المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٨ ويكون لهذا الأخير وللمطعون ضدهما الثاني والثالث أن يتقابلان عنه أعمالا للأثر النسبى للعقود .

(طعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٠ س ٣١ ص ١٦١)

- عقد البيع غير المسجل - اثره - للمشتري طلب فرض الحراسة القضائية على العين المبيعة اذا خشى بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

من المقرر وفقا لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني أن للقضاء أن يأمر بالحراسة اذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من

الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه .
والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار
هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على
عقد أنه التزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول
تسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشتري إذا ما خشى على
عقد البيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة
وصعها تحت الحراسة بعملا بنص المادة آنفة الذكر .

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ - طعن رقم ١٤٢٥ س ٤٧ ق س ٣١ ص ١٩٠

مج فنى)

- تسجيل عقد البيع خلوا من الاشتراط لمصلحة الغير الوارد فى
العقد الابتدائى - لا يؤثر على حق المنتفع فيه - علة ذلك .

عقد البيع النهائى هو قانون المتعاقدين وليس العقد الابتدائى الا أن
هذه القاعدة قاصرة على العلاقة بين طرفى عقد البيع حيث لا يوجد هذا الحق
بموجب الاشتراط لصالحه ، فان تسجيل العقد مع اغفال هذا الحق لا يؤثر
على حقه الثابت بموجب العقد الابتدائى .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق س ٣١ ص ٣٤٤

مج فنى)

- التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع - ماهيته - دعوى صحة
التعاقد - دفع البائع فيها الموجهة لاجراءات الخصومة - لا تعد من قبيل
التعرض .

التعرض الشخصى الذى يضمنه البائع فى مفهوم المادة ٤٣٩ من
القانون المدنى هو كل عمل يعكر على المشتري حقه فى حيازة المبيع والانتفاع
به . فلا يدخل فى ذلك ما يبديه البائع فى دعوى صحة التعاقد التى يقيمها
عليه المشتري من دفع أو طلبات يهاجم بها اجراءات الخصومة سواء لعوار
فيها أو لسقوطها أو انقضائها بمضى المدة ، اذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض
لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق س ٣١ مج فنى .

مدنى ص ٣٦٦) .

- دعوى صحة التعاقد - ماهيتها - البائع هو الخصم الاصيل فيها
ولو كان قد باع المبيع لمشتري آخر - للبائع حق الطعن فى الحكم الصادر
فيها .

دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري اجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا ومن ثم فالبائع هو الخصم الاصيل فيها حتى لو كان قد باع ذات المبيع الى مشتر آخر . ومن ثم يحق للبائع الطعن فى الحكم الصادر فيها ضده بدانة طرق الطعن الجائزة قانونا .
(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق س ٣١ مج من مدنى ص ٣٦٦)

- دعوى صحة التعاقد - عدم تسجيل المشتري صحيفة الدعوى من المشتري الآخر من ذات البائع - القضاء برفض الدعوى بطلب نقل الملكية الى المدعى - لا خطأ .

اذا كان البيع الثانى - الصادر من ذات البائع الى الطاعنين - الى المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة بدعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى يستطيعوا التأشير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هامش تسجيل تلك الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله بعد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ - طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٤٨ ق س ٣١ ص ٣٦٦ مج من مدنى)

- مشتري العقار بعقد غير مسجل - حقه فى مطالبة المستأجرين بالحقوق الناشئة عن عقود الايجار - شرطه - حوالة البائع لهذه العقود الى المشتري .

لمشتري العقار بعقد غير مسجل ، مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الايجار اذا ما قام البائع بتحويل عقد الايجار اليه ، وقبل المستأجر هذه الحوالة او أعلن بها .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ ق س ٣١ ص ٦٢٩ مج فنى)

- ضمان البائع عدم التعرض للمشتري وتخلفه . المشتري بعقد عرفى لا يعد خلفا خلفا خاصا ولا يستطيع ان يواجه البائع بضمان التعرض الا استعمالا لحق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة .

لما كان من المقرر قانونا أن البائع يضمن عدم التعرض للمشترى -
وخلفه عاما أو خاصا - في العقار المباع وكان المشتري الذي لم يسجل عقد
البيع الصادر له لا يعتبر خلفا خاصا للبائع ولا يعدو أن يكون دائئا شخصيا
لهذا البائع ومن ثم لا يستطيع أن يواجه البائع لبائعة بضمان التعرض الا
استعمالا لحق مدينه بطريق الدعوى غير المباشرة - لما كان ذلك وكان الطاعن
لم يسجل عقد البيع الصادر له ولم يختصم في الدعوى المائلة البائع له -
..... أو ورثته من بعده - بما مؤداه أنه لم يستعمل حقوق هذا
الأخير بطريق الدعوى غير المباشرة فانه لا يكون له شخصيا أن يواجه مورثه
المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر - المرحومة البائعة
للبيع له - بضمان التعرض ، واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
أقام قضاءه بثبوت ملكية المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر للأرض
موضوع النزاع على ما ورد بتقرير الحبير من تملكهم لها بالارث ونفى تملك
الطاعن لها بالتقادم المكسب لعدم اكتمال مدته ، فان المجادلة في صحة عقد
البيع المنسوب لمورثه المطعون ضدهم من الأول الى الثانية عشر (المرحومة
..... والنعى ببطلان الحكم لقضائه في موضوع الدعوى مع
القضاء بتزوير هذا العقد بحكم واحد - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير
منتج .

(نقض ١٩٨٠/٤/٣ - طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ ق س ٣١ مع فنى
مدنى ص ١٠٢٧) .

الفصل الثانى

شروط قبول دعوى صحة التعاقد

المبحث الاول

شروط قبول الدعوى

الدعوى كما يراها الفقه الحديث والقديم :

هى (سلطة الالتجاء الى القضاء للحصول على تقرير حق او حمايته) ، ويعرفها أحد الشراح بأنها (سلطة الالتجاء الى القضاء بقصد الوصول الى احترام القانون) . وبهذا المعنى يعرفها ديجى اذ يقول انها (حماية لقاعدة مقررّة فى القانون) .

ومن هذا التعريف يرى استاذنا الدكتور ابو الوفا ما يأتى :

أولاً : ان الدعوى وسيلة قانونية يلجأ بمقتضاها صاحب الحق الى السلطة القضائية أى الى المحاكم لحماية حقه وهى بهذا تتميز عن وسائل قانونية أخرى اباحها الشارع يلجأ بمقتضاها صاحب الحق الى سلطات أخرى كالسلطة التنفيذية^(١) أو يزود فيها عن حقه بنفسه .

ثانياً : ان الدعوى هى السلطة التى خولها القانون للأشخاص للزود عن حقوقهم بعد أن حرّمهم من اقتضاها بأنفسهم وبتعبير آخر ، الدعوى هى الوسيلة الحديثة التى استعوض بها عن الانتقام الفردى والأصل فى العصر الحديث انه لا يجوز لأى شخص حماية حقه بنفسه وانما أباح المشرع للأفراد فى ظروف استثنائية خاصة حماية حقوقهم بأنفسهم كما هو الحال بالنسبة لحق الدفاع الشرعى وحق الحبس .

(١) راجع د . أحمد ابو الوفا فى المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٣ ص ١٠٢ وما

بعدها .

ثالثا : ان استعمال الدعوى أمر اختياري أى انها رخصة لصاحب الحق فله مطلق الحرية فى الالتجاء الى القضاء أو عدم الالتجاء اليه .

رابعا : ان الدعوى - كوسيلة لحماية الحق أو كعنصر من عناصره - لا يجوز النزول عنها مقدما وإذا كان من الجائز النزول عن الحق برمته الا انه لا يجوز النزول عن الالتجاء الى القضاء اذا نشأ خلاف بصدده ولا يعتد بهذا النزول لأنه مخالف للنظام العام ولا يؤمن معه الاعتساف وان كان يجوز النزول عن الخصومة بعد أن تنشأ وفقا لما سوف نراه .

تتميز الدعوى بالمعنى المتقدم عن الحق الذى تحميه وعن المطالبة القضائية وعن الخصومة وعن حق الالتجاء الى القضاء .

وهناك شروط يتعين أن تتوافر حتى تسمع الدعوى وبغير توافرها تحكم المحكمة بعدم قبول الدعوى دون حاجة الى فحص موضوعها وهذه الشروط هي :

أولا : أن يكون لرافع الدعوى مصلحة فى رفعها ، ويقال عادة تعبيرا عن هذا المعنى أن لا دعوى بغير مصلحة وان المصلحة هي مناط الدعوى والمصلحة فى هذا المعنى هي المنفعة التى يجنيها المدعى من التجائه الى القضاء فالأصل أن الشخص اذا اعتدى على حقه تحققت له مصلحة فى الالتجاء الى القضاء وهو أيضا يبتغى منفعة من هذا الالتجاء فالمصلحة اذن هي الباحث على رافع الدعوى وهي من ناحية أخرى الغاية المقصودة منه .

واشترط المصلحة لقبول الدعوى مسلم به فى فرنسا وفى مصر - على الرغم من انه لم يرد به نص فى قانون المرافعات الفرنسى أو المصرى القديم - وذلك لأنه من الواجب ألا تشغل المحاكم بدعاوى لا يفيد منها أحد . ولقد تعرض قانون المرافعات لهذا الشرط فى المادة ٣ منه ونصها كالآتى :

(لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ومع ذلك تكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياطى لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه) .

فالمصلحة ليست شرطا لقبول الدعوى فحسب بل هي شرط لقبول أى طلب أو دفع أو طعن فى حكم . والمصلحة التى تقيد بها هي المصلحة

القانونية ويشترط فيها أن تكون شخصية ومباشرة وأن تكون قائمة وحاله .

مصلحة شخصية ومباشرة :

وهو ما يعبر عنه فقه المرافعات بالصفة في رفع الدعوى ويذهب بعض الشراح الى أن الصفة تعتبر شرطا قائما بذاته من شروط قبول الدعوى مستقلا عن شرط المصلحة .

شرط الأهلية للتقاضي :

يرى بعض الشراح أن هذا الشرط ضروري لقبول الدعوى بمعنى أن يكون رافعها أهلا لمباشرتها طبقا لقانون الأحوال الشخصية الذي يطبق عليه والا كانت غير مقبولة وذلك استنادا الى أنها تعتبر مرفوعة من غير ذي صفة على اعتبار أن القاصر لا صفة له في الذود عن حقه ، فبينما يذهب جانب آخر من الفقه الى أن الأهلية ليست شرطا لقبول الدعوى وإنما شرط لصحة اجراءاتها (١) .

وقد أخذت محكمة النقض بالرأى الثاني .

الشرط الثاني : أن لا يكون قد سبق صدور حكم في موضوعها :

اذ أنه عملا لمبدأ حجية الشيء المحكوم به لا يجوز للمحكمة أن تفصل في نزاع سبق أن حسمه حكم سابق .

تطبيقات قضائية :

- المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى . عدم جواز الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي أهلية متى كان العيب الذي شاب تمثيل ناقصي الأهلية قد زال .

لما كانت المصلحة هي مناط الدفع كما هي مناط الدعوى فإنه لا يجوز

(١) راجع التعلق على نصوص قانون المرافعات المستشار عز الدين الديناصوري والأستاذ حامد عكاز وراجع د. أبو الوفا نظرية الدفع ص ٨٧٦ وراجع د. محمد بسب شنب الوسيط ص ١٦٢ .

لأحد الخصوم الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى أهلية متى كان العيب الذى شاب تمثيل ناقص الأهلية قد زال ، اذ بزواله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصمين على السواء مند بدايتها وتنفى كل مصلحة فى الطعن عليها . واذن فمتى كان الواقع هو أن الخصم الثالث قد تدخل فى الدعوى المرفوعة من ناقص الأهلية بطلبات يدعيها لنفسه وجهها الى المدعى شخصيا لا الى شخص من يمثله قانونا كما أنه اذ استأنف الحكم الابتدائى وجه الاستئناف الى ناقص الأهلية شخصيا ثم دفع ببطلان الخصومة وما ترتب عليها بسبب نقص أهلية المستأنف عليه . وكان الوصى على ناقص الأهلية قد تدخل فى الخصومة وطلب تأييد الحكم المستأنف . فانه لا يكون لصاحب الدفع مصلحة فيه ولا تكون المحكمة أخطأت اذ قضت برفضه .

(طعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٦/٦/١٩٥٥)

- حق محكمة الموضوع فى اعتبار صفة الخصم فى الدعوى متوافرة ورفض الدفع بعدم قبولها لأسباب سائغة .

متى كان الحكم اذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة أقام قضاءه على عدم اثاره الجدل حول صفة المدعى أمام محكمة أول درجة وعلى قبول المدعى عليه لشكل الدعوى وقت رفعها واستمرار دفاعه فيها بالشكل الذى رفعت به حتى صدور الحكم الابتدائى واعلانه صحيفة الاستئناف للوكيل بعد سبق اعلانها للأصيل مما يتعارض مع انكاره صفة الوكالة وعدم تمسكه بهذا الدفع الا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت وجهة نظر الحكم قد تأيدت باجراء لاحق وهو اعلان تقرير الطعن بالنقض للمطعون عليه بصفته وكيلا للخصم الأصيل فى الدعوى بغض النظر عن التحفظ الذى أبداه الطاعن من أن اعلان الطعن للوكيل لا يعتبر اعترافا منه بصحة التوكيل وتنازلا عن الدفع ، فان هذا الذى قرره الحكم يكفى لحمل قضائه فى توافر الصفة ولا خطأ فيه .

(طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢١ ق جلسة ٧/٧/١٩٥٥)

- حق الوصى فى رفع الدعوى والطعن على الأحكام بطرق الطعن العادية وغير العادية . استئذان محكمة الأحوال الشخصية ليس شرطا لقبول الدعوى أو الطعن هو اجراء شرع لمصلحة ناقص الأهلية دون خصومهم . لا يصح لهم التمسك به .

للوصى حق رفع الدعاوى والطعن فى الأحكام التى تصدر لغير مصلحة من يقوم على ماله بطرق الطعن العادية وغير العادية . أما ما ورد فى الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية اذا أراد الوصى رفع دعوى أو اقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وانما قصد به الى رعاية حقوق ناقصى الأهلية والمحافظة على أموالهم فهو اجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به .

(طعن رقم ٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٥ س ٧ ص ٨٤٧)

— **سريان القاعدة السابقة على وصى الخصومة اذا اطلق قرار تنصيبه ولم يحدد له مرحلة معينة .**

تسرى القاعدة السابقة على الوصى بالخصومة اذا اطلق قرار تنصيبه ولم يحدد له مرحلة معينة للتقاضى .

(طعن رقم ٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٥ س ٧ ص ٨٤٧)

— **تعلق الصفة فى الدعوى بأصول المحاكمة — لا محل لاثارتها ما دام لم يصدر بعد حكم فى الدعوى حتى ينظر فى مخالفته لهذه الأصول .**

الصفة فى الدعوى مسألة تتعلق بأصول المحاكمة فلا محل لاثارتها ما دام لم يصدر بعد حكم فى الدعوى حتى ينظر فى مخالفته لهذه الأصول .

(الطلب ٦ لسنة ٣٠ ق ٣٠١ لسنة ١٩٦٠ أساس دعوى مذهبية « هيئة عامة » جلسة ١٩٦٠/١١/١٠ س ١١ ص ٥٠٣) .

— **الدفع بعدم القبول لانعدام الصفة لا يتعلق بالنظام العام .**

الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام الصفة لا شأن له بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته ، فلا يحق لغيره أن يحتج بهذا البطلان .

(طعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٣ س ٢٥ ص ١١٥٣)

— **عدم قبول التحدى بزوال الصفة لأول مرة امام محكمة النقض .**

متى كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بزوال صفة صاحب المنشأة - قبل تأميمها تأميما كلياً وادماجها فيها - في تمثيلها أمام محكمة أول درجة بعد أن ساهم فيها القطاع العام فإنه لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يستلزم التحقق مما إذا كانت هذه الصفة قد زالت عنه فعلاً أم أنها استمرت أمام تلك المحكمة وهو بحث لواقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢٨ س ٢٥ ص ١٤٩٣)
- دعوى - الخصومة لا تنعقد الا بين أطراف أحياء والا كانت معدومة -
الدفع بعدم الخصومة بين الأطراف الواجب اختصاصهم قانوناً - لا يسقط
بعدم إبدائه بصحيفة الاستئناف .

اذ كانت الخصومة لا تقوم الا بين طرفين من الأحياء فلا تنعقد أصلاً الا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة والا كانت معدومة لا ترتب أثراً أما ما يطرأ من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم فان الدفع المتعلق بانعقاد الخصومة بين أطرافها الواجب اختصاصهم قانوناً لا يعتبر بذلك من الدفوع المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من قانون المرافعات التي يسقط حق الطاعن فيها اذا لم ييدها في صحيفة الطعن .
(طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١٤ س ٣٠ ص ٥٢٠
مج فنى)

« لا يحدد القانون الدعاوى التي يجوز رفعها ، وانما يشترط لقبول الدعوى أن يكون لصاحبها مصلحة قائمة يقرها القانون ، وتكفى المصلحة المحتملة اذا كان الغرض من الطلب الاحتياطى لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه .

واذا كان الطاعنان قد طلبا بدعواهما الحكم بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر منهما الى المطعون عليه ، وتمسكا بقيام مصلحة لهما في الحصول على حكم ، لأن البيع تم وفقاً لأحكام قانون اصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ويجب تسجيله ، وأنهما لن يتمكننا قبل التسجيل من قيد حق الامتياز المقرر لهما على العين المباعة ، وأن تكليف الأطيان لا ينتقل الى اسم المطعون عليه الا بعد تمام التسجيل مما يعرضهما لدفع الضرائب المستحقة على الأطيان .

وكان يبين من الحكم الابتدائى - الذى أيده وأحال الى أسبابه الحكم

المطعون فيه - أنه قضي برفض دعوى الطاعنين استنادا الى أن البائع لا يملك رفع دعوى صحة البيع ، دون أن ينفي الحكم وجود مصلحة للطاعنين في اقامة دعواهما ، فانه يكون قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه ، .

(نقض ١٩٧٦/٢/٢٦ س ٢٧ مج فنى ص ٥١٢)

الشرط الثالث : أن ترفع الدعوى في الميعاد الذى يحدده المشرع :

يتعين رفع الدعوى فى الوقت الذى يحدده المشرع فاذا لم ترفع فيه كانت غير مقبولة حتى ولو توافرت فيها . . . الشروط . ولكن هل يلتزم المشتري برفع دعوى صحة البيع خلال خمس عشرة سنة من تاريخ إبرام العقد والا سقط حقه بالتقادم ؟ هذا ما تقضى به القواعد العامة ، ذلك أن الغرض من هذه الدعوى هو تنفيذ التزام البائع بنقل الحق المبيع تنفيذا عينيا جبرا عنه ، والقاعدة أن الالتزام يتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة (م ٣٧٤) ، ولذلك كان من الواجب أن يقيم المشتري دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع فى موعد لا يتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ إبرام البيع ، والا حق للبائع أن يدفع دعواه بالتقادم ، ولكن محكمة النقض فى عدة أحكام قررت أنه لا يجوز لورثة البائع أن يدفعوا دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المشتري بسقوطها لرفعها بعد أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ صدور العقد ، لأن ذلك من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على البائع وورثته بمقتضى التزامه بالضمان .

تطبيقات قضائية :

- كون البائع ملزما بضمان التعرض وإن هذا الالتزام لا يسقط أبدا بالتقادم - لا يجوز دفع دعوى صحة ونفاذ البيع والتسليم من جانب ورثة البائع بسقوط الحق بمضى ١٥ سنة من تاريخ التعاقد .

من أحكام عقد البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٣٠٠ من القانون المدنى القديم والمادة ٤٣٩ من القانون المدنى الجديد التزام البائع بضمان عدم منازعته للمشتري فى المبيع فيمتنع عليه أبدا التعرض للمشتري وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب العقد الا اذا توافرت لديهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية واذن فمتى كانت الطاعنة قد أقامت الدعوى بطلب اثبات صحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليها

من مورث المطعون عليهم مع الزامهم بتسليم الأطياف المبيعة ، وكان دفاع المطعون عليهم بسقوط حق الطاعة لعودها عن رفع دعواها أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور العقد هو من قبيل المنازعة الممتنعة عليهم قانونا بمقتضى الزام القانون مورثهم بالضمان السالف الذكر ، فان الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه برفض دعوى الطاعة استنادا الى هذا الدفع يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٦٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٣/٤)

كما قضت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٨ :

« من أحكام البيع المقررة في المادتين ٢٦٦ ، ٣٠٠ من القانون المدني القديم والمادة ٤٣٩ من القانون القائم التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه وهذا الالتزام أبدي يتولد عن عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع أبدا التعرض للمشتري لأن من وجب عليه الضمان امتنع عليه التعرض وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم مثله منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة المكسبة للملكية . وفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولما كان الدفع من البائعة ومن ورثتها من بعدها بسقوط حق الطاعة بالتقادم لعودها عن رفع دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليها من المورثة أكثر من خمس عشرة سنة بعد تاريخ صدور هذا العقد هو من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على ورثة البائعة مقدمي هذا الدفع بمقتضى الزام القانون مورثهم بالضمان السالف الذكر فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول هذا الدفع وبرفض الدعوى على أساس أن حق الطاعة في طلب صحة ونفاذ العقد قد سقط بالتقادم يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . »

- الدعوى هي حق الالتجاء الى القضاء للحصول على حماية قانونية للحق المدعى به . أما الخصومة فهي وسيلة ، ذلك أنها مجموعة الأعمال الاجرائية التي يطرح بها هذا الادعاء على القضاء ويتم بها تحقيقه والفصل فيه . والقانون المدني هو الذى ينظم قواعد سقوط وانقضاء الدعاوى والحقوق بمضى المدة . بينما ينظم قانون المرافعات قواعد سقوط وانقضاء

الخصومة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن انقضاء الخصومة لا يترتب عليه أي مساس بأصل الحق المرفوعة به الدعوى بل يبقى خاضعا في انقضائه للقواعد المقررة في القانون المدني .

- التعرض الشخصي الذي يضمنه البائع في مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون المدني هو كل عمل يعكر على المشتري حقه في حيازة المبيع والانتفاع به . فلا يدخل في ذلك ما يبيده البائع في دعوى صحة التعاقد التي يقيمها عليه المشتري من دفع أو طلبات يهاجم بها اجراءات الخصومة سواء لعوار فيها أو لسقوطها أو انقضائها بمضى المدة ، اذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ س ٣١ ص ٣٦٦)

الشرط الرابع : يلتزم لقبول الدعوى ألا يكون قد اتفق على التحكيم بصدها :

ان الاتفاق على التحكيم يمنع المحكمة من سماع الدعوى .

الشرط الخامس : ألا يكون قد تم صلح بين الخصوم بصدد الدعوى المرفوعة :

اذا انه بمقتضى الصلح لا يعتد بما كان للخصوم من حقوق فيها وبالتالي فلا يكون لديهم دعوى لحمايتها .

شرط خاص لقبول الدعاوى المتعلقة بالتصرفات الواجب قيدها في السجل العيني :

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني على ما يأتي :

« الدعاوى المتعلقة بحق عيني عقارى أو بصحة أو نفاذ تصرف من التصرفات الواجب قيدها يجب أن تتضمن الطلبات فيها اجراء التغيير في بيانات السجل العيني ولا تقبل الدعوى الا بعد تقديم شهادة دالة على حصول التأشير في السجل بمضمون هذه الطلبات » .

كما تنص المادة ٣٣ على ما يأتي :

« الدعاوى المشار اليها في المادة السابقة التي تكون منظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولم تسجل صحيحتها لا يجوز الاستمرار

فى النظر فيها الا بعد أن تتضمن الطلبات الحتمية فيها اجراء التغيير فى بيانات السجل وبعد التأشير فيه بمضمون هذه الطلبات . ويمنح المدعون فى الدعاوى ميعاد شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون لطلب هذا التأشير فإذا لم تقدم فى أول جلسة بعد انتهاء هذا الميعاد شهادة بحصول التأشير توقف الدعوى .

وعلى هذا فانه بالنسبة للدعاوى المتعلقة بصحة ونفاذ عقود البيع فى البلاد التى يسرى عليها السجل العينى لا بد من تقديم شهادة دالة على حصول التأشير فى السجل بمضمون الطلبات فى تلك الدعوى وستقرر لاحقاً بالقرارات الوزارية الصادرة لتنفيذ قانون السجل العينى والبلاد التى يسرى عليها .

الطلبات العارضة من المدعى والمدعى عليه :

١ - الطلبات العارضة التى يجوز للمدعى ابدائها :

اجاز القانون للمدعى فى المادة ١٢٤ من قانون المرافعات ان يقدم الطلبات العارضة الآتية :

اولا : ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرات أو تبينت بعد رفع الدعوى .

ثانيا : ما يكون مكملاً للطلب الاصلى أو مترتباً عليه أو متصلاً به بصلة لا تقبل التجزئة .

ثالثا : ما يتضمن اضافة أو تغييراً فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله .

رابعا : طلب الأمر باجراء تحفظى أو وقتى .

خامسا : ما تاذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الاصلى .

وتقول المذكرة التفسيرية فى هذا الصدد (انه اذا كان المدعى يجوز له أن يجمع فى صحيفة دعواه طلبات متعددة لا ترجع لسبب واحد اكتفاء بكونها مرتبطة بعضها ببعض فانه ينبغى الا تتاح له اضافة هذه الطلبات أثناء سير الدعوى الا باذن المحكمة حتى لا يتخذ ذلك وسيلة لاعنات خصمه أو لتعطيل الحكم فى الدعوى) . فيشترط ، بالنسبة لهذه الحالة ، أن يكون الطلب العارض مرتبطاً بالطلب الاصلى وأن تاذن المحكمة بقبوله ، فللمحكمة ولو توافر هذا الارتباط أن ترفض قبول الطلب العارض متى تبين أن القصد من ابدائه اعنات الخصم .

الطلبات العارضة التي يجوز للمدعى عليه ابدائها :
أجاز المشرع للمدعى عليه في (المادة ١٢٥) أن يقدم الطلبات العارضة الآتية :

أولا : المقاصة القضائية .

ثانيا : طلب الحكم للمدعى عليه بتضمينات عن ضرر لحقه من الدعوى

الأصلية أو من اجراء فيها :

أجاز المشرع للمدعى عليه أن يطالب المدعى بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب تعسفه في مخاصمته أو طريقة السلوك فيها . ولما كانت المحكمة التي تنظر الدعوى الأصلية هي أقدر من غيرها على تحقيق هذا الطلب والفصل فيه ، أجاز المشرع للمدعى عليه أن يتقدم اليها به بصفة عارضة .

ثالثا : أى طلب يترتب على اجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه ، كأن يطلب المدعى تنفيذ عقد فيطالبه المدعى عليه بفسخه أو ببطلانه (١) .

لقد أجاز المشرع للمدعى عليه ابداء هذه الطلبات بصورة عارضة باعتبار أنها تتضمن وسيلة دفاع .

رابعا : أى طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية بصلة لا تقبل التجزئة .

خامسا : ما تاذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية .

الطلبات العارضة من شخص خارج عن الخصومة :

كثيرا ما يحدث في العمل أثناء نظر دعوى صحة التعاقد أن يتدخل شخص ثالث في الدعوى أو أشخاص عديدين يطلبون الحكم لهم بملكية العين موضوع الدعوى ورفض طلب المدعى صحة التعاقد وهذا الأمر يدعو الى أن نعرض لهذا التدخل بالايضاح . فالتدخل في الخصومة نوعا من الطلبات

(١) راجع الدكتور احمد ابر الوفا المرحع السابق ص ١٨٥ .

«العارضة يدخل به شخصا غريبا عن الخصومة فيها للدفاع عن مصالحه .
وتنص المادة ١٢٦ على أنه « يجوز لكل ذي مصلحة أن يتدخل في الدعوى
منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » . فهذا
النص يميز بين نوعين من التدخل الاختياري .

وينقسم التدخل الى نوعين :

أولا - تدخل الانضمام : ويقصد به المتدخل المحافظة على حقوقه عن طريق مساعدة أحد طرفي الخصومة في الدفاع عن حقوقه كان يتدخل الدائن في دعوى مدنية على الغير بقصد الدفاع عن حقوقه ولما رقبه دفاعه حتى لا يخسر المدين الدعوى فيتأثر الضمان العام المقرر للدائن على جميع أمواله (١) وكتدخل الضامن في الدعوى التي بين مضمونه والغير ليعينه على كسبها فيتخلص من التزامه بالضمان وكتدخل البائع في دعوى الاستحقاق المرفوعة على المشتري .

ثانياً - تدخل الاختصاص أو التدخل الأصلي أو الهجومي : ويقصد به المتدخل المطالبة بحق يدعيه لنفسه اما ذات الحق المدعى به واما حق آخر متعلق به . كأن يتدخل شخص في نزاع على ملكية عين مطالبه الحكم له بالملكية في مواجهة طرفي الخصومة الأصليين أو كأن يتدخل الدائن في دعوى بطلب تنفيذ تصرف معين قائمة بين مدينه والغير طالبا عدم نفاذ ذلك التصرف في حقه حتى يستوفي حقه قبل أن يجنى المتعاقد مع المدين الفائدة التي تعود عليه من نفاذ ذلك التصرف .

- ممن يقبل التدخل : يشترط في تدخل الانضمام وتدخل الاختصاص أن يكون للمتدخل مصلحة في تدخله . والمصلحة هي شرط لازم لقبول أي طلب أو دفع . وينص القانون على هذا الشرط صراحة في المادة ١٢٦ .

وكان القانون القديم (الأهلي والمختلط) لا يقبل التدخل الا ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم (م ٢٩٥ / ٣٣٨) . والتزام هذا القيد يحد من فائدة التدخل ويضيق نطاقه بغير موجب ، لهذا اعتبر القانون الجديد أن توافر المصلحة مبرر كاف لقبول التدخل .

(١) راجع الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ١٩٣ .

وفضلا عن شرط المصلحة . يشترط لقبول تدخل الاختصاص أن يتوافر ارتباط بين الدعوى الأصلية وطلب المتدخل (م ١٢٦) ، كما إذا تدخل شخص في نزاع على ملكية عين مطالبها الحكم بالملكية في مواجهة طرفي الخصومة الأصليين ، أو تدخل شخص في دعوى منسح التعرض مدعيا لنفسه الحيازة وطالبا الحكم له بمنع التعرض في مواجهة طرفي الخصومة الأصليين .

ويفترض التدخل الاختصاصي :

١ - أن يكون المتدخل من الغير ممن لا يهمهم التقرير القضائي الذي قد تنتهي به الخصومة (١) . ولهذا فانه لا يجوز لمن كان طرفا في الخصومة ، أو خلفا خاصا أو عاما لأحد أطرافها التدخل . كما أنه ليس لمن كان ممثلا في الخصومة بغيره أن يتدخل فيها ، إذ لا يعتبر من الغير بالنسبة لها .

٢ - أن تكون الخصومة قائمة . فلا يجوز التدخل إذا كانت الخصومة قد انتهت قبل التدخل لأي سبب . ويمكن التدخل في الخصومة أمام محكمة أول درجة في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بشرط أن يطلب التدخل قبل قفل باب المرافعة (مادة ١٢٦/٢) ذلك حتى لا يترتب على التدخل تأخير الفصل في الدعوى الأصلية . على أنه لا يجوز التدخل الاختصاصي سواء أمام محكمة ثاني درجة (٢/٢٣٦ مرافعات) أو أمام محكمة النقض .

٣ - أن يطالب المتدخل بحق خاص به في مواجهة طرفي الخصومة . فإذا كان المتدخل لا يطالب بحق خاص به ، وإنما يريد الدفاع عن حق أحد طرفي الخصومة ، فإن التدخل لا يعتبر اختصاصيا ، ولو كان للمتدخل مصلحة في حماية هذا الحق الأخير . ومن ناحية أخرى ، يجب أن يكون الحق محل مطالبة المتدخل مطالبها به في مواجهة طرفي الخصومة . ويحدث هذا إذا كان المدعى يطالب المدعى عليه بحق ما عينيا أو شخصيا ، فيأتي الغير مطالباً لنفسه بنفس هذا الحق ، أو يأتي الغير مطالباً بنفس الأداء الذي يطلبه المدعى ولو كان يستند إلى حق مختلف عن الحق الذي يطالب به المدعى . مثال الصورة الأولى أن يطالب المدعى بملكية عين ، ويطالب المتدخل بالملكية لنفسه . ومثال الصورة الثانية أن يطلب المدعى من المدعى عليه تسليمه عقارا باعتبارهم مالكا له ، فيأتي المتدخل ويطالب بتسليم العقار له باعتباره مستاجرا له .

(١) راجع المذكور فتحي وإلى الوسط في قانون القضاء المدني من ٣٧٣ وما بعدها .

كذلك يتصور التدخل الموجه الى الخصمين ، ولو كان المتدخل لا يطالب بنفس الحق أو الأداء . ومثاله أن تكون هناك خصومة قائمة بين البائع والمشتري فيتدخل فيها سمسار العقد يطالب الطرفين باتعابه عن السمسرة والثابتة في هذا العقد فاذا لم يكن طلب المتدخل موجها الى طرفي الخصومة ، وانما الى واحد فقط فانه لا يعتبر تدخلا اختصاصيا .

٤ - أن يكون طلب المتدخل مرتبطا بالخصومة القائمة أو بمحل هذه الخصومة (أنظر المادة ١٢٦ مرافعات) . فاذا لم يكن كذلك ، فن التدخل لا يحقق أى هدف من أهدافه بل قد يعرقل الخصومة الأصلية . ومثال طلب التدخل المرتبط بالخصومة : الطلب الذى يتقدم به الغير مطالبا طرفي الدعوى بالتعويض عن الضرر الذى أصابه من تشهير به بواسطة أقوالهما في الخصومة . فيكفى مثل هذا الارتباط ولو لم يكن هناك ارتباط بين طلب المتدخل والحق أو الأداء محل الخصومة .

- آثار التدخل : يترتب على التدخل بنوعيه أن يصبح المتدخل طرفا في الدعوى ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ، فيجوز له الطعن فيه بطرق الطعن المناسبة .

وفيما عدا الأثر السابق تختلف آثار كل من تدخل الاختصاص وتدخل الانضمام .

ففي تدخل الانضمام يقتصر التدخل على مجرد تأييد أحد طرفي الخصومة الأصليين ، ويترتب على ذلك :

أولا : أن المتدخل لا يجوز له أن يتقدم بطلبات تغاير طلبات الخصم الذى تدخل لتأييده ، وانما يجوز له أن يبدى وجوه دفاع لتأييد طلباته ، وبناء عليه تقتصر وظيفة المحكمة ، في تدخل الانضمام على الفصل في موضوع الدعوى الأصلية .

ثانيا : أن المتدخل ، الى جانب المدعى عليه ، يجوز له أن يتمسك بأى دفع موضوعى أو بعدم القبول أو شكلى ، ولو لم يتمسك به المدعى عليه ، ما لم يكن قد سقط حق هذا الأخير فى الادلاء به ، لأن المتدخل المنضم فى حكم المدعى عليه ، وذلك ما لم يكن قد سبق الادلاء بالدفع وحكم برفضه .

بقبول التدخل الانضمامى يعتبر المتدخل خصما فى الدعوى له مصلحة

فيما يرى اتخاذ من اجراءات ، وفي التمسك بما يرى التمسك به من دفع مع مراعاة الشروط المتقدمة . وهو يعمل باسمه هو ، فهو لا يمثل الخصم الذي يدخل الى جانبه ولا يحل محله ، فتدخله قد يفيد هذا الخصم ، وانما لا يجوز بأي حال من الاحوال أن يضره ، وبالتالي لا صفه للمدخل انضماميا في أن توجه اليه طلبات أو دفع من جانب الطرف الآخر في الخصومة . وحضور المدخل لا يعتبر بمثابة حضور لمن تدخل الى جانبه في حكم قواعد الحضور والغياب ، وفي حكم المادة ٢١٣ التي تحدد بداية مواعيد الطعن في الأحكام .

ويملك المدخل التمسك باتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات ، أو التمسك برفض الدعوى (ولو عند غياب المدعى عليه (م ٨٢) أو التمسك بالزام الطرف الآخر بتقديم ورقة منتجة تحت يده (م ٢٠ و ٢٦ و ٢٧ اثبات) .

ثالثا : ان تنازل المدعى عن الخصومة الأصلية (ترك الخصومة) أو تصالحه مع المدعى عليه أو تنازله عن الحق الذي يدعيه يترتب عليه انقضاء التدخل ، كما أن الحكم بعدم قبول الدعوى الأصلية ، أو بطلان صحيفتها يترتب عليه في جميع الأحوال انقضاء التدخل .

وفي تدخل الاختصاص يكون المدخل مدعيا لنفسه بحق في مواجهة طرف الخصومة فهو يعتبر طرفا فيها ، ويترتب على ذلك :

أولا : أن المدخل يجوز له أن يبدى ما شاء له من الطلبات والدفع كأي طرف أصلي في الدعوى . ويكون على المحكمة أن تفصل في الدعوى الأصلية وفي طلبات التدخل . ولا يترتب على تدخل الاختصاص ارجاء الحكم في الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم فيها ، بمعنى أن للمحكمة أن تحكم في الدعوى الأصلية أولا وتستبقى طلب المدخل للحكم فيه بعد تحقيقه ، كما يجوز لها أن تحكم في موضوع هذا الطلب مع الدعوى الأصلية كلما أمكن ذلك (م ١٢٧) .

ثانيا : أن المدخل لا يجوز له الادلاء بالدفع بعدم اختصاص المحكمة المحلي لانه يعتبر في حكم المدعى ، والمدعى لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع ولأن تدخله يعد قبولا منه لاختصاص المحكمة المحلي .

ثالثا : انه اذا خسر دعواه تحمل مصاريف تدخله ومصاريف دعوى خصمه (م ١٨٧) ، واذا نجح في دعواه حكم بالمصاريف على الخصوم الآخرين .

رابعاً : ان الحكم بترك الخصومة في الدعوى الأصلية أو بعدم قبولها أو بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لا يترتب عليه انقضاء الخصومة في التدخل اذا كانت المحكمة مختصة بطلب التدخل من جميع الوجوه وكان مستوفياً شروط قبوله (١) . ويعمل بنفس القاعدة السابقة اذا تصالح الدعي مع المدعي عليه وتنازل له عن الحق الذي يدعيه .

أما اذا حكم ببطلان صحيفة الدعوى الأصلية أو باعتبارها كأن لم تكن ، ترتب على ذلك انقضاء الخصومة في التدخل ما لم يكن قد اتخذ التدخل في ابداء طلباته الأوضاع والإجراءات العادية لرفع الدعاوى ، وكانت المحكمة مختصة بهذه الطلبات من جميع الوجوه ، وكانت مستوفية شروط قبولها .

- إجراءات التدخل : وفقاً للمادة ٢/١٢٦ يكون التدخل بأحد طريقتين :

١ - الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى : وذلك قبل يوم الجلسة ، ولا يكفي ايداع صحيفة التدخل قلم الكتاب قبل هذا اليوم ، بل يجب أن يتم - قبله - اعلان أطراف الخصومة بها .

٢ - طلب تدخل يقدم شفويًا أثناء انعقاد الجلسة : وذلك بشرطين : حضور أطراف الخصومة في هذه الجلسة ، وإثبات الطلب في محضرها .

فاذا كان أحد الأطراف غائباً ، فإن التدخل لا يكون في مواجهته إلا بالطريق الأول .

ويمكن أن يحدث التدخل ضمناً . وذلك كما لو قام شخص برفع دعوى على آخر فتدخل فيها ثالث تدخلًا اختصامياً فوافق الدعي المتدخل على طلبه ولكنه لم ينسحب من الخصومة بل ظل فيها ليدافع عن حق المتدخل ، اذ يصبح بهذا متدخلًا انضمامياً بعد أن كان خصماً أصلياً (١) .

تطبيقات قضائية :

- مناط تدخل غير المتدعين في الخصومة هو تحقيق مصلحة من التدخل يستوى في ذلك ان تكون المصلحة محققة أو محتملة من التدخل وأن يكون

(١) راجع الدكتور فتحي والى المرجع السابق ص ٢٨١ .

المقصود ابداء طلبات مرتبطة بطلبات الخصوم أو مستقلة عنها .

ان العبرة في تدخل المتداعين في الخصومة المقامة بينهما أمام المحكمة هي ، على سبب المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات ، أن نكون هناك مصلحة من وراء هذا التدخل . وذلك يستوى فيه ان تكون المصلحة محققة أو محتملة ، وان يكون المقصود ابداء طلبات مرتبطة بطلبات الخصوم أو مستقلة عنها .

واذن فادا توفي شخص عن نقود مودعه بمصرف وسندات ماله وبوليصة تأمين ولم يعقب ذرية فاستصدر اخوته اعلانا شرعيا من المجلس المحلي المختص بالفصل في الأحوال الشخصية لطاقتهم بانهصار أرثه فيهم ، ووللوا عنهم محاميا في قبض ما خلفه المتوفى من مال ودفع حصة كل منهم اليه فقبضه وأودعه في أحد المصارف ، ثم صرف بعضه اليهم ، وبعد ذلك قامت لدى المحامي أسباب حملته على الشك في صحة الوراثة فامتنع عن تسليم الباقي لموكله ، فرفعوا عليه دعوى بالزامه بأن يسلمهم اياه ، فكلف المصرف بايداعه في خزانة المحكمة الأهلية ، وفي أثناء نظر الدعوى بالتحضير أدخل المدعى عليه وزارة المالية فيها بحجة أنها هي صاحبة الحق لأن المدعين ليسوا ورثة المتوفى اذ اتضح أنه ولد من أم مسلمة فهو مسلم وانه لما كان قد عاش مسيحيا فانه يعتبر مرتدا ، وتكون تركته اذن من حق بيت المال . فطلب مندوب المالية وقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في الدعوى الشرعية التي رفعتها الوزارة فعلا باستحقاقها للتركة ، فلا شك في أنه في هذه الصورة تكون للوزارة مصلحة تخول لها التدخل في الدعوى . والتدخل من جانبها ابتغاء الحيلولة دون تسليم التركة للمدعين حتى ينتهي الفصل في النزاع الخاص بالوراثة. لدى القضاء الشرعي لا. يعتبر اقحاما لنزاع أجنبي عن الدعوى وانما هو لتعلقه بصفة المدعين في الدعوى المرفوعة منهم وعدم استحقاقهم للتركة ، مرتبطا بها ارتباطا لا انفصام له ولا محيص من الفصل فيه للتحقق من توافر أركان الدعوى ، ولهذا يكون وقف الدعوى لما رآته المحكمة من أن اشهاد الوراثة غير كاف في اثبات النسب ولأن النزاع في ميراث المتوفى وفي رده يجب أن يعرض على جهة القضاء الشرعي ، انما هو أعمال لحكم المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تقضى بأن الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية لا يكون الا للجهة المنوطة به قانونا . وهذا يقتضى انتظار قضاء هذه الجهة لتسير المحكمة على مقتضاه .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٩/١١/٢)

- تدخل خصم ثالث في الاستئناف مدعيا أن المستأنف عليه تنازل له عن جزء من الحق المحكوم به - تنازل المستأنف عليه عن الدعوى واعتراض.

الخصم الثالث على التنازل - حق المحكمة في قبول التنازل وحفظ الحق للخصم المتدخل في المطالبة بحقه بدعوى مستقلة .

إذا توفي المستأنف عليه وحل محله وارثه وتدخل خصم ثالث مدعيا أن المستأنف عليه كان قد نزل له هو عن قدر من المحكوم له به ابتدائيا ثم طلب الوارث اثبات تنازله عن الدعوى ، فاعترض الخصم الثالث على التنازل متمسكا بحقه فلم تقبل المحكمة منه هذا الاعتراض ، وحفظت له الحق في المطالبة بما يدعيه فلا خطأ في ذلك قانونا . إذ ذلك من المحكمة معناه أنها رأت أن حق الخصم الثالث متنازع عليه ، وأنه لا محل اذن لتعطيل دعوى صفى النزاع فيها من أجل ادعاء قابل للنزاع .

(طعن رقم ٢٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٨/١١/١٩٤٣)

- عدم فصل المحكمة الاستئنافية في طلب التدخل - اعتبار طالب التدخل خارجا عن الخصومة - عدم جواز تدخله أو اختصاصه في الطعن بالنقض .

متى كانت محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب تدخل المطعون ضده البائع (بطلب تثبيت ملكية) لا صراحة ولا ضمنا إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض في طلباته فانه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف فان اختصاص طالب التدخل - المطعون عليه السابع - في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٨)

- التدخل الاختصاصي - وجوب قبوله والفصل فيه .

تمسك طالبي التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المباعة ، يعد تدخل اختصاصيا يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم ، ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية . ويتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل في موضوع طلبهم ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم

بشأنه بمحضر الجلسة ، يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخلين .

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٣ س ٢١ ص ٢٢١)

- الطلبات العارضة من المدعى - ماهيتها .

أجازت المادة ١/١٥١ ، ٢ من قانون المرافعات السابق للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون مكملًا للطلب الأصلي أو مترتبًا عليه أو متصلًا به بصفة لا تقبل التجزئة .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٩ س ٢١ ص ٤٨٤)

- الطلبات العارضة - ماهيتها .

أجازت المادة ١/١٥١ ، ٢ من قانون المرافعات السابق للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون مكملًا للطلب الأصلي أو مترتبًا عليه أو متصلًا به بصفة لا تقبل التجزئة .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٩ س ٢١ ص ٤٨٤)

- الحكم في طلبات التدخل .

مؤدى نص المادة ١٥٥ من قانون المرافعات أن المشرع أراد ألا يترتب على الطلبات العارضة وطلبات التدخل تأخير الفصل فى الدعوى ، وليس فى عبارة النص ما يوجب على المحكمة أن تقضى بقبول طلب التدخل بحكم مستقل قبل أن تصدر حكمها فى موضوع هذا الطلب ، وبالتالي فليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تقضى فى النزاع المتعلق بقبول طلب التدخل وفى موضوع هذا الطلب معا ويستوى أن يكون ذلك مع الحكم فى الدعوى الأصلية أو بعد الفصل فيها متى كانت جميعها مهيأة للفصل فيها .

(طعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٤ س ٢١ ص ٨٣٧)

- المقاصة القضائية - شرط القضاء بها .

يشترط لاجراء المقاصة القضائية أن يطلبها صاحب الشأن بدعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض . واذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة

الموضوع الا باستحقاقه للريع بعد ابطال عقد شرائه للأطيان وعدم خصمه من الثمن المدفوع منه ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعمل المقاصة القضائية بين الفائدة التي يرى الطاعن استحقاقه لها وبين الريع المقضى به لا يكون مخالفا للقانون أو مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ٣٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٥ س ٢٤ ص ٤٣٠)

- تمسك طالبي التدخل في دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المبيعة ، يعد تدخلا اختصاصيا يطلب به المتدخلون حقا ذاتيا لأنفسهم ، ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطا بالدعوى الأصلية . ويتبع عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه الا بعد الفصل في موضوع طلبهم ، وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذي تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بالحق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة ، يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخلين .

- اذا كانت محكمة أول درجة قد كلفت طلب التدخل بأنه طلب انضمامي ، وقضت بالحق عقد الصلح بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه وبعدم قبول طلب التدخل ، باعتبار أنه تدخل انضمامي يقتصر على تأييد أحد طرفي الحقوق وينقضي بالتصالح بين الطرفين ، فان محكمة أول درجة تكون قد استنفذت ولايتها في النزاع القائم وقالت كلمتها في موضوع الدعوى بشقيها ، فاذا كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت التدخل تدخلا اختصاصيا ، وقضت بالغاء حكم محكمة أول درجة وبقبول التدخل ، فانه يتعين عليها ألا تقف عند هذا الحد بل تمضي في الفصل في موضوع طلب التدخل وتحقيق دفاع الخصوم في الدعوى الأصلية ودفاع المتدخلين بشأنها ، باعتبار أن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها الى المحكمة الاستئنافية ، ولا يحق لها أن تتخلى عن الفصل في هذا الطلب الى محكمة أول درجة ، لأن الفصل في موضوع طلب التدخل لا يعد منها تصديا ، وانما هو فصل في طلب استنفدت محكمة أول درجة ولايتها بشأنه .

(نقض ١٩٧٠/٢/٣ س ٢١ ص ٢٢١)

- العبرة في تحديد الأطيان - أي في تعيين المبيع - المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها هي بما ورد من ذلك في العقد الذي بيعت بموجبه ، لا بما يكون قد ورد في صحيفة دعوى صحة التعاقد . واذا كان يبين من

الرجوع الى الحكم المطعون فيه أنه أحال في تعيين المبيع الى عقد البيع وملحقه والى صحيفة الدعوى كذلك ، وكان الطاعن - طالب التدخل في الدعوى - لا ينازع في صحة البيانات الواردة في هذه الصحيفة من أن الاطيان المبيعة الى المطعون عليه الأول - المدعى في دعوى صحة التعاقد - تقع مشاعه في ٠٠٠٠ وان الباقي من هذا القدر يتسع لأن يشمل الاطيان التي ورد عليها عقد البيع الصادر اليه ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في تحديد القدر المبيع والاخلال بحق دفاع الطاعن يكون على غير أساس .

- متى كان الطاعن - طالب التدخل في دعوى صحة التعاقد - لا يجادل في أن الاطيان التي اشترهاها لا تدخل في الاطيان موضوع عقد البيع الصادر الى المطعون عليه الأول - المدعى في دعوى صحة التعاقد - وأن ملكية البائع لهما كما حددتها البيانات المساحية الواردة بصحيفة الدعوى تتسع للمساحة الواردة في كل من العقدين ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة ونفاذ عقد المطعون عليه الأول على مقتضى هذه البيانات ، فان ذلك حسبه لاقامة قضائه بعدم قبول الطاعن خصما ثالثا في الدعوى .

(نقض ١٩٧٣/١٢/٢٠ س ٢٤ ص ١٣٣٦)

- التدخل الخصامي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها - وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد او قبول الصلح بشأنه .

تمسك المتدخلة في دعوى صحة التعاقد بطلب رفض الدعوى لبطلان عقد البيع ، يعد تدخلا خصاميا تطلب به المتدخلة لنفسها حقا ذاتيا مرتبطا بالدعوى الأصلية ويتعين على المحكمة ألا تقضى بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه الا بعد الفصل في طلب التدخل رفضا أو قبولا ، اعتبارا بأن هذا البحث هو مما يدخل في صميم الدعوى المطروحة ، وعلى أساس أن الحكم الذي يصدر بصحة التعاقد أو بإلحاق الصلح المبرم بمحضر الجلسة منوط بالتحقيق في عدم سلامة دعوى الخصم المتدخل أيا كان السبب وسواء كان مرده الى تخلف الصفة أو الى فساد الادعاء .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ س ٢٦ ص ٣٦٤)

- القضاء بقبول التدخل قد يكون ضمنيا في مدونات الحكم (نقض ١٩٧٦/٥/٣١ في الطعن رقم ٦٥٩ سنة ٤٠) .

- العبرة في اعتبار التدخل هجوميا أو انضماميا انما تكون بحقيقة تكييفه القانوني لا بتكييف الخصوم له . (نقض ١٩٧٧/٤/٢٦ في الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٤٣) .

- اذا كان الطاعن - وان وصف تدخله في الاستئناف - بأنه انضمامي ولم يطلب صراحة الحكم لنفسه بحق ذاتي الا انه بنى تدخله على ادعائه ملكية العين المتنازع عليها في الدعوى الأصلية وذلك استنادا منه الى عقد بيع مسجل صادر اليه من نفس البائع للمدعى في تلك الدعوى والى أنه - أي الطاعن - وقد سبق وسجل عقده قبل أن يسجل هذا المدعى صحيفة دعواه الخاصة بصحة التعاقد فان الملكية تكون قد انتقلت اليه هو وبالتالي تكون الدعوى واجبة الرفض لعدم الجدوى منها فان تدخل الطاعن على أساس من هذا الادعاء يكون في حقيقته وبحسب مرامه تدخلا هجوميا لا انضماميا ، ذلك أنه وان لم يطلب صراحة الحكم لنفسه بالملكية الا انها تعتبر مطلوبة ضمنا بتأسيس تدخله على ادعائها لنفسه كما ان الفصل في موضوع هذا التدخل - في حالة قبوله - يقضى بالضرورة بحث ما اذا كان مالكا للعين محل النزاع أو غير مالك لها وسواء ثبت صحة دعواه أو فسادها فان القضاء في الدعوى لا بد أن ينبني على ثبوت حق الملكية له أو على نفيه عنه ويكون هذا القضاء حكما له أو عليه في شأن هذه الملكية في مواجهة الخصوم في الدعوى ويحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة له ولهم . ويترتب على قبول التدخل في الاستئناف أن يحرم الخصوم من حقهم في عرض النزاع في شأن ملكية المتدخل على درجتين وهو ما حرص المشرع على تفاديته بعدم اجازته التدخل الهجومي في أول مرة في الاستئناف . (نقض ١٩٦٦/٥/١٩ سنة ١٧ ص ١١٨٩ نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قضائية) .

- التدخل في الخصومة المبني على ادعاء المتدخل شراء العقار موضوع الدعوى يعتبر تدخلا هجوميا ولو اقتصر على طلب رفض الدعوى لان الفصل في موضوعه يقتضى بحث صحة عقده وأثر تسجيله . طعنه في الحكم الصادر ضده جائز . (نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قضائية) .

- الفرق بين التدخل الهجومي والتدخل الانضمامي .

اذا اقتضت طلبات المتدخل على ابداء أوجه دفاع لتأييد طلبات الخصم الذي حصل الانضمام اليه ولم يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه في مواجهة طرفي الخصومة فان التدخل على هذا النحو أيا كانت مصلحة المتدخل فيه

لا يعد تدخلا هجوميا وانما هو تدخل انضمامي وللمتدخل انضماميا أن يستأنف مع المحكوم عليه الحكم الصادر ضده .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٣١)

- التدخل الهجومي . أثره صيرورة المتدخل طرفا في الخصومة . الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا بين الخصوم الأصليين . (نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٦) .

- يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته حتى صدور الحكم ضده سواء أكان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها . (نقض ١٩٧٧/٤/٢٦ سنة ٢٨ ص ١٠٥٠) .

- لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا في الخصومة أمام محكمة الاستئناف . (نقض ١٩٧٧/٢/١٣ سنة ٢٨ ص ٤٤٩) .

من أحكام المحاكم المختلفة :

الحكم في الدعوى رقم ٤٨٤٦ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٨ .

وحيث ان المحكمة تشير بادىء ذى بدء الى انه من المستقر عليه فقها وقضاء ان التدخل الخصامى فى دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها وجوب الفصل فيه قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح فيه ومن ثم فان المحكمة تعرض للدعوى على هدى من ذلك ، يراجع نقض الطعن ٥٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٢ س ٢٦ مج فنى ص ٣٦٤ .

ومن حيث أنه من المقرر وطبقا لنص المادة ١٢٦ مرافعات أنه لكل ذى مصلحة أن يتدخل منضمًا الى أحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . ويكون التدخل بالاجراء المعتاد لرفع الدعوى قبل يوم الجلسة أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضور الخصوم ويثبت فى محضرها ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة - والمستقر فقها وقضاء انه يشترط

لقبول التدخل الاختصاص فضلا عن شرط المصلحة نوافر الارتباط بين الدعوى الأصلية وطلب التدخل وان تمسك طالب التدخل فى دعوى صحه التعاقد بأنه مالك الاطيان المبعة هو فى حقيقته وبحسب مرماه ندخلا هجوميا .

لما كان ذلك وكان طالب التدخل قد حضر بجلسة ١٩٧٦/١٠/٧ وطلب قبوله حصصا نالتا طالبا رضىها ناسيسا على انه مالت بموجب الميراث عن البائع للمدعيه ومن ثم يكون لسالب التدخل مصلحة فى بدخله ويدون هناك ارتباط بين الدعوى الأصلية وموضوع التدخل ومن ثم يمين على المحلله أن يعطى بقبول هذا التدخل ، يراجع فى هذا د . احمد ابو الو فى المرافعات المدنية والتجارية الطبعة الثانية نشر ص ١٨٤ وما بعدها بعد طبعه ١٨٢ و د . وجدى راغب فى الوجيز فى مبادئ القضاء المدنى (قانون المرافعات) الطبعة الاولى ١٩٧٧ ص ٢٨٢ وما بعدها (ونقض ١٦٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢٢٢ ونقض ١٩٦٦/٥/١٠ س ١٧ ص ١١٨٩) .

ومن حيث أنه من المستقر عليه وحسب نص المادة ٢٣٩ من الفنون المدنى فان البائع يلتزم بعدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع له أو بعضه وسواء كان هذا التعرض ماديا أو قانونيا وقد استقر قضاء النقض على ان التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع التزام أبدي لا يسقط عنه ولا عن ورنه من بعده ولو لم يشهر العقد الامر الذى معده ومؤداه انه اذا توفى البائع كان ورنه يلزمون منه بعدم التعرض للمشتري من مورثهم فى امتناعه ولا يجوز أن يطالبوا بملكيتهم للمبيع (يراجع فى هـ -١ شرح أحكام عقد البيع للدكتور محمد لبيب شنب طبعه ١٩٧٥ ص ١٧٠ بند ١٢٦ ونقض الطعن ٥٧٥ س ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦ ص ١٢٨ . ونقض ١٩٧٦/١/١٣ س ٤٢ طعن ١٨٧ لم ينشر بعد ونقض ١٩٧٠/٤/١٦ س ٢١ ص ٦٥٨ مج فنى) .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم وأخذا به وبالنسبة لموضوع التدخل فان البين من وقائع الدعوى وعلى هدى ما سلف بيانه ان الخصم المتدخل طلب رفض الدعوى بالاستناد الى كونه أحد ورثة البائع ومن ثم فان التزام البائع وورثته من بعده بعدم التعرض ومن بينهم الخصم المتدخل يكون قائم على واعمالا للمبادئ المتقدمة يكون تدخله قائم على غير سند من الواقع والقانون ويكون طلب رفضه الدعوى لا يسانده الواقع والقانون خليقا برفض تدخله موضوعيا الأمر الذى تنهى معه المحكمة الى رفض تدخله موضوعيا .

ومن حيث انه عن موضوع الدعوى فان طرفى التداعى حضرا ~~بجلسة~~ ١٩٧٩/١٠/٧ وقدا عقد صلح اقرا بصحة توقيعاتهم عليه وطلبا الحاقه بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى .

لما كان ذلك وكان محضر الصلح ليس فيه ما يجافى النظام العام أو الآداب ومن ثم فان المحكمة لا ترى مانعا من اجابتهما الى طلبهما عملا بنص المادة ١٠٣ مرافعات .

والحكم فى الدعوى رقم ٧٤١٩ لسنة ٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة ١٩٧٩/١٢/٩

ومن حيث أنه من المقرر أنه يشترط لقبول التدخل سواء كان تدخلا انضماميا أو هجوميا أن يكون للمتدخل مصلحة فى تدخله والمصلحة هي شرط لازم لقبول أى طلب أو دعوى وذلك حسب نص المشرع فى ١٢٦ م مرافعات وأن يكون بين طلب التدخل والدعوى ثمة ارتباط : « راجع فى هذا الدكتور أبو الوفا فى المرافعات طبعة ثانية عشر ص ١٨٤ وما بعدها » .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وأخذا به واذا كان الخصم المتدخل قد طلب قبوله خصما ثالثا فى الدعوى طالبا القضاء له بتثبيت ملكيته للقدر المبيع تأسيسا على أنه مالك له ومن ثم فإنه يكون له مصلحة قائمة فى هذا التدخل . وتقضى المحكمة بقبول تدخله .

والحكم فى الدعوى رقم ٤٠٦٥ لسنة ١٩٧٥ جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ مدنى كلى طنطا

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وأخذا به وعن موضوع التدخل وإذا كان الثابت من تقرير الخبير الذى تطمئن اليه المحكمة وتأخذ به لابتناؤه على أسس فنية وعلمية سليمة - وان الأطيان موضوع النزاع مساحتها ١٢ س ١٦ ط ٤ ف تدخل ضمن القدر المبيع بموجب الحكم المسجل تحت رقم ٢٢٧٥ فى ١٩٧٦/٥/٤ والمؤشر على هامش عريضة الدعوى المسجلة برقم ٤٢٢٥ فى ١٩٧٥/١٠/٢٥ ان عقد مشترى المدعى الحالى لا يزال عرفيا وغير ناقل للملكية حتى الآن ومن ثم والحال كذلك يضحى طلب الخصم المتدخل تثبيت ملكيته للأرض موضوع النزاع يصادف صحيح الواقع والقانون وتنتهى المحكمة الى القضاء له بتثبيت ملكيته للقدر موضوع النزاع وهو مساحة ١٢ س ١٦ ط ٤ ف .

اختصاص الغير :

- اختصاص الغير فى الدعوى ، معناه تكليف شخص خارج عن الخصومة بالدخول فيها ، أما بناء على طلب أحد طرفيها أو بناء على أمر المحكمة .

والقصد من ادخال خصم ثالث تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً : الحكم عليه بذات الطلبات المرفوعة بها الدعوى الأصلية أو بطلب يوجه اليه خاصة (١) :

ثانياً : جعل الحكم فى الدعوى الأصلية حجة عليه حتى لا ينكر حجيته باعتبار أنه لم يكن طرفاً فيها ، كاختصاص الدائن فى الدعوى المقامة من الغير على مدينه ، وكاختصاص المتضامن فى الدعوى المقامة من غير من المتضامنين ، أو فى الدعوى المقامة عليهم .

ثالثاً : الزامه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى الأصلية تكون تحت يده (م ٢٦ من قانون الإثبات) .

- اختصاص الغير بناء على طلب أحد طرفى الخصومة .

تنص المادة ١١٧ على أن « للخصم أن يدخل فى الدعوى من كان يصح اختصاصه فيها عند رفعها » .

وبهذا النص تفادى المشرع ما وجه من نقد الى اختصاص الغير باعتبار أن فيه اعتداء على قاعدة حرية الشخص فى الالتجاء الى القضاء ، فما دام من الجائز اختصاص الغير وقت رفع الدعوى يكون من الجائز اختصاصه أثناء نظرها .

(١) راجع الدكتور أبو الوثا المرجع السابق ص ١٩٨ .

المبحث الثانى

الشروط الموضوعية للحكم بصحة التعاقد

أولا : الشروط الخاصة بصحة العقد

- لمحكمة الموضوع استخلاص توافر أركان البيع من وقائع مؤديه .

إذا رأت المحكمة أن العبارة المحررة فى مفكرة المدعى والموقع عليها من المدعى عليه . المتضمنة التزام الموقع بان يبيع للمدعى الصنف المبينة أنواعه وأوصافه فيها ومقدار كل نوع منه وثمانه ، تشمل كل البيانات اللازمة لتوافر أركان عقد البيع ، ولو أنها مذيلة بعبارة « وهذا حين تحرير الشروط » ، ثم عرضت لتنفيذ هذا الاتفاق فرأت أن نية المتعاقدين فيما يتعلق بباقي شروط البيع ودفع ثمنه قد توضحت من الطريقة التى بينتها فى حكمها وقالت انهما اتبعاهما طوال مدة تنفيذ هذا العقد ، فانها اذ استظهرت توافر أركان التعاقد من التعهد المأخوذ على البائع ومن تنفيذه جزئيا ، واذا استكملت شروط الاتفاق من العناصر الأخرى القائمة فى الدعوى تكون قد استخلصت ذلك مما ينتجه ، فلا تصح مناقشتها فيه أمام محكمة النقض لتعلقه بسلطة محكمة الموضوع فى تقدير الوقائع .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٣)

- عدم جواز الرجوع الى العقد الابتدائى دون النهائى الذى اختلفت نصوصه لتحديد التزامات الطرفين .

إذا كان الحكم فيما حصله من وقائع الدعوى لتحديد التزامات كل من طرفى التعاقد توطنه لمعرفة المقصر منهما قد رجع الى عقد البيع الابتدائى دون العقد النهائى الذى اختلفت شروطه عن العقد الابتدائى وبه استقرت العلاقة بين الطرفين ، فانه يكون قد خالف القانون بعدم أخذه بهذا العقد الذى يكون هو قانون المتعاقدين .

(طعن رقم ٨٤ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٤٤)

- تقرير الحكم بأن العقد الصادر من المورث لزوجته هو عقد بيع عين فيه المبيع والثلث ولا عبرة بعدم ذكر قبض الثمن فيه - صحيح - علة ذلك .

متى كان الحكم قد قرر أن العقد الصادر من المورث لزوجته هو عقد بيع عين فيه المبيع والثلث وأن لا عبرة بعدم ذكر قبض الثمن في العقد بعد تعيينه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون لأن مطلق البيع يفيد التزام المشتري بدفع الثمن المسمى ولأن المادة ٤٨ مدني تجيز أن يكون العقد المشتمل على الهبة موصوفاً بعقد آخر وتجعل مناط صحة الهبة المستترة أن يكون العقد الذي يستترها مستوفى الأركان والشرائط القانونية فإن كان العقد الساتر بيعاً ولم ينص فيه على ثمن ما أو أبرء المشتري من الثمن أو وهب له فالعقد هبة لا تصح قانوناً إلا إذا كانت حاصلة بعقد رسمي .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٨ ق جلسة ١٩٣٨/٦/٩)

- صدور البيع من ورثة وتوقيع بعضهم دون البعض ملزم لمن وقع في خصوص حصته .

إذا كان عقد البيع قد حرر باعتباره صادراً من كل الورثة عن جميع المنزل موضوع العقد ، وكان بعض الورثة لم يوقعه فإن من أمضى منهم العقد يصبح مرتبطاً قبل المشتري عن حصته التي يملكها . وللمشتري أن يطالبه دائماً بتنفيذ البيع في حصته ولا يجوز له أن يتدخل من هذا الارتباط بناء على امتناع باقي الشركاء عن التوقيع ، وإقرار البائعين في العقد بتضامنهم في نفاذ البيع وصحته ليس معناه أن الواحد منهم يبيع أكثر من حصته ، ولأن انعقاد البيع فيها لا يتم إلا إذا باع باقي الشركاء حصصهم ، بل معناه أن الواحد منهم ضامن صحة البيع ونفاذه في حصته ثم في حصص الآخرين أيضاً . واذن فتكييف المحكمة مثل هذا العقد بأنه مشروع بيع لم يتم مع دلالة ظروف الدعوى وأوراقها على أن طرفيه قد اعتبرا عقد بيع بات ملزم لهما وترتيبها على هذا أنه لا تصح فيه الشفعة . ذلك منها يكون خطأ .

(طعن رقم ٥٥ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٣/١)

- حق محكمة الموضوع في تعرف نية العاقلين واستخلاص عدم تعليقهما تمام البيع على العقد الرسمي بل جعله شرطاً لانتقال الملكية .

ان نية العاقدين يستخلصها القاضي من نصوص العقد وملايساته .
فاذا هو استخلص من الاوراق ان العاقدين تم يجملا تحرير العقد الرسمي
شرطا لانعقاد البيع بل هما قد علقا عليه انتقال الملكية الى المشتري وبني
ذلك على اعتبارات مقبولة تبرره ، فلا معقب عليه في ذلك .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩)

- حق محكمة الموضوع في تحصيل عدم انعقاد البيع وان ما حصل
هو مجرد اعمال تحضيرية .

متى كان الحكم قد حصل سائغا ان البيع محل الدعوى لم ينعقد لعدم
الاتفاق على العين المباعة وان كل ما حصل ان هو الا مجرد اعمال تحضيرية
لم تنته باتفاق ملزم للطرفين ، وبناء على ذلك رفض دعوى صحة التعاقد على
هذا البيع فلا يقبل النعى عليه انه اخطأ في تطبيق القانون على واقعة
الدعوى .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٩)

- لمحكمة الموضوع تفهم نية العاقدين ومعرفة ما اذا كانت الى البيع
بالعينة ام بحسب المواصفات لأسباب سائفة .

ان تفهم نية العاقدين لمعرفة ان كانت قد اتجهت الى البيع بالعينة
ام الى البيع بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل الواقع
التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه فيها على استخلاص سليم
واذن فمتى كان يبين من الحكم المطعون فيه ان من ضمن الأسباب التي أقيم
عليها ما قرره المحكمة من أن الشيء الذي كان يقصده الطاعن بذاته وكان
الدافع له على التعاقد هو صابون الغسيل رقم ١ زنة القطعة ٥٠ جراما ،
وأنه عندما قبل عطاء المطعون عليه نظرا الى نوع الصابون ورتبته وزنة كل
قطعة منه أكثر مما نظر الى العينة المقدمة من المطعون عليه ، يؤيد ذلك
ما يبين من كتابه بقبول العطاء من أنه اهتم بذكر هذه المواصفات دون أن
يذكر شيئا عن العينة وأنه يؤخذ من دلالة هذه الظروف أن العينة . وان
كان أشير اليها في العقد الموقع عليه من المطعون عليه ، الا أنها لم تكن الا مثلا
من أمثلة الصابون المطلوب وأن البيع لم يكن بيعا بالعينة بحقيقة معناه
حتى يكون المطعون عليه مسئولاً عن مطابقة الصابون المورد للعينة في
كل شيء وأنه بحسبه أنه ورد صابونا يتفق مع المواصفات الآنف ذكرها

ومع المواصفات التي يشترطها القانون في مثل هذا الصابون ، فان هذا الذي قررتة المحكمة هو استخلاص سليم ولا يمنع من قبوله ذكر العينة في التفهيد المحزر بين الطرفين متى كانت تحتمله بفيه أوراق الدعوى وظروفها وملابساتها على الصورة المبينة في الحكم ويكون ما نعاه الطاعن على هذا الحكم من الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة حكم العقد على غير أساس .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٥٢)

- تكيف التعاقد بأنه بيع معلق على شرط وجود المحصول في المستقبل واستخلاص تقصير البائع في القيام بما يفرضه العقد من التزامات ، مما أثر في هبوط نسبة المحصول والزامه بالتعويض - لا مخالفة فيه للقانون .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقل ببطلان استعافد على بيع المحصول المستقبل بل قررت أن البيع المتنازع على نديعه هو بيع معلق على شرط واقف هو وجود المبيع في المستقبل وأن هذا ليس معناه القول ببطلان التعاقد على محصول مستقبل وأنها اذا كانت قد الزمت الطاعن بالتعويض الذي قضى عليه به فان هذا كان على أساس ما استخلصته بالأدلة السائغة التي أوردتها من أنه هو وزميله المطعون عليه الثاني قد فصرا في القيام بما التزما به من تعهدات تضمنها العقد المبرم بين الطرفين ، اذ لم يتبعا نصوص العقد فيما يتعلق بعملية الزراعة من تسميد وبذر التقاوى والرى وتعليمات مهندس الشركة ، وكان من أثر ذلك التقصير هبوط نسبة المحصول ، فليس فيما قررتة المحكمة أى تناقض أو مخالفة للقانون .

(طعن رقم ٤٣٦ و ٤٥٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٣٠/٤/١٩٥٣)

- استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع - احتفاظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته في البيع لغير وارث - استخلاص الحكم انتفاء مظنة اضافة التملك الى ما بعد موت البائع ، لا مخالفة في ذلك للقانون .

استخلاص نية المتعاقدين في العقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضى الموضوع . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه لا ينال

من البيع لغير وارث أن يحتفظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته وأن يفيد الملكية قيда مؤقتا ، وأن النص في العقد على التزام البائع - خلال ميعاد محدد - بتحرير العقد مما تنتفى معه مظهره إضافة التملك الى ما بعد موت البائع ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٢٧)

- تعارض القبول مع الإيجاب - اعتباره رفضا يتضمن إيجابا جديدا -
مثال .

إذا عرض المشتري في انذاره للبائعين تنقيص الثمن فرفض البائعون في انذارهم الذي ردوا به - على انذار المشتري - وأعلنوا عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الانذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضا من جانب المشتري للفسخ وأنهم يقبلون فانه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر اليهم من المشتري فان هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا بالفسخ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٦ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ س ١٨ ص ٣٩٤)

- وضع يد المشتري على المبيع وأن صح اعتباره قرينة على انجاز التصرف الا أنه ليس شرطا لازما فيه .

ولئن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح اعتباره قرينة على انجاز التصرف الا أنه ليس شرطا لازما فيه ، اذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي انجاز التصرف .

(طعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٦ س ٢٤ ص ١٥١)

- عقد البيع في القانون المدني المصري عقد رضائي سواء كان في حقيقته بيعا او يسترهبة الوكالة في هذا البيع رضائية - خضوعا في الشكل الخارجي لقانون محل ابرامها .

متى كان عقد البيع في القانون المصري - على ما أفصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقدا رضائيا ، اذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلا خاصا

بل ينعقد بمجرد تراضي المتابعين ، سواء كان في حقيقته بيعا أو بستر
هبة ، فان الوكالة في البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شذلا
خاصا لانعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فان الوكالة في البيع تخضع
في شذلها الخارجي لقانون محل ابرامها .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٧ س ٢٤ ص ٧٧٢)

- دفع المشتري الثمن الى البائع - تسلمه العقد الموفق من هذا الاخير
تمسك وارت المشتري بهذا العقد واقامته الدعوى على البائع بصحته ونفاذه -
اعتبار الحكم ذلك قبولا من المشتري للبيع يغنى عن توقيعه على العقد - لا خطأ
ولا قصور .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد البيع تأسيسا على أنه
قد توافرت له أركان انعقاده بدفع مورث المطعون ضدها - المشتري - الثمن
كاملا الى الطاعنة - البائعة - وتسلم العقد الموقع عليه منها ، وتمسك المطعون
ضدها - الوارثة للمشتري - بهذا العقد في مواجهة البائعة ، واقامتها عليها
الدعوى بصحته ونفاذه مما مؤداه أن الحكم اعتبر ذلك قبولا من المشتري
للبيع ، يغنى عن توقيعه على العقد فان هذا من الحكم يكون لا خطأ ولا قصور .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ س ٢٤ ص ١٢٨٧)

- مشروع عقد البيع لا يعدو ملزما لأى من طرفيه - العقود الملزمة
للجانبيين هي وحدها التي يرد عليها الفسخ - النعى على الحكم بأنه قضى برد
المبلغ الوارد بهذا المشروع قبل القضاء بفسخه - لا أساس له .

اذ كان حكم محكمة أول درجة الذى أبدى الحكم المطعون فيه لأسبابه
قد اعتبر سند الدعوى مجرد مشروع لعقد بيع ، وهو ما لم يكن محل طعن
من الطاعنين مما مقتضاه أن هذا المشروع لا يكون ملزما لأى من الطرفين
ويستطيع كل منهما الامتناع عن ابرام البيع ولا يجوز للطرف الآخر إجباره
على ذلك عن طريق القضاء ولما كانت العقود الملزمة للجانبين هي وحدها التي
يرد عليها الفسخ ، واذا قرر الحكم المطعون فيه أن السند المذكور يتضمن
اقرارا من المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين بقبض ٥٥٠ ج من مورث
المطعون عليهم التسعة الأول وقضى بالزامهما برد هذا المبلغ فان الحكم لا يكون
قد خالف القانون ويكون النعى عليه - بأنه قضى برد المبلغ قبل القضاء بفسخ
الاتفاق على غير أساس .

(طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٩)

عقد البيع من التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - تصرف المحجور عليه للسفه أو الغفلة بالبيع • إقابل للإبطال لمصلحته - للمحجور عليه بعد رفع الحجر عنه أو للقيم أو للمحكمة إجازة التصرف - المادتان ١/١١٥ و ٢/١١١ مدنى •

لما كان عقد البيع من التصرفات المالية بين النفع والضرر على أساس أنه تترتب عليه حقوق والتزامات متقابلة فإنه طبقا للمادتين ١/١١٥ و ٢/١١١ من القانون المدنى يكون التصرف بالبيع الصادر من المحجور عليه للغفلة أو السفه قابل للإبطال لمصلحته ويزول حق التمسك بالإبطال اذا أجاز المحجور عليه التصرف بعد رفع الحجر عنه أو اذا صدرت الإجازة من القيم أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون •

(طعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٣ س ٢٧ ص ٣٧٦)

الوعد بالتعاقد :

- عدم ضمان الواعد بالبيع نزع ملكية بعض العين موضوع التعاقد للمنفعة العامة •

أنه أن جاز أن يحسب على من وعد بالبيع تحت خيار المشتري تصرفه قبل وقوع الخيار فى جزء من العين التى وعد بيعها ، وأن يضمن مسئولية هذا التصرف الرضائى باعتباره اخلايا بالاتفاق ، فإنه لا يجوز بحال أن يحسب عليه نزع ملكية بعض العين للمنفعة العامة ، لأن نزع ملكية المبيع يجرى عليه حكم هلاكه ، وهذا يكون حتما على المالك ، وبحكم اللزوم العقلى لا يضمن عنه الواعد بالبيع •

(طعن رقم ٥١ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٨/١/١٣)

- صاحب الخيار فى الوعد بالبيع لا يلزم بتعويضات اذا عدل فى فترة الخيار أما بعد انتهائها فإنه يلزم بالعقد أو دفع التعويضات •

إذا اتفق الطرفان على أن لأحدهما الخيار فى مدة معينة فى أن يشتري العين فإن صاحب الخيار لا يتحلل من التضمينات الا عند عدم قبول التعاقد فى الفترة المحددة للاختيار • أما اذا قبل التعاقد فإنه يصبح مسئولا عن تنفيذه وملزما بالتضمينات فى حالة عدم التنفيذ •

(طعن رقم ٥٦ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤٢/٥/١٤)

- تحديد ميعاد للموعد بالشراء لبدء رغبته في الشراء ودفع الثمن
يترتب على انتهائه دون اظهار الرغبة - سقوط الوعد من تلقاء نفسه
بلا اذار .

متى كان المطعون عليه قد تعهد بأن يبيع عقار للطاعن اذا قبل هذا الأخير
ذلك وقام بدفع الثمن في خلال مدة معينة ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ اذ
كيف هذا الاتفاق بأنه وعد بالبيع من جانب المطعون عليه يسقط من تلقاء
نفسه بلا اذار ولا تنبيه اذا انقضى الأجل دون أن يظهر الطاعن رغبته في
الشراء ، ذلك أن الطاعن لم يلتزم بل كان له الخيار ان شاء قبل ايجاب المطعون
عليه ودفع الثمن خلال الأجل المتفق عليه ، وان شاء تحلل من الاتفاق دون
أية مسئولية عليه .

(طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٦)

- حق محكمة الموضوع في استخلاص عدول الموعد بالبيع عن التعاقد
لأسباب سائفة كما لو طلب من الواعد تأجيله أطيانا تشمل العين المتعاقد
عليها .

اذا استخلص الحكم من أوراق الدعوى معنى العدول عن التعاقد وكن
ما استخلصه من ذلك سائفا فلا معقب عليه . ومن ذلك استخلاص عدول
الموعد بالبيع عن الشراء من طلبه من الواعد أن يؤجره أطيانا تشمل العين
المتعاقد بينهما على بيعها .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٦/٦)

- رجوع المحكمة الموضوعية في تفسير نصوص عقد الوعد بالبيع الى
مقصود عاقدية من ألفاظه وعباراته وما لابسها من ظروف - استخلاص سائغ
لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

متى تبين أن ما ذهب اليه الحكم في صدد عقد الوعد بالبيع موضوع
النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لنصوص ذلك العقد استدلت عليه المحكمة
من وجهته ومقصود عاقدية من ألفاظه وعباراته وما لابسها من ظروف ثم انتهت
المحكمة من ذلك الى نتيجة سائفة لا تؤدي اليها مقدماتها فان ذلك مما يدخل
في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(طعن رقم ٢٤٦ ، ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٣ س ٨
ص ٥٧٦)

- انعقاد الوعد بالبيع - شرطه - اتفاق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء - مثال .

يشترط لانعقاد الوعد بالبيع سواء في القانون المدني القديم أو في القانون القائم اتفاق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به فضلا عن المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء وذلك حتى يكون السبيل مهياً لإبرام العقد النهائي بمجرد ظهور رغبة الموعود دون حاجة الى اتفاق على شيء آخر والمقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها والتي ما كان يتم البيع بدونها - فإذا كان الطرفان قد أفصحا في البند الرابع من عقد البيع المبرم بينهما الذي اعتبره الحكم المطعون فيه متضمنا وعدا من جانب الحكومة بيع خمسمائة فدان ثانية للمطعون عليه عن وجود شروط أخرى - الى جانب الشروط الواردة في العقد - لم يعينها الطرفان وانما تركا لوزارة المالية وضعها عند إبرام بيع هذه الصفقة ، وكان حرص الحكومة على الإشارة في العقد الى تلك الشروط يدل على أنها تعتبرها من الشروط الجوهرية للبيع والتي بدونها لا تقبل إبرامه ، فان اظهار المسعون عليه رغبته في الشراء لا يؤدي بذاته الى انعقاد بيع تلك الصفقة بل لا بد لذلك من تعيين الشروط التي اتفق الطرفان على ترك أمر وضعها لوزارة المالية ومن قبول المطعون عليه لها بعد اطلاعه عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر الاتفاق الوارد في البند الرابع من العقد وعدا ببيع الخمسمائة فدان الثانية وذلك مع خلوه من بيان بعض شروط البيع الجوهرية ، واذا انتهى الحكم الى اعتبار بيع هذه الصفقة قد تم صحيحا باظهار المطعون عليه رغبته يكون قد أخطأ في القانون وخرج بقضائه عما اتفق عليه المتعاقدان .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٣ س ١٥ ص ١١٥)
- شروط انعقاد الوعد بالبيع مطابقة ارادة الموعود له بإرادة الواعد مطابقة تامة في كل المسائل الجوهرية .

يشترط قانونا لانعقاد عقد الوعد بالبيع اذا ما أبدى الموعود له رغبته في التعاقد ، مطابقة ارادته لارادة الواعد التي عبر عنها في وعده مطابقة تامة في كل المسائل الجوهرية التي تناولها التعاقد فاذا اقترنت هذه الرغبة بما يعدل في الوعد فلا ينعقد العقد ما لم يقبل الواعد هذا التعديل اذ تعتبر هذه الرغبة بمثابة ايجاب جديد فلا ينعقد به العقد الا اذا صادفه قبول من

الطرف الآخر . فاذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأسباب سائغة وفي نطاق سلطتها الموضوعية أن ارادة طرفي العقد لم تتطابق بشأن ركن الثمن فان الحكم اذا انتهى الى أن البيع لم ينعقد لفقده ركن جوهريا من أركان انعقاده وهو الثمن ورتب على ذلك بقاء عقد الايجار المبرم بينهما من قبل ساريا كما كان قبل اظهار المستأجر رغبته في الشراء لا يكون قد خالف القانون . .

(طعن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٦ س ١٦ ص ١٢٩١)

- تكييف محكمة الموضوع للعقد - بأنه بيع بات وليس مشروع بيع أو وعدا بالبيع أو بيعا بالعربون - توافر أركان البيع وشروط صحته مثال .

متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأن الورقة - المتنازع على تكييفها - تتضمن بيعا باتا وليست مشروع بيع أو وعدا بالبيع أو بيعا بالعربون على أنه وقد تحدد فيها البائعون والعين المبيعة والثمن وما دفع منه وتعهد فيها المشتري بالوفاء بالباقي طبقا للمساحة الحقيقية كما أقر باستلام العين المبيعة بحالتها والتزامه بالأموال الأميرية وبدفع تعويض قدره مائتي جنيه اذا امتنع عن تنفيذ التزامه وأن المبلغ المدفوع والموصوف بأنه عربون إنما يوازي نصف الثمن تقريبا وقدم البائعون والمشترون العقد للمساحة لأمكان شهره فان محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في التكييف القانوني للورقة. المتنازع عليها لأن أركان البيع وشروط صحته تتوافر في هذه الورقة .

(طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٥٦)

- الوعد بالبيع - اتفاق الطرفين على جميع المسائل الجوهرية من مبيع وثمن وعلى مدة اظهار الرغبة في الشراء - أثره - انعقاد البيع بمجرد اعلان الرغبة في الميعاد - اختلاف الطرفين حول تنفيذ التزاماتهما - لا أثر له . مثال بشأن ميعاد الوفاء بالثمن .

مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١/١ من القانون المدني أنه متى اتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء ، ينعقد العقد بمجرد لان هذه الرغبة خلال مدة الوعد ، ولا يؤثر في صحة انعقاده ونفاذه

الخلاف بين الطرفين حول تنفيذ أى منهما لالتزاماته المترتبة عليه لأيهما فى النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه لأحكام القانون الوارد فى هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بالمسائل الجوهرية أركان البيع وشروطه الأساسية التى يرى المتعاقدان الاتفاق عليها والتى ما كان يتم البيع بدونها ، وكان الطرفان - على ما بين من عقد ١٩٧٣/٩/١٤ - لم يفصحا عن وجود شروط أخرى أرادوا تعيينها لانعقاد الوعد بالبيع عدا أركانه الأساسية وهى البيع والتمن ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق على المسائل التفصيلية مثل ميعاد الوفاء بالتمن ، فان هذا الوعد الصادر من المطعون ضدهما قد انقلب الى عقد بيع تام يرتب كافة آثاره القانونية بمجرد ظهور رغبة الطاعن فى الشراء بإذاره المعلن لهما فى ١٩٧٦/٩/٩ واذا ثم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - طعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق س ٣١ مج فنى مدنى ص ٦١٨) .

البيع بالعربون :

- حق محكمة الموضوع فى استجلاء نية المتعاقدين واعتبار البيع باتا ناجزا بشرط جزائى لا بيعا بالعربون أو معلقا على شرط فاسخ .

استظهار نية العاقدین من ظروف الدعوى ووقائعها مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه . فله أن يستخلص من نص عقد البيع ومن ظروف الدعوى وأحوالها أن العاقدین قصدا به أن يكون البيع بيعا تاما منجزا بشرط جزائى . ولم يقصدا أن يكون بيعا بعربون أو بيعا معلقا على شرط فاسخ .

(طعنا رقما ٤٨ ، ٥٣ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣٣/١/٥)

- حق محكمة الموضوع فى استخلاص أن البيع بات وليس بيعا بالعربون على أن يكون استخلاصها سائغا .

إذا كانت المحكمة قد انتهت فى حكمها الى القول بأن المتعاقدين قد قصدا بالعقد العرفى المحرر بينهما أن يكون البيع باتا خاليا من خيار الفسخ ، مستخلصة ذلك مما لاحظته من أن العقد خلو من ذكر عربون ، ومما هو ثابت به من أن كل ما دفعه المشتري ، سواء أكان للبائع أم لدائنيه

المسجلين على العقار المبيع ، انما هو من الثمن المتفق عليه لا مجرد عربون يضيع عند اختيار الفسخ ، ومن أن المتعاقدين أكدا نيتهما هذه بتصرفاتهما التالية للعقد بما جاء في الاقرار الصادر من البائع من قوله « حيث انى بعت . . ولم يوقع على العقد النهائي فى . . فأقرر بهذا نفاذ هذا البيع نهائيا بين الطرفين مع استعدادى للتوقيع النهائي بالبيع أمام أية جهة قضائية . . . الخ . » ، فان ما استخلصته من ذلك تسوغه المقدمات التى بنى عليها الحكم ولا يتجافى مع ما جاء فى ذلك العقد من أنه اذا عدل أحد الطرفين عن اتمام العقد وتنفيذه كان ملزما بدفع مبلغ كذا بدون تنبيه ولا انذار .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٢٠)

— لمحكمة الموضوع استخلاص أن البيع ليس بيعا بالعربون وأن المبلغ الذى سماه العاقدان عربونا هو قيمة التعويض المستحق عند الفسخ على أن يكون استخلاصها سائغا .

العربون هو ما يقدمه أحد العاقدين الى الآخر عند انشاء العقد ، وقد يريد العاقدان بالاتفاق عليه أن يجعلا عقدهما مبرما بينهما على وجه نهائى ، وقد يريدان أن يجعلا لكل منهما الحق فى امضاء العقد أو نقضه . ونية العاقدين هى وحدها التى يجب التعويل عليها فى اعطاء العربون حكمه القانون .

وعلى ذلك فاذا استخلص الحكم من نصوص العقد أن نية عاقيه انعقدت على تمامه ، وأن المبلغ الذى وصف فيه بأنه عربون ما هو فى الواقع الا قيمة التعويض الذى اتفقا على استحقاقه عند الفسخ المسبب عن تقصير أحد المتعاقدين فى وفاء بما التزم به ، وكان ما استظهرته محكمة الموضوع من نية المتعاقدين على هذا النحو تفسيرا للعقد تحتمله عباراته ، فذلك يدخل فى سلطتها التقديرية التى لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٣/٢١)

— عدم بيان حكم المدفوع من المشتري وهل هو عربون او جزء من الثمن والقضاء به للبائع لجرد نقض الصفقة دون الاعتداد بدفاع المشتري من انه نقض الصفقة لغيب خفى فان الحكم يعتبر قاصرا .

إذا كانت المحكمة لم تبين في أسباب حكمها في خصوص المبلغ المدفوع للبائع بموجب عقد البيع أن كان عربونا فيفقد المشتري كفديته يتحلل بها عند نكوله عن اتمام ما اتفق عليه البائع أم أنه كان جزءا من الثمن لا يحكم به للبائع كتعويض الا متى ثبت خطأ المشتري وحق ضرر بالبائع ، بل قررت أن المشتري قد فقد المبلغ الذي دفعه نتيجة تقصيره في اتمام العقد سواء اعتبر المبلغ المدفوع عربونا أم جزءا من الثمن دون أن تمحض دفاع المشتري ومؤداه أن عدوله عن اتمام الصفقة كان بسبب عيب خفي في المنزل المبيع سلم له به البائع وبسببه اتفق وإياه على التفاسخ وعرض المنزل على مشتر آخر ، وكان هذا الدفاع جوهريا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه كان لزاما على المحكمة أن تتعرض له وتفصل فيه وتبين ما اذا كان المبلغ المدفوع من المشتري هو في حقيقته عربون أم جزء من الثمن لاختلاف الحكم في الحالتين واذا هي لم تفعل يكون حكمها قد شابته قصور يبطله ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٢١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥٣)

- استظهار محكمة الموضوع لأسباب سائفة نية المتعاقدين فيما اذا كان المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن الذي انعقد به البيع باتا أم انه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول - موضوعي .

لمحكمة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها ومن نصوص العقد لتبين ما اذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذي انعقد به البيع باتا أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول اذ أن ذلك مما يدخل في سلطتها الموضوعية متى كان ذلك مقاما على أسباب سائفة .

(طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٦٩)

- عقد بيع نص فيه صراحة على دفع العربون وتحديد مقداره وحالات استرداده أو الاحتفاظ به وتحديد موعد وفاء باقي الثمن وشرط استحقاقه - تكييفه بأنه بيع بالعربون صحيح في القانون - لا يغير من ذلك اشتغال العقد على اعتباره أنه « نافذ المفعول » اذ لا تعنى هذه العبارة أكثر من نفاذ العقد بشروطه .

متى قد نص في عقد البيع صراحة على أن المشتري دفع عربونا وحدد مقداره والحالة التي تبيح للمشتري استرداده وتلك التي تبيح للبائع الاحتفاظ

به كما حدد في العقد موعد الوفاء بباقي الثمن وشرط استحقاقه فان تكييف محكمة الموضوع لهذا العقد بأنه بيع بالعربون يحوى خيار العدول هو تكييف سليم ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه للعبارة التى ختم بها العقد من أنه « عقد بيع نافذ المفعول » ما دامت هذه العبارة لا تعنى أكثر من نفاذ العقد بشروطه ومن بينها أن حق المشتري فى العدول عن العقد لا يسقط الا عند تمام الواقعة التى حددها الطرفان لانتهاء خيار العدول .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٥ س ٧ ص ٥٠٨)

- النعى بأن العقد موضوع النزاع هو بيع بالعربون - عدم جواز التحدى به لأول مرة امام محكمة النقض .

اذا كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بأن العقد موضوع الدعوى هو بيع بالعربون فانه لا يقبل التحدى بهذا الدفاع لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٨ س ٢٩ ص ١٠٢٠)

- عقد بيع - تكييف العقد بأنه بيع بات مقرون بشرط جزائى وليس بيعا بعربون هو من اطلاقات محكمة الموضوع متى ردت قضائها الى شواهد واسانيد تؤدى اليه عقلا .

المناط فى تكييف العقد هو ما عناه العاقدون منه وتعرف ذلك من سلطة محكمة الموضوع فمتى استظهرت قصد العاقدين وردته الى شوهده تؤدى اليه عقلا ثم أنزلت عليه الحكم القانونى الصحيح فانه لا يقبل من أى العاقدين أن ينقض هذا القصد ويرتب على ذلك أن المحكمة أخطأت فى تكييف العقد ليتوصل الى نقض حكمها . واذن فاذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن العقد المؤرخ ١٩٧٤/١١/٢٩ هو بيع بات استنادا الى أنها استخلصت من نصوص البيع موضوع التداعى ومن ظروف الدعوى وملايساتها ان المتعاقدين قصدا به أن يكون البيع بيعا باتا منجزا بشرطه الجزائى المنصوص عليه فى البند السابع ولم يقصدا به أن يكون بيعا بعربون وان المبلغ المدفوع الم-كور فى البند الثانى من العقد هو بعض الثمن الذى انعقد به البيع باتا وان المتعاقدين أكدا نيتهما هذه بتصرفاتهما التالية للعقد ومنها تسليم البائعين للمشتري العقد المسجل برقم ٢٢٥٥ سنة ١٩٧٤ شهر عقارى الاسكندرية وبه أصل ملكية البائعين وتقديم الطلب للشهر العقارى فى ١٩٧٥/١/١٥ فان هذه

الأسباب تبرر قانونا التكييف الذى كلفت به المحكمة عقد البيع محل النزاع .
(طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٥)

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النص فى
الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون المدنى على أن « دفع العربون وقت
إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق فى العدول عنه إلا إذا قضى
الاتفاق بغير ذلك » يدل على أنه وإن كان لدفع العربون دلالة العدول إلا أن
شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك ، والمرجع فى بيان هذا الدلالة هو
بما استقرت عليه نية المتعاقدين واعطاء العربون حكمه القانونى وإن لمحكمته
الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها لتبين
ما إذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذى انعقد به البيع باتا أم أنه
عربون فى بيع مصحوب بخيار العدول إذ أن ذلك يدخل فى سلطتها التقديرية
التي لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض طالما أن قضاءها يقوم على أسباب
سائغة .

(طعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢٤)

بيع المال الشائع :

- عدم احقية أى شريك على الشيوخ فى الادعاء باستحقاق الجزء المفروز
الذى باعه شريك آخر إلا بعد حصول القسمة ووقوع هذا الجزء فى نصيب
مدعى الاستحقاق .

انه ان اختلف الفقهاء والقضاة فى حكم بيع الشريك جزءا مفروزا من
مال مشاع هل يقع صحيحا فى حصة البائع منه وباطلا فى حصص شركائه ،
أم يقع موقوفا على نتيجة القسمة بين جميع الشركاء . فانما وقع اختلافهم
هذا فى تقرير حكم العقد بين عاقيه . فمن ذهب الى اعتباره باطلا جعل
للمشتري حق ابطاله من يوم العقد لما فيه من تفريق الصفقة عليه . ومن
راى أنه بيع موقوف لم يجعل للمشتري سبيلا على البائع الا عند خروج المبيع
من حصة بائه بالقسمة . أما فى تقرير حكم العقد فى علاقة المشتري ومع

من يدعى استحقاق المبيع لنفسه - سواء آكان هذا المدعى شريكا فى المال المشاع أم متلقيا ملكه عن شريكه فيه على المشاع - فلا خلاف فى أنه ليس للمستحق أن يدعى الاستحقاق فى المبيع الا بعد قسمة المال الشائع .
ووقوع البيع فى نصيبه هو . لا فى نصيب البائع لذلك المشتري . واذن فكل ادعاء منه قبل ذلك يكون سابقا لأوانه خليقا بأن لحكم المحكمة فيه بعدم قبوله أو رفضه .

(طعن رقم ١٨ لسنة ٢ ق جلسة ١٦/٦/١٩٣٢)

- عدم جواز قيام البيع الذى يتجاوز فيه الشريك على الشيوع نصيبه الشائع على بيع الشريك على الشيوع ما يوازى نصيبه مفرزا .

ان القول بأن الشريك الذى يملك مشاعا القدر الذى باعه مفرزا لا يقبل منه ولا من شركائه الادعاء بعدم نفاذ البيع فى حصتهم ما دامت القسمة لم تقع ولم يقع البيع فى نصيبهم - هذا القول محله أن يكون المبيع جزءا مفرزا معيناً من الأموال الشائعة ، أما اذا كان المبيع غير مفرز وتجاوز البائع مقدار نصيبه الشائع فلا يقبل هذا القول .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٤٩)

- صحة بيع الشريك على الشيوع حصة مفرزة وتعليق البيع على نتيجة القسمة - ١٨٣ .

ليس ثمة ما يمنع البائع وان كان مالكا على الشيوع أن يبيع ملكه محددا مفرزا . وحالة التحديد هذه وان ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة الشريك على الشيوع الا ان ذلك كله لا يبطل عقد البيع .

(طعن رقم ٤٧ لسنة ١٩ ق جلسة ٧/١٢/١٩٥٠)

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للشريك على الشيوع فى التركة أن يبيع حصته محددة . ولا يستطيع أحد الشركاء الاعتراض على هذا البيع والادعاء بأنه يستحق المبيع ما دام أن التركة لم تقسم قسمة افراز .

(طعن رقم ١١١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٣٠/٦/١٩٥٥)

- حق المالك على الشيوع فى بيع ملكه محددا قبل القسمة .

ليس ثمة ما يمنع البائع وان كان مالكا على الشيوع أن يبيع ملكه محددا مفرزا وأن حاله لتحديد هذه وان ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة الشريك على الشيوع الا أن هذا كله لا يبطل عقد البيع وتسجيل المشتري لعقده تنتقل الملكية اليه ويصبح شريكا لباقي الشركاء نجب مخاصمته فى دعوى القسمة ان لم يجز هؤلاء الباقيون من الشركاء عقده . وعلى ذلك فانه ليس للمستحق - سواء أكان شريكا على الشيوع أو متلقيا ملده من شريك على الشيوع - أن يدعى الاستحقاق فى المبيع الا بعد القسمة ووقوع المبيع فى نصيبه هو لا فى نصيب البائع لذلك المشتري . وهذا الذى استقر عليه قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم هو ما أخذ به القانون المدنى الحالى فى المادة ٨٢٦ منه .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٧٦٠)

- تطبيق أحكام البيع اذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر - أثره - وجوب تسجيل عقد الشركة حتى تنتقل ملكية الحصه العينية الى الشركة - المادة ٥١١ مدنى .

مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدنى من تطبيق أحكام البيع اذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أى حق عيني آخر ، أنه اذا كانت حصة الشريك الموصى هى ملكية عقار أو أى حق عيني آخر فان هذا الشريك يكون ملزما بمجرد عقد الشركة بنقل حق ملكية أو الحق العيني الى الشركة كما يلزم البائع بنقل ملكية المبيع الى المشتري ، ولا ينتقل هذا الحق الا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة فى هذه الحالة يعتبر عقدا ناقلا للملكية فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة العينية الى الشركة .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ س ٢٠ ص ١٠٠٢)

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن للشريك على الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل اجراء القسمة فقد نصت المادة ٨٢٦ فقرة ثانية من القانون المدنى على أنه « اذا كان المتصرف منصبا على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة فى نصيب المتصرف انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذى آل الى المتصرف بطريق

«القسمة» ومتى تقرر ذلك فإن الطاعن يكون قد اشترى من المطعون عليه الجزء المفرز الذى يبيعه أو ما يحل محله مما يقع فى نصيب المطعون عليه عند القسمة، فإن وقع الجزء المفرز عند القسمة فى نصيب المطعون عليه خلص للطاعن، وأن لم يقع انتقل بحق الطاعن بحكم الحلول العيني من اجزاء المفرز المبيع الى الجزء المفرز الذى يؤول الى المطعون عليه بطريق القسمة ومن ثم أن اللوالد أن يبيع لأبنه مفررا أو شائعا وان يبيع أبنه بدوره الى الطاعن مثل ذلك، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه - بأن البائع لا يملك الحصة المبيعة مفرزة - يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ س ٣١ ص ٨٨٨)

- الغير فى حكم المادة العاشرة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ فى شأن تنظيم الشهر العقارى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو من تلقى حقا عينيا على العقار على أساس أنه ما زال مملوكا على الشيوع وقام بتسجيله قبل تسجيل سند القسمة، وأما من تلقى من أحد الشركاء حقا مفرزا فانه لا يعتبر غيرا لو سبق الى تسجيل حقه قبل أن تسجل القسمة، ومن ثم فإن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ويترتب عليها فى شأنه ما يترتب عليها فى شأن المتقاسمين من انتهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذى وقع فى نصيبه بمقتضى القسمة .

- المشتري لجزء مفرز لم يقع فى نصيب البائع له ليس له أن يطلب الحكم بصحة عقد البيع بالنسبة الى ذلك الجزء طالما أن القسمة وان لم تسجل تعتبر حجة عليه .

(الطعن رقم ٥٩١ س ٤٦ ق - نقض ١٩٨٠/٢/١٢ س ٣١ ص ٤٧٦)

بيع المحل التجارى :

- المتجر فى معنى ٢/٥٩٤ مدنى - عناصره - بيع التاجر متجره الكائن بعقار يملكه - عدم شموله للحق فى الاجازة - عقد ايجار العين المبيعة الصادر فى هذا البائع للمشتري خضوعه لاحكام قانون ايجار الأماكن .

المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ فى القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع عناصره فى ثابت ومنقول وفى مقومات

مادية ومعنوية كالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة ، ولئن كانت هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره إلا أنه لا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، بل يكفي بوجود بعضها . ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها والى توائم طبيعته . لما كان ذلك وكان المقصود بالحق فى الإدارة كأحد مقومات المحل التجارى هو حق صاحب المتجر المستأجر فى الانتفاع بالمكان المؤجر الذى يزاول فيه تجارته وفى التنازل عن عقد الإيجار للغير فإن بيع المحل التجارى يتم مجردا من هذا العنصر إذا كان التاجر يمارس تجارته فى عقد مملوك له . وإذا كان الثابت أن المطعون عليه الثانى كان يملك العقار الواقع به المحل التجارى الذى باعه للمطعون عليه الأول فإن هذا البيع لا يتضمن الحق فى الإجارة أصلا ، لا يقدح فى ذلك ما ورد بعقد بيع المتجر من أن البيع يشمل ضمن المقومات المادية والمعنوية لأنه يقع على غير محل ، ويكون ما ورد بالعقد المشار اليه من تحرير عقد إيجار العين المبيعة تأكيدا لاستقلال البيع بمقوماته من الإجارة بشروطها . ولا ينفى أن المكان المؤجر يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن وهى أحكام آمرة لا يجوز للمتعاقدين مخالفتها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن عقد الإيجار مستقل عن عقد البيع فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٦ س ٢٧ ص ١١٩٩)

- بيع المتجر وجوب أن يكون المستأجر بائع الجذك هو المالك له دون أحد سواه - تمسك المؤجر بعدم ملكية المستأجر للصيدلية التى باعها - دفاع جوهرى - اغفال الحكم بحته - قصور .

مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى أنه يلزم أن يكون هناك متجر مملوك لشخص ومقام على عقار مملوك لشخص آخر ويكون مالك المتجر مستأجر لهذا العقار وممنوعا فى عقد الإيجار من التاجر من الباطن أو التنازل عن الإيجار ، مما مفاده وجوب أن يكون المستأجر هو مالك الجذك وليس أحدا سواه وهو الذى تتحقق فى شأنه الضرورة التى تقتضى بيعه . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن عقد بيع الصيدلية صدر من المطعون عليه الثانى ومن زوجته المرخصة الصيدلية باسمها ، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الصيدلية ليست مملوكة للمطعون عليه الثانى المستأجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع وعن بيان من المالك للمحل التجارى . وما إذا كان المطعون عليه الثانى المستأجر هو المالك

له أم لا رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى
الدعوى فانه يكون قاصر التسبيب .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ س ٢٧ ص ١٤٠٥)

**- المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى - بيع مقوماته - صيدلية بدون
أدوية - اعتباره بيعا للمتجر - لا خطأ .**

لئن كان المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى يشمل جميع
عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، الا أنه لا يلزم توافرها
جميعا لتكوينه . ولئن جاز اعتبار البضاعة بكل مفرداتها ضمن عناصر المحل
التجارى التى يشملها البيع ، حتى ولو لم ينص على ذلك فى العقد الا أنه
ليس ثمة ما يمنع الطرفين من الاتفاق على احتفاظ البائع بالبضائع وعدم
دخولها ضمن الأشياء التى ينصب عليها البيع دون أن يخل ذلك باعتباره
بيعا للمتجر ، واذ كان الثابت من عقد البيع موضوع النزاع أنه وقع على
صيدلية بدون أدوية ، وكان من الجائز على ما سلف لإتفاق على عدم ادراج
البضائع والسلع ضمن عقد بيع المتجر ، فانه لا محل لتعيب الحكم اذ أغفل
دفاع المؤجر بفقدان المتجر لأحد عناصره ولم يرد عليه بمخالفة القانون
والقصور فى التسبيب .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ س ٢٧ ص ١٤٠٥)

**- المنازعة حول تكييف العقد الصادر لمشتري الجذك ، وما اذا كان
يعد مجرد تنازل عن الايجار أو بيع المتجر - أثره - توافر مصلحة هذا
المشتري فى استئناف الحكم الصادر برفض اجازة البيع ولو لم يطعن فيه
البائع المستاجر الاصل .**

قيام المصلحة فى الطعن أو عدم قيامها انما يرجع فيه الى وقت صدور
الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى اذ ذاك من ظروف ووقائع يشبتها الحكم
وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاءه ، بحيث يقتصر الطعن فيه بمختلف
وجوهه القانونية على هذا النطاق دون الاعتداد بزوالها بعد ذلك . واذ كان
الواقع فى الدعوى أن النزاع المطروح كان يدور أمام محكمة أول درجة حول
تكييف العقد الصادر للمطعون عليه الأول ، وما اذا كان يعد تنازل عن الايجار
أو بيع للمتجر ، وكان قبول اعتباره مشتريا للجذك يجعل له حقا مباشرا
فى مواجهة الطاعن المؤجر ولو بغير رضائه اذا ما تحققت الشروط التى

يستلزمها القانون ، فان قضاءه الحكم الابتدائي برفض اجازة البيع يجعل له حقا في استئنافه حتى لو تراخى البائع له - المطعون عليه الثانى - عن الطعن عليه .

(طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٣ س ٢٧ ص ١٤٠٥)

- **خلو المادة ٢/٥٩٤ مدنى من ضابط يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع - سلطة قاضى الموضوع فى مدى توافرها .**

لم يضع المشرع فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ضابطا يستهدى به فى تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع ، والتى يترتب على توافرها الإبقاء على الإيجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا الى النتيجة التى انتهت اليها .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٠ س ٢٧ ص ١٥٦٣)

- **الضرورة الملجئة لبيع المتجر - مادة ٢/٥٩٤ مدنى - استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها دون معقب - شرطة أن يكون استخلاصها سائغا .**
مثال لأسباب غير سائغة .

انه وان كانت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى تشترط للحكم بإبقاء عقد الإيجار فى حالة بيع المتجر قيام ضرورة تقتضى أن يبيع مالك المتجر متجره ولئن كان تقدير هذه الضرورة التى تسوغ التنازل عن الإيجار بالرغم من الشرط المانع متروك لقاضى الموضوع طبقا لما يستخلصه من ظروف البيع مسترشدا فى ذلك بالأسباب الباعثة اليه ، الا أنه ينبغى أن يكون استخلاص الحكم سائغا ومستندا الى دليل قائم فى الدعوى يؤدى منطقا وعقلا الى ما انتهى اليه . ولما كان الثابت أن الطاعنين تمسكا فى مذكراتهما الشارحة أمام محكمة الاستئناف بعدم توافر الضرورة لدى المطعون عليها الثانية وأن مجرد استدعاء الزوج للتجنيد لا يحول دون الزوجة والاستقرار فى عملها وأن الأوراق خالية مما يشير الى صحة الاستدعاء أصلا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد ضمن أسبابه ما يفيد قيام الدليل على حصول ذلك الاستدعاء ، فانه بقصوره عن بيان المصدر الذى استقى منه هذه الواقعة والدليل على صحتها ومدى تأثيرها

باعتبارها ضرورة ملجئة ، يكون مشوبا القصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

(طعن رقم ٧٤٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ س ٢٨ ص ١٠٧٥).

- اضافة بائع المتجر نشاطا تجاريا قبل البيع بفترة وجيزة دون ممارسته فعلا - ممارسة المشتري ذلك النشاط المضاف وحدة استخلاص المحكمة من ذلك ان الواقعة مجرد تنازل عن الايجار - استخلاص سائغ .

اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنبط من اضافة الطاعنة الأولى - المستاجرة الأصلية - نشاط السفريات قبيل التصرف في المحل بأيام قليلة ، دون أن يكون في المكنة ممارسته فعلا وواقعا ، ومن مصادفة ذلك التوقيت الذي اتخذ منه باقي الطاعنين هذا النشاط سمعة تجارية لهم طبقا لما هو ثابت بطلب القيد بالسجل المقدم منهم ، ومن اختلاف النشاط المذكور من أوجه النشاط الأصلية من حيث المقومات المادية والمعنوية ، قرينة على انعقاد عنصر الاتصال بالعملاء بالنسبة له ، ورتب على ذلك أن التصرف في حقيقته مجرد تنازل عن الايجار وليس يباع للمتجر ، وكان سبق قيام الطاعنة الأولى باضافة نشاط الاتجار في الحلوى والسجائر خلافا لما قرره الحكم من ابقائها على نشاط المحل دون تغيير لا تأثير له على وجه الاستدلال المتعلق بتحديد الأثر المترتب على اضافتها نشاط السفريات ، فان ما خلص اليه الحكم يكون سائغا ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وهو في ذلك قد اعتد بواقع الحال عند البيع وليس في وقت لاحق .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩).

- بيع المتجر - م ٢/٥٩٤ مدني - شرطه - ان يكون الشراء بقصد - ممارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع - جواز استبعاد المتعاقدين لعنصر الاسم التجاري .

الحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٢/٥٩٤ مدني هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه الى بيعه وتمكين مشتريه من الاستمرار في استغلاله ، ومفاد استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الى

كان يزاوله بائع المتجر ، ولا يغير من ذلك جواز استبعاد الاسم التجارى من العناصر التى ينصب عليها بيع المتجر .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- بيع المتجر - للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب فيها - لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها - شرطه - أن تكون استخلاصها سائغا .

ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها المتجر الذى يجرىان عليه التعاقد ، الا أن محكمة الموضوع سلطة الفصل فيما اذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر ، غير متقيدة فى هذا الشأن بما يقررانه أو بالوصف الذى يضيفانه على التعاقد ، ولها وهى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة فى الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها متى كان استخلاصا سائغا متفقا مع الثابت بالأوراق .

(طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٨ س ٢٨ ص ١٢٣٩)

- المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ مدنى بشأن بيع الجذك - ماهيته .

اذ كان يشترط لأعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أن يكون متجر أو مصنع مملوك لشخص ومقام على عقار لشخص آخر ، ويكون مالك المتجر مستأجرا لهذا العقار ، وممنوعا فى عقد الايجار من التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار وكان المتجر فى معنى المادة المشار اليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل جميع العناصر من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية فى وقت معا ، ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها المحل ، وهذا التحديد متروك لقاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه على أن الصيدلية المتنازل عنها لم يكن لها وجود ولم تزاوّل نشاطها منذ إبرام عقد الايجار وحتى حصول التنازل استخلاصا من أقوال شاهدى المطعون عليها الأول واستنادا الى قصر الفترة الفاصلة بين إبرام العقد وبين حصول التنازل اذ لم تتجاوز تسعة عشر يوما ، وأن الاعداد لانشاء صيدلية يستغرق وقتا أطول خاصة وأن مفهوم عقد التنازل بذاته أن رخصة انشاء الصيدلية لا تصدر بعد ، وكان هذا الاستخلاص سائغا

وله سند من الأوراق ، فان النعى عليه بأن الصيدلية كانت معدة اعدادا كاملا عند التأجير اخذا بتحقيقات اللجنة أو أقوال شاهدى الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة وفى حق المحكمة فى استنباط الواقع منها .

(طعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/١٤ س ٢٨ ص ١٧٨٤)

- الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع - م ٢/٥٩٤ مدنى -
ماهيتها - لا يشترط أن تكون نتيجة قوة قاهرة - لا عبرة بما اذا كانت الظروف المؤدية لهذه الحالة خارجة عن ارادة المستأجر أو بسبب منه - لمحكمة الموضوع تقدير هذه الضرورة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير توافر الضرورة فى معنى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى أمر متروك لقاضى الموضوع يستخلصه من ظروف البيع والدوافع التى حفزت اليه ، شريطة أن يكون استخلاصه سائغا ، والضرورة التى تقتضى بيع المحل التجارى وتبرر ابقاء الاجارة لمصلحة المشتري هى تلك التى تضع حدا لنوع النشاط الذى كان يزاوله المستأجر فى العين المؤجرة ، ولا يشترط فيها أن ترقى الى حدة القوة القاهرة التى لا سبيل الى دفعها أو تلافى نتائجها دون اعتداد بما اذا كانت الظروف التى أدت الى هذه الحالة خارجة عن ارادة المستأجر أو بسبب منه طالما توافرت الأسباب الاضطرارية .

(طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٢ س ٢٩ ص ٥٥٨)

- بيع المتجر أو المصنع جبرا أو اختيارا اعتبارا الراسى عليه المزااد خلفا خاصا للمستأجر الاصلى .

يترتب على بيع المتجر أو المصنع متى توافرت شرائط انطباق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى نقل حقوق المستأجر الاصلى للراسى عليه المزااد بما فى ذلك عقد الاجارة بحيث يصبح الأخير مستأجرا مثله سواء تم البيع جبرا أو اختيارا . مما مؤداه أن يعد الراسى عليه المزااد خلفا خاصا للمستأجر الاصلى .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢١ س ٣٠ ص ٥٨٢)

(مج فنى)

- المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى - مقوماته - بيع المتجر - شرطه وجوب ممارسة المشتري ذات نشاط المستاجر الاصلى البائع - وجوب أن تشمل عناصر البيع حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدنى منقول معنى يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق فى الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية ومقومات مادية أهمها المهمات كآلات المصنع والأثاث التجارى والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات اذا اتفق على ذلك ويتحتم حتى يقوم بيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقى المقومات المعنوية مما مؤداه أنه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذى كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمين البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية واذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التى يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية فى ذلك ما يلزم للانتفاع بالمحل ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ - طعن رقم ٣٩١ س ٤٥ ق س ٣١ ص ١٠٩)

- عقد بيع المتجر - لا تشترط الكتابة لانعقاده او اثباته - عدم وجوب بيان المشتملات المادية والمعنوية وقيمتها فى العقد - استلزام ذلك فى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ لا أثر له على قيام العقد .

لا يشترط لانعقاد بيع المتجر أو اثباته أن يكتب أو أن يشهر لأنه عقد رضائى يتم بارادة طرفيه كما لا يشترط فيه أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة ، وما استلزمه القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ من كتابة العقد وشهره ، وبيان العناصر المبعة وقيمة كل منها على حدة مطلوب ليحتفظ البائع بحقه فى امتياز البائع وبحقه فى الفسخ ولا أثر له على قيام العقد .

(نقض ١٩٨٠/١/٩ - طعن رقم ٣٩١ س ٤٥ ق س ٣١ ص ١٠٩)

- تكييف بيع المستاجر للجدك بوروده على محل تجارى خضوعه لرقابة محكمة النقض - لا عبرة بالوصف الوارد فى العقد .

العبرة فى تكييف المستاجر للجدك هى بكونه واردا على محل تجارى .

والشروط التي أوردتها المادة سالفة الذكر دون التعويل على الوصف المعطى له بالعقد ، وكان المقرر أن هذا التكييف مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض التي يكون لها بأن تراقب مدى صحة ما استخلصته محكمة الموضوع في هذا الصدد من وجود أو عدم وجود المحل التجاري ، اذ يتوقف على هذا التكييف تطبيق قواعد بيع المحل التجاري في الحالة الأولى والقواعد العامة في القانون المدني وما يتصل به من قوانين تنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين في الحالة الثانية .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٠ - طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٩ ق س ٣١ ص ١٠٩٣)

البيع بالمزاد :

تنص المادة ٦٧٤ من قانون المرافعات على أن لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة أن يقرر بالزيادة على الثمن بشرط ألا لا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن . وعبرة هذه المادة من العموم والاطلاق بحيث تشمل الدائن مباشر الاجراءات متى كان غير ممنوع من المزايدة بمقتضى مانع من الموانع المنصوص عليها في المادة ٦٦٧ من قانون المرافعات فكما يجوز له أن يزايد في جلسة البيع يجوز له أيضاً التقرير بزيادة العشر . ولا يعتبر هذا الدائن بائعاً للمشتري الذي رسا عليه المزاد حتى يمتنع عليه التعرض له وانما هو مجرد طلب للبيع فقط . ولا يمنعه من زيادة العشر بناء على طلبه في المزايدة الأولى وانه لم يزايد فيها أو كون هذه المزايدة قد جرت بناء على طلبه لأنه علاوة على أن هذا الطلب أمر يحتمه القانون لامكان اجراء المزايدة وبغير هذا الطلب المدين أو الحائز أو أى دائن آخر أصبح طرفاً في الاجراءات يكون البيع باطلاً وفقاً للمادة ٦٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم فلا يفيد هذا الطلب قبول صاحبه رسو المزاد بالثمن الذي رسا به أو تنازله عن حقه في زيادة العشر على هذا الثمن علاوة على هذا فإن المحكمة من التصريح بهذه الزيادة وهى الوصول الى رفع ثمن العقار الى أقصى حد ممكن مراعاة لمصلحة المدين ودائنيه على السواء تقضى أن تتاح هذه الزيادة لكل شخص ليس ممنوعاً من المزايدة بمانع قانوني بما في ذلك الدائن مباشرة الاجراءات وبخاصة ان له مصلحة محققة في رفع ثمن العقار .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٤٢)

- بيع بالمزاد .

تكليف قلم الكتاب اعلان تقرير زيادة العشر الى ذوى الشأن . عدم

حصول التبليغ لأحدهم أو حصوله بعد الميعاد المحدد وفقا للمادة ٦٧٩ مرافعات لم يرتب المشرع الجزاء على ذلك إكتفاء بما أوجبه المادة ٦٨٢ بالنسبة للراسى عليه المزاى من وجوب التحقق قبل اجراء المزايدة الجديدة من أن التقرير بالزيادة قد أبلغ اليه مما يترتب على التقرير بالزيادة من فسخ شرائه وزوال جميع الآثار المترتبة على رسو المزاى الأول .

عدل المشرع عما كانت تنص عليه المادة ٥٨٠ من قانون المرافعات الملغى من تكليف المقرر بالزيادة بإعلان التقرير بها لذوى الشأن ورفع عن كاهل المقرر بالزيادة هذا التكليف وألغاه - وفقا لنص المادة ٦٧٩ مرافعات - على عاتق قلم الكتاب . وذلك للتقليل من احتمال التقصير فى اجراء التبليغ . ولم يرتب المشرع جزاء على عدم حصول التبليغ لأحد ذوى الشأن المذكورين فى تلك المادة أو على حصوله بعد الميعاد المحدد فيها مكتفيا بما أوجبه فى المادة ٦٨٢ بالنسبة للراسى عليه المزاى من وجوب التحقق قبل اجراء المزايدة الجديدة من أن التقرير بالزيادة قد بلغ اليه وذلك تقديرا من المشرع لأهميته هذا التبليغ بالنسبة للراسى عليه المزاى لما يترتب على التقرير بالزيادة من فسخ شرائه وزوال جميع الآثار المترتبة على رسو المزاى الأول .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٤٢)

لما كانت المادة ٦٧٩ من قانون المرافعات لم تنص صراحة أو دلالة على البطلان جزاء لمخالفة حكمها وكان تبليغ محضر التقرير بالزيادة الى الراسى عليه المزاى بعد الميعاد المحدد فى تلك المادة وقبل الجلسة المحددة لاجراء المزايدة الجديدة يتحقق به الغاية من التبليغ ولا يترتب عليه ضرر للراسى عليه المزاى ، فانه طبقا للقاعدة العامة المقررة فى المادة ٢٥ من قانون المرافعات لا يترتب البطلان فى هذه الحالة خلافا لما تنص عليه المادة ٧٩٠ و ٧١٥ من القانون الفرنسى الذى رتب السقوط على تجاوز ميعاد التبليغ كما ألقى عبء اعلان التقرير بالزيادة على عاتق المقرر بها وعلى ذوى الشأن الآخرين فى حالة عدم قيامه بها وهو مسار على غرار قانون المرافعات القديم أما القانون الحالى فان المشرع قد جعل التبليغ بمحضر تقرير الزيادة من واجب قلم الكتاب وحده .

(طعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٤٢)

- مبررات اعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاى المتخلف -

خضوعها لسلطة محكمة الموضوع .

ميررات إعادة البيع على مسئولية الراسى عليه المزاد المتخلف هو مما يخضع لسلطة محكمة الموضوع ، واذ كان الحكم انتهى الى أن الايداع الحاصل من المشتري من الراسى عليه المزاد مبرىء لذمة الأخيرة من الثمن الراسى به المزاد وفوائده ، ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول طلب إعادة البيع على مسئولية الراسى عليها المزاد ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦٣٢)

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات اذ نصت على أن ينظر قاضى البيوع قبل افتتاح المزايدة ويحكم على وجه السرعة فى أوجه النزاع التى يبيدها الراسى عليه المزاد فى صحة إعادة البيع على مسئوليته لتخلفه عن الوفاء بشروط البيع لا تكون قد جعلت قاضى البيوع وهو ينظر فى هذه المنازعة قاضيا للأمور المستعجلة - كما كان عليه الحال فى قانون المرافعات المختلط بنص المادة ٦٩٧ - وانما أوجبت عليه الفصل فيها ولذلك يكون غير صحيح فى القانون ما قرره الطاعن من أن قاضى البيوع لا يختص بالفصل فى هذه المنازعة اذا كانت مبنية على أسباب موضوعية وليس له الا أن يأمر بوقف أو استمرار اجراءات البيع حتى يفصل فيها من محكمة الموضوع المختصة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦٣٢)

متى كان الطاعن هو قبل دخول المزايدة على أساس قائمة شروط المزايدة التى تحوى النص على تحويل المطعون ضده الحق فى قبول أو رفض أى عرض دون ابداء الأسباب ، ووقع عليها بما يفيد علمه بما تضمنته ، فانه يكون قد ارتضاه ويكون للمطعون ضده اعمالا لهذا الشرط مطلق الحرية فى رفض أى عطاء ولو كان هو العطاء الأخير دون أن يطلب منه ابداء سبب مشروع لهذا الرفض ، ولا محل للرجوع فى هذه الحالة الى الأحكام العامة الواردة فى القانون المدنى والتى يستند اليها الطاعن لأنها تعتبر من القواعد المكملة فلا يلجأ اليها الا عند عدم الاتفاق على قواعد خاصة ، ومن ثم فلا وجه لما يستند به الطاعن الى المطعون ضده الأول من تعسف قوامه أنه لم يبد سببا مشروعا يبرر رفض عطائه وما يؤسسه على ذلك من أحقيته للتعويض .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

انه وان كان تقديم عطاء يزيد على العطاء السابق عليه يترتب عليه طبقا للمادة ٩٩ من القانون المدنى سقوط العطاء الأقل الا انه لا يترتب عليه انعقاد العقد بين مقدم العطاء الأعلى وبين الداعى للمزايدة لأن التقدم بالعطاء ولو كان يزيد على غيره من العطاءات ليس الا ايجابا من صاحب هذا العطاء فلا بد لانعقاد العقد من ان يصادفه قبول بارساء المزااد عليه ممن يملكه ، ولما كان هذا القبول لم يصدر من المطعون ضده وقام باخطار الطاعن برفض عطائه ، فان عقدا ما لا يكون قد انعقد بينهما .

(طعن رقم ٥٦٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ص ٩٥٧)

أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الخاصه بالاعلان عن بيع المنقولات المستعمله بالمزاد العلنى وميعاد اجراء ذلك البيع وتحديد يوم للمعاينة ومكان حصول المزايدة ووجوب دفع نصف النمن الراسى به المزااد واعادة البيع على مسئولية المشتري المتخلف ، يقوم على أساس جوهرى هو أن يتم البيع بواسطة خبير مئمن وفيما عدا ذلك فان هذه النصوص لا تعدو ان تكون تبيانا لقواعد الاجراءات والمواعيد الواجب على الخبير المنمن متولى البيع مراعاتها تحقيقا لسلامة اجراءات المزااد وضمانا لحقوق ذوى الشأن فيه ولم يرتب المشرع على عدم مراعاة هذه القواعد جزاء البطلان الحتمى ، هذا الى أن المشرع قد نص فى ذلك القانون على عقوبات جنائية جزاء على مخالفة بعض أحكامه الأخرى ومنها ما أورده فى الباب الخاص بتنظيم البيع بالتقسيط لحماية السوق التجارى من الغش والهزات التى تؤثر فى الائتمان العام ، فى حين انه لم ينص بشأن قواعد بيع المنقولات المستعملة بالمزاد العلنى على عقوبات جنائية ، مما مفاده أن هذه القواعد انما شرعت فى مجموعها لمصلحة ذى الشأن الذى يكون له أن يتمسك عند مخالفتها مخالفة جوهرية - بابطال البيع درءا لما يصيبه من ضرر ومن ثم فهى لا تتعلق بالنظام العام ، ويزول الأثر المترتب على مخالفتها اذا نزل عنه من شرع لمصلحته سواء كان هذا النزول صراحة أو ضمنا ، وينبنى على ذلك اعتبار الاجراءات صحيحة .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٣ س ٢٤ ص ٣٩٦)

الحكم الصادر برسو المزااد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة فى الحصومات ، وانما هو عقد ينعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذى تم ايقاع البيع عليه ، ومن ثم فانه يترتب على صدور حكم

مرسى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الاختياري وتسجيله فهو لا يحمى المشتري من دعاوى الفسخ والالغاء والابطال وبالتالي يجوز للدائن طلب عدم نفاذها في حقه بالدعاوى البوليسية وفق المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٨ من القانون المدني .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٣ س ٢٧ ص ٥٤١)

- نفاذ اجارة المدين للعقار قبل الحاضرين والراسى عليه المزاد -
شرطة - تصرف المدين في الثمرات أو تأجير العقار بعد صدور الحكم - عدم نفاذه قبل الأخير - حقه في تسلم العقار في تاريخ صدور الحكم لا في يوم تسجيله .

مؤدى نصوص المواد ١/٤٠٦ ، ١/٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ ، ٤٤٦ من قانون المرافعات أن المدين يعتبر بحكم القانون حارسا على عقاره المحجوز اذا لم يكن مؤجرا قبل تسجيل التنبيه ، وأن الشارع - درءا لمغبة أن يعتمد المدين بمناسبة التنفيذ على عقاره الى الكيد لدائنيه فيسيء ادارته وصولا الى تقليل ثمرته وتنقبض قيمته في نظر الراغبين في الشراء ، ولما لاحظته من أن المستأجر من المدين أو ممثله قد يبادر الى اثبات تاريخ عقده قبل البيع الجبرى فلا يملك من تؤول اليه ملكية العقار طلب عدم نفاذ العقار عملا بالمادة ٦٠٤ من القانون المدني - جعل الأصل في الاجارة التي تسرى على الدائنين الحاجزين وعلى من حكم بايقاع البيع عليه أن تكون ثابتة التاريخ رسميا قبل تسجيل التنبيه دون تلك الحاصلة بعده ، ولئن أجاز القانون التأجير للمدين وجعله نافذا في حق الدائن ومن وقع عليه البيع متى كان من أعمال الادارة الحسنة ، الا أنه قصد بذلك أن يقيد حق المدين في التأجير الذي وضعه في حالة بيعه ثمرات العقار ، اذ هو مسئول عن الأجرة بوصفه حارسا بعد أن ألحقت بالعقار ذاته من يوم تسجيل التنبيه الى يوم البيع بالمزاد أما اذا تم البيع بصدور حكم به ، فان ثمرات العقار تكون حق من وقع عليه البيع ولا يتعلق بها حق للدائنين لأن حقه الشخصي في تسلم العقار ينشأ من يوم صدور الحكم بايقاع البيع لا من يوم تسجيله ، فتتقضى الحراسة التي يفترضها القانون ويرتفع عن المدين وصف الحارس ولا يكون له صفة في التصرف في ثمرات العقار أو تأجيره ، ولا يكون تصرفه أو تأجيره نافذا في حق من حكم بايقاع البيع عليه باعتباره خلفا للدائنين أطراف خصومة التنفيذ ، ولما كان الواقع في الدعوى أن عقد الايجار الذي يستند اليه الطاعن لم يثبت تاريخه الا في تاريخ لاحق لتاريخ تسجيل نزع الملكية فانه يكون من حق

المطعون عليه الذي صدر الحكم بإيقاع البيع له ، ومن يوم صدور هذا الحكم ودون اشتراط لتسجيله الادعاء بصورية عقد الايجار الصادر ممن يمثل المدين الى الطاعن ، وأن يطلب طرد هذا الأخير من العقار الذي حكم بإيقاع بيعه عليه .

(طعن رقم ٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٤ س ٢٨ ص ١١٢٥)

- حكم ايقاع البيع - عدم جواز استثنائه الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة ١/٤٥١ مرافعات على سبيل الحصر .

انص في المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز استئناف حكم ايقاع البيع الا لعيب في اجراءات المزايدة أو في شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الاجراءات في حالة يكون وقفها واجبا قانونا » يدل . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن استئناف حكم ايقاع البيع لا يكون جائزا الا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر - واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة استأنفت حكم ايقاع البيع استناد الى أربعة أسباب هي أولا - عدم مراعاة أحكام المادة ٤١٨ من قانون المرافعات بعدم النشر عن البيع قبل جلسة المزاد بمدة لا تقل عن ١٥ يوما . ثانيا - عدم اعلانها بايداع قائمة شروط البيع وعدم تحقيق قاضي التنفيذ لهذه الواقعة . ثالثا - بطلان حكم ايقاع البيع اذا وقع البيع على العقار جميعه في حين أن المطلوب نزع ملكيته هو ١٤ قيراط فقط وهي كل ما يمتلكه المدين في المنزل . رابعا - أن مسودة الحكم الأصلية لم تودع ملف التنفيذ في اليوم التالي لصدوره اذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب ليست من الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٥١ من المرافعات سالفة الذكر . فان الاستئناف يكون غير جائز وتكون المحكمة بقضائها رغم ذلك بقبوله شكلا قد خالفت القانون .

(طعن رقم ٧٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٨ س ٢٩ ص ٦١٩)

اذا كان الثابت في الدعوى أنه بعد أن قضى في ١٩٧٠/١١/٢٢ بتأجيل البيع تأسيسا على بطلان أخبار الطاعن - المدين - بايداع قائمة شروط البيع حضر الطاعن بجلسته ١٩٧١/١/١٧ التي حددت للبيع بناء على طلب المطعون عليهم ، ثم أجل البيع لجلسة ١٩٧١/٣/٧ وبها حضر الطاعن أيضا وطلب ايقاف البيع الى أن يقضى في دعوى بطلان الاجراءات التي أقامها بصفة أصلية ، فكان يتعين عليه وهو لم يخير. بايداع قائمة شروط البيع وحضر

بالجلسات أن يبدى منازعته المتعلقة ببطلان الاجراءات أمام قاضى البيوع الى ما قبل صدور حكم ايقاع البيع ، واذ لم يبد أى اعتراض على صحة الاجراءات وأصدر قاضى البيوع حكمه برفض طلب وقف الاجراءات فانه يكون قد أعمل سلطته الجوازية ويكون قضاؤه غير قابل للاستئناف .

(طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٧ س ٢٩ ص ٦٩٠)

وحيث ان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعن أبدى ايجابا بشراء المسطح موضوع الدعوى فى ١٩٦٢/١٢/٨ صادف قبولا من مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية بكتابها ١٩٧٧/١٢/٢٩ والذي جاء متضمنا كافة الأركان القانونية للبيع الصحيح من رضا ومحل وثمان . . ولا ينال من ذلك ما أورده المستأنف عليهم (الطاعنون) من أن القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ رخص للمحافظين دون سواهم بالتصديق على عقود بيع أملاك الدولة لأن نصوص هذا القرار لا تمثل سلب هذا الاختصاص عن صاحبه الأصلي وانما اقتضت المادة الأولى منه على الترخيص للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه . . . ولم يتضمن أى نص يستفاد منه قصر الترخيص على المحافظين دون سواهم ممن كان مرخصا لهم من قبل فى ذلك بل العكس . فقد أكد الكتاب الدورى رقم ٦٤٣ الصادر من الادارة العامة لأملاك الحكومة المصرية الى مديرية الاسكان فى الشرقية فى ١٩٧٧/٤/٢٣ بأنه هو صاحب الاختصاص الأصلي فى بيع أملاك الحكومة بطريق الممارسة . ولما كانت المادة الثامنة من لائحة شروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٢ تنص على : « لا يقبل دخول أحد فى المزاد الا بعد ابداء التأمين البالغ قدره ٢٠٪ من الثمن الاساسى » . وكانت المادة ١٧ تنص على « تحتفظ الحكومة لنفسها الحق المطلق فى قبول أو رفض أى عطاء كان بدون أن يكون لمقدمى العطاءات حق فى مطالبة الحكومة بشئ ما ولا تكون ملزمة فى حالة الرفض الا برد التأمين مع الفوائد وتنص المادة ١٨ على : « كل بيع يلتزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد . . . أو بالممارسة » فقد أفادت هذه النصوص مرتبطة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بيع أملاك الحكومة الخاصة المطروحة فى المزايدة لا يتم ركن القبول فيها الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يعتبر رسو المزاد وايداع مبلغ التأمين الا ايجابا صادرا من الراسى عليه المزاد ، واذ لم يثبت حصول تصديق على البيع للمطعون عليه فان هذا البيع لا يكون باتا وتظل الأرض المبيعة على ملك البائعة ، لما كان ذلك وكان صاحب الاختصاص بالموافقة على البيع - فى واقعة النزاع - هو محافظ الشرقية وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم

٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الترخيص للمحافظين فى بيع أملاك الدولة الخاصة بالممارسة لبعض الجهات وبالشروط المبينة بهذا القرار ، وكان مدير الاسكان ليس بنائب عن الدولة فى التصديق على البيع ولم يتضمن الكتاب الدورى الصادر رقم ٤٦٣ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٧ والموجه من الادارة العامة لأملاك الحكومة الى مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية والمرفق صورته الرسمية - أى تفويض من جانب المختص قانونا بالموافقة على البيع الى مدير الاسكان وكان ما تضمنه هذا الكتاب هو مجرد الابلاغ بأحكام القرار الجمهورى المذكور ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن مدير الاسكان والمرافق بالمحافظة المذكورة هو صاحب الاختصاص الأصلى فى بيع أملاك الحكومة بطريقة ممارسة استنادا الى الكتاب الدورى المشار اليه ورتب على ذلك انعقاد العقد ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستلزم نقضه .

(محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية -
طعن رقم ٣٥٦ سنة ٥١ ق جلسة ٢٢ مارس سنة ١٩٨٢ لم ينشر بعد) .

- بيع - انعقاده - بيع أملاك الدولة الخاصة المطروحة فى المزايدة لا يتم ركن القبول فيها الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يعتبر رسو المزاد وايداع مبلغ التأمين الا ايجابا صادرا من الراسى عليه المزاد - صاحب الاختصاص بالموافقة على البيع بالممارسة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ هو المحافظ - مدير الاسكان ليس بنائب عن الدولة فى التصديق على البيع - مثال .

وحيث ان الطعن أقيم على أسباب ثلاثة حاصلها النعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن عقد البيع قد انعقد بالقبول الصادر من مديرية الاسكان صاحبة الاختصاص حسبما بينه الكتاب الدورى رقم ٦٤٣ الوارد اليها من الادارة العامة لأملاك الحكومة ، ولأن القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ بتفويض المحافظين بالتصديق على البيع لم يسلب مديرية الاسكان اختصاصها وذلك فى حين أن لائحة بيع أملاك الحكومة الخاصة الصادرة فى عام ١٩٠٢ تعتبر أن رسو المزاد لا يعد غير ايجاب للعقد لا يتم الا بقبول وزارة المالية وذلك بالتصديق على البيع ، وأن القرار الجمهورى المشار اليه رخص للمحافظين كل فى دائرة

اختصاصه ببيع العقارات المملوكة للحكومة ملكية خاصة بالشروط المبينة به وليس مدير الاسكان هو المختص بالتعبير عن ارادة الدولة ولم يتضمن الكتاب الدورى الى مديرية الاسكان ما يعنى استدلال الحكم على اختصاصه ولأن القانون هو الذى يحدد النائب عن الدولة فى اجراء البيع ويكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال .

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك ان الحكم المطعون فيه أقم قضاءه على أن الطاعن أبدى ايجابا بشراء المسطح موضوع الدعوى فى ١٢/٨/١٩٦٣ صادف قبولا من مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية بكتابها المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٩ والذى جاء متضمنا كافة الأركان القانونية للبيع الصحيح من رضا ومحل وثمان ٠٠٠٠ ولا ينال من ذلك ما أورده المستأنف عليهم (الطاعنون) من أن القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ رخص للمحافظين دون سواهم بالتصديق على عقود بيع أملاك الدولة لأن نصوص هذا القرار لا تمثل سلب هذا الاختصاص عن صاحبه الاصلى وانما اقتضت المادة الأولى منه على الترخيص للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه ٠٠ ولم يتضمن أى نص يستفاد منه قصر الترخيص على المحافظين دون سواهم ممن كان مرخصا لهم من قبل فى ذلك بل العكس فقد أكد الكتاب الدورى رقم ٦٤٣ الصادر من الادارة العامة لأملاك الحكومة المصرية الى مديرية الاسكان فى الشرقية فى ١٩٧٧/٤/٢٣ بأنه هو صاحب الاختصاص الاصلى فى بيع أملاك الحكومة بطريق الممارسة ، ولما كانت المادة الثامنة من لائحة شروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٢ تنص على : « لا يقبل دخول أحد فى المزاد الا بعد ايداعه التأمين البالغ قدره ٢٠٪ من الثمن الأساسى » وكانت المادة ١٧ تنص على « تحتفظ الحكومة بالحق المطلق فى قبول أو رفض أى عطاء كان بدون أن يكون لمقدمى العطاءات حق فى مطالبة الحكومة بشئ ما ولا تكون ملزمة فى حالة الرفض الا برد التأمين مع الفوائد » وتنص المادة ١٨ على : « كل بيع يلتزم أن يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد ٠٠٠٠ أو بالممارسة » فقد أفادت هذه النصوص مرتبطة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن بيع أملاك الحكومة الخاصة المطروحة فى المزايده ، لا يتم ركن القبول فيها الى بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يعتبر رسو المزاد وايداع مبلغ التأمين الا ايجابا صادرا من الراسى عليه المزاد ، واذ لم يثبت حصول تصديق على البيع للمطعون عليه فان هذا البيع لا يكون باتا وتظل الأرض المباعة على ملك البائعة ، لما كان ذلك وكان صاحب الاختصاص بالموافقة على البيع

- في واقعة النزاع - هو محافظ الشرقية وذلك طبقا للقرار الجمهوري رقم ٥٤٩ لسنة ١٦٧٦ بشأن الترخيص للمحافظين في بيع أملاك الدولة الخاصة بالممارسة لبعض الجهات وبالشروط المبينة بهذا القرار ، وكان مدير الاسكان ليس بنائب عن الدولة في التصديق على البيع ولم يتضمن الكتاب الدوري الصادر برقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٣ والموجه من الادارة العامة لأملاك الحكومة الى مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية والمرفق صورته الرسمية - أى نفويض من جانب المختص قانونا بالموافقة على البيع الى مدير الاسكان وكان ما تضمنه هذا الكتاب هو مجرد الابلاغ بأحكام القرار الجمهوري المذكور ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن مدير الاسكان والمرافق بالمحافظة المذكورة هو صاحب الاختصاص الأصلي في بيع أملاك الحكومة بطريق الممارسة استنادا الى الكتاب الدوري المشار اليه ورتب على ذلك انعقاد العقد ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يستلزم نقضه .

(محكمة النقض - الدائرة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية -

طعن رقم ٣٥٦ لسنة ١٠٥١ ق - جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٢ ، منشور بمجلة قضايا الحكومة - العدد الأول من ١٩٨٣ ص ٢١٨)

بيع المفلس :

- بطلان البيع الحاصل من المفلس في فترة الريبة جوازي - عدم تمسك دائن المفلس ببطلان البيع لعدم اتخاذ اجراءات القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ أمام محكمة الموضوع - عدم جواز التحدي بذلك أمام محكمة النقض .

لا محل للتحدي بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ للقول بعدم سريان البيع الحاصل من المفلس في فترة الريبة في حق دائني البائع متى كان الدائن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان البيع لعدم اتخاذ الاجراءات التي رسمها القانون المذكور .

(طعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٦ س ٧ ص ٥٦٣)

البيع في البورصة :

- اعتبار البيع على الوجه او بالكонтترات صحيحا - لا يختلف عن

**البيع العادى الا فى ترك تحديد السعر للسوق او للبورصة على الاسس
التي يتفق عليها .**

يعتبر البيع على الوجه أو بالكონترات صحيحا لأنه لا يختلف عن
ابيع الا فى ترك تحديد السعر (الثمن) للسوق أو للبورصة على الاسس
التي توضح فى تلك العقود والتي تؤدي الى تعيينه بلا نزاع .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ س ٨ ص ٦٤٣)

**- لا محل للتحدى بالمادة ٢٧٣ من القانون التجارى اذا كانت محكمة
الموضوع قد استبانت ان البيع وارد على صفقة من القطن نانج من زراعة
البائع ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا
على سبيل المضاربة المقصود بها مجرد الاتادة من فروق الاسعار .**

اذا استبانت محكمة الموضوع أن البيع وارد على صفقة من القطن
كانت مزروعة فعلا فى ارض الطاعنين ووقع ابيع خارج البورصة ولم يكن
معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلصت فى قضائها
الى أن العقد لا ينطوى على أعمال المضاربات المكشوفة والتي يقصد بها مجرد
الاتادة من فرق السعر فاعملت الشرط الاضافى فى عقد البيع وأوجبت
تنفيذه عينا بتسليم كمية القطن المتفق عليها أو دفع فروق الاسعار عن الجزء
الذى لم يسلم منها - فانه لا محل للتحدى بالفقرة الثانية من المادة ٧٢
من القانون التجارى التي تنص على أنه لا يقبل أى دعوى أمام المحاكم
بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقدت على ما يخالف
النصوص المتقدمة .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ س ١٠ ص ٤١)

**- اذا كان التعامل فى البورصة لم يجر بعد يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٥٢
- موعد القطع على سعر القطن - الا ابتداء من يوم ٢٣ من الشهر المذكور
وعلى عقد مارس - لأن التعامل على عقد يناير كان قد انتهى فى يوم ٢٢
من هذا الشهر حسب النظام المتبع فى بورصة العقود ، وكان لا يوجد
ما يمنع المشتري (الطاعن) من اجراء عملية التغطية بسعر عقد مارس فى
يوم ٢٣ يناير وهذه العملية يتحقق بها الغرض المقصود منها ، فان الحكم
المطعون فيه اذ اعتبر سعر هذا اليوم أساسا للمحاسبة بعد أن يثبت
لمحكمة الاستئناف أن القطع على شهر يناير بات مستحيلا بسبب انتهاء**

التعامل عليه وهو سبب خارج عن ارادة البائع ، لا يكون مخالفا للعقد او لاحكام لائحة البورصة او للعرف التجارى .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٨ س ١٩ ص ٦٢٢)

عدم توقيع المشتري على عقد البيع :

لا يشترط للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع أن يكون موقعا من البائع والمشتري فيكفى للقضاء بصحته ونفاذه - بناء على طلب المشتري أو ورثته - أن يكون موقعا من البائع ، اذ تتكامل اركان البيع بدفع المشتري الثمن وتسلمه العقد الموقع عليه من البائع واقامته على الأخير دعوى بصحته ونفاذه مما يتوفر به القبول من جانب المشتري للبيع ، يغنى عن توقيعه على العقد . أنظر نقض ١٩٧٣/١٢/١٨ بالمادة ٤١٨ .

صحة العقد :

أن يرد التعاقد على محل المشروع :

هناك مبدأ عام يوجب ألا يكون محل الالتزام مخالفا للنظام العام او الآداب فاذا ما تم عقد خالف ذلك كان باطلا والأمثلة على ذلك كثيرة ونعرض لها فى ضوء أحكام القضاء .

أ - حظر التصرف ببيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة بالتقسيم هذا ما أكدته القضاء فى الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٠ (١) لم ينشر بعد .

- حظر التصرف ببيع الأراضى المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم يرتب البطلان المطلق أخذا بما أوضحتها المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التى أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام .

- لما كان حظر التصرف ببيع الأراضى المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم كنص المادتين التاسعة والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ هو حظر عام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يرتب البطلان

(١) مشروع موسوعة المستشار الشربيني ص ١٩٥ .

المطلق أخذا بما أوضحتها المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام ، وكان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعن انه تمسك فيها ببطلان عقدي البيع موضوع النزاع بطلانا مطلقا حيث لم يصدر قرار بتقسيم الأرض محل البيع طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ وكان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في ان المطعون عليه الاول أقام الدعوى رقم ١٢٠ سنة ١٩٧٦ مدني المنيا الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٢ المتضمن بيع الطاعن بمطعون عليه الثاني قطعه أرض مساحتها ١٥٠ مترا مربعا موضحة الحدود والمعالم بالعقد المذكور وصحيفه الدعوى لقاء ثمن قدره ٣٠٠ ج وبصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/٦/١٣ المتضمن بيع المطعون عليه الثاني له (المطعون عليه الاول) ٧٣٧٥ مترا مربعا مضافا عليها المنزل المبين بالعقد لقاء ثمن قدره ٧٣٧٥٠٠ ج وقال بيانا للدعوى انه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٢ باع الطاعن للمطعون عليه الثاني قطعه أرض مساحتها ١٥٠ مترا مربعا أقام عليها منزلين وبموجب عقد مؤرخ ١٩٧٥/٦/١٣ باعه المطعون عليه الثاني ٧٣٧٥ مترا مربعا منها ، مقام عليها بناء أحد المنزلين ، ولامتناع الطاعن عن تقديم المستندات اللازمة لشهر العقد فقد أقام عليه الدعوى بطلباته سالفة الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٤ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقدي البيع السالف بيانها . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٤ سنة ١٢ ق بني سويف - مأمورية المنيا - طالبا الحكم بالفائه ورفض الدعوى وأسس استئنافه على أسباب من بينها التمسك ببطلان عقدي البيع بطلانا مطلقا لعدم صدور قرار باعتماد تقسيم الأرض

محل البيع طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ والأمر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ ، وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ . حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه للسبب الأول .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول انه تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع حاصله بطلان عقدي البيع موضوع الدعوى لمخالفتهما لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ والأمر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ حيث انصب البيع في كلا العقدين على أرض مقسمة قبل صدور القرار الوزاري باعتماد التقسيم بما يخرج الأرض محل البيع عن دائرة التعامل ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يشر الى هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعتبر قصورا في أسبابه الواقعية موجبا لنقضه .

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك انه لما كان حظر التصرف ببيع الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم كنص المادتين التاسعة والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ هو حظر عام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يرتب البطلان المطلق أخذا بما أوضحتها المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام ، وكان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعن انه تمسك فيها ببطلان عقدي البيع موضوع النزاع بطلانا مطلقا حيث لم يصدر قرار بتقسيم الأرض محل البيع طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ والأمر العسكري رقم ٩ لسنة ١٩٧٣ ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

هذا ، وقد نظم القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون التخطيط العمراني الأحكام الخاصة بالبناء على أرض مقسمة بعد أن ألغى أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الذي كان ينظم عملية تقسيم المباني .

وحسب نص المادة ٢٢ من قانون التخطيط العمراني يحظر على المقسم بنفسه أو بواسطة الغير أن يعلن عن مشروع التقسيم أو يتعامل في أرض من أراضيه إلا بعد أن يودع مكتب الشهر العقاري صورة مصدقا عليها من القرار الصادر باعتماد التقسيم .

(تراجع المادتين ٢٢ ، ٢٣ من قانون التخطيط العمراني) .

الجزء على مخالفة الحظر الصريح - من التصرف والبناء في أرض مقسمة - حظر عام .

- إذا كان يبين مما أورده المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال عليه انه استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض مقسمة - تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - وكان هذا الاستخلاص سائغا فان الجدل فيه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض - متى كانت الطاعنتان لم تبينا في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقولان ان الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها فان النعى بهذا الشق يكون مجهلا وغير مقبول .

- الجزء المترتب على مخالفة الحظر الصريح - من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة - الوارد في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الايضاحية دعت اليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ترتيب هذا الجزاء وان لم يصرح به واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان عقد البيع قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ س ٢٣ ق ١٥٩
مج فنى مدنى ص ١٠٢٠)

بطلان بيع الصيدلية :

- القواعد القانونية التي تعتبر من النظام العام هي قواعد يقصد بها الى تحقيق مصلحة عامة سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الأعلى وتعلو على مصلحة الأفراد فيجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحقيقها ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم حتى لو حققت هذه الاتفاقيات لهم مصالح فردية ، لأن المصالح الفردية لا تقوم أمام المصلحة العامة .

سواء بصفته بيعا أو رهنا فلا يكون الحكم بحاجة بعد ذلك للتعرض فى بحثه - النص فى المادة ٣٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة مؤداه أن المشرع قصر تملك الصيدليات على الصيادلة المرخصين وحظر ذلك على من عداهم وذلك تنظيما لتداول الأدوية وتحقيقا للاشراف الفنى لصيدلى متخصص على هذا التداول لارتباطه الوثيق بصحة الجمهور وحياة المرضى ، كما حظر النص أن يكون الصيدلى المالك موظفا حكوميا أو مالكا لأكثر من صيدلتين ، وذلك حتى يكون اشرافه الفنى حقيقيا تحقيقا للمصلحة العامة التى استهدفها المشرع بهذا التنظيم محافظة على صحة الجمهور بما تكون معه هذه القواعد متعلقة بالنظام العام ، وقد أكد المشرع هذا المعنى بالنص على عقوبة جنائية على

- يشترط لصحة عقد البيع أن يكون التعامل غير محظور لأمر يتصل بالنظام العام أو الآداب ، ومؤدى نص المادة ٣٠ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ أن عقد بيع الصيدلية - وهو عقد ناقل للملكية بطبيعته - الى غير صيدلى باطل بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، كما أن بيع الصيدلية الى صيدلى موظف أو صيدلى يملك صيدلتين آخرين يعتبر كذلك باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته للنظام العام ، واذا كان عقد البيع محل النزاع تضمن بيع محل تجارى (صيدلية) بكافة مقوماته المادية والمعنوية ، وكان الثابت تملك الطاعن صيدلتين آخرين خلاف الصيدلية المباعة محل النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر عقد البيع المشار اليه باطلا بطلانا مطلقا يكون قد صادف صحيح القانون ، واذا كان الشروع فى بيع احدى الصيدلتين بعد ابرام عقد البيع الباطل بطلانا مطلقا ليس من شأنه تصحيح هذا العقد ، وكان عدم رد الحكم على دفاع غير منتج فى الدعوى لا يعيبه بالقصور ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم المطعون فيه متى كان قد أصاب صحيح القانون فى نتيجته فلا يبطله قصوره فى الافصاح عن سنده القانونى اذ لمحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم فى بيانه من ذلك ، كما أن لها أن تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانونى الصحيح ما دامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ س ٣١ ص ١١٩٣)

حظر تملك الأجانب بعض العقارات في مصر :

ونورد حكم المحكمة الدستورية العليا المنشور بالجريدة الرسمية في العدد ٢ في ١٣/١/١٩٨٣ بهذا الشأن .

الاجراءات

بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم أصليا : بعدم دستورية القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء . واحتياطيا : بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلب فيها رفض الدعوى بالنسبة لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر ، وبعدم قبولها فيما عدا ذلك .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين كان قد أقام الدعوى رقم ٣٤٦٦ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧١ والمتضمن بيع المدعى عليها الخامسة - شركة مصر للتأمين - شقة سكنية بالعمارة المبينة بالصحيفة ، الى كل من ولديه وزوجته - حينئذ - المدعى عليها السادسة بالتنازل عن نصيبها الى المدعى ، وبتسليمه الشقة محل النزاع واعتبار الحكم الذى يصدر فى الدعوى - بعد شهره - سندا للملكية . وقد ردت المدعى عليها السادسة - عقب طلاقها - على ذلك بطلان

عقد البيع المشار اليه استنادا الى أن المدعى وولديه يحملون الجنسية الليبية ، وأن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ يحظر على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء في مصر ويوجب في الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به أو شهرها ، فدفع المدعى بعدم دستورية هذا القانون . وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الدعوى وحددت للمدعى أجلا غايته آخر مايو سنة ١٩٧٩ لرفع دعواه الدستورية ، فأقام دعواه الماثلة .

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على انتفاء مصلحة المدعى الطعن على نصوص القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك فيما عدا الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه أنها وحدها التي تتعلق بالمنازعة في دعواه أمام محكمة الموضوع .

وحيث انه يبين من صحيفة الدعوى أن المدعى وان ذهب فيها الى طلب الحكم أصليا بعدم دستورية القانون المشار اليه واحتياطيا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه الا أنه لم يورد فيما ساقه من أوجه النعي على نصوصه سوى نص هذه الفقرة ، وكذلك نص كل من الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة الخامسة منه - والتي تعرض أولاهما لحالة غير المصرى الذى يملك أرضا فضاء فتوجب عليه أن يقيم عليها البناء خلال مدة سنتين من تاريخ التملك والاجاز للدولة أن تعيد بيع الأرض للغير على حسابه ، كما تعرض الفقرة الأخرى لبيان حكم التصرفات العقارية التى تم شهرها للأجانب قبل العمل بالقانون المطعون فيه وتفضى ببقاء هذه التصرفات صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية على أن يخضع المالك الأجنبى للأحكام المستحدثة التى نص عليها القانون بشأن وجوب البناء على الأرض الفضاء خلال مدة سنتين من تاريخ العمل بالقانون والا يتصرف فى العقار المملوك بأى تصرف ناقل للملكية قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتسابه لها - وهو ما عناه المشرع بالنص فى صدر الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون على « عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة الثانية وحكم المادة الثالثة من هذا القانون » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لقبول الطعن بعدم الدستورية أن يتوافر للطاعن مصلحة شخصية مباشرة فى طعنه ومنسائط هذه المصلحة ارتباطها بمصلحته فى دعوى الموضوع التى أثير الدفع بعدم الدستورية

بمناسبتها والتي يؤثر الحكم فيه على الحكم فيها ، وكانت منازعة المدعى عليها السادسة فى الدعوى الموضوعية مبناهما عدم أحقية المدعى وولديه فى اكتساب ملكية شقة النزاع بسبب جنسيتهم الأجنبية وعدم جواز الاعتداد أو شهر عقد البيع الذى يركنون اليه استنادا منها الى نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ مما حدا بالمدعى الى الدفع بعدم دستوريته بمقوله ان حكم هذه الفقرة التى تقضى بعدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به وبعدم شهرها - ذو أثر رجعى - لم يحظ بالموافقة عليه طبقا للدستور . لما كان ذلك ، فان مصلحة المدعى فى دعواه المائلة انما تقوم على الطعن بعدم دستورية تلك الفقرة فحسب ، بتقدير ، أن الحكم فى طلباته الموضوعية يتوقف على ما يسفر عنه القضاء فى الطعن بعدم دستوريته أما الفقرة الثالثة من البند (ب) من المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة الخامسة وسائر نصوص القانون الأخرى ، فلا مصلحة شخصية للمدعى فى الطعن بعدم دستوريته اذ ليس ثمة أثر لها من طلباته أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، وذلك فيما نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه .

وحيث ان المدعى ينعى على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ انها اذ نهت عن الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ نفاذ وحظرت شهرها - ما لم يكن قد جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - تكون قد انطوت على أثر رجعى ينسحب حكمه الى التصرفات التى انعقدت قبل تاريخ العمل بالقانون وهذا الأثر الرجعى لم يوافق عليه مجلس الشعب بالأغلبية الخاصة مما يخالف نص المادة ١٨٧ من الدستور كما أن الحكم الذى نصت عليه تلك الفقرة من شأنه الاخلال بالملكية الخاصة التى كلفت المادة ٣٤ من الدستور صونها وحمايتها .

وحيث أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء يحظر فى صدر مادته الأولى على غير المصريين اكتساب ملكية هذه العقارات والأراضى أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، ويقتضى فى مادته الرابعة ببطان كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ، وينص فى المادة الخامسة منه - فى فقرتها الأولى - على أنه مع عدم الاخلال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة (٢)

وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التي تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية « وفي فقرتها الثانية ، على أنه أما التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة ، وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما ينص في المادة الثامنة منه على العمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ .

وحيث ان مؤدى هذه النصوص أن المشرع بعد أن أورد في المادة الأولى من القانون المشار اليه حكما جديدا - يسرى من يوم نفاذه - حظر بمقتضاه كأصل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء الا في حدود الاستثناءات والضوابط التي تكلفها نصوصه ، وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى الماضى عمدا في المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التي تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التي لم تكن قد أشهرت حتى هذا التاريخ . فأبقى على التصرفات الأولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قررته الفقرة الأولى من المادة المذكورة ذلك أن هذه التصرفات هي التي ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للأوضاع المستقرة الابقاء عليها وعدم المساس بها اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون . أما بالنسبة للتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به ، فانه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية - وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم الا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فان المشرع - اعمالا للأثر الفوري لحكم الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى سالفة الذكر نص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات ، وعدم جواز شهرها .

لما كان ذلك ، فان نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه في المادة الأولى من القانون بأثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى أثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي تثبت لأصحابها الأجانب قبل بدأ العمل به .

ولا يقدح فى ذلك ما ذهب اليه المدعى من أن ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهرة انما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتصرف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد الالتزام بنقل الملكية اليهم ، ويحول بالتالى دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالتزام مما يشوبها برجعية الأثر ، ذلك أنه اذا كان المحظور قانونا طبقا لنص المادة الأولى هو اكتساب الأجانب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو مركز قانونى مركب لا يتم تكوينه الا بتوافر عنصرين هما انعقاد العقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فان العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وان كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف اليهم ، الا أن ذلك لا يكفى فى ذاته لاكتمال أى مركز قانونى لهم فى خصوص هذه الملكية حتى يترتب على أعمال حكم الحظر المساس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك لفقرة برجعية الأثر - كما لا يغير من ذلك ما تضمنته الفقرة سالفه البيان من استثناء الحالات الثلاثة التى نصت عليها - وهى التصرفات التى جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو اقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذى أعقبه الاعلان عن اقرار مشروع القانون - ذلك أن استثناء هذه الحالات - لاعتبارات الجدية وحسن النية التى رأها المشرع جديرة بالرعاية - هو فى واقع الأمر اخراج لها من نطاق الحظر الذى فرضه القانون بمقتضى نص المادة الأولى منه ليسرى عليها حكم الإباحة الذى كان قائما من قبل - وهو ما يملكه المشرع بما له من سلطة تقديرية فى تنظيم الحقوق بلا معقب عليه فى تقديره ما دام أن الحكم التشريعى الذى قرره لتلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوى على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا فى الدستور .

لما كان ذلك ، فان ما أثاره المدعى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعيه عليه تبعا لذلك بمخالفة الدستور لعدم موافقة مجلس الشعب عليه بالأغلبية الخاصة التى تتطلبها المادة ١٨٧ منه - يكون على غير أساس .

وحيث انه لما كان من المقرر أن التصرفات غير المشهرة لا تنقل بذاتها حق الملكية العقارية ، وأن المتصرف اليه بعقد غير مشهر لا يعتبر فى نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصرف الا اذا تم شهر التصرف أو الحكم

النهائي المثبت له بطريق التسجيل - على ما سلف بيانه - فان ما ينصاه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستورية بمقولة ان ما نصت عليه من أن التصرفات غير المشهورة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها - ينطوى على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٣٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النعى بدوره غير سديد .

وحيث انه لما تقدم جميعا يتعين رفض الدعوى بالنسبة للطعن بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا - بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطعن على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء - وذلك فيما عدا نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون .

ثانيا - برفض الدعوى بالنسبة للطعن على نص الفقرة المشار اليها ، وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

بطلان التصرف في الأرض المباعة من الدولة قبل أداء الثمن :

- النص في المادة ٦٠ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها على أنه « لا يجوز لمن تؤول اليه ملكية عقار من العقارات التي تسرى عليها أحكام هذا القانون أن يتصرف فيه كله و بعضه الا بعد أداء ثمنه كاملا وملحقاته ٠٠٠ وكل تصرف يترتب عليه مخالفة حكم الفقرة السابقة يقع باطلا ولا يجوز شهره » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ على أنه ومع مراعاة ما تقضى به المادة ٩٧٠ من القانون المدني يقع باطلا كل تصرف أو تقرير لحق عيني أو تأجير يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون ولا يجوز شهره ويجوز لكل ذي شأن طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها يدل على أن الشارع رتب جزاء البطلان المطلق للتصرف الذي يتم بالمخالفة لاحكامه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢١ س ٢٧ ص ٢٥٧

مج فنى)

بيع الوفاء :

- تحويل بيع الوفاء الى بيع بات بقوة القانون بمجرد انتهاء فترة الاسترداد .

إذا كان البائع يبيع وفائيا لم يستعمل حقه فى استرداد المبيع فى الميعاد المتفق عليه ، فرفع المشتري بعد قوات مدة الاسترداد - دعوى صحة تعاقد على اعتبار أن هذا البيع بات ، وتبينت المحكمة من بحثها واقعة تخلف شروط الاسترداد من أن المهلة المحددة قد انقضت بغير أن ينفذ هذا الشرط . فانه يكون لها أن تقضى بصحة التعاقد على اعتبار أن العقد أصبح بيعا باتا ، اذ هذا التحول فى طبيعة العقد يتم حتما بحكم القانون بمجرد تخلف الشرط .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٢/١)

- جواز الاتفاق على مد أجل الاسترداد قبل نهاية المدة او بعد انتهائها وعدم تأثير ذلك على طبيعة العقد .

الاتفاق على مد أجل الاسترداد لا يؤثر فى اعتبار العقد بيع وفاء . لأن المادة ٣٤٠ من القانون المدنى قد نصت على أنه « بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة لرد المبيع تبقى الملكية للمشتري » والمادة ٣٤٢ تنص « على أن الميعاد المذكور المحدد للاسترداد محتم بحيث يترتب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور فى أى حال من الأحوال ولو فى حالة القوة القاهرة » . ومن مقتضى ذلك أنه بمجرد عدم استعمال البائع لحقه فى الاسترداد يصبح البيع الوفاي بيعا باتا نهائيا . والمادة ٣٤٢ وان منعت المحاكم من مد الأجل المحدود للاسترداد فانها لم تحل دون اتفاق المشتري على التنازل عن حقه المقرر له بالمادة المذكورة كليا بالتنازل عن صيرورة البيع باتا نهائيا أو جزئيا بمد الأجل المحدود للاسترداد . كما هو جائز بعد فواته دون أن يؤثر ذلك فى طبيعة العقد وكونه قصد به أن يكون عقد بيع وفائي .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١١/٤)

- إذا كان الظاهر مما قاله الحكم أنه اذ سلم بجواز أن يكون العقد الصادر من مورت الطاعن الى المطعون عليه ساترا لرهن مما يترتب عليه

اعتبار المطعون عليه دائئا عاديا فانه مع ذلك اعتبر عقدا ثانيا صادرا عن ذات العين من المطعون عليه نفسه الى والده بيعا صحيحا اعتمادا منه على اقرار الطاعن ، بصفته مالكا لهذا المبيع ، وذلك دون أن يبين كيف حصل هذا الاقرار ودليل حصوله حتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى فهذا قصور يبطله .

(طعن رقم ٦١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١١/٢٤)

— عدم اشتراط تحرير ورقة الضد في تاريخ عقد البيع لاعتباره يخفى رهنا .

انه وفقا للمادة ٣٩٩ من القانون المدني يجوز للبائع أن يثبت بأى طريق من طرق الاثبات أن العقد وان كان بحسب نصوصه الظاهرة بيعا باتا فانه فى حقيقة الأمر يستر رهنا حيازيا . واذن فاذا كان الحكم قد استخلص من شهادة الشهود الذين سمعتهم المحكمة أن الاقرار الصادر بعد العقد محل الدعوى بحوالى أربع سنوات انما ينصب على هذا العقد واستنتج من عباراته أن الطرفين فى ذلك العقد انما قصدا به فى الحقيقة أن يكون ساترا لرهن حيازة فانه لا يكون قد أخطأ ، اذ يكفى فى اعتبار الاقرار المذكور ورقة ضد توافر المعاصرة الذهنية التى تربطه بالعقد وان اختلف تاريخهما .

(طعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٥)

اذا كانت الورقة المختلف فى تكييفها — هل هى ورقة ضد عن العقد المتنازع على حقيقة المقصود منه أم وعد بالبيع — مذكورا فيها أنه « اذا مضى الميعاد المحدد ولم يدفع المبلغ فيكون البيع نافذ المفعول فى مدة الوفاء ، وليس هذا شأن بيع الوفاء الحقيقى الذى ينفذ مفعوله كبيع بمجرد التعاقد وان تعلق على شرط فاسخ ، واذن فاعتبار تلك الورقة متضمنة شرط تملك الدائن للأطيان مقابل الدين فى نهاية الأجل المحدد للوفاء هو اعتبار تسوغه عبارتها وليس فيه مسخ لدلولها .

(طعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٥)

— جواز اعتبار وضع يد البائع وفاء على التعاقب على المبيع بوصفهم مستاجرين قرينة على أن البيع يخفى رهنا .

لا تشرب على المحكمة ان هى اتخذت من وضع يد البائع وفاء على

التعاقب على المبيع بوصفهم مستأجرين قرينة قضائية على أن المبيع فى حقيقته رهن بالنسبة لهم جميعا .

« طعن رقم ٢١٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٣ »

— جواز اعتبار بقايا مبدأ ثبوت بالكتابة واستخلاص أن البيع يخفى رهنا من القرائن والبيئة .

ليس صحيحا القول بأن شرط استرداد العين المبيعة أن يثبت بعقد البيع نفسه والا اعتبر وعدا بالبيع ، فان المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم تجيز للبائع أن يثبت بكافة الطرق ومنها البيئة والقرائن أن العقد لم يكن بيعا باتا وانما هو على خلاف نصوصه يستر رهنا حيازيا ، ومن ثم فلا تريب على المحكمة اذا هى اعتبرت تلك البقايا من الورقة المشار اليها فيما سلف مبدأ ثبوت بالكتابة واستخلصت من شهادة الشهود والقرائن ما يثبت أن العقد وان كتب فى صورة عقد بيع بات هو فى حقيقته يخفى رهنا .

(طعن رقم ١٩٧ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/١١/٢٢)

— جواز الاعتماد فى اعتبار البيع يخفى رهنا على بنس الثمن .

متى كان الحكم اذ قضى ببطلان عقد بيع الوفاء على اعتبار انهما يخفيا رهنا قد أقام قضاءه على أن الثمن الحقيقى للصفقة فانما استند اليه الحكم هو تقدير موضوعى لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن القرينتين المنصوص عنهما فى المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم انما وردنا على سبيل التمثيل لا الحصر .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٨)

— متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان عقد البيع موضوع النزاع باعتبار أنه فى حقيقته يستر رهنا قد استند الى أدلة هى فى مجموعها كافية لحمل قضائه ، فلا يبطله ما تنعاه عليه الطاعنات من القصور والتخاذه ومخالفة حكم سابق قضى بمنع تعرض المطعون عليه لهن فى الأتيان المبيعة . ذلك بأن حجه حكم منع التعرض المشار اليه بمقصورة على ثبوت وضع يد الطاعنات على المقدار موضوع العقد بنية التملك فى السنة السابقة على رفع دعوى منع التعرض ولا تأثير لها على تكييف العقد موضوع النزاع أهو عقد بيع بات أم هو عقد يخفى رهنا ، كما أن اسقاط السنة السابقة لرفع دعوى

يمنع التعرض من المدة التي قال الحكم أن المطعون عليه لبحث واضحاً يذه خلالها على الأتيان موضوع العقد بعد صدوره لا يؤثر على صحة الأدلة التي استند إليها الحكم .

(طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١/٨)

— شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع من اعتبار أن العقد يستر في حقيقته وهنا .

شرط الاسترداد اللاحق لعقد البيع الموصوف بأنه بات لا يمنع وفقاً للمادة ٣٣٩ من القانون المدني (القديم) من اعتبار أن العقد يستر في حقيقته رهنا متى كانت المحكمة قد تبينت من القرائن والأدلة التي أوردتها أن نية المتعاقدين انصرفت منذ البداية الى اعتبار أن العقد وإن كان في ظاهره عقداً باتاً إلا أنه في حقيقته يخفى رهنا .

(طعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/١/٨)

متى كانت المحكمة اذ قضت ببطلان عقد البيع الذي يخفى رهنا قد استخلصت قرينة بخس الثمن من أوراق الدعوى التي استندت إليها في تنفيذ تقدير الحبير لقيمة الأرض فانه يكون غير صحيح النعى على حكمها بلبطلان في الاسناد .

(طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/٦/١٠)

إذا اتخذ أحد الورثة اجراء لمصلحة التركة يحفظ به حق باقي الشركاء فيها من السقوط فهو يقوم في هذا الشأن مقامهم ويعتبر في اتخاذ هذا الاجراء نائباً عنهم . واذن فمتى كان الثابت من الحكم أن عرض ثمن المبيع وفائياً والمحققات على المشتري وإن كان موجهاً من أحد الورثة إلا أنه قد نص في محضر الايداع الذي تم قبل انقضاء المدة المحددة للاسترداد على أن المبلغ السابق عرضه هو من مال الورثة جميعاً وإن الوارث الذي قام بالعرض قد باشره نيابة عنهم وكان المبلغ المودع يفي بما يجب أدائه من الثمن ورسم التسجيل فإن اجراءات استرداد العين المبيعة وفائياً تكون قد تمت صحيحة من جميع الورثة ويكون الحكم اذ قضى بصحة هذه الاجراءات قد أقام قضاءه على أساس يكفي لحمله ولا يعيبه ما استورد اليه تزيداً من أنه ليس ما يمنع قانوناً من انفراد بعض ورثة البائع وفائياً باسترداد كامل العين المبيعة .

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

- مجرد تأخير شرط الاسترداد عن تحرير البيع لا ينفي عنه هذه الصفة ولا يسوغ اعتباره وعلا بالبيع .

مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد ليس من شأنه أن ينفي هذه الصفة .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٢١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٥٤)

- متى كان الحكم قد أقيم على أن العقد هو بيع يخفى رهنا فيكون باطلا سواء بصفته بيعا أو رهنا فلا يكون الحكم بحاجة بعد ذلك للتعرض في بحثه إلى تطبيق قواعد استهلاك الرهن الحيازي الباطل .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٥)

- جواز اثبات أن عقد البيع يخفى رهنا بكافة الطرق سواء وصف العقد بأنه بات أو وفائي .

اثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء رهن مقترن بفوائد ربوية يحرمها القانون مراعاة للنظام العام هو أمر جائز بكافة الطرق سواء صور عقد البيع الظاهر بأنه بات أم وفائي .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٥٥)

- إذا كانت المحكمة قد اعتبرت القرينة التي تضمنتها المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم وهي بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ليست قرينة قانونية قاطعة وإنما تقبل اثبات العكس بكافة طرق الاثبات وكان الحكم قد قرر ذلك وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت البائع بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة أن عقد البيع الصادر منه هو في واقع عقد رهن في صورة بيع وفائي فإنه يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣١٦)

- عبء اثبات أن البيع الوفاقي يخفى رهنا يقع على من يدعى بذلك .
- يجب على من يدعى أن البيع الوفاقي يخفى رهنا أن يقيم هو الدليل على ذلك .

(طعن رقم ٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٥/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ٨٤٧)

- للبائع طبقا لصريح نص المادة ٢٣٩ من القانون المدني القديم أن

يثبت بالبينة والقرائن وغيرها من طرق الاثبات أن عقد البيع وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعا باتا إلا أنه في حقيقته يخفى رهنا - وادعاء البائع بقاء العين المبيعة تحت يده برغم هذا البيع البات يشمل في ذاته قرينة على قصد اخفاء الرهن يتعين معها على المحكمة أن تقول فيها كلمتها . فإذا كان الحكم قد التفت عن تقدير طلب التحقيق الذي تقدم به ورثة البائع للتدليل على أن عقد البيع في حقيقة الأمر يستر رهنا ولاثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه واستناد الحكم إلى أن ورقة الضد التي قدمها الورثة لا تقوم دليلا على صورية العقد هو استناد قاصر عن مواجهة طلب التحقيق لأن اسقاط هذه الورقة من أدلة الورثة لا يستتبع اسقاط كل ما استندوا إليه من حجج أخرى لاثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب ويكون الحكم قد انطوى أيضا على قصور معيب .

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٣١ س ٨ ص ٢٥٩)
- تغليب قوة الأمر المقضى على النظام العام عند التعارض - مثال بشأن حكم حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء عقد البيع على شرط الدفع بالذهب .

- إذا تعارضت قوة الأمر المقضى مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت هي الأولى بالرعاية والاعتبار . وعلى ذلك فمتى اتفق في عقد البيع على الوفاء بالثمن بما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية وانتهى الحكم إلى أن هذا الاتفاق لا ينطوي على شرط الدفع بالذهب وحاز الحكم قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص فإنه لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام .

(طعن رقم ٣٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٨/١/٩ س ٩ ص ٦٢)

- لا يشترط لاعتبار عقد البيع وفائيا أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع .

- لا يشترط على ما جرى به قضاء محكمة النقض لاعتبار البيع وفائيا أن يثبت شرط استرداد المبيع في عقد البيع نفسه بل يجوز وروده في ورقة مستقلة .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٣ س ١٥ ص ١٠٩١)

- التنازل عن الطعن في ماهية عقد البيع الوفاي لا يقبل بعد صدور حكم نهائي بطلانه لاختفائه رهنا كما أن هذا التنازل يتضمن اجازة لعقد باطل بطلانا مطلقا فلا يعتد به لأن العقد الباطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة لأنه معدوم .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ س ١٨ ص ٩١٨)

- مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني أنه يشترط في بيع الوفاء الذي يبطله القانون أن تتجه ارادة الطرفين وقت ابرام العقد الى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يدرج هذا الشرط في ذات عقد البيع بل يجوز اثباته في ورقة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع . واستظهار شرط المعاصرة الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد يعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض . واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عقد البيع سند الدعوى تاريخه . . . وكانت الورقة التي استند اليها الحكم في اثبات شرط الاسترداد مؤرخة - في تاريخ لاحق - وكان الحكم قد أنزل أحكام بيع الوفاء على عقد البيع استنادا الى تلك الورقة برغم صدورهما في تاريخ لاحق على العقد دون أن يعنى باستظهار شرط المعاصرة الذهنية التي تربطها بالعقد أو يكشف عن المصدر الذي استقى منه هذه المعاصرة فانه يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥ س ٢٧ ص ٦٥٢)

- بيع المالك لعقاره - عدم اختياره احدى الطرق المقررة للوفاء بمقابل التحسين في الميعاد القانوني - تحديد قيمة هذا المقابل - كيفيته - ق ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

مفاد نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التي يطراً عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة ، أنه في حالة امتناع المالك عن اختيار احدى الطرق الثلاث المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون للوفاء بمقابل التحسين في خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي لقيمة العقار ، فقد رأى المشرع أنه في حالة التصرفات الناقلة للملكية العقار أن يكون مقابل التحسين هو نصف الفرق بين تقدير اللجنة لقيمة العقار قبل التحسين وبين ثمن

بيعه ، الا أن ذلك مشروط بأن يزيد ثمن البيع على تقدير اللجنة لقيمة العقار بعد التحسين .

(طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٤ س ٢٨ ص ١٤٣٧)

بطلان التصرف الذى يترتب عليه ~~زيادة~~ من يحد أقصى للملكية بالمخالفة للقانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ « الاصلاح الزراعى »

- تحديد الحد الأقصى للملكية فى الأراضى الزراعية . ق ٥٠ لسنة ١٩٦٩ . بطلان التصرف الذى يترتب عليه زيادة الملكية عن هذا الحد . وجوب تسوية أوضاع الأسرة فى نطاق الحد الأقصى للملكية بموجب تصرفات ثابتة التاريخ خلال ستة شهور من تاريخ العمل بالقانون فى ١٩٦٩/٧/٢٣ . (الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٣ س ٢٧ ص ٣٧٦ مج فنى مدنى) .

ثانيا - الشروط المتعلقة بإرادة المتعاقدين

إذا شابت إرادة أحد المتعاقدين أى عيب من عيوب الإرادة والرضا كان العقد قابلا للإبطال .

كما أنه لا بد أن تكون الإرادة سليمة صادرة عن كامل الأهلية ونعرض لأحكام القضاء بهذا الشأن .

الغلط فى التعاقد :

- الغلط المقصود هو الذى يعيب الإرادة ولا يعدمها : المقصود بالغلط هو توهم غير الواقع سواء باعتقاد صحة واقعة غير صحيحة ، أو اعتقاد عدم صحة واقعة صحيحة ، بحيث يقوم هذا الوهم عند تكوين الإرادة فيعيبها دون أن يعدمها ، وهو بهذه المثابة يتميز عما يعرف بالغلط المانع الذى يمنع من التقاء إرادة الطرفين بسبب وقوعه فى ماهية العقد حيث يقصد المتعاقد القرض ويقبض الآخر على أساس الهبة ، أو فى ذاتية المحل موضوع العقد بأن يقصر البائع بيع سيارة بذاتها ويقصر المشتري شراء سيارة أخرى ، أو فى السبب كما لو تقاسم الورثة التركة الموصى له ثم اتضح بطلان الوصية ، كما يتميز عن اختلاف الإرادة الباطنة مع الإرادة الظاهرة لأن هذا الاختلاف يتعلق بوجود الإرادة لا بتعيبها ، كما يتميز عن الغلط فى النقل أو فى

التفسير اذ الأول يقع عند نقل الادارة عن صاحبها الى من وجهت اليه ،
والثاني يقع في فهم من وجهت اليه لها ، وكلاهما لاحق لتكوين الارادة
والتعبير عنها كما انه لم يقع فيه صاحب الارادة (١) .

- ضرورة اتصال الطرف الآخر بالغلط على النحو المبين بالنص :
فقد قضت محكمة النقض بانه « يجب تفسير العقد اعمال الظاهر الثابت به
ولا يجوز العدول عنه الا اذا ثبت ما يدعو الى هذا العدول ، واذ كان ادعاء
المطعون عليه وقوع الغلط في تحديد الاجرة المثبتة بعقد الايجار باعماله
التخفيض الوارد بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ - يستلزم - وعلى ما نصت
عليه المادة ١٢٠ من القانون المدني - أن يثبت أما ان المتعاقد الآخر اشترك
معه في الغلط أو كان يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، وكانت
القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه لا تؤدي الى ذلك ، فانه اذا قضى
بتحديد أصل الاجرة على خلاف ما ورد صريحا بالعقد يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه . . »

(١٩٧٣/٦/٢١ - م نقض م - ٢٤ - ٩٥٣)

- لئن كانت محكمة الموضوع لا تملك - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - تغيير سبب الدعوى وكان الثابت ان المطعون ضدهم قد طلبا
الحكم بإبطال عقد البيع موضوع النزاع تأسيسا على ان الطاعن (البائع)
باعهما أرضا مملوكة للغير الا أن المحكمة - أسست قضاءها ببطلان ذلك
العقد على سبب آخر هو أن المطعون ضدهما وقعا في غلط في العين المباعة
واذ كانت أوراق الدعوى خالية مما يدل على ان الطاعن قد اعترض أمام
محكمة الاستئناف على قضاء محكمة أول درجة في هذا الحضور فان في ذلك
ما يسقط حقه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في ابداء هذا الدفاع
أمام محكمة النقض .

- يجوز القضاء ببطلان العقد اذا أثبت أحد المتعاقدين أنه كان واقعا
في غلط ثم أثبت أنه لولا هذا الطعن لما أقدم على التعاقد ويجوز مع القضاء
ببطلان العقد أن يحكم بالتعويض اذا ترتب عليه اضرار بأحد المتعاقدين
ويكون ذلك لا على اعتبار انه عقد بل اعتباره واقعة مادية متى توافرت

(١) راجع الدكتور السنهوري ج ١ بند ١٦٢ وراجع المستشار محمد كمال عبد العزيز
التقنين المدني ص ٣٢٤ .

شروط الخطأ الموجب للمسئولية التقصيرية في جانب المتعاقد الآخر الذى تسبب بخطئه في هذا الابطال .

- اذا كان الطاعن لم يقدم ما يفيد سبق اثاره الدفاع الذى يخالطه واقع أمام محكمة الموضوع فان النعى به يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢ ق ١٥٤ س ٢١ ص ٩٦١ مج فنى مدنى) .

اثبت واقعة الغلط مسألة موضوعية فيستقل بها قاضى الموضوع ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . فقد قضت محكمة النقض بأن « أنه وان جاز طبقا للمادة ١٢٠ من القانون المدنى للمتعاقد الذى وقع فى غلط جوهرى أن يطلب ابطال العقد اذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله فى هذا الغلط أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، الا أن ثبوت واقعة الغلط هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل قاضى الموضوع بتقدير الأدلة فيها » (١٩٧٣/٣/١٣ - نقض س ٢٤ ص ٣٩٦ - وبنفس المعنى فى ١٩٤٨/٤/١ - ٥٠٧ - ١١٤٥) . وبأن « تمسك الطاعن بابطال العقد لوقوعه فى غلط جوهرى - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، (١٩٧٨/١١/١٦ - فى الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٦ ق) .

- ويجب أن يكون الغلط جوهريا ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان هو الدافع الى التعاقد ، ويتعين النظر الى ذلك بمعيار ذاتى يعتد بالمتعاقد الذى وقع فى الغلط ، فالغلط يكون جوهريا اذا بلغ عند من وقع فيه حدا من الجسامة بحيث كان يمتنع عن التعاقد لو لم يقع فى الغلط .

التدليس :

- **المقصود بالتدليس :** استعمال شخص طرقا احتيالية لايقاع شخص آخر فى غلط يدفعه الى التعاقد سواء معه أو مع الغير ، ومن ثم فهو يشتهر بالغلط ولذلك قيل ان الغلط كعيب من عيوب الرضا هو الغلط التلقائى ، فى حين أن التدليس هو الغلط الناشئ عن الحيل . ويفرق البعض بين التدليس وبين الغش حيث يرى ان الغش عمل يعمد اليه الشخص بقصد الاضرار بحقوق سابقة فهو يقع بعد تكوين العقد فى حين ان التدليس يقع أثناء تكوين العقد ولكن البادى من أحكام محكمة النقض انها لا تعرف هذه التفرقة . وواضح مما تقدم انه حتى يتسوفر المقصود بالتدليس يتعين أن

تتوافر ثلاث شروط أولهما الاحتيال أو الطرق الاحتيالية وثانيهما أن يكون الاحتيال مؤثرا بحيث يكون هو الذى دفع من وقع عليه التدليس الى التعاقد وثالثها اتصال الطرف الآخر فى التعاقد بالتدليس .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « يشترط فى الغش والتدليس ، على ما عرفت به المادة ١٣٦ من القانون المدنى (قديم) - أن يكون ما استعمل فى خدع المتعاقد حيلة • وحيلة غير مشروعة • ومحكمة الموضوع هى التى تستظهر توافر هذين العنصرين من وقائع الدعوى • ولا شأن لمحكمة النقض معها ما دامت الوقائع تسمح بذلك » . (١١ / ١١ / ١٩٣٧ - م ق م - ١٣ - ٨٣٤) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « يشترط فى الغش والتدليس على ما عرفت به المادة ١٢٥ من القانون المدنى أن يكون ما استعمل فى خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانونا • ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان التدليس قد توافر فى جانب الطاعنة - الشركة البائعة - لمجرد انها أعلنت فى الصحف ان الحصة المباعة تغل ريعا قدره ٣١ جنيها و ٧٥٠ مليما شهريا مع علمها أنها لا تغل سوى مبلغ ٢٩ جنيها و ٢٧٣ مليما وان هذا التدليس وان لم يدفع على التعاقد الا أنه أغرى المطعون عليها وزوجها - المشترين - على قبول الارتفاع فى الثمن من طريق المزايدة ، واذا كان هذا الاعلان وحده مع التسليم بأنه غير متفق مع الحقيقة لا يفيد بذاته توافر نية التضليل لدى الشركة وانها تعمدت النشر عن بيانات غير صحيحة بشأن ريع العقار بقصد الوصول الى غرض مشروع وبالتالي فانه لا يكفى لاعتباره حيلة فى حكم المادة ١٢٥ من القانون المدنى ، ولما كانت الطاعنة فوق ما تقدم قد تمسكت فى مذكرتها المقدمة الى محكمة الاستئناف بأن الاعلان عن البيع تم صحيحا لان ريع الحصة المباعة طبقا لاستنداتها تبلغ ٣١ جنيها و ٧٥٠ مليما كما نشر فى الصحف ، غير ان الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه السراى فى الدعوى • لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه - اذ قضى بانقصاص الثمن والزام البائعة برد الزيادة الى المشترين - يكون قد خطأ فى تطبيق القانون وعاره قصور يبطله » . (٢١ / ١٢ / ١٩٧٦ - س ٢٧ ص ١٧٩١ مج فنى) وبأنه « اذا كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض ، أنه يشترط فى الغش

والتدليس وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني ، أن يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً ، وكان الحكم قد فهم واقعة الدعوى ، ثم عرض لما طرأ على المتعاقدة بسبب فقد ولدها وأبنائه جميعاً ، واستبعد يكون ما أولته إياها - المتعاقد معها - وهي ابنتها - من عطف ، وكذلك عطف شقيقاتها ، هو من وسائل الاحتيال ، بل هو الأمر الذى يتفق وطبيعة الأمور ، وإن ما يغايره هو العقوق ، كما استبعد أن تكون التصرفات الصادرة من الأم لبناتها - بعد وفاة ولدها الوحيد - قد قصد بها غرض غير مشروع ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
 (١٩٧٢/٢/٨ - م نقض م ٢٣ - ١٣٨) . وبأنه « إذا كان الحكم قد نفى وقوع تدليس من الابنة المتصرف إليها ضد والدتها المتصرف لها ، وأفصح بما له من سلطة تقديرية عن أن مشاعر الود التي أبدتها المتصرف اليها نحو أمها ، أثر فجيعتها في ولدها تتفق مع طبيعة الأمور ، وأنها ليست من قبيل الطرق الاحتيالية التي يقوم بها التدليس ، وعن أن أمرا لم يلبس على الأم المتصرف ، بحيث يضللها عن حقيقة ما اتجهت إليه ، بالتصرف في بعض مالها للمتصرف إليها ولباقي بناتها - ومنهن من تطعن على هذا التصرف - وكان هذا الذى أفصح عنه الحكم يقوم على ما تكشف من ظروف الدعوى وملابساتها ، وله مأخذة الصحيح من الأوراق وكان سائغاً ، ويؤدي الى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يكون عليه أن هو لم يتتبع الطاعنات في شتى مناحي طلباتهن ووجوه دفاعهن والرد عليها ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها ، الرد الضمنى المسقط لكل تلك الأوجه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس » . (١٩٧٢/٢/٨ - س ٢٣ - ص ١٣٨) .

وقضت بأنه « متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإثبات نزول المستأنف عليه (الطاعن) عن التمسك بالحكم المستأنف استناداً الى اقرارا كتابي صدر منه بلوغه سن الرشد أثناء نظر الاستئناف وفيه يسلم بصحة الحساب المقدم من جدته المستأنفة (المطعون عليها) وينزوله عن هذا الحكم . متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بذلك لحص ما ورد باقرار التنازل وبين ما ينمى عليه الطاعن من أنه صدر تحت تأثير الغش وارد حكم القانون في الغش المفسد للرضا في قوله « انه يجب أن يكون وليد اجراءات احتيالية أو وسائل من شأنها التفرير بالعاقد بحيث يشوب ارادته ولا يجعله قادراً على الحكم على الأمور حكماً سليماً » ، ثم ذكر الوقائع التي نسبها الطاعن الى

المطعون عليها وأنزل حكم القانون عليها وانتهى الى أن هذا الادعاء على فرض صحته تنقصه الأركان اللازم توافرها لقيام الغش قانونا وما صورته الطاعن لا يعدو أن يكون قولا مرسلا عن الحديث الذي تم بينه وبين جدته وليس فيه من مظاهر الاغراء أو الغش ما يفسد رضاه بتوقيع هذا التنازل الصادر منه . فان الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور يكون على غير أساس اذ هو أحاط بالوقائع التي استدلت بها الطاعن على حصول الغش المدعى به والذي يزعم أنه أفسد رضاه بالتوقيع على الاقرار المشار اليه ثم . تحدث عن هذه الوقائع ومدى ما ينعكس بها من أثر على ارادة الطاعن وانتهى في أدلة سائفة الى أنه حتى مع فرض صحة هذه الوقائع فليس من شأنها التغرير بالطاعن بحيث تشوب ارادته ولا تجعله قادرا على الحكم على الأمر . حكما سليما » (١٩٥١/٤/١٩ - م ق م - ٢١ - ٨٣٥) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « اذا كان تقدير أثر التدليس في نفس العاقد المخدوع ، وما اذا كان هو الدافع الى التعاقد ، من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، نه استظهر الظروف الذاتية للمتعاقدة والتي ألت بها اثر وفاة ولدها الوحيد ، وجميع أبنائه في حادث الباخرة دندرة ، واستبعد الحكم أن يكون عطف المتعاقدة معها - وهي ابنتها - وكذلك عطف بناتها الاخريات ، على والدتهن في محنتها من المسائل الاحتياطية المعتبرة ركنا في التدليس المفسد للعقد ، كما استبعد الحكم ما أثير بشأن وجود ختم للمتعاقدة مع زوج المتعاقدة معها ، وان هذه الأخيرة انتهزت هذه الفرصة ، فوقعت بذلك الحتم على العقدين موضوع النزاع وذلك لعدم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير على هذين العقدين ، واستبعد الحكم أيضا ما ادعته الطاعنات من وقوع اكراه أدبي على المتصرفه أدى الى التعاقد ، واستخلص ذلك من أن الطاعنات لم تقلن ان المتصرف اليها لجأت الى تهديد المتصرفه بخطر جسيم ، فان ما قرره الحكم يكفي لحمل قضائه في نفى التدليس والاكراه الأدبي » (١٩٧٢/٢/٨ - س ٢٣ ص ١٣٨ مج فنى) .

كما قضت محكمة النقض بالاقليم السوري تطبيقا لنص المادة ١٢٦ مدنى سورى وهي مطابقة للنص المصرى بأنه « يشترط لابطال العقد بالتدليس أن تكون الحيلة التي استعملها العاقد من الجسامة بصورة تؤثر في نفس المتعاقد الآخر فتحمله على ابرام العقد عملا بالمادة ١٢٦ من القانون المدنى . واستظهار وجود الطرق الاحتياطية ومدى تأثيرها على افساد رضاء

العائد المخدوع يعود لقضاء المودع يسترشدون فيه بحالة التعاقد الشخصية سن وذكاء وتجارب وبالظروف التي أحاطت بالعقد » (١٩٥٩/٨/٤ - منشور بمجلة القانون س ١٠ ص ٥١٩) .

- ضرورة اتصال التعاقد بوقائع الغش وان لم يلزم التعاصر الزمني :

« اذا اتفقت سيدة مع شخص على أن تبيعه عقارا مملوكا لها بيعا صوريا وأن تأخذ منه ورقة ضد تثبت الصورية ولما صدر منها عقد البيع سلمها ورقة الضد وعليها توقيع توهمت انه توقيع في حين انه لم يكن هو الذي وقع بامضائه على هذه الورقة غشا منه لها بل ان الذي وقع عليها شخص آخر غيره ولما تبين لها ذلك رفعت عليه الدعوى طالبة ثبوت ملكيتها للعقار موضوع التعاقد دون أن تطلب أولا فسخ العقد فقضت المحكمة باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ونفي واقعة الغش المدعى بها ، وثبت لها منه ان توقيع المدعية على عقد البيع كان تحت تأثير هذا الغش المفسد لرضاها فحكمت المحكمة بالبطلان وثبوت الملكية ، وكان هذا الحكم صحيحا - ولا محل للقول بأن الغش قد وقع بعد تمام العقد والتعلل بشأن الوقت الذي سلمت فيه ورقة الضد اذ أن المحكمة قد اعتبرت العملية التي تمت بين طرفي الخصومة عملية واحدة اتصلت وقائعها بعضها ببعض ، وان الغش قد وقع من مبدئها الى نهايتها - كما لا يغير ان المحكمة قد أمرت بتحقيق ما لا يجوز تحقيقه اذ قضت به لاثبات وقائع الغش ، ولا خلاف في ان هذه الوقائع مما يجوز اثباته بالبينة وغيرها ، كما لا محل للقول أيضا ببطلان الحكم لقضائه بالملكية مع عدم طلب المدعية الحكم بفسخ العقد الصادر منها لان قضاء المحكمة ببطلان ذلك العقد على تدليس يستلزم القضاء ببقاء الملكية لمن دلس عليها » (١٩٣٧/١١/١ الفهرس العشري للمجموعة الرسمية بند ٦٣٨) .

- قاعدة الغش يبطل التصرفات : فقضت محكمة النقض بأنه « لما كان

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة « الغش يبطل التصرفات » وهي قاعدة سليمة ولو لم يجربها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في التصرفات والاجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والمجتمع وكان استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما يثبت به يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع بعيدا عن رقابة محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به » (١٩٧٩/٥/٢١ - الطعن ١٠٧٣ لسنة ٤٨ ق وبنفس المعنى نقض

١٩٧٧/١٢/٢٧ في الطعن ٣٤٦ سنة ٤١ ق - ونقض ١٩٥٦/٢/٩ -
م نقض م - ٧ - ١٦٨) .

- ولا يؤثر التدليس والتواطؤ على أسبقية التسجيل : فقد قضت محكمة النقض بأن « قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ نص في المادة التاسعة منه على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتب على عدم الشهر ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة للغير ، واذ جاء هذا النص خلو مما يجيز ابطال الشهر اذا شابه تدليس أو تواطؤ فان مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية العقار - تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد شرائه ولو نسب اليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما انه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله » « ١٢/١٢/١٩٧٨ - في الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٥ ق) .

الاكراه المفسد للرضا :

هو الرهبة التي تدفع شخصا الى ابرام تصرف قانوني ما كان ليقبل ابرامه لو لم يتعرض للاكراه ، وهو على هذا النحو لا يعدم الارادة لان المكره يمارس ارادته عن طريق اختيار أهون الشرين ، لا رهبة بأن أمسك المكره بيد المكره ووضع بصمته بالقوة على المحرر ففي هذه الصورة لا يكون هناك أى نوع من الارادة أو الاختيار ولو كان غير حر ، وانما يكون العقد معدوما لانعدام الرضا ، وتكون بصدد واقعة اغتصاب سند يكفي للتخلص من آثاره اثبات تزويره أو اغتصابه دون حاجة الى طلب ابطاله للاكراه . ويشترط في الاكراه المفسد للرضا توافر ثلاثة شروط ، أولها ضغط يبعث دون حق رهبة قائمة على أساس ، وثانيها اتصال العاقد الآخر بالاكراه سواء لوقوعه منه أو عمله أو استطاعة علمه به ، وثالثها أن تكون الرهبة اللاتجبة من الاكراه هي الدافع الى التعاقد .

وقد قضت محكمة النقض بأن « الاكراه المبطل للرضا لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بأحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختيارا » (١٩٧٣/٢/٢٧ س ٢٤ ص ٣٣٦ - وبنفس المعنى في ١٩٧٤/١/٢٢ نقض ١٣٥٨ ص ٢٤ س ٧٣/٢/٢٧ نقض ٢٥ ص ٢٠٨) .

- وسائل الضغط : لا تقع تحت حصر وان كان أهمها التهديد بخطر يلحق من واقع عليه الاكراه أو الغير في جسمه أو نفسه أو شرفه واعتباره أو ماله ، وهذا الاكراه النفسى ، ويرى أغلب الفقه أن الاكراه قد يكون جسيما كالضرب أو الايذاء وان رأى البعض أن الضغط المكون للاكراه لا يكون الا بالتهديد بخطر مقبل ومن ثم لا يتحقق بما يقع بالفعل من ايذاء سابق على ابرام التصرف ما لم يتضمن تهديدا بخطر مستقبل مماثل أو أشد .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « وان كان يشترط فى الاكراه الذى يعتد به سببا لابطال العقد أن يكون غير مشروع وهو ما أشارت اليه المادة ١/١٢٧ من القانون المدنى اذ نصت على أنه يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر فى نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس « مما مفاده أنه يجب فى الرهبة أن يكون المكره قد بعثها فى نفس المكره بغير حق ، وعلى ذلك فان الدائن الذى يهدد مدينه بالتنفيذ عليه انما يستعمل وسيلة قانونية للوصول الى غرض مشروع ، فلا يعتبر الاكراه قد وقع منه بغير حق - الا أنه اذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانونا بأن استخدمها للوصول الى غرض غير مشروع كما اذا استغل المكره ضيق المكره ليبتز منه ما يزيد عن حقه ، فان الاكراه فى هذه الحالة يكون واقعا بغير حق ولو أن الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع ، وذلك على ما صرحت به المذكرة الايضاحية للقانون المدنى (١٩٧٤/١/٢٢ - م نقض س ٢٥ ص ٢٠٨ - ويراجع نقض ١٩٧٨/٢/١٣ فى الطعن ٧٢٦ لسنة ٤٤ ق) .

- محكمة الموضوع تستقل بتقدير وسائل الاكراه وجسامتها وتأثيرها فى نفس المتعاقد وقد قضت محكمة النقض بأن « تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى نفس المتعاقد هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع ، مراعىا فى ذلك جنس من وقعت عليه ، وسنه وحالته الاجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامه الاكراه (١٩٧٠/٦/٩ - م نقض س ٢١ ص ١٠٢٢ - وبنفس المعنى نقض ١٩٧١/٥/٢٥ - م نقض ٢٨٧ - و١٥/٢/٦٦ س ١٧ - ص ٢٨٧ - م نقض ١٩٧١/٥/٢٥ - م س ٢٢ ص ٦٧٤

(١) راجع السنهورى المرجع السابق بند ١٨٨ والمستشار محمد كمال عبد العزيز المرجع السابق ص ٣٤٠ .

- ونقض ١٩٧٣/٢/٢٧ - م نقض م - ٢٤ - ٣٣٦ - ونقض ١٩٧٤/١/٢٢
س ٢٥ - ض ٢٠٨ - ونقض ١٩٧٤/٦/١٢ (٠

- الاستغلال والغبن : يختلف الاستغلال عن الغبن في أن الغبن هو مجرد عدم التعادل بين ما يعطيه العاقد وبين ما يأخذه ، فهو يقوم على نظرة مادية وتمتد بالقيمة المادية للشيء محل التصرف بغض النظر عن قيمته الشخصية لدى العاقد ، ولذلك اعتبر عيبا في العقد وليس عيبا في الرضا ومن هنا اقتصر أثره على الحالات الاستثنائية التي ينص عليها المشرع كالشأن في المادة ٤٢٥ الخاصة ببيع عقار ناقص الأهلية . فاذا اختل التوازن طبقا لذلك المعيار المادي تحقق الغبن ورتب أثره الذي يحدده القانون ولو كان هذا الاختلال ليس له أدنى أثر على إرادته ولم يكن مخدوعا أو مضطرا لان قيمة الشيء تساوى عنده أكثر من قيمته المادية .

والاستغلال فانه وان كان يعتد بعنصر عدم التعادل الا أنه يقوم على نظرة نفسية فتكون العبرة في عدم التعادل بقيمة الشيء الشخصية لدى العاقد كما ان درجة الاختلال ليست مجردة من المشرع سلفا بنسبة معينة كالمخمس أو الربع بل تترك لظروف كل حالة ، ثم أن الاستغلال يقوم أساسا على تعيب الإرادة بحيث يكون عدم التعادل مظهرا ماديا لاستغلال الطرف الآخر الحالة النفسية للطرف المغبون وأخيرا فان جزاء الغبن يحدده النص الذي يقرره في الحالة الخاصة ، أما الاستغلال فجزاؤه قابلية العقد للإبطال اذا طلبه الطرف المغبون خلال سنة من إبرام العقد .

- شروط الاستغلال : يشترط لإبطال العقد للاستغلال توافر أربعة شروط أوأها اختلال التعادل ، وثانيها وجود طيش أو هوى جامع لدى الطرف المغبون وثالثها قصد الطرف الآخر استغلال هذا الهوى أو الطيش ورابعها إبرام العقد نتيجة لهذا الاستغلال (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه « يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد الا لان المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامعا بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع

(١) راجع المستشار كمال عبد العزيز المرجع السابق ص ٣٤٧ .

المتعاقد المغبون الى التعاقد وتقدير ما اذا كان الاستغلال هو الدافع الى التعاقد أم لا هو من مسائل الواقع يستقل بتقديرها قاضى الموضوع، (١١/٥/١٩٦٧ م - م نقض م - ١٨ - ٩٧٤) .

يشترط لتحقيق الغبن الفاحش فى بيع عقار غير كامل الأهلية أن يقل الثمن عن قيمة العقار وقت البيع بأكثر من الخمس ، وتقدير ما اذا كانت قيمة العقار تزيد على الثمن بأكثر من خمس القيمة هو من سلطة محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتقيد فى تقدير قيمة الأتيان المبعة بأحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن قيمة التعويض الذى كان يستحق عن هذه الأتيان فى حالة استيلاء الحكومة عليها وإنما اتخذ من تحديد الثمن بالعقد بمبلغ يماثل قيمة التعويض المذكور قرينة على أن الثمن المتفق عليه فى العقد ليس فيه غبن فاحش وهو تدليل سائغ يودى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع فى أن الثمن المحدد فى العقد يماثل سبعين مثل الضريبة المربوطة على الأتيان المبعة - وهو قيمة التعويض المنصوص عليه فى المادة التاسعة - مما يكون معه النعى فى هذا الخصوص سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك فان النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٧٦/٢/٣ م ٢٧ ص ٣٧٦)

بيع عقارات ناقص الأهلية :

- بطلان الأتيان المملوكة للقاصر الصادر من أبيه بصفته وليا طبيعيا عليه الى ابن آخر له من زوجة أخرى قبل صدور قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ - الأب فاسد الراى فى الشريعة الاسلامية - لا يصح بيعه مال ولده الا اذا كان البيع بالخيرية وهى بالنسبة للعقار لا تكون الا بضعف قيمته - وجوب رجوع الولي فى تصرفه المنطوى على التبرع الى المحكمة الحسبية لتأذن له او لا تأذن .

متى كان الحكم اذ قضى ببطلان عقد بيع الأتيان المملوكة للقاصر والصادر من أبيه بصفته وليا طبيعيا عليه الى ابن آخر من زوجة أخرى قبل صدور قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ قد أقام قضاءه على قوله « ان ولاية الأب على أموال أولاده القصر وان كانت فى ظاهرها مطلقة الا أنها مقيدة بحدود احتاط لها المشرع عند اصدار قانون المجالس الحسبية بالنسبة

الى تصرفات اولياء المال مراعاة لما امر به الشرع من المحافظة على اولئك الضعفاء واموالهم وقد كان على الولي أن يرجع في تصرفه هذا المنطوى على التبرع الى المحكمة الحسبية لتأذن أو لا تأذن به . فلو قيل ان هذا التصرف قد صدر قبل العمل بأحكام قانون المحاكم الحسبية فالثابت من أقوال علماء الشرع ما وجرت عليه أحكام المحاكم أن الأب اذا كان فاسد الرأي سىء التدبير وباع مال ولده فلا يصبح هذا البيع الا اذا كان بالخيرية وهى بالنسبة للعقارات لا تكون الا بضعف قيمته فان باعه بأقل من الضعف لم يجز هذا البيع . . وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه لا مخالفة فيه للقانون وهو يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية التى كانت واجبة الاتباع قبل صدور قانون المحاكم الحسبية .

(طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٧ س ٧ ص ٧١٤)

- بطلان نصيب القاصر اذا تم بأقل من الثمن المحدد بقرار المحكمة الحسبية - بطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون غيره تحدى مدعى الاستحقاق الذى تلقى الحق عن شريك أو وارث بهذا البطلان غير جائز .

لا يجوز لمدعى الاستحقاق الذى تلقى الحق عن شريك أو وارث أن يتحدى ببطلان بيع نصيب القاصر فى المال الشائع اذا تم بأقل من الثمن المحدد بقرار المحكمة الحسبية ، اذ أن هذا البطلان نسبى شرع لمصلحة القاصر وحده دون الغير .

(طعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ س ٧ ص ٧٦٠)

- حق القاصر فى طلب ابطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته .

متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر - مثل التصرف بالبيع - قابلة للإبطال لمصلحة القاصر - كما هو حكم المادة ١١١ من القانون المدنى - فان للقاصر فى حال حياته أن يباشر طلب الإبطال بواسطة من يمثله قانونا ، كما ان هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له يحل محل سلفه فى كل ما له وما عليه فتؤول اليه جميع الحقوق التى كانت لسلفه . واذا كان موضوع طلب الإبطال تصرفا ماليا فانه بهذا الوصف

لا يكون حقا شخصا محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يمتنع على الخلف العام مباشرته .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٢٧ س ٩ ص ١٦١)

- ثبوت شيوع حالة العتة عند المحجور عليه تكفى لإبطال البيع .
علم المشتري بهذه الحالة - يكفى تحقق أحد الأمرين : الشيوع أو العلم .

ثبوت شيوع حالة العتة عند المحجور عليه يكفى لإبطال البيع الصادر منه طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدنى ويفنى عن اثبات علم المشتري بهذه الحالة لأن هذه المادة لا تتطلب اجتماع الأمرين معا - الشيوع والعلم - وإنما تكفى بتحقيق أحدهما .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٥ س ١٨ ص ١٢٩٨)

البيع بطريق النيابة :

- الاعتماد فى تقرير صحة البيع على أنه ليس فى ظاهر العقد ما يشوبه وأن المشتري قد دفع الثمن ، لا يصلح ردا على ما تمسك به ورثة البائع من بطلان البيع لقيام الوكالة بين البائع والمشتري وقت الشراء .

إذا تمسك الوكيل فى دعوى الحساب المرفوعة عليه من ورثة موكله بأنه غير ملزم بمحاسبتهم عن ريع بعض أطيان المورث إذ أنه اشتراها منه فدفع الورثة ببطلان البيع لسببين أولهما أن البائع كان غير أهل للتصرف وثانيهما أن المشتري كان وقت العقد وكيلا فما كان له أن يشتري لنفسه شيئا من مال موكله ، وبنت المحكمة قضاءها فى الدعوى على التقرير بصحة العقد قائلة أنه ليس فى ظاهر ما يشوبه إذ قد ثبت لها أن المشتري قد دفع ثمن الصفقة ، فهذا القول لا يصلح ردا على الدفع ببطلان العقد المؤسس على السببين السالف ذكرهما ، ولذلك يكون الحكم معيبا بقصور أسبابه .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٨/٥/١٣)

- لا تأثير لخطأ الحكم فى تقريره أن البطلان المنصوص عليه فى المادة ٢٥٨ مدنى قديم هو بطلان مطلق مع أنه نسبى متى كان هذا البطلان لم يزل بعدم اجازته .

ان خطأ الحكم فى قوله ان البطلان المتصوص عليه فى المادة ٢٥٨ من القانون القديم هو بطلان مطلق ، مع أنه نسبى ، لا يكون له تأثير فى مصير الحكم ما دام هذا البطلان لم يزل لا برضاء القاصر بعد بلوغه سن الرشد ولا اجازة المجلس الحسبى له .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢٣)

— صحة شراء الوصى لاموال القصر بعد صدور قرار من المجلس الحسبى .
بحرمان هذا الوصى من الادارة وأفراد وصيين آخرين بها .

اذا كان الحكم قد أقيم على أن الطاعنة الأولى كانت معيرة اسمها لزوجها الطاعن الثانى — أحد الأوصياء على القصر — فى وفاء الديون التى على للتركة والحلول فيها وفى اجراءات البيع فيبطل الشراء الحاصل من هذا الأخير وفقا للمادة ٢٥٨ مدنى ، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن المجلس الحسبى أصدر قرار بأفراد الوصيين الآخرين دون هذا الوصى بإدارة أموال القصر ، وبأنى هذا القرار على ما نسب الى هذا الأخير من اهماله تحصيل الذمات واستغلال أطياف القصر لنفسه وأن ادارته للتركة ليست كما يجب ، فهذا الحكم يكون مخطئا فى تطبيق القانون . اذ الادارة هى أهم خصائص الوصاية التى يستطيع أن يقوم بها الوصى دون اذن المجلس الحسبى ، وهذا القرار الصادر بأفراد الوصيين بالادارة هو عزل للوصى الآخر منها فى المعنى أقيم على أسباب مؤدية اليه . وهو عزل من باب أولى من أعمال التصرف ، ومتى انحلت عن ذلك الوصى صفة الادارة والتصرف انحلت عنه أيضا صفة تمثيل القاصر فيهما وزالت عنه بذلك كل خصائص الوصاية وأصبح بالتالى خارجاً عن دائرة الحظر الوارد فى القانون . هذا فضلا عن أن ذلك الوصى كان ممثلا فى اجراءات البيع بوصفه مدينا ، وكانت هذه الاجراءات موجهة الى الوصيين الآخرين كممثلين للقصر ، فهو لم يكن حتى فى خصوص البيع الذى انتهت اليه هذه الاجراءات يعمل كوصى على القصر وبذلك لا تؤدى المادة ٢٥٨ ولا المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الى ما انتهى اليه هذا الحكم ، ومن ثم جاء خطؤه فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٥٠/٢/٢٣)

— البيع بطريق النيابة — تفسير العقد — مسألة موضوعية .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالغناء الحكم

المستأنف ورفض الدعوى على أن الثابت من عقد البيع أن الطاعن بصفته نائبا عن المجمع العام لكنيسة المسيح قد اشترى العقار موضوع النزاع لاستعماله صالة للمحاضرات تلحق بكنيسة المسيح بالاسكندرية وأن أثر هذا العقد لا ينصرف الى الطاعن شخصيا وأن نية المتعاقدين انصرفت الى انشاء صالة للمحاضرات تلحق بكنيسة المسيح ورتب على ذلك انتفاء حق الطاعن شخصيا في المطالبة بالملكية وهذا الذي استند اليه الحكم يتفق مع عبارة العقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه ، ولما كان النعى يدور حول مناقشة نصوص العقد وتفسيرها على أنها تفيد ملكية الطاعن شخصيا للعقار فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفسير العقد مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .

(طعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢٤ س ٢٥ ص ١١٠٥)

اذ كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعنة قد أوردت دفاعا مؤداه أن البائع لها وهو زوج المطعون ضدها الأولى طالبة الشفعة وقيم معها قد باع عن نفسه وبماله من وكالة ضمنية عن زوجته المذكورة وأولادها منه الشقة موضوع النزاع وأن جميع شقق العمارة قد بيعت لآخرين وكان هذا يعنى أن المطعون ضده الثانى حينما كان يتعاقد على بيع شقق العمارة جميعها - أخذنا بنص البند الثانى من عقد البيع الصادر للطاعنة - كان ينفذ ما انصرفت اليه ارادة الشركاء المشتاعين والرغبة فى بيع جميع شقق العمارة ، وأنه كان فى تعاقدته يمثل نفسه وينوب عن باقى الشركاء وهم زوجته وأولاده منها نيابة ضمنية مظهورة بمظهر المكلف ببيع نصيب باقى الشركاء المشتاعين ودلت كافة الظواهر على قيام هذه النيابة المستندة الى وكالة الزوج المفترضة عن زوجته وأولاده ولم يقم أى دليل على انتفاؤها ، فان قيام هذه الوكالة الضمنية يجعل من طالبة الشفعة طرفا بائعا فى عقد البيع يمتنع عليها أن تنقض ما تم منسوباً اليها بطلبها الشفعة لنفسها ويسقط حقها فى الشفعة وقد وافقت على بيع زوجها لنصيبها فى العين .

(طعن رقم ٥٣١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٧ س ٢٩ ص ١٤٢٤)

- الوكالة فى بيع وشراء العقار - رضائية - لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة او مستترة .

قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضى على هذا العقد شكلا رسمياً معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من

حيث كونه من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل ، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب أن يوفر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء أكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة .

(نقض ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق س ٣١ ص ١٢٠١)

ثالثا : الشرط الخاص بأن يكون البيع حقيقيا

لكي يستطيع المشتري في عقد البيع أن يطالب بصحة ونفاذ هذا العقد ويحصل على حكم به لابد من أن يكون عقلا حقيقيا إذ لا يجدي الحكم بصحة ونفاذ عقد غير حقيقي يستطيع كل صاحب مصلحة أن يطالب إذا ما توافرت وسائل الإثبات بعدم الاعتداد به (١) .

المقصود بالصورية ونطاقها :

يقصد بالصورية أن يتفق الطرفان على إجراء تصرف ظاهر غير حقيقي يخفي حقيقة العلاقة بينهما ، أو هي اصطناع مظهر كاذب في تكوين تصرف قانوني فهي تتضمن مهما كان الشكل الذي تتخذه وجود اتفاق خفي يزدوج بالاتفاق الظاهر ليعدم أو يغير أو ينقل آثاره فهي على هذا النحو تتميز عن التدليس المعيب للرضا في أنها تقوم على تواطؤ الطرفين فلا يغش أحدهما الآخر كما تتميز عن التزوير لأن كلا الطرفين عالم بها ومن ثم لا يجوز الطعن في عقد بالتزوير لصوريته ، وهي تتميز عن التحفظ الذهني في أنه مستقل به أحد العاقدين باظهار ارادة وإبطانه أخرى ، وهي تختلف عن الاتفاق اللاحق على تعديل عقد سابق أو العدول عنه إذ في هذه الحالة يوجد عقدان حقيقيان وهي تنتفي كلما وجد عقد جدي ولو كان طرفاه قصدا به الوصول إلى غرض آخر فوق الغرض المباشر من العقد كتصرف المدين تصرفا جديا ضرارا بدائنيه ، وهي لا تقوم إذ أفصح الطرفان في العقد الظاهر عن العقد

(١) راجع دعوى ضجة النماقد للدكتور بهام محمد عطا الله ص ٢٢٣ .

المستتر كالشأن فى البيع مع التقرير بالشراء عن الغير لأن شرط الصورية أن يبقى العقد المستتر الحقيقى سرا بين الطرفين (١) .

تمييز دعوى الصورية عن الدعوى البوليصية :

قضت محكمة النقض بمقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدنى (قديم) يجوز للدائن أن يطعن على تصرف مدينه لإبطاله أما بالدعوى البوليصية وأما بدعوى الصورية . والدعويان وإن كانتا تتفقان من ناحية أن أساس إبطال التصرف فيها هو الإضرار بالغير إلا أنهما تختلفان من حيث توجيه الطعن ومن حيث الغرض . ففي الدعوى البوليصية يكون الطعن على التصرف من ناحية جديته ، ويكون الغرض من الطعن إعادة ملك المدين إليه لامكان التنفيذ عليه واستيفاء الدائن حقه أما فى دعوى الصورية فالطعن يكون بعدم جدية التصرف لمحو العقد الظاهر وإزالة كل أثر له وتقرير أن العين لم تخرج من يد المدين بحيث إذا كان قد تلقاها عنه آخر أو نفذ عليه دائن له كان ذلك صحيحا . وإذن فلمن يطعن على التصرف أن يتخير من هاتين الدعويتين الدعوى التى يتحقق بها غرضه . فإن كان قد اختار الدعوى بالصورية ، ورات المحكمة صحة دعواه وقضت له بطلباته ، وكانت مع ذلك قد عرضت فى أثناء البحث الى الدعوى البوليصية وتكلمت عنها فذلك منها يكون تزييدا لا يستوجب نقض الحكم . ثم أن المدعى الصولية أن يضم الى طلب ملكيته للأرض موضوع الدعوى طلب إبطال التصرف الذى حصل فيها . وفى هاتين يكون الحكم بثبوت الملك للمدعى وبإبطال التصرف لثبوت صوريته سليما ، ثم انه إذا كان الحكم مؤسسا على الصورية فإن البحث فى أسبقية دين نازع الملكية (الطاعن بالصورية على التصرف لا يكون له محل .

كما قضت « لمن يطعن على التصرف بالبيع الخيار بين استعمال دعوى الصورية أو الدعوى البوليصية حسبما يتحقق بأيهما غرضه فإن كان قد اختار الدعوى بالصورية ورات المحكمة صحة دعواه وقضت له بطلباته وكانت مع ذلك قد عرضت فى أثناء البحث الى الدعوى البوليصية وتكلمت عنها فذلك منها يكون تزييدا . » (١٩٧٩/٢/٢٨ الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٥ ق) . وبأن « العلة فى وجوب أن يطعن الدائن بدعوى الصورية أولا

(٢) راجع الدكتور السنهورى بند ٦١٥ و ٦١٦ والمستشار محمد كمال عبد الميزيز المرجع

حتى اذا أخفق فيها كان له أن يطعن بدعوى عدم نفاذ التصرف بما لا يتفق مع الدفع بالصورية بعد ذلك بحيث يجوز للدائن في الدعوى الواحدة أن يطعن في تصرف مدينه بالصورية وبدعوى عدم نفاذ التصرف معا على سبيل الخبرة فيحاول اثبات الصورية أولا ثم ينتقل ان هو أخفق فيها الى عدم النفاذ ، (١٩٧٧/٥/٤ في الطعن ٥ لسنة ٤٣ ق) .

- أنواع الصورية : الصورية قد تكون مطلقة ، وقد تكون نسبية ، والأخيرة قد يكون بطريق التستر ، وقد تكون بطريق المضادة وقد تكون بطريق التسخير . ويقصد بالصورية المطلقة التي تتناول وجود التصرف ذاته فيكون التصرف الظاهر لا وجود له في الحقيقة ولا يخفى تصرفا آخر حقيقيا والصورية بطريق التستر تتناول نوع العقد أى تكييفه دون وجوده كالحال في ستر الهبة وهى التصرف الحقيقى الخفى فى صورة عقد بيع ظاهر ، والصورية بطريق المضادة لا تتناول وجود العقد ولا تكييفه وإنما تتناول ركنا فيه أو شرطا من شروطه كالبيع الذى يذكر فيه ثمن أقل أو أكبر و تغيير تاريخ العقد ، أما الصورية بطريق التسخير فتتناول شخصية أحد المتعاقدين ويقصد بها اخفاؤها تحت اسم شخص آخر يظهر فى العقد ويكون ذلك بظلم المتعاقد الآخر تهربا من مانع يمنع إبرام التصرف مع المتعاقد الحقيقى كالشأن فى الحالات التى يحظر فيها القانون على شخص إبرام تصرف ما فيتفق مع المتصرف معه على تسخير طرف ثالث يظهر اسمه فى العقد أما اذا كان الاتفاق قد تم بين العاقد الحقيقى وبين الغير الذى يظهر اسمه بدلا منه فى العقد دون أن يعلم بذلك الطرف الآخر فى العقد ، فهذه هى صورة الاسم المستعار وهى صورة من صور الوكالة حيث يعبر الوكيل اسمه الى الموكل فى التصرف الذى يبرمه لصالح الأخير فيكون التصرف جديا نافذا بين الوكيل والمتصرف معه ولكن آثاره تتصرف الى الموكل فى خصوص علاقة هذا الأخير بالوكيل .

تطبيقات قضائية :

- ذكر الثمن فى عقد البيع بصفة صورية - اعتبار العقد صحيحا بوصفه هبة مستترة فى صورة عقد بيع ومتى استخلصت المحكمة من نصوص العقد وملابساته أنه عقد تملك منجز فإن اتفاق الطرفين على عدم نقل تكليف العين المبيعة وبقائها تحت يد البائع للانتفاع بها طول حياته لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فورا .

استقر قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم على أنه اذا

كان الثمن يذكر في عقد البيع الا بصفة صورية فان العقد يصبح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع وأنه اذا استخلصت محكمة الموضوع من نصوص هذا العقد وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز فان اتفاق الطرفين فيه على عدم نقل تكليف العين المبيعة الى المشتري وعلى بقائها تحت يد البائع للانتفاع بها طول حياته ليس بمانع من انتقال ملكية الرقبة فوراً .

(طعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١/٥ س ٧ ص ٤٣)

- عقد بيع صوري لا وجود له قانوناً - المفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح - لا محل له .

متى كان عقد البيع موضوع النزاع صوريا صورية مطلقة قوامها الغش والتدليس لا يكون له وجود قانوناً ، فتسجيله وعدمه سواء وبالتالي لا يكون هناك محل للمفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح استدل به على علم المشتري بصورية عقد تملك البائع اليه .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ س ٧ ص ٢٠٥)

- استدلال الحكم على عدم جدية عقد البيع ، وتواطؤ المشتري في تحريره باقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ودون أن يتضمن اشارة الى العقد - استدلال غير سائغ .

اذا كان الحكم اذ انتهى الى عدم جدية عقد البيع وتواطؤ المشتري في تحريره قد استدل على ذلك باقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ولا يتضمن أية اشارة اليه ، فان ذلك يكون استدلالاً غير سائغ لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ س ٧ ص ٢٥١)

- التمسك بأن البيع الصادر من مورث لأحد ورثته يخفى وصية - عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

متى كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن التصرف الصادر من المورث الى ورثته كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع فانه لا يقبل التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولا يعتبر من ذلك القول بأن تكييف التصرف بحسب وصفه القانوني هو من مسائل القانون ما دام

أن الوصف الذى يضيفه القانون على التصرف لا يستعين الا بتحقيق عناصره. وأركانها واستخلاص نية المتعاقدين فيه وهو مما يتصل بوقائع الدعوى التى يجب أن يطرحها الخصم على المحكمة .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٩ س ٧ ص ٢٠٥)

- حكم صادر بحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة ما اذا كان العقد موضوع النزاع بيعا لا وصية فى الأحوال التى يجوز فيها الاثبات بالبينة - اغفال المحكمة تدوين ما قدم من أدلة على لزوم التحقيق واغفال ما قدمه المشتري من حجج على أن العقد كان منجزا - لاخطا - المادة ٣٤٩ مرافعات .

انه وان أوجبت المادة ٣٤٩ مرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها « خلاصة ما استند اليه الخصوم من الأدلة الواقعية والحجج القانونية » الا أنه يتعين لاعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على اغفاله البطلان أن يكون الحكم قد فصل فى النزاع الذى قدمت بصدد هذه الأدلة الواقعية والحجج القانونية ، فاذا كان الحكم صادرا بأجراء من اجراءات الاثبات اذ قضى بحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات حقيقة العقد موضوع النزاع ان كان وصية أو بيعا منجزا وكان الاثبات بالبينة فى ذاته غير منازع فى جوازه قانونا ، فلا على المحكمة ان هى أغفلت تدوين ما قدمه الخصوم من أدلة على لزوم التحقيق. ويكون عقيما التمسك باغفال ذلك الحكم ذكر ما تمسك به المشتري من حجج. على أن العقد المذكور كان منجزا لا مضافا الى ما بعد الموت .

(طعن رقم ٣٢١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٦ س ٧ ص ٥٣)

- الحكم بصورية الشراء صورية مطلقة - استخلاص الحكم لما يستقيم به قضاؤه بذلك - موضوعي .

متى كان الحكم قد استخلص من أقوال الشهود والأوراق ما يستقيم به قضاؤه بصورية عقد الشراء صورية مطلقة فذلك منه استخلاص موضوعي .

(طعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٧ س ٧ ص ٧٠١)

- تمسك البائع بأن عقد البيع محل النزاع هو عقد صوري قصد به الايصاء . تمسك المشتري بأن توقيع البائع كشاهد على عقد قسمة الأعيان

المبيعة يفيد اقرار البائع بأن تصرفه بيع منجز - قصور عبارة الحكم عن بيان أسباب ما قررته من أن عقد القسمة لا يدحض ما تمسك به البائع وعن الرد على ما تمسك به المشتري اغفال لدفاع جوهرى وقصور .

متى كانت عبارة الحكم مرسلة قاصرة عن بيان الأسباب التى استندت اليها المحكمة فيما قررته من أن عقدى القسمة اللذين تما بين المشتري وبين باقى الشركاء فى الأعيان المبيعة ووقع عليهما البائع كشاهد لايدخضان ما تمسك به البائع من أن عقد البيع هو عقد قصد به الايصاء ، وعن الرد على ما تمسك به المشتري من أن توقيع البائع على عقدى القسمة بعد أن طعن فيهما بالتزوير وقضى برفض دعواه فى هذا الخصوص انما يفيد اقراره بالتصرف الصادر منه الى أن المشتري باعتبار أنه بيع منجز وليس وصية .
فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعا جوهريا لو تحقق لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ومن ثم يكون مشوبا بالقصور .

(طعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٥ س ٧ ص ٣٠٦)

- اجازة الحكم للمشتري اثبات التصرف الصادر من البائع له إلى مشتر آخر بغير الكتابة - انعدام حاجته بعد ذلك الى تدعيم هذه الاجازة بالاستناد الى مبدأ ثبوت بالكتابة .

المشتري يعتبر من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصورى الصادر من البائع اليه وله أن يثبت هذا التصرف بغير الكتابة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - فاذا كان الحكم قد أجاز الاثبات فى هذه الحالة بغير الكتابة فانه لا يكون فى حاجة بعد ذلك الى تدعيم هذه الاجازة بالاستناد الى مبدأ ثبوت بالكتابة ولا جدوى من النعى عليه بما يورده فى أسبابه بعينه ذلك تزيدا .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٣١ س ٨ ص ٧٥٩)

- انتهاء المحكمة الى اعتبار المشتري من الغير بالنسبة لتعاقد الصورى الصادر من البائع له الى مشتر آخر - عدم التزام المحكمة بالرد على تمسك المشتري الآخر بحجية الحكم الصادر باثبات تعاقد .

متى كانت المحكمة قد انتهت الى أن المشتري يعتبر من الغير بالنسبة

للتعاقد الصوري الصادر من البائع اليه الى مشتر آخر فانها لا تكون ملزمة بالرد على تمسك هذا الأخير بحجية حكم صادر لمصلحته باثبات تعاقدته .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٣١ س ٨ ص ٧٥٩)

- الطعن على البيع بأنه في حقيقته وصية لوارث والاستدلال على ذلك بقرائن منها شكل العقد وصيغته وعدم دفع الثمن المسمى فيه - استظهار الحكم أن العقد في صياغته منجز لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهري لأن جدية العقد هي بذاتها موضوع الطعن عليه .

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنتين طعننا على العقد موضوع النزاع بأنه وإن كان ظاهره البيع إلا أنه ينطوي في حقيقته على وصية لوارث مما تحكمه نصوص المادتين ٩١٦ ، ٩١٧ من التقنين المدني واستدلنا على ذلك بقرائن معينة منها شكل العقد وصيغته وتاريخه وعدم دفع المطعون عليه شيئا من الثمن المسمى فيه لفقرها وطلبنا على سبيل الاحتياط إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صورية العقد وستره للوصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ذلك بقوله ان العقد في صياغته عقد منجز ، فان هذا الذي أورده الحكم لا يصح ردا على دفاع الطاعنتين ولا يكفي لدفعه ، ذلك أن جدية العقد التي استشفيتها المحكمة من ظاهر صياغته ومضمون عباراته هي بذاتها موضوع الطعن بعدم جديته وأنه يستر وصية لوارث ، ومتى كان ذلك وكانت المحكمة لم تلق بالا الى دفاع الطاعنتين في جوهره ولم تواجهه على حقيقته أو تعنى بتمحيصه وهو دفاع جوهري لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٣٤٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٢ س ١٠ ص ٦٦٨)

- تكييف الحكم للعقد على أساس انه وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته عقد بيع والقضاء بطلانه - عدم نعي الطاعن على هذا التكييف لا محل لمؤاخذه الحكم فيما رتبته عليه من آثار .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بطلان العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عليه على أساس أن هذا العقد وإن وصف في ظاهره بأنه عقد شركة إلا أنه في حقيقته وفي قصد المتعاقدين عقد بيع يعتبر باطلا متعلقا بالنظام العام طبقا لأحكام قانون الصيدليات رقم ٥ لسنة ١٩٤١ ، وكان هذا التكييف الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه لم يكن محل نعي من الطاعن ، فانه لا محل للنعي على الحكم فيما رتبته من آثار على ذلك البطلان وهي

اعادة الطرفين الى حالتها الاولى قبل التعاقد برد المبيع الى البائع والتمن
الى المشتري .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٧/٣/١٩٦٠ س ١١ ص ٢٢٠)

— تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلنين
بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ببطلان عقد البيع الوقائى المقصود به اخفاء رهن
عقارى سواء بصفة بيعا أو رهنا وأن العقد يعتبر مقصودا به اخفاء رهن
اذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو اذا بقيت العين المبيعة فى حيازة
البائع بأى صفة من الصفات . وقد أورد الشارع هاتين القرينتين كقرينتين
قانونيتين قاطعتين بحيث اذا توافرت احدهما كان ذلك قاطعا فى الدلالة على
أن القصد من العقد هو اخفاء رهن ومانعا من اثبات العكس . وعلة تقرير
هاتين القرينتين بالذات هو أن بقاء العين فى حيازة البائع واشتراط رد الثمن
مع الفوائد مما يتنافى مع خصائص عقد البيع الوقائى الجدى . ويؤيد هذا
النظر أن القانون المدنى الجديد ألغى البيع الوقائى نهائيا اكتفاء بالنصوص
الخاصة بالرهن . ولم يكن التقنين المدنى القديم يتضمن نصا كنص المادة
٤٠٤ من التقنين الحالى التى تجيز نقض القرينة القانونية بالدليل العكسى
ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك وأن الرأى قبل صدور هذه المادة كان متجها
الى الأخذ بما هو مقرر فى فرنسا بنص صريح فى المادة رقم ١٣٥٢ من القانون
المدنى الفرنسى من عدم جواز اثبات ما ينقض القرينة القانونية اذا كان
القانون يبطل على أساسها تصرفا معيبا . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد
اعتبر بقاء العين المبيعة فى حيازة البائع قرينة غير قاطعة ودليل على عكسها
وانتهى رغم قيام هذه القرينة الى اعتبار العقد بيعا وفائيا صحيحا فانه يكون
قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٦٧ س ١٢ ص ٨١٥)

— قبل صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٢٣ لم يكن البيع الوقائى الذى
يخفى رهنا باطلا بل كان يعتبر بمثابة عقد رهن .

لم يكن البيع الوقائى الذى يخفى رهنا باطلا قبل صدور القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ، بل كان كل ما يهدد المشتري بعقد وفائى هو أن يعتبر
عقده فى الحالة بمثابة عقد رهن تنطبق عليه قواعد الرهن وبذلك ينتفع بكل
ما للدائن المرتهن من حقوق وقد شجع هذا الدائنين على اساءة استعمال عقد
البيع الوقائى واتخاذ وسيلة لستر الرهون بقصد الاحتيال على التخاص من

القيود التي وضعها القانون لحماية المدينين الراهنين وأهمها منع المرتهن في حالة عدم الوفاء من تملك العين المرهونة بغير الالتجاء الى القضاء مما حدا بالمشروع لاصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ للقضاء على هذه الحيل .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢١ س ١٢ ص ٨١٥)

١- ثبات أن عقد البيع يخفى رهنا - جوازه بكافة الطرق بين المتعاقدين .

للمتعاقدين أن يثبت بكافة الطرق - ومنها البينة والقرائن - أن العقد لم يكن بيعا باتا وانما هو - على خلاف تصوصه - يخفى رهنا .

(طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٦ س ١٧ ص ١٧٧٠)

- عقد البيع الذي يخفى رهنا - بيع وفاء - بطلانه .

عقد البيع الذي يخفى رهنا ويستطيع البائع فيه استرداد المبيع اذا هو رد الثمن الى المشتري انما هو صورة من بيع الوفاء الذي حظره المشروع بالنص على بطلانه في المادة ٤٦٥ من التقنين المدني .

(طعن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٦ س ١٧ ص ١٧٧٠)

- متى كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف قد تضمن قضاء قطعيًا باعتبار عقد البيع الوفائي رهنا منذ انعقاده وهو ما يترتب عليه اعتباره باطلا بطلانا مطلقا فلا يكون له أثر سواء بصفته بيعا أو رهنا طبقا للمادة ٣٣٨ من القانون المدني الملغى بعد تعديلها بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٢٣ وكان هذا القضاء قد حاز قوة الأمر المقضى فانه يعتبر حجة قاطعة بما فصل فيه من اعتبار العقد رهنا بحيث لا يجوز قبول أى دليل ينقض هذه الحجية فان المحكمة تكون قد استنفدت بهذا القضاء سلطتها في الفصل في مسألة تكييف هذا العقد بحيث يمتنع عليها أن تعود فتبحث من جديد هذا التكييف وتقضى في ذات النزاع بقضاء آخر تأسبسا على أن العقد هو عقد بيع وفائي أصبح باتا فاذا هي فعلت فان قضاءها بذلك يكون منقضا لحكمها الاول الحائز لقوة الأمر المتضى بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٧ س ١٨ ص ٩١٨)

- صورية عقد البيع - نفاذ العقد الحقيقي فيما بين المتعاقدين والخلف العام - لا يمنع من ذلك وضع يد المشتري - بالعقد الصوري - على المبيع .

متى انتهى الحكم الى اعتبار عقد البيع عقدا صوريا سأترا لعقد حقيقي فانه اذ رتب على ذلك أن العقد الذى ينفذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقى - أى ورقة الضد - يكون قد طبق المادة ٢٤٥ من القانون المدنى تطبيقا صحيحا ولا يمنع من نفاذ هذا العقد الحقيقى فى حق المشتري أن يكون قد وضع يده على المبيع اذ أن وضع يده فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر ستر الصورية .

(طعن رقم ١٥١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٠ س ١٨ ص ٨٥٠)

- « الدعوى بصحة ونفاذ العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية ، وهو ما يقتضى أن تبحث المحكمة فيها موضوع العقد وصحة البيع وتتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ويتسع نطاقها لبحث كافة ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وصحته أو بطلانه ومنها أنه صوري صورية مطلقة ، فمن شأن هذه الصورية ان صحت أن ينعدم بها وجود العقد قانونا وهو ما يحول دون الحكم بصحته ونفاذه ، اذا كان للمشتري الذى لم يسجل عقده أن يتمسك - باعتباره من الغبن - بصورية التصرف الصادر من البائع له الى مشتر آخر صورية مطلقة ولو كان التصرف مسجلا - ليتوصل بذلك الى محوه من الوجود ليحكم له هو بصحة عقده ، »
(١٩٧٨/١١/٢٩ - فى الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٥ ق) وبأنه « اذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة انتهت فى حدود سلطتها التقديرية الى أن عقد مورث الطاعنين صوري صورية مطلقة وأن الأطيان التى وضع اليد عليها استنادا الى هذا لعقد لا زالت باقية على ملك المطعون عليها الثانية البائعة صوريا ورتب على ذلك انتفاء نية الملك لدى الطاعنين ومورثهم من قبل فانه يكون قد التزم صحيح القانون اذ أن وضع اليد فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر ستر الصورية ولا يؤدى الى كسب الملكية مهما طالت مدته » (١٩٧٦/٣/٢٣ س ٢٧ ص ٧٢٨) وبأنه « اذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة السائغة التى تؤدى الى صورية عقد الطاعن صورية مطلقة وانتهى الى القول بأن لا محل للمفاضلة بين هذا العقد الباطل وبين عقد المطعون عليها ، اذ لا تتأتى المفاضلة الا بين عقدين صحيحين ، فانه يكون قد رد ضمنا على ما أثاره الطاعن بشأن صورية عقد المطعون عليها

مطرحا هذا الوجه من دفاعه ، ١٩٧٣/٦/٢٦ س ٢٤ ص ١٩٦٧ وبنفس المعنى ١٩٧٣/٢/٦ س ٢٤ ص ١٤٤ ونقض ١٩٧٠/٥/٢١ س ٢١ ص ٨٨٦)

وقد قضت محكمة النقض بأن « مؤدى عموم نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن المناط في جواز تمسك الغير بالعقد الظاهر الصوري هو حسن نيته ولا يعتد في ذلك بالبائع على الصورية سواء كان مشروعاً أم غير مشروع وعلّة ذلك أن أجازة التمسك بالعقد الظاهر استثناءً وارد على خلاف الأصل الذي يقضى بسريان العقد الحقيقي الذي أراده المتعاقدان وقد شرع هذا الاستثناء لحماية الغير الذي كان يجهل وجود هذا العقد وانخدع بالعقد الظاهر فاطمان اليه وبني عليه تعامله على اعتقاد منه بأنه عقد حقيقي » (١٩٦٥/١٢/٣٠ - م نقض م - ١٦ - ١٣٨٥) . وبأن « البائع على الصورية ليس ركناً من أركان الدعوى بها فعدم صحة البائع الذي أورده مدعى الصورية ليس من شأنه وحده رفض دعواه » (١٩٤٩/١٢/١ - م ق م - ١ - ٧٥٦) . وبأنه « إذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حكمها أن البيع كان متفقاً على حصوله بين البائع والمشتري ، ثم قضت بعد ذلك بصورية عقد البيع على أساس أنه كان لمناسبة معينة ولغرض خاص ، فإن قضاءها يكون خاطئاً إذ أن ما أثبتته يفيد جدية البيع من حيث هو ولا يتفق مع القول لأن الصورية تقتضى أن يكون العقد لا وجود له في حقيقة الواقع ، » (١٩٤٢/٣/٢٦ - م ق م - ٤٠ - ٧٦٢) .

- ولا تأثير للتسجيل أو ثبوت التاريخ على الصورية : فقد قضت محكمة النقض بأنه « يجوز لمن كسب من البائع حقاً على المبيع - كمشتري ثان - أن يثبت بكافة طرق الاثبات صورية البيع الصادر من سلفة صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ، ولو كان العقد المطعون فيه مسجلاً ، فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقداً جدياً كما أن التسجيل لا يكفي وحده لنقل الملكية بل لابد أن يرد على عقد جدي ، ويعتبر الخلف الخاص من الغير بالنسبة إلى التصرف الصوري الصادر من البائع إلى مشتري آخر ، » (١٩٧٣/٦/٢٦ - م نقض م - ٢٤ - ٩٦٧) وبأنه « إذا ثبتت صورية عقد البيع صورية مطلقة فإنه يكون باطلاً ولا يترتب عليه نقل ملكية القدر المبيع ولو كان مسجلاً إذ ليس من شأن التسجيل أن يصحح عقداً باطلاً ، » ١٩٦٥/٥/٢٧ س ١٦ ص ٦٥٥ . وبأنه « متى كان

العقد صوريا فانه لا يكون له وجود قانونا ، فتسجيله وعدمه سيان ،
ولكل دائن أن يتجاهله رغم تسجيله ولو كان دينه لاحقا له ،
(١٩٤٦/٤/٢٥ - م ق م - ١٥ - ٧٥٩) .

« الغير بالمعنى الذى تصده المادة ٢٤٤ من القانون المدنى هو من يكسب
حقه بسبب يغاير التصرف الصورى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى
كما سلف القول الى أن الطاعنة كانت أحد طرفى الاجراءات التى تمت
بالتواطؤ بينها وبين المطعون عليه الثانى والتى انتهت الى ايقاع البيع عليها
اضرارا بالمطعون عليها الأولى ، فان الطاعنة بذلك لا تعتبر من طبقة الغير
فى معنى المادة ٢٤٤ المذكورة . » (١٩٧٨/١/١٧ - الطعن ٧٧٩ لسنة
٤٣ ق) .

« يعتبر المشتري من الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر
من نفس البائع الى مشتر آخر وله وفقا لتصريح نص المادة ٢٤٤ من القانون
المدنى أن يثبت صورية العقد الذى أضربه بطرق الاثبات كافة »
(١٩٦٦/٥/٢٦ - م نقض م - ١٧ - ١٢٧١) . وبأن « المشتري يعتبر من
الغير فى أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصادر من البائع اليه وله أن
يثبت صورية هذا التصرف بغير الكتابة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة »
(١٩٥٧/١٠/٣١ - م نقض م - ٨ - ٧٥٩) .

- احقية الغير حسن النية فى التمسك بالعقد الظاهر .

للغير حسن النية أن يتمسك بالعقد الظاهر متى كان هذا العقد فى
مصلحته ولا يجوز أن يحاج - المشتري - بورقة غير مسجلة ، تفيد صورية
عقد البائع له متى كان لا يعلم بصورية ذلك العقد .

(طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٢ س ٢٢ ص ٥٥٣)

- المشتري بعقد ابتدائى غير مسجل - جواز تمسكه بصورية عقد
المشتري الآخر من ذات البائع ولو سجل عقده .

القانون لا يمنع المشتري الذى لم يسجل عقده أن يتمسك بصوريه عقد
المشتري الذى سجل عقده ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد من الوجود لكى
يحكم له بصحة عقده ويشهر هذا الحكم فتنقل اليه ملكية العين المباعة .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)

لمن يطعن على التصرف بالبيع الخيار بين استعمال دعوى الصورية أو الدعوى البوليصة حسبما يتحقق بأيهما غرضه فإن كان قد اختار الدعوى بالصورية ورأت المحكمة صحة دعواه - وقضت له بطلباته وكانت مع ذلك قد عرضت في أثناء البحث الى الدعوى البوليصة وتكلمت عنها فذلك منها يكون تزييدا لا يعيب الحكم .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨)

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالصورية الذي يجب على المحكمة بحثه والبت فيه يلزم أن يكون صريحا في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ أو الاحتيال لاختلاف الأمرين مدلولاً وحكماً ، لان الصورية إنما تعنى عدم قيام المحرر أصلاً في نية عاقدية أما التواطؤ فإنه غير مانع عن جدية التعاقد ومن قيام الرغبة في أحداث آثار قانونية له ، ولما كان الواقع في الدعوى أن الطاعة لم تدفع بصورية عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الثاني أمام محكمة أول درجة ، وإنما بنت دفاعها على أن عملية القرعة التي جعلت منها سندها في مدعاها أجريت بمعرفة المالك - المطعون عليه الأول - وسأقت على ذلك في مذكرتيها الشارحتين عدة قرائن تنم عن التواطؤ بين المالك وبين قريب المطعون عليه الثاني ، بدليل تحرير العقد بمقر الشرطة وتأخر المستأجر في استلام الشقة من شاغلها وقتذاك وكان هذا لا يعنى التمسك على نحو جازم قاطع بصورية هذا العقد ، فلا على الحكم المطعون فيه أن هو التفت عن هذا الدفاع » (١٩٧٧/٥/٤ س ٢٨ ص ١١٣٥) .

لا يقبل الطعن بالصورية في دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الا ممن لهم مصالح في حدودها :

وقد قضت محكمة النقض بأنه « لما كان مناط التدخل في الدعوى والطعن بصورية عقد لا يقبل الا ممن له مصلحة فيه وكانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع المطعون عليه بالصورية النسبية أقامها المطعون ضده على والدته البائعة - حال حياتها - أي في وقت لم يكن قد ثبتت فيه للطاعن صفته كوارث ولم تتوافر لديه المصلحة القانونية التي تجيز له طلب التدخل في تلك الدعوى للطعن في هذا العقد بالصورية - فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص من عدم تدخل الطاعن في تلك الدعوى دليلاً على جدية طاعنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال » ١٢/٦/١٩٧٨ - الطعن ٧٥٦ لسنة ٤٥ ق) وبأن « الطعن بصورية عقد

لا يقبل الا ممن له مصلحة فيه وفي حدود هذه المصلحة ، فاذا كان المشتري الثاني قد طعن على العقد الصادر من نفس البائع الى المشتري الاول (عن اطيان من بينها الاطيان المباعة للمشتري الثاني) قاصدا اهدار هذا العقد في خصوص القدر الذي اشتراه فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض دعوى صحة ونفاذ عقد المشتري الاول فيما زاد عن هذا القدر الذي اشتراه المشتري الثاني استنادا الى صورية العقد يكون قد خالف القانون في هذا الخصوص . (١٩٦٢/٢/٨ س ١٣ ص ٢١٥) .

وقد قضت محكمة النقض بأن « الدعوى بطلب بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وان وصفت بأنها دعوى بطلان الا انها في حقيقتها وبحسب المقصود منها انما هي دعوى بطلب تقرير صورية هذا العقد صورية نسبية بطريق التستر ، وهذه الدعوى لا تسقط بالتقادم لان ما يطلبه رافعها انما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده العاقدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تزول بالتقادم فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن » (١٩٦٩/٣/٢٠) - م نقض م س ٢٠ ص ٤٥٠) .

تنص المادة ٢/٩٤٢ من القانون المدني على أن « وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان (اعلان الرغبة) يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة » ، فان لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة . ولما كان هذا النص صريحا في أن ما يجب ايداعه هو كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، فان اشتراط ايداع الثمن المسمى في العقد واو كان صوريا يعد قيده لا يحتمله النص .

(نقض ١٩٨٠/٤/١ س ٣١ ص ١٠٠٦ مج فنى مدلى)

- اذ خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بصورية عقد القسمة أو عقد البيع فانه لا يقبل منه التمسك بهذه الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٠/٢/١٢ س ٣١ ص ٤٧١)

- السبيل لبحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام هو الطعن عليها بطرق الطعن التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فإذا كان الطعن عليها غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لاهدارها بدعوى بطلان أصلية لمساس ذلك بحجيتها الا اذا تجردت هذه الأحكام من أركانها الأساسية .
وإذا كان الطعن بالصورية لا يجرّد الحكم من أركانه الأساسية ، فانه يكون من غير الجائز رفع الدائن لدعوى بطلان الحكم - الصادر ضد مدينه - للصورية .

- اذ كانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بحجية الحكم الصادر بصحة العقد ونفاذه قبل المطعون ضدهم السبعة الأول باعتبارهم دائني المطعون ضده الثامن الصادر ضده هذا الحكم فضلا عن نفاذ هذا العقد في حقهم بتسجيل صحيفة الدعوى قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية بما يترتب عليه عدم ملكية مدينهم المذكور للعقار المنزوعة ملكيته . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم الاعتداد بهذا الحكم لصورية عقد البيع صورية مطلقة دون أن يشير الى هذا الدفاع الجوهري ، يكون - فضلا عما شابه من قصور في التسبيب - قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٤ س ٣١ ص ٢٧٢ مج فنى مدنى)

- بيع العقار الصادر من الوالى الشرعى الى أولاده مع تبرعه لهم بالثمن هذا التصرف هبه وليس بيعا ولا وصية .

(نقض ١٩٧٨/٣/٢٩ س ٢٩ ص ٨٩١)

القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى . جواز تمسك الخصم بها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . عدم التحدى بها أمام محكمة أول درجة لا يدل بذاته على عدم جدية دفاعه .

(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ س ٣١ ص ١٧٨١)

والحكم فى الدعوى ١٨٧٦ لسنة ٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩

وحيث أنه بجلسته ١٩٧٩/١١/٢٤ حضر المدعى والمدعى عليه محامى دفع الأخير وطعن بالصورية النسبية على عقد البيع سند الدعوى على أساس أنه

لم يقصد به بيعا بل تبرعا للمدعى وزوجته وطلب احالة الدعوى الى التحقيق
وقد رفض المدعى ذلك .

وحيث أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم فيها بجلسة اليوم
فصرحت لمن يشاء من الخصوم بتقديم مذكرات خلال أجل مضروب في خلال
الأجل المحدد قدم وكيل المدعى مذكرة بالكتابة وبعد انتهاء الأجل قدم وكيل
المدعى عليه مذكرة شارحة لدفاعه طلب فيها رفض الدعوى .

وحيث أنه من المقرر طبقا للمادة ١/٢٤٤ من القانون المدني أنه اذا أبرم
عقد صوري فللدائنين المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسن النية أن
يتمسكوا بالعقد الصوري بهم كما ان لهم أن يتمسكوا بالعقد المستقر
ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم - الأمر الذي مفاده
ومؤداه ان الدائنين المتعاقدين وللخلف الخاص أن يثبتوا بكافة طرق
الاثبات صورية العقد الذي أضر بهم ، أما المتعاقدان فلا يجوز لهما اثبات
ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب الا بالكتابة عملا بنص المادة ١/٦١
من قانون الاثبات - لما كان ذلك وكان مبنى طعن المدعى عليه على عقد البيع
سند الدعوى أنه تبرعا ومن ثم فهو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر -
واذ كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورية مكتوبا فلا يجوز للمدعى
عليه وطبقا للقواعد المتقدمة أن تثبت هذه الصورية بالكتابة ويعنى طلبه احالة
الدعوى الى التحقيق لاثبات الصورية وقد اعترض المدعى على ذلك - غير قائم
على سند صحيح من الواقع والقانون ويضحى الدفع بالصورية متعين الرفض
(الوجيز السنهوري بند ٨٨٩ ص ٨٨٤ ، أبو الوفا التعليق على قانون الاثبات
طبعة أولى سنة ١٩٧٨ ص ١٨٧ ، نقض ١٩٧٢/٣/١٦ س ٢٣ ص ٤٢٤ ،
نقض ١٩٧٦/١٢/٢١ س ٢٧ ص ١٨٠١ مج فنى) .

احكام المحاكم الاخرى :

(الدعوى رقم ٤٠٦٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى طنطا جلسة
١٩٧٩/١٢/٢٩) .

ومن حيث أنه من المقرر أنه يجب على القاضى ألا يقضى بالصورية الا اذا
قامت أدلة قوية عليها لا تدع مجالا للشك فى صحتها لأن ذلك جائز بالنسبة
الى الحقوق العظيمة القيمة وقليلتها على السواء أى أنه يجب على القاضى أن
لا يكتفى بقرينة أو قرائن حقيقية أو مجرد اعتراضات لا تعززها ظروف
الدعوى - كما أنه من المقرر وفى هذا الخصوص ان محكمة الموضوع تستقل
بتقدير الصورية (راجع فى هذا رسالة الاثبات للمستشار أحمد نشات طبعة

١٩٧٢ الجزء الأول ص ٣٨٢ بند ٢٥٣ والدكتور أحمد أبو الوفا في التعليق على نصوص الاثبات طبعة ١٩٧٨ ص ٩١ وما بعدها ونقض الطعن ٥٥٦ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣ ص ٢٧ ٧٢٨ ونقض ١٩٧٦/٢/٢٩ طعن ١٥٤ س ٤١ ق ونقض ١٩٧٧/٢/١٧ رقم ٤٠٧ س ٤٢ ق مشار اليهما بالمرجع السابق الثاني ونقض ١٩٧٠/١٢/٣١ س ٢١ ص ١٣٢٩ .

كما انه من المقرر قانونا ان الاقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي ويجوز تجزأته أو اعتباره دليلا كاملا جواز عدم الأخذ به أصلا (نقض ١٩٧٥/٢/٤ س ٢٦ ص ٣٢٣ مج فنى) .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم وأخذا به واذ كانت المحكمة وفى حدود سلطتها التقديرية - تطمئن الى أقوال شاهدى الخصم المتدخل اللذان شهدا بأن عقد الخصم المتدخل عقد حقيقى وحيدى ويتعين من هذه الأقوال ومن ظروف الدعوى وملايساتها ان عقد الخصم المتدخل هو عقد جدى وحقيقى وتنتهى الى رفض الدفع المدنى من المدعى بصورية عقد الخصم المتدخل ولـن يعتبر من هذا ما قدمه من اقرار غير قضائى نسب الى الخصم المتدخل اذ ان المحكمة لا تعول عليه .

البيع فى مرض الموت :

تحديد مرض الموت :

ما دامت المحكمة قد استخلصت من التحقيقات التى أجريت فى الدعوى ومن الشهادتين المقدمتين فيما عن مرض المورث أنه كان مريضا قبل وفاته بأربعة شهور بالسبل البرئوى وأن هذا المرض اشتد به وقت تحرير العقد المطعون عليه ، ثم فندت الطعون الموجهة الى الشهادة المقدمة من الصادر له العقد فانها تكون قد أوردت فى حكمها من الأسباب ما يكفى لحمل قضائها .

(الطعن ١٣٢ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٢٣)

- عدم اعتبار المرض الذى يطول عن سنة مرض موت الا اذا اشتدت وطأته وعدم اعتباره كذلك الا فى فترة الشدة الطارئة - الحكمة من ذلك وحق قاضى الموضوع فى تقدير ما يعتبر شدة للمرض .

المرض الذى يطول أمده عن سنة لا يعتبر مرض موت الا اذا اشتدت وطأته وهو لا يعتبر كذلك الا فى فترة الشدة الطارئة ، وحكمة ذلك أن فى

استطالة المرض على حاله ما يدفع عن المريض اليأس من الحياة ويلحق المرض بالمآلوف عن عاداته وأن فيما قد يصيبه من شدة ما يقطع عنه الرجاء ويشعره يبدنو أجله ، وما يعتبر بهذا الوصف شدة المرض هو من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا سبيل للجدل فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١/٢٣/١٩٥٠)

- حق محكمة الموضوع فى اعتبار تراخى المشتري فى تسجيل عقده قرينة ضمن قرائن أخرى على حصول التصرف فى مرض الموت .

لا تثريب على محكمة الموضوع ان هى اتخذت من تراخى الطاعن فى تسجيل عقد البيع الصادر له من مورثه قرينة ضمن قرائن أخرى على أن العقد صدر فى فترة مرض موت البائع وان تاريخه قدم لستر هذه الحقيقة اذ هى لم تجاوز سلطتها فى تقدير الأدلة وفهم الواقع فى الدعوى .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ٣/٥/١٩٥١)

- حق محكمة الموضوع فى اعتبار ما ورد فى شهادة الطبيب المعالج وكذلك فى شهادة كشف الأشعة دليلا مضافا الى الأدلة والقرائن الأخرى على حصول التصرف فى مرض الموت .

لا تثريب على المحكمة اذا هى اتخذت مما ورد فى شهادة الطبيب المعالج المكتوبة من انه نولى علاج المورث لمدة تزيد على ستة شهور قبل وفاته وأنه كان مريضا بنزلة شعبية مزمنة ودرن رئوى وأنه كان طريح الفراش أحيانا وأحيانا أخرى كان ينتقل الى جهة أخرى للعلاج وأن سبب وفاته على ما يذكر هو الدرن الرئوى وهبوط فى القلب ، وكذلك من شهادة كشف الأشعة ، دليلا مضافا الى الأدلة والقرائن الأخرى التى ساققتها على مرض المورث بالسل من تاريخ الكشف عليه بالأشعة واشتداد هذا المرض عليه بعد ذلك ووفاته بسببه . مما أدى بها الى اعتباره مرض موت وتقريرها بناء على ذلك ببطلان العقدين المطعون فيهما لتحريرهما خلال فترة اشتداده ، وهى بما لها من سلطة التقدير فى هذا الشأن لا حاجة بها الى اتخاذ أى اجراء آخر فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ٢٥/١٠/١٩٥١)

- متى كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر أن المورث كان مريضاً مرض موت وقت تحريره عقدى ابيع الصادرين منه الى زوجته قد انتصر على تقرير أن المورث كان مريضاً مرضاً انتهى به الى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان الهلاك غالباً فيه وقت حصول التصرف المطعون فيه وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا فانه يكون مشوباً بالقصور في أسبابه مما يبطله .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥١/٦/٧)

- ان أداء المورث بعض الأعمال في فترات متقطعة من مدة مرضه كقبضه مبلغاً من المال وفكه رهناً حيازياً وحصول هذه الأعمال منه قبل وبعد تحرير العقدين المطعون فيهما بصدورهما في مرض الموت - ذلك ليس من شأنه أن ينفي ما انتهت اليه المحكمة من أن المورث كان في فترة اشتداد مرضه عاجزاً عن أعماله العادية حتى انه أناب عنه غيره في مباشرتها لأن قيامه بمثل ما قام به لا يمنع من اعتبار مرضه موت متى كان شديداً يغلب فيه الهلاك وانتهى بموته .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٢٥)

- تقرير الحكم بأن المرض اذا استطال سنة فأكثر لا يعتبر مرض موت الا اذا اشتدت وطأته وأعقبته الوفاة - لا مخالفة فيه للقانون - استخلاص اشتداد وطأة المرض هو استخلاص موضوعي .

اذا كان الذي أورده الحكم في صدد مرض الموت يفيد أن المرض اذا استطال سنة فأكثر لا يعتبر مرض موت الا اذا اشتدت وطأته وأعقبته الوفاة فلا مخالفة في هذا القانون واستخلاص اشتداد وطأة المرض هو استخلاص موضوعي ، فمتى أقام الحكم قضاءه في نفي اشتداد المرض وقت صدور التصرف المطعون فيه على أسباب سائغة فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/١٠/٢٥)

- من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه بدنو أحله وينتهي بوفاته فاذا استطال المرض لأكثر من سنة فلا يعتبر مرض

موت مهما يكون من خطورة هذا المرض واحتمال عدم براء صاحبه منه وتكون تصرفات المريض في هذه الفترة صحيحة ولا تعد حالته من حالات مرض الموت الا في فترة تزايدها واشتداد وطأتها اذ العبرة بفترة الشدة التي تعقبها الوفاة .

(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢١)

- تقدير اشتداد المرض واستطالته وأثره في حالة المريض هو تقدير موضوعي .

الحالة النفسية للمريض من رجاء وبأس وان كانت هي الحكمة التي من أجلها قرر الفقهاء قاعدة أن المرض لا يعتبر مرض الموت اذا طال أمدّه عن سنة الا اذا اشتد ، الا أنه لا يسوغ التحدي بحكمة مشروعية هذه القاعدة في كل حالة للقول بتوافرها أو انعدامها .

واذن فاذا كان الحكم اذ قضى برفض دعوى الطاعنة بشأن بطلان عقد البيع الصادر الى المطعون عليها من مورثها وعدم نفاذ تصرفاته لصدورها منه في مرض موته قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أن المورث وان كن قد أصيب بشلل نصفي في أكتوبر سنة ١٩٤٢ الا أن مرضه استطال حتى توفي في ابريل سنة ١٩٤٤ بسبب فجائي في شريان بالبح ، وأن التصرفات المطعون فيها صدرت منه بعضها في يوليو واخرها في نوفمبر سنة ١٩٤٣ وأنه وان كان قد أصيب بنوبة قبل الوفاة بمدة تقرب من ستة شهور الا أن هذه النوبة - التي لم يحدد تاريخها بالدقة - كانت لاحقة للبيع وأنه بفرض التسليم بأنها سبقت سائر التصرفات المطعون عليها الا أنها لم تغير من حال المريض الا تغييرا طفيفا لم يلبث أن زال وعاد المرض الى ما كان عليه من استقرار - اذا كان الحكم قد أقام قضاءه على ذلك وكان ما أثبتته عن اشتداد المرض واستطالته وأثره في حالة المريض مما يستقل بتقديره قاضي الموضوع - كان النعي عليه أنه أخطأ في تطبيق القانون بمقولة انه لم يعتد بالعامل النفسي الذي يساور المريض اذ اعتبر أن الانتكاس لا يكون دليلا على عدم استقرار المرض الا اذا كان شديدا في حين أن المرض الذي ينتهي بالموت يطول أمدّه عن سنة يعتبر مرض موت اذا اشتد والانتكاس مهما كان طفيفا دليل على عدم استقرار المرض - كان النعي عليه بذلك لا يعدو أن يكون جدلا فيما يستقل به قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٢٣)

- قيام مرض الموت - مسألة واقع -

قيام مرض الموت هو من مسائل الواقع ، فاذا كان الحكم قد نفى بأدلة سائغة لها أصلها في الأوراق ، قيام حالة مرض الموت لدى المتصرفه حيث استخلص من الشهادة الطبية المقدمة لاثبات ذلك ، أنها لا تدل على أن المتصرفه كانت مريضة مرض موت ، واعتبر الحكم في حدود سلطته في تقدير الدليل أن انتقال الموثق الى منزل المتصرفه لتوثيق العقود محل النزاع ، لا يعتبر دليلا أو قرينة على مرضها مرض موت ، فان الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع في الدعوى يعتبر مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، ولا يؤثر في الحكم ما تزيد فيه من أن اقرار الوارث بصحة العقود الصادرة من مورثته الى بعض الخصوم في الدعوى يفيد أن المتصرفه لم تكن مريضة مرض الموت ، اذ جاء هذا من الحكم بعد استبعاده الأدلة التي قدمها الوارث على قيام حالة مرض الموت ، وهو المكلف باثبات ذلك .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢ س ٢٣ ص ٧٩٠)
- الضوابط المقررة لتحديد مرض الموت -

ان من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ، ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهي بوفاته .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٦ س ٢٤ ص ١٥١)

- مرض الموت - ضوابطه - أن يغلب فيه الهلاك - ويشعر المريض معه بدنو أجله وينتهي بالوفاة .

من الضوابط المقررة في تحديد مرض الموت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون المرض مما يغلب فيه الهلاك ويشعر معه المريض بدنو أجله وأن ينتهي بوفاته .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ س ٢٨ ص ١٧٤٢)

- المرض الذي يطول أمده عن سنة لا يعتبر مرض موت الا اذا اشتدت وطأته وهو لا يعتبر كذلك الا في فترة الشدة الطارئة اذ أن فيها ما يقطع

عن المريض الرجاء ويشعره بدنو أجله . وما يعتبر بهذا الوصف شدة للمرض من أمور الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٤ س ٢٩ ص ٧٢٥)

حكم البيع في مرض الموت :

- البيع الصادر لأجنبي في مرض موت البائع اذا كان تبرعا محضا فانه يأخذ حكم الوصية ولا ينفذ الا في الثلث ، اما اذا ثبت انه عقد صحيح دفع فيه الثمن ولكن فيه شيئا من المحاباة فله حكم آخر .

البيع في مرض الموت لأجنبي يختلف حكمه فان ثبت انه هبة مستورة أى تبرع محض فحكمه أنه وصية لا تنفذ الا في ثلث تركة البائع ، وان ثبت أنه عقد صحيح مدفوع فيه الثمن ولكن فيه شيئا من المحاباة فله حكم آخر .

وعلى ذلك فاذا دفع ببطلان عقد بيع لكونه مزورا على البائع أو لكونه على الأقل صادرا في مرض موته ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى صدور العقد في مرض الموت ، واستؤنف هذا الحكم التمهيدى فقضت محكمة الدرجة الثانية بالغائه وتصدت لموضوع الدعوى فحكمت فيه بصحة العقد على أساس أن المشتري ليس وارثا وأنه لا محل اذن لتحقيق صدور العقد في مرض الموت الا اذا كان ثبت محاباة في الثمن تزيد على ثلث مال البائع في حين أن الطاعن في العقد بنى طعنه على أن هذا العقد انما هو تصرف بطريق التبرع الذي لم يدفع فيه ثمن ، فحكمها على أساس ذلك التوجيه ، وهو تصحيح عقد البيع واعتباره عقدا بيع حقيقى فيه الثمن مدفوع فعلا مع عدم بيان الأسباب التي دعتها الى رفض ما ادعاه الطاعن من عدم دفع الثمن ولا الأسباب التي أقنعتها بدفع هذا الثمن ، هو حكم باطل لتصور أسبابه .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٣٤/٤/٢٦)

- صحة البيع الصادر في مرض الموت بالنسبة للوارث الذى أجاز له ولو أبطل بالنسبة للوارث الذى لم يجزه .

البيع الصادر في مرض الموت لابنة البائع يكون صحيحا في حق من أجاز له من الورثة ولو قضى ببطلانه بالنسبة لمن لم يجزه منهم . فاذا امتنع

من أجاز البيع عن نسليم بعض الأطيان الواردة فى العقد الى المشتريه بدعوى أنها من نصيبه فى التركة فان الحكم عليه لها بتثبيت ملكيتها لهذه الأطيان يكون صحيحا ولا مخالفة للقانون فيه .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٥/٢٠)

- الحكم الصادر باعتبار البيع حاصلا فى مرض الموت ويأخذ حكم الوصية لأجنبى فلا ينفذ الا فى الثلث لا يعتبر مناقضا لما امر به من ندب خير لتقدير اموال التركة ومعرفة اذا كان المبيع يخرج من الثلث .

اذا قضت المحكمة باعتبار العقد المتنازع عليه عقد بيع صادرا فى مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبى لا ينفذ الا فى ثلث تركه البائع ، ثم حكمت فى الوقت نفسه تمهيدا بندب خير لحصر اموال البائع وتقدير ثمنها لمعرفة ما اذا كانت الأطيان محل العقد تخرج من ثلثها أم لا ، فلا تعارض فى حكمها بين شطره القطعى وشطره التمهيدى ، اذ أنه مع اعتبار العقد صادرا فى مرض الموت حكمه حكم الوصية لأجنبى يصبح الفصل فى طلب صحته ونفاذه كليا أو جزئيا متوقفا بالبداهة على نتيجة تقرير الخبر فى المهمة التى كلفه بها .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٥٠/٣/٢)

- حق محكمة الموضوع فى أن تستخلص على خلاف نصوص العقد لأسباب سائغة أن الوارث لم يدفع ثمنا للبيع الصادر له من المورث فى مرض موته .

متى كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بما نص عليه فى عقد البيع المقول بصدوره من مورث الخصوم الى والده الطاعن فى فترة مرض موته من دفع الثمن قد استند الى ما تبينه من مجموع التحقيقات وظروف الدعوى وملايساتها وكان الطاعن لم يقدم ما يثبت انه تحدى لدى محكمة الموضوع بأنه دفع مقابلا لما اشتراه فان ما ينعاه عليه الطاعن من بطلان لاستناده الى وقائع لا تتفق مع الأوراق المقدمة فى الدعوى ولا تؤدي الى ما انتهى اليه منها يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٥١/٥/٣)

- مجال البحث فى تطبيق المواد ٢٥٤ مدنى قديم وما بعدها انما هو

حيث يكون التصرف المطعون بحصوله في مرض الموت قد صدر منجزا ، وأن مؤدى ثبوت صحة الطعن فيه بحصوله في مرض الموت اعتبار هذا التصرف وصية فاذا لم يكن التصرف - محل النزاع - تصرفا منجزا بل كان وصية سافرة من أول الأمر وتخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون هناك محل لأعمال أحكام تلك المواد على واقعة النزاع .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٣ س ٧ ص ٢٤٤)

- مجرد الطعن على التصرف بأنه صدر في مرض الموت - لا يكفي لاهدار حجية التصرف - ضرورة اثبات صحة هذا الادعاء .

مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض موت المورث اضرارا بحقوقه في الارث لا يكفي لاهدار حجية التصرف ، بل يجب على الوارث أن يقيم الدليل على ادعائه ، فإن عجز عن ذلك ظل التصرف حجة عليه وملزما له ، ولا يعتبر الوارث في حالة عجزه عن اثبات طعنه في حكم الغير ، ولا يعدو أن يكون الطعن الذي أخفق في اثباته مجرد ادعاء لم يتأيد بدليل ، وبالتالي يكون التصرف حجة على الوارث باعتباره خلفا عاما لمورثه .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٣ ص ٨٥٤)

- اثبات التاريخ لا يكون الا بأحدى الطرق التي عينها القانون ، ولا يحتج على الورثة الذين يطعنون على التصرف بأنه صدر في مرض الموت بتاريخ السند اذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا ، الا هذا التاريخ يظل حجة عليهم الى أن يثبتوا هم عدم صحته وأن التصرف صدر في تاريخ آخر توصلوا منهم الى اثبات أن صدوره كان في مرض الموت .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ س ٢٨ ص ١٧٤٢)

- تقرير الحكم لأسباب سائغة بعدم جدية الادعاء بأن البائعة كانت مريضة مرض الموت عند تحرير عقد البيع - ذلك يعتبر رفضا ضمنيا لطلب الاحالة على التحقيق لاثبات مرض الموت - كما أنه لا خطأ فيه ولا قصور .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تر فيما قاله الطاعن من أن البائعة كانت مريضة مرض الموت عند تحرير عقد البيع الا مجرد ادعاء غير جدى لأن الطاعن لم يقدم دليلا أو حتى قرينة على أنها كانت مريضة فإن المحكمة بناء على هذه الأسباب السائغة التي أوردتها تكون قد

رفضت ضمنا طلب الاحالة على التحقيق لاثبات مرض الموت ، وهذا لا خطأ فيه في تطبيق القانون كما لا يشوبه القصور .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/١١/٢٧)

- اقامة الحكم قضاءه على مرض موت البائعة وقت البيع - عدم بيان الحكم نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف - قصور .

متى اقتصر الحكم المطعون فيه على تقرير أن البائعة كانت وقت البيع مريضة بمرض انتهى بها الى الوفاة دون أن يبين نوع هذا المرض وهل كان يغلب فيه الهلاك وقت حصول التصرف وهو بيان لازم لمعرفة هل يصح اعتباره مرض موت أم لا يصح ، ولا يغنى في ذلك ما أشار اليه الحكم من أقوال بعض الشهود من أن المورثة (البائعة) كانت مريضة بمرض السكر وقت صدور التصرف منها الى الطاعنة متى كان الحكم لم يبين كيف يغلب الهلاك في مرض السكر ودليله على ذلك فان الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٥ س ١٧ ص ١٩٥١)

ان توقيع المطعون عليه الاول كشاهد على عقدي البيع - المطعون فيهما يصدورهما في مرض الموت - في وقت لم يكن قد أصبح فيه وارثا لا يعدو أن يكون شهادة بصحة صدورهما من المورث ، ولا يعتبر اجازة منه للعقدين ، لأن الاجازة لا يعتد بها الا اذا حصلت بعد وفاة المورث ، اذ أن صفة الوارث التي تخوله حقا في التركة لا تثبت له الا بهذه الوفاة . كما أن توقيع على العقدين لا يفيد صحة التاريخ المعطى لكل منهما اذ لم يكن وارثا وقت توقيعهما كشاهد طبقا لما تقدم ذكره .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ س ٢٨ ص ١٧٤٢)

اذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة التصرفين في حدود ثلث كل منهما - باعتبار أنهما صادرين في مرض موت المورث - دون أن يستظهر عناصر التركة التي خلفها المورث أو يعنى ببحث ما اذا كانت التركة محملة بديون للغير أم لا مع أن هذا البيان لازم لتقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية على النحو الذي يتطلبه القانون ، كما كان ذلك فان الحكم يكون فوق خطئه في تطبيق القانون ، قد جاء قاصرا عن بيان الأسباب التي استند

اليها فى تقييم الجائز الايصاء به .
(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٦ س ٢٨ ص ١٧٤٢)

رابعاً : أن يكون نقل الملكية الى المشتري ممكناً

أن طلب التنفيذ العينى الجبرى يفترض دائماً امكان التنفيذ العينى وبقاءه ممكناً ، فاذا كان هذا التنفيذ مستحيلاً من وقت نشوء الالتزام به كما فى بيع ملك الغير وفى بيع شئ غير قابل للتعامل فيه (١) ، أو صار مستحيلاً بعد ذلك كما لو تم نزع ملكية المبيع للمنفعة العامة ، امتنع طلب الجبر عليه أو الحكم بهذا الجبر .

وعلى ذلك فان اجازة تسجيل حكم بثبوت البيع يقوم مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية يفترض كون البائع مالكا المبيع وبقاءه كذلك الى حين صدور الحكم أو بعبارة أخرى يفترض ملكية البائع وعدم تسجيل أى تصرف صادر منه وناقل هذه الملكية الى شخص آخر . وهذا هو الشرط الأساسى لجواز الحكم بالتنفيذ العينى الجبرى . فاذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنقل الى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لان عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه الى البائع اليه توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى اذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية اليه ، فانه لا يكون للمحكمة أن تجيب المشتري الأخير الى طلبه وتكون دعواه بطلب صحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ، ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل الى البائع له فان هذا البائع لا يستطيع نقلها اليه كما وان الحكم للمشتري فى هذه الحالة بصحة عقده لا يمكن أن يحقق الغاية منه بسبب استحالة تسجيله قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه ، وقد يمتنع من باع لهذا البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة لهذا التسجيل ولا يكون فى الامكان اجباره على انفاذ التزامه بذلك عن طريق رفع دعوى عليه بصحة التعاقد اذا تبين أن البيع الصادر منه غير صحيح أو غير واجب النفاذ بسبب قانونى .
وكذلك اذا ثبت قبل الحكم فى دعوى صحة العقد ونفاذه أن الملكية سبق أن انتقلت من البائع الى آخر ، امتنع الحكم فى الدعوى المرفوعة بالتنفيذ العينى الجبرى وتعين رفض الدعوى فيما يتعلق بطلب نفاذ العقد ، ولكن ذلك لا يمنع الحكم بثبوت التعاقد وبنشوء الالتزام بنقل الملكية فى ذمة البائع وبالتعويض عن الاخلال بهذا الالتزام ان طلب المدعى ذلك .

(١) راجع د . سليمان مرقس المرجع السابق ص ٣١٨ .

ويرى أستاذنا الدكتور سليمان مرقس :

ان هذا الشرط يخشى منه من الناحية العملية أن يفقد دعوى صحة التعاقد ونفاذه كل أهميتها ، اذ يستطيع البائع بمجرد رفع الدعوى عليه أن يسارع الى بيع العقار مرة أخرى الى غير المدعى وأن يمكن الأخير من تسجيل عقده قبل صدور الحكم فى دعوى صحة ونفاذ العقد الأول ، فتنتقل الملكية الى المشتري الثانى ويمتنع اجابة المشتري الأول الى طلب التنفيذ العينية الجبرى ويقتصر حقه على التعويض عن عدم نقل الملكية اليه فحسب .

ويشير بتفادى ذلك :

ان المدعى يستطيع أن يتفادى هذا الخطر الأخير من طريق تسجيل صحيفة دعواه وفقا للمادة ١٥ وما بعدها من قانون الشهر العقارى ، فيكون له أن يحتج بالحكم الذى يصدر له فى هذه الدعوى - اذا ما أشر فى هامش تسجيل صحيفتها - على كل من تلقى حقا من البائع بعد هذا التسجيل .

ويجوز رفع دعوى صحة التعاقد متى توافرت شروطها فى أى وقت ولا يجوز دفعها بالتقادم المسقط لأنها تعتبر دعوى استحقاق مآلا .

ولأن القاعدة المقررة قانونا هى أن الملكية لا تسقط بالتقادم ، فيجب أن تسرى هذه القاعدة على السبل التى تؤدي الى الملك .

تطبيقات قضائية :

- المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية - عدم اجابة المشتري الى طلبه الا اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين - عدم اختصاص المشتري فى دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه الى البائع - عدم تسجيل البائع للمشتري عقد شرائه - دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقده تكون غير مقبولة .

اذ كان المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - المعروفة بدعوى صحة التعاقد - هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فان المشتري لا يجاب الى طلبه الا اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل

الحكم الذى يصدر له فى الدعوى ممكنين ومن ثم فإذا ظهر للمحكمة من أوراق الدعوى أن الملكية لم تنتقل الى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لأن عقد شرائه لم يسجل وأن المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه الى البائع للمشتري توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى اذا ما سجل الحكم الصادر بصحة العقدين انتقلت الملكية اليه ، فانه لا يكون للمحكمة أن تجيب المشتري الأخير الى طلبه وتكون دعواه بطلب صحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ذلك أنه ما دامت الملكية لم تنتقل الى البائع له فان هذا البائع لا يستطيع نقلها اليه كما وان الحكم للمشتري فى هذه الحالة بصحة عقده لا يمكن أن يحقق الغاية منه بسبب استحالة تسجيله قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه وقد يمتنع من باع لهذا البائع عن القيام بالاجراءات اللازمة لهذا التسجيل ولا يكون فى الامكان إجباره على انفاذ التزامه بذلك عن طريق رفع دعوى عليه بصحة التعاقد اذ تبين أن البيع الصادر منه غير صحيح أو غير واجب النفاذ بسبب قانونى .

(طعن رقم ٢٩٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٩ س ١٧ ص ١١٩٦)

- متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن الطاعنة الثانية قد اشترت من الطاعن الأول مباني الكابينة المكلفة باسمه ، ثم باعتها الى المطعون عليها الأولى بالعقد موضوع الدعوى ، وكان الطاعن الأول وان أنكر بصحيفة استئنائه صدور العقد المنسوب اليه منه الى الطاعنة الثانية ، ووعده بالطعن عليه بالتزوير الا أنه لم يسلك هذا السبيل ؛ فانه بهذا الدفاع يكون قد طرح أمر عقد البيع الصادر منه للطاعنة الثانية على المحكمة بطريق دفع الدعوى المقامة عليه - بطلب الحكم فى مواجهته - واذ كان الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المالك الاصلى - فى دعوى أخرى - ببيع مباني الكابينة يجعل انتقال ملكية المباني وتسجيل الحكم فى الدعوى الماثلة ممكنا ، كما وأن الحكم بصحة نفاذ عقد البيع الصادر منه الى آخر فى ذات الدعوى الأخرى - عن نفس المباني لا يمنع من القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى - المطروحة - ما دام لم يثبت أن هذا الآخر قد سجل التصرف الصادر له ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون - اذ قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور - يكون على غير أساس .

(نقض ١٦/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٥٠)

- المشتري الذى لم يسجل عقده لا يستطيع نقل الملكية للمشتري

منه - توصل المشتري الأخير الى تسجيل عقد شرائه أو الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغم عدم شهر سند البائع له - آخره - عدم اعتبار هذه المشتري مالكا للمبيع رغم التسجيل - ليس له التحدى بان الحكم برفض دعوى تثبيت ملكيته قد خالف حجية الحكم بصحة التعاقد .

حق ملكية العقار المبيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة الى الغير الا بالتسجيل ، ولا تنتقل الملكية لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر اليه ، ومن ثم لا يكون لهذا المشتري أن ينقل الملكية لمن اشترى منه لأنها لا تثول اليه هو الا بتسجيل عقده ولذلك فقد أورد المشرع بالمادة ٢٣ من قانون الشهر العقارى نص يقضى بأنه لا يقبل فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني الا المحررات التى سبق شهرها ، فاذا توصل المشتري الى تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة اعتبار المشتري مالكا اذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده . وبالتالي فانه لا يجدى الطاعن التمسك بان الملكية قد انتقلت اليه بتسجيل الحكم الصادر فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - الصادر له - وأن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعواه الحالية بتثبيت ملكيته للقدر المبيع له قد خالف حجية الحكم سالف الذكر لا يجدى الطاعن هذا القول طالما أن الملكية لم تنتقل الى البائع له ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم .

(طعن رقم ١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٨ س ٢٦ ص ١٣٥٤
مج فنى) .

- القضاء بصحة التعاقد - شرطه - ان يكون سند ملكية البائع مسجلا .

من المقرر أن الملكية لا تنتقل الا بالتسجيل وأن المشتري لا يجاب الى طلب الحكم بصحة عقده الا اذا كان انتقال الملكية اليه ممكنا وهو فى حالة عدم تسجيل العقود الصادرة لمن باع له غير ممكن .
(طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ص ١٤٦٥
مج فنى) .

- دعوى صحة التعاقد يقصد بها رافعها المشتري اجبار البائع على تنفيذ التزامه بنقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا ، ومن ثم فالبائع

هو الخصم الأصيل فيها حتى ولو كان قد باع ذات المبيع الى مشتر آخر .
ومن ثم يحق للبائع - المستأنف - الطعن فى الحكم الصادر فيها ضده بكافة
طرف الطعن الجائزة قانونا .

- الاستئناف يعيد الدعوى الى الحالة التى كانت عليها قبل صدور
الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، ومن ثم فانه يحق للبائع
- المستأنف - أن يرفع دعوى صحة التعاقد أمام محكمة ثانى درجه
باستحالة تنفيذه التزامه بنقل ملكية العقار المبيع الى المشتري رافع هذه
الدعوى نظرا لانتقال الملكية فعلا الى مشتر آخر . ولا يعتبر هذا الدفاع فى
ذاته تعرضا منه لواقع الدعوى وانما هو تقرير لحقيقة واقعية لا مناص من
انتاج أثرها القانونى بغض النظر عن جواز اعتبار البيع الثانى تعرضا من
البائع للمشتري الأول .

- اذا كان البيع الثانى - الصادر من ذات البائع الى الطاعنين - الى
المطعون ضده السابع قد تم تسجيله ولم يكن الطاعنون قد سجلوا صحيفة
دعوى صحة التعاقد قبل تسجيل عقد شراء المطعون ضده السابع حتى
يستطيعوا التأشير بالحكم الذى يصدر فيها لصالحهم فى هامش تسجيل تلك
الصحيفة ويكون حقهم حجة على المطعون ضده السابع ولا يتأثرون بتسجيله
عقد شرائه ، عملا بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى صحة التعاقد لاستحالة تنفيذ
التزام البائع بنقل الملكية ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٠/١/٣١ س ٣١ مج فنى ص ٣٦٦ ، والحكم فى الطعن
رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٨ مشار اليه بمجموعة المستشار
الشريبنى ، المرجع السابق ص ٩٣١) .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٣١٧ لسنة ١٩٧٣
شمال القاهرة الابتدائية ، ضد المطعون عليها وآخر بطلب تسليمه الأرض
الفضاء المباعة له من المطعون عليه الأول ، بالعقد الابتدائى المؤرخ
١٩٦٠/٩/١ المسجل حكم صحته ونفاذه برقم ٣١٤٦ فى ١٩٧٢/٩/٩ ،
وشطب تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر من المطعون عليه
الأول الى المطعون عليها الثانية عن ذات القدر واعتباره كأن لم يكن وقال
شرحا لدعواه ان المطعون عليه الأول باعه قطعة أرض فضاء مبينة الحدود

والمعالم بالصحيفة ، واذا فوجيء بالمطعون عليها الثانية تقيم عليها بناء ددعية ملكيتها لها بالشراء من المطعون عليه الاول ، فقد اقام الدعوى رقم ٧٢٠٢ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر اليه عن ذلك القدر من المطعون عليه الاول فى مواجهة البائع له وحكم له بطلباته وتأييد ذلك الحكم استئنافيا ، وأشهر برقم ١٣٤٦ الجيزة فى ١٩/٩/١٩٧٢ وانه لما كانت المطعون عليها الثانية تضع اليد على أرض النزاع ولم تقم المطعون عليها بتسليمه الارض المباعة له ، وكان مؤشرا على صحيفة دعواه بأن هناك صحيفة مشهرة برقم ٢٥٦٨ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥ ، سابقة على شهرها وكان الحكم الصادر فى دعوى المطعون عليها الثانية لم يسجل بعد فقد اقم هذه الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٣/٢/١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٧٦ لسنة ٩١ ق القاهرة وبتاريخ ١٢/١/١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة ، أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت انه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه على أن ملكية أرض النزاع قد انتقلت الى المطعون عليها الثانية لأسبقيتها فى التسجيل اذ سجلت فى ١٨/٥/١٩٦٥ وبرقم ٢٥٦٨ صحيفة دعواها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليها فى ١٣/٩/١٩٦١ وأشرت بالحكم الصادر لصالحها على هامش تسجيل تلك الصحيفة ، بينما لم يسجل هو الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقده الا فى ١٩/٩/١٩٧٢ برقم ٣١٤٦ ، فى حين أنه قدم الى محكمة الاستئناف صورة شمسية رسمية مؤرخة ١٨/٥/١٩٧٤ من تسجيل صحيفة دعوى المطعون عليها الثانية المشهرة برقم ٢٥٦٨ فى ١٨/٥/١٩٦٥ ظاهر منها عدم وجود أى تأشير بالحكم الصادر فى الدعوى على خلاف ما ورد من بيانات بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية ، وتمسك بهذا الدفاع فى مذكرتين ووجه حافظته المقدمة الى محكمة الاستئناف . وانه حتى لو كانت المطعون عليها الثانية قد أشرت بالحكم الصادر لصالحها ، فان الملكية ما كانت لتنتقل اليها لأن البائع لها لم تنتقل اليه ملكية أرض النزاع ، اذ هو مشتر بعقد لم يسجل ، ولم تختصم هى البائع لها . وقد خلا الحكم المطعون فيه مما يفيد اطلاعه على هذا الدفاع

والمستند المؤيد له وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه يبين من مذكرتى الطاعن المقدمتين الى محكمة الاستئناف بجلستى ١٩٧٦/٢/١٨ ، ١٩٧٦/١٢/٢٨ ، وكذلك حافظة مستنداته أن الصورة الشمسية الرسمية من صحيفة الدعوى رقم ٧٢٤٦ لسنة ١٩٦٤ القاهرة الابتدائية المقامة من المطعون عليها الثانية ضد الأستاذ بصفته وكيلا لدائنى التفليس السيد بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦١/٩/١٣ الصادر اليها من المطعون عليه الأول عن ذات عقار النزاع والمشهرة برقم ٢٥٦٨ فى ١٥/٨/١٩٦٥ موضوع الطلب رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، المستخرجة بمعرفة الطاعن برقم ١٠٩١ لسنة ١٩٧٤ والمقدمة منه الى محكمة الاستئناف ، والتي يستهدف الطاعن اصدار الحكم بالغاء تسجيلها دون سواها من طلبات أخرى ، أن المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لها ليقضى عليه بصحة العقد الصادر منه ، اذ اكتفت باختصاص البائع لها ، وهو لم تنتقل اليه الملكية بعد ، وانه غير مؤشر عليها بصدور حكم فى تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية والتي تفيد التأشير بالحكم الصادر لها على تسجيل صحيفة دعواها لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل فيما يتعلق باثبات اصل الملكية أو الحق العينى الا المحررات التى سبق شهرها ، فاذا توصل المشتري الى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبارا المشتري مالكا اذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذى لم تنتقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أن « الثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف (الطاعن) لم يسجل الحكم الصادر لصالحه بصحة ونفاذ عقد بيعه سوى بتاريخ ١٩٧٦/٩/٩ ، برقم ٣١٤٦ فى حين أن المستأنف ضدها الثانية (المطعون عليها الثانية) سجلت صحيفة الدعوى التى أقامتها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لصالحها عن ذات العين موضوع عقد المستأنف (الطاعن) وتم هذا التسجيل بتاريخ ١٩٦٥/٥/١٨ برقم ٢٥٦٨ ، وانه بعد صدور الحكم فى الدعوى المذكورة لصالحها وصيرورته نهائيا ، قامت بالتأشير بهذا الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ومن ثم فان تسجيل الحكم الصادر لصالحها ينسحب أثره الى تسجيل صحيفة

لدعواها في ١٨/٥/١٩٦٥ وهو تاريخ سابق على تسجيل المستأنف للحكم الصادر لصالحه ، دون أن يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه على ما تقدم ، ويعنى بالرد عليه مع انه دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

بيع ملك الغير :

- بيع ملك الغير ليس باطلا بطلانا أصليا بل ان القانون نص على صحته اذا أجاز المالك .

تمسك المشتري من غير مالك بأن البائع له استرداد ملكية المبيع الذي سبق أن تصرف فيه كما أن المتصرف اليه الأول أجاز له يوجب على المحكمة تحقيق هذا الدفاع .

- ان البيع الصادر من غير مالك ان كان باطلا فان بطلانه ليس بطلانا أصليا ، بل ان القانون نص على صحته اذا أجاز المالك . كما ان عدول المتعاقدين عما تعاقدوا عليه جائز . فاذا تملك المشتري بأن البائع له وان كان قد سبق أن تصرف في القدر المبيع له الا أنه قد استرد ملكيته بعدول له عن العقد الذي كان قد تصرف به فيه وأن البيع الحاصل له هو قد أجاز له من كان حصل له التصرف أولا ، فيجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه بناء على أدلة منتجة لحكمها ، فان هي قضت ببطلان عقده بمقولة أنه صدر من غير مالك دون أن تورد الأدلة على أن القدر المبيع فيه لم يكن بالذات وقت صدوره مملوكا للبائع وكان كل ما قالته لا يدحض بما تملك به المدعى كان حكمها قاصرا في بيان الأسباب متعينا نقضه .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٦/٨)

- توقيع المالك على عقد البيع الصادر من زوجته كضامن متضامن هو اجازة لهذا البيع .

ان توقيع المالك على عقد البيع الصادر من زوجته كضامن متضامن لا يمكن تأويله الا بأنه اقرار لهذا البيع ، وخصوصا اذا كان قد ورد في هذا العقد وصفه كبائع مع زوجته ، وكان هو لم يعارض في دعوى صحة

التعاقد التي أقامها الصادر له العقد وحكم فيها بصحة التعاقد ونفذ هذا الحكم وتسلم المشتري المبيع ، واذن فمن الخطأ ألا يعتبر الحكم مثل هذا التوقيع اقراراً للبيع بمقولة أن الإجازة الصادرة من المالك الحقيقي في حدود المادة ٢٦٤ مدني والتي بمقتضاها يصح العقد يجب أن تصدر من المالك في صيغة إجازة صريحة .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٠)

- الحكم نهائياً برفض دعوى صحة ونفاذ بيع لصدوره من غير مالك، يستلزم الحكم برفض دعوى صحة ونفاذ البيع الصادر من المشتري المحكوم برفض دعواه الى مشتر ثان .

لا يستطيع شخص أن ينقل الى غيره حقاً لم يؤل اليه . واذن فمضى قضي نهائياً برفض دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطيان لبطلانه ، وكان المشتري بالعقد المذكور قد تصرف بالبيع الى مشتر ثان فان الحكم اذ قضي برفض دعوى صحة ونفاذ العقد الثاني لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١١/١١)

- تسجيل المشتري عقد شرائه قبل صدور حكم بان البائع غير مالك للعين المباعة . اختصاص البائع في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم دون المشتري - عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري .

البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . ومن ثم فلا يمكن أن يحاج بالمشتري بحكم صادر ضد البائع بأنه غير مالك للعين المباعة في دعوى لم يختصم فيها هذا المشتري متى كان قد سجل عقد شرائه قبل صدور ذلك الحكم .

(طعن رقم ٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٣ س ٧ ص ٢٥١)

- بطلان بيع ملك الغير بطلان نسبي مقرر لمصلحة المشتري - له وحده ان يطلب ابطال العقد .

بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ومن ثم فيكون له دونه غيره أن يطلب ابطال العقد . وما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلبه

البطلان صاحب الحق فيه ، فان عقد البيع يبقى قائما منتجا لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب بائع بتنفيذ التزاماته ويعد هذا منه اجازة للعقد .

(طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٤ س ١٤ ص ٢٩٨)

- بيع ملك الغير - للمشتري طلب اىصال البيع - جواز طلبه فسخ العقد لاخلال البائع بالتزامه بنقل الملكية .

لئن أجازت المادة ٤٤٦ من القانون المدني للمشتري فى حالة بيع ملك الغير أن يطلب ابطال هذا البيع الا أنها لم تمنعه من المطالبة بفسخ العقد على أساس أن البائع قد أخل بالتزامه بنقل الملكية .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/١١ س ٢٨ ص ٢١١)

- تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدني فى فقرتها الأولى على أنه اذا باع شخص شيئا معيناً بالذات وهو لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب ابطال العقد كما تقضى الفقرة الثانية بعدم سريان هذا البيع فى حق المالك للعين المبيعة ، واذ كان الطاعن قد أقام دعواه أمام محكمة أول درجة طالبا الحكم بابطال عقد البيع الصادر من المطعون عيه الأول الى المطعون عليهما الثانى والثالث استنادا الى أن الأطيان المبيعة ملك الطاعن دون البائع وتمسك الطاعن فى صحيفة دعواه بنص المادة المذكورة بفقرتيها ، فان التكييف القانونى السليم للدعوى هو أنها أقيمت بطلب الحكم بعدم سريان العقد محل النزاع فى حق الطاعن ، واذ كيف الحكم المطعون فيه الدعوى بأنها دعوى ابطال عقد البيع وذهب الى أن طلب عدم سريان البيع بالنسبة للطاعن هو طلب جديد لا يقبل فى الاستئناف لعدم تقديمه الى محكمة الدرجة الأولى فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٠ س ٢٨ ص ١٦٥٩)

ابتنغ الوارث الظاهر :

تنص المادة ٤٦٦ من القانون المدني فى فقرتها الأولى على أنه « اذا باع شخص شيئا معيناً بالذات لا يملكه جاز للمشتري أن يطلب ابطال العقد » وبفقرتها الثانية على أنه وفى كل حال لا يسرى هذا البيع فى حق الوارث الظاهر وكانت عبارة النص واضحة فى عدم سريان بيع ملك الغير فى حق المالك ، فانه لا يجوز الخروج عن صريح النص بدعوى استقرار

المعاملات يؤكد هذا النظر أن القانون عندما أراد حماية الأوضاع الظاهرة وضع لها نصوصا استثنائية يقتصر على الحالات التي وردت فيها ، فقد نص القانون المدني في المادة ٢٤٤ على أنه « اذا أبرم عقد صوري فللدائن المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية أن يتمسكوا بالعقد الصوري كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم ، واذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك آخرون بالعقد المستتر ، كانت الأفضلية للأولين » وبالمادة ٣٣٣ على أنه « اذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه ، فلا تبرأ ذمة المدين إلا اذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت منفعة منه وبقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية الشخص كان الدين في حيازته » وفي المادة ١٠٣٤ على أنه « يبقى قائما لمصلحة الدائن المرتهن الرهن الصادر من المالك الذي تقرر ابطال سند ملكيته أو فسخه أو الغاؤه أو زواله لأي سبب آخر ، اذا كان هذا الدائن حسن النية في الوقت الذي أبرم فيه العقد » اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن بيع الوارث الظاهر صحيح نافذ في حق الوارث الحقيقي ، فانه يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ص ٩٨٠
مج فنى) .

خامسا : وفاء المشتري بالثمن

ان الثمن ركنا من أركان عقد البيع (٤١٨ مدنى) وشروط اجباؤه للمشتري بعقد بيع ابتدائي الى طلب النفاذ أن يكون قد قام بوفاء التزامه . ومن أهمها دفع الثمن فاذا دفع البائع دعوى صحة التعاقد بعدم تنفيذ التزامه لعدم وفاء المشتري بالثمن فانه يتعين القضاء بعدم قبول الدعوى (١) .

ولما كان الثمن ركن من أركان عقد البيع فان القاضى فطالب عند الحكم فى دعوى صحة التعاقد بالتثبت من وجوده والوفاء به بالكامل .

تطبيقات قضائية :

- اعطاء شيك مقابل الثمن مع النص فى العقد على التخلص من الثمن

(١) راجع عقد البيع الابتدائي للدكتور محمد المنحى ص ٢٧٩ .

يوجب اعتبار هذا الشيك وفاء وليس استبدالاً بحيث إذا فسخ البيع لم يعد لتحصيل قيمة الشيك مسوغ .

إذا أعطى شيك ثمناً لمبيع مع اثبات التخالص بالثمن في عقد البيع ، فإن إعطاء هذا الشيك يعتبر وفاء بالثمن لا استبدالاً له وعلى ذلك فإنه إذا حكم بفسخ البيع فلا يبقى لتحصيل قيمة الشيك محل .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢)

- حق قاضي الموضوع في إعطاء مهلة للوفاء بالثمن بدلاً من انفساخ دون بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في إعطاء المهلة .

إن إعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن ميعاداً للوفاء بدلاً من الحكم إذا كان الحكم الاستثنائي مع تقريره أن محكمة أول درجة قد أصابت في قضائها بفسخ البيع لعدم قيام المشتري بالوفاء بالتزاماته بإيداع الثمن جميعه مع الفوائد المستحقة ، والحجز الذي أودعه كان ناقصاً لما شأب إيداعه من عيوب . قد اعتبر قيام المشتري بإيداع ما هو مستحق على متأخر الثمن من فوائد لغاية تاريخ إيداع ذلك الجزء ورسوم الإيداع السابق خصمها من أقساط الثمن - اعتبر ذلك هو كل ما يجب على المشتري الوفاء به ، دون بيان العلة التي من أجلها لم ير موجبا لالزامه بفوائد متأخر الثمن من تاريخ الإيداع الذي اعتبرته المحكمة غير مبريء للذمة لغاية التاريخ الذي أجلت إليه الدعوى لإيداع تكملة الثمن ، فإن سكوته عن إيراد أسباب لقضائه في هذا الخصوص مع كون الفوائد المشار إليها مستحقة الأداء وتعد جزءاً من الثمن وفقاً لنصوص العقد وأعمالاً لأحكام المادة ٣٣٠ ، والوفاء بالثمن وملحقاته شرط أساسي لتوقي الفسخ ، فإنه يكون قاصراً متعینه نقضه .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٥/٢٥)

- متى كان المشتري قد رفع الدعوى بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع وأسس دعواه على أنه وفى بالتزامه بالثمن وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الوفاء كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري بكامل الثمن فقضت المحكمة بصحة التعاقد وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظر المحكمة إنما يتعلق بصحة التعاقد فحسب وليس لها أن تتعرض إلى أمر الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فإنها

تكون قد أخطأت في فهم القانون خطأ جرّها الى التخلّي عن النظر فيما دفع به البائع من عدم وفاء المشتري بكامل الثمن وفيما رد به المشتري من جانبه وأسس عليه دعواه من أنه وفي بالتزامه بالثمن ويكون الحكم قد شابه قصور مبناه الخطأ في فهم القانون - ذلك أن عقد البيع من العقود التبادلية والبائع لا يجبر على تنفيذ التزامه اذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بأنه لم يوف اليه بثمن المبيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوته حبس التزام البائع بنقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٨٩)

- متى كان الثابت أن المشتري دفع جزءا من ثمن المبيع عند تحرير عقد البيع واتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائي وأن البائع تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المشتري لم يوف كامل الثمن المستحق في ذمته فإن الحكم يكون قد خالف القانون اذا قضى بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الدليل على وفاء المشتري بكامل الثمن ، كما انه قد يكون قد عاره قصور في التسبيب اذا لم يرد على دفاع البائع في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥ س ٨ ص ٤٥١)

- تعليق دفع باقى الثمن على توقيع البائع على عقد البيع النهائي - ايداع المشتري الثمن مع اشتراط عدم صرفه للبائع الا بعد الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد - صحيح .

الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يقوم مقام التوقيع أمام الموثق على عقد البيع النهائي ويحل محله في التسجيل . فاذا كان وفاء باقى الثمن معلق على التوقيع على العقد النهائي ، فان اشتراط المشتري ألا يصرف للبائع باقى الثمن الذى أودعه خزانة المحكمة الا بعد صدور حكم نهائى بصحة ونفاذ ذلك العقد هو اشتراط صحيح .

(طعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١٥ س ١٧ ص ١٦٨٨)

- تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع - التزام المشتري باداء الثمن فى الميعاد وبالكيفية المتفق عليها .

تأجيل دفع الثمن لا يترتب عليه بطلان عقد البيع بل يظل المشتري

ملتزما بأدائه في الميعاد وبالكيفية المتفق عليها بين الطرفين باعتبار أن عقد البيع قد استوفى ركن الثمن .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢ س ٢٠ ص ١٢٤٨)

- حق المشتري في حبس الثمن • مناظرة •

لم يقصر المشرع في المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدني حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل ، وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض ، اذا تبين له وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير خشية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله .

(طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ ص ١٢٧٨)

- الشرط الذي يجعل العرض والإيداع غير مبريء للذمة هو ما لا يكون للمدين حق في فرضه ، ومن ثم فإن إيداع المطعون ضدهما (المشتريين) باقى الثمن مع اشتراط عدم صرفه للطاعنة (البائعة) إلا بعد التوقيع على العقد النهائي طبقا لنصوص عقد البيع لا يؤثر على صحة العرض والإيداع ويبريء ذمتها من باقى الثمن ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق الى أن الشرط الصريح الفاسخ لم يتحقق لعدم تمام الأعذار فإن أمر الفسخ في هذه الحالة يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع ، يشترط للقضاء به أن يظل المدين متخلفا عن الوفاء حتى صدور الحكم في الدعوى ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب فسخ عقد البيع على أن المطعون ضدهما قاما بالوفاء بباقى الثمن في الوقت المناسب اذ عرضاه على الطاعنة عرضا حقيقيا وأودعاه وذلك قبل الجلسة الأولى المحددة لنظر دعوى الفسخ ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٧٩/١/٢٥ س ٣٠ ص ٣٨٥)

- الثمن ركن أساسى وان كان يعتبر ركنا أساسيا في عقود البيع إلا انه وعلى ما سستفاد من نص المادتين ٤٢٣ ، ٤٢٤ من القانون المدني - لا يشترط أن يكون الثمن معيننا بالفعل في عقد البيع بل يكفي أن يكون

قابلا للتعين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمنا على الأسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد .

(الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ ص ٣١٨)

— ان الشيك وان اعتبر فى الأصل أداة وفاء الا ان مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرئا لذمة صاحبه ولا ينقضى التزامه الا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .

(نقض ١٩٧٩/١٢/١٠ س ٣٠ ص ١٩٧)

(والحكم فى الطعن ٧١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٠ منشور بموسوعة المستشار الشريينى ص ١٨٨ المرجع السابق)

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٠٣٧ سنة ١٩٦٠ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٦ المتضمن بيعه لها العقار الموضح بذلك العقد وبالصحيفة والبالغ مسطحه ٢٥٢ مترا مربعا تبين أن حقيقته ٢٧١٥٢ مترا مربعا بثمان قدره ٣٩٥٠ جنيها ، وقالت بيانا للدعوى أنه بموجب العقد المذكور باع لها الطاعن العقار الموضح به شاملا زوائد تنظيم اشتراها من بلدية الزقازيق ، وذلك بثمان قدره ٣٩٥٠ جنيها ، دفعت منه مبلغ ألف جنيه عند التوقيع على العقد واتفق على سداد مبلغ ١٦٥٠ جنيها فى ميعاد غايته أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ وسداد الباقي وقدره ١٣٠٠ جنيه عند التوقيع على العقد النهائى الذى حددت له مدة أقصاها سنة ، ولما كان الطاعن مدينا بمبلغ ١٩٥٠ ر ٤٥٠ ج ٠ لمقاول البناء ومبلغ ١٣٨٠ جنيها مضمون برهن العقار المبيع لصالح بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، واذا لم ينفذ التزامه بسداد هذين الدينين ولم ينقل للملكية زوائد التنظيم التى تدخل ضمن العقار المبيع لها بالعقد موضوع الدعوى فانه يحق حبس باقى الثمن أخذا بالمادة ٤٥٧/٢ من القانون المدنى حتى يقوم بتطهير العقار المبيع بما عليه من حقوق للغير وبعد المستندات اللازمة للتسجيل مع حقها فى طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ومن ثم أقامت الدعوى بطلباتها . وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٧٤ سنة ١٩٦١ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب فسخ عقد البيع المذكور واعتبار العربون المدفوع حقا له ، وذلك تأسيسا على أن المطعون عليها أخلت بالتزاماتها بسداد قسط الثمن البالغ قدره ١٦٥٠ جنيها فى الأجل المحدد

لسداده رغم انذارها ، فيكون عقد البيع قد فسخ من تلقاء نفسه اعمالا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه في البند الخامس منه ، وقد قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية للدعوى الاولى واحالتها الى محكمة الزقازيق الابتدائية فقيدت بها برقم ٩٠٣ سنة ١٩٦٣ ، وبعد أن ندبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لمعاينة العقار المبيع وبيان القدر الذى يدخل منه فى ملكية الطاعن وقيمة ذلك القدر ، وقدم الخبير تقريره ، حكمت بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٢ بفسخ عقد البيع على أن يكون للمطعون عليها اتقاء الفسخ اذا وفب وفاء قانونيا بباقي الثمن وقدره ٢٦٣٢٠٥٢٨ ج٠م خلال شهر من صيرورة الحكم نهائيا . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ١٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٧٣/٥/٨ ندبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمعاينة العقار المبيع وبيان حدوده ومساحته بعد استبعاد القدر الذى ثبت عدم ملكية الطاعن له وتقدير قيمة القدر المستبعد وقيمة الباقي ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره وأودعت المطعون عليها خزينة المحكمة باقى الثمن الذى أظهره هذا التقرير وقدره ١٢٨٠٠٥٠٠ ج٠م حكمت المحكمة بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٦ وبصححة ونفاذ هذا العقد فيما تضمنه من بيع الطاعن للمطعون عليها القطعة الاولى المبينة به وبصحيفة الدعوى وبتقرير الخبير المؤرخ ١٩٧٦/١١/١٣ والبالغ مسطحها ٢٢٨٠٥٠٥ مترا مربعا لقاء ثمن قدره ٢٢٨٠٠٥٠٠ ج٠م طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رايها .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان عقد البيع موضوع الدعوى قد نص على تحديد مدة أقصاها سنة من تاريخ تحريره لانتهاء عقد البيع النهائى ، واذا كانت المطعون عليها قد أقامت الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع قبل انقضاء تلك السنة ، وكانت العبرة فى تحقق شروط الدعوى بوقت رفعها لا بوقت الحكم فيها فقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول دعوى المطعون عليها لرفعها قبل الأوان غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع دون أن يرد على هذا الدفع مما يعيبه بالقصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النعى غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر

بصحة ونفاذ عقد البيع بعد انقضاء سنة من تاريخ تحريره فلا تكون للطاعن مصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل اكتمال تلك السنة ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي لم ترد على هذا الدفع .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه ما كان ليتم بيع عقاره موضوع الدعوى الا مع زوائد التنظيم التي عرضت عليه بلدية الزقازيق شراءها وعلى ذلك فإبطال عقد البيع في شق منه من شأنه أن يبطل العقد كله أخذاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ العقد بالنسبة لباقي العقار المبيع بعد استبعاد زوائد التنظيم دون أن يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى فانه يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن القدر المملوك للطاعن البائع ، بعد استبعاد زوائد التنظيم التي ثبت عدم ملكيته لها ، ولما كان مقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني انه اذا كان العقد باطلاً في شق منه فان هذا الشق وحده هو الذي يبطل ، الا اذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً ، وهو ما لم يقدم الطاعن البائع الدليل عليه باعتباره لا ينفصل عن جملة التعاقد ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بهذا الخصوص .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، من وجهين ، الأول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها كانت تعلم وقت التعاقد انه لا يملك زوائد التنظيم التي باعها لها مع العقار المملوك له فلا تستحق قبله أى تعويض لا على أساس انه باع لها ملك الغير ولا على أساس المادة ٤٣٣ من القانون المدني التي لا تنطبق الا في حالة وجود عجز في المبيع عند قيام البائع بتسليم المبيع الى المشتري ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه مما ينبىء عن عدم فهم المحكمة للواقع في الدعوى ولاحكام القانون — والثاني ان الحكم المطعون فيه قدر للمساحة التي حكم بصحة ونفاذ عقد البيع عنها ثمناً يقل عن قيمتها .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه « يبين من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٦ ان العقار المبيع مكون من قطعتين القطعة الاولى هي العقار رقم ٦ شارع الحريري والثانية

هى زوائد التنظيم المشتره بمعرفة البائع ومبين حدودها ومعالمها على حدة وورد بالبند الثالث من العقد ان البيع تم بثمن اجمالى وجزافى قدره ٣٩٥٠ جنيها .

وحيث أنه لما كان ذلك ، وكان عقد البيع قابل للتجزئة بطبيعته اذ يمكن قصره على القطعة الأولى دون القطعة الثانية فانه يبقى بصدد تحديد ثمن القطعة الأولى التى ثبتت ملكية المطعون عليه الأول البائع - الطاعن - لها الرجوع الى قيمتها فى مقابل القطعة الثانية بالنظر الى الثمن الاجمالى الوارد فى العقد . . وتأخذ المحكمة فى ذلك كله بتقرير الخبير المقدم أخيرا فى الدعوى لسلامة الأسس التى قام عليها والتى تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسبابا لها ، والذي انتهى الى أن مساحة العقار موضوع النزاع بعد استبعاد القدر الذى ثبت عدم ملكية المستأنف عليه الأول له هى ٢٢٨٥٥ مترا وأن ثمن ذلك القدر ٢٢٨٠٥٠٠ ج٠م باعتبار أن ثمن المتر الواحد عشرة جنيها ، مما مفاده أن المحكمة لم تقضى بتعويض انما قدرت ثمن المساحة التى حكمت بصحة ونفاذ العقد عنها ، مما يكون معه النعى بالوجه الأول غير منتج لوروده على غير الأسس التى قام عليها الحكم المطعون فيه ، واذا اعتمد الحكم فى تقدير هذا الثمن على تقرير الخبير الفنى معمولا على أسبابه السائغة التى اعتنقها فان النعى بالوجه الثانى يضحى جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل الذى اقتنعت به المحكمة .

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول انه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الثابت بعقد البيع التزام المطعون عليها بسداد مبلغ ١٦٥٠ جنيها من الثمن فى ميعاد غايته ١٩٦٠/١٢/١ والا اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بعد انذار المشترية بالفسخ وان هذا الالتزام غير معلق على شرط وفى وقت استحقاقه لم يحل أى من التزامات الطاعن الواردة فى عقد البيع ولم تكن هناك أسباب تخشى منها المطعون عليها وقوع تعرض لها من الغير فيكون من حقه حبس التزامه بنقل الملكية لعدم قيام المطعون عليها بسداد القسط المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وأقام قضاءه فى تبرير امتناع المطعون عليها عن سداد قسط الثمن على أن مسلك الطاعن وظروف الدعوى تبرران ذلك وأن استحقاق هذا القسط كان رهنا بتقديم الطاعن دليل تملكه زوائد التنظيم وسداد المستحقات التى نص فى عقد البيع على التزامه بها ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور فى التسبيب .

وحيث أن هذا النى سرود ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع أجاز للمشتري حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فبمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري يخول له الحق فى أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يتهده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يتهده ويكون فى ذات الوقت معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن ، ولم يقصر المشرع فى المادة المذكورة حق المشتري فى حبس الثمن على وقوع تعرض له وبالفعل وانما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض ، اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أورده من أن « امتناع المستأنفة عن الوفاء بالقسط البالغ قدره ١٦٥٠ ج٠م له ما يبرره بالنظر الى مسلك البائع والظروف التى تحيط بالبيع ذلك أنه فى حالة سدادها ذلك المبلغ كان يتبقى من ثمن البيع مبلغ ١٣٥٠ ج٠م حال ان المستحق لبنك التسليف ١٣٨١ ج٠م حيث رهن العقار المبيع للبنك ضمانا ووفاء لدين بهذا المقدار يلتزم البائع بسداده ولم يقدم الأخير ما يفيد حصول هذا السداد قبل ١٩٦٠/١٢/١٩ كما أن المقاول الذى أقام الدكاكين كان قد أندر المستأنفة فى ١٩٦٠/١٢/٦ باستحقاقه لمبلغ ١٩٥٠ر٤٥٠ ج٠م ومقدار ذلك كله يجاوز مبلغ ال ١٣٥٠ ج٠م الذى يتبقى من ثمن المبيع بعد سداد القسط .

لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه يكفى لحمل قضائه فيما انتهى اليه من حق المطعون عليها فى حبس القسط المذكور من الثمن لعدم تملك الطاعن زوائد التنظيم التى كانت ضمن العقار المبيع وعدم ايداعه قيمة تلك الزوائد والمدينين المستحقين للبنك وللمقاول وعدم تطهير العقار المبيع من الرهن المحمل به ضمانا لأول هذين الدينين وكان الشرط الفاسخ المقرر جزاءا على عدم وفاء المشتري بالثمن فى الميعاد المتفق عليه لا يتحقق الا اذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

الفصل الثالث

انتهاء الخصومة في دعوى صحة التعقد

- تمهيد وتقسيم :

النهاية العادية للخصومة هي تحقيقها لهدفها بصدور حكم يفصل في الدعوى ، على أن الخصومة قد تنتهي دون صدور حكم في الدعوى فتكون نهايتها غير عادية وسواء انتهت نهاية عادية أو نهاية غير عادية فيجب أن تصفى مصروفاتها وأن يلزم أحد الطرفين بها . وفي المبحثين التاليين نعرض أولاً لانتهاء الخصومة بغير حكم ، ثم نعرض في المبحث النائي لانتهاؤها بحكم .

المبحث الأول

انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى

يرجع انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى الى ثلاثة اصول رئيسية :

١ - عيوب الخصومة ٢ - عدم السير فيها ٣ - ارادة الخصوم
وتفصيل ذلك على النحو التالي :

١ - عيوب الخصومة :

- تعريف المقصود بعيوب الخصومة :

المقصود بعيوب الخصومة المتعلقة بشأن الخصومة أو موضوعها فتنتقض الخصومة بالحكم ببطلان المطالبة القضائية كما تنتهي بالحكم بعدم قبول الدعوى . أما الحكم بعدم الاختصاص فانه لا يؤدي الى انقضاء الخصومة كلية وانما الى احوالها الى المحكمة المختصة . ويعتبر انقضاء الخصومة نتيجة لما يشوبها من عيوب جزءا اجرائيا ولكنه لا يقتصر على اجراء معين بل يعيب

• الخصومة كوحدة (١) •

- سقوط الخصومة :

سقوط الخصومة هو زوالها واعتبارها كأن لم تكن بسبب عدم قيام المدعى بنشاطه اللازم لسيرها • فهو جزاء يوقعه القانون على المدعى نتيجة إهماله في مباشرة نشاطها اللازم للسير في الدعوى ومرجع هذا النظام هو القانون الروماني •

وسقوط الخصومة - اذ يعالج نوع القضايا - فانه ينطبق على الخصومة ويسرى في مواجهة كل شخص (٢) •

فهو ينطبق على الخصومة أمام أول درجة أو أمام الاستئناف حضورية أم غيابية كما أنه ينطبق ولو كان الحق المطالب به من القانون الحقوق التي لا يجوز التصرف فيها أو تلك التي لا تتقاوم أو كانت تتعلق على أي وجه - بالنظام العام أو الآداب العامة • ومن ناحية أخرى يسرى السقوط في مواجهة جميع الأشخاص ولو كانوا عديمي الأهلية أو ناقصيها (١٣٨ مرافعات) ويسرى للزوج أو للزوجة في مواجهة الآخر دون اعتبار إلى أن التقادم لا يسرى بينهما وليس للأطراف سواء قبل بدء الخصومة أو بعد بدئها الاتفاق على أن عدم نشاطها في الخصومة لا يؤدي إلى سقوطها • وأخيرا تسقط الخصومة أيا كان سبب ركودها وسواء كان راجعا إلى قيام حالة من حالات الوقف أو الانقطاع أو راجعا إلى سبب آخر فالمرجع لم يقصد ربط نظام السقوط بحالات وقف الخصومة أو انقطاعها بل جاء نصه عاما •

- شروط سقوط الخصومة :

١ - عدم السير في الخصومة :

ويفترض هذا الشرط أن الخصومة قد بدأت ولم يصدر بعد حكم في موضوعها ومع ذلك لا تسير إجراءاتها كما لو كانت في حالة وقف أو انقطاع أو في أي صورة من صور عدم السير فيها كما لو قضت محكمة النقض بنقض

(١) راجع في هذا الموضع في مبادئ القضاء المدني المذكور وجدي رافع - الطبعة الأولى

سنة ١٩٧٧ ص ٤٣٥ •

(٢) راجع في هذا الوسط في قانون القضاء المدني للدكتور فتحي والي - طبعة ١٩٨٠

ص ٦٥٢ وما بعدها •

الحكم وإحالة القضية الى محكمة الاستئناف ولم يتخذ أى إجراء للسير فيها أمام محكمة الاستئناف .

٢ - اهمال المدعى :

لا تسقط الخصومة الا اذا كان عدم السير فيها يرجع لفعل المدعى أو امتناعه ولذا لا تسقط الا اذا كان سبب عدم السير فيها مانع مادي كالقوة القاهرة أو مانع قانوني مثل تأخير الفصل فى المسئلة الاولى أمام المحكمة فى حالة الوقف التعليقى .

كذلك لا تسقط الخصومة اذا انقطعت بسبب وفاة المدعى أو فقد أهليته أو زوال صفة من يمثله ولم يبلغ الخصم الآخر من يقوم مقامه بوجود الخصومة اذ يعد من يقوم مقام المدعى فى هذه الحالة معذورا فى عدم السير فى اجراءات الخصومة ولذا يوجب القانون على المدعى عليه اعلان من يقوم مقام المدعى بوجود الخصومة (١٣٥ مرافعات) اذا أراد أن يتمسك بعد ذلك بسقوطها .

٣ - انقضاء سنة على آخر اجراء صحيح فى الخصومة :

وهذا يعنى أن تبدأ مدة السنة اللازمة لسقوط الخصومة من تاريخ آخر اجراء صحيح فيها سواء قام به المدعى أو المدعى عليه فاذا اتخذ اجراء صحيح فى الخصومة قبل انقضاء مدة السنة فان مدة السقوط تنقطع وتبدأ مدة جديدة من تاريخ القيام به ولكن يشترط فى الاجراء الذى يؤدى الى قطع مدة السقوط أن يكون اجراء صحيحا من اجراءات الخصومة فاذا كان باطلا أو كان عملا قانونيا خارجا عن الخصومة مثل اذار الخصم أو الوفاء الجزئى فانه لا يحول دون سقوط الخصومة .

ويؤدى تعجيل الخصومة بعد وقفها أو انقطاعها الى قطع مدة السقوط ولكن يشترط أن يتم الاعلان قبل انقضاء مدة سنة ولا يكفى فى ذلك مجرد ايداعه قبل انقضاء المدة وذلك وفقا للمادة ٥ مرافعات اذ نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله .

(نقض ١٧/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٢٤)

- التمسك بسقوط الخصومة والحكم به :

١ - يجوز للمدعى عليه أن يتمسك بسقوط الخصومة عن طريق الدفع أو بطلب أصلي . فإذا عجل المدعي الخصومة بعد انقضاء مدة السنة ، فإن المدعى عليه يدفع بسقوط الخصومة أمام المحكمة . كما يجيز القانون للمدعى عليه أن يرفع طلب أصلي الى المحكمة المقامة أمامها الدعوى بالاجراءات المعتادة يطلب فيه الحكم بسقوط الخصومة . فإذا كانت الخصومة أمام محكمة الاستئناف يقدم طلب السقوط أمامها (١) .

٢ - يعتبر سقوط الخصومة جزءا للمصلحة الخاصة للمدعى عليه ولذا فلا يجوز للمدعى أن يتمسك به حتى لا يستفيد من اهماله ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ويجوز للمدعى عليه التنازل عنه صراحة أو ضمنا . ويعد التمسك به دفعا شكليا يجب إبداءه قبل الكلام فى الموضوع (٢) ، والا سقط الحق فيه .

٣ - والأصل أن يتحقق سقوط الخصومة بقوة القانون ، ولذا فإن الحكم بالسقوط يكون حكما تقريريا وليس حكما منشئا . فيكون باطلا الاجراء الذى يتخذ بعد انقضاء مدة السنة ولو كان ذلك قبل الحكم بالسقوط .

- آثار سقوط الخصومة :

تنظم المادة ١٣٧ مرافعات آثار سقوط الخصومة فتنص على (أنه يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات ، والغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى ، ولكنه لا يسقط الحق فى أصل الدعوى ولا فى الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا فى الاجراءات السابقة لتلك الأحكام الصادرة فيها باجراء الاثبات ، والغاء جميع اجراءات الخصومة بما فى ذلك رفع الدعوى ، ولكنه لا يسقط الحق فى أصل الدعوى ولا فى الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا فى الاجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الاقرارات الصادرة من الخصوم أو الايمان التى حلفوها) .

على أن هذا السقوط لا يمنع الخصوم من أن يتمسكوا باجراءات التحقيق وأعمال الخبرة التى تمت ما لم تكن باطلة فى ذاتها .

(١) نقض مدنى ١٩٥٣/٤/٩ مجموعة الاحكام ٤ ص ٨٥٤ .

(٢) القاهرة الابتدائية ١٩٧٠/٣/٧ مدونة القضاء والتشريع ج ٢٥/٤ - ٢٣ .

ومن هنا يتبين أنه يترتب على سقوط الحصومة زوالها بأثر رجعي ويؤدي ذلك الى اعتبار اجراءاتها كأن لم تكن وزوال آثار هذه الاجراءات ويشمل هذا المطالبة القضائية بكل آثارها الاجرائية والموضوعية ، كما يشمل ما تبع هذه المطالب من اجراءات قام بها الخصوم أو صدرت عن المحكمة في صورة أحكام تحضيرية أو تمهيدية .

ولا يؤثر سقوط الحصومة على الحق الموضوعي المدعى . فيجوز رفع الدعوى من جديد للمطالبة به باجراءات جديدة ، ما لم يكن الحق قد انقضى بالتقادم .

وهكذا تنصرف آثار السقوط الى اجراءات الحصومة ، ومع ذلك فإن المشرع يستثنى بعض الاجراءات ، فيقرر بقاءها رغم سقوط الحصومة وذلك نظرا لما لها من كيان ذاتي وتوفير الوقت للقضاء .

- انقضاء الحصومة بمضى المدة :

إذا حدث وركدت الحصومة مدة طويلة من الزمن تزيد عن سنة ولم يكن هذا الركود راجعا الى اهمال المدعى فان الحصومة لا تسقط ولكن ليس معنى ذلك أن تظل الحصومة قائمة منتجة لآثارها مهما طال ركودها ذلك أنه يترتب على قيامها حقوق اجرائية لا يجوز أن تبقى مؤبدة فضلا عن عدم جواز بقاء القضايا في المحاكم راكدة بغير حركة ولهذا ينص القانون المصري في المادة ١٤٠ مرافعات على أنه (في جميع الأحوال تنقضى الحصومة بمضى ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها) وبهذا قنن المشرع المصري نظام انقضاء الحصومة بمضى المدة ووفقا لهذا النظام .

١ - تنقضى الحصومة بمضى المدة أيا كان سبب ردودها سواء كان راجعا الى المدعى أم لا ولهذا فانها تنقضى ولو كانت متوقفة انتظارا للفصل في مسألة أولية أو منقطعة بسبب من أسباب انقطاع الحصومة .

٢ - تنقضى الحصومة بقوة القانون بمجرد انقضاء ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها ولا حاجة الى طلب بذلك من المدعى عليه .

٣ - لا يؤدي انقضاء الحصومة الى انقضاء الحق في الدعوى الا اذا كانت مدة انقضاء الحق في الدعوى ذاتها قد كملت كما لا يؤثر في الحق الموضوعي الذي رفعت به الدعوى .

٤ - يؤدي انقضاء الخصومة الى زوال اجراءاتها على أنه يستثنى من هذا ما تنص عليه المادة ١٣٧ مرافعات من أعمال وأدلة اثبات تبقى رغم سقوط الخصومة فهذه تبقى أيضا اذا انقضت الخصومة .

- ارادة الخصوم :

يعترف القانون بسلطان ارادة الخصوم في حدود معينة في الخصومة على أننا نميز فيما يتعلق بانقضاء الخصومة لسبب موضوعي وانقضائها لسبب اجرائي .

- الانقضاء الموضوعي بارادة الخصوم :

وهو ما يتحقق نتيجة ابرام صلح بين الخصوم أو تنازل المدعى عن دعواه وفي هذه الحالة تنقضي الخصومة بالصلح أو التنازل لأنها أصبحت غير ذات موضوع ونظرا لأهمية الصلح في دعوى صحة التعاقد لكثرة حدوثه في التطبيق العملي فإننا نفرض له بشئ من التقبل .

الصلح في دعوى صحة التعاقد

القاعدة العامة في هذا المقام وحسب نص المادة ١٠٣ مرافعات (للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة في أية حالة تكون عليها الدعوى اثبات ما اتفقوا عليه في محضر الجلسة ويوقع عليه منهم أو من وكلائهم فاذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتوياته ، ويكون لمحضر الجلسة في الحالتين قوة السند التنفيذي وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الأحكام) .

وقصد بالنص المتقدم تبسيط الاجراءات فتنتهى الخصومة بصلح بغير حاجة الى اصدار حكم بالتصديق عليه ، ويعمل به في أية حالة تكون عليها الدعوى وسواء أكانت في المعارضة أم الاستئناف بل ولو بعد قفل باب المرافعة .

وليس هناك ما يمنع من اثبات صلح جزئي عملا بالمادة المتقدمة سواء تعلق ببعض الخصوم دون البعض الآخر وأنهى النزاع بينهم أو تعلق بشق من طلبات الخصوم دون الشق الآخر وهذا الصلح الجزئي يخفف العبء على المحكمة وان كان لا ينهى الخصومة برمتها .

ومن الجائز أن يدرج في محضر الصلح كل منازعات الخصوم ولو كانت خارجة عن نطاق الخصومة القائمة أمام المحكمة ولم تتضمنها بشرط ألا تخالف النظام العام وحسن الآداب كما أنه من الجائز أن يتم الصلح ولو بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى وعلى المحكمة اثباته عملا بالمادة ١٠٣ .

ومن الجائز اثبات الصلح عملا بالمادة ١٠٣ ولو كانت المحكمة غير مختصة اختصاصا متعلقا بالنظام العام .

ولا يجوز للمحكمة أن تصدق الا على الصلح الحاصل أمامها باقرار الطرفين وهي في هذا انما تقوم بوظيفة الموثق الذي يثبت حصول هذا الصلح أمامه بصفة رسمية ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تصدق على صلح لم يحصل أمامها بحجة أنه موقع عليه من الطرفين بإيجاب وقبول جديدين أمام المحكمة وليس للمحكمة أن تثبت صلحا رسميا بين شخصين غير حاضرين أمامها لو حضر أحدهما فقط وتخلف الآخر أو حضر الاثنان ولكن رفض أحدهما الصلح أمامها لان التصديق على الصلح معناه أن المحكمة تشهد بأن الخصمين اتفقا أمامها على الصلح وهذا التصديق لا يخرج عن كونه عقدا ولا يحوله الى حكم وانما يعطيه الصفة الرسمية فيصير رسميا بعد أن كان عرفيا وتكون له قوة العقود الرسمية ولا يطعن عليه الا بالطرق المقررة للطعن في العقود الرسمية على وجه العموم لا بالطرق المقررة للطعن في الأحكام .

واذا تم الصلح في حضور وكلاء الخصوم وجب أن يكون كل منهم مفوضا بمقتضى تفويض خاص لاجراء هذا الصلح عملا بالمادة ٧٦ من قانون المرافعات والا جاز التنصل منه عملا بالقواعد العامة .

واذا تم التصديق على صلح في غياب أحد الخصوم بمجرد ابراز ورقة عرفية موقع عليها منه فانه لا يكتسب القوة التنفيذية عملا بالمادة ١٠٣ من قانون المرافعات .

وحتى اذا لم ينكر الخصم الغائب توقيعه على الورقة العرفية المتقدمة فان عقد الصلح لا يكتسب صفة الرسمية التي لا تثبت له الا بحضور طرفيه أمام المحكمة ولا تكون لعقد الصلح الذي صدقت عليه المحكمة الا قيمة الورقة العرفية متى كان ذوو الشأن قد وقعوها بامضائهم أو باختامهم أو ببصمات أصابعهم .

- تطبيقات قضائية :

- اعتبار الصلح ككل دليل يقدم الى المحكمة فتقول كلمتها فيه ولا يجب عليها وقف الاستئناف حتى يفصل في دعوى صحة عقد الصلح ونفاذه .

إذا قدم المستأنف عليه الى المحكمة عقد صلح محتجا به على خصمه في قبوله الحكم الابتدائي وتنازله عن الحق في استئنافه ، وطلب مؤاخذته به ، فلا شك في أن من حق هذا الخصم (المستأنف) أن يطعن على هذا العقد ويدفع بحججته عنه . ومن واجب المحكمة أن تتعرض له وتفصل في النزاع القائم بشأنه بين الطرفين . فان هذا العقد حكمه حكم كل دليل يقدم الى المحكمة فتقول كلمتها فيه أخذا به أو اطراحا له ، ولا يجب عليها وقف الاستئناف حتى يفصل في الدعوى المقامة بصحة عقد الصلح ونفاذه .

(طعن رقم ١٠٣ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٦/٥)

- حق قاضي الموضوع في تفسير محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة كباقي العقود .

محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة لا يخرج عن كونه عقدا قابلا للتفسير كباقي العقود ، فما دام تفسير قاضي الموضوع له مستساغا فلا معقب عليه فيما يراه فيه .

(طعن رقم ١٥٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/١/٢٠)

- اعتبار اتفاق الصلح الذي يثبت القاضى عقدا ليست له حجية الأمر المقضى وان كان يعطى شكل الأحكام عند اثباته .

ان القاضى وهو يصدق على الصلح لا يكون قائما بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته تكون مقصورة على اثبات ما حصل أمامه من الاتفاق ومن ثم فان هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقدا ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وان كان يعطى شكل الأحكام عند اثباته .

(طعن رقم ٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩)

- اقتصار تطبيق المادة ٥٣٥ فدنى قديم على المتعاقدين وعدم حاجة الأجنبى عن الصلح به .

انه وإن كانت المادة ٥٣٥ من القانون المدني القديم تنص على أنه « لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها ، الا أن تطبيق هذه المادة مقصور على المتعاقدين أما الأجنبي عن الصلح فإنه لا يحتاج به » .

(طعن رقم ٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩/٤/١٩٥١)

لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر واذن فمتى كان التوكيل الصادر الى وكيل المطعون عليهما يبيح له اجراء الصلح والنزول عن الدعوى ، وكان الصلح الذي عقده مع الطاعنين في حدود هذه الوكالة واستوفى شرائطه القانونية بأن تضمن نزول كل من الطرفين عن جزء من ادعاءاته على وجه التقابل حسماً للنزاع القائم بينهما . وكان الحكم المطعون فيه اذ لم يعتد بهذا الصلح ، واذ قرر أن الوكيل لم يراع فيه حدود وكالته أقام قضاءه على أن الصلح الذي عقده فيه غبن على موكله ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون ، ذلك لأن هذا الغبن على فرض ثبوته لا يؤدي الى اعتبار الوكيل مجاوزاً حدود وكالته وإنما محل بحث هذا الغبن وتحديد مدى آثاره يكون في صدد علاقة الوكيل بموكله لا في علاقة الموكل بمن تعاقد مع الوكيل في حدود الوكالة .

(طعن رقم ١٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٥٣)

- محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة . عقد . سلطة قاضي الموضوع في تفسيره .

محضر الصلح المصدق عليه بالمحكمة لا يخرج - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - عن كونه عقداً قابلاً للتفسير وأنه ما دام تفسير قاضي الموضوع له مستساغاً فلا معقب عليه فيما يراه فيه .

(طعن رقم ٢٩٢ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٣٧٦)

- الغير الذي أضر الصلح بحقوقه بطريق الغش - له طلب بطلانه أو الدفع بهذا البطلان .

للغير الذي أضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع دعوى أصلية بطلانه أو يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل في الدعوى التي حصل فيها الصلح

فاذا تدخل الغير في دعوى منظورة ، مدعيا أن الصلح أضر بحقوقه ، ودفع الخصم في مواجهته بانهاء الدعوى صلحا كان في مكنته الرد على هذا الدفع ببطلان الصلح ، ولا يجوز رفض التدخل الا تاسيسا على أن الصلح قد أنهى الدعوى وهو لا يكون كذلك الا اذا كان صلحا صحيحا ، ومن ثم فلا سبيل الى رفض طلب التدخل الا بحكم يقضى بصحة الصلح .

(طعن رقم ١٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٣٠)

عقد الصلح وأن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاما بعدم تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه ، الا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين ، يجوز له أن يتمسك به اذا حدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمنا ، فاذا لم يتم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في اجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى ، فانه لا يكون في استطاعة الطرف الذي أسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم ، ولا يجز الاستناد اليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى .

(الطعان رقم ٢٩٠ ، ٣٠٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٣١) .

- الصلح الكاشف للحق لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله .
متى كان عقد الصلح كاشفا للحق الذي تناوله ولا يعتبر ناقلا له ، فانه لا يصلح سببا لبقاء هذا الحق بعد زواله ، ولا يمنع من استرداد غسير المستحق .

(الطعان رقما ٢٩٠ ، ٣٠٣ سنة ٣٥ ق جلسة ١١/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٣١)

- سلطة محكمة الموضوع في تفسير الصلح .

لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تقدير ما ينطوى عليه العقد صلحا كان أو سواه من أقرار أحد طرفيه للآخر بحق متنازع فيه .

(طعن رقم ٢٩٨ سنة ٣٧ ق جلسة ٥/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٣١٧)

أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، إلا أن عليها أن تعتبره سنداً في الدعوى يجوز لها أن نحلم بما تتضمنه .

(نقض ١٩٧٣/٢/٢٧ س ٢٤ ص ٣٣٦)

عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاماً بعد تجديده المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، لما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم يقم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ، ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذي أسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم ، ولا يجوز الاستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجية الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى وإذا كان الثابت أن الطاعنين استمروا بعد الصلح في السير في طعنهما السابق بالنقض ولم يقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد المحدد قانوناً ، فإنه قد أسقط حقه في التمسك بالصلح - الذي تم بين الطرفين أثناء تداول الطعن السابق بالنقض - ولا يجوز أن يعود إلى التمسك به أمام أية جهة أخرى بعد أن أصدرت محكمة النقض حكمها في الطعن .

(طعن رقم ٢٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٧ س ٢٧ ص ١٧١١)

- تصديق المحكمة على عقد الصلح . ماهيته . لا يعد قضاء له حجية الشيء المحكوم فيه البيع الذي سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة . القضاء بالغائه لأنه في حقيقته وصية . لا خطأ .

القاضي وهو يصدق على الصلح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون قائماً بوظيفة الفصل في خصومة لأن مهمته إنما تكون مقصورة على إثبات ما حصل أمامه من اتفاق ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون عقداً ليس له حجية الشيء المحكوم فيه وإن كان يعطى شكل الأحكام عند إثباته ، لما كان ذلك فإنه لا يترتب على الحكم المطعون فيه أن هو قضى بالغائه

عقد البيع الذي حرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لما تبين من أن هذا البيع هو في حقيقته وصية رجعت فيها الوصية .

(طعن رقم ٤٦٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ص ٣٢٨)

- التدخل الخصامي في دعوى صحة التعاقد بطلب رفضها وجوب الفصل في طلب التدخل قبل القضاء بصحة التعاقد أو قبول الصلح بشأنه س ٢٦ ص ٣٦٤ مج فنى مدنى .

الوكالة بالخصومة نطاقها الصلح بغير تفويض خاص يذكر بلفظه في التوكيل غير جائز (س ٢٦ ص ٣٧٨ مج فنى مدنى جلسة ١٩٧٥/٢/١٢) .

الصلح لا يترتب عليه قانونا انحلال التصرف الذي صدر الصلح في شأنه ليحل هذا الصلح محله ، وانما يظل التصرف الأصلي قائما ومنتجا لآثاره المعدلة بعقد الصلح ، بحيث اذا أبطل هذا العقد أو فسخ ظل التصرف الأصلي منتجا لآثاره دون أن ينال منها الصلح الذي أبطل أو فسخ .

(طعن رقم ٦٥٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ص ١٣٣٨)

- المتدخل في الدعوى تدخلا هجوميا يصبح طرفا في الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ولو حسم النزاع صلحا اذ لم يكن اعتماد الصلح بين طرفي الخصومة الأصليين الا ثمرة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل .

ذلك أنه يترتب على الحكم الصادر بقبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى أن يصبح المتدخل طرفا في الدعوى الأصلية ويكون الحكم الصادر فيها حجة له وعليه ، ولو حسم النزاع صلحا ، اذ لم يكن اعتماد الصلح الا ثمرة القضاء برفض طلبات هذا الخصم المتدخل ، ولما كان الطاعن الأول قد تدخل هجوميا في الدعويين رقمي ١٩٦٦/٩٥٣ ، ٢٠١ لسنة ١٩٦٧ مدنى ديروط مدعيا ملكية الأرض موضوع الدعويين ومنازعا في التسليم وقضى فيهما بقبول تدخله ورفض طلباته وبإثبات الصلح المبرم بين طرفي الخصومة في الدعوى مع تسليم العين محل النزاع للمطعون عليه فان الحكم الصادر في الدعويين يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للخصوم الحقيقيين في الدعويين ومن بينهم الطاعن الأول .

(طعن رقم ٥٩٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٧)

احكام المحاكم الأخرى :

الحكم فى الدعوى ٥٧٩٤ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة
١٩٧٩/١٢/٨ .

وحيث أنه من المقرر قانونا وعلى ما جرى به نص المادة ١٠٣ مرافعات
ان للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة فى أية حالة تكون عليها الدعوى اثبات
ما اتفقوا عليه فى محضر الجلسة ويدفع منهم أو من وكلائهم فاذا بانوا قد
كتبوا ما اتفقوا عليه الحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه
ويكون لمحضر الجلسة فى الحالتين قوة السند التنفيذى - ومن المستقر عليه
فقها وقضاء ان الصلح هو عقد يحسم به طرفاه نزاعا قائما أو ممثلا بأن يترتب
كل منهما على وجه التقابل جزءا أو ادعائه وان الصلح هو عمل من أعمال
التصرف ولهذا يتعين أن تتوافر فى طرفيه أهلية التصرف ومن ثم فلا يجوز
للوكيل أن يعقد صلحا أو يقره إلا اذا كان مصرحا به بذلك من الموكل وان
فى الخصومة أمام القضاء وان كانت تخول الوكيل سلطة القيام بالأعمال
والاجراءات اللازمة لرفع الدعوى والدفاع فيها الا انها لا تجيز الصلح بغير
تفويض خاص يذكر بلفظه فى التوكيل على نحو ما ورد بالمواد ٧٢ و ٧٥ و ٧٦
من قانون المرافعات (يراجع السنهورى ج ٧ المجلد الأول بند ٢٤١ ص ٤٣٨
وفتحى والى الوسيط فى قانون القضاء المدنى سنة ١٩٨٠ بند ٢٠١ ص ٣٦٤
وأبو الوفا التعليق على قانون المرافعات سنة ١٩٧٥ ص ٣٩٥ وما بعدها ونقض
١٩٥٧/١٠/١٧ س ٨ ص ٧١٩ ونقض ١٩٧٥/٢/١٢ س ٢٦ ص ٢٧٨
مج فنى) .

وحيث انه بالبناء على ما تقدم واخذا به واذا كان الثابت من أوراق
الدعوى على هدى ما سلف بيانه ان المدعى عليها البائعة لم تبرم محضر الصلح
المقدم بجلسة ١٩٧٩/١١/١٠ والسابق الاشارة اليه وانما أبرمه وكيلها وهو
شقيقها كما أنها لم تحضر بالجلسة لتقر هذا الصلح وتطلب الحاقه
بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى وانما الذى
حضر هو وكيلها المذكور وأبدى هذه الطلبات ولما كان ذلك وكان التوكيل
الحاض الصادر من المدعى عليها الى شقيقها لا يبيح الصلح على النحو السابق
بيانه ومن ثم يكون طلب الحاق محضر الصلح بمحضر الجلسة على غير سند
صحيح من الواقع والقانون .

والحكم فى الدعوى رقم ٧٧٢٢ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة
١٩٨٠/١/٢٦ .

الجلسة وجعله فى قوة السند التنفيذى فانه من المقرر وحسب المبادء ١٠٣ مرافعات أنه لا يجوز للمحكمة أن تصدق الا على الصلح الحاصل أمامها من الطرفين ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تصدق على صلح لم يحصل أمامها بحجة أنه موقع عليه من الطرفين من قبل لأن هذا الصلح عرفى ولا يكون رسميا الا بالاقرار عليه من الطرفين بايجاب وقبول جديدين أمام المحكمة وليس للمحكمة أن تثبت صلحا رسميا بين شخصين غير حاضرين أمامها أو حضر أحدهما فقط وتخلف الآخر لأن التصديق على الصلح معناه ان المحكمة تشهد بأن الخصمين اتفقا أمامها على الصلح وهذا الصلح ليس الا عقد ولا يحوله الى حكم وانما يعطيه الصفة الرسمية فيصير رسميا بعد أن كان عرفيا وتكون له قوة العقود الرسمية . واذ صدقت المحكمة على صلح فى غيبة أحد أطرافه فان تصرفها الولائى يكون مشوبا ويفقد الصلح صفته الرسمية الا ان ذلك لا يمنع من اعتبار محضر الصلح آنف الذكر سندا فى الدعوى والحكم على هدى مما جاء به لما كان ما تقدم وأخذا به واذ تخلف المدعتين الأولى والرابعة الموقعتان على محضر الصلح وهما أحد أطرافه ومن ثم فان طلب الخصوم الحاق محضر الصلح وجعله فى قوة السند التنفيذى لا يتفق وصحيح القانون وتلتفت المحكمة عنه وتعرضه المحكمة لموضوع الدعوى على هدى من اعتبار محضر الصلح ورقة من أوراقها .

(راجع فى هذا الدكتور السنهورى ج ٥ من الوسيط ٥٠٨ وما بعدها والدكتور أحمد أبو الوفا فى نظرية الأحكام طبعة ثالثة ص ٥٦ وما بعدها بند ٢٨ ولذات المؤلف التعليق على نصوص المرافعات طبعة ١٩٧٥ ج ١ ص ٣٦٠ ونقض الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ مشار اليه فى كمال عبد العزيز التعليق على المرافعات طبعة ١٩٧٨ ص ٢٤٥) .

مثال لتسبيب حكم الصلح :

حيث أن طرفى الخصومة حضرا بجلسة اليوم وقدا عقد صلح مؤرخ / / وأقرا بتوقيعها عليه وطلبا الحاقه بمحضر الجلسة واثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى .

واذ جاء عقد الصلح خاليا مما ينافى النظام العام أو الآداب ومن ثم يمكن اجابتهما الى طلبهما عملا بالمادة ١٠٣ مرافعات .

حكمت المحكمة بالحاق عقد الصلح المؤرخ / / بمحضر جلسة اليوم واثبات محتواه فيه وجعله السند التنفيذى .

ترك الخصومة :

ترك الخصومة هو اعلان المدعى ارادته فى النزول عن الخصومة بغير حكم فى موضوع الدعوى . وقد يجد المدعى ، رغم أنه هو الذى بدأ الخصومة ، أن من مصلحته إنهاؤها دون حكم فى الدعوى . من هذا مثلا أن يكون قد أخطأ فرفع الدعوى بإجراءات معيبة أو أمام محكمة غير مختصة . فيكون من مصلحته - اقتصادا فى الوقت والمصاريف - أن يترك هذه الخصومة ليبدأ خصومة جديدة بإجراءات صحيحة أو أمام المحكمة المختصة ، أو أن يكون قد تسرع فى رفع الدعوى قبل أن يعد أدلة الإثبات الكافية ، فيترك الخصومة حتى يتسنى له رفع الدعوى من جديد بعد أن يكون قد أعد أدلته .

شروطه :

لكى يصح الترك وينتج آثاره يجب :

أ - أن يصدر من المدعى . فهو الذى بدأ الخصومة ، فله وحده أن يتركها . فإذا تعلق الترك بخصومة الطعن ، فإن للطاعن وحده تركها .

ب - أن تتوافر لدى التارك الأهلية الإجرائية اللازمة لبدء الخصومة . ولا يجب توافر أهلية التصرف فى الحق الموضوعى . على أنه ليس للوكيل بالخصومة أن ينزل - بموجب توكيله العام - عن الخصومة بل تلزم لذلك وكالة خاصة .

ج - أن يتم الترك فى الشكل الذى ينص عليه القانون . ووفقا للقانون المصرى يجب أن يتم الترك إما بإعلان من التارك لخصمه على يد محضر أو ببيان صريح فى مذكرة موقعة من التارك أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها ، أو بأبدائه شفويا فى الجلسة وإثباته فى محضرها (مادة ١٤١) . وأيا كان شكل الترك ، فإنه يجب أن يكون صريحا فلا يتم ضمنا . على أنه يمكن أن يتم فى أية حالة كانت عليها القضية ولو بعد قفل باب المرافعة . وللمدعى الرجوع عن ترك الخصومة صراحة أو ضمنا . ولكن يشترط لذلك أن يكون الرجوع قبل قبول المدعى عليه للترك أو حكم القاضى باعتماده .

د - ألا يكون معلقا على شرط أو متضمنا أى تحفظ . فليس للمدعى أن يترك الخصومة مشروطا مثلا ألا يرتب الترك أثرا معيننا من آثاره أو يشترط أن ينفذ الأثر بعد وقت معين .

هـ - أن يقبله المدعى عليه . وعلّة هذا الشرط أن تقديم المطالبة القضائية ينشئ للمدعى عليه الحق في صدور حكم من المحكمة برفض الدعوى ولو كان المدعى على استعداد لترك الخصومة ، على أن التبرك يتم دون حاجة لقبول المدعى عليه في صورتين :

١ - إذا لم يكن قد أبدى طلبا أو دفاعا موضوعيا في الدعوى . إذ عندئذ لا تبدو مصلحته في بقاء الخصومة .

٢ - إذا كان المدعى عليه قد أبدى رغبته صراحة أو ضمنا في عدم صدور حكم في موضوع الدعوى أو لم تكبت له مصلحة مشروعة في رفض القبول . ذلك أن رفضه القبول عندئذ يعتبر تعسفا في استعمال الحق . واهذا لا أثر لاعتراض المدعى عليه إذا كان قد طلب اخراجه من الخصومة أو تقدم بدفع اجرائي يرمى انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى كما لو دفع بعدم اختصاص المحكمة أو ببطلان صحيفة الدعوى (مادة ١٤٢) . كما أنه لا حاجة لقبول المستأنف ضده إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر كلياً لمصلحته ، وكان ميعاد الطعن قد انقضى عند التبرك إذ عندئذ يكون ترك الطاعن للطعن لمحض مصلحة المطعون ضده لان الحكم يصبح بترك الطعن حائزا لقوة الأمر المقضى .

وحيث يلزم القبول ، وتعدد المدعى عليهم ، يجب قبولهم جميعا فإذا لم يوافق أحدهم استمرت الخصومة بالنسبة له . فإذا حدث التبرك من خصم أصلي وقبل من الطرف الأصلي الآخر ولم يقبل من المتدخل ، فإن الخصومة تستمر في مواجهة المتدخل وحده إذا كان مت دخلا أصليا أو مت دخلا انضماميا مستقلا ، ولكنها تنتهي في مواجهة المتدخل الانضمامي البسيط ولو لم يقبل التبرك . وإذا تم القبول ، فإنه يترتب عليه عدم جواز الرجوع في التبرك . أما إذا لم يقبل المدعى عليه التبرك - حيث يجب قبوله - فإن التبرك لا ينتج أثره ، وتستمر الخصومة في سيرها دون أن يحدث عليها أي تغيير لا في هيكلها ولا في أعباء الخصوم فيها .

وبقبول التبرك ، يتم - وفقا للرأى الراجع في الفقه - اتفاق اجرائي بين طرفي الخصومة يؤدي الى انتهاء الخصومة . على أن بعض الفقهاء يرون - على العكس - أن التبرك هو تصرف قانوني من جانب واحد ، يقابله تصرف قانوني آخر من جانب واحد هو القبول ، وبمقتضى كل تصرف ينزل كل

من المدعى والمدعى عليه كل لحسابه الخاص عن المركز القانوني الناشئ عن الخصومة .

١ - آثاره :

بعد أن تتأكد المحكمة من توافر الشروط اللازمة في كل من الترك وقبوله ، تعلن انتهاء الخصومة . وقرارها هذا ليس ميثيقاً إنما به صفة تقريرية . ونتيجة لهذه الصفة فإن الترك ينتج آثاره منذ تمامه (بإعلان من التارك أو بقبوله من المدعى عليه أن لزم هذا القبول) . ولهذا إذا حدث وتدخل شخص من الغير في الفترة بين تمام الترك وبين قرار القاضي فاند التدخل لا يقبل . ويترتب على الترك الآثار التالية (مادة ١٤٣) :

أ - انتهاء الخصومة بجميع إجراءاتها ومراكزها القانونية وآثارها سواء كانت اجرائية أم موضوعية . ولهذا فإن التقادم الذي يكون قد انقطع بالمطالبة القضائية يعتبر أنه لم ينقطع ، كذلك فإنه لا يجوز بعد ترك الخصومة التمسك بالدفع لسبق رفع الدعوى على أساس قيامها .

ب - تبقى الرابطة القانونية الموضوعية كما يبقى الحق في الدعوى رغم انتهاء الخصومة . ولهذا يستطيع المدعى أن يعود ويرفع الدعوى من جديد بإجراءات أخرى ، وذلك إلا إذا انقضى حقه في الدعوى بالتقادم أو بأى سبب آخر .

ج - يحكم على المدعى تارك الخصومة بمصاريفها . وأساس هذه الالتزام ليس خسارة المدعى للقضية ، فالدعوى لم يفصل فيها . وإنما أساسه هو خطأ المدعى بشغله المحاكم والمدعى عليه بخصومة بغير هدف ، ولهذا فإنه إذا ترك المدعى الخصومة في الجلسة الأولى قبل بدء المرافعة ، فلا يلتزم إلا بربع الرسم المستحق عليها . (مادة ١/٧١) .

نموذج تسبيب حكم الترك :

حيث أن المدعى قرر بجلسة اليوم بتركه للخصومة في الدعوى ، وقد قبل منه ذلك المدعى عليه ، ومن ثم يتعين القضاء بالترك مع التزام المدعى بالمصروفات عملاً بنص المواد ١٤١ - ١٤٣ مرافعات (تضاف المادة ٢٤٠ مرافعات في الاستئناف) .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بإثبات ترك المدعى للخصومة في الدعوى والزامه بمصروفاتها .

المبحث الثانى

انتهاء الخصومة فى دعوى صحة التعاقد بحكم

١- التعريف بالحكم :

الحكم بمعناه الخاص فى مذهب الفقه المقارن (هو القرار الصادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة ، أو صارت مختصة بعدم الاعتراض على اختصاصها فى الوقت المناسب) فى خصومة رفعت اليها وفق قواعد المرافعات سواء أكان صادرا فى موضوع الخصومة أو فى شق منه أو فى مسألة متفرعة عنه .

اذن الحكم بكل معانى الكلمة يتميز بما يلى :

أولا : انه يصدر من محكمة تتبع جهة قضائية .

ثانيا : انه يصدر بما للمحكمة من سلطة قضائية أى يصدر فى خصومه .

ومن ثم القرار الصادر من المحكمة بما لها من سلطة ولائىة لا يعد حكما بما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك .

أما حكم المحكمين فانه يعد بمثابة حكم رغم صدوره من أشخاص ليس لهم ولاية القضاء ولا يقومون بخدمة عامة وذلك لأن المشرع أقر نظام التحكيم احتراماً لارادة الخصوم ومتى وضحت هذه الادارة فى الشكل المقرر التزم بالقيام بعمله وهو فى هذا انما يتولى القضاء بخصوص الشكل النزاع القائم أمامه ويفرض حكمه على الخصوم كما يفرض على السلطات الأخرى شأنه شأن الأحكام التى تصدر من القضاء العادى وتكون لحكمة حجية الشئ المقضى به .
ويكون قابلاً للتنفيذ الجبرى بعد صدور الأمر بتنفيذه عملاً بالمادة ٥٠٩ .
بما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك (١) .

(١) راجع نظرية الأحكام للدكتور أبو الوفا ص ٣٥ وما بعدها .

وفضلا عن الركنين المتقدمين يتعين أن يكون الحكم مكتوبا في الشكل المقرر شأنه شأن أية ورقة من أوراق المرافعات وهي جميعا تتصف بالشكلية وبالرسمية اذن أركان الحكم الأساسية حتى الأركان الثلاثة سالفة الذكر .

وكل ما تصدره المحكمة من قرارات بخلاف الأحكام بالمعنى الخاص يكون بما لها من سلطة ولائية وهذه القرارات لا تعد أحكاما بالمعنى الحقيقي .
الكلمة حكم .

١ - الضوابط العامة لتكييف الأحكام واستخلاص القضاء منها (١) :

ثمة قواعد عامة وضوابط يتعين مراعاتها عند تكييف الأحكام وصفها وعند استخلاص القضاء منها وكثيرا ما يدق وصفها وكثيرا ما يدق استخلاص القضاء منها خاصة اذا ما كان الحكم مشتملا على قضاء مختلط . في منطوقه أو في منطوقه وأسبابه .

وتراعى الضوابط التالية بصفة عامة لتحديد وصف الحكم وما اذا كان حضوريا أو غيابيا ابتدائيا أو انتهائيا فرعيا أو موضوعيا قطعيا أو غير قطعي حتى تتحدد على التوالي قابليته للطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف أو قابليته للطعن المباشر أو عدم قابليته له أو لمعرفة ما اذا كان يحوز حجية الشيء المحكوم به أو لا يجوز هذه الحجية .

١ - لا يعتد بطبيعة الاجراء المحكوم به ضابطا للتمييز بين أنواع الأحكام المختلفة .

٢ - لا يعتد بتكييف المحكمة للحكم وإنما تتخذ طبقا لنصوص القانون وحدها .

٣ - لا يعتد بتكييف الخصم وصفه للدعوى وإنما يعتد بنصوص القانون .

٤ - العبرة في تكييف الحكم بمنطوقه لا بأسبابه إلا اذا رجعت الأسباب قضاء يكمل المنطوق .

٥ - لا يهتج القانون استخلاص القضاء من أحكام المحاكم بطريقة ضمنية .

٦ - لا يعتد في تكييف الحكم في منازعة الخصوم .

(١) راجع الدكتور أبو الوفا ، المرجع السابق .

- ٧ - لا يعتد بما يرد فيه أسباب الحكم على سبيل غير سبيل القضاء .
هذه مقدمة بسيطة تناولنا فيها تعريب الحكم وتبييننا للصواب العامة
لتكييف الأحكام واستخلاص الأحكام .
ونعرض لتسبيب الحكم في دعوى صحة التعاقد .

تسبيب الأحكام في دعوى صحة التعاقد

- أيزاد الحكم ما يفيد تلاقى الإيجاب بالقبول ثم تقريره بعد ذلك عدول
المشتري دون ذكر سند هذا العدول يعتبر قصورا .

إذا كان الثابت من وقائع الدعوى التي أوردها الحكم أن راغب الشراء
بعد أن قبل عرض البائع . قد بادر إلى المطالبة باتمام الصفقة ووجه في
الوقت المناسب انذارا للبائع بتكليفه الحضور لتحرير العقد الرسمي .
وانتهى الحكم - رغم ذلك - إلى القول بأن المشتري عدل عن الصفقة ولم يدعم
قضائه بذلك بأدلة من شأنها أن تؤدي إليه بل كان كل ما قاله لا يبرر ما
خلص إليه ، فانه يكون معيبا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٣٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٤/٦/١٩٤٥)

- حق محكمة الموضوع في تعرف نية العاقدين واستخلاص عدم
تعلقهما تمام البيع على العقد الرسمي بل لجعله شرطا لانتقال الملكية .

ان نية العاقدين يستخلصها القاضي من نصوص العقد وملابساته .
فاذا هو استخلص من الأوراق أن العاقدين لم يجعلوا تحرير العقد الرسمي
شرطا لانعقاد البيع بل هما قد علقا عليه انتقال الملكية إلى المشتري وبني ذلك
على اعتبارات مقبولة تبرره ، فلا معقب عليه في ذلك .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٥)

- إذا كانت المحكمة قد حصلت تحصيلًا سائغا من ظروف الدعوى وبعد
موازنة أدلة كل من الطرفين انه ليس ثمة ما ينفي ما جاء بعقد البيع المتنازع
عليه من حصول دفع الثمن ، فان ما يكون بهذا العقد من اشتراط عدم
انتفاع المشتري بالعين المبيعة وعدم امكانه التصرف فيها إلا بعد وفاة البائع
- ذلك لا يجعل العقد وصية اذ الوصية تبرع مضاف الى ما بعد الموت ولا
تبرع هنا بل هذا العقد يكون بيعا .

(طعن رقم ٧١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٨/٤/١٩٤٦)

إذا كان الظاهر من عقد البيع أنه وقع مقابل ثمن معين وكان منصوباً فيه على أن البائع تبرع لولده المشتري بهذا الثمن وعلى أن المشتري التزم بتجهيز أخيه وبالاتفاق عليهما وعلى أمه بعد وفاة أبيه ، واعتبرت المحكمة هذا العقد هبة مكشوفة ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تكييفه . فإن مجرد النص على أن الوالد تبرع بالثمن يكفي لاعتبار العقد هبة مكشوفة أما ما التزم به الموهوب له في هذا العقد من تجهيز أخيه ومن الاتفاق عليهما وعلى والدته بعد وفاة أبيه فلا يعدو أن يكون مقابلاً للهبة ولا يخرج عقدها عن طبيعته .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢٢)

- إذا استخلص الحكم من أوراق الدعوى معنى العدول عن التعاقد وكان ما استخلصه من ذلك سائفاً فلا معقب عليه . ومن ذلك استخلاص عدول الموعود بالبيع عن الشراء من طلبه من الواعد أن يؤجره أطيانا تشمل العين المتعاقد بينهما على بيعها .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٦/٦)

- لمحكمة الموضوع استخلاص قيام تعاقد بالبيع من الراسى عليه المزاد كالى المدين من وصول .

إذا كان الراسى عليه مزاد الأطيان المنزوعة ملكيتها من المدين قد أعطى المدين وصولاً بتسليمه مبلغاً من ثمن الأطيان المنزوعة منه والتي رسا مزادها عليه بتاريخ كذا على أن يخصم هذا المبلغ من كامل الثمن الذى رسا به المزاد واستخلصت المحكمة من هذا الوصول وجود تعاقد بين الراسى عليه المزاد وبين المنزوعة ملكيته عن الأطيان المنزوعة ، فهذا الاستخلاص يكون مستمداً من ورقة من شأنها أن تفيد ، ولا يصح النعى على المحكمة أنها أخطأت إذ اعتبرت هذا الوصول تعاقدًا .

(طعن رقم ٣٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٢/١٣)

- التعاقد بالعين لا يؤثر في صحة انعقاده وعدم توقيع الملتزم على العينة وإن جاز أن يكون ذلك ثار خلاف عند تنفيذ العقد . ولا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيما تقرره من أن العقد قد تم على عينة معينة وإن التعاقد قد عاينها .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٧/٥/١٥)

- يكفي في تعيين المبيع أن يذكر أنه كذا حسب العينة .

يكفي لتحقيق ما تقضى به المادة ٩٥ من القانون المدني من وجوب تعيين محل الالتزام بنوعه وتبيين صنفه بكيفية تمنع الاشتباه أن يكون المبيع هو كذا (كدقيق أرز مثلاً) حسب العينة .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٩) .

- اعتبار التصرف منجزاً أو غير منجز هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى قام قضاءه على أسباب سائغة .

المبيع الذي يستر تبرعاً صحيح متى كان التصرف منجزاً غير مضاف إلى ما بعد الموت ، وكون العقد قد صدر منجزاً أو غير منجز هو من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا معقب على حكمه متى كان مقاماً على أسباب تحمله . فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه بأن التصرف منجز على أن العقد الصادر به قد نفذ في حياة البائع برفع يده عن الأرض المباعة بموجبه ووجود العقد تحت يد المتصرف إليه ، وتقديم العقد للمساحة للتأشير عليه وتقديمه للمحكمة للتصديق على توقيع البائع وإقرار البائع بصدوره منه أمام المحكمة في دعوى صحة التوقيع وأمام المجلس الحسبي حين قدمه الصادر إليه في دعوى الحجر المقامة على المتصرف بسبب هذا التصرف ، ففي هذا ما يكفي .

(طعن رقم ١٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٣/١١) .

- البائع لا تبرأ ذمته إلا إذا قدم بضاعة تطابق العينة التي جرى التعاقد عليها فمن الخطأ القول بأنه إذا امتنع على البائع أن يحصل على بضاعة من العينة المتعاقد عليها كان عليه أن يورد ما يستطيع الحصول عليه فإن كان دون العينة جودة أو نقاوة التزم بفرق الثمن لمصلحة المشتري .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٩) .

- صحة البيع الساتر للهبة ما دام تملك الرقبة منجزاً ولو احتفظ المتصرف بحق الانتفاع .

من الجائز قانوناً أن يقصد المتصرف إلى الإيهاب في صورة التبائع ، ولا يقدح في ذلك أن يظل البائع واضحاً اليد على ما باعه ، فهذا لا يتعارض مع تنجيز التصرف ما دام المتصرف لهن بنات البائع وبينهن قاصرتان .

مشمولتان بولايته وهن جميعا في رعايته ، ولا أن البائع احتفظ بحق الانتفاع مع تملك الرقبة تملكا منجزا .

(طعن رقم ١٠٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٣)

- حق محكمة الموضوع في اعتبار العقد بيعا وصية لأسباب سائغة .

إذا كان قد صدر عقد من مورث لبناته في اليوم السابق ليوم سفره الى الحجاز لأداء فريضة الحج ، ثم لما عاد من الحجاز سالما أبقى العقد لديه ولم يظهره ولم يسجله ، واستمر واضعا يده على العقارات موضوع العقد حتى توفي ، ولم يذكر هذا العقد في محضر حضر تركته الذي حرر بحضور أم بناته الصادر لهن العقد ، فاعتبرت المحكمة هذا العقد بيعا منجزا لا وصية بمقينة ذلك على أسباب ردت بها على القرائن المسوقة للتدليل على تية التبرع المضاف الى ما بعد الموت ، وكانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه حكم المحكمة ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالخطأ في تكييف العقد قانونا .

(طعن رقم ١٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٤/٢٨)

- خطأ الحكم الذي يشترط بصفة أساسية وضع يد المتصرف اليه على العين لاعتبار التصرف بيعا .

وضع يد المشتري على العين المبيعة وإن كان يصح اعتباره قرينة على انجاز التصرف فإنه ليس شرطا لازما فيه ، إذ قد يكون التصرف منجزا مع استمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تنافي انجاز التصرف . فإذا كان الحكم القاضي باعتبار البيع ساترا لوصية قد أقيم بصفة أساسية على أن وضع يد المشتري على العين المبيعة شرط ضروري في اعتبار التصرف منجزا فإنه يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه .

(طعن رقم ١٤٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٥/١٩)

- الحكم الذي يقضى بإتخاذ البيع يجب أن يثبت توافر أركانه من رضا ومبيع وثمان .

الحكم الذي يقام على أن بيعا تم بين طرفي الخصومة يجب أن يعنى باثبات توافر جميع أركان البيع من رضا ومبيع وثمان ، فإذا اكتفى الحكم باثبات توافر الركنين الأولين أغفل الركن الأخير بمقولة أن أمره خارج عن نطاق

الدعوى كان قضاؤه مخالفا للقانون . وإذن فإذا كانت عبارة الحكم تفيد انه اعتبر قد تم لأن الشهود الذين أحال على أقوالهم قد شهدوا بتبادل الرضاء على التعاقد ، وأن ثبوت توافر ركن الرضا كاف في القول بانعقاد البيع ، أما الثمن وشروط البيع فقد رأى أن أمرهما خارج عن نطاق الدعوى ، فهذا الذى قرره الحكم صراحة واعتمد عليه فى قضاائه لا يصححه أنه فى معرض سرد وقائع الدعوى قد ذكر محصل أقوال الشهود فى القضية التى عطف عليهم وأنهم شهدوا أيضا على الثمن ، اذ هو ما دام قد أفصح عما يرى اعتماده من أقوال الشهود فلا يجوز أن يضاف اليها ما صرح بأن بحثه خارج عن نطاق الدعوى .

(طعن رقم ٢١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٦/٩)

- متى كان الحكم قد أقام قضاءه باعتبار العقد بيعا باتا منجزا بـ ثمن مقبوض على ما استخلصه استخلاصا سليما من عبارات العقد ومن الظروف والملايسات التى أحاطت بتحريره مفندا زعم الطاعن فيه بأنه وصية مستندا فى ذلك الى أن الشرط الوارد به والذى يمنع المشتري من التصرف الا بموافقة البائع لا يفيد أن التملك مضاف الى ما بعد الموت بل المقصود منه أن يوافق البائع كتابة على هذا التصرف باعتبار أنه والد المشتري بما له من حق مراقبة هذا التصرف وموجبه ، وأن هذا الشرط لم يكن موجودا فى العقد الابتدائي بل ذكر فى العقد النهائي الذى صدق عليه أثناء قيام دعوى صحة التعاقد المرفوعة عنه وذلك لتفادى الاستمرار فى التقاضى ، فان هذه الأسباب تتضمن الرد على طلب التحقيق بالبينة الذى قدمه الطاعن فى العقد لاثبات أنه وصية .

(طعن رقم ١٣ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٩)

- حق محكمة الموضوع فى تحصيل عدم انعقاد البيع وأن ما حصل هو مجرد أعمال تحضيرية .

متى كان الحكم قد حصل سائغا أن البيع محل الدعوى لم ينعقد لعدم الاتفاق على العين المبيعة وأن كل ما حصل أن هو الا مجرد أعمال تحضيرية لم تنته باتفاق ملزم للطرفين ، وبناء على ذلك رفض دعوى صحة التعاقد على هذا البيع فلا يقبل النعي عليه أنه أخطأ فى تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٩)

متى كان الاقرار المتنازع على تكييفه صريحا فى الافصاح عن قبول المقر المبيع بالشروط التى ارتضاها وكان المتمسك بهذا الاقرار ينازع فى انعقاد البيع على أساس هذه الشروط ، فلا يمكن مع هذا القول بتلاقى الايجاب والقبول اللازمين لانعقاد البيع .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٩)

... لمحكمة الموضوع اعتبار البيع قد انعقد صحيحا وتنازل المشتري عن التمسك بورقة الضد لأسباب سائغة .

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقدين المتنازع عليهما متضمنين بيعا صحيحا منجزا بناء على أسباب استخلصتها استخلاصا سائغا من أوراق الدعوى ومن التحقيقات التى أجريت فيها وأطرحت ورقة الضد لما استنتجته من تنازل البائع عن التمسك بها اذ شهد الشهود بأنه سلمها عقب تحريرها مباشرة مع العقدين الى من صدرا لهما حكما سليما .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٣/٢٣)

ان دفع الزوج ثمن العقار من ماله كما قد يكون بنية الهبة لزوجته يصح أن يكون مجردا من هذه النية كأن يكون الغرض منه استعارة اسم الزوجة فى الشراء ، فاذا استخلصت المحكمة انعدام نية الهبة مما حواه اقرار موقع عليه من زوجين يفيد دفع الزوج ثمن المبيع الذى اشترته زوجته وانه انما استعار اسمها فى العقد بقصد حرمان ورثته ان مات قبلها ومن كون ورثة الزوجة لم يحركوا ساكنا ازاء العقد محل الدعوى بعد وفاتها وطوال حياة لزوج زهاء سبع سنوات حتى توفى الزوج ، فهذا استخلاص سائغ تملكه المحكمة بما لها من سلطة تقدير الواقع .

(طعن رقم ١٢١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٠)

... رفض الحكم دعوى صحة البيع لعدم تحقق الشرط الواقف لأسباب غير سائغة يجعله قاصرا .

متى كان الحكم الاستثنائى اذ قضى برفض دعوى الطاعنين باثبات وصحة عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليها الأولى قد أقام قضاءه على أساس تخلف الشرط المعلق عليه نفاذ العقد وهو تقابل المطعون عليها سائغا

الذكر من البيع الصادر منها عن نفس المبيع لآخر واستردادها منه المحرر المثبت له وكان الحكم الابتدائي اذ قضى برفض قبول هذا الأخير خصماً ثالثاً في الدعوى قد أسس قضاءه على أن عقده خال من الحدود وأن المبيع له في قطعة أخرى خلاف القطعة الكائن فيها المبيع للطاعنين فإن الحكم الاستثنائي اذ اقترض ثبوت اتحاد المبيع في العقدين دون اقامة الدليل على صحة قبول هذا الافتراض المناقض لحكم محكمة الدرجة الأولى الذي قضى بعدم قبول تدخل الخصم الثالث ودون أن يبين أن المطعون عليها الأولى سعت في التقابل من البيع الصادر منها إلى المشتري الآخر ولم تنجح مع وجوب هذا البيان حتى لو صحح الافتراض المذكور فإن هذا وذاك قصور يبطله ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/١٢/٢١)

٣ - لا قصور في اغفال الحكم الرد على ما تمسك به الوارث من استمرار وضع يد موروثه على العين المبيعة بعد البيع متى أثبت بالأدلة الساتفة أن البيع منجز وأن الثمن جدى دفع من مال المشتري وليس وصية .

إذا طعن في عقد بيع بأنه في حقيقته وصية فأثبت الحكم بأدلة سائفة أن الثمن المسمى في العقد هو ثمن جدى دفع من مال المتصرف لها وأن التصرف في حقيقته هو بيع منجز فانه لم يكن يعوز الحكم بعد ، الرد على كل ما تمسك به الطاعنون - بعض ورثة المتصرف - من حجج لاثبات أن هذا الأخير استمر واضعاً يده على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرف منه وليث يظهر لدى الغير بمظهر المالك ، ذلك لأن فيما أورده من أدلة ما يفيد أنه لم ير في الحجج التي يتمسك بها الطاعنون ما يغير وجه الرأي في الدعوى . ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٣٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/١/١٨)

٤ - لمحكمة الموضوع تفهم نية العاقدين ومعرفة ما اذا كانت إلى البيع بالعينة أم بحسب المواصفات لأسباب سائفة .

ان تفهم نية العاقدين لمعرفة ان كانت قد اتجهت إلى البيع بالعينة أم إلى البيع بحسب المواصفات الواردة في التعهد هو من مسائل السواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه فيها على استخلاص سليم واذن فمتى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن من ضمن الأسباب التي أقيم عليها

ما قررته المحكمة من أن الشيء الذي كان يقصده الطاعن بذاته وكان الدافع له على التعاقد هو صابون للفسيل رقم ١ زنة القطعة ٥٠ جراما .

متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن تمسك بأن الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه الثاني لا يمكن أن يوصف قانونا بأنه عقد بيع كما تمسك بأن نفاذ هذا الاتفاق قصد أن يكون معلقا على شرط واقف هو قيام المطعون عليه الثاني في يوم معين بالوفاء بالالتزامات التي رتبها حكم رسو المزاد على الطاعن وأن عدم تحقق هذا الشرط الواقف يترتب عليه عدم قيام التزام الطاعن أصلا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالرد على الشطر الآخر من الدفاع وهو دفاع جوهرى لا يغنى التقرير بأن الاتفاق يتضمن عقد بيع عن التعرض له والبت فيه ، فانه يكون قد عار الحكم قصور مبطّل له في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٦)

لما كان يبين مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع اذ قررت أن نية العاقلين انصرفت الى البيع المنجز لا الى الوصية قد استندت في ذلك الى صريح نصوص العقد والى تسلم المشتريين عقد البيع الابتدائي وشروع في اتخاذ الاجراءات لدى مصلحة المساحة تمهيدا لتحرير العقد النهائي ، وكان هذا الذي قررته المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص سائغ لم تخرج فيه نصوص العقد فان الطعن على الحكم في هذا الخصوص بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٣/٦/٤)

متى تبين ان ما ذهب اليه الحكم في صدد عقد الوعد بالبيع النزاع لا يخرج عن كونه تفسيراً لنصوص ذلك العقد استدلت عليه المحكمة من وجهته ومقصود عاقدية من الفاظه وعباراته وما لايسه من ظروف ثم انتهت المحكمة من ذلك الى نتيجة سائغة لا تؤدي اليها مقدماتها فان ذلك مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(طعن رقم ٢٤٦ ، ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٣ س ٨

ص ٥٧٦) .

متى كانت محكمة الاستئناف قد كونت عقيدتها بصحة الورقة المطلوب صحة التعاقد عنها بناء على ما استظهرته من معاينتها اياها وما أثبتته في

حكمها عن هذه المعايير فليس عليها بعد أن استبان لها ذلك واقتنعت به أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف ما دام قضاؤها مبنيا على أساس سليم .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٨٩)

- رفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع استنادا الى خلو العقد من شرط صحيح والى أن المحكمة رأت ألا تقضى به استنادا الى الشرط الضمني الفاسخ - عدم تحدث الحكم عن دفاع للبائع ومستندات لا تغير النتيجة التي انتهى اليها الحكم - لا عيب .

متى كان الحكم قد استند في قضاؤه برفض دعوى الفسخ المرفوعة من البائع الى قاعدة قانونية مقتضاها أن الحكم بالفسخ غير واجب لخلو العقد من شرط صريح ينفسخ العقد بقوته وأن المحكمة رأت ألا تقضى به استنادا الى الشرط الضمني الفاسخ لما قدرته من ظروف الدعوى وخصوصيتها فلا يكون بالحكم حاجة بعد ذلك الى التحدث عن دفاع البائع ومستنداته اذا كانت هذه المستندات وذلك الدفاع لا يغير من النتيجة التي انتهى اليها الحكم استنادا الى تلك القاعدة التي لم يوجه البائع مطعنا .

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٢٣ جلسة ١٩٥٧/٤/٤ س ٨ ص ٣٥٣)

متى كان الثابت أن المشتري دفع جزءا من ثمن المبيع عند تحرير عقد البيع واتفق على سداد الباقي عند تحرير العقد النهائي وأن البائع تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المشتري لم يوف كامل الثمن المستحق في ذمته فان الحكم يكون قد خالف القانون اذا اقتضى بصحة ونفاذ العقد دون أن يقيم الدليل على وفاء المشتري بكامل الثمن ، كما أنه يكون قد عاره قصور في التسبيب اذا لم يرد على دفاع البائع في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢٥ س ٨ ص ٤٥١)

- عدم اقامة قضاء الحكم بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على اقرار البائع بحصول البيع - تعيب الحكم بالقول بوجود اقرار مركب لا يجوز تجزئته - لا يصح .

متى كان الحكم لم يقم قضاءه بصحة الورقة المطلوب صحة التعاقد عنها

على اقرار البائع بحصول البيع فلا يصح تعييب الحكم بالقول بوجود اقرار
مركب لا يجوز تجزئته .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٨٩)

متى كان المشتري قد رفع الدعوى بطلب صحة التعاقد عن عقد البيع
وأسس دعواه على أنه وفى التزامه بالثمن وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق
لأثبات هذا الوفاء كما دفع البائع الدعوى بعدم وفاء المشتري بكامل الثمن
فقضت المحكمة بصحة التعاقد وكان مفهوم ما ذكرته عن ذلك الوفاء أن نظر
المحكمة انما يتعلق بصحة التعاقد فحسب وليس لها أن تتعرض الى أمر
الوفاء أو عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على التعاقد فانها تكون قد أخطأت
فى فهم القانون خطأ جرهما الى التخلل عن النظر فيما دفع به البائع من عدم
وفاء المشتري بكامل الثمن وفيما رد به المشتري من جانبه وأسس عليه
دعواه أنه وفى التزامه بالثمن ويكون الحكم قد شابه قصور مبناء الخطأ فى
فهم القانون - ذلك أن عقد البيع من العقود البادلية والبائع لا يجبر على
تنفيذ التزامه اذا ما دفع الدعوى بعدم قيام المشتري بتنفيذ التزامه بأنه لم
يوف اليه بثمن البيع المستحق وهو دفع يترتب على ثبوت حبس التزام
البائع بثقل الملكية حتى يقوم المشتري بتنفيذ ما حل من التزامه .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٤ س ٨ ص ٧٨٩)

- تكييف الحكم فى صدر أسبابه للتعاقد بأنه التزام ببذل عناية تقريره
- بعد ذلك فى صدر اخلال الطاعن بالتزامه بأنه التزام بنتيجة - قصور .

اذا كان الحكم المطعون فيه وهو يصدد تكييفه للتعاقد قرر فى صدر
أسبابه أن التزام الطاعن - البائع هو التزام ببذل عناية - غير أنه وهو بصدد
تقرير خلالة بالتزامه اعتبر أن هذا الالتزام بنتيجة ، فانه يكون معيباً
بالقصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢١ س ١١ ص ٧٢)

- اغفال الرد على دفاع جوهرى مثال فى بيع .

اذا كانت الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه
ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأنه اذا فاض جديلاً واعتبرت أنها
البائعة للبضاعة وليست وكيلة بالعمولة فانه مشروط فى العقد صراحة على

أن التزام البائعين لا يمكن أن يتعدى احلال المشتريين في حقوقهم قبل البائعين الأصليين حتى ولو لم يعين هؤلاء الاخرون في العقد ومؤدى هذا الشرط أنه ما كان يصح مساءلة الطاعنة لان حقوق المطعون عليها انما تقتصر على طلب احلالها محل الطاعنة في حقوقها قبل البائعين الأصليين وأن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وكان اعمال هذا الشرط يقتضى اجراء يتم به احلال المطعون عليها في حقوق الطاعنة قبل البائعين الاصليين وأن تقدم الطاعنة ما يدل على اتخاذ هذا الاجراء اذ بغير ذلك لا يتسنى للمطعون عليها قصر دعواها على البائعين الاصليين ، فان مطالبة الطاعنة باعمال هذا الشرط والتحدى به دون تقديمها لمحكمة الموضوع ما يقتضيه اعمالا لا يعد دفاعا جوهريا يستوجب الرد عليه .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٩ س ١١ ص ٤٠٦)

اذا كانت المحكمة فى حكمها المطعون فيه بعد أن استظهرت أقوال الشهود اثباتا ونفيا ، واستعرضت شروط التعاقد - قدرت بسلطتها الموضوعية أن العقد جدى لا صورية فيه ورأت أن الادعاء بذلك لا تسمع به ظروف التعاقد ولا مركز الطرفين ، ثم استطردت الى دفاع الطاعنين المتضمن عدم مقدرة الابن على الشراء وأن العقد غير منجز بسبب عدم وضع يد المشتري وأنه وصية عملا بالمادة ٩١٧ مدنى - فردت عليه واعتبرت للأسباب السائغة التى أوردتها أن نية المتعاقدين قد انصرفت الى تمليك الابن الأتيان موضوع التصرف فى الحال وان تراخى تسليمها الى ما بعد الوفاء بالثمن ، فان النعى على حكمها المطعون فيه بالقصور وبمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٣ س ١١ ص ٤٣٢)

استخلاص نية المتعاقد فى العقد من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه لا ينال من البيع لغير وارث أن يحتفظ البائع لنفسه بحق الانتفاع مدة حياته وأن يفيد الملكية قيذا مؤقتا ، وأن النص فى العقد على التزام البائع - خلال ميعاد محدد - بتحرير العقد مما تنتفى معه مظنة اضافة التمليك الى ما بعد موت البائع ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٢٧)

ـ متى انتهى الحكم الى أن العقد تصرف منجز وأنه لو صح ثمننا لم يدفع
فالعقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة فإن ذلك صحيح فى القانون .

متى انتهى الحكم المطعون فيه الى أن عقد البيع محصل النزاع تصرف
منجز وأنه لو صح أن ثمننا لم يدفع فإن العقد لا يعدو أن يكون هبة منجزة
فإن ذلك صحيح فى القانون .

(طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٥ س ١٣ ص ١٢٧)

ـ استخلاص الحكم أن نية المورث انصرفت الى الايصاء لا الى البيع
استخلاصا سائغا لا عيب فيه ـ المجادلة فى ذلك جدل موضوعى لا يجوز
اثارته أمام محكمة النقض .

لمحكمة الموضوع السلطة فى تفسير العقود بما تراه أو فى الى ما
نواه العاقدان ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن نية المورث
انصرفت الى الايصاء لا الى البيع وكان هذا الاستخلاص سائغا لا عيب فيه فإن
ما يثيره الطاعن فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز اثارته
أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢١ س ١٣ ص ٨٢٤)

إذا عرض المشتري فى انذاره للبائعين تنقيص الثمن فرفض البائعون
فى انذارهم الذى ردوا به ـ على انذار المشتري ـ وأعلنوا عدم قبولهم هذا
العرض وضمنوا هذا الانذار أنهم يعتبرون ما تضمنه عرضا من جانب
المشتري للفسخ وأنهم يقبلون فانه طالما أن قبولهم هذا يعارض الايجاب
الصادر اليهم من المشتري فإن هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن ايجابا جديدا
بالفسخ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٤٦ من القانون المدنى .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ س ١٨ ص ٣٩٤)

إذا كان يبين من أقوال الشهود التى أوردها الحكم وأطمأن اليها أن
المطعون عليهما كانتا بعد التصرف الصادر اليهما من ورثتها تظهران بمظهر
المالك للأطيان المتصرف فيها . وقد اتخذ الحكم من هذه الأقوال سنداً لما هو
ظاهر فى نصوص العقد الصريحة من أن المورثة البائعة أرادت نقل ملكية
الأطيان المتصرف فيها لهما حال حياتهما ، فإن الحكم اذ انتهى الى انصراف نية

العاقدين الى البيع المنجز يكون قد أقام قضاءه على أسباب لا خطأ فيها ومن شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وتكفى لحمله .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ص ٢٧١)

متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأن الورقة - المتنازع على تكييفها - تتضمن بيعا باتا وليست مشروع بيع أو وعدا بالبيع أو بيعا بالعربون على أنه وقد تحدد فيها البائعون والعين المبيعة والثلث وما دفع منه وتعهد فيها المشتري بالوفاء بالباقي طبقا للمساحة الحقيقية كما أقر باستلام العين المبيعة بحالتها والتزامه بالأموال الأميرية وبدفع تعويض قدره مائتي جنيه اذا امتنع عن تنفيذ التزامه وان المبلغ المدفوع والموصوف بأنه عربون إنما يوازي نصف الثمن تقريبا وقدم البائعون والمشترون العقد للمساحة لا مكان شهره فان محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في التكييف القانون للورقة المتنازع عليها لأن أركان البيع وشروط صحته تتوافر في هذه الورقة .

(طعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ س ١٩ ص ٨٥٦)

- عقد البيع في القانون المدني المصري عقد رضائي سواء كان في حقيقته بيعا أو يسترهبة الوكالة في هذا البيع رضائية - خضوعها في الشكل الخارجي لقانون محل إبرامها .

متى كان عقد البيع في القانون المدني المصري - على ما أفصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقدا رضائيا ، اذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلا خاصا بل ينعقد بمجرد تراضي المتبايعين ، وسواء كان في حقيقته بيعا أو يسترهبة ، فان الوكالة في البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شكلا خاصا لانعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فان الوكالة في البيع تخضع في شكلها الخارجي لقانون محل إبرامها .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٧ س ٧٤ ص ٧٧٢)

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة عقد البيع تأسيسا على أنه قد توافرت له أركان انعقاده بدفع مورث المطعون ضدها - المشتري - الثمن كاملا الى الطاعنة - البائعة - وتسلم العقد الموقع عليه منها ، وتمسك المطعون ضدها - الوارثة للمشتري - بهذا العقد في مواجهة البائعة ، واقامت عليها الدعوى بصحته ونفاذه مما مؤداه أن الحكم اعتبر ذلك قبولا من المشتري

البيع ، يغنى عن توقيعه على العقد فان هذا من الحكم يكون لا خطأ ولا قصورا .
(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٨ س ٢٤ ص ١٢٨٧) .

- اعتبار الحكم أن السيارات الخاصة من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع دون أسباب سائفة - ترتيبه على ذلك أن الاعلان الموجه من الشركة محتكرة انتاجها ايجابا بالبيع وان طلب حجز السيارة المقدم للشركة الموزعة قبولاً - قام به عقد اذعان .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الشركة الطاعنة محتكرة للسيارات التي أعلنت عن انتاجها والمعدة للاستعمال الخاص دون أن يبين بأسباب سائفة وجه اعتبارها من اللوازم الأولية للجمهور في هذا المجتمع . ورتب الحكم على ذلك أن الاعلان الموجه من تلك الشركة يعد ايجابا بالبيع ملزماً لها ، وأن طلب حجز السيارة المقدم من المطعون ضده الأول الى الشركة الموزعة يعتبر منه قبولاً للايجاب الصادر من الشركة المنتجة ، وأن العقد الذي تم بناء على ذلك يكون من عقود الاذعان ولا يمنع من انعقاده ما ورد بطلب الحجز من شرط تعسفى أهدرته المحكمة ، وبذلك حجب الحكم نفسه عن بحث ما تمسكت به الشركة الطاعنة من أن ما صدر منها لا يعدو أن يكون دعوة الى التعاقد وأن طلب حجز السيارة المقدم الى الشركة الموزعة هو الذى يعتبر ايجاباً وكذلك عن بحث ما اذا كان هذا الايجاب قد صادفه قبول انعقد به عقد بيع السيارة موضوع النزاع - فانه يكون مشوباً بقصور فى التسبيب أدى به الى الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطاعنان رقما ٩٣٦ ، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ س ٢٥ ص ٤٩٢) .

اذا كان حكم محكمة أول درجة الذى أبدى الحكم المطعون فيه لأسبابه قد اعتبر سند الدعوى مجرد مشروع لعقد بيع ، وهو ما لم يكن محل طعن من الطاعنين مما مقتضاه أن هذا المشروع لا يكون ملزماً لأى من الطرفين ويستطيع كل منهما الامتناع عن إبرام البيع ولا يجوز للطرف الآخر اجباره على ذلك عن طريق القضاء ولما كانت العقود الملزمة للجائين هي وحدها التى يرد عليها الفسخ ، واذا قرر الحكم المطعون فيه أن السند المذكور يتضمن اقراراً من المطعون عليه العاشر ومورث الطاعنين بقبض مبلغ ٥٥٠ ج من مورث المطعون عليهم التسعة الأول وقضى بالزامها برد هذا المبلغ فان الحكم لا يكون قد

خالف القانون ويكون النعى عليه - بأنه قضى برد المبلغ قبل القضاء بفسخ
الاتفاق على غير أساس .

(طعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٩)

- ايراد الحكم في أسبابه ثمنا معيناً للمبيع خلافاً لما ورد بالعقد - خطأ
مادى - لا يؤثر في سلامة الحكم ظالماً أثبت أن الثمن قد دفع للبائع .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الثمن هو ٤١٠
جنيهاً خلافاً لما جاء في العقد ، إلا أنه لما كان الثابت من الحكم أن الثمن قد
دفع إلى الطاعن - البائع - فلا يعدو أن يكون خطأ مادياً انزلق إليه الحكم
لا يؤثر في سلامة قضائه ، مما يكون معه النعى عليه في هذا الخصوص غير
منتج .

(طعن رقم ٣٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٢ س ٢٨ ص ٥٠٥)

متى كان المشتري قد أورد بصحيفة دعواه التي أقامها ضد البائع
« أنه عرض على البائع القسط المستحق من الثمن عرضاً حقيقياً باعذار أعلن
له فرفض استلام المبلغ وقام المحضر بإيداعه خزانة المحكمة لذمة المعلن إليه
على أن يصرف له بلا قيد ولا شرط ولا إجراءات وأعلن بمحضر الإيداع في
ذات اليوم وأنه يحق للطالب والحال هذه رفع الدعوى بطلب الحكم بصحة
ونفاذ عقد البيع ، فإن هذا الذي أسس عليه المشتري دعواه يتضمن حتماً
طلبه القضاء بصحة العرض والإيداع . فإذا ذهبت المحكمة إلى أن العرض
والإيداع الحاصل من المشتري لا يعتبر مبرراً لذمته من القسط الذي حل
ميعاده لأن البائع رفض العرض ، وتطلبت المحكمة أن يحصل المشتري على
حكم سابق بصحة العرض والإيداع ، ولم تقم اعتباراً للطلب الموجه بالدعوى
المرفوعة أمامها من المشتري بحساباته طلباً سابقاً على طلب الحكم بصحة ونفاذ
العقد ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، وحجبت نفسها بذلك
عن بحث طلب صحة العرض والإيداع الذي تضمنته صحيفة دعوى
المشتري .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ س ١٨ ص ١٨٥)

- دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - اعتبارها دعوى استحقاق مالا -
وجوب بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع عند
الفصل فيها .

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هي دعوى استحقاق مآلا للقدر المبيع ، يقصد بها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ويتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ص ٢٨١)

- موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع مما يقبل التجزئة بطبيعته
• علة ذلك

موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد بيع أطيان زراعية رفعها المشتري ضد ورثة البائع هو مما يقبل التجزئة بطبيعته ذلك أنه قد يصح البيع بالنسبة لمن أقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن طعن منهم فيه .

(طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١١ س ١٩ ص ١١٣٧)

- التدخل الاختصاصي في دعوى صحة التعاقد - ما يفرضه على المحكمة •

تمسك طالبى التدخل فى دعوى صحة التعاقد بأنهم هم المالكون للأطيان المبيعة يعد تدخلا اختصاصيا • يطلب به المتدخلون حقاً ذاتياً لأنفسهم ، ويوجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى قبول تدخلهم باعتباره مرتبطاً بالدعوى الأصلية ، ويتعين عليها ألا تحكم بصحة التعاقد أو تقبل الصلح بشأنه إلا بعد الفصل فى موضوع طلبهم وذلك باعتبار أن هذا البحث هو مما يدخل فى صميم الدعوى المطروحة عليها ، وعلى أساس أن الحكم الذى تصدره المحكمة بصحة التعاقد أو بالحق الصلح المبرم بشأنه بمحضر الجلسة ، يتوقف على التحقق من عدم سلامة ادعاء المتدخلين •

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٣ س ٢١ ص ٢٢١)

- دعوى صحة ونفاذ البيع - دعوى موضوعية - مدى سلطان محكمة الموضوع فيها •

دعوى صحة ونفاذ العقد هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها

الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه وتستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في نقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة العقد وبالتالي فان تلك الدعوى تتسع لبحث كل ما يثار من أسباب تتعلق بوجود العقد وانعدامه وبصحته أو بطلانه ومنها أنه غير جدى أو حصل التنازل عنه ، اذ من شأن هذه الأسباب لو صحت أن يعتبر العقد غير موجود قانونا فيحول ذلك دون الحكم بصحته ونفاذه ومن ثم فلا صحة للقول بأن ولاية القاضى فى هذه الدعوى قاصرة على فحص ما اذا كان التصرف فى المال موضوع النزاع قد صدر أم لم يصدر ، اذ هى تختلف عن دعوى صحة التوقيع التى لا تعدو أن تكون دعوى تحفظية الغرض منها تطمين من يسيده سند عرفى الى أن صاحب التوقيع عليه لا يستطيع بعد الحكم فيها بصحة توقيعه أن ينازع فى التوقيع ويمتنع فيها على القاضى أن تعرض للتصرف المدون فى السند من جهة صحته وعدم صحته ووجوده أو انعدامه وزواله بل يقتصر بحثه على صحة التوقيع فقط .

(طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ س ٢١ ص ٣٦٨)

— الحكم بصحة ونفاذ البيع — تسببيه — التسبب الزائد غير المؤثر فى المنطوق .

اذا كان الحكم قد انتهى صحيحا الى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فانه لا يبطله ما وقع فى أسبابه من خطأ فى تطبيق القانون بتقريره وجود تضامن بين البائعين فى العقد ، ما دام ان هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها ، ولحكمة النقض تصحيح ما وقع فى تقارير الحكم القانونية من خطأ وأن تعطى الوقائع الثابتة تكييفها القانونى الصحيح ما دامت لا تعتمد فى هذا التكييف على غير ما حصلتته محكمة الموضوع من هذه الوقائع .

(طعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩ س ٢٣ ص ٧٨١)

— الحكم بصحة التعاقد — تسببيه — ما يجب لصحة التسبب — مثال لتسبب متناقض .

اذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أعرض عن قول كلمة الفصل فيما أثير من نزاع حول تكييف العقد وهو فى صدد القضاء بصحته ونفاذه

مأخوذاً باتساع التركة لنفاذ التصرف سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية ، وكانت المحكمة لا تستطيع البت في أمر صحة العقد ونفاذه سواء باعتباره بيعاً أو باعتباره وصية الا بعد تكييفه اذ يتوقف على هذا التكييف معرفة الأحكام القانونية التي تطبق عليه من حيث الصحة والنفاذ ، ولا يجوز لها حتى بفرض أن التركة تتسع لنفاذ التصرف في الحالين أن تقضى بنفاذه قبل أن تبت في أمر تكييفه وهل هو بيع أو وصية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وقصرت أسبابه عن حمل قضائه بصحة التعاقد ونفاذه بعد ما تناقضت فتماحت .

(طعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ص ٧٦١٠)

- تحديد المحكمة ثمن المبيع - استناداً الى عناصر ثابتة بأوراق الدعوى
- النعى على الحكم بتشويه الوقائع او مخالفة الثابت بالأوراق في غير محله .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد رأت = في سبيل الوصول الى حقيقة ما انعدمت عليه ارادة الطرفين بشأن تحديد ثمن المبيع ، وذلك في حدود سلطتها التقديرية - أن تحدد ثمن البضقة بمجموع ما دفعه المشتري (الطاعن) سواء عند تحرير العقد الابتدائي أو بعد ذلك وبما بقى من الثمن عند تحرير العقد النهائي وحصلت من ذلك الثمن الذى اتفق عليه الطرفان بعد تحرير العقد الابتدائي ، وكان هذا الاستخلاص مهيمتداً من عناصر ثابتة بأوراق دعوى فان النعى على الحكم بتشويه الوقائع أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

(طعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٠ س ١٣ ص ٦٢٩)

الاثبات والدفع في دعوى صحة التعاقد

- ان المادة ١/٣٩٤ من القانون المدنى اذ تقضى باعتماد الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من امضاء أو ختم أو بصمة ، فنانها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما دون فيها على من نسب اليه توقيعه عليها الا اذا أنكر ذات الامضاء وأ الحتم الموقع به وكان انكاره صريحاً فان هو اقتصر على انكار المدون في الورقة كله أو بعضه فانه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في هذه المادة ولا تتبع في هذا الانكار اجراءات تحقيق الخطوط المقررة في قانون المرافعات وانما -

تبقى للورقة قوتها الكاملة فى الاثبات حتى تتخذ بشأنها اجراءات الادعاء بالتزوير (نقض ٦٧/٤/٤ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٨ ص ٧٦٠) .

- اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه انتهى فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل الى أن مستندا من المستندات لا يحتج به على البنك المطعون عليه تأسيسا على أنه مجرد طلب لا يحمل توقيع ممثل البنك المطعون عليه ، فانه لا محل للتحدى بحجية هذا المستند كورقة رسمية أو عرفية للتدليل على أن البنك المطعون عليه قد تنازل عن الدين موضوع الدعوى وانه لم تعد له بالتالى صفة فى رفعها (نقض ٦٧/١١/٢١ مجموعة المكتب الفنى السنة الثامنة عشرة ص ١٧٢٠) .

- يشترط للاحتجاج بالكتابة أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه كما يشترط فى المحرر كى يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أن يكون صادرا كذلك من الخصم المطلوب الاثبات عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته (نقض ٦٧/١١/٣٠ المكتب الفنى سنة ١٨ ص ١٧٩٠ ، نقض ٧٤/٣/٢٦ سنة ٢٥ ص ٥٧٥) .

- التوقيع بالامضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفى توقيعه عليه ببصمة الأصبع أيضا اذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالاضافة الى الامضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذى يقصد التحفظ من الطعون التى قد توجه فى المستقبل الى صحة الامضاء (نقض ٦٣/١٠/٣١ مجموعة المكتب الفنى سنة ١٤ ص ١٠٠٦) .

- التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الاصبع هو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٠/٢ من القانون المدنى (نقض ٥٦/٥/٣ المكتب الفنى سنة ٧ ص ٥٧٢) .

- الأصل هو أن لا حجية لصدور الأوراق العرفية ولا قيمة لها فى الاثبات الا بمقدار ما تهدى الى الأصل اذا كان موجودا فيرجع اليه أما اذا كان غير موجود فلا سبيل للاحتياج بالصورة اذ هى لا تحمل توقيع من صدرت عنه (نقض ٥٦/٥/٣ المكتب الفنى سنة ٧ ص ٥٧٢) .

- لا تشريب على محكمة الموضوع ان هى اتخذت من أقوال الشفييع فى محضر أعمال الخبر الموقع عليه منه دليلا كتابيا منضمما الى أدلة أخرى على

وجود حق ارتفاق لعقار المشتري (نقض ١٩٥٠/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة الجزء الأول ٣٧٥ قاعدة ٩١) .

- أباح القانون للوارث في المادة ٣٩٤ من القانون المدني الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الامضاء الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقنا قوتها في الاثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لاسقاط حجية هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير (نقض ١٩٦٥/١٢/٢ مجموعة المكتب الفني سنة ١٦ ص ١٠٨٤ ، نقض ١٩٧٠/١٢/٨ سنة ٢١ ص ١١٩٨) .

- تنص المادة ٣٩٤ من القانون المدني على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تدل على اصرار المنكر على انكاره (نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ مجموعة المكتب الفني سنة ١٩ ص ٦٢٢) .

- صورة الأوراق العرفية لا حجية لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدى الى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد التي لا تحمل توقيعه غير مطابقة لأصله . اعتماد الحكم على الصورة واغفال الرد على هذا الدفاع . قصور (نقض ٧٢/٤/٢٧ السنة ٢٣ ص ٧٧٤) .

- ثبوت توقيع المورث على العقد بالختم . عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بطلب تحقيق بصمة الأصبع المنسوبة الى المورث بمعينة أهل الخبرة . اقتناع المحكمة بصحة صدور العقد من المورث تأسيساً على ما قدم من أدلة . لا قصور ولا اخلال بحق الدفاع (نقض ٧٣/١/١١ السنة ٢٤ ص ٦٢) .

- التوقيع بختم خطأ بدلا من ختم آخر . واقعة مادية . لا يجوز اثباتها بالبينة الا باثبات رضا الشخص المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة ارادته مع ارادة المتعاقد الآخر . ذلك لا يكون الا بالكتابة اذا زادت قيمة الالتزام الناشئ عن العقد من عشرة جنيهات (نقض ١٩٦٩/١/١٦ السنة ٢٠ ص ١١١) .

٠ - حجية الورقة العرفية مستمدة من التوقيع وحده ٠ عدم صلاحيتها
- عند خلوها من التوقيع - لتكون مبدأ ثبوت بالكتابة الا اذا كانت مكتوبة
بخط المدين (نقض ٦٩/١/١٦ السنة ٢٠ ص ١١١) ٠

٠ - استناد الطاعن الى صورة عقد البيع سند دفاعه باعتبارها مطابقة
للاصل ٠ اعتبار هذه الصورة مطابقة للاصل ما دام المطعون عليهم لم ينكروا
ذلك ٠ النعى بعدم اطلاق المحكمة على أصل هذا العقد ٠ لا محل له (نقض
٧٣/٦/٢٦ سنة ٢٤ ص ٩١٧) ٠

٠ - التوقيع بالامضاء أو بصمة الحتم أو بصمة الأصبع هو المصدر
القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة
٣٩٠ من القانون المدني ٠ واذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد رتب على
الصورة الفوتوغرافية لعقد البيع العرفي المنسوب صدوره من الطاعن الى
المطعون عليه الثاني قضاءه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من هذا الأخير
الى المطعون عليه الأول دون أن يتحقق من قيام العقد الأول - الذى نفى
الطاعن وجوده - وهو شرط لازم للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الذى بنى
عليه ، فان الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى الاستدلال مما يوجب
نقضه (نقض ١٣/٥/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٦٣٠ ، نقض ٢٧/٣/١٩٧٧ سنة
٢٨ ص ٨٠١) ٠

٠ - متى كان خبير مصلحة تحقيق الشخصية قد ذكر فى تقريره أن
البصمة الموقع بها على العقد المطعون عليه بالتزوير لا تصلح للمضاهاة لانها
ملموسة مما مفاده أن تحقيق صحة هذه البصمة بطريق المضاهاة غير ممكن
بمعرفة مصلحة تحقيق الشخصية ، واذ يبقى على ذلك - أمر تحقيق صحتها
متروكا لقواعد الاثبات الأخرى ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة
النقض - يجوز اثبات حصول التوقيع على الورقة المطعون فيها باعتبار أنه
واقعة مادية وذلك بجميع طرق الاثبات ومنها شهادة الشهود فاذا أهدر الحكم
العقد المطعون فيه لمجرد أن البصمة المنسوبة الى المطعون ضدها مطموسة دون
أن يحقق صحتها ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن فإنه يكون قد
خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه (نقض ٢٢/١٠/١٩٦٨ السنة ١٩ ص
١٢٦٣ ، نقض ١٧/٢/٧٥ سنة ٢٦ ص ٤٠٦) ٠

٠ - الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع - التحلل من
حجيتها غير ممكن الا أن. يثبت هو كيفية وصول امضائه الصحيح على الورقة
(نقض ٥/٥/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٧٩٦) ٠

انكار التوقيع فى دعوى صحة التعاقد :

- التوقيع على الورقة العرفية بالختم انكار من نسب اليه التوقيع .
- وجوب أن ينصب على بصمة الختم لا على التوقيع به . الاعتراف بالتوقيع دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير . أثره . علم قبول الطعن بالانكار .

— مفاد نص المادة ١٤ من قانون الاثبات ان الاصل أن الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب اليه توقيع عليها الا اذا أنكر الامضاء أو الختم الموقع به عليها . فالتوقيع بالامضاء أو بصمة الختم وهو المصدر القانونى الوحيد لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية . فيكفى لدحض هذه الحجية أن ينكر من يحتج عليه بالحرر ما هو منسوب اليه من امضاء أو ختم أو بصمة أصبع اذ لا يلزم أن يكون الحرر مكتوب بخط موقعه الا انه يلزم لانكار بصمة الختم أن ينصب الانكار على بصمة الختم ذاتها لا على التوقيع به . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القانون اقام صحة الأوراق على شهادة ذات الامضاء أو الختم الموقع به عليها التى اعترف الخصم الذى تشهد عليه الورقة ان الامضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو امضاؤه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بالأدلة التى قدمها المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لاعتماد صحة الورقة ، أو امكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الامضاء أو الختم ولا يستطيع هذا الخصم التنصل بما تثبته عليه الورقة الا اذا بين كيف وصل امضاؤه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح على الورقة التى عليها التوقيع وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك بدعوى تزوير يسار فيها بالطريق القانونى ، ذلك أن القانون لا يعرف انكار التوقيع بالختم بل يعرف الا انكار بصمة الختم وكان انكاره صريحا فان اقتصر على انكار المدون فى الورقة كله أو بعضه فانه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود فى المادة ١٤ من قانون الاثبات ، واذا كانت الطاعنة وعلى ما يبين من الأوراق قد طعنت بالانكار على عقد البيع المؤرخ فى ١٩٦٦/٦/١٣ فى مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف الا أن الشاىء من الصورة الرسمية لصحيفة استئنافها انها قررت بتوقيعها على العقد المذكور بخاتمها وببصمة اصبعها ظنا منها أن ذلك المحرر من أوراق حصر تركه شقيقها المتوفى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه وفق صحيح القانون أن تحتاج بهذا المحرر والا يقبل منها بعد ذلك الطعن بالانكار عليه ، ذلك لأن سبق اعترافها بالتوقيع عليه يكسب ذلك المحرر حجية لا سبيل لدحضها الا عن طريق الادعاء بالتزوير ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعنة بعقد البيع لعدم الطعن عليه

بالتزوير بالاجراءات المقررة لذلك والتفت عن تحقيق الدفع بالانكار فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ولا يكون معيبا بالقصور . (نقض ١٩٧٨/١/٢٦ الطعن رقم ٩٦٨ س ٤٤ ق) .

مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . عدم قبول الطعن بالانكار .
م ٣/١٤ من قانون الاثبات . سريان ذلك على الدفع بجهالة توقيع المورث .

- النص في المادة ٣/١٤ من قانون الاثبات على أن ، من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه ، لا يقبل منه انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع مؤداه أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر . ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالانكار وأن كان المشروع قد خفف أحكامه على الوارث لأن كل ما يستطيع أن يؤكد هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك . (نقض ١٩٧٨/٥/٢٣ الطعن رقم ١٤٨ س ٤٣ ق) :

انكار التوقيع على المحرر العرفي . لقاضي الموضوع اجراء التحقيق بالبيئة أو بالمضاهة أو بهما معا متى رأى لزوما لذلك .

- النص في المادة ٣٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « اذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو امضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه ، وكان المحرر منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الختم أو بصمة أصبعه ، أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قصد أن يكل الى قاضي الموضوع اختيار الطريقة التي يراها مؤدية الى ظهور الحقيقة ، فله التحقيق بالبيئة أو بالمضاهة أو بهما معا اذا رأى لزوما لذلك . (نقض ١٩٧٧/٤/٥ الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ ق ، نقض ٢٧ - ١٢ - ١٩٧٦ طعن ٢٧٧ س ٤٣ ق) .

انكار التوقيع على الورقة العرفية . سبب جديد . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

- اذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يوقع على المستند ببصمته لانه يوقع بامضائه فان ذلك يكون سببا جديدا لا يجوز

التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض ١٩٧٧/١٢/٢٩ الطعن ٦٤٠ س ٤١ ق) :

الحكم فى الدفع بانكار التوقيع . غير منه الخصومة كلها او بعضها .
الطعن فيه استقلالا . غير جائز . م ٣٧٨ مرافعات سابق . بقاء موضوع
الدعوى بسبب شطبها بعد صدوره . اثره علم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة
الامر المقضى .

- الدفع بانكار التوقيع لا يعدو أن يكون فى مسألة فرعية متعلقة بالاثبات تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فى هذه المسألة بعد قضاء صادر قبل الفصل فى الموضوع لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . وهذا القضاء الفرعى لم يكن يجوز الطعن فيه استقلالا وفق ما كانت تنص عليه المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر الحكم - السابق فى ظله - لما كان ذلك ، وكان قضاء هذا الحكم برفض الدفع بالانكار لم يتعد هذه المسألة الفرعية فى موضوع الدعوى الاصلى والذى بقى بسبب شطب الدعوى معلقا لم يفصل فيه ، فان النعى على الحكم المطعون فيه الذى قضى بسقوط حق الطاعنة فى المطالبة بقيمة السندات الاذنية محل الانكار بالتقادم الخمس وبرفض الدعوى - بصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الامر المقضى يكون فى غير محله . (نقض ١٩٧٦/٤/٥ الطعن رقم ٦٥٢ س ٤٢ ق) .

- اذ كان المشرع قد جعل الورقة العرفية حجة بما دون فيها ما لم ينكر من نسبت اليه صراحة ذات الامضاء أو الختم الموقع به ، وكان ما قرره الطاعن من أن التوقيع على الاقرار غير مقروء ، لا يتضمن طعنا صريحا على هذا التوقيع ينفى صدوره عن الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه اذ اعتد بهذا الاقرار يكون قد التزم صحيح القانون (نقض ١٩٧٦/٦/٧ الطعن رقم ٦٦٠ س ٤١ ق) .

القضاء بعدم قبول الادعاء بالانكار وفى موضوع الدعوى معا . غير
حائز . علة ذلك . الدفع بالجهالة صورة من صور الانكار .

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الادعاء بالانكار أن تقضى فى موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصورا على الدفع حتى لا تفوت على صاحب المصاحبة من الخصوم سلوك طريق الادعاء بالتزوير اذا اراد ، واذا كان الثابت من

الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم قبول الدفع بالجهالة ، وهو صورة من صور الإنكار ، وفي الموضوع بتأييد أمر الأداء بحكم واحد ، دون أن يتيح للورثة (الطاعنين) فرصة الادعاء بالتزوير على السند ان أرادوا ، وكان لا يحول دون ذلك قول الحكم بأن مورثهم قد سبقهم الى هذا الادعاء ، ذلك أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق لكي ينتج الادعاء أثره القانوني ، وهو ما لم يسلكه مورث الطاعنين ، وبذلك يكون ما صدر منه لا يعدو أن يكون إنكارا للتوقيع تابعه ورثته فيه ، وليس ادعاء بالتزوير بمعناه القانوني . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه . (نقض ١٩٧٣/٢/٢٧ الطعن رقم ٩٤ ، س ٣٧ ق) .

- المستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق سواء في حالة الإنكار التوقيع على الورقة العرفية المنسوب اليه التوقيع ، أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة ، ولا يلتزم قاضي الموضوع في أي من هذه الحالات بإجراء التحقيق المشار اليه في هذه المسألة ، بل ان له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاقتناعه بأن التوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة من غير إجراء هذا التحقيق . (نقض ١٩٧٠/١٢/٨ الطعن رقم ٢٠٥ س ٣٦ ق) .

الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية . وجوب إبدائه في صيغة صريحة جازمة تدل على إصرار المنكر على إنكاره .

- تنص المادة ٣٩٤ من القانون المدني على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن يبدى في صيغة صريحة جازمة تدل على إصرار المنكر على إنكاره . (نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ الطعن رقم ٢٧٦ س ٣٣ ق) .

- المحكمة غير ملزمة بإجراء أي تحقيق أو مضاهاة في حالة إنكار الامضاء إذا ما رأت ان وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها في شأن صحة الامضاء عملا بنص المادة ٢٦٢ مرافعات . (نقض ١٩٥٦/٤/٢٦ الطعن رقم ٣٥٦ س ٢٢ ق ، نقض ٢٧ - ١ - ١٩٨١ طعن ١٢٠ س ٤٦ ق) .

- جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يتعين على منكر التوقيع بالحثم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير الا اذا أقر بصحة الحثم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فاذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالانكار جائزا وكان للمحكمة أن تفصل فيه وفقا لما تقضى به المادة ٢٦٢ مرافعات التي تجيز الاحالة الى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة اذا ثبت لها مما قدم اليها من أدلة أنها غير صحيحة وأنها لم تصدر ممن نسبت اليه . (نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ الطعن رقم ١١٩ س ٢٤ ق) .

• علم توقيع رئيس المحكمة على الورقة المطعون عليها بالانكار .
• لا بطلان .

- انه وان كانت المادة ٣٦٣ مرافعات تنص على أنه يجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الورقة المطعون عليها بالانكار الا أن اغفال الاجراءات لا يترتب عليه البطلان اذ لم تقرر المادة المذكورة البطلان جزاء على المخالفة .
(نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ الطعن رقم ٢١٩ س ٢٤ ق) .

احكام نقض لم تنشر (١) :

- انكار الطاعن توقيعه المنسوب اليه على سند المديونية . القضاء للمطعون ضده بالمبلغ موضوع النزاع دون التحقيق من صحة المحرر المثبت له وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠ اثبات . قصور في التسبيب ومخالفة للقانون . (نقض ١٩٨٢/٢/٧ طعن رقم ٢٣ لسنة ٥١ قضائية) .

- الورقة العرفية حجة على من وقعها . م ١٤ اثبات . نفى حجيتها . وقوعه على صاحب التوقيع . (نقض ١٩٨٢/١/٢٨ طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٧ قضائية) .

- استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم . تعلق التزامات المورث بتركته دون أن تنتقل الى ذمة الوارث الا في حدود ما ال اليه . (نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٥١ قضائية) .

(١) منشورة بكتاب التعليق على قانون الاثبات للمستشار الديناصورى والاستاذ حامد عكاز ض ٦٧ .

— تغيير المحرر المؤدى الى اعتبار المحرر مزور • ماهيته • الاغفال الذى ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية فى الصورة المأخوذة منه • لا يعد تزويرا • (نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ قضائية) •

— من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لا حجية لصور الأوراق العرفية فى الاثبات الا بمقدار ما تهدى الى الأصل اذا كان موجودا فيرجع اليه كدليل فى الاثبات • أما اذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا أنكرها الخصم ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع بدرجتها ان هى التفتت بالتالى عن صورة الورقة المقدمة من الطاعن ولا عليها ان هى لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن ولم ترد على ما أبداه من دفاع بخصوص قيمة الدعوى • (نقض ١٩٨٢/١٢/٢١ طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٩ قضائية) •

— من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن صور الأوراق العرفية ليست لها حجية ولا قيمة لها فى الاثبات الا بمقدار ما تهدى الى الأصل اذا كان موجودا فيرجع اليه اما اذا كان غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بها اذ هى لا تحمل توقيعا لمن صدرت فيه • (نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ طعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ قضائية) •

— الصورة الفوتوغرافية العرفية من المستند بفرض توقيع الخصم على أصلها ليست لها دلالة قانونية ملزمة وانما تخضع كقرينة لمطلق سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة ان شاءت أخذت بها فى خصوص ما تصلح لاثباته قانونا وان شاعت لطرحتها والتقت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها الى ذلك بلا معقب من محكمة النقض • (نقض ١٩٨٣/١/٣٠ طعن رقم ٧١٥ لسنة ٥١ قضائية) •

الدفع بالجهالة :

انحصار دفاع الورثة فى أنهم إلا يعلمون شيئا عن العقد العرفى المنسوب لمورثهم • التحدى بأنه لا يقبل منهم انكار التوقيع طبقا للمادة ٣/١٤ من قانون الاثبات لانهم ناقشوا موضوعه • لا محل له •

— متى كان المطعون عليهم لم يدفعوا بصورية عقد البيع العرفى — المنسوب صدوره من مورثتهم الى الطاعن الثالث — بل ان الخبر هو الذى

استبعد العقد من تلقاء نفسه قولا منه أنه صوري وقد انحصر دفاع المطعون عليهم في أنهم لا يعلمون شيئا عن العقد المذكور ، ومن ثم يكون في غير محله تحدى الطاعنين بالمادة ٣/١٤ من قانون الاثبات التي تقضى بأن من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . (نقض ١٩٧٦/١١/٩ الطعن رقم ٢١٦ س ٤٢ ق) .

نفي الوارث علمه بأن التوقيع على الورقة العرفية هو لمورثه .

— النص في المادة ١/١٤ ، ٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وتقابلها المادة ٣٨٤ من القانون المدني قبل الغائها ، والمادة ٣٠ من قانون الاثبات وتقابلها المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق ، يدل على أنه اذا نفى الوارث علمه بأن التوقيع الذي على الورقة العرفية المحتج بها عليه هو لمورثته . تعين أن توجه اليه يمين عدم العلم ، فاذا حلف هذه اليمين زالت عن الورقة مؤقتا قوتها في الاثبات ، وكان على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها ، فاذا رأت المحكمة ان وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفي لاقتناعها بأن التوقيع صحيح أمرت بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، واذا لم تتبع محكمة الموضوع الاجراءات سالفة الذكر بشأن عقد البيع الابتدائي — الذي نفى المطعون عليهم علمهم بصدوره من مورثتهم — وقضت باستبعاده لمجرد القول بأن « المستأنفين — الطاعنين — لم يقدموا الدليل على صحة صدوره من مورثتهم وانهم لم يطلبوا اجراء أى تحقيق بشأنه » فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون . (نقض ١٩٧٦/١١/٩ الطعن رقم ٢١٦ س ٤٢ ق) .

عدم وقوف الطاعن عند حد الدفع بالجهالة أو انكار توقيع مورثه على المحرر . ادعائه بتزويره . قصر البحث على هذا الادعاء والقاء عبء الاثبات على مدعى التزوير . لا خطأ .

— اذا كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد الدفع بعدم علمه بتوقيع مورثه على الاقرار أو انكاره ذلك التوقيع ، وانما ذهب الى الادعاء بتزويره ، فان الحكم الابتدائي اذ قصر بحثه على الادعاء بالتزوير والقي على الطاعن عبء الاثبات وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه ، فانه لا يكون قد خالف قواعد الاثبات . (نقض ١٩٧٤/٤/٩ الطعن رقم ١٢١ س ٣٩ ق) .

القضاء بعدم قبول الادعاء بالانكار وفي موضوع الدعوى معا . غير جائز . علة ذلك . الدفع بالجهالة صورة من صور الانكار .

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة — أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الادعاء بالانكار أن تقضى في موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصورا على الدفع حتى لا تقوت على صاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الادعاء بالتزوير اذا أراد . واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه قضى بعدم قبول الدفع بالجهالة ، وهو صورة من صور الانكار ، وفي الموضوع بتأييد أمر الاداء بحكم واحد ، دون أن يتيح للورثة (الطاعنين) فرصة الادعاء بالتزوير على السند ان أرادوا ، وكان لا يحول دون ذلك قول الحكم بأن مورثهم قد سبقهم الى هذا الادعاء ، وذلك أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٢٨١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق لكي ينتج الادعاء أثره القانوني ، وهو ما لم يسلكه مورث الطاعنين ، وبذلك يكون ما صدر منه لا يعدو أن يكون انكارا للمتوقع تابعة ورثته فيه ، وليس ادعاء بالتزوير بمعناه القانوني . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الطاعنين في الدفاع بما يستوجب نقضه (نقض ١٩٧٣/٢/٢٧ الطعن رقم ٢٩٤ س ٣٧ ق) .

عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك . سريان هذه القاعدة عند الفصل في الدفع بعدم العلم بتوقيع المورث .

— مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو بتزويرها سابقا على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها وبطلانها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد اثباته واذ كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الانكار فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم العلم وفي الموضوع معا يكون قد خالف القانون . (نقض ١٩٧٣/١٢/٣٠ الطعن رقم ٧٤ س ٣٨ ق) .

ظن المورث بالجهالة . عدم قبوله اذا أقر بأن الختم الموقع به من المورث صحيح . يجب عليه سلوك سبيل الطعن بالتزوير .

— مقتضى نص المادة ٣٩٤ من القانون المدنى أنه يكفى بالنسبة للوارث الذى يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب الى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ، ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه فى هذه الحالة أن يسلك السبيل الذى رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير . واذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة إنما يعنى الادعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجله سبيل الطعن عليها بالتزوير طبقاً لما تقضى به المواد من ٢٨١ - ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . وكانت محكمة الاستئناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى ما يشككها فى صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملاً بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص يكون غير سديد . (نقض ١٩٦٩/٣/١١ الطعن رقم ٧٢ س ٣٥ ق) .

للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة على الورقة العرفية لمورثه دون الدفع بالانكار . الدفع بالجهالة من الوارث وخلفه اليمين المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى . زوال قوة الورقة فى الاثبات مؤقتاً . وجوب اقامة الدليل على صحتها من جانب المتمسك بها . لا حاجة لاتباع طريق الطعن بالتزوير .

— أباح القانون فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الامضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الانكار صراحة فاذا نفى الوارث علمه بأن الامضاء الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها فى الاثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لاسقاط صحة هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير . (نقض ١٩٦٥/١٢/٢ الطعن ١٦٦ س ٣١ ق)

وقوع عبء اثبات صحة التوقيع على العقد الذى طعن فيه الوارث بجهل التوقيع على عاتق المتمسك بالعقد .

— اذا طعن الوارث بأنه يجهل توقيع مورثه على العقد فان المتمسك

بهذا العقد هو الذي يتحمل عبء اثبات صحته . (نقض ١٩٥٥/٦/٢ طعن رقم ٣٣٣ س ٢١ ق) .

العقد العرفي . الدفع بجهالة الوارد به . شمول التحقيق واقعة التوقيع المادية وموضوع الالتزام أو بطلانه . خطأ وقصور . م ١٤٤ اثبات . (نقض ٨ - ٤ - ١٩٨٢ طعن ١٧٧٩ س ٥٠ ق) .

(منشور بكتاب المستشار أنور طلبه ملحق الجزء الأول مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض) .

أثر الحكم بدعوى صحة التعاقد :

حكم صحة التعاقد لا يرتب أثره في نقل الملكية الا بتسجيله عن طريق التأشير به في هامش تسجيل صحيفة الدعوى .

أن قانون الشهر العقاري أوجب شهر دعوى صحة التعاقد بتسجيل صحيفتها بعد اعلانها وقيدها بجدول المحكمة بقوله : « يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية » (المادة ١٥/٢) . ورتب على تسجيلها حفظ حق المشتري من تاريخ التسجيل الى تاريخ الحكم ، وذلك بحمايته من التصرفات الضارة التي يعقدها البائع في الفترة من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد الى تاريخ الحكم في الدعوى بحيث تصبح غير نافذة في حقه ، حتى لا يظل المشتري تحت رحمة البائع أثناء المدة الطويلة التي قد يستغرقها نظر الدعوى .

فإذا صدر حكم صحة التعاقد ، وقام المشتري بالتأشير به في هامش تسجيل صحيفة الدعوى (المادة ١٦) ، فإن الحكم يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى (المادة ١٧/١) ومعنى ذلك أن البائع لو باع العقار (أرض زراعية أو فضاء) لمشتري ثان ، وسجل المشتري الثاني عقده في الفترة ما بين تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير بمنطوق الحكم النهائي الصادر فيها في هامش التسجيل ، فإن المشتري الأول هو الذي يفضل . كذلك لا تسري في حق المشتري كل الحقوق العينية الأخرى التي يكسبها الغير على العقار بعد تسجيل صحيفة

الدعوى ، أما الحقوق التى يكسبها الغير على العقد قبل تسجيل صحيفة
الدعوى تكون نافذة فى حق المشتري (المادة ١٧/٢) .

تطبيقات قضائية :

« ان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، يقضى بأن
ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو
بتسجيل الحكم النهائى باثبات التعاقد أو التأشير بذلك الحكم على هامش
تسجيل صحيفة الدعوى ، اذا كانت قد سجلت .

وتسجيل الصحيفة يحفظ لرائع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله ،
بحيث أنه متى حكم له بطلباته فان الحق الذى قرره الحكم ينسحب الى يوم
تسجيل الصحيفة ، اذا كان قد تأشير بهذا الحكم طبقا للقانون ، دون أن يتأثر
بما يصدر من البائع أو ما صدر من مورثه من تصرفات أشهرت بعد هذا
التاريخ . . . »

(نقض ٢٣/٤/٧٠ س ٢١ ص ٦٧٧)

« القضاء بشطب تسجيل المشتري لعقده ، قبل التأشير على هامش
صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة تعاقد آخر ، صادر عن ذات الأطيان المبيعة
والمسجلة فى تاريخ سابق على تاريخ التسجيل المحكوم بشطبه ، هو قضاء
سابق لأوانه ، وفيه مخالفة للقانون ، حتى لو قضى للمشتري الآخر بصحة
أو نفاذ التعاقد .

ذلك أن الحكم بشطب التسجيل لا يكون إلا بعد الحكم بصحة التعاقد
والتأشير بذلك فعلا على هامش صحيفة تلك الدعوى ، وما لم يحصل هذا
التأشير لا يكون الحكم بصحة التعاقد لتسجيل العقد .

« مفاد نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن
الشهر العقارى أن تسجل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع
لاثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم
الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق
المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل
صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى فى دعوى صحة
التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من

آل اليه الحق من البائع المدعى عليه ، واعلام الغير بالاخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى .

واذا كان هذا الاعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده ، فانه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا ، اذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشى ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فان أثر تسجيل الحكم من حيث الاحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ، يمتد الى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، تستوى فى ذلك أن تكون هذه الحقوق قد ترتبت بتصرف رضائى صادر من البائع له أو نتيجة اجراءات تنفيذ عقارى اتخذت ضد هذا البائع .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حين قضى ببطلان اجراءات نزع الملكية ، لتسجيل المطعون ضده الاول بتاريخ ١٩٦٨/٣/٧ صحيفة دعوى صحة التعاقد الصادر له من مدين الطاعنة ، ثم تسجيله الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ ، فارتد أثر التسجيل الى تاريخ الصحيفة . بينما تنبيه نزع الملكية مسجل بتاريخ ١٩٦٩/٢/٣٠ ، فان النعى بهذا الموجه يكون على غير أساس .

(نقض ٧٧/٣/١٦ س ٢٨ ص ٦٨١ مج فنى مدنى ٢)

ملحوظة :

يجب ان يرفق المشتري المستندات المثبتة لأصل ملكية البائع بالحكم عند تسجيله .

- الحكم بصحة البيع - التأشير به على هامش تسجيل الصحيفة -
أثر ذلك .

ان القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقارى ، يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائى باثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى الا اذا كانت قد سجلت ، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرفع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله ، بحيث أنه متى حكم له بطلانته فان الحق الذى قرره الحكم ينسحب الى يوم تسجيل الصحيفة اذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما صدر من

مورثه من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ ، ومفاد ذلك أنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلا تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

(طعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ س ٢١ ص ٦٧٧)

- الاحتجاج بتصرفات الدين في العقارات الجارية التنفيذ عليها -
شرطه - اثر الحكم بصحة هذه التصرفات .

إذا كان قانون المرافعات - السابق - الذى يحكم واقعة الدعوى قد اعتبر التصرف الذى لم يشهر قبل تسجيل التنبيه نافذا فى حق الحاجز ، فإن صدور حكم بصحة هذا التصرف لا يكون من شأنه نفاذ التصرف المذكور ما دام هذا الحكم لم يشهر قبل تسجيل التنبيه أو يؤشر بمنطوقه فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة بصحة هذا التصرف إذا كانت قد سجلت قبل تسجيل التنبيه ، إذ أن الحكم بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحا وناظرا بين طرفيه ولكنه لا يعطى لأى منهما مزية فى المفاضلة مع حق سابق مشهر كالحق المترتب للحاجز على تسجيل التنبيه ، وعلى ذلك فلا يصح لمن لم يسجل عقد شرائه للعقار أن يحتج بعقده على نازع الملكية استنادا الى القول بأنه ما دام البيع حجة على البائع فهو حجة على دائنه العادى المعتبر خلفا عاما .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٣٠ س ٢٥ ص ٧٨٣)

- حجية الحكم بصحة التعاقد .

إذا كان الثابت أن المدعية قد عدلت طلب صحة التعاقد الذى تضمنته صحيفتها المسجلة الى طلب فسخ العقد ورد الثمن مع التعويض ، الا أنها عادت الى طلباتها الأصلية الواردة. بتلك الصحيفة ، وصدر الحكم فى الدعوى محمولا عليها ، وبذات الطلبات التى تضمنتها واتخذ الحكم من كون الصحيفة أسبق تسجيلا من عقد شراء الطاعنين قواما لقضائه ، وإذا صدر ذلك الحكم فى مواجهة الطاعنين نهائيا ، وارتبطت أسبابه ارتباطا وثيقا بمنطوقه بحيث لا تقوم له قائمة الا بها ، فإنه ينهض حجة عليهما بما شملته تلك الأسباب وإذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك قضائه برفض دعوى الطاعنين - بتثبيت ملكيتها لذات العين المبيعة - فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٩ س ٢٣ ص ١٧)

- الحكم الصادر فى دعوى صحة ونفاذ البيع - نطاق حجته .

لئن كان قد قضى بصحة ونفاذ البيع الصادر الى الطاعنين المشتريين ، الا انه وقد ضمن الحكم أسباباً رفض طلب المتدخلين - الشفعاء - بوقف دعوى صحة التعاقد حتى يفصل نهائياً فى دعوى الشفعة ، ورفض طلبهم باحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات صورية العقد لأنه قصد به التحايل حرمانهم من حقهم فى أخذ العقار المبيع بالشفعة ، واستند الحكم فى ذلك الى ان الدفع بالصورية الذى يثرونه هو مما يدخل فى دعوى الشفعة ومطروح فيها ، فان القضاء بصحة عقد البيع المشار اليه لم يفضل بذلك فى طلب الصورية على وجه يحاج به المطعون عليهم - الشفعاء - طالما انه قد صرح بعدم ادلاء برأيه فى هذا الطلب ، مقررًا انه خارج عن نطاق الدعوى المعروضة عليه ، ولا يعتبر الحكم المطعون فيه - الصادر فى دعوى الشفعة - اذا عرض لبحث صورية العقد المشار اليه ، مخالفاً للحكم السابق الصادر بصحته ونفاذه .

(طعن رقم ٦٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١٨)

- المدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر ممثلاً لدائنه العادى فى الخصومات التى يكون المدين طرفاً فيها فيفيد الدائن من الحكم الصادر فيها لمصلحة مدينه كما يعتبر الحكم على المدين حجة على دائنه فى حدود ما يتأثر به حق الضمان العام المقرر للدائن على أموال مدينه ، وللدائن ولو لم يكن طرفاً فى الخصومة بنفسه أن يطقن فى الحكم الصادر فيها بطرق الطعن العادية وغير العادية .

(نقض ٢٤/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢٧٢ مج فنى مدنى)

- عقد بيع عقار - حجية الحكم بصحة ونفاذ العقد - حقوق المشتري لعقار غير مسجل - المشتري لعقار بعقد مسجل يعتبر دائناً للبائع والحكم الصادر بصحة العقد الصادر من المدين يكون حجة على دائنيه - الحكم نهائياً بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانعقاده صحيحاً ونافذاً بين طرفيه فيمتنع على من يعتبر ذلك الحكم حجة عليه (كالمشتري بعقد غير مسجل) العودة الى الادعاء بتزوير ذلك العقد ولو بادلة قانونية او واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى التى صدر فيها الحكم بصحة العقد - اساس ذلك .

تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه لا يكسب ذلك العقد المزور ثمة

آثار قانونية وأسس دفاعه على عدة قرائن لا تدع مجالا للشك في حصول التزوير الا أن الحكم المطعون فيه رفض تمكينه من الطعن بالتزوير على سند من أن العقد قد صدر بصحته ونفاذه الحكم رقم ٣٥٩ سنة ١٩٦٩ مدنى منية البصل وأصبح ذلك الحكم نهائيا وانه حجة على الملاك البائعين وخلفهم الخاص وهو الطاعن باعتباره مشتريا لنفس القدر الصادر بشأنه الحكم المذكور من نفس البائعين ويمتنع عليه الطعن بالتزوير على ذلك العقد في حين انه وان كان خلفا خاصا للبائعين الا أن هؤلاء لا يصح اعتبارهم سلفا خاصا للمطعون ضدها التي لا يجوز لهم أن تمثلهم في تصرف لم يصدر منهم ولا يحق لها الاحتجاج به عليهم ولم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق دفاعه والرد على القرائن التي استند اليها بتزوير ذلك العقد في حين لو كانت المحكمة الاستئنافية قد استجابت الى طلبه بتحقيق واقعة التزوير وانتهت الى ثبوته لكان من حقه بوصفه خلفا خاصا للبائعين أن يطعن بطريق التماس إعادة النظر في الحكم الصادر بصحة ونفاذ العقد للمطعون ضدها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه . وحيث أن هذا النعى مردود ذلك انه لما كان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - المشتري لعقار بعقد غير مسجل يعتبر دائنا للبائع وكان الحكم بصحة العقد الصادر من المدين حجة على دائنه لأن المدين يعتبر ممثلا لدائنه في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفا فيها وكان الحكم نهائيا بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بانهقاده صحيحا وناظرا بين طرفيه فيمتنع على من يعتبر ذلك الحكم حجة عليه العودة الى الادعاء بتزوير ذلك العقد ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارها في الدعوى التي صدر فيها الحكم الاول اذ أن الادعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع ذات موضوع الدعوى فكان يجب ابداءه أمام المحكمة التي نظرت هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يسجل عقد شرائه وأن المطعون ضدها استصدرت ضد البائعين للطاعن حكما بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها منهم لارض النزاع والمؤرخ ١٩٥٥/٥/١٧ في الدعوى رقم ٣٥٩ سنة ١٩٦٩ مدنى منية البصل وأن ذلك الحكم يصيب نهائيا فانه يعتبر حجة على الطاعن ويمتنع عليه الادعاء بتزوير ذلك العقد كما لا يكون للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن تنظر في أمر تزويره واذا انتهى الحكم المطعون فيه صحيحا الى أن الحكم الصادر في تلك الدعوى حجة على الطاعن ويمتنع عليه الطعن بتزوير العقد موضوع ذلك الحكم والتفت عن دفاع الطاعن بتزوير ذلك العقد فإن النعى عليه

بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(نقض الطعن رقم ٢٧٦ س ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٦/٩ منشور بمجلة قضايا الحكومة سنة ١٩٨٤ ص ١٩٠) .

تسجيل الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد :

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأشير على هامش التسجيل بالحكم الصادر فيها من شأنه حفظ حق رافعها من وقت التسجيل قبل من كسب حقا على العقار ولو كان البائع قد كسب ملكيته بعد التسجيل .

ان تسجيل عريضة الدعوى التي يرفعها المتصرف اليه على المتصرف باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على حق عيني عقارى ، والتأشير في هامش هذا التسجيل بالحكم الذى يصدر فى الدعوى مقررًا حق المدعى فيها ذلك من شأنه أن يعتبر حجة من تاريخ وقوعه على من ترتبت لهم من نفس المتصرف حقوق عينية على العقار والاحتجاج بأن هذا التسجيل قد وقع حابطاً لأن البائع لم يكن وقت حصوله قد كسب ملكية المبيع اذ هو لم يسجل عقد شرائه هذا العقار الا بعد تسجيل عريضة الدعوى مردود بأن البائع وقد كسب فعلاً ملكية العقار ، فان التصرف الصادر منه للمتصرف اليه يكون قد صادف محلاً يرد عليه وملكه نقلها وتسجيل المشتري منه عريضة دعواه باثبات صحة التعاقد ظل يحميه ضد من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار حتى كسب البائع ملكيته وانتقلت منه اليه .

(طعن رقم ١٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/١٣)

- مناط الأفضلية بين عقدين هو بأسببية التسجيل دون ثبوت التاريخ - تسجيل عريضة دعوى اثبات التعاقد لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً بل يجب التأشير بالحكم الصادر فيها .

لا خطأ اذا اعتبر الحكم مناط الأفضلية بين عقدين واردين على عقار واحد وصادرين من متصرف واحد هو أسببية التسجيل دون ثبوت التاريخ ، كما لا خطأ فى القول بأنه لا يكفي لاعتبار العقد مسجلاً تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به وفقاً للمواد

٧ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ اذ فى هذه الحالة فقط يحتج بالحكم من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٢٧)

- لا يكفى مجرد تأشير المساحة على صحيفة دعوى اثبات التعاقد لترتيب الأثر الذى رتبته قانون الشهر العقارى على تسجيل صحيفة تلك الدعوى بل يجب تسجيلها .

ان المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ انما رتبنا على تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد أن يكون لها أثر من يوم حصوله اذا صدر حكم بصحة التعاقد وأشر بالحكم وفقا للقانون ، فلا يغنى عن تسجيل صحيفة الدعوى تأشير المساحة عليها . واذن فانه يكون غير منتج ما تنعام الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه اذ قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه للعقار موضوع النزاع قد أغفل أن المساحة أشرت على صحيفة دعوى صحة التعاقد التى رفعتها عن هذا العقار فى تاريخ سابق على تسجيل عقد المطعون عليه متى كانت هى لم تسجل هذه الصحيفة الا بعد أن سجل المطعون عليه عقد شرائه .

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٥/٨)

- تمسك المشتري فى ادعى صحة التعاقد بتملك العقار بمضى المدة الطويلة وبأن تحرير عقد لمشتري آخر وتسجيله لا يؤثر على ملكيته - خلو الحكم من التحدث عن هذا الدفاع الجوهرى يعيبه بالقصور .

متى كان يبين من الأوراق المقدمة الى هذه المحكمة أن الطاعنة تمسكت فى جميع مراحل دعوى اثبات التعاقد المرفوعة منها أنها كسبت ملكية العقار موضوع النزاع بوضع يدها عليه المدة المكسبة للملكية ، وبأن تحرير عقد بيع من نفس البائعة الى المطعون عليهما على هذا العقار وقيامهما بتسجيل عقدهما لا يؤثر على التملك بوضع اليد ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلو من التحدث عن هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى له أثره لو صح فى تغيير وجه الراى فى الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون قد عاره قصور يبطله مما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/١٠/١٦)

— مجرد قيام المشتري بتسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية — علم انتقال الملكية الا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى .

أوجبت المادة الأولى من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ تسجيل جميع العقود التى من شأنها إنشاء حق ملكية أو أى حق عينى آخر أو نقله أو تغييره ، ومؤدى ذلك أن حق الملكية لا ينتقل من البائع الى المشتري الا بالتسجيل والى أن يتم هذا التسجيل يبقى البائع مالكا للعقار ويكون بالتالى هو الخصم فى كل دعوى تتعلق بعين العقار ، ولما كان الخصم فى دعوى القسمة هو الشريك المالك عملا بالمادة ٤٥٢ مدنى قديم التى تحكم هذا النزاع . وكان يبين من الوقائع التى أثبتها الحكم المطعون فيه أن دعوى القسمة رفعت من الطاعنين على المطعون عليه الثانى الذى كان مالكا للعقار والشريك الواجب اختصاصه ، وكان مجرد شراء المطعون عليه الأول لحصة المطعون عليه الثانى الارثية فى هذا العقار وقيامه بتسجيل صحيفة دعوى التعاقد لا يترتب عليه نقل الملكية اذ الملكية لا تنتقل اليه الا بتسجيل الحكم الصادر فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢١ س ١١ ص ٣٢٤)

— ان القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الشهر العقارى ، يقضى بأن ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائى باثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى اذا كانت قد سجلت ، وتسجيل الصحيفة يحفظ لرافع الدعوى حقوقه من تاريخ حصوله ، بحيث أنه متى حكم له بطلباته فان الحق الذى قرره الحكم ينسحب الى يوم تسجيل الصحيفة اذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون دون أن يتأثر بما يصدر من البائع أو ما صدر من مورثه من تصرفات أشهرت بعد هذا التاريخ ، ومفاد ذلك أنه لا يكفى لاعتبار العقد مسجلا تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ما لم يصدر حكم بذلك ويؤشر به على هامش تسجيل الصحيفة وما لم يحصل هذا التأشير لا يكون للحكم بصحة التعاقد أية حجية بالنسبة لتسجيل العقد .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ م٠م٠ف٠

سنة ٢١ ص ٦٧٧) .

— العبرة فى المفاضلة بأسبعية التسجيل هى أن يكون المتصرف

واحدًا . فإذا كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشتراها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بائعة وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعة من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءًا من هذه الأرض ، عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لبائعة دون أن يسجل صحيفة التعديل ، بينما سجل الطاعنان - المشتريان الآخريان - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين . ومن ثم فانه لا يجوز تطبيق مبدأ الاسبقية في التسجيل بين صحيفة دعوى المطعون عليه الأول وعقد الطاعنين لاختلاف المتصرف في البيعين ، وإنما تكون المفاضلة بين طلبات المطعون عليه الأول المعدلة التي طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه ، وبين عقد الطاعنين لاتحاد المتصرف في هذه الحالة وهما البائعان الأصليان وإذا لم يسجل المطعون عليه الأول صحيفة التعديل في حين أن الطاعنين قد سجلا عقدهما فانهما يفضلان عليه .

(الطعن رقم ٥٧١ سنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢٥ سنة ٢١ ص ١٠٨٧ مج فنى) .

- مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لاثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى .

(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ سنة ٢٢ ص ١٦ مج فنى)

- مؤدى نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري ، أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولما كان الطاعن قد سجل

صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فان الطاعن لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتأريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى اذا أشر بهذا الحكم وفق القانون ، يكون حجة على المشتريين الآخرين .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ سنة ٢٢ ص ١٠٩٦ مج فنى) .

- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري على البائع - على ما قضت به المادة السابعة عشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - يحدث أثره بالنسبة لجميع من ترتبت لهم على العقار المبيع حقوق عينية بعد تسجيل تلك الصحيفة ، واذا كان هذا الأثر لا يزول بدخول النائب القانونى عن المشتري فى الدعوى للحكم له بالطلبات التى تضمنتها الصحيفة المسجلة وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدىه الحكم المطعون فيه وأحال اليه فى أسبابه ، ان محكمة الموضوع قد حصلت بأدلة سائغة ومما له أصله الثابت فى الأوراق ان الطلبات الواردة بصحيفة تصحيح شكل الدعوى هى ذات الطلبات الواردة بصحيفة افتتاحها المسجلة، والتى طلبت فيها المطعون عليها الأولى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لولديها ، وان ما طرأ على الدعوى من تعديل ينحصر فى دخول المطعون عليه الثانى فيها كولى شرعى على ولديه المشتريين طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور ، وهى ذات الطلبات المبينة بصحيفة الدعوى الأصلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأفضلية هذا العقد لتسجيل صحيفة الدعوى المرفوعة عنه قبل الحكم الصادر بصحة عقد الطاعنة ، لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢١ سنة ٢٥ ص ١٢٦٠ مج فنى)

- أسبقية تسجيل صحف دعاوى صحة التعاقد أثر صورية العقد .

لا مجال لأعمال الأسبقية فى تسجيل صحيفتى دعويى صحة التعاقد اذا كان أحد العقدين سوريا مطلقة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن عقد الطاعن صورى صورية مطلقة فانه لا يكون ثمة محل للمفاضلة بينه وبين عقد المتدخلين استنادا الى أسبقية تسجيل صحيفة دعوى صحة عقد الطاعن .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢١ س ٢١ ص ٨٨٦)

- مناط المفاضلة بأسبقية التسجيل - أن يكون المتصرف واحداً •

العبارة في المفاضلة بأسبقية التسجيل هي أن يكون المتصرف واحداً فإذا كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه الأول اشترى قطعة الأرض محل النزاع بعقد غير مسجل من شخص كان قد اشتراها بدوره من آخرين بعقد غير مسجل ، ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى بصحة ونفاذ البيع الصادر له من بيعه وسجل صحيفتها دون أن يطلب الحكم بصحة ونفاذ البيع الصادر لبائعه من البائعين الأصليين ، فلما تبين له أن البائعين قد باعوا جزءاً من هذه الأرض ، عدل طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر دون أن يسجل صحيفة التعديل بينما سجل الطاعنان - المشتريان الآخرين - عقد البيع الصادر لهما من البائعين الأصليين ومن ثم فإنه لا يجوز تطبيق مبدأ الأسبقية في التسجيل •

- الأفضلية التي تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد - متى تثبت •

الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفقاً للمادة ١٧ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى ، هو بذاته المبيع الذي كان محلاً للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف ، وإشهار التصرف •

(طعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧١/٤/٢٩ س ٢٢ ص ٥٨٤)
- تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فيها على هامش تسجيل الصحيفة •

مفاد نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقاري أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لاثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حق عينية على العقار ابتداءً من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى • •

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٧ س ٢٣ ص ٦١٦)

- أثر تسجيل صحيفة صحة التعاقد ثم التأشير بالحكم الصادر فيها على هامش هذا التسجيل -

مؤدى نص المادتين ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى ، أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ، من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . ولما كان الطاعن قد سجل صحيفة دعواه قبل تسجيل عقد المشتريين الآخرين الصادر من ذات البائع عن جزء من نفس العقار المبيع له ، فإن الطاعن لا يحتاج بهذا التسجيل اللاحق لتاريخ تسجيل الصحيفة ، وبالتالي فلا يحول هذا التسجيل دون أن يحكم له بصحة ونفاذ عقده حتى اذا أشر بهذا الحكم وفق القانون ، يكون حجة على المشتريين الآخرين .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٣ س ٢٢ ص ١٠٩٦)

- نقل الملكية - التسجيل -

نصت المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية العقارية الأصلية ورتبت على عدم الشهر الا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول ولا تتغير الا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة للغير ، مما مفاده أن الملكية لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بالتسجيل ، فاذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع الى شخص آخر سجل عقده خلصت له الملكية بمجرد التسجيل . واذ جاء نص المادة التاسعة المشار اليه اسوة بنص المادة الأولى من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ له ، خلوا مما يجيز ابطال الشهر اذا شابه تدليس أو تواطؤ فان الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب الى المشتري الذى بادر بالتسجيل التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٧ س ٢١ ص ٥٨١)

- تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع حتى تنتج أثرها فى

تفصيلها على من سجل عقده بعد تسجيلها يتعين أن يكون المشتري في الدعوى المذكورة قد اختصم البائع للبائع له إذا كان البائع له لم يسجل عقده .

لما كانت المطعون عليها الثانية لم تختصم البائع للبائع لها ليقضى عليه بصحة العقد الصادر منه ، اذ اكتفت باختصاص البائع لها ، وهو لم تنتقل اليه الملكية بعد وأنه غير مؤثر عليها بصدور حكم في تلك الدعوى ، على خلاف ما ورد بالشهادة المقدمة من المطعون عليها الثانية والتي تفيد التأشير بالحكم الصادر لها على تسجيل صحيفة دعواها لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يقبل فيما يتعلق باثبات أصل الملكية أو الحق العيني الا المحررات التي سبق شهرها فاذا توصل المشتري الى تسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه رغما من أن سند البائع له لم يكن قد تم شهره ، فانه لا يكون من شأن التسجيل على هذه الصورة ، اعتبار المشتري مالكا اذ من غير الممكن أن يكون له من الحقوق أكثر مما هو للبائع له الذي لم تنتقل اليه الملكية بسبب عدم تسجيل سنده .

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٧ ق لم ينشر بعد)

— ان أثر تسجيل دعوى صحة التعاقد لا ينصرف الا الى المتصرف الذي طلب الحكم بصحته فيها .

(نقض ٢٢/١٢/١٩٨٢ الطعن رقم ٢١٤ س ٤٩ قضائية لم ينشر بعد)

— أن عقد البيع العرفي لا تنتقل به ملكية العقار الى المشتري ولا ينشئ سوى التزامات شخصية بين طرفيه فيصبح المشتري مجرد دائن شخص للبائع بالحقوق والالتزامات الناشئة عن هذا العقد فلا يجوز له — قبل أن يتسلم المبيع — مطالبة غاصبة بريعه كما لا يجوز به مطالبة غير البائع بالتعويض عن فقد ملكيته التي لم تنتقل اليه بعد اذ هي لا تنتقل اليه الا بتسجيل عقده أو تسجيل الحكم الصادر بصحته ونفاذه أو التأشير به على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أسس دعواه — بطلب التعويض عن فقد الملكية وبالريع — على مجرد عقد البيع العرفي

الصادر له من غير المطعون ضدهم المحكوم بصحته ونفاذه فى دعوى مسجل صحيفتها دون ادعاء منه بأنه قد تم شهره .
(نقض ١٧/٢/١٩٨٣ الطعن ٢٣٤ سنة ٤٩ قضائية لم ينشر بعد)

- ان مفاد نص الفقرتين الاولى والثانية للمادة ١٣ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع لم يجعل شهر حق الارث شرطا لانتقال الحقوق العينية العقارية الى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك حين شهر حق الارث وانما تثول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث الى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الارث يمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته ، لما كان ذلك وكانت المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ قد جرى نصها بأن جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الاحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك يجب شهرها بطريق التسجيل ويترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار اليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوى الشأن ولا بالنسبة لغيرهم ، ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الأثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، مما مؤداه يسجل لا يشيء لا التزامات شخصية بين طرفيه ، فاذا لم يسجل المشتري ان الملكية لا تنتقل الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع ، وان العقد الذى لم يسجل لا ينشئ الالتزامات شخصية بين طريق فاذا لم يسجل المشتري من المورث عقده فلا تنتقل اليه الملكية ، ويبقى العقار على ملك المورث وينتقل منه الى ورثته ، فاذا تصرف الوارث بالبيع بعد ذلك فى ذات العقار فانه يكون قد تصرف فيما يملك تصرفا صحيحا وان كان غير ناقل للملكية طالما لم يتم تسجيل العقد ، فعقد البيع الصادر من كل من المورث والوارث يعتبر صحيحا الا أنه غير ناقل للملكية ولا تكون الافضلية الا بالتسجيل ومع مراعاة أحكام شهر حق الارث المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ .
(نقض ٣٠ مارس ١٩٨٣ الطعن ٩٧٥ س ٤٩ قضائية لم ينشر بعد)

مشار اليه بالوسيط فى الصيغ القانونية المرجع السابق ص ٤٩١ .

- النص فى المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن « لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجها له ، ولمن تقرر سقوط أسبقية طلبه

بسبب ذلك أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في عشرة أيام من وقت ابلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط اليه .ويطلب من أمين المكتب ٠٠٠ اعطاء هذا المحرر رقما وقتيا ٠٠٠ وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب ٠٠٠ أن يرفع الأمر الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دائرتها ، ويصدر القاضي ٠٠٠ قرارا مسببا خلال اسبوع من رفع الأمر اليه بإبقاء الرقم بصفة دائمة أو بإلغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائيا ، يدل على أن الشارع لم يلزم صاحب الشأن باللجوء الى قاضي الامور الوقتية ، دون سلوك الطريق العادي للتقاضي ، الا في حالة الاعتراض على قرار مكتب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له أو بسقوط أسبقية طلبه بسبب ذلك .وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أسسوا طلبهم في الدعوى على أن مكتب الشهر رفض شهر الحكم الصادر لصالحهم في الدعوى رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى جنوب القاهرة على سند من أنه صدر بناء على تسليم المحكوم عليهم بالطلبات .

» نقض ١٧/٢/١٩٨٣ الطعن ١٤٠٢ س. ٤٧ قضائية أم ينشر بعد :
(المشار اليه بالمرجع السابق ص ٤٨٩) .

التأشير بالدعاوى في السجل العيني :

تنص اجادة ٣٥ من قانون السجل العيني على أنه يترتب على التأشير بالدعاوى في السجل العيني أن حق المدعى اذا تقرر بحكم مؤشر به طبق القانون خلال خمس سنوات من تاريخ صيرورته نهائيا يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق وأثبتت لمصلحتهم بيانات في السجل ابتداء من تاريخ التأشير بهذه الدعاوى في السجل .

وتبدأ مدة الخمس سنوات بالنسبة الى الاحكام النهائية القائمة وقت العمل بهذا القانون من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه في المادة الثانية من قانون الاصدار . . .

وهذا النص يسرى بالنسبة للدعاوى التي ينطبق عليها قانون السجل العيني في البلاد التي صدر قرار بسريان السجل العيني عليها .

النماذج والطلبات المتعلقة بالشهر فى دعوى صحة التعاقد

نموذج طلب شهر عقارى (١)

الموضوع : بيع أرض وبناء

السيد الأستاذ/رئيس مأمورية

يتشرف بتقديم الطلب لشهر البيع كل من :

اولا - السيد/	ديانته	جنسيته
سنه	مهنته	طرف أول بائع
ثانيا - السيد/	ديانته	جنسيته
سنه	مهنته	طرف ثان مشتري

الموضوع

(١) باع الطرف الأول الى الطرف الثانى العقار المبين الحدود والمعالم
بالمجدول الموضح بعد على النحو التالى :

المسطحات	اسم الشارع ورقمه	الشيخة والقسم والمحافظة	الحدود
بالفدان	بالمتر المربع		
س	ط	ف	د
دي	متر	مربع	
البحرى			
الشرقى			
القبلى			
الغربى			

(١) راجع قوانين تنظيم الملكية العقارية للاستاذين محمد سيد عبد الراب ، ومحمد بوقل

(٢) تم هذا البيع بثمن اجمالى قدره مليون جنيه (يذكر المبلغ بالحروف) دفع منه والباقى يسدد عند التوقيع على عقد البيع النهائى .

(٣) آلت الملكية الى البائع بموجب
(٤) التكليف : العقار وارد باسم حسب المكلفة
الصادرة من تحت رقم فى عن المدة
من الى
(٥) الحقوق العينية الأخرى .

العقار خالى من كافة الزهون وامتيازات والاختصاصات وغيرها من القيود (فيما عدا)

وقد قدم الطالب المستندات الآتية :

- ١
- ٢
- ٣

لذلك نلتمس اتخاذ اجراءات اللازمة لتحرير عقد البيع النهائى تمهيدا لشهره .

توقيع الطالب

نموذج طلب شهر عقارى ببيع ارض زراعية

الموضوع : بيع اطيان زراعية

السيد الأستاذ/رئيس مأمورية

بعد التحية :

يتشرف بتقديم الطلب لشهر البيع كل من :

أولا - السيد/	ديانته	جنسيته	مهنته	سنه
المقيم				
ثانيا - السيد/	ديانته	جنسيته	مهنته	سنه
المقيم				
طرف اول بائع				
طرف ثان مشتري				

الموضوع

(١) باع الطرف الأول الى الطرف الثاني اطمينا زراعية مبيبة الحدود والمعاليم بالجدول الموضح بعد على النحو التالي :

المسطحات	اسم الخويز ورقمه	رقم القطعة	الحدود
بالفدان س ط ف دى متر مربع			مشايما في القطعة البالغ مسطحها س ط ف وحدودها البحري الشرقي القبلي الغربي

(٢) تم هذا البيع بثمن اجمالى قدره
مليما (دفع منه مبلغا قدره)
مليما (والباقي يسدد عند التوقيع على عقد البيع
النهائي .

(٣) الملكية : آلت الى البائع بموجب
(٤) التكليف : العقار وارد باسم
الصادرة من تحت رقم
المدة من الى

(٥) الحقوق العينية الأخرى : هذا العقار خال من كلفة الرهون
وامتيازات والاختصاصات وغيرها من القيود الأخرى . (فى حالة وجود
حقوق عينية تذكر تفصيلا) .

وقد قدم الطالب المستندات الآتية :

- ١
- ٢
- ٣

لذلك نلتزم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحرير عقد البيع النهائي
تمهيدا لشهر .

**نموذج طلب تسجيل صحيفة دعوى صحة تعاقد (١)
طلب شهر عقارى**

السيد الأستاذ/أمين مكتب الشهر العقارى بـ
أو رئيس مأمورية الشهر العقارى بـ
بعد التحية :

موضوعه : دعوى صحة تعاقد (صحة نفاذ عقد بيع)

أولا : الصادر لصالحه التعامل :

الاسم :
الجنسية والديانة : . . .
محل الإقامة : . . .
المهنة : . . .

ثانيا : الصادر ضده التعامل :

اسم :
الجنسية والديانة : . . .
محل الإقامة : . . .
المهنة : . . .

الموضوع

(١) بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ / / ١٩ بارى العار
الأول للطرف الثانى كامل أرض وبناء العقار المبين الحدود والمعالم الخواص
على النحو التالى :

المسطحات	رقم العقار	والقسم	الحدود
	اسم الشارع	والحفاظة	
بالفدان			
بالمتر المربع			
س ط ف دى متر مربع			
البحرى			
الشرقى			
القبلى			
الغربى			

نموذج لصحيفة دعوى صحة التعاقد

أنا في يوم
بناء على طلب السيد وموطنه شارع قسم
..... محافظة ومحل المخطار مكتب الأستاذ المحامي
أنا محضر محكمة انتقلت الى محل إقامة ويعلن برقم
..... شارع قسم محافظة

واعلنته بالآتي

بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ / / ١٩٠٠ اشترى
الطالب من المعلن اليه العقار المبين الحدود والمعالم على النحو التالي .
شارع ناحية قسم أو لمركز
واذ تقاعس المعلن اليه

وقد تم هذا البيع لقاء ثمن قدره وقد تسلمه بالكامل بمجلس
العقد .

واذ تقاعس المعلن اليه عن تنفيذ التزامه والقيام بما هو ضروري لنقل
ملكية العقار المبيع الى الطالب وتقديم مستندات الملكية رغم اخطاره بذلك
الامر الذي حذى بالطالب الى اقامة هذه الدعوى للحكم له بطلباته .
كما وان التسليم اثر من آثار عقد البيع الصحيح فانه يطلبه .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد اعلنت المعلن اليه بصورة من هذا وكلفته
بالحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية) الكائنة ب.....
وذلك بجلستها التي ستعقد ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم
..... ليسمع الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ
..... والذي يتضمن بيع المعلن اليه للطالب العقار المبين الحدود والمعالم
بعريضة الدعوى والذي مساحته لقاء ثمن مقبوض قدره
مع تسليم العقار المبيع للطالب والزام المعلن اليه بالمصروفات ومقابل أتعاب
المحاماة وبحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

الباب الثاني

دعوى صحة التوقيع

الباب الثاني دعوى صحة التوقيع

الفصل الأول

تعريف الدعوى والتميز بينها وبين دعوى صحة التعاقد

لكي تقوم مصلحة الشهر العقاري بتسجيل عقد البيع ، يجب أن يكون توقيع كل من البائع والمشتري على العقد مصدقا عليه ، وذلك يقتضى انتقال البائع الى مكتب التوثيق ليوقع أمام الموظف المختص بالتصديق على التوقيعات ، فما الحكم اذا رفض البائع ذلك ؟ من التعر عليه أنه لا يمكن اكراه لبائع على هذا التوقيع ، لأن في ذلك تعديا على حريته الشخصية ، على أنه يمكن الاستغناء عن التوقيع ، المصدق عليه بحكم يصدر بصحة توقيع البائع على العقد العرفي .

وقد نصت المادة ٤٥ من قانون الاثبات على هذه الدعوى بقولها (يجوز لمن بيده محرر غير رسمى أن يختتم من يشهد عليه ذلك المحرر ليقر بأنه بخطه أو بامضائه أو بختمه أو ببصمة أصبعه ولو كان الالتزام الوارد به غير مستحق الاداء ويكون ذلك بدعوى أصلية بالاجراءات المعتادة . هذه المادة تطابق المادة ٢٧٧ مرافعات قديم .

وعلى ذلك فاذا امتنع البائع عن التوقيع أمام الموظف المختص بالتصديق على التوقيعات ، كان للمشتري أن يقيم عليه دعوى بطلب الحكم بصحة توقيع الوارد على العقد العرفي ، فاذا أقر البائع أمام المحكمة بصحة هذا التوقيع أو أنكره ولكن التحقيق الذى أجرته المحكمة أثبت صحته ، قضت المحكمة بصحة هذا التوقيع ، ويغنى هذا الحكم عن تصديق مصلحة الشهر العقاري ، وبالتالي يجوز تسجيل العقد العرفي رغم عدم التصديق على توقيع

(١) راجع د . السنهورى المرجع السابق ص ٤٩٧ .

راجع د . لبيب شنب فى عقد البيع ص ١٢٦ .

البائع عليه . وذلك بعد تكملة بالحكم الصادر بصحة التوقيع ، فالذى يسجل هو عقد البيع مكملًا بالحكم ، أما تسجيل الحكم وحده فلا يترتب عليه أثر .

ودعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية وليست دعوى موضوعية كدعوى صحة التعاقد ، فموضوعها هو مجرد القضاء بصحة توقيع البائع على العقد حتى يمكن الاستغناء عن التوقيع المصدق عليه .

ولما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع هو مجرد ثبوت أن التوقيع الموضوع على ورقة البيع هو توقيع البائع ، فإنه لا يجوز المناقشة في هذه الدعوى في أمر صحة التعاقد ونفاذه كما هو الأمر في دعوى صحة التعاقد . فلا يطلب من المشتري إلا إثبات صحة توقيع البائع على الورقة العرفية ، ولا يجوز للبائع بعد أن تثبت صحة توقيع البائع أن يطعن في البيع بأنه باطل أو قابل للإبطال أو أنه قد الفسخ أو أن هناك محلاً لفسخه أو أنه غير نافذ لأي سبب من الأسباب ، فكل هذه مسائل لا شأن لدعوى صحة التوقيع بها ، ومحل بحثها يكون في دعوى صحة التعاقد . ذلك أن الحكم بنسخة التوقيع لا يستفاد منه غير أن التوقيع الموضوع على ورقة البيع هو توقيع البائع ، فلا يفيد هذا الحكم أن البيع صحيح نافذ . ومن ثم كان تسجيل البيع مصحوباً بحكم صحة التوقيع غير مانع للبائع بعد ذلك من الطعن فيه بجميع الطعون المتقدمة الذكر في دعوى مستقلة يرفعها على المشتري .

وتتقدم دعوى صحة التوقيع بخمس عشرة سنة من تاريخ توقيع الورقة ، شأنها في ذلك شأن سائر الدعاوى ، فيسقط حق المشتري في إثبات صحة التوقيع .

وكما يجوز للمشتري رفع دعوى صحة التوقيع على البائع ، يجوز له أيضاً رفعها على وارث البائع إذا كان البائع قد مات . غير أنه إذا أنكر وارث البائع توقيع مورثه على ورقة البيع وانكر خط مورثه في الورقة كلها ، لم يعد المشتري يستطيع أن يقدم لإثبات صحة التوقيع من أوراق المضاهاة إلا خط البائع أو امضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه الموضوع على أوراق رسمية .

وبعد موت البائع لم يعد ممكناً استكتابته ، ولم يعد ممكناً صدور اعتراف منه بجزء من ورقة البيع وقد أنكرها الوارث ، فلا يبقى للمضاهاة

الى الاوراق الرسمية الموضوع فيها خط البائع أو توقيعه اذا وجدت هذه الأوراق • ويجوز لوارث المشتري أن يرفع دعوى صحة التوقيع على البائع أو على وارثه •

واذا كان المشتري قد اشترى من بائع لم يسجل عقده ، فالظاهر أن هذا الأمر يتعلق بصحة أصل ملكية البائع ، فلا يجوز للمشتري أن يكتفى برفع دعوى صحة التوقيع على البائع للبائع باسم البائع ، بل يجب أن يرفع عليه باسم البائع دعوى صحة التعاقد •

تعريف القضاء لدعوى صحة التوقيع :

دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية شرعت لتطمين من بيده سند عرفى آخر الى أن الموقع على ذلك السند لن يستطيع ، بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى صحته • وهى الغرض الذى شرعت له وبالأجراءات المرسومة لها فى قانون المرافعات ، يمتنع على القاضى فيها أن يتعرض للتصرف المدون فى الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب على التوقيع الموقع به على الورقة •

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٩/٢/٢٣)

دعوى صحة التوقيع ليست الا دعوى تحفظية شرعت ليظمن من بيده عرفى على آخر الى أن الموقع على ذلك السند لن يستطيع بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع فى صحته ويمتنع على القاضى ، وهى ماهيتها ، أن يتعرض للتصرف المدون فى الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب الا على التوقيع الموقع به على الورقة • واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد مكن المطعون عليها من اثبات التاريخ الوارد بعقد البيع المقول بصدوره من مورثهما فى فترة مرض موته الى أخيهما الطاعن ، غير صحيح ، فان الطعن عليه بالخطأ فى تطبيق القانون استنادا الى أن تاريخ العقد سبق

أن حدده الحكم النهائي الصادر في مواجهة المطعون عليهما بصحة توقيع البائع وأنه لم يكن يجوز للمحكمة بعد ذلك أن تصرح لهما بالطعن فيه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٥/٣)

دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية الغرض منها اثبات ان التوقيع الموضوع على المحرز هو توقيع صادر من يد صاحبه ويكفى لقبول الدعوى وفقاً لما تقضى به المادة الثالثة من قانون المرافعات أن يكون لرافعها مصلحة قائمة يقرها القانون . ولما كان الحكم في الدعوى السابقة - برفض طلب الطاعن صحة ونفاذ عقد البيع الصادر اليه من المطعون عليه لبطلانه لا ينفي ان للطاعن مصلحة في الحصول على الحكم بصحة التوقيع على العقد المشار اليه ذلك أن بطلان هذا العقد يترتب عليه طبقاً للمادة ١/١٤٢ من القانون المدني ان يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد فيسترد كل متعاقد ما اعطاه مما يكون معه للطاعن مصلحة في طلب اثبات صحة التوقيع المطعون عليه من المحرز سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أنه لا مصلحة للطاعن في رفع دعواه بصحة التوقيع على عقد البيع الصادر اليه من المطعون عليه بعد أن حكم ببطلان هذا العقد ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الدعوى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٩ س ٢٥

ص ١٢٥٠ مج فنى مدنى) .

خصائص دعوى صحة التوقيع والتمييز بينها وبين دعوى صحة التعاقد :

أن هناك فروق جوهرية بين دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع وأنه بيع صحيح نافذ وقت صدور الحكم ، أما المطلوب في دعوى التوقيع ويتلخص في الآتى :

١ - المطلوب في دعوى صحة التعاقد هو اثبات صدور عقد البيع من البائع وأنه بيع صحيح نافذ وقت صدور الحكم أما المطلوب في دعوى صحة التوقيع فهو مجرد اثبات أن التوقيع الذى تحمله ورقة البيع العرفية هو توقيع البائع .

٢ - ويترتب على ذلك أن البائع في دعوى صحة التعاقد يستطيع أن

يطعن في البيع بالبطلان أو الإبطال أو الفسخ أو الانفساخ أو عدم الإنفاذ لأي سبب ، ولا يستطيع ذلك في دعوى صحة التوقيع .

٣ - ويترتب على ذلك أيضا أن الحكم بصحة التعاقد يجعل البيع في مامن من أن يطعن فيه فيما بعد بالطعون المتقدم ذكرها ، أما الحكم بصحة التوقيع فلا يمنع من الطعن في البيع بجميع أوجه الطعون المتقدمة الذكر .

٤ - ويجوز للمشتري أن يرفع باسم البائع على البائع للبائع دعوى صحة التعاقد ، ولا يجوز أن يرفع دعوى صحة التوقيع .

٥ - وهناك أخيرا فرق هام يتعلق بتسجيل صحيفة الدعوى . فقد رأينا أن دعوى صحة التعاقد تسجل بصحيفة ، ومن وقت تسجيلها لا يستطيع البائع أن يتصرف في العقار ، حتى إذا صدر الحكم بصحة التعاقد وأشر به المشتري على هامش تسجيل صحيفة الدعوى ، أصبح أي تصرف صادر من البائع من وقت تسجيل صحيفة الدعوى غير نافذ في حق المشتري . أما دعوى صحة التوقيع فليست من الدعاوى التي تسجل بصحيفة ، وإذا سجلت فليس لتسجيلها أثر من ناحية عدم الاحتجاج بتصرف يصدر من البائع . والعبرة فيها بصدر حكم بصحة التوقيع وتسجيل الورقة مع هذا الحكم ، ومن وقت هذا التسجيل فقط لا ينفذ في حق المشتري أي تصرف يصدر من البائع ويسجل بعد تسجيل المشتري لعقده مصحوبا بالحكم (١) . فإذا تصرف البائع لمشتري آخر بعد رفع دعوى صحة التوقيع ، بل بعد تسجيل صحيفة هذه الدعوى إذا أمكن ذلك ، وسجل المشتري الآخر عقده قبل أن يسجل المشتري الأول عقد البيع الصادر له مصحوبا بالحكم بصحة التوقيع ، فإن المشتري الآخر هو الذي يفضل على المشتري الأول .

من أجل هذه المزية الأخيرة في دعوى صحة التعاقد ، وهي إمكان الاحتجاج بتسجيل صحيفة الدعوى فيها ، تضاف إليها أيضا مزية أن الحكم بصحة التعاقد يصفى جميع أوجه النزاع في شأن عقد البيع ويكون الحكم حجة قاطعة على أن البيع صحيح نافذ ، غلبت دعوى صحة التعاقد في التعامل على دعوى صحة التوقيع ، بالرغم مما في هذه الدعوى الأخيرة من يسر في الإثبات وتجنب للدفع التي رأيناها في دعوى صحة التعاقد ، وبالرغم من أن الرسم المقرر على دعوى صحة التوقيع أقل من الرسم النسبي على دعوى صحة التعاقد .

(١) المرجع السابق ص ٥٠١ .

تطبيقات قضائية :

الفرق بين دعوى صحة التعاقد ودعوى صحة التوقيع :

ان دعوى صحة التعاقد هي دعوى موضوعية تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول محله ومداه ونفاذه الذي يصدر فيها هو الذي يكون مقرر لكافة ما انعقد عليه الرضاء بين المتعاقدين بغير حاجة معه الى الرجوع الى الورقة التي أثبت فيها التعاقد أولا وهي بماهيتها هذه تعتبر دعوى استحقاق مالا وتدخل ضمن الدعاوى الواردة ذكرها في المادة السابعة من قانون التسجيل .

أما دعوى صحة التوقيع فهي دعوى تحفظية شرعت لتطمين من بيده سند عرفي آخر الى الموقع على ذلك السند لن يستطيع ، بعد صدور الحكم بصحة توقيعه أن ينازع في صحته . وهي بالغرض الذي شرعت له وبالإجراءات المرسومة لها في قانون المرافعات ، يمتنع على القاضي فيها أن يتعرض للتصرف المدون في الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه وتقرير الحقوق المترتبة عليه فالحكم الصادر فيها لا ينصب على التوقيع الموقع به على الورقة . ولئن كان يجوز تسجيل هذا الحكم على اعتبار أنه من الملحقات المكملة لعقد البيع بشرط أن يكون هذا العقد مستوفيا للبيانات المطلوبة في المادة الثانية من قانون التسجيل وبشرط أن تراعى المحكمة عند الحكم بصحة التوقيع أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ إلا أن هذا التسجيل لا يعدو أثره الأثر لتسجيل العقد العرفي المصدق من أحد الموظفين أو المأمورين العموميين طبقا للمادة السادسة من قانون التسجيل على الامضاءات الموقع بها عليه . ولذلك فانه ليس لصاحبه به وجه افضلية الا من تاريخ التسجيل من غير أن يكون له أثر رجعي مبتدئ من تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع . واذن فدعوى صحة التوقيع ، وهذه ماهيتها لا تدخل ضمن الدعاوى المشار اليها في المادة السابعة المذكورة ، وبالتالي فتسجيل صحيفتها لا يترتب عليه ما يترتب على تسجيل عرائض تلك الدعاوى .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٧ ق جلسة ١٩٣٩/٢/٢٣)

- تسجيل الحكم بصحة التوقيع ينقل الملكية الى المشتري المسجل فاذا كان قد عدل عن الصفقة فيجب على البائع رفع دعوى الفسخ وتسجيلها

او التاخير على هامش تسجيل دعوى صحة التوقيع فاذا اهمل حتى تصرف المشتري الاول الى مشتر ثان سجل عقده خلصت له الملكية .

انه وان تكن دعوى صحة التوقيع لا يتعرض فيها القباضى لذات التصرف موضوع الورقة من جهة صحته أو بطلانه ونفاذه أو توقفه تقرير الحقوق المترتبة عليه ولا ينصب الحكم الصادر فيها الا على التوقيع فقط ، الا أن تسجيل الحكم الصادر بصحة توقيع البائع على عقد بيع عرفى ينقل ملكية العقار المبيع الى المشتري المحكوم له بصحة التوقيع ويجعله المالك فى حق كل أحد . فان كان البائع الذى صدر الحكم بصحة توقيعيه وأثبت عليه أنه لم يدفع دعوى صحة التوقيع بأى دفع ، يطعن على العقد بأنه قد حصل العدول عنه بعد صدوره فيجب عليه ، لكى يكون هذا العدول حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية على المبيع ، أن يرفع طبقا للمادة ٧ من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ دعوى بالفسخ ويسجلها أو يؤثر بها على هامش تسجيل الحكم بصحة التوقيع ، فان هو فرط ولم يفعل وكان المحكوم له قد سجل الحكم الصادر بصحة التوقيع ، ثم تصرف هذا المحكوم له فى المبيع وسجل المشتري منه عقده ، فان التسجيل ينقل الملكية الى هذا المشتري فى حق البائع الاول المحكوم عليه بصحة توقيعيه هو كذلك وهذا على قرض سوء نية المشتري الاخير ، لان حالته هي كحالة المشتري الثانى الذى اشترى وسجل عقده وهو يعلم بسبق تصرف البائع فى العقار بعقد لم يسجل . وحالة ذلك الشخص هي كحالة المشتري الاول صاحب العقد غير المسجل . والحكم فى كلتا الحالتين يجب أن يكون واحدا وهو أنه لا يحتج على صاحب العقد المسجل الذى انتقلت اليه الملكية فعلا بالتسجيل بدعوى سوء النية - تلك الدعوى التى جاء قانون التسجيل المذكور قاضيا عليها وبناء على ذلك يكون الحكم برفض دعوى الملكية التى أقامها المشتري الاخير على البائع الاول مخالفا للقانون متعينا نقضه .

(طعن رقم ٨١ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٦)

- المساواة بين الأثر المترتب على تسجيل حكم صحة التوقيع وبين الأثر المترتب على تسجيل حكم صحة التعاقد .

ان دعوى صحة التوقيع ودعوى صحة التعاقد حكمهما سواء من حيث اثر تسجيل الحكم الصادر فى كل منهما . واذن فالعقد المحكوم بصحة التوقيع عليه يعتبر من تاريخ تسجيل الحكم بمثابة العقد المسجل .

(طعن رقم ١٧٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٩/٣/١٧)

- عدم ترتب اثر على تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع ووجوب تسجيل حكمها لينتج التسجيل اثره من تاريخ حصوله .

لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع انما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على عقد البيع فان هذه الدعوى على خلاف دعوى صحة التعاقد لا يفيد تسجيل صحيفتها شيئا بل لابد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى ينتج التسجيل اثره فى نقل الملكية وحتى يمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا التسجيل .

(طعن رقم ١٠٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢١)

- اقتصار آثار حكم صحة التوقيع على مجرد صحة التوقيع وعدم تعديه الى صحة التزامات الطرفين .

الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجيته على صحة التوقيع ولا يتعدى اثره الى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

(طعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٣/٦)

عدم تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع :

دعوى صحة التوقيع لم يرد ذكرها ضمن الدعاوى الواجبة التسجيل . وقد جرى المتقاضون على رفع دعوى صحة التوقيع فى عهد قانون التسجيل ، وكثيرا ما كانت تستعمل هذه الدعاوى للاغتصاب ، فيتواطأ شخصان على كتابة ورقة عرفية يبيع فيها أحدهما للآخر عقارا مملوكا للغير ، ثم يرفع المشتري على البائع دعوى صحة التوقيع ، فيقر البائع بصحة توقيعيه أو يغيب ، فيحصل المشتري على حكم بصحة التوقيع يسجله مع عقد البيع العرفى . ومن أجل ذلك لم يذكر قانون الشهر العقارى دعاوى صحة التوقيع من بيع الدعاوى التى تسجل صحائفها .

ويقول الدكتور محمد شوقي فى هذا الصدد : « وقد كانت الأسباب التى سبق أن سردناها داعية الى ألا يقر قانون الشهر العقارى دعاوى صحة التوقيع ، فاستبعد هذه الدعاوى من المحررات الواجب شهرها ، فاستتبع ذلك عدم شهر الاحكام الصادرة فيها . وعلى ذلك فقد امتنعت مكاتب الشهر عن شهر أى حكم بصحة التوقيع صدر بعد أول يناير سنة ١٩٤٧ ، حتى ولو كانت الدعوى قد أقيمت قبل ذلك التاريخ اذ كان من الميسور للمدعى

فيها تعديل طلبه الى صحة التعاقد الصادر اليه ان كان جادا في دعواه ،
(الشهر العقاري علما وعملا ص ١٩٣) .

وجاء في المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الشهر العقاري : « كما
أن النص (م ١٥) قد استبعد من المحررات الواجب شهرها دعاوى صحة
التوقيع » .

ومهما يكن من أمر فإن دعوى صحة التوقيع كانت مألوفة في عهد
قانون التسجيل كما قدمنا . ولا يوجد في القواعد العامة ما يمنع من رفعها
حتى الآن ، ولكنها اذا رفعت لم يجز تسجيل صحيفتها ، ويعارض مكتب
الشهر في تسجيل الحكم الصادر فيها . ولكن اذا سجل هذا الحكم مع ورقة
البيع العرفية ، كان هذا بمثابة تسجيل عقد البيع ، وانتقلت الملكية
للمشتري . وقد قضت محكمة النقض بأنه لما كان الغرض من دعوى
صحة التوقيع انما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص
على توقيع البائع أمامه على عقد البيع ، فإن هذه الدعوى لا يفيد تسجيلها
شيئا ، بل لابد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى
ينتج التسجيل أثره في نقل الملكية وحتى يمكن الاحتجاج به من تاريخ
التسجيل (نقض مدني ٢١ أبريل سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض ٦
رقم ١٣٤ ص ١٠٣٢ - وأنظر أيضا : نقض مدني ٦ أبريل سنة ١٩٤٤
مجموعة عمر ٤ رقم ١١٧ ص ٣٠٧) . وقضت محكمة النقض أيضا بأن
دعوى صحة التوقيع ودعوى صحة التعاقد حكمها سواء من حيث أثر تسجيل
الحكم الصادر في كل منهما ، واذن فالعقد المحكوم بصحة التوقيع عليه
يعتبر من تاريخ التسجيل بمثابة العقد المسجل (نقض مدني ١٧ مارس
سنة ١٩٤٩ مجموعة عمر ٥ رقم ٣٩٥ ص ٧٣٣ - وأنظر أيضا استئناف
مصر ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ المجموعة الرسمية ٣٣ رقم ٢٤٦ - ٢ مارس
سنة ١٩٣٧ المجموعة الرسمية ٣٨ رقم ١٣٦ - ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧
المجموعة الرسمية ٣٨ رقم ١٧٠) (١) .

- عدم اعتبار دعوى صحة التوقيع من الدعاوى التي تدخل ضمن
المادة السابعة من قانون التسجيل فلا يترتب على تسجيل صحيفتها ما يترتب
على تسجيل صحائف تلك الدعاوى .

(١) راجع س. السنهوري المرجع السابق ص ٤٩٨ .

الأصل أن أثر التسجيل لا يترتب الا على تسجيل العقد أو الحكم الذي من شأنه انشاء حق الملكية أو أى حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو زواله ، أو الذي من شأنه تقرير هذه الحقوق ، وإن هذا الأثر لا يصحب على الماضي . غير أن المادة السابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ (المادة ١٥ من قانون تنظيم الشهر العقارى) أجازت استثناء تسجيل صحائف دعاوى بطلان العقود واجبة التسجيل أو فسخها أو الغائها أو الرجوع فيها ، ودعاوى استحقاق الحقوق العينية العقارية . وأجازت المادة ١٠ من هذا القانون (المادة ١٦ من قانون تنظيم الشهر العقارى) استثناء التأشير بمنطوق الحكم الذى يهدر فى هذه الدعاوى على هامش تسجيلها . ورقت المادة ١٢ منه (المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقارى) على سبيل الاستثناء أيضا انسحاب أثر التأشير بالحكم الى تاريخ تسجيل الصيغة من ناحية ضرورته حجة على من يترتب لهم حقوق عينية على العقار أو ديون عقارية منذ تاريخ تسجيل صيغة الدعوى . ومضى كان ذلك كذلك وجب أن يكسوف الاستثناء من الاصل مقصورا على ما استثنى . واذا كانت دعوى صحة التوقيع ، سواء كان سندها قانونا المرافعات أو القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ ، لا تعدو أن تكون وسيلة لاعتبار التوقيع على العقد مصدقا عليه تمهيدا لتسجيله ، والحكم الصادر فيها لا يعلو أن يقول مقام تصديق الموظف المختص على التوقيع - ذلك التصديق الذى أوجبت المادة ٦ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ اجراءه قبل التسجيل ، فهي - وتلك طبيعتها - دعوى شخصية لا تندرج ضمن الدعاوى العينية العقارية التى لفت عليها المادة السابعة من القانون المذكور ، ولا تأخذ حكمها ، ولئن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار دعوى صحة العقد - بالحكم انها دعوى استحقاق مالا - من قبيل دعاوى الاستحقاق المنصوص عليها فى المادة السابعة ، فإن القول بوحدة الاساس القانونى لهذه الدعوى وللدعاوى صحة التوقيع ، وإن ضلع مبررا للتسوية بينهما فى جعل الحكم الصادر فيهما أداة صالحة لتسجيل العقد وما يترتب عليه من أثر أصيل ، لا يبرر التسوية بينهما فى أثر استثنائى منوط بطبيعة دعوى صحة العقد دون دعوى صحة التوقيع .

(ظن رقم ١٥٤ لسنة ١٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٤٨)

لما كان الغرض من دعوى صحة التوقيع انما هو الحصول على حكم يقوم مقام تصديق الموظف المختص على توقيع البائع أمامه على عقد البيع

فان هذه الدعوى على خلاف دعوى صحة التعاقد لا يعيد تسجيل صحتها
شيئا بل لابد فيها من تسجيل الحكم بصحة توقيع البائع على البيع حتى
ينتج التسجيل أثره في نقل الملكية وحتى يمكن الاحتجاج به من تاريخ هذا
التسجيل .

(نقض مدنى بجلسته ٢١/٤/٢٩٥٥ طقش رقم ١٠٥٠ سنة ٢٢ و ١)

الفصل الثانى

الاختصاص فى نظر دعوى صحة التوقيع

١ - الاختصاص المحلى

ان علة تعدد محاكم الطبقة هى تسير التقاضى ليصبح بقدر الامكان تحريية من موطن الخصوم أو مكان النزاع وان المشرع يرعى فى الغالب مصلحة المدعى عليه ومن ثم لا تتعلق قواعد الاختصاص المحلى بالنظام العام .

وبناء على ما تقدم ، أولا : يصح اتفاق الخصوم على مخالفة قواعد الاختصاص المحلى ، ويكون هذا الاتفاق ملزما لهم ، فلا يجوز للمدعى عليه اذا ما رفعت عليه الدعوى أمام المحكمة التى تم الاتفاق على اختصاصها أن يدفع بعدم اختصاصها محليا بدعوى انها لا تختص فى الاصل بنظر النزاع، مع مراعاة ما قرره المادة ٢/٦٢ .

ثانيا : اذا كان الاختصاص لمحكمة المدعى وأقام هو الدعوى أمام محكمة أخرى ، شفى ذلك عن قبوله الاختصاص هذه المحكمة الأخيرة فلا يجوز له فيما بعد أن يدفع بعدم الاختصاص المحلى .

واذا كان الاختصاص لمحكمة المدعى وأقام دعواه أمام محكمة المدعى عليه ، فلا يجوز لهذا الأخير أن يدفع بعدم اختصاص المحكمة لأن الأصل أن تختص بالدعوى محكمة المدعى عليه رعاية له ، ولأن الخروج عن القاعدة قصد به مصلحة المدعى ، فله النزول عن ذلك .

ثالثا : يجب أن يبنى المدعى عليه الدفع بعدم الاختصاص المحلى مع سائر الدفوع الشكلية قبل التكلم فى موضوع الدعوى (١) .

(١) راجع عقد البيع الابتدائى ص ١٠١ د . محمد الموجى .

رابعاً : لا يجوز للنيابة إذا كانت ممثلة في الدعوى كطرف منضم أنه تتمسك بعدم الاختصاص المحلي .

خامساً : ليس للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها اختصاصاً محلياً :

تنص المادة ٢/٥٠ مرافعات . على أنه : « وفي الدعاوى الشخصية العقارية ، يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها العقار أو موطن المدعى عليه » .

ويبين من هذه المادة أن الاختصاص المحلي بنظر دعوى صحة التوقيع ، إنما ينعقد لمحكمة موطن المدعى عليه أو محكمة موقع العقار ، وباعتبارها من الدعاوى المختلطة . فهي في شق أول دعوى شخصية تستند إلى حق شخص متولد من عقد البيع الابتدائي ، ولهذا الاعتبار تختص بها المحكمة الأولى . وهي في شق ثان دعوى عينية تهدف إلى ثبوت حق عقارى عن طريق الحصول على حكم بصحة توقيع البائع على العقد يقوم تسجيله مع العقد . مقام التصديق على التوقيع على عقد البيع الابتدائي ، ولهذا الاعتبار تختص بها المحكمة الثانية .

ثم أنه قصد بهذه المادة اختصاص المحكمة الأقرب إلى العقار ، تحقيقاً لسرعة الفصل في الدعوى ، إذ قد يقتضى الأمر انتقال المحكمة للمعينة (١) .

٢ - الاختصاص القيمي

لم تتفق الآراء في ظل القانون القديم بصدد تقدير قيمة هذم الدعاوى ، فقليل أنها تقدر بقيمة الحق الثابت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها ، وقليل أنها دعاوى غير مقدرة القيمة .

وجاء القانون السابق والجديد ونص على أن هذه الدعاوى تقدر بقيمة الحق الثابت في الورقة المطلوب الحكم بصحة التوقيع عليها أو بتزويرها (م ١٠/٣٧) . وعلة هذا الاتجاه هي أن النزاع في هذه الحالة يقوم - في الواقع - حول صلاحية الورقة لاثبات الحق المثبت فيها أو عدم صلاحيتها . فقيمة النزاع هي إذن قيمة ذلك الحق ، وهذه العلة تصلح أيضاً في تبرير قيمة دعوى صحة التوقيع الفرعية أو دعوى التزوير الفرعية بقيمة الحق الثابت في الورقة (١) .

(١) المرافعات المدنية والتجارية د . أبو الوفا ص ٢٧٠ .

قال رئيس لجنة تعديل قانون المرافعات السابق أثناء مناقشة المشروع بلجنة المرافعات في مجلس الشيوخ ٠٠٠ لم تر اللجنة الاخذ بمبدأ اعتبار دعوى التزوير الاصلية غير مقدرة القيمة لانه يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهي أن المدعى ان رفع دعواه مطالبا بقيمة الورقة التي تدخل في نصاب القاضى الجزئى يرفعها أمام القاضى الجزئى بينما رفع الدعوى بصحة توقيع هذه الورقة نفسها يكون للمحكمة الابتدائية مع ان طلب صحة التوقيع ان هو الا طلب بالحصول على دليل بصحة الورقة وازاء هذا الوضع رأت اللجنة ربط الاختصاص بقيمة الحق المثبت فى الورقة .

والعلة المتقدمة تصلح أيضا لتبرير تقدير قيمة دعوى التزوير أو دعوى صحة التوقيع الفرعية بقيمة الحق الثابت فى الورقة .

واذا كان المشرع قد اقتصر على ايراد القاعدة بصدد الدعوى الاصلية وحدها دون الفرعية فذلك حتى لا يهدر القاعدة - أو يوحى باهدارها - التى يقررها الفقه والقضاء والتى تجيز طرح الخصومة فى دعوى التزوير الفرعية أو دعوى صحة التوقيع الفرعية على المحكمة الاستئنافية اذا طعن بالفعل بالاستئناف فى الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الاصلية ولو لم تتجاوز قيمة الدعوى الفرعية النصاب الانتهاى لمحكمة الدرجة الاولى .

قضت محكمة النقض بأن دعوى التزوير الفرعية تقدر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بقيمة الدعوى الاصلية . فاذا كانت قيمة الدعوى الاصلية تقل عن الحد الاقصى لاختصاصى القاضى الجزئى النهائى فان دعوى التزوير الفرعية تتبعها فى تقدير قيمتها ولا يجوز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية (نقض ٢١ يونية ١٩٥٦ السنة ٧ ص ٧٤٢) . وقضت محكمة النقض أيضا بأن المشروع وان كان قد قرر أن دعوى التزوير الاصلية تقدر بقيمة الحق المثبت فى المحرر المطعون فيه وفقا للمادة ٤٠ الا أن دعوى التزوير فى هذه الصورة هى بمثابة طلب عارض ودفاع فى الخصومة الاصلية وتقدر قيمتها بقيمة الدعوى الاصلية التى لا نزاع فى أنها تزيد على النصاب الجائز استئنافه (نقض ١٦ يونية ١٩٥٥ السنة ٦ ص ١٢٦٢ ويراجع نقض ١٩٧٥/١٢/٢٤ رقم ٢٩٤ سنة ٤٠ ق) .

الفصل الثالث

الحكم فى دعوى صحة التوقيع

وتقتصر مهمة المحكمة على التحقيق فقط من نسبة صدور الورقة الى المدعى عليه أو عدم نسبته اليه دون أن تتعرض لاصل الحق الوارد بها .
فاذا حضر المدعى عليه واعترف بصحة الورقة تثبت المحكمة اعترافه وتحكم بصحة الورقة وتلزم المدعى بمصاريف الدعوى لان المدعى عليه لم ينازعه فى صدور الورقة منه أو لم ينكر صحتها (م ٤٦) . واذا حضر المدعى عليه ولم يقر بصدور الورقة منه أو لم ينكره أو لم ينسبه الى سواء ففى هذه الحالة يعتبر معترفا بصدور الورقة منه وتكون المصاريف أيضا على المدعى .
واذا حضر المدعى عليه وأنكر الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، فتجرى المحكمة التحقيق بالمضاهاة وبشهادة الشهود أو باحدى الطريقتين طبقا للقواعد المتقدمة (م ٤٨) .

أما اذا تخلف المدعى عليه عن الحضور على الرغم من اعذاره ففى هذه الحالة تحكم المحكمة بصحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع دون تحقيق ذلك . ويعتبر وجوب الحكم بصحة الورقة عند غياب المدعى عليه استثناء من القواعد العامة التى تقرر ان غياب المدعى عليه لا يعتبر فى ذاته تسليما بطلبات المدعى وانه يتعين تحقيق الموضوع للحكم فيه عند غيابه . وتنص المادة ٤٧ على أن المدعى عليه يجوز له استئناف هذا الحكم فى جميع الاحوال .

- انكار التوقيع بالختم : يختلف التوقيع بالختم عن التوقيع بالامضاء من ناحية أن الختم منفصل عن شخص الانسان فيتصور أن يحصل التوقيع بختم الشخص نفسه بينما هذا التوقيع قد حصل على غير علم منه فيعترف بصحة ختمه ، ولكن ينكر أنه وقع به على الورقة المتمسك بها عليه ، كان

(١) راجع د . أبو الوفا ص ٦٤٨ فى المرافعات المدنية والجزائية .

يدعى أن ختمه كان مودعا عند شخص آخر وهو الذى قام بالتوقيع على الورقة على غير علم منه .

وتثير هذه الصورة صعوبة عند تحديد الخصم الذى يقع عليه عبء الإثبات وعند تحديد الإجراءات التى تتبع فيه . وقد تعددت الآراء فى هذا الصدد ، ف قيل أن الاعتراف بالختم مع انكار التوقيع به يعتبر انكارا للورقة العرفية فتبقى الورقة حجة على صاحب الختم الى أن يقيم هو الدليل على ما يزعمه ، ولا يكون ملزما فى هذا الإثبات باتباع إجراءات خاصة ، فيكفى مثلا أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق بشهادة الشهود لكى يثبت أن ختمه كان قد فقد منه أو أنه لم يكن حاضرا وقت التوقيع به على الورقة .

وقضت محكمة النقض بأن المنكر هو الذى يقع عليه عبء الإثبات وإنما عليه أن يسلك فى هذا الإثبات سبيل الادعاء بالتزوير . وقضت الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف الأهلية بأن المتمسك بالورقة هو الذى يقع عليه عبء اثبات صحتها لان الورقة العرفية الموقع عليها بالختم إنما تستمد قوتها فى الإثبات من أمرين : الأول أن الختم ختم الشخص المنسوب اليه والثانى أن صاحب الختم وقع به على الورقة ، فإذا أنكر أحدهما لا يكون للورقة قوة فى الإثبات ويتعين على المتمسك بها أن يثبت صحتها . وهذا الرأى الأخير هو الذى يأخذ به غالبية الشراح فى مصر .

حجية الحكم بصحة التوقيع :

الحكم الصادر بصحة التوقيع تقتصر حجيته على صحة التوقيع ولا يتعدى أثره الى صحة التزامات الطرفين الناشئة عن العقد .

(نقض مدنى جلسة ١٩٥٢/٣/٦ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٠ ق ١)

تطبيقات قضائية :

الحكم فى الدعوى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٩ جلسة ١٩٨٠/١/٥ مدنى
كل طنطا وحيث أنه من المقرر وطبقا لنص المادة ٤٥ من قانون الإثبات أنه يجوز لمن بيده محرر رسمى أن تختصم من شهد عليه ذلك المحرر ليقر بأنه بخطه أو بامضائه أو بختمه أو ببصمة أصبعه ولو كان الالتزام الوارد به غير مستحق الأداء . ويكون لذلك بدعوى أصلية بالاجراءات المفادة . ومن

المستقر عليه أن الدعوى المشار اليها بهذه اعادة صحة دعوى تحقيق الخطوط
الاصلية وبمقتضاها أجاز المشرع لكل ممسك بورقة عرفية أن يتبع اجراءات
تحقيقه الخطوط بصفة أصلية من غير أن يكون هناك دعوى متعلقة بأصل
الحق وقبل حلول أجل المدين - وهذه الحالة من الحالات التي تمس القانون
فيها على المكان تحقيق نوع من الاثبات بدعوى أصلية مثل رفع النزاع
للمحكمة ، ويعمد الدائن لهذا الطريق ليتفادى قبل حلول الاجل خطر
المنازعة بسبب اخطار المدين أو ورثته ختم الامضاء أو المحكمة الموقع بها
الورقة العرفية وضياع الأدلة التي تمكن من اثبات صحة التوقيع - وتقتصر
مهمة المحكمة عند نظر الدعوى على التحقق فقط من نسبة صدور الورقة
العرفية الى المدعى عليه أو عدم نسبته دون أن تتعرض لأصل الحق الوارد
به - كما انه من المستقر عليه أيضاً أن المشتري الذي بيده ورقة عرفية
بالباع قد يلجأ الى دعوى ضم التوقيع لمواجهة اقناع البائع عن الذهاب الى
الجهة المختصة للتصديق على توقيعه تمهيدا للتسجيل ، فيختم البائع في
هذه الدعوى ليقر أن الورقة العرفية هي بامضاء أو بختمه أو ببصمة
أصبعه . ولا تجوز في هذه الدعوى المناقشة في أمر ضم التعاقد ونفاذه لان
فعل ذلك هو دعوى ضم التعاقد . أما دعوى صحة التوقيع فلا يطعن
المشتري سوى طلبات ضم توقيع البائع على الورقة العرفية والحكم الصادر
بصحة التوقيع منه غير أن التوقيع الموضوع على ورقة البيع هو توقيع البائع
(المرافعات المدنية أبو الوفا الطبعة السابعة سنة ١٩٦٤ ص ٨١٩ ، التعليق
على قانون الاثبات لذات المؤلف طبعة ١٩٧٨ ص ١٤٨ وما بعدها ، السنهوري
ج ٤ ص ٤٩٧ وما بعدها) .

وحيث أنه بالبناء على ما تقدم وأخذاً به وإذا كان البين من عرض
الواقعة على هدى ما سلف بيانه أن المدعى خاصم المدعى عليه بهذه الدعوى
للحكم بصحة توقيع الاخير على عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٧٩/١/٤ وإذا
كان المدعى عليه قد أعلن قانوناً ولم يحضر ليدفع الدعوى بثمة دفع أو دفاع
أو يطعن على توقيعه بأي مطعن ومن ثم تكون دعوى المدعية قائمة على سند
صحيح من الواقع والقانون مما تنهى معه المحكمة الى اجابتهها الى طلبها
والقضاء بصحة توقيع المدعى عليه على عقد البيع موضوع الدعوى .

وحيث أنه عن المصروفات اذا أقر المدعى بجلسة ١٩٧٩/١٢/٨ فيلزم
المحكمة بها أخذاً بهذا الاقرار .

وحيث أنه عن النفاذ المعجل بغير كفالة فلا ترى المحكمة مانعاً من

شمول حكمها وقد بنى على سند عرفى مجعود عملا بالمادة ٢٩٠/٤
مرافعات .

**والحكم فى الدعوى ١٦٢٣ لسنة ١٩٧٩ مدنى كلى طنطا جلسة
١٩٧٩/١٢/٢٩ .**

وحيث أنه من المقرر وطبقا لنص المادة ٤٥ من قانون الاثبات انه
يجوز لمن بيده محرر غير رسمى أن يختصم من شهد عليه فى ذلك المحرر ليقر
بأنه بخطه أو بامضائه أو بختمه أو ببضمة أصبعه ولو كان الالتزام الوارد
به غير مستحق الاداء ويكون ذلك بدعوى أصلية بالاجراءات المعتادة ومن
المستقر عليه ان الدعوى المشار اليها بهذه المادة هى دعوى تحقيق الخطوط
الأصلية وبمقتضاها اجاز المشرع لكل متمسك بورقة عرفية أن يتبع اجراءات
تحقيق الخطوط بصفة أصلية من غير أن تكون هناك دعوى متعلقة بأصل
الحق وقبل حلول أجل الدين وهذه الحالة من الحالات التى نص القانون فيها
على امكان تحديده نوع من الاثبات بدعوى أصلية قبل رفع النزاع للمحكمة
ويعمد الدائن لهذا الطريق ليتفادى قبل حلول الاجل خطر المنازعة بسبب
انكار المدين أو ورثته صحة الامضاء أو الحتم الموقع به الورقة العرفية وضياع
الأدلة التى تمكن من اثبات صحة التوقيع وتقتصر مهمة المحكمة عند نظر
الدعوى على التحقق فقط من نسبة صدور الورقة العرفية الى المدعى عليه
أو عدم نسبته اليه دون أن تتعرض لأصل الحق الوارد به كما انه من
المستقر عليه ان دعوى صحة التوقيع هى دعوى قد يلجأ اليها المشتري الذى
بيده ورقة عرفية البيع موقعة من البائع ويمتنع الاخير مع ذلك عن الذهاب
الى الجهة المختصة للتصديق على توقيعه فهذا التسجيل يختصم البائع فى
هذه الدعوى ان الورقة العرفية هى بامضائه أو بختمه أو ببضمة أصبعه
فاذا حضر البائع وأقر أو سكت أو لم ينكر توقيعه أو لم ينسبه الى سواء
اعتبرته المحكمة مقرا بتوقيعه على ورقة البيع وتكون جميع مصروفات
الدعوى على المشتري ولا تجوز فى هذه الدعوى المناقشة فى أمر صحة
التعاقد وتفاذه لان محل ذلك هو دعوى صحة التعاقد أما دعوى صحة
التوقيع فلا يطلب المشتري سوى اثبات صحة توقيع البائع على الورقة
العرفية والحكم الصادر بصحة التوقيع لا يستفاد منه غير ان التوقيع
الموضوع على ورقة البيع هو توقيع البائع أما اذا كان هناك طعون أخرى
موجهة الى البيع للبائع الحق فى دعوى مستقلة برفعها على المشتري لتحقيق
هذه الطعون (يراجع المرافعات المدنية والتجارية أبو الوفا الطبعة السابعة

سنة ١٩٦٤ ص ٨١٩ التعليق على قانون الاثبات لذات المؤلف طبعة ١٩٧٨ ص ١٤٨ وما بعدها والسنيهورى ج ٤ ص ٤٩٧ وما بعدها .

وحيث انه من المقرر وعلى ما جرى به نص المادة ١٢٥ مرافعات للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة طلب المقاصة القضائية أو طلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو اجراء فيها أو أى طلب يترتب على اجابته الا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها بعقده بغير مصلحة المدعى عليه كما له أن يبدى أى طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية وأمرتبطا بها ومن المستقر عليه أن الطلب العارض وعلى ما جرى عليه نص المادة ١٢٣ مرافعات يمكن تقديمه الى المحكمة اما بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى وذلك اذا قدم الطلب قبل يوم الجلسة واما بإبدائه شفويا فى محضر الجلسة بشرط أن يكون الخصم الآخر حاضرا وحينئذ يثبت الطلب الشفوى فى محضر الجلسة كما يجوز رفع الطلب بمذكرة بشرط أن يثبت اطلاع الخصم عليها ويمكن تقديمه الطلب العارض حتى قفل باب المرافعة والطلبات العارضة التى يبدىها المدعى عليه وردت على سبيل الحصر فى المادة ١٢٥ آنفة الذكر ويبقى بها المدعى عليه الى الحصول على حكم ضد المدعى أكثر من مجرد رفض طلبه فهو به لا يقتصر على الدفاع بل يلجأ الى الهدم وهو بموجب الطلب العارض يخرج من نطاق الدعوى التى يغير وجودها طلب المدعى لكى يغير وجود دعوى أخرى له فى مواجهة المدعى فيه وفى نطاقه يصبح المدعى عليه مدعيا (الوسيط فى قانون القضاء المدنى د . فتحي والى سنة ١٩٨٠ وص ٥١٦ وما بعدها والتعليق على المرافعات أبو الوفا طبعة ١٩٧٥ ص ٤٦٤ وما بعدها) .

وحيث أنه البناء على ما تقدم وأخذ به واذا كان البين من عرض الواقعة على هدى ما تقدم ان طلبات المدعى فى الدعوى الأصلية هى الحكم بصحة توقيع المدعى عليه على عقد البيع المؤرخ ١٩٧٧/٩/١٧ والمتضمن بيعه للمساحة المذكورة فى هذا العقد وان طبيعة هذه الدعوى لا تتعدى صحة توقيع البائع على الورقة العرفية وان مهمة المحكمة تقتصر على التحقيق فقط. من نسبة صدور الورقة الى المدعى عليه أو عدم نسبتها اليه دون أن تتعرض لاصل الحق على النحو السابق تفصيله لما كان ذلك وكان مؤدى الطلب العارض الذى أبداه وكيل المدعى عليه بجلسة ١٩٧٩/٤/٧ هو ازالة المباني التى أقامها المدعى خارج الحد القبلى للمنطقة المشتراه موضوع عقد البيع وكان هذا الطلب ليس متصلا أو مرتبطا بالدعوى الأصلية وليس من الحالات

الواردة على سبيل الحصر في المادة ١٢٥ مرافعات والسابق ذكرها ومن ثم يكون هذا الطلب غير مقبول وهو ما تنتهي اليه المحكمة .

وحيث انه عن مصروفات الطلب العارض فيلزم بها المدعى عليه عملاً
بالمادة ١٨٤ مرافعات .

وحيث أنه عن الدعوى الأصلية فان البين من محضر جلسة ١٩٧٩/٤/٧ ان وكيل المدعى عليه قد أقر بصحة توقيع موكله كبائع على عقد البيع سند الدعوى وليس في الاوراق ما يثبت ذلك ومن ثم تكون دعوى المدعى قائمة على سند صحيح من الواقع والقانون وتنتهي الى الحكم بصحة توقيع المدعى عليه على عقد البيع سند الدعوى .

وحيث انه عن المصروفات واذ أقر وكيل المدعى عليه بمحضر جلسة ١٩٧٩/٤/٧ بصحة توقيع موكله ومن ثم فيلزم المدعى بالمصروفات عملاً
بالمادة ٤٦ من قانون الاثبات مع المقاصة في أتعاب المحاماه .

وحيث انه عن النفاذ المعجل بغير كفالة فان البين من محضر جلسة ١٩٧٩/٤/٧ ان وكيل المدعى عليه أقر بصحة توقيع موكله وهو ما يعني تسليمه بالطلبات للمدعين ومن ثم يعتبر هذا الاقرار قبولاً للحكم الصادر فيها مما يمنع الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ويكون من الجائز تنفيذه طبقاً للقواعد العامة بغير حاجة الى النص على النفاذ في المنطوق (أبو الوفا اجراءات التنفيذ طبعة ١٩٦٤ ص ٧٤ وذات المؤلف التعليق على المرافعات المدنية طبعة ثانية سنة ١٩٧٥ الجزء الثاني ص ٨٩٥ وفتحى والى في النفاذ الجبرى طبعة سنة ١٩٧١ بند ٣٤ ص ٦٧٠) .

صيغ الدعاوى الخاصة بصحة التوقيع

نموذج دعوى صحة توقيع

صحيفة دعوى صحة توقيع

انه فى يوم ٠٠٠٠ الموافق / / ١٩٠٠
بناء على طلب السيد / ٠٠٠٠ ، وموطنه الفعلى ٠٠٠٠ شارع ٠٠٠٠
محافظة ٠٠٠٠ ، ومجله المختار مكتب الأستاذ ٠٠٠٠ المحامى ٠٠٠٠٠٠
شارع ٠٠٠٠ قسم ٠٠٠٠ محافظة ٠٠٠٠
أنا ٠٠٠٠ محضر محكمة ٠٠٠٠ انتقلت الى محل اقامة :
السيد / ٠٠٠ ويعلن برقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ قسم ٠٠٠ محافظة
٠٠٠٠ مخاطبا مع ٠٠٠٠

واعلنته بالآتى

بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ / / ١٩٠٠ ، اشترى
الطالب من المعلن اليه كامل أرض وبناء العقار البالغ مساحته ٠٠٠٠ مترا
مربعا ، المكون من ٠٠٠٠ أدوار ، رقم ٠٠٠٠ بشارع ٠٠٠٠ الكائنة بشيخة
أو بزمام قرية أو ناحية ٠٠٠٠ قسم أو مركز ٠٠٠٠ محافظة ٠٠٠٠ ، مبين
الحدود والمعالم بالصحيفة ، نظير ثمن مدفوع ٠٠٠٠ جنيها ، وأن المعلن اليه
لم يقم بما هو ضرورى للتسجيل ونقل الملكية ، ويحق للطالب رفع هذه
الدعوى .

واذ تنص المادة ٤٥ من قانون الاثبات على أنه :

يجوز لمن بيده محرر غير رسمى أن يختصم من يشهد عليه ذلك
المحرر ليقر بأنه بخطه أو بامضائه أو بختمه أو ببصمة أصبعه ولو كان
الالتزام الوارد به غير مستحق الاداء ويكون ذلك بدعوى أصلية بالاجراءات
المعتادة .

واذ يحق للطالب اقامة هذه الدعوى بعد أن نكل المعلن اليه عن
التوقيع على العقد .

لذلك

انا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلي للمعلن اليه ، وأعلنته بأصل صحيفة هذه الدعوى ، وسلمته صورة منها ، وكلفته بالحضور أمام محكمة ٠٠٠٠ (الدائرة ٠٠٠٠ مدلى جزئى أو كلى) ، بالجلسة العلنية التى ستعقد يوم ٠٠٠٠ الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا ، لسماع الحكم بصحة توقيع المدعى عليه على عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، المتضمن بيعه للمدعى كامل أرض وبناء العقار البالغ مساحته ٠٠٠٠ مترا مربعا ، المكون من ٠٠٠٠ أدوار ، رقم ٠٠٠٠ بشارع ٠٠٠٠ الكائن بشياخة أو بزمام قرية أو ناحية ٠٠٠٠ ، قسم وا مركز ٠٠٠٠ ، محافظة ٠٠٠٠ ، مابين الحدود والمعالم بعقد البيع وصحيفة الدعوى ، نظير ثمن مدفوع ٠٠٠٠ جنيها ، والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفاالة .
ولأجل العلم ٠٠٠

ملحق

بالتقرارات الوزارية الصادرة

بشأن تطبيق نظام السجل العيني

على المدن والقرى مع ابيان

بالمدن والقرى التي يسرى عليها

نظام السجل العيني

قرار وزير العدل رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون
السجل العيني ،

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٠٩٤ لسنة ١٩٨١ بتعيين أقسام مساحية
يسرى عليها قانون السجل العيني ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقاري
والتوثيق بكتابته الرقيم ١٢٤ فى ١٢/١/١٩٨٣ ،

أقرر :

المادة الأولى

يؤجل موعد سريان قانون السجل العيني على الأقسام المساحية الصادر
بها قرار وزير العدل رقم ٣٠٩٤ لسنة ١٩٨١ من ١/٢/١٩٨٣ الى ١/٨/١٩٨٣

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .
صدر فى ٤ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ (١٨ يناير سنة ١٩٨٣) .
وزير العدل
المستشار/احمد همدوح عطية

قرار وزير العدل رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون

السجل العيني ،

وعلى موافقة مجلس ادارة صندوق السجل العيني بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥ ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى
والتوثيق ،

أقر :

المادة الأولى

تعتبر أقساما مباحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات
المحركات بالسجل العيني القرى الآتية :

أولاً : محافظة الشرقية - مركز منيا القمح :

(١) الحميدية ، (٢) الحوض الطويل ، (٣) الجرس ، (٤) كفر سلامة
ابراهيم ، (٥) السعدين ، (٦) الصنافين البحرية ، (٧) الصنافين القبليّة ،
(٨) العزيزية ، (٩) كفر الصعايدة ، (١٠) المحمدية ، (١١) سنهوت البرك ،
(١٢) شبرا العنب .

ثانياً : محافظة دلمياط - مركز فارسكور :

(١) الطرحة ، (٢) الروضة ، (٣) الفواوين ، (٤) العطوى ،
(٥) الحوراني ، (٦) ميت الشيوخ ، (٧) العبيدية ، (٨) النجارين ،
(٩) السالمية .

ثالثاً : محافظة سوهاج - مركز إخميم :

(١) الأحايوة شرق ، (٢) الحواويش ، (٣) الديابات ، (٤) العزبة
والعرب ، (٥) العيساوية شرق ، (٦) الكولة ، (٧) جزيرة محروس ،
(٨) عرب الأطاولة .

رابعاً : محافظة البحيرة - مركز الدلنجات :

(١) قمحة ، (٢) طيبة ، (٣) المنشية الجديدة ، (٤) البستان ،
(٥) زاوية حمور ، (٧) قبور الأمراء ، (٨) زاوية أبو شوشة ، (٩) منشاة

خاضل ، (١٠) التحليلية .

المادة الثانية

تعتبر كل من سكنات القرى المشار اليها في المادة السابقة وحدة عقارية في جملتها .

المادة الثالثة

يسرى نظام السجل العيني على الأقسام المساحية المشار اليها في المادة الأولى اعتباراً من ١/١٠/١٩٨٤

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
صدر في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ (٣ أبريل سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/احمد سمحوت عطية

إعلان رقم (١) :

عن بدء تنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني
على بعض الأقسام المساحية
بمحافظة الشرقية إدمياط وسوهاج والبحيرة

تعلن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق - إدارة السجل العيني - أنه
تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني قد صدر
قرار وزير العدل رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣ باعتبار
القرى الآتية :

أولاً : محافظة الشرقية - مركز منيا القمح بقرى :

- (١) الحميدية ، (٢) الحوض الطويل ، (٣) الخرس ، (٤) كفر سلامة
- ابراهيم ، (٥) السعدين ، (٦) الصنافين البحرية ، (٧) الصنافين القبلية ،
- (٨) العزيزية ، (٩) كفر الصعايدة ، (١٠) المحمدية ، (١١) سنهوت البرك ،
- (١٢) شبرا العنب .

ثانياً : محافظة دمياط - مركز فارسكور :

- (١) الطرحة ، (٢) الروضة ، (٣) الغوايين ، (٤) العطوى ،
- (٥) الحوراني ، (٦) ميت الشيوخ ، (٧) العبيدية ، (٨) النجارين ،
- (٩) السالمية .

ثالثاً : محافظة سوهاج - مركز أخميم :

- (١) الأحايوة شرق ، (٢) الحواويش ، (٣) الديابات ، (٤) العزبة
- والعرب ، (٥) العيساوية شرق ، (٦) الكولة ، (٧) جزيرة محروس ، (٨) عرب
- الأطولة .

رابعاً : محافظة البحيرة - مركز الدلتجات :

- (١) قمحة ، (٢) طيبة ، (٣) المنشية الجديدة ، (٤) البستار
- (٥) زاوية حمور ، (٦) الوقائية ، (٧) قبور الأمراء ، (٨) زاوية أبو شوشة ،
- (٩) منشأة فاضل ، (١٠) الخليلية .

أقساماً مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات المحررات
فى السجل العيني ، وذلك اعتباراً من ١٩٨٤/١٠/١ ، وقد تم نشر هذا
القرار فى الوقائع المصرية رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢٠

وتوجه المصلحة النظر الى ما يأتى :-

١ - المحررات التى تتناول نقل حق عيني أو انشائه أو زواله الثابتة التاريخ قبل يوم ٢٤/٣/١٩٦٤ - تاريخ صدور القانون المشار اليه - من غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى تخفض رسوم شهرها بمقدار ٥٠٪ اذا قدمت للأمورية الشهر العقارى المختصة لشهرها خلال شهرين من ٣/٤/١٩٨٣ (تاريخ صدور القرار الوزارى المتقدم) .

وستنظر الهيئة القائمة على اعداد السجل العيني فى اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية على أساس هذه المحررات بعد بحث أصل ملكيتها وتوثيقها أو التصديق على التوقيعات فيها ودفع الرسوم المستحقة عليها .

٢ - فى أحوال التبادل على عقارات بعقود لم تشهر وفى أحوال وضع اليد على عقارات مفرزة بمقتضى عقود قسمة لم تشهر فى جميع الأحوال الأخرى التى لا يكون وضع اليد فيها ثابتا فى محررات مشهرة يجوز لأصحاب الشأن باتفاقهم واتفاق من يكون له حقوق عينية تبعية على هذه الأعيان أن يقوموا خلال شهرين من ٣/٤/١٩٨٣ (تاريخ صدور القرار الوزارى المشار اليه فيما تقدم) بإثبات اتفاقاتهم فى استمارات تسوية تقوم مقام المحررات المشهرة ، وستنظر الهيئة القائمة على اعداد السجل العيني فى اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية ، وفقا لما هو ثابت فى هذه الاستمارات بعد بحث أصل الملكية وسداد الرسوم المستحقة .

وستخفف رسوم الشهر المستحقة عن هذه الاستمارات بمقدار (٥٠٪) اذا كان وضع اليد سابقا على ٢٤/٣/١٩٦٤ - تاريخ صدور القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ - بمدة خمس سنوات على الأقل .

وقد صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٤٩ لسنة ١٩٧٥ ببيان كيفية تحرير استمارات التسوية ونشر فى عدد الوقائع المصرية رقم ٢٣ (تابع) بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦ ، وقد أعدت المصلحة نماذج مطبوعة لاستمارات التسوية ، ويمكن طلب تلك النماذج من مكتب ومأموريات الشهر العقارى ومن لجنة التسوية بالقرية .

وتنبه المصلحة أصحاب الشأن الى أن التزام المواعيد المشار اليها فيما تقدم أمر ضرورى حتى يستفيدوا من حكم القانون وإثبات الحقوق بأسمائهم فى صحائف الوحدات العقارية .

قرارات وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٤٧٣ لسنة (١٩٨٤)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون
السجل العيني ،

وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٨ لسنة ١٩٨٣ بتعيين أقسام مساحية
يسرى عليها قانون السجل العيني ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى
والتوثيق بالكتاب رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٤ ،

قرر : المادة الاولى

يؤجل موعد سريان قانون السجل العيني على الأقسام المساحية
الصادر بها قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٨ لسنة ١٩٨٣ من ١/٥/١٩٨٥ الى
١٩٨٥/١٢/٣١

المادة الثانية

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها فى المادة ١٩ من قانون
السجل العيني لمدة شهرين آخرين تبدأ من اليوم التالى لصدور هذا القرار .

المادة الثالثة

على رئيس الادارة المركزية لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ
هذا القرار .

وزير العدل

صدر فى ١٩٨٤/٤/٢

المستشار/أحمد ممدوح عطية

قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
لقانون السجل العيني ،

وعلى موافقة مجلس ادارة صندوق السجل العيني بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٥ ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقاري
والتوثيق ،

مقرر :

المادة الاولى

تعتبر اقساماً مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات
المحررات بالسجل العيني القرى الآتية :

أولاً : محافظة الغربية :

(أ) مركز قطور :

(١) أبشاواى الملق ، (٢) سجين الكوم ، (٣) سمائى ، (٤) كفر محلة
مسيرة ، (٥) ميت الشيخ ، (٦) نشيل .

(ب) مركز طنطا :

(١) منشية الأوقاف ، (٢) كنيسة دمشيت ، (٣) كفر المنشى القبلى ،
(٤) بريك الحجر ، (٥) الرملية ، (٦) دمشيت ، (٧) دكورة ، (٨) كفر
العراقى .

ثانيا : محافظة البعيرة :

مركز أبو حمص :

- (١) بسنتاوى ، (٢) طلعبات حلق الجمل •

ثالثا : محافظة الدقهلية :

مركز دكرنس :

- (١) أشمون الرمان ، (٢) الحشاشنة ، (٣) الصلاحات ، (٤) العزازنة ،
(٥) القباب الكبرى ، (٦) القباب الصغرى ، (٧) القليوبية ، (٨) الكرما ،
(٩) المرساه ، (١٠) اليوسيفية •

رابعا : محافظة القليوبية :

مركز بنها :

- (١) شبلنجة ، (٢) فرسيس ، (٣) كفر الحصنة ، (٤) كفر أبو زهرة ،
(٥) كفر الأربعين ، (٦) كفر الشيخ ابراهيم ، (٧) كفر الحمام ، (٨) كفر
الشموت ، (٩) كفر العرب ، (١٠) كفر مويس ، (١١) كفر فرسيس ،
(١٢) كفر سندنهور •

خامسا : محافظة المنيا :

(أ) مركز سمالوط :

- (١) بنى خالد ، (٢) جبل الطير ، (٣) دفش ، (٤) منشأة منقطين ،
(٥) دير جبل الطير ، (٦) قلوصنا •

(ب) مركز المنيا :

- (١) ادمو ، (٢) الاسماعيلية ، (٣) البرجاية ، (٤) الحوارة •

سادسا : محافظة كفر الشيخ :

مركز كفر الشيخ :

- (١) كفر أبو طبل ، (٢) كفر الحماوى ، (٣) محلة موسى ، (٤) رويته ،
(٥) متبول ، (٦) الفرضا ، (٧) الطايفه ، (٨) سيدى غازى ، (٩) البخانيس
(١٠) أيمن •

سابعا : محافظة بنى سويف :

مركز بنى سويف :

- (١) تزمينت الغربية ، (٢) دموشيا ، (٣) رياض ، (٤) سنهور ،
(٥) شريف ، (٦) منشأة حيدر يكن ، (٧) منقريش ، (٨) نزلة معارك •

المادة الثانية

تعتبر كل من سكنات القرى المشار اليها فى المادة السابقة وحدة
عقارية فى جملتها •

المادة الثالثة

يسرى نظام السجل العينى على الأقسام المساحية المشار اليها فى المادة
الأولى اعتبارا من ١/١٢/١٩٨٤

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية . . .
صدر فى ٢٦ شعبان سنة ١٤٠٣ (٨ يونيو سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/أحمد ممدوح عطية

اعلان رقم (١)

عن بدء تنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني على بعض الأقسام المساحية بمحافظات الغربية والبحيرة والدقهلية والقليوبية والمنيا وكفر الشيخ وبني سويف .

تعلن مصلحة الشهر العقاري والتوثيق - ادارة السجل العيني - أنه تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني قد صدر قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٨ باعتبار القرى الآتية :

أولاً - محافظة الغربية :

(أ) مركز قطور قرى :

(١) أبشاواى الملق ، (٢) سجين الكوم ، (٣) سماتاي ، (٤) كفر محلة مسير ، (٥) ميت الشيخ ، (٦) نشيل .

(ب) مركز طنطا قرى :

(١) منشية الأوقاف ، (٢) كنيسة دمشيت ، (٣) كفر المنشى القبلى ، (٤) بريك الحجر ، (٥) الرملية ، (٦) دمشيت ، (٧) دكورة ، (٨) كفر العراقى .

ثانياً - محافظة البحيرة - مركز أبو حمص قرى :

(١) بسنتاوى ، (٢) طلهمات حلق الجمل .

ثالثاً - محافظة الدقهلية - مركز دكرنس قرى :

(١) أشمون الرمان ، (٢) الحشاشنة ، (٣) الصلاحات ، (٤) العزازنة ، (٥) القباب الكبرى ، (٦) القباب الصغرى ، (٧) القليوبية ، (٨) الكرما ، (٩) المرساء ، (١٠) اليوسيفية .

رابعاً - محافظة القليوبية - مركز بنها قرى :

(١) شبلنجة ، (٢) فرسيس ، (٣) كفر الحصه ، (٤) كفر أبو زهرة ، (٥) كفر الأربعين ، (٦) كفر الشيخ ابراهيم ، (٧) كفر الحمام ، (٨) كفر

الشموت ، (٩) كفر العرب ، (١٠) كفر موسى ، (١١) كفر فرسيس ،
(١٢) كفر سندنهور .

خامسا - محافظة المنيا :

(أ) مركز سمالوط قري :

(١) بني خالد ، (٢) جبل الطير ، (٣) دفش ، (٤) دير جبل الطير ،
(٥) منشأة منقطين ، (٦) قلو صنا .

(ب) مركز المنيا قري :

(١) ادمو ، (٢) الاسماعيلية ، (٣) البرجاية ، (٤) الحوارة .

سادسا - محافظة كفر الشيخ - مركز كفر الشيخ قري :

(١) كفر أبو طبل ، (٢) كفر الحماوى ، (٣) محلة موسى ، (٤) روزينة ،
(٥) متبول ، (٦) الفرضا ، (٧) الطايقة ، (٨) سيدى غازى ، (٩) البخائيس ،
(١٠) اريمون .

سابعا - محافظة بنى سويف - مركز بنى سويف قري :

(١) تزمينت الغربية ، (٢) دموشيا ، (٣) رياض ، (٤) سسندهور ،
(٥) شريف ، (٦) منشأة حيدر يكن ، (٧) منقريش ، (٨) نزلة معارك .

قرار وزير العدل رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون
السجل العيني ،

وعلى قرار وزير العدل رقم ٥٨١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعيين أقسام مساحية
يسرى عليها قانون السجل العيني ،

وعلى ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق
بكتابه الرقم ٤٧٦ فى ١/٣/١٩٨٣ ،

قرر :

المادة الاولى

يؤجل موعد سريان قانون السجل العيني على الأقسام المساحية
الصادر بها قرار وزير العدل رقم ٥٨١٠ لسنة ١٩٨٢ من ١/٧/١٩٨٤ الى
١/١/١٩٨٥

المادة الثانية

تقبل استمارات التسوية المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ١٩ من
قانون السجل العيني لمدة شهرين آخرين تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صادر فى ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٤٠٣ (١٢ مارس سنة ١٩٨٣) .

وزير العدل

المستشار/احمد ممدوح عطية

قرار وزير العدل رقم ٤٤٣٢ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون
السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨٣ بتعيين أقسام مساحية
يسرى عليها قانون السجل العيني ،
وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى
والتوثيق ،

قرر :

المادة الاولى

يؤجل موعد سريان قانون السجل العيني على الأقسام المساحية الصادر
بها قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨٣ من ١/١٢/١٩٨٤ الى
١/٦/١٩٨٥

المادة الثانية

تقبل استمارات التسوية المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ١٩ من
قانون السجل العيني لمدة شهرين آخرين تبدأ من اليوم الثانى لتاريخ صدور
هذا القرار .

المادة الثالثة

على رئيس الادارة المركزية لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ
هذا القرار .

صدر فى ١٠ المحرم سنة ١٤٠٤ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/احمد ممدوح عطية

اعلان رقم (١)

عن بدء تنفيذ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني
على بعض الأقسام المساحية بمحافظات الغربية والدقهلية والبحيرة
والشرقية والفيوم والمنيا واسيوط وسوهاج

تعلن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق - إدارة السجل العيني - انه
تنفيذا لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني قد صدر
قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٨ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٠/٣١/١٩٨٣ باعتبار
(القرى) الآتية :

أولا : محافظة الغربية مركز المحلة الكبرى :

- (١) البناوان ، (٢) الجابرية ، (٣) السجاعة ، (٤) الشهيدى ،
(٥) العامرية ، (٦) شبرا نبات ، (٧) كفر الجنينة القبلى .

ثانيا : محافظة الدقهلية مركز بلقاس :

الزهراء .

ثالثا : محافظة البحيرة :

١ - مركز كوم حمادة :

- (١) الطرانة ، (٢) الخطاطبة ، (٣) خنيزة ، (٤) النجيلة ، (٥) أبو
تشابه ، (٦) علقام ، (٧) كفر داود ، (٨) أبو الحاوى ، (٩) الطيرية ،
(١٠) صفت العنب .

٢ - مركز شبراخيت :

- (١) أبو منجوج ، (٢) محلة صبا ، (٣) كفر خضير .

٣ - مركز كفر الدوار :

- (١) لوقين ، (٢) قومبانية لوقين .

رابعا : محافظة الشرقية :

١ - مركز ههيا :

- (١) السكاكرة ، (٢) الحدوة ، (٣) المحمودية ، (٤) المطاوعة ،
(٥) شرشمية ، (٦) صبيح ، (٧) كفر المحمودية •

خامسا : محافظة الفيوم :

١ - مركز اطسا :

- (١) الفرق ، (٢) منشأة فيصل ، (٣) منشأة صبرى •

سادسا : محافظة المنيا :

١ - مركز ملوى :

- (١) أم قمص ، (٢) أبو قلته ، (٣) اتقا ، (٤) الادارة ، (٥) البركة ،
(٦) الشيخ حسين •

٢ - مركز أبو قرقاص :

- (١) نزلة جريس ، (٢) الفقاعى ، (٣) زعفرانة •

٣ - مركز دير مواس :

- (١) اسمو العروس ، (٢) العمارية •

سابعاً : محافظة أسيوط :

١ - مركز البدارى :

- (١) العثمانية ، (٢) النواورة ، (٣) الهمامية ، (٤) عزبة الأقباط ،

- (٥) نجع يرة فاو ، (٦) نجوع المعادى •

٢ - مركز الساجل :

- (١) نزلة باخوم •

ثامناً : محافظة سوهاج :

١ - مركز سوهاج :

- (١) الشيخ مكرم ، (٢) بلصفورة ، (٣) روافع القصير ، (٤) سعد الله ،
(٥) قلفاؤ •

٢ - مركز جرجا :

(١) البياض والقرية ، (٢) الخلافة ، (٣) الزواتنة القبلية ، (٤) كوم اشكيلو ، (٥) مزاة والشيخ جبر ، (٦) كوم الصعايدة .

٣ - مركز دار السلام :

النگاميش .

٤ - مركز المراغة :

(١) اقصاص ، (٢) جزيرة الشورانية .

اقساما مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات المحررات فى السجل العينى وذلك اعتبارا من ١/٥/١٩٨٥

وقد تم نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٣

وتوجه المصلحة النظر الى ما ياتى :

١ - المحررات التى تتناول نقل حق عينى أو انشاء أو زواله الثابتة التاريخ قبل يوم ٢٤/٣/١٩٦٤ - تاريخ صدور القانون المشار اليه - سبزو غير طريق وجود توقيع أو ختم لانسان توفى تخفض رسوم شهرها بمقدار ٥٠% اذا قدمت للأمورية الشهر العقارى المختصة لشهرها خلال شهرين من ١/١١/١٩٨٣ (تاريخ صدور القرار الوزارى المتقدم) .

وستنظر الهيئة القائمة على اعداد السجل العينى فى اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية على أساس هذه المحررات بعد بحث أصل ملكيتها وتوثيقها أو التصديق على التوقيعات فيها ودفع الرسوم المستحقة عليها .

٢ - فى احوال التبادل على عقارات بعقود لم تشهر وفى احوال وضع اليد على عقارات مفرزة بمقتضى عقود قسمة لم تشهر وفى جميع الاحوال الأخرى التى لا يكون وضع اليد فيها ثابتا فى محررات مشهرة ، يجوز لأصحاب الشأن باتفاقهم واتفاق من يكون له حقوق عينية تبعية على هذه الأعيان أن يقوموا خلال شهرين من ١/١١/١٩٧٣ (تاريخ صدور القرار الوزارى المشار اليه فيما تقدم) بأثبات اتفاقاتهم فى استمارات تسوية تقوم مقام المحررات المشهرة ، وستنظر الهيئة القائمة على اعداد السجل العينى فى

اثبات الحقوق فى صحائف الوحدات العقارية وفقا لما هو ثابت فى هذه
لاستثمارات بعد بحث اصل الملكية وسداد الرسوم المستحقة .

وستخفض رسوم الشهر المستحقة عن هذه الاستثمارات بمقدار ٥٠٪
اذا كان وضع اليد سابقا على ١٩٦٤/٣/٢٤ - تاريخ صدور القانون ١٤٢
لسنة ١٩٦٤ - لمدة خمس سنوات على الأقل .

وقد صدر قرار وزير العدل رقم ١٧٤٩ لسنة ١٩٧٥ ببيان كيفية
تحرير استثمارات التسوية ونشر فى عدد الوقائع المصرية رقم ٢٣ (تابع)
بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٨ وقد أعدت المصلحة نماذج مطبوعة لاستثمارات التسوية
ويمكن طلب تلك النماذج من مكتب ومأموريات الشهر العقارى ومن لجنة
التسوية بالقرية .

وتنبه المصلحة أصحاب الشأن الى انهم التزام المواعيد المشار اليها فيما
تقدم امر ضرورى حتى يستفيدوا من حكم القانون واثبات الحقوق
بأسمائهم فى صحائف الوحدات العقارية .

قرار وزير العدل رقم ٥٢٥٠ لسنة ١٩٨٣ « عقارى »

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
لقانون السجل العينى ،

وعلى قرار وزير رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ يتعين أقسام مساحية يسرى
عليها قانون السجل العينى والمعدل بالقرار رقم ١٧٣٢ لسنة ١٩٨٢ ،
وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى
والتوثيق بكتابه رقم ٢٦٧٤ فى ٢٣/١١/١٩٨٣ ،

قرر :

المادة الاولى

يؤجل موعد صريان قانون السجل العينى على الأقسام المساحية الصادر
بها قرار وزير العدل رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ والمعدل بالقرار رقم ١٧٣٢
لسنة ١٩٨٢ من ١٩٨٤/١٢/٣١ الى ١٩٨٤/١٢/٣١ .

المادة الثانية

على رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ هذه
القرار .

تحريرا فى ٢٣ صفر سنة ١٤٠٤ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٨٣) .

وزير العدل

المستشار/احمد مملوح عطية

قرار وزير العدل رقم ٤٥١٦ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية
لقانون السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٨٣ بتعيين أقسام مساحية
يسرى عليها قانون السجل العيني ،
وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى
والتوثيق ،

قصر :

المادة الاولى

يؤجل موعد سريان قانون السجل العيني على الأقسام المساحية
الصادر بها قرار وزير العدل رقم ١٦٠١ لسنة ١٩٨٣ من ١/١٠/١٩٨٤ الى
١/٤/١٩٨٥

المادة الثانية

تقبل استثمارات التسوية المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ١٩ من
قانون السجل العيني لمدة شهرين آخرين تبدأ من اليوم التالى لتاريخ صدور
هذا القرار .

المادة الثالثة

على رئيس الادارة المركزية لمصلحة الشهر العقارى والتوثيق تنفيذ
هذا القرار .

صدر فى ١٦ المحرم سنة ١٤٠٤ (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/أحمد مملوح عطية

قرار وزير العدل رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار وزير العدل رقم ٥٨١٠ لسنة ١٩٨٢ بتعيين بعض الإقبام المساحية التي يسرى عليها نظام السجل العيني ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقاري والتوثيق ،

قرر :

المادة الأولى

يصحح البند رابعا من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٥٨١٠ لسنة ١٩٨٢ الخاص بتعيين الأقسام المساحية التي يسرى عليها نظام السجل العيني بمحافظة الفيوم اعتبارا من ١/٨/١٩٧٤ الى ما يأتي :

رابعا : محافظة الفيوم :

- (١) أبو السعود ، (٢) الصالحية ، (٣) منشأة فتية ، (٤) السنباط .
- (ب) مركز ايشواي :
- (١) شكشوك .
- (ج) مركز اطسا :
- (١) عنك ، (٢) منشأة عبد المجيد ، (٣) الحجر ، (٤) الغرق القبلي .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٠٣ (٣ مارس سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/أحمد مملوح عطية

قرار وزير العدل رقم ٢١٤٤ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار وزير العدل رقم ٤٨١٣ لسنة ١٩٨٢ بتعيين بعض الأقسام المساحية التي يسرى عليها نظام السجل العيني في بعض المحافظات، وعلى كتاب رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقاري والتوثيق الرقم ٩٢٨ والمؤرخ ١٩٨٣/٩/٣ بشأن تعديل البند ثالثا من المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٨١٣ لسنة ١٩٨٢ .

قرر :

المادة الأولى

يعدل البند ثالثا من المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٨١٣ لسنة ١٩٨٢ الى ما يأتي :

ثالثا : محافظة الشرقية :

(أ) مركز ههيا :

(١) السلامون ، (٢) الشبراوين ، (٣) كفر أولاد عطية .

(ب) مركز الابراهيمية :

(١) شرقية مباشر ، (٢) السدس .

المادة الثانية

وينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في غرة شعبان سنة ١٤٠٣ (١٤ مايو سنة ١٩٨٢)

وزير العدل

المستشار/احمد ممدوح عطية

قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٨ لسنة ١٩٨٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني ،
وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ سنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون
السجل العيني ،

وعلى موافقة مجلس ادارة صندوق السجل العيني بجلسته المنعقدة
بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢ ،

وبناء على ما عرضه رئيس الادارة المركزية لشئون الشهر العقارى ،

قرر :

المادة الاولى

تعتبر اقساماً مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس اثبات
المحركات بالسجل العيني القرى الآتية :

اولاً : محافظة الغربية :

١ - مركز المحلة الكبرى :

(١) البنساوان ، (٢) الجابرية ، (٣) السجاعة ، (٤) الشهيد ،
(٥) العامرية ، (٦) شبرا نبات ، (٧) كفر الجنيتية القبلى .

ثانياً : محافظة الدقهلية :

١ - مركز بلقاس :

(١) الزهراء .

ثالثاً - محافظة البحيرة :

١ - مركز كوم حمادة :

(١) الطرانة ، (٢) الخطاطبة ، (٣) خنيزة ، (٤) النجيلة ،
(٥) أبو نمابة ، (٦) علقام ، (٧) كفر داود ، (٨) أبو الحاوى ، (٩) الطيرية ،
(١٠) صفت العنب .

٢ - مركز شبرا خيت :

- (١) أبو منجوج ، (٢) محلة صا ، (٣) كفر خضير .

٣ - مركز كفر الدوار :

- (١) لوقين ، (٢) قوبانية لوقين .

رابعاً : محافظة الشرقية :

١ - مركز ههيا :

- (١) السكاكرة ، (٢) العدوة ، (٣) المحمودية ، (٤) المطاوعة ،
(٥) شرشيمة ، (٦) صبيح ، (٧) كفر المحمودية .

خامساً : محافظة الفيوم :

١ - مركز اطسا :

- (١) الفرق ، (٢) منشأة فيصل ، (٣) منشأة صبرى .

سادساً : محافظة المنيا :

١ - مركز ملوى :

- (١) أم قمص ، (٢) أبو قلتة ، (٣) اتقا ، (٤) الإدارة ، (٥) البركة ،
(٦) الشيخ حسين .

٢ - مركز أبو قرقاص :

- (١) نزلة جريس ، (٢) الفقاعي ، (٣) زعفرانة .

٣ - مركز دير هواس :

- (١) أسمو العروس ، (٢) العمارية .

سابعاً : محافظة أسيوط :

١ - مركز البداري :

- (١) العثمانية ، (٢) النواورة ، (٣) الهمامية ، (٤) عزبة الأقباط ،
(٥) نجع جزيرة فاو ، (٦) نجوع المعادى .

٢ - مركز الساحل :

- (١) نزلة باخوم .

ثامنا : محافظة سوهاج :

١ - مركز سوهاج :

- (١) الشيخ مكرم ، (٢) بلصفورة ، (٣) روافع القصير ، (٤) سعد الله ، (٥) قلفاو .

٢ - مركز جرجا :

- (١) البياض والقرية ، (٢) الخلافة ، (٣) الزواتنة القبليّة ، (٤) كوم أشكيلو ، (٥) مزاته والشيخ جبر ، (٦) كوم الصعايدة .

٣ - مركز دار السلام :

- (١) النغاميش .

٤ - مركز المراغة :

- (١) اقصاص ، (٢) جزيرة الشورانية .

المادة الثانية

تعتبر كل من سكنات القرى المشار إليها في المادة السابقة وحدة عقارية في جملتها .

المادة الثالثة

يسرى نظام السجل العينى على الأقسام المساحية المشار إليها في المادة الأولى اعتبارا من ١٩٨٥/٥/٧

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر فى ٢٥ المحرم سنة ١٤٠٤ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٨٣)

وزير العدل

المستشار/أحمد ممدوح عطية

بيان

بالمراكز والقرى

التي طبق عليها

قانون السجل العيني

وتاريخ سريانه

محافظة الغربية
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القرى	المركز	تاريخ السريان
كفر الدوار ، الحداد	بسيون	١٩٧٧/٨/١
كفر سليمان ، كفر نصير ، ميت الخير	بسيون	١٩٧٨/٧/١
شفا وقرون ، كناية الغابة ، كوم النجار	بسيون	١٩٧٩/١/١
حصّة ابيار ، فرنشو ، الفرستق ، محلة اللبن ، منال ، منشاة اليعقوبية ، كفر المنشي أبو حمر ، منشاة بيسون ، ميت شريف ، نجريج ، كنيسة شبراطو ، شبراطو ، بار الحمام . -	بسيون	١٩٧٩/٥/٢٠
جناح ، سلامون الغبار ، شبراتنا ، صا الحجر ، كفر الحمام ، كفر سالم الهباب .	بسيون	١٩٧٩/٩/١٣
أبيج ، دقرن .	كفر الزيات	
قسطا ، أسدية ، كفر بلشاي ، كفر القصار منشاة الشيخ المحروقي .	كفر الزيات	١٩٧٩/٩/١٣
قليب ابيار ، النحارية ، كفر العرب ، منية ابيار ، كفر حشاد ، قصر نصر الدين ، كفر شماخ ، كفر الهوائم ، كفر يعقوب ، كفر المباجسة .	كفر الزيات	١٩٨٠/١١/١
اكسوة الحصّة ، حصّة اكسوة ، بشمان ، شهراريس ، قصر بغداد ، كفر اخشا ، كفر الأشقر ، كفر مشله ، منشاة الكردي ، منشاة ، منشاة سليمان ، منصورية الفرستق .	كفر الزيات	١٩٨١/١/١
الطالبة ، ادشاي ، أبو الغر ، كفر	كفر الزيات	١٩٧٩/٩/١٣
الشوريجي ، كفر ديما ، ابيار ، بنوفر .	كفر الزيات	١٩٨٢/١/١
عطفة أبو جندی ، شبرا نكاص ، كفر أحمد شلبي ، كفر أبو جندی .	قطور	١٩٨٢/٧/١

(تابع) محافظة الغربية

التاريخ السريان	المركز	القرى
١٩٨٣/٦/٣٠	قطور	بوريج ، كوم على ، سملا ، كفر بلطيم ، دماط ، شبرا بلولة ، كفر سعدون ، صرد ، منشاة العيادى ، الشين .
١٩٨٣/١٠/١	قطور	حوين ، خباطه ، العتوة القبلية ، العتوة البحرية ، امينوط ، العمدة ، الربانية ، محلة مسير بلتاج .
١٩٨٤/١٢/١	قطور	ابشواى الملق ، سجين الكوم ، سمتاي ، كفر محلة مسير ، ميت الشيخ ، نشيل .
١٩٨٤/١٢/١	طنطا	منشية الأوقاف ، كنيسة دمشيت ، كفر المنشى القبلى ، بريك الحجر ، الرملية ، دمشيت دكورة ، كفر العراقى .

محافظة الفيوم
القرى التى يطبق عليها قانون السجل العينى

القرى	المركز	تاريخ السريان
قرية الكعابى ، قرية جرفس ، قرية بيهمو •	سنورس	١٩٧٧/٣/١
الكعابى القديم ، منشأة عطيفة ، الاخصاص •	سنورس	١٩٧٧/١/٢٨
جبله ، الزاوية الخضراء ، ابهيت الحجر •	سنورس	١٩٧٨/١/٢٨
مطر طارس ، نقاليفة ، التوفيقية ، السيلين ، كفر قزارة •	سنورس	١٩٧٨/٧/١
السعيدية ، ترسا ، سنهور ، فدمين ، منشأة طنطاوى ، منشأة سنورس منشأة الدكم ، منشأة بنى عثمان ، سنهور البحرية •	سنورس	١٩٧٩/١/١
منشأة السادات	سنورس	١٩٧٩/١/١
قزارة ، تطون ، قصر الباسل ، منشأة علوى ، منشأة رمزى ، الونايسة ، قلم شاه •	اطسا	١٩٨٠/١١/٢٥
منشأة الدكتور الجمال ، المظاطلى ، فانوس قصر رشوان ، كفر وفا ، الروضة ، الكومى ، الضهرية ، هوجمين ، العزيزية •	طامية	١٩٨٠/١١/١
البرانى ، الروبيات ، المقاتلة ، دار السلام ، سرسنا ، فرقص ، كفر عميرة ، معصرة صاوى •	طامية	١٩٨١/٣/١
أبو رقبة ، الحامدية ، عزبة قلمشاه ، قلهناتة •	اطسا	١٩٨١/٣/١
أبو جندير ، السعدة ، العوضى ، منشأة الاميد منشأة رحمى •	اطسا	١٩٨٢/١/١ ١٩٨٢/٧/١
المحمودية ، الحسينية •	اطسا	١٩٨٣/٢/١
منشأة طاقر ، دانيال ربيع •		١٩٨٣/٨/١

(تابع) مخالفة اليوم

القسري	المركز	تاريخ السريان
العلوية ، قصر أبو لطيفة بامسل ، منشأة هويدى ، كفر عبود ، المشرك دعوى ، الجالدية ، بطن اهديت ، الشواشفة ، كموت •	أبشواى	١٩٨٤/٤/٣٠
أبو السعود ، الصالحية ، منشأة فتوح ، السنباط •	الفيوم	١٩٨٤/٧/١ ١٩٨٥/١/١
شكشوك •	أبشواى	١٩٨٥/١/١
عنك ، منشأة عبد المجيد ، الحجر ، الفرق أطسا قبلى •		١٩٨٥/١/١

محافظة المنيا
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القرى	المركز	تاريخ السريان
طما الاعمدة ، نزالى طما ، حسن ، موجة ، سمالوط نزلة العمويين ، الحناحة . بنى الحكم ، كوم الكوفى ، بنى حسن ، الشيخ عبد الله .	سمالوط	١٩٨١/١٠/١ ١٩٨٢/١٠/١ ١٩٨٣/٤/١
بنى سمج ، نزلة شادى ، القمادير . منشأة الشريعى ، عزبة القمادير ، الطيبة ، شوشة ، كرم الراهب ، دلقام الوطيف ، أبو سيدهم .	سمالوط	١٩٨٢/٦/١ ١٩٨٤/١/١
منشأة الكمردى ، دير سمالوط ، كفر اهيم ، منقطين ، الغراباوى ، مقطوشة ، طرفا ، ساقية داقوك ، زافوت ، اسكال .	سمالوط	١٩٨٣/٦/٣٠ ١٩٨٤/١/١
العمارية الشرقية ، نزلة الحسانية ، بنى حرام ، بنى عمران ، نزلة السمهان .	دير مواس	١٩٨٤/٤/٣٠
اطسا ، البيهو ، التوفيقيه ، الجزاير ، الحلمية ، السراية ، الشرائية ، الشعراوية ، الحماسية ، العوايسة .	سمالوط	١٩٨٤/٧/١ ١٩٨٥/١/١
بنى خالد ، جميل الطير ، دفشن ، دير حيل الطير ، منشأة منقطين ، قلو صنا .	سمالوط	١٩٨٤/١٢/١
ادمو ، الاسماعيلية ، البحارية ، الحوارنة .	المنيا	١٩٨٤/١٢/١

محافظة المنوفية
القرى التى طبق عليها قانون السجل العينى

القـري	المركز	تاريخ السريان
كفر السكرية ، كفر بنيس ، كفر جنزور ، زنارة ، كفر سماليج ، سماليج ، كفر القلش ، القلش ، تايل وكفر حمام ، كوم الشيخ عبيد .	تـلا	١٩٧٨/١/١٨
كفر صناديد ، كفر العرب البحرى ، كفر مقرشوم ، طبلوها ، كفر طبلوها .	تـلا	١٩٧٨/٧/١
ميت أبو الكوم ، كفر ميت أبو الكوم ، كفر زرقان .	تـلا	١٩٨٠/١١/١
الكمائشة ، بروي ، جدام ، كفر السادات ، كفر العلوى ، كفر عسكر .	تـلا	١٩٨١/٣/١
طوخ دلكة ، صفت جزام ، ميت الكسرام ، شبرايتوش ، كرم مازن ، طنوب ، كفر الشرفا الغربى ، زاوية فهيم ، قشطوخ ، منية طسوخ دلكة .	تـلا	١٩٨٢/١/١ ١٩٨٢/٧/١
البنداية ، بيعم ، زرقان . كمشيش ، كفر ربيع ، كفر مهداه .		١٩٨٣/٦/٣٠ ١٩٨٤/١/١
عمروس ، دراجيل ، بشتامى ، كفر الشيخ .	الشهداء	١٩٨٤/١/١
ساحل الجواير ، كفر السوالة ، مياطس ، ابشاوى ، زاوية البلقنى ، دناصور ، أبو كلس ، كفر الحماله ، دنشواى ، كفر دنشواى .	الشهداء	١٩٨٣/١٠/١

محافظة الدقهلية
القرى التى طبق عليها قانون السجل العينى

القرى	المركز	تاريخ السريان
الطويلة ، شرق قباش ، ميت عنتر ، منشاة ، طلخا البدوى ، جوجر ، كفر الخوازم ، كفر الحصاة ، بانوب .	طلخا	١٩٨٠/١١/٢٥
بساط ، كفر بساط ، ميت زنقر ، كفر دميرة الجديد ، كفر بهوت ، طنبوها ، الدروتين ، كتامة شرقية ، الروضة ، طيبة نشا .	طلخا	١٩٨٠/١١/١
ميت ثابت ، كفر العرب ، ابستو ، تيزة ، ميت عياد ، كفر الدكرورى ، درين ، كفر الابحر ، نشا ، كفر الجنينة البحرى .	طلخا	١٩٨٢/١/١ ١٩٨٢/٧/١
المنيل ، اورمان طلخا ، بهوت ، دميرة ، كفور العرب ، كفر دميرة القديم ، نبروة ، تيروه ، ميت غرب ، طنبنج ، نفيش .	طلخا	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
الرياض ، كفر علام ، الحميدية . كفر الفصالى .	منية النصر	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
الكردى ، كفر الكردي ، كفر بيش ، كفر أبو ذكرى ، ميت عاصم ، ميت حديد ، الجنينة ، حمادة ، برمبال الجديدة ، منشاة عاصم .	منية النصر	١٩٨٣/١٠/١ ١٩٨٤/٤/١
كفر الشناوى ، القهرية ، كفر الدبوس ، كفر الشيخ عطية ، كفر الترعة القديم ، الاحمدية .	شربين	١٩٨٤/٤/٣٠
ميت طاهر ، الحبلات ، المنزلة . برمبال .	دكرنس	١٩٨٤/٧/١ ١٩٨٥/١/١
السدراكسة ، ميت الحسولى ، مؤمن ، ميت . منشاة الجمال ، اشمون ، الحشاشنة ، الاصلاحات	منية النصر	١٩٨٥/١/١
العزازنة ، التباب الكبرى ، التباب الصغرى . القلبرية ، الكرماء ، المرساه ، اليوسيفية .	دكرنس	١٩٨٤/١٢/١ ١٩٨٥/٦/١

محافظة القليوبية
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القرى	المركز	تاريخ السريان
كفر رجب وفانوس مشعة ، الضفين ، كفر عبد السيد نوار ، كفر صليب سلامة ، الزمرونية ، كفر طصفا ، المنشأة الكبرى ، المنشأة الصغرى ، طصفا ، ميت الدرج ، كفر مروان .	كفر شكر	١٩٨٢/١٠/١ ثم صدر القرار ٤٩٠٧ فى ٢٤/ ١٠ سنة ١٩٨٢ بتأجيل السريان الى ١٩٨٣/٤/١
كفر الفولجا ، كفر شرف الدين ، امنيت ، كفر نعت غنيم ، كفر عامر ورضوان ، الشقر ، كفر كردى ، كفر منصور ، البقاشين ، برقطة ، كفر الشهاوى خاطر .	كفر شكر	١٩٨٢/٦/١ ١٩٨٤/١/١
ميت الخونين ، دريو ، ورورة ، كفر الجزار ، بسطا ، كفر بسطا ، كفر أبو ذكرى ، بقيرة ، جمجرة ، ميت راضى .	بنها	١٩٨٣/٦/٣٠ ١٩٨٤/١/١
الرملة ، طحلة ، كفر طحلة ، مين العطار ، دجوى ، منجدة ، جزيرة بلى ، سندنهوور ،	بنها	١٩٨٤/٧/١ ١٩٨٥/١/١
الشموت ، شبلنجة ، فرنسيس ، كفر الحصنة ، كفر أبو زهرة ، كفر الاربعين ، كفر الشيخ ابراهيم ، كفر الحمام ، كفر الشموت ، كفر العرب ، كفر عويس ، كفر فرنسيس ، كفر سندنهوور .	بنها	١٩٨٤/١٢/١

محافظة الشرقية
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

التاريخ السريان	المركز	القرى
١٩٨٤/١٠/١ /١٠/١ ١٩٨٣/٤/١	منيا القمح	ميت ربيع الدالة ، القرافزة ، بنسدف ، المساعدة ، ميت بشار ، كفر حسن غكاشة ، الجديدة ، كفر الرحمانية ، شبرا قوص ، كفر حسن عطا الله .
١٩٨٢/٦/١ ١٩٨٤/١/١	منيا القمح	الميمونة ، حدود الفسراوى ، بنى قريش ، العقدة ، كفرالدير ، كفر بقطر سعد ، أبوطواله ، سنبطة أبو طواله ، القلين ، العنبة .
١٩٨٣/٦/٣٠ ١٩٨٤/١/١	منيا القمح	المعالى ، منشاة شفيق ، كفر ميت شار ، كفر محمد الفيتورى ، كفر سلامة ، كفر الشيخ خليفة ، كفر حسن الطويحي ، كفر عمر مصطفى ، كفر حسن ندا ، كفر شاشمون .
١٩٨٤/٤/٣٠	هيهيا	السلامون ، الشبراوين ، كفر ولاد عطية .
١٩٨٤/٤/٣٠	الابراهيمية	شرقية مباشر ، السوس ٨٣/٢١٤٤
١٩٨٤/١٠/١ ١٩٨٥/٤/١	منيا القمح	الحميدية ، الحوض الطويل ، الخرس ، كفر سلامة ابراهيم ، السعدين ، الصنافير البحرية ، الصنافير القبلىة ، العزيزية ، كفر الصعايدة ، المحمدية ، سنهوت البرك ، شبرا العنب .

محافظة الجيزة
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القسرى	المركز	تاريخ السريان
الشيخ عثمان ، أم حنان ، أبو جيو العزيزية ، ميت رهينة ، سقارة ، الشنباب ، الطسرفانية ، زهران وجابر ، المرازيق .	البدرشين	١٩٨١/١٠/١ ١٩٨٢/١٠/١ ١٩٨٣/٤/١
أبو رجوان بحرى ، أبو رجوان قبلى ، الشوبك الغربى ، نزلة الشوبك ، مزغسوة ، زاوية دهشور ، منشأة دهشور ، دهشور ، منشأة دهشور .	البدرشين	١٩٨٢/٦/١ ١٩٨٤/١/١
التبين ، الشوبك الشرقى ، الشرفا طيات ، كفر طرخان ، الاخصاص القبلى ، غمازة الكبرى ، نزلة عليان ، الصغرى ، الاقواز ، نبوع العرب .	الصف	١٩٨٣/١٠/١ ١٩٨٤/٤/١
اسكو ، الحلف الغربى ، الجزيرة ، الحمى والمنشى ، الرقة .	الصف	١٩٨٤/٧/١ ١٩٨٥/١/١

رقم الايداع ١٩٨٥/٢١٥٢
الترقيم الدولي ٣ - ١٨١ - ١٠١ - ٩٧٧

مطبعة اطلس
١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة

محافظة بني سويف
القرى التى طبق عليها قانون السجل العيني

القرى	المركز	تاريخ السريان
الزيتون ، رلاص ، طحابوش ، البرج ، بنى ناصر	ناصر	١٩٨١/١٠/١
عدى ، الرياض ، اشمنت ، جزيرة أبو صالح ، منشأة الشركة ، كفر الجزيرة .	ناصر	١٩٨٢/١٠/١
دنديل ، غيط البحارى ، منشأة السيد ، الحركة ، الحمام ، بنى خليفة ، المنصورة ، كوم أبو خلاد ، بشين ، حاجز بنى سويف ، نزلة السعادة ، باها .	ناصر	١٩٨٢/٦/١ ١٩٨٤/١/١
ابشقانس موسى ، بليقيا ، الدوالة ، بنى حمد ، بنى رضوان ، بنى بخيت ، الحسامية .	بنى سويف	١٩٨٣/٦/٣٠ ١٩٨٤/١/١
تضمنت الغربية ، دموشيا ، رياض ، سنهور ، شريف ، منشأة حيدر يكن ، منقريش ، نزلة معارك .	بنى سويف	١٩٨٤/١٢/١

محافظة دمياط
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القسرى	المركز	تاريخ السريان
كفر نصر ، شرماع ، الزعاترة ، ميت الحولى عبد الله ، كفر المباسرة ، السبرو ، سيف الدين ، دقيلة .	الزرقا	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
مشتاة كرم مرزوق ، البراشية ، شرباص ، كفر الشناوى ، الناصرية ، كفر العرب ، الرحامنة ، الغنيمة .	فارسكور	١٩٨٤/١٠/١ ١٩٨٤/٤/١
الطرحة ، الروضة ، الغوايين ، العطوى ، الحوراني ، ميت الشيوخ ، العميدية ، النجارين السالمية .	فارسكور	١٩٨٤/١٠/١

محافظة سوهاج
القرى التى طبق عليها قانون السجل العينى

القرى	المركز	تاريخ السريان
الجلادية ، الفراش ، الريانية بالحاجر ، الريانية بالكتكانية ، الحرارنة ، نجوع الرياشة ، نجوع بنى واصل ، تادجلى ، العوامية ، الطوايل الشرقية .	ساقلة	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
الطوايل الغربية ، بنى واصل ، القرامطة شرق ، شعلان .	ساقلة	١٩٨٣/١٠/١ ١٩٨٤/٤/١
الصوامعة شرق نجوع الصوامعة شرق ، بنده ، آبار الوقف ، آبار الملك ، السلامونى .	اخميم	١٩٨٤/٤/١
الاحادية شرق ، الحوارين ، الديابات ، العزبة والعرب ، العيساوية شرق ، الكولة ، جزيرة محروس ، عرب الاطاوله .	اخميم	١٩٨٤/١٠/١

محافظة الاسماعيلية
القرى التى طبق عليها قانون السجل العينى

القرى	المركز	تاريخ السريان
-------	--------	---------------

القصاصين الجديدة ، القصاصين القنيدية ، التل الكبير		١٩٨٤/٤/٣٠
--	--	-----------

الضهرية •

محافظة كفر الشيخ
القرى التى طبق عليها قانون السجل العينى

القرى	المركز	تاريخ السريان
سروة ، منشاة شبرايطو ، البكاتوش ، المنشاة ، المنشاة الصغرى ، المنشلين ، الكردى ، الكفر البحرى ، كفر المشايخ •	قلين	١٩٨٤/٤/٣٠
منية مسير ، سيسر •	كفرالشيخ	١٩٨٤/٤/٣٠
كفر أبو طبل ، كفر الحمراء ، محلة موسى ، رونية ، متبول ، القرصا ، الطايعة ، سيدى ذى. النجانيسى ، اريمون •	كفرالشيخ	١٩٨٤/١٢/١

محافظة البحيرة
القرى التي طبق عليها قانون السجل العيني

القرى	المركز	تاريخ السريان
عزيب بسنتواي ، القصر ، سيدي عقبة •	المحمودية	١٩٨١/٤/١
جزيرة تكلا ، ادرين •	شبراخيت	١٩٨١/٤/١
منشأة يونس ، منشأة بسيوني •	كفر الدوار	١٩٨١/٤/١
منية البعيد ، فزارة ، أبو طف ، كفر سليط ، سناودة ، كفر تكلا ، كفر الرحمانية ، دسيا الكنائس ، اللوثة •	المحمودية	١٩٨١/٣/١
نظارة الروضة ، منشية سعيد ، سعدة ، بوئيط ، نفرة ، فيشا ، نظارة السعيدية •	المحمودية	١٩٨٢/١/١ ١٩٨٢/٧/١
أبو مسعود ، اقليمس ، المسين ، عزبة شركة الاتحاد ، الحجر المحروق ، رزاعة •	الدلنجات	١٩٨٢/٧/١
الصلاحية ، أبو سعيد ، د أبو وافية الكبير ، أبيا الحمراء ، جزائر عيسى ، عزبة العباس والمقرص ، زاوية مسلم •	الدلنجات	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
الكربون ، كوم الطرفاية ، العكريشة ، عزبة ابراهيم أغا ، منشأة حمادة •	كفر الدوار شبراخيت	١٩٨٣/٢/١ ١٩٨٣/٨/١
عزبة الطبرية ، كوم زمران ، منشأة بشارة ، منشأة أبو وادية ، اليوسفية ، كفر لحيمر ، لحيمر ، أبو حمادة ، زمران النخل ، درشاي •	الدلنجات	١٩٨٣/١٠/١ ١٩٨٤/٤/١
سرنباي ، ديروط •	المحمودية	١٩٨٤/٤/٣٠
محلة بشر ، كفر محلة داود ، عزبة بشارة حنا ، منشأة أبو حنا •	شبراخيت	١٩٨٤/٤/٣٠
تمة ، طيبة ، المنشية الجديدة ، البستان ، زاوية حمور ، الوفائية ، قبور الامراء ، زاوية أبو شوشة ، منشأة فاضل ، الخليلية •	الدلنجات	١٩٨٤/١٠/١
سمنتواي ، ظلمبات حلق الحمل •	أبو حمص	١٩٨٤/١٢/١

بناء السريان حتى ١٩٨٣/٨/١

٦٤ قسم صاحى	١ - الفيوم - ٨٢ قسم صاحى
٧٦ قسم صاحى	٢ - طنطا - ١٩ قسم صاحى
٤٤ قسم صاحى	٣ - شبين الكوم - ٥٤ قسم صاحى
٤٤ قسم صاحى	٤ - المنصورة - ٧٨ قسم صاحى
٤١ قسم صاحى	٥ - دمنهور - ٦١ قسم صاحى
٣٢ قسم صاحى	٦ - بنها - ٥٤ قسم صاحى
٢٠ قسم صاحى	٧ - الزقازيق - ٤٧ قسم صاحى
١٩ قسم صاحى	٨ - الجيزة - ٣٤ قسم صاحى
٢٢ قسم صاحى	٩ - بنى سويف - ٣٨ قسم صاحى
٢٣ قسم صاحى	١٠ - المنيا - ٥٥ قسم صاحى
٨ قسم صاحى	١١ - دمياط - ٧٤ قسم صاحى
١٠ قسم صاحى	١٢ - سوهاج - ٢٨ قسم صاحى
—	١٣ - الاسماعيلية - ٣ قسم صاحى
٤٠٠	١٤ - كفر الشيخ - ٢٠ قسم صاحى
—	المجموع ٦٨٥

اهم المراجع

- ١ - الدكتور السنهورى : الوسيط •
- ٢ - الدكتور سلميان مفس : عقد البيع •
- ٣ - الدكتور خميس خضر : العقود المدنية الكبيرة •
- ٤ - الدكتور محمد المنجى : عقد البيع الابتدائى •
- ٥ - الدكتور احمد ابو الوفا : المرافعات المدنية والتجارية •
- ٦ - الدكتور احمد ابو الوفا : نظرية الدفوع •
- ٧ - الدكتور احمد ابو الوفا : التعليق على نصوص المرافعات •
- ٨ - الدكتور احمد اشو الوفا : نظرية الاحكام •
- ٩ - الأستاذين محب سعد وفؤاد غالب : المرجع فى احكام الشهر والتوثيق •
- ١٠ - الدكتور برهام محمد عطا الله : دعوى صحة التعاقد •
- ١١ - الدكتور لبيب شنب : عقد البيع الابتدائى
- ١٢ - الأستاذين عز الدين الديناصورى وحامد عكاز : التعليق على نصوص المرافعات •
- ١٣ - الدكتور فتحى والى : الوسيط فى قانون القضاء المدنى •
- ١٤ - الدكتور عبد المنعم الشرقاوى : المرافعات المدنية •
- ١٥ - المستشار محمد كمال عبد العزيز : التعليق على نصوص المرافعات •
- ١٦ - المستشار محمد كمال عبد العزيز : التقنين المدنى •
- ١٧ - الدكتور محمد شوقى : الشهر العقارى علما وعملا •
- ١٨ - الدكتور وجدى راغب : الموجز فى مبادئ القانون المدنى •

- ١٩ - الأستاذين محمد سيد عبد التواب ومحمد نوفل : قوانين تنظيم الملكية العقارية •
- ٢٠ - الدكتور محمد كامل مرسى : عقد البيع •
- ٢١ - الدكتور أنور سلطان والدكتور جلال العدوى : عقد البيع •
- ٢٢ - الدكتور مجدى صبحى خليل : عقد البيع •
- ٢٣ - المستشار البغال : الوسيط فى صيغ الدعاوى •
- ٢٤ - الأستاذين حسن الفكهانى وعبد المنعم حسنى : الموسوعة الذهبية لأحكام النقض •
- ٢٦ - المستشار عبد المنعم الشربينى : الموسوعة الشاملة لأحكام النقض •
- ٢٧ - مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية •

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	تقديم
٩	الباب الأول دعوى صحة ونفاذ عقد البيع
١١	تمهيد
	الفصل الأول تعريف دعوى صحة التعاقد واجراءات رفعها
١٤	المبحث الأول تعريف دعوى صحة التعاقد وخصائصها
١٦	تعريف القضاء لدعوى صحة التعاقد
١٩	اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ
٢٠	خصائص دعوى صحة التعاقد
٢٢	تطبيقات قضائية
	المبحث الثاني اجراءات رفع دعوى صحة التعاقد
٢٥	أولا : الاختصاص المحلي
٢٨	ثانيا : الاختصاص القيسى
٣٦	تطبيقات قضائية

الصفحة

الموضوع

٤٦ ثالثا : تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد

٤٩ تطبيقات قضائية

٦٨ التمييز بين حكم البيع قبل أن يسجل وحكمه بعد التسجيل

٦٨ أ - حكم البيع قبل أن يسجل

البيع غير المسجل لا ينقل الملكية بالنسبة الى الغير ولا فيما بين المتعاقدين - التنازع بين المشتري من المورث والمشتري من الوارث - البيع غير المسجل لا يزال يباع فينتج آثاره عدا نقل الملكية بالفعل

٧١ أولا : البيع غير المسجل ينشئ التزاما في جانب البائع بنقل الملكية - كيفية تنفيذ هذا الالتزام

٧٢ ثانيا : البيع غير المسجل ينشئ جميع الالتزامات الأخرى في جانب البائع وفي جانب المشتري

٧٨ ثالثا : البيع غير المسجل تترتب عليه آثاره بوصفه بيعا

٧٨ ب - حكم البيع بعد أن يسجل

٧٩ البيع المسجل يرتب جميع الآثار التي يرتبها البيع غير المسجل - ويزيد البيع المسجل بأن ينقل الملكية فعلا فيما بين المتعاقدين وبالنسبة الى الغير

الفصل الثاني

شروط قبول دعوى صحة التعاقد

المبحث الأول

٩٩ شروط قبول الدعوى

٩٩ الدعوى كما يراها الفقه الحديث والقديم

الصفحة	الموضوع
١٠٠	شروط يتعين توافرها حتى تسمع الدعوى والا حكمت المحكمة بعدم قبولها
١٠١	أولا : أن يكون لرافع الدعوى مصلحة شخصية ومباشرة
١٠١	شرط الأهلية للتقاضى
١٠١	الشرط الثانى ألا يكون قد سبق صدور حكم فى موضوعها
١٠١	تطبيقات قضائية
١٠٥	الشرط الثالث - أن ترفع الدعوى فى الميعاد الذى يحدده المشرع
١٠٥	تطبيقات قضائية
١٠٧	الشرط الرابع - ألا يكون قد اتفق على التحكيم بصدد الدعوى
١٠٧	الشرط الخامس - ألا يكون قد تم صلح بين الخصوم بصدد الدعوى المرفوعة
١٠٧	شرط خاص لقبول الدعاوى المتعلقة بالتصرفات الواجب قيدها بالسجل العينى
١٠٨	الطلبات العارضة من المدعى والمدعى عليه
١٠٩	الطلبات العارضة من شخصين خارج عن الخصوم
١١٠	التدخل فى الدعوى
١١٢	آثار التدخل
١١٤	اجراءات التدخل
١١٤	تطبيقات قضائية
١٢١	من أحكام المحاكم المختلفة
١٢٤	اختصاص الغير
١٢٤	القصد من ادخال خصم ثالث فى الدعوى
١٢٤	اختصاص الغير بناء على طلب أحد طرفى الخصومة

الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني
١٢٥	الشروط الموضوعية للحكم بصحة التعاقد
١٢٥	أولاً : الشروط الخاصة بصحة العقد
١٢٥	تطبيقات قضائية بشأنها
١٣١	الوعد بالتعاقد وتطبيقات قضائية بشأنه
١٣٥	البيع بالعربون
١٣٥	تطبيقات قضائية بشأن البيع بالعربون
١٣٦	بيع المال الشائع وتطبيقات قضائية بشأنه
١٤٢	بيع المحل التجارى وتطبيقات قضائية بشأنه
١٥٠	البيع بالمزاد وتطبيقات قضائية بشأنه
١٥٩	بيع المثلث وتطبيقات قضائية بشأنه
١٥٩	البيع فى البورصة وتطبيقات قضائية بشأنه
١٦١	عدم توقيع المشتري على عقد البيع
١٦١	صحة العقد : أن يرد التعاقد على محل مشروع
١٦٦	حظر التصرف فى بيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم مخالفة ذلك - أثره - بطلان بيع الصيدلية - حظر تملك الأجانب بعض العقارات فى مصر
١٦٦	حكم المحكمة الدستورية العليا بهذا الشأن
١٧١	بطلان التصرف فى الأرض المبيعة من الدولة قبل أداء الثمن
١٧٢	بيع الوفاء
١٧٢	أحكام القضاء بشأن بيع الوفاء
١٧٩	ثانياً : الشروط المتعلقة بإرادة المتعاقدين
١٧٩	الغلط فى التعاقد
١٨١	التدليس
١٨٦	الأكراه المفسد للرضا

الصفحة	الموضوع
١٨٨	الاستغلال والغبن
١٨٩	بيع عقارات ناقص الأهلية
١٩٠	أحكام القضاء بشأن ذلك
١٩١	البيع بطريق النيابة
١٩١	أحكام القضاء بشأن ذلك
١٩٤	ثالثا : الشرط الخاص بأن يكون البيع حقيقيا
١٩٤	المقصود بالصورية ونطاقها
١٩٦	أنواع الصورية
١٩٦	تطبيقات القضاء بشأن ذلك
٢١٠	البيع فى مرض الموت
٢١٠	تحديد مرض الموت
٢١٠	تطبيقات قضائية بشأن مرض الموت
٢١٥	حكم البيع فى مرض الموت
٢١٥	تطبيقات قضائية بشأن ذلك
٢١٩	رابعا : أن يكون نقل الملكية الى المشتري ممكنا
٢٢٠	تطبيقات قضائية بشأن ذلك
٢٢٦	بيع ملك الغير
٢٢٦	تطبيقات قضائية بشأن بيع ملك الغير
٢٢٩	خامسا : وفاء المشتري بالثمن
٢٢٩	تطبيقات قضائية بشأن وفاء المشتري بالثمن

الصفحة

الموضوع

الفصل الثالث

انتهاء الخصومة في دعوى صحة التعاقد

المبحث الأول

انتهاء الخصومة بغير حكم في الدعوى

٢٣٨	١ - عيوب الخصومة
٢٤٠	٢ - اهمال المدعى
٢٤٠	٣ - انقضاء سنة على آخر اجراء صحيح في الخصومة
٢٤٣	الصلح في دعوى صحة التعاقد
٢٤٥	تطبيقات قضائية بشأن الصلح في دعوى صحة التعاقد
٢٥١	مثال لتسبيب حكم الصلح
٢٥٢	ترك الخصومة
٢٥٤	آثار ترك الخصومة
٢٥٤	نموذج تسبيب حكم الترك

المبحث الثاني

انتهاء الخصومة في دعوى صحة التعاقد بحكم

٢٥٥	التعريف بالحكم
٢٥٦	الضوابط العامة لتكييف الأحكام واستخلاص القضاء منها
٢٥٧	تسبيب الأحكام في دعوى صحة التعاقد
٢٧٤	الاثبات والدفع في دعوى صحة التعاقد
٢٧٥	تطبيقات قضائية بشأن الاثبات والدفع في دعوى التعاقد
٢٧٨	انكار التوقيع في دعوى صحة التعاقد
٢٧٨	تطبيقات قضائية بشأن ذلك
٢٨٢	أحكام نقض لم تنشر
٢٨٣	الدفع بالجهالة
٢٨٣	تطبيقات قضائية بشأن ذلك
٢٨٧	أثر الحكم بدعوى صحة التعاقد
٢٨٨	تطبيقات قضائية

النماذج والطلبات المتعلقة بالشهر في دعوى صحة التعاقد

٣٠٣	نموذج طلب شهر عقارى
٣٠٤	نموذج طلب شهر عقارى خاص ببيع أرض زراعية
٣٠٥	نموذج طلب تسجيل صحيفة دعوى تعاقد
٣٠٦	طلب شهر عقارى
٣٠٨	نموذج لصحيفة دعوى صحة التعاقد

الموضوع الصفحة

الباب الثاني
دعوى صحة التوقيع ٣٠٩

الفصل الأول

تعريف الدعوى والتمييز بينها
وبين دعوى صحة التعاقد ٣١١

تعريف القضاء لدعوى صحة التوقيع ٣١٣

تطبيقات قضائية بشأن ذلك ٣١٣

دعوى صحة التوقيع دعوى تحفظية تفاديا من المنازعة في صحة التوقيع مستقبلا لا تتعرض فيها المحكمة للالتزام الثابت بالورقة من جهة صحته أو بطلانه أو نفاذه - جواز اثبات صورية التاريخ - جواز اثبات أن التصرف صدر في مرض الموت ٣١٣

خصائص دعوى صحة التوقيع والتمييز بينها وبين صحة التعاقد ٣١٤
تطبيقات قضائية ٣١٦

الفرق بين دعوى صحة التعاقد وبين دعوى صحة التوقيع - تسجيل الحكم بصحة التوقيع - أثره - المساواة بين الأثر المترتب على تسجيل حكم صحة التوقيع وبين الأثر المترتب على تسجيل حكم صحة التعاقد - عدم ترتب أثر على تسجيل صحيفة دعوى صحة التوقيع ووجوب تسجيل حكمها لينتج التسجيل أثره من تاريخ حصوله - اقتصار آثار حكم صحة التوقيع على مجرد صحة التوقيع وعدم تعديده الى صحة التزامات الطرفين - دعوى صحة التوقيع لم يرد ذكرها ضمن الدعاوى الواجبة التسجيل *

عدم اعتبار دعوى صحة التوقيع من الدعاوى التي تدخل ضمن المادة السابعة من قانون التسجيل مع ما يترتب على تسجيل صحيفتها ما يترتب على تسجيل صحائف تلك الدعاوى *

الصفحة

الموضوع

الفصل الثانى

الاختصاص فى نظر صحة التوقيع
الاختصاص المحلى

٣٢٢

٣٢٣

الاختصاص القيمى

الفصل الثالث

الحكم فى دعوى صحة التوقيع

٣٢٥

٣٢٥

٣٢٦

٣٢٦

انكار التوقيع بالحثم
حجية الحكم بصحة التوقيع
تطبيقات قضائية

٣٢٨

٣٣١

٣٣٣

من أحكام المحاكم الكلية
النماذج وصيغ الدعاوى فى دعوى صحة التوقيع
ملحق بالقرارات الصادرة بشأن تطبيق السجل العينى
اعلان عن تنفيذ القانون ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العينى على
بعض الأقسام المساحية بمحافظات الشرقية ودمياط وسوهاج
والبحيرة

٣٣٨

قرار وزير العدل رقم ١٤٧٣ لسنة ١٩٨٤
قرار وزير العدل رقم ٢٦٠٧ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ٤٤٣٢ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ٥٢٥٠ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ٤٥١٦ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ٢١٤٤ لسنة ١٩٨٣
قرار وزير العدل رقم ٤٧٣٨ لسنة ١٩٨٣

الصفحة

الموضوع

بيان بالمراكز والقرى التى طبق عليها
السجل العينى وتاريخ سريانها

٣٥٩

محافظة الغربية

محافظة الفيوم

محافظة المنيا

محافظة المنوفية

محافظة الدقهلية

محافظة القليوبية

محافظة الشرقية

محافظة الجيزة

محافظة بنى سويف

محافظة دمياط

محافظة سوهاج

محافظة الاسماعيلية

محافظة كفر الشيخ

محافظة البحيرة

كتب للمؤلف

في مجال القانون المدني :

١ - مدونة القانون المدني

تتضمن على نصوص القسانون المدني معلقا عليها باحكام القضاء
الحديث •

٢ - الوسيط في قضاء الامور المستعجلة

ويشتمل على اختصاص القضاء المستعجل والاوامر على عرائض وصيغ
الدعاوى واحكام النقص في خمسين عاما •

٣ - موسوعة الاحوال الشخصية

وتشتمل على صيغ الدعاوى الشرعية واحكام الولاية على المال
وقوانين المواريث والوصية والاحوال الشخصية لغير المسلمين واحكام
النقص في خمسين عاما •

٤ - شرح قانون المساكن الجديد

ويتناول التعليق على القانون ١٣٦ بالشرح واحكام القضاء •

٥ - شرح قانون الحماماء

ويشتمل على التعليق على نصوص قانون الحماماء بالشرح واحكام
النقص •

٦ - المرجع فى المنازعات العمالية بالاشتراك مع الزميل المستشار عدلى خليل .

٧ - المرجع فى منازعات العمل بالاشتراك مع الزميل المستشار عدلى خليل .

٨ - التشريعات الزراعية من الناحيتين المدنية والجنائية .
وهو الكتاب الحائز على الجائزة فى مكافأة تشجيع التأليف الزراعى
لعام ١٩٨٤ .

٩ - جرائم الشيك من الناحيتين الجنائية والمدنية
ويشتمل على كافة صور التجريم وشروط صحة الشيك جنائيا ومدنيا
وتجاريا واسباب الاباحة وموانع العقاب والدعوى المدنية وتسبيب
الاحكام بالمقارنة بتشريعات الدول العربية واحكام النقض من ١٩٣١
الى ١٩٨٥ .

تحت الطبع للمؤلف

الوسيط في احكام النقض الجنائي

في ١٠ سنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٥

جميع الاحكام الصادرة من ١ - ٥

اكثر من ثلاثين الف حكم

(٧) موسوعة الدعاوى العلمية

دَعَاوَى التَّصْحِيحِ

دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها

- إغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية.
- الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم في الدعوى.
- تصحيح الأخطاء المادية الكتابية والحسابية.
- دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية.
- طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية.
- طبقاً لقانون الأحوال المدنية الجديد ١٤٢/١٩٩٤.

دكتور محمد المنجى
المحامى بالنقض

(الطبعة الأولى ١٩٩٥)

توزيع // منشأة
جلال حنّى وشركاه
بالاسكندرية

مقدمة

(١) الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب :

هذا هو الكتاب السابع فى « موسوعة الدعاوى العملية » ويتناول الكتاب دراسة تأصيلية لـ « دعوى التصحيح » - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها .

وتبدو الأهمية النظرية لموضوع الكتاب فى فكرته الجديدة ، فهو أول كتاب يحمل هذا العنوان ، ويتناول تصحيح الأحكام القضائية المدنية والجنائية والادارية والشرعية ، وكذلك قيود الأحوال المدنية الشخصية والعائلية وغيرها .

ففى مجال تصحيح الأحكام القضائية تدق التفرقة بين تصحيح الحكم القضائى والطعن على الحكم القضائى . فالأول يرمى الى تدارك وجود أخطاء فنية أو مادية فى الحكم ، أى تدارك وجود نقص فنى أو مادى فى الحكم ، يستوى أن يقع هذا الخطأ أو النقص فى المنطوق أو فى أى جزء من أجزاء الحكم المكمل للمنطوق . أما الثانى فيرمى الى اعمال تقدير جديد للتقدير الأول الذى يتظلم منه عن طريق الطعن فى الحكم القضائى . - كذلك تدق التفرقة بين الأخطاء الفنية التى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى ، والأخطاء المادية البهتة التى يكون تصحيحها عن طريق الطلب . وبالنسبة للأخطاء الأولى يثور التساؤل بصدد اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، ثم العكس عند الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ؟ فهل يلجأ المدعى الى الطعن على الحكم بالاستئناف لاستدراك ما أغفلته المحكمة ، أو للاعتراض على الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ؟ أم يلجأ الى ذات محكمة أول درجة لتصحيح الأوضاع ؟ وهل يوجد استثناء فى هذا الصدد ؟

وفى مجال تصحيح قيود الأحوال المدنية تدق التفرقة بين القيود الهامة التى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى ، والقيود الأخرى التى يكون تصحيحها عن طريق الطلب . بالإضافة الى المشاكل التى يثيرها غير ذلك من الأوراق مثل الاعلام الشرعى ...

وتبدو الأهمية العملية لموضوع الكتاب فى فكرته العلمية التى تهتم جميع المشتغلين بالقانون ، ولا سيما القضاة والمحامين • فلا يخلو مكتب محام من وجود حكم قضائى لديه قد أصابه خطأ فنى أو مادى • ويتطلع المحامى الى سلوك وسيلة تصححه سواء عن طريق الدعوى أو الطلب ، أو وجود خطأ فى قيود الأحوال المدنية الهامة يتعلق بالزواج (مثل الخطأ فى اسم الزوج أو الزوجة أو عقد الزواج باسم الشهرة بدلا من الابنم الرسمى خلال تصحيح الأفراح أو زحمة العمل) أو بطلان الزواج أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسمائى أو اثبات النسب ، أو وجود خطأ يتعلق بالقيود الأخرى الهامة الجنسية أو الديانة أو المهنة • أو وجود خطأ فى قيود الأحوال المدنية الأخرى يتعلق بشهادة الميلاد أو الوفاة ، البطاقة الشخصية أو العائلية • ويتطلع المحامى الى سلوك وسيلة صحيحة سواء عن طريق الدعوى أو الطلب • وذلك كله بعد التفرقة الواعية بين الأحكام القضائية وقيود الأحوال المدنية التى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى ، والتى يكون تصحيحها عن طريق الطلب •

(٢) تقسيم موضوع الكتاب :

تقضى الدراسة التأصيلية لدعوى التصحيح تقسيم هذا الكتاب الى أربعة فصول :

يشمل الفصل الأول الكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام ، أى الأخطاء الفنية فى الأحكام المدنية أو الجنائية أو الادارية أو الشرعية ، التى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى • ، مثل اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية - أيا كانت تلك المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض - ، أو الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه • ، بالاضافة الى تفسير الغموض أو الابهام فى الأحكام القضائية •

ويشمل الفصل الثانى الكلام عن دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها ، أى قيود الأحوال المدنية التى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى • وقد حصرها القانون حصر بيان فى سبعة قيود هى : الزواج - بطلان الزواج - التصديق - الطلاق - التطليق - التفريق الجسمائى - اثبات النسب • أما القيود الأخرى ثلاثة : الجنسية - الديانة - المهنة • يضاف

اليها الاعلام الشرعى •

ويشمل الفصل الثالث الكلام عن طلبات تصحيح الأحكام ، أى الأخطاء المادية البحتة فى الأحكام المدنية أو الجنائية أو الادارية أو الشرعية التى يكون تصحيحها عن طريق طلب ، يقدم الى ذات المحكمة - أيا كانت تلك المحكمة الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض - التى وقع فى حكمها الخطأ ، سواء كان خطأ كتابيا أو حسابيا ، وذلك بقرار تصدره من غير مرافعة ، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

ويشمل الفصل الرابع الكلام عن طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى ، أى قيود الأحوال المدنية التى يكون تصحيحها عن طريق طلب ، يقدم الى لجنة التصحيح القضائية بكل محافظة ، التى يرأسها المحامى العام وعضوية مدير ادارة الأحوال المدنية ومدير مديرية الشئون الصحية ، والتى تختص بالفصل فى تصحيح قيود الأحوال المدنية غير العشرة السالفة المذكورة على سبيل الحصر ، مثل الخطأ فى شهادات الميلاد أو الوفيات ، أو البطاقة الشخصية أو العائلية ، الواردة فى سجلات الوقائع وفى السجل المدنى المنصوص عليها فى قانون الأحوال المدنية الجديد ١٤٣/١٩٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٦/٩ .

هذا وسوف نعى - جريا على عادتنا فى موسوعة الدعاوى العملية - فى كل فصل من فصول هذا الكتاب ، بايراد الأمثلة العملية التى عرضت فى الحياة العملية ، سواء من حيث الأحكام القضائية أو قيود الأحوال المدنية وغيرها ، مع الاستشهاد بأحدث أحكام محكمة النقض .

وعلى ذلك سوف نقسم موضوع هذا الكتاب الى أربعة فصول على النحو الآتى :

- الفصل الأول : دعاوى تصحيح الأحكام القضائية .
- الفصل الثانى : دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها .
- الفصل الثالث : طلبات تصحيح الأحكام القضائية .
- الفصل الرابع : طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية .

الفصل الأول
دعاوى تصحيح الأحكام القضائية

(٣) تمهيد :

قلنا أن الفصل الأول يشمل الكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام ، أى الأخطاء الفنية التى قد تقع فى الأحكام ، والتى يكون تصحيحها عن طريق الدعوى . وأول صورها هى اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها ، أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض ، سواء عرضت عليها عند بداية التقاضى فى صلب صحة الدعوى ، أو فى أثناء التقاضى بإبدائها فى محضر الجلسة . وثانى صورها هى الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم أصلا ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه أثناء التقاضى بإبدائه فى محضر الجلسة . وثالث صورها هى وجود غموض أو إبهام فى الأحكام يتطلب الأمر تفسيرها وإزالة الغموض أو الإبهام الذى اكتنفها . . . وسوف نتناول الكلام عن كل صورة من هذه الصور الثلاث فى مبحث مستقل .

وعلى ذلك سوف نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث على النحو الآتى :

- المبحث الأول : اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية .
- المبحث الثانى : الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم .
- المبحث الثالث : تفسير الغموض أو الإبهام فى الأحكام .

المبحث الأول اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية

(٤) (أولا) تصحيح الأحكام المدنية :

نتكلم فى هذا المبحث عن الصورة الأولى من صور دعاوى تصحيح الأحكام التى ذكرناها ، وهو اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، سواء فى القضايا المدنية أو الجنائية أو الادارية أو الشرعية على التوالى . . .

ونتكلم (أولا) عن تصحيح الأحكام المدنية ، ونعرض للنقاط الآتية :

- المقصود بالاغفال .
- المقصود بالمحكمة .
- المقصود بالطلبات الموضوعية .
- اجراء التصحيح بصحيفة دعوى ، وليس بطلب ادارى ، أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم ، ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه .
- ميعاد دعوى التصحيح .
- رسوم دعوى التصحيح .
- الحكم فى دعوى التصحيح .
- الطعن فى الحكم الصادر فى دعوى التصحيح .
- أمثلة لاغفال بعض الطلبات الموضوعية .
- أمثلة لاغفال ما لا يعد من الطلبات الموضوعية .

(٥) المقصود بالاغفال :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

مؤيدين من هذه المادة أن المقصود بالاعغال هنا هو عدم اصدار المحكمة بحكمها في بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها عن سهو أو غلط ، لا عن شعور أو بينة .

فقد يحدث في الجلسة العملية أن يكون المدعى قد تقدم بطلبات الموضوعية سواء عند بداية التقاضي في صلب صحيفة الدعوى ، أو في أثناء التقاضي بطلب عارض في محضر الجلسة ، بعد سداد الرسم المطلوب بصدده كاملاً . ثم تغفل المحكمة أو لا تصدر حكمها في بعض هذه الطلبات الموضوعية عن سهو أو غلط ، لا عن شعور أو بينة .

كذلك يقصد بالاعغال هنا الاعغال الكلي الذي يجعل الطلب باقيا على أصله ، أو ما زال مطروحا على المحكمة المعروض عليها ، أو معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء صريحا أو ضمنيا . ومن ثم فلا يعتبر اغفالا في حكم القانون أن ينصب الاعغال على وسيلة من وسائل الدفاع كدفع شكلي أو موضوعي أو دفع بعدم القبول ، أو ينصب الاعغال على وسيلة من وسائل الاجراءات كطلب اسقاط الخصومة أو اعتبارها كأن لم تكن أو طلب انقضائها بالتقادم ، إذ يكون لصاحب المصلحة سلوك طريق الطعن على الحكم ، تأسيسا على صدور الحكم بناء على اجراءات باطلة (١) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المادة ٣٦٨ مرافعات (المقابلة للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات الحالي) صريحة ، في أنه اذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر القانون أن يكون علاج الاعغال هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . والمقصود بالاعغال هنا هو الاعغال الكلي الذي يجعل الطلب معلقا لم يقض فيه قضاء ضمنيا .

فاذا كان المطعون عليه الأول قد دفع ببطلان الاستئناف لاعلانه في غير المحل المختار المبين في ورقة اعلان الحكم ، ولأن الاعلان اللاحق تم بعد الميعاد ، قاصدا بذلك الاستئناف الموجه اليه والمرفوع عن الدعوى الأصلية .

(١) الدكتور احمد ابو الوفا « نظرية الاحكام في قانون المرافعات » ط ٦ س ١٩٨٩ بند

وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول الدفع وإبطال الاستئناف ، دون أن يعرض في قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان ، وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقيا معلقا أمام المحكمة . فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون لاغفال الفصل فيه يكون في غير محله ، (٢) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ٠٠٠ » وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاتي صريحة ، في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر المشرع بذلك أن يكون علاج الاغفال ، هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهوا أو غلطا . وكان المقصود بالاغفال هنا هو الاغفال الكلي لطلب موضوعي قدم الى المحكمة بصورة واضحة ، بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه ضمنا .

ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة ، اذا انصب الاغفال على الفصل في دفع شكلي ، اذ يعتبر رفضا له . أو اذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب الموضوعي . وتكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية ، متى كان قابلا لذلك . لما كان ذلك فلا يجوز الطعن بطريق النقض فيما أغفل الحكم الفصل فيه ، (٣) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« المستفاد من نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه ، أن تكون المحكمة قد أغفلت سهوا أو خطأ الفصل في طلب موضوعي قدم إليها بصورة واضحة اغفالا كلياً ، يجعل الطلب معلقا أمامها لم يقض فيه الحكم قضاء ضمنا .

-
- (٢) نقض ١٩٦١/١/٥ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ٤٩ - ٢ .
 - نقض ١٩٧٠/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ٨٢٠ - ١٣٣ .
 - نقض ١٩٧٣/٢/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٢١٩ - ٣٨ .
 (٣) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .
 - نقض ١٩٧٩/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٧٥ - ١٢٦ .

أما إذا كان المستفاد من أسباب الحكم ومنطوقه أنه قضى صراحة أو ضمنا برفض الطلب ، فإن وسيلة تصحيح الحكم إنما تكون بالطعن فيه بطرق الطعن المقررة إن كان قابلا لها ، (٤) .

(٦) المقصود بالمحكمة :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

ويبين من هذه المادة أن المقصود بالمحكمة هنا ذات المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، والتي حكمت في النزاع ، وأغفلت سهوا أو خطأ الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض ...

(١) المحكمة الجزئية :

فقد تكون المحكمة الجزئية هي المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، عن طريق السهو أو الخطأ ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ١/٤٢ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا بالفصل في الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا بنظر الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح جميع الطلبات عليها وتم الاعتداد بقيمته .

ومثال ذلك أن ترفع دعوى جزئية بثبوت ملكية شيء ، والتسليم

(٤) نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ طعن ٢٨١٧ السنة ٥٢ قضائية .

- نقض ١٩٨٩/١/٢٦ طعن ٥٢/٣١١ و ٥٦/٢٦٢٤ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٣/١٨ طعن ١٢٩٨ السنة ٥١ قضائية .

- نقض ١٩٨٤/١/٣١ طعن ١٠٩٧ السنة ٥٠ قضائية .

بالتبعية ، فتحكم المحكمة في طلبه ثبوت الملكية ، وتغفل الفصل في طلبه التسليم ، عندئذ يملك المدعى تجديد طلب التسليم بصحيفة دعوى استدراك أمام ذات المحكمة الجزئية . رغم أن هذا الطلب في ذاته من اختصاص المحكمة الابتدائية باعتباره من الطلبات الأصلية غير المقدرة القيمة : (المادة ٤١ مرافعات) .

كذلك تكون هذه المحكمة هي المختصة محليا بالفصل في الطلب الموضوعي ، ولو كانت في الأصل غير مختصة به ، وإنما يسقط حق المدعى عليه في التمسك بعدم اختصاصها محليا لتكلمه في الموضوع . أي موضوع الطلب الذي أغفل - قبل صدور الحكم في الطلبات الأخرى - أما إذا كان حق المدعى عليه في التمسك بعدم اختصاص المحكمة محليا لم يسقط لتخلفه عن الحضور مثلا ، فإنه يملك - عند طرح الطلب من جديد على المحكمة - التمسك بعدم اختصاصها محليا . لكن إذا كان المدعى عليه قد تمسك بعدم الاختصاص المحلي ، وقضت المحكمة الجزئية باختصاصها ، فإنه لا يملك التمسك من جديد بعدم الاختصاص المحلي عند طرح الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه (٥) .

(٢) المحكمة الابتدائية :

وقد تكون المحكمة الابتدائية هي المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، عن طريق السهو أو الخطأ ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الكلية التي تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه أو دعوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ، وذلك بهيئة استئنافية : (المادة ١/٤٧ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا بالفصل في الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا بنظر الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، بصرف النظر عن قيمته فيه ذاته ، أي ولو كانت قيمته بمفرده لا تدخل في اختصاص المحكمة ، وذلك لأنها كانت مختصة به عند رفع الدعوى ابتداء ، نظرا لاضافة قيمته الى قيمة باقي طلبات المدعى التي فصلت فيها المحكمة بالفعل (المادة ٣٨ - مرافعات) . وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا بنظر الطلب

(٥) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ - ص ٧٠٢ .

الموضوعى الذى أغفلت الفصل فيه ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها فى أول الأمر ، عند طرح جميع الطلبات عليها وتم الاعتداد بقيمته .

ومثال ذلك أن ترفع دعوى كلية ببراءة ذمة المستاجر من دين الأجرة عن عدة شهور . فتحكم المحكمة ببراءة ذمته عن بعض الشهور ، وتغفل الفصل فى بعض الشهور الأخرى . عندئذ يملك المدعى تجديد طلب براءة الذمة عن الشهور الأخرى بصحيفة دعوى استدراك أمام ذات المحكمة الابتدائية . رغم أن هذا الطلب فى ذاته قد تقل قيمته عن النصاب القيمى أمام المحكمة الابتدائية ، ويدخل فى النصاب القيمى أمام المحكمة الجزئية (المادة ١/٤٢ مرافعات) .

كذلك تكون هذه المحكمة هى المختصة محليا بالفصل فى الطلب الموضوعى ، ولو كانت فى الأصل غير مختصة به ، وإنما سقط حق المدعى عليه فى التمسك بعدم اختصاصها لتكلمه فى الموضوع - أى موضوع الطلب الذى أغفل - قبل صدور الحكم فى الطلبات الأخرى . أما إذا كان حق المدعى عليه فى التمسك بعدم اختصاص المحكمة محليا لم يسقط لتخلفه عن الحضور مثلا ، فانه يملك - عند طرح الطلب من جديد على المحكمة - التمسك بعدم اختصاصها محليا . لكن إذا كان المدعى عليه قد تمسك بعدم الاختصاص المحلى ، وقضت المحكمة الابتدائية باختصاصها ، فانه لا يملك التمسك من جديد بعدم الاختصاص المحلى عند طرح الطلب الموضوعى الذى أغفلت الفصل فيه (٦) .

(٣) المحكمة الاستئنافية :

قد تكون المحكمة الاستئنافية هى المحكمة التى أغفلت الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية التى رفع عنها الاستئناف ، عن طريق السهو أو الخطأ ، عند نظرها دعوى استئنافية من دعاوى المواد الكلية التى تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٢١٩ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هى المختصة بالفصل فى الطلب الموضوعى الذى أغفلت الفصل فيه ، بصرف النظر عن قيمته فى ذاته ، أى ولو كانت قيمته بمفرده لا تجيز استئنافه ، لدخولها فى حدود النصاب الإنتهائى

(٦) الدكتور أحمد أبو الإفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٧٠٢ .

للمحكمة الابتدائية (المادة ٤٧/١ مرافعات) . طالما أن جميع الطلبات التي طرحت أولا على المحكمة الابتدائية ، تجيز استئناف الحكم الصادر في أى طلب منها ، لأنها تقوم على سبب قانوني واحد ، ولأن مجموعها يزيد عن النصاب الانتهائي للمحكمة (المادة ٢٢٣ مرافعات) .

ذلك انه اذا تعددت الطلبات الموضوعية ، وأغفلت المحكمة الاستئنافية الفصل في أحدها ، وكانت تقوم على سبب قانوني واحد . فإن نصاب الاستئناف يتحدد عملا بالقواعد العامة على أساس مجموعها ، باحتساب الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه ، على أساس أن القاعدة في تقدير نصاب الاستئناف هي بالاعتداد بمجموع الطلبات ، اذا كانت تقوم على سبب قانوني واحد . ويقصد بالطلبات في هذا الصدد الطلبات التي طرحت على المحكمة الابتدائية ، لا الطلبات التي فصلت فيها المحكمة الاستئنافية ، وذلك حتى لا يضار المحكوم عليه بطلب عارض لم يكن له يد فيه ، وهو اغفال المحكمة الاستئنافية الفصل في بعض الطلبات الموضوعية عن سهو أو خطأ (٧) .

(٤) محكمة النقض :

قد تكون محكمة النقض هي المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، عن طريق السهو أو الخطأ ، عندما تكون في حالة من حالات التصدي المنصوص عليها في قانون المرافعات ، اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه ، وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، أو كان الطعن للمرة الثانية ، ورأت المحكمة نقض الحكم المطعون فيه ، حيث يجب عليها أن تحكم في الموضوع (المادة ٢٦٩/٤ مرافعات) (٨) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة بالفصل في الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، طالما أنها هي المختصة بنظر الطعن برمته بجميع الطلبات التي طرحت عليها ابتداء ، وبالاختصار فانه تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض أحكام المادة ١٩٣ مرافعات ، اذا أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، عن طريق السهو أو الخطأ ، حيث يجوز

(٧) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بنسب ٣٧٥ ص ٧٠٣ .

(٨) الدكتور نبيل اسماعيل عمر في أصول المرافعات المدنية والتجارية ، ط ١ ص ١٩٨٦

بنسب ٩٨٦ ص ١١١٥ .

لصاحب الشأن الرجوع اليها لكي تستدرك ما فاتها الفصل فيه (٩) طالما أن القاعدة أنه تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد والاجراءات الخاصة بنظام الجلسات . كما تسرى عليها القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص المنظمة لتلك المحكمة (المادة ٢٧٣ مرافعات) .

وقضت محكمة النقض بصدد الحكم بالفوائد التي تقدم بها الخصم في الاستئناف للمرة الأولى بقولها :

« ... لما كانت الدعوى قد رفعت أمام المحكمة الابتدائية ، بطلب وحيد هو المطالبة بمقابل غلة الأفيان المبيعة طوال فترة وضعها تحت التحفظ . ولم يطلب المدعون فوائد الثمن . كما أن هذا الطلب ليس مما يندرج في عموم الطلب الذي رفعت به الدعوى . »

وقد حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى ، فانصب قضاؤها على هذا الطلب الذي طلب اليها الفصل فيه . وهي اذا كانت قد تعرضت في أسبابها الى المادة ٤٥٨ فقرة أولى من القانون المدني ، وتحدثت عن أحقية المشتري في فوائد الثمن ، فان تحدثها في ذلك لم يكن يقتضيه الفصل في الطلب المعروض عليها ، ولا يعتبر هذا منها فصلا في طلب فوائد الثمن الذي لم يكن معروضا عليها .

ولما كان الطاعنون عندما استأنفوا هذا الحكم ، أضافوا الى طلبهم الأصلي طلبا جديدا - تقدموا به في مذكرتهم الختامية على سبيل الاحتياط ، هو طلب الحكم لهم بفوائد الثمن - وكان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد انتهى في منطوقه الى تأييد الحكم الابتدائي ، فان هذا التأييد لا يمكن أن ينصرف الا الى ما قضى فيه هذا الحكم في منطوقه مما كان معروضا عليه . واذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه الى أسباب الحكم الابتدائي ، فان هذه الاحالة لا يمكن أن تتوجه الا الى الأسباب التي أقامت عليها محكمة أول درجة قضاها فيما فصلت فيه ، وبالتالي لا تنسحب الى ما ورد في أسباب الحكم الابتدائي ، خاصا بأحقية المشتري في فوائد الثمن ، تلك الأسباب التي لا اتصال لها بمنطوقه .

(٩) المستشار عز الدين الشناصوري والأستاذ حامد عكاز المحامي بالنقض في « التعليق

على قانون المرافعات » ط ٧ ص ١٩٩٢ ص ٧٥٨ .

لما كان ذلك ، فإن محكمة الاستئناف باقتصارها على تأييد الحكم الابتدائي ، تكون قد أغفلت الفصل في الطلب الذي قدم إليها لأول مرة ، وهو طلب فوائد الثمن اغفالا تاما ، ويكون هذا الطلب ما زال باقيا معلقا أمامها - وعلاج اغفال بعض الطلبات هو ما بينته المادة ٣٦٨ مرافعات (١٩٣ من قانون المرافعات الحالي) الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه - ولا يقبل الطعن بالنقض في الحكم على أساس اغفال محكمة الاستئناف الفصل في بعض طلبات الخصوم ، (١٠) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها ، وعلاج هذا الاغفال - وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات - يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض ، (١١) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام ، فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض . ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي ما يلزم اتباعه في صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء ، فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالأجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات ، (١٢) .

(٧) المقصود بالطلبات الموضوعية :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

(١٠) نقض ١٩٦٢/١٢/٢ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٣ - ١١٥٩ - ١٨٤ .

(١١) نقض ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٢ - ٦٣٦ - ١٠٠ .

« اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة إمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، » .
ويبين من هذه المادة أن المقصود بالطلبات الموضوعية التى أغفلت المحكمة الحكم فى بعضها ، الطلبات التى تتوافر فيها الشروط الثلاثة الآتية :

الشرط الأول : أن تكون من طلبات الخصوم الأصلية أو العارضة أو التابعة أو الاحتياطية ، الختامية ، وليست وسيلة من وسائل الدفاع أو الاجراءات :

الشرط الأول من الشروط التى يجب توافرها فى الطلبات الموضوعية ، هو أن تكون من طلبات الخصوم الأصلية أو العارضة أو التابعة أو الاحتياطية الختامية (١٣) وليست وسيلة من وسائل الدفاع أو الاجراءات (١٤) .

١ - فقد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلبات الخصوم الأصلية بأن يرد فى صورة طلب أصلى عند بداية التقاضى ، بأن تكون طلبات الخصوم مشتملة على عدة بنود فى صلب صحيفة الدعوى (المادة ٦/٦٣ مرافعات) (١٥) .

٢ - وقد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلبات الخصوم العارضة ، بأن يضاف فى صورة طلب عارض أثناء التقاضى ، الى طلبات الخصوم الواردة فى صلب صحيفة الدعوى ، حيث يكون للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى ، أو ما يكون مكمل للطلب الأصلى أو مترتباً عليه أو متصلاً به اتصالاً لا يقبل التجزئة ، أو ما يتضمن اضافة أو تغيراً فى سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حاله ، أو طلب الأمر باجراء تحفظى وقتى ، أو ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطاً بالطلب الأصلى (المادة ١٢٤ مرافعات) .

(١٢) نقض ١٩٨٠/١/٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١٠٥ - ٢٣ .
(١٣) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٥ ص ١١١٣ .
(١٤) المستشار الدناصورى وعكاز المرجع السابق ص ٧٥٧ .
(١٥) الدكتور أحمد أبو الوفا فى « المرافعات المدنية والتجارية » ط ٦٥ س ١٩٩٠
بند ١٧٠ ص ١٨٣ .

كذلك يكون للمدعى عليه أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن طلب المقاصة القضائية وطلب الحكم له بالتعويضات عن ضرر لحقه من الدعوى الأصلية أو من اجراء فيها ، أى طلب يترتب على اجابته ألا يحكم للمدعى بطلباته كلها أو بعضها أو أن يحكم له بها مقيدة بقيد لمصلحة المدعى عليه ، أى طلب يكون متصلا بالدعوى الأصلية اتصالا لا يقبل التجزئة ، ما تأذن المحكمة بتقديمه مما يكون مرتبطا بالدعوى الأصلية (المادة ١٢٥ مرافعات) (١٦) .

٣ - وقد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلبات الخصوم التابعة ، بأن يقدم فى صورة طلب تابع أو مرتبط بالدعوى ، حيث يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . ويكون التدخل بالاجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاعة فى الجلسة فى حضورهم ، ويثبت فى محضرها ، ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة (المادة ١٢٦ مرافعات) .

ويلاحظ أنه يترتب على التدخل الانضمامى أن المتدخل لا يجوز له ابداء طلبات تغاير طلبات من انضم اليه ، وان جاز له ابداء أوجه دفاع جديدة لهذه الطلبات . أما فى التدخل الهجومى فللمتدخل أن يبدى ما شاء من الطلبات التابعة أو المرتبطة بالدعوى كإى طرف أصلى ، بشرط ألا يترتب على ذلك ارجاء الحكم فى الدعوى الأصلية متى كانت صالحة للحكم ، والا استبقت المحكمة الطلب التابع أو المرتبط للحكم فيه بعد تحقيقه (المادة ١٢٧ مرافعات) .

ويشترط فى الطلب التابع أو المرتبط بالدعوى أن يدخل فى اختصاص المحكمة بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الأخرى التى فصلت فيها . أما اذا كان هذا الطلب لا يدخل فى اختصاصها الفصل فى موضوعه ابتداء - سواء بالتبعية أو على استقلال - فلا يجوز اعمال حكم المادة ١٩٣ مرافعات ، واللجوء الى ذات المحكمة لتستدرك الفصل فى هذا الطلب اذا كانت قد أغفلت الفصل فيه عن طريق السهو أو الخطأ .

وقد عرضت محكمة النقض لهذا الموضوع بخصوص طرح دعوى

التزوير الفرعية على القضاء المستعجل ، الذي أغفل الفصل فيها . . . وقال الطاعن أن المحكمة المستعجلة أغفلت الفصل في الادعاء الفرعي بالتزوير فيظل قائما ، وكان يتعين على تلك المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره وإحالة إلى محكمة الموضوع المختصة بنظره عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع بمقولة أن الفصل في الادعاء بالتزوير يخرج عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل .

وقالت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان هذا النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كان لمن أغفلت المحكمة الحكم في بعض طلباته ، أن يلجأ لعلاج هذا الاغفال ، بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه عملا بنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، ولو كان الطلب على استقلال لا يدخل في اختصاصها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الطلب الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها .

أما اذا كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء - سواء بالتبعية أو على استقلال - فإن اللجوء الى ذات المحكمة للفصل فيه بعدم الاختصاص والاحالة لهو لغو لا مبرر في القانون له ، ويكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام المحكمة المختصة بنظره .

لما كان ذلك ، وكان القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية ، لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبطلانه ، وهو قضاء في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن هذا السبب يضحى . . . في غير محله ، (١٧) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان علاج اغفال المحكمة لبعض الطلبات ، يكون بالرجوع اليها ، تستدرك ما فاتها عملا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات . ويشترط لذلك

أن يكون الطلب الذى أغفلت الفصل فيه يدخل فى اختصاصها بالتبعية لاختصاصها بالطلبات الأخرى التى فصلت فيها» (١٨) .

٤ - وقد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلبات الخصوم الاحتياطية ، بأن يقدم فى صورة طلب احتياطى ، فاذا قبلت المحكمة الطلب الأصيل وحكمت فى موضوعه ، صار الطلب الاحتياطى غير ذى موضوع ، ولا يترتب على اغفاله اعمال المادة ١٩٣ مرافعات . أما اذا رفضت المحكمة الطلب الأصيل ، صار الطلب الاحتياطى بديلا له ، ويتعين على المحكمة أن تعرض له وأن تفصل فيه . فاذا أغفلت ذلك اغفالا كليا ، فإن هذا الطلب يظل باقيا أمامها دون فصل ، وعلاج اغفال الفصل فى بعض الطلبات يكون بالرجوع الى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، ولا يجوز الطعن عليه ، حتى لا يفوت على الخصم درجة من درجات التقاضى وهو من النظام العام (١٩) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« رفع الاستئناف من المحكوم عليه فى الطلب الأصيل ، يستتبع اعتبار الطلب الاحتياطى - الذى لم يكن الحكم المستأنف بحاجة للفصل فيه - مطروحا على محكمة الاستئناف ، دون رفع استئناف بشأنه من المستأنف عليه . ومن ثم يكون لزاما على محكمة الاستئناف - اذا ما ألغت الحكم الابتدائى ، وقضت برفض الطلب الأصيل - أن تعرض للطلب الاحتياطى وتفصل فيه ، بما دام لم يصدر من المستأنف عليه صاحب هذا الطلب ما يفيد نزوله عنه .

فاذا كانت محكمة الاستئناف قد قصرت قضاءها على الطلب الأصيل ، وأغفلت بهذا الفصل فى الطلب الاحتياطى اغفالا كليا ، فإن هذا الطلب ما ينفك باقيا أمامها دون فصل . وعلاج اغفال الفصل فى بعض الطلبات يكون - على ما بينته المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات (المادة ١٩٣ حاليا) - بالرجوع الى نفس المحكمة لتتدارك ما فاتها الفصل فيه . ولا يقلل الطعن بالنقض فى الحكم على أساس اغفال محكمة الاستئناف الفصل فى بعض

(١٨) نقض ١٩٨٧/٣/٢٥ طعن ١٠٦٥ السنة ٦٣ قضائية .

(١٩) الدكتور أحمد أبو الوفا المرافعات بند ١٧٥ م ص ١٩٠ .

طلبات الخصوم» (٢٠) .

٥ - ويجب أن يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات الختامية وليس من الطلبات السابقة عليها ، لأن هذه الطلبات هي التي تحدد الطلبات النهائية للخصوم وما عداها لا يعد مطروحا على المحكمة ، وهي التي يتم التمسك بها في صيغة صريحة جازمة تدل على التصميم عليها ، وهي التي تفيد الإصرار على الحكم بها حتى قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم (٢١) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الطلبات التي يجب على الحكم أن يتقيد بها ، هي الطلبات الصريحة الجازمة . واذ كان مورث المطعون عليهم قد أصر في جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتعويض الاتفاقي وحده ، دون طلب رد مبلغ العربون ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بهذا العربون يعيبه بمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات ، توجب على القاضي التقيد في حكمه بحدود الطلبات المقدمة إليه » (٢٢) .

« الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه هو ذلك الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه عليه . فلا عليها ان هي التفتت عما أثاره الطاعن في خصوص ظروف تحرير السند من أقوال مرسلة لا تنبئ عن تمسكه بأن إرادته كانت معيبة بسبب وقوعه تحت تأثير الإكراه » (٢٣) .

٦ - يجب ألا يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه وسيلة من وسائل الدفاع أو طلبا يتعلق بشكل الاجراءات في الدعوى .

(٢٠) نقض ١٩٦٥/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٥١٨ - ٨٥ .

- نقض ١٩٦٣/٣/١٤ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ١ - ٣٠٨ - ٤٧ .

(٢١) الدكتور أحمد أبو الوفا في « التعليق على نصوص قانون المرافعات » ط ٦

س ١٩٩٠ ص ٧٤٦ .

- الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق ص ١١١٤ .

(٢٢) نقض ١٩٧٤/١٢/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٤٢٧ - ٢٤٢ .

(٢٣) نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة محكمة ٢٩ - ١ - ١١١٢ - ٢٢٨ .

- نقض ١٩٨٦/٥/٢١ طعن ٦٦٨ السنة ٥٢ قضائية .

- نقض ١٩٨٦/٦/٢٨ طعن ٤٢٩ السنة ٥٢ قضائية .

ذلك ان اغفال المحكمة الرد على وسيلة من وسائل الدفاع في الدعوى ، كدفع شكلي أو موضوعي أو دفع بعدم القبول (المواد ١٠٨ - ١١٦ مرافعات) ، لا يعد اغفالا من المحكمة للفصل في طلب موضوعي بالمعنى والشروط السالفة ، وإنما يعد رفضا لها ، ولا يجيز اعمال حكم المادة ١٩٣ مرافعات واللجوء الى دعوى تصحيح الحكم القضائي ، التي ترمى الى تدارك وجود أخطاء فنية في الحكم ، أى تدارك وجود نقص فنى فى الحكم . وإنما يجيز اعمال حكم المادة ٢١١ مرافعات ، واللجوء الى الطعن على الحكم القضائي الذى يرمى الى اعمال تقدير جديد للتقدير الأول ، الذى يتظلم منه بطرق الطعن المقررة فى القانون .

كذلك فان اغفال المحكمة الرد على طلب يتعلق بشكل الاجراءات فى الدعوى ، كطلب التقرير باعتبار الخصومة كأن لم تكن ، أو سقوط اجراءاتها، أو انقضائها بالتقادم (المواد ٨٢ و ١٣٤ و ١٤٠ مرافعات) ، لا يعد اغفالا من المحكمة للفصل في طلب موضوعي بالمعنى والشروط السالفة ، وإنما يعد رفضا لها ، ولا يجيز اعمال حكم المادة ١٩٣ مرافعات ، واللجوء الى دعوى تصحيح الحكم القضائي ، التي ترمى الى تدارك وجود أخطاء فنية في الحكم ، أى تدارك وجود نقص فنى فى الحكم . وإنما يجيز اعمال حكم المادة ٢١١ مرافعات ، واللجوء الى الطعن على الحكم القضائي تأسيسا على صدور الحكم بناء على اجراءات باطلة (٢٤) .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

» ... وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة ، فى أنه اذا أغفلت المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر المشرع بذلك أن يكون علاج الاغفال ، هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهوا أو غلطا ، وكان المقصود بالاغفال هنا هو الاغفال الكلى لطلب موضوعي قدم الى المحكمة بصورة واضحة ، بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه ضمنا .

ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة ، اذا انصب الاغفال على الفصل

(٢٤) راجع البندين ١ و ٥ ص ١٣٠ .

... الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بنسب ٢٧٥ ص ٧٠٠ و ٧٠١ .

فى دفع شكلى ، اذ يعتبر رفضا له . أو اذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب الموضوعى . ويكون وسيلة تصحيح الحكم بالطعن فيه بإحدى طرق الطعن العادية أو غير العادية ، متى كان قابلا لذلك . لما كان ذلك فلا يجوز الطعن بالنقض فيما أغفل الحكم الفصل فيه .» (٢٥) .

الشرط الثانى : أن يكون اغفال الفصل فى الطلب الموضوعى اغفالا كلياً :

الشرط الثانى من الشروط الواجب توافرها فى الطلبات الموضوعية ، هو أن يكون اغفال الفصل فى الطلب الموضوعى اغفالا كلياً .

ذلك الاغفال الكلى للفصل فى الطلب الموضوعى هو الذى يترتب عليه جعل هذا الطلب باقيا على أصله ، أو ما زال مطروحا على المحكمة المعروض أمامها لم يقض فيه قضاء صريحا أو ضمنيا .

أما اذا كان المستفاد من سياق الحكم أن المحكمة قد قضت ضمنا برفض الطلب الموضوعى ، فلا يعد ذلك الرفض اغفالا فى حكم القانون (٢٦) .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

المستفاد من صريح نص المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات السابق (المادة ١٩٣ حاليا) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل فى طلب موضوعى ، اغفالا كلياً يجعل الطلب باقيا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمنيا .

أما اذا كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب ، فإن وسيلة التظلم من ذلك تكون بالطعن فى الحكم أن كان قابلا له ،» (٢٧) .

كذلك قضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

» ... وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة ، فى أنه اذا

(٢٥) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .

- نقض ١٩٧٩/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٧٥ - ١٢٦ .

(٢٦) راجع البند ٥ ص ١٣ .

(٢٧) نقض ١٩٧٣/٢/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٢١٩ - ٣٨ .

أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جازلصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه ؛ وقد آثر المشرع بذلك أن يكون علاج الاغفال ، هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهوا أو غلطا . وكان المقصود بالاغفال هنا هو **الاغفال الكلي** لطلب موضوعي قدم الى المحكمة بصورة واضحة ، بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه ضمينا ، (٢٨) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان مناط الاغفال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي اغفالا **كلياً** يجعله باقيا معلقا أمامها . أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب ، كان وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه بإحدى طرق الطعن المقررة في القانون ، (٢٩) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« مناط اغفال المحكمة الفصل في أحد الطلبات المعروضة عليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو خطأ الفصل في الطلب الموضوعي اغفالا **كلياً** يجعله باقيا معلقا أمامها . أما إذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب ، فلا يعتبر ذلك منها اغفالا في حكم القانون ، وتكون وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن فيه ، (٣٠) .

وقد تورد المحكمة في منطوق الحكم عبارة تقول : « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » . هذه العبارة العامة قد تثير الشك حول الفصل في كافة الطلبات ، فلا يعرف ما إذا كانت قد أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية من عدمه ؟

المقرر قانونا أن هذه العبارة تعد قضاء بالرفض بالنسبة للطلبات

(٢٨) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .

(٢٩) نقض ١٩٧٩/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٧٥ - ١٢٦ .

(٣٠) نقض ١٩٨٩/١/٢٦ طعن ٥٢/٣١١ و ٥٦/٢٦٢٤ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٣/١٨ طعن ١٢٩٨ لسنة ٥١ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٦/٣ طعن ١٥٧٨ لسنة ٥٠ قضائية .

- نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ طعن ١٨١٧ لسنة ٥٢ قضائية .

الموضوعية التي كانت محلا للبحث من جانب المحكمة . أما باقي الطلبات التي لم تتعرض لها المحكمة بالبحث لا من قريب ولا من بعيد في أسباب الحكم ، فإن ورود هذه العبارة في المنطوق لا يشملها ، وتظل باقية على أصلها مطروحة أمامها لم يقض فيها قضاء صريحا أو ضمينيا (٣١) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ، ولا تمتد الى ما لم يكن قد تعرضت له بالفضل صراحة ولا ضمنا ، وعبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » ، إنما تنصرف الى ما رأت المحكمة رفضه ، مما تضمنته الطلبات التي كانت وحدها محل بحثها وقضائها » (٣٢) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« لا يجوز الطعن في الحكم بسبب اغفاله الفصل في أحد الطلبات . وإنما يتعين - وفقا لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق - الرجوع الى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم ، لتستدرك ما فاتها الفصل فيه .

واذ كان الثابت أن محكمة أول درجة ، لم تتعرض للفصل في طلب الريع عن المدة ٠٠٠ على اعتبار أن الطاعن لم يطلب الحساب عن هذه المدة ، ولم يقدم الخبير المنتدب في الدعوى حساب ريعها . ومؤدى ذلك أن هذا الطلب بقى معلقا أمامها لم تقض فيه . وكانت عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » ، الواردة بمنطوق حكمها ، مقصورة على الطلبات التي كانت محل بحثها ، ولا تمتد الى ما لم تكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا .

فإن الحكم المطعون فيه اذ جرى على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في طلب الريع عن هذه المدة ، بسبب الخطأ في تقدير الخبير الذي أخذت به ، وأوجب الرجوع اليها لنظر هذا الطلب طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق (١٩٣ حاليا) ، لا يكون قد خالف القانون ، (٣٣) .

(٣١) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق على نصوص قانون المرافعات من ٧٤٥ .

- الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٥ ص ١١١٤ .

(٣٢) نقض ١٩٥٢/٦/٧ مجموعة محكمة النقض ٣ - ٢ - ٨٠٢ .

(٣٣) نقض ١٩٧٢/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٩٦٣ - ١٥٠ .

.. كذلك قضيت محكمة النقض في هذا الصدد :

« النص في منطوق الحكم ، على أن المحكمة رقت ما عدا ذلك من الطلبات ، لا يعتبر قضاء منها في الطلب الذي أغفلته ، لأن عبارة « ورقضت ما عدا ذلك من الطلبات » ، لا تنصرف الا الى الطلبات التي كانت محلا لبحث هذا الحكم ، ولا تمتد الى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا ، (٣٤) .

الشرط الثالث : أن يكون الحكم الذي أغفل الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، قد أنهى الخصومة أمام المحكمة :

الشرط الثالث من الشروط الواجب توافرها في الطلبات الموضوعية ، هو أن يكون الحكم الذي أغفل الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، قد أنهى الخصومة أمام المحكمة .

فيشترط أن يكون الحكم الذي فصل في بعض الطلبات الموضوعية ، وأغفل الفصل في بعض الطلبات الموضوعية الأخرى ، قد أنهى الخصومة أمام المحكمة ، لأن الخصومة اذا ظلت قائمة أمام المحكمة أمكن لصاحب المصلحة إعادة ابداء الطلب الموضوعي الذي أغفل الفصل فيه ، وذلك دون حاجة الى انشاء خصومة جديدة (٣٥) .

والمعروف أن الحكم الذي ينهي الخصومة أمام المحكمة ، هو الحكم القطعي الذي يحسم النزاع في موضوع الدعوى بحيث تكون المحكمة قد استنفذت سلطتها في نظر النزاع بجملته ، ولم تعد لها ولاية عليه ، لأنه اذا كانت المحكمة ما زالت على صلة بالنزاع ، فيمكن لصاحب المصلحة تذكير المحكمة الى الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه لتستدرك الأمر ، دون حاجة الى اللجوء الى رفع دعوى تصحيح جديدة أمام ذات المحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه عملا بالمادة ١٩٣ مرافعات (٣٦) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقصود بالمواد المستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من المادة

(٣٤) نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٣ - ٣٢٣ - ٤٠٠ .

- نقض ١٩٧٩/١/١١ طعن ١٠٢١ لسنة ٤٥ قضائية .

(٣٥) الدكتور نبيل اسماعيل . عمر المرجع السابق بند ٩٨٥ ص ١١١٤ .

(٣٦) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الاحكام بنسبة ٢٣٣ ص ٤٩٥ .

٢٢٧ من قانون المرافعات ، تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع . واذ كان النزاع المردد في الدعوى قد حكمت محكمة أول درجة في موضوعه ، فان هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة « (٣٧) » .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم تختص بنظر الدعوى الخاصة ببطلان اجراءات الحجز الادارية أو الغائها أو وقف اجراءات البيع . وأن لقاضي الأمور المستعجلة اذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون ، أن يرجع الى حكم القانون للتحقق مما اذا كان الحجز قد وقع وفقا له مستوفيا لأركانه الجوهرية ، أو وقع مخالفا له فاقتدا هذه الأركان ، فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه ، الذي له أن يلجأ لقاضي الأمور المستعجلة للتخلص منه ، طالبا عدم الاعتداد بالحجز ، وليس في ذلك مساس بأصل الحق .

ومن ثم فلا تكون المحكمة الجزئية المختصة به طبقا لما تقضي به المادتان ٢٧ ، ٧٢ من قانون الحجز الاداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، اذ أن الاختصاص المنصوص عليه في المادتين المذكورتين مشروط بأن تكون المنازعة ، تتعلق بأصل الحق أو بصحة الحجز ، لا أن تكون مجرد طلب وقتي لا يمس الحق مما يختص به قاضي الأمور المستعجلة .

كما وأن الاستناد الى أسباب موضوعية في دعوى عدم الاعتداد بالحجز ، كبراءة الذمة من الدين المحجوز من أجله ، أو الادعاء بعدم قيام هذه المديونية ، لا يكون له أثر على وصف المنازعة ، طالما أن المطلوب فيها اجراء وقتي ، فيكون الاختصاص بها لقاضي الأمور المستعجلة ، ليحكم فيها بصفة مؤقتة مع عدم المساس بالحق « (٣٨) » .

(٣٧) نقض ١٩٧٦/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٢٣٤ - ٥٦ .

(٣٨) نقض ١٩٨٣/٢/٦ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٢٠٩ - ٩٠ .

- نقض ١٩٨٠/٣/١ طعن ٣٢٤ لسنة ٤٣ قضائية .

(٨) اجراء التصحيح بصحيفة دعوى ، وليس بطلب ادارى ،
أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم ،
ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور
لنظر الطلب والحكم فيه :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب
الشان أن يعلن خصمه بصحيفة ، للحضور أمامها لنظر هذا الطلب
والحكم فيه . »

ويبين من هذه المادة أن الطريق القانونى الذى رسمه المشرع لعلاج
اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، هو رفع دعوى
استدراك أو تصحيح ، وليس بطلب ادارى ، ترفع أمام ذات المحكمة التى
أصدرت الحكم وقضت فى بعض الطلبات وأغفلت الفصل فى البعض الآخر ،
وليس بالطعن على الحكم أمام الدرجة الأعلى بالطرق المقررة فى القانون .
وترفع الدعوى بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، وتتضمن اعلان الخصم
للحضور ، لنظر الطلب والحكم فيه ، وذلك كله من خلال النقاط الآتية :

- اجراء تصحيح اغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية
بصحيفة دعوى تصحيح ، وليس بطلب ادارى .
- اجراء تصحيح اغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ،
أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم .
- اجراء تصحيح اغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية
بصحيفة ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور
لنظر الطلب والحكم فيه .

(٩) اجراء تصحيح اغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ،
بصحيفة دعوى تصحيح ، وليس بطلب ادارى :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز
لصاحب الشان أن يعلن خصمه بصحيفة ، للحضور أمامها لنظر الطلب
والحكم فيه . »

ويبين من هذه المادة أن إجراء تصحيح أغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، إنما يكون بضخيفة دعوى استدراك أو دعوى تصحيح ، وليس بطلب ادارى .

ويفترض ذلك ، أن يكون الخصم قد تقدم بطلباته الموضوعية ، سواء فى صورة طلب أصلى عند بداية التقاضى فى صلب ضخيفة الدعوى أو فى ضخيفة افتتاح الدعوى ، أو فى صورة طلب عارض أثناء التقاضى ، أو فى صورة طلب تابع أو مرتبط بالدعوى ، أو فى صورة طلب احتياطى . وأن تكون هذه الطلبات مشتملة على عئدة بنود (٣٩) . وأنه قد قام بسداد الرسوم القضائية المقررة على طلباته .

ثم يحدث أن تحكم المحكمة فى بعض الطلبات الموضوعية ، وتفصل الفصل فى البعض الآخر . عندئذ يكون إجراء تصحيح أغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، هو رفع الخصم دعوى استدراك أو دعوى تصحيح ، أمام ذات المحكمة لتستدرك أو تصحح ما فاتها الفصل فيه من الطلبات .

ولا يجوز للخصم أن يترك هذا الطريق ، ويتقدم بطلب ادارى الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح أغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، لأن التصحيح بطلب يقتصر على تصحيح الأخطاء المنادية بالبحث الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام (المادة ١٩١ مرافعات) ، على النحو الذى سوف نبينه فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(١٠) إجراء تصحيح أغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بضخيفة ، للحضور أمامها لنظر الطلب والحكم فيه » .

ويبين من هذه المادة أن إجراء تصحيح اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، إنما يكون بصحيفة دعوى استدراك أو دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم .

فيجب أن ترفع صحيفة دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح أمام ذات المحكمة التي حكمت في النزاع ، وقضت في بعض الطلبات الموضوعية ، واغفلت عن طريق السهو أو الخطأ الفصل في بعض الطلبات الموضوعية . الأخرى .

وبمعنى آخر فإن إجراء تصحيح الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه من الطلبات الموضوعية الأخرى .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب قدم إليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها ، وعلاج هذا الاغفال - وفقاً للمادة ٣٦٨ مرافعات - يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه » (٤٠) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ... وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة ، في أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر المشرع بذلك أن يكون علاج الاغفال ، هو الرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهواً أو غلطاً ، وكان المقصود بالاغفال هنا هو الاغفال الكلي لطلب موضوعي قدم إلى المحكمة بصورة واضحة ، بحيث يظل الطلب باقياً معلقاً لم يقض فيه ضمناً » (٤١) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اغفال الحكم الفصل في طلب المؤجر إضافة رسم الشاغلين ، ضمن

(٤٠) نقض ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٢ - ٦٣٦ - ١٠٠ .

(٤١) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .

- نقض ١٩٧٩/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٧٥ - ٨٤٦ .

« الضرائب الإضافية التي يلتزم بها المستأجر . وجوب الرجوع الى نفس المحكمة
لنظر الطلب والفصل فيه » (٤٢) .

« اغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية . أثره . للمدعى
بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة لتفصل في دعواه . لا يحول دون
حقه في اقامة دعواه ابتداء أمام المحكمة المدنية اذا شاء » (٤٣) .

« اغفال الفصل في بعض الطلبات . علاج ذلك الرجوع الى ذات
المحكمة لتستدرك ما فاتها . م ١٩٣ مرافعات . شرطه . أن يكون الطلب
الذي أغفلت الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها بالتبعية ، لا اختصاصها
بالطلبات الأخرى التي فصلت فيها » (٤٤) .

ولا يجوز للخصم أن يترك الطريق القانوني الذي رسمه المشرع لعلاج
اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، وهو رفع دعوى استدراك
أو تصحيح أمام ذات المحكمة لتستدرك أو تصحح ما فاتها الفصل فيه ،
ثم يلجأ الى طرق الطعن على الحكم وفقا للقواعد العامة للتوصل الى الفصل
فيما أغفل الفصل فيه ، لانه لا يوجد حكم صادر في هذه الطلبات حتى
يكون محلا للطعن ، ولان محكمة الدرجة الأولى لم تستنفذ سلطتها فيما
لم تفصل فيه حتى لا يحدث تفويت لأحدى درجات التقاضي وهو من النظام
العام (٤٥) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« قضاء محكمة أول درجة بأحقية الطاعنة في التعويض ، دون بيان
نقيضه أو الزام المطعون عليه به . يعد اغفالا من المحكمة للحكم في طلب
التعويض . تصحيح ذلك لا يكون بالطعن في الحكم . وجوب الرجوع لمحكمة
أول درجة للفصل في هذا الطلب . م ١٩٣ مرافعات » (٤٦) .

وبناء على ذلك ، فاذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات
الموضوعية تعين الرجوع اليها لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه ،

(٤٢) نقض ١٩٧٦/٣/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٧٥٢ - ١٤٧ .

(٤٣) نقض ١٩٧٧/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٥٠٠ - ٩٥ .

(٤٤) نقض ١٩٨٢/١٢/١٤ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ١١٥٣ - ٢٠٨ .

(٤٥) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٥ ص ١١١٤ .

(٤٦) نقض ١٩٧٦/٤/٦ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٨٦٢ - ١٦٦ .

دون الطعن على الحكم ، وذلك أيا كانت الدرجة القضائية لتلك المحكمة ،
أي سواء محكمة جزئية أو ابتدائية أو استئنافية .

فقد تكون المحكمة الجزئية هي التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات
الموضوعية ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز قيمتها
٥٠٠٠ جنيه (المادة ٤٢/١ - مرافعات معدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١) عندئذ
يتعين على الخصم صاحب الشأن الرجوع الى تلك المحكمة لاستدراك
أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه ، وذلك دون الطعن على الحكم بطريق
الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية (منعقدة بهيئة استئنافية) المادة ٤٧/٢ ،
مرافعات (٤٧) .

وقد تكون المحكمة الابتدائية هي التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات
الموضوعية ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الكلية التي تتجاوز قيمتها
٥٠٠٠ جنيه (المادة ٤٧/١ مرافعات) : عندئذ يتعين على الخصم صاحب
البيان الرجوع الى تلك المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل
فيه ، وذلك دون الطعن على الحكم بطريق الاستئناف أمام المحكمة الاستئنافية
(المادة ٢١٩/١ مرافعات) (٤٨) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . جواز الرجوع اليها
لتستدرك ما فاتها . م ١٩٣ مرافعات . عرض الطلب المغفل على محكمة
الاستئناف . وجوب الحكم بعدم قبوله » (٤٩) .

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط انطباق المادة ١٩٣ من
قانون المرافعات يكون فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه سهوا أو خطأ وليس
عن بينة وإدراك . وكان من المقرر أيضا أن حجية الحكم تثبت لمنطوقه
ولما ارتبط به من الأسباب الارتباطا وثيقا لا ينصرف الا الى ما فصل فيه
صراحة أو ضمنا ، وكان محلا لنحيته ومطروحا بين الخصوم

لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي ، أن الطاعنة

(٤٧) راجع البند ٦ ص ١٥ .

(٤٨) راجع البند ٦ ص ١٦ .

(٤٩) نص ١٩/٥/١٩٨٣ طعن ٨٠٤ لسنة ٤٩ قضائية .

قد طلبت الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع المأرخ ١٢/١/١٩٦٧ فيما تضمنه من بيع المورث لها الأطنان الزراعية والمنزل المين بهذا العقد ، الا أن الحكم قصر بحثه على الشق الخاص بالأطنان الزراعية - وهو الذي جرى الجدل حوله بين الخصوم والمتدخلة - والذي كان محلاً لتصرف المورث الى ولديه ، ومدار منازعة أخرى بينهم : وهو ما خلصت منه المحكمة الى قضائها برفض الدعوى للأسباب التي سافتها على ذلك الى الشق المتعلق بالأطنان الزراعية فقط ، ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد أغفل خطأ أو سهواً الفصل في باقي الطلبات - وهو الشق المتعلق بالمنزل - ويكون من المتعين تدارك ذلك الرجوع الى المحكمة الابتدائية لتستكمل الفصل فيه - لا الطعن في حكمها بذلك . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز نظر الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون» (٥٠) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الخصوص : .

« الطلب الذي تغفله المحكمة : يتناوذه على أصالة معلقاً أمامها . سبيل الفصل فيه . الرجوع الى ذات المحكمة لنظره والحكم فيه . مادة ١٩٣ مرافعات . الطعن في الحكم بالاستئناف لاغفاله الفصل في ذات الطلب : غير مقبول » (٥١) .

« اغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي : سبيل تداركه . الرجوع الى ذات المحكمة للفصل فيه . مادة ١٩٣ مرافعات . الطعن في الحكم بالاستئناف لهذا السبب غير مقبول » (٥٢) .

وقد تكون المحكمة الاستئنافية هي التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، عند نظرها دعوى استئنافية من دعاوى المواد الكلية التي تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٢١٩ مرافعات) . عندئذ يتعين على الخصم صاحب الشأن الرجوع الى تلك المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه ، وذلك دون الطعن على الحكم بطريق النقض (المادة ٢٤٨ مرافعات) (٥٣) .

(٥٠) نقض ١٩٨٤/١/٣١ طعن ٥٠/١٠٩٧ قضائية .

(٥١) نقض ١٩٨٥/١٠/٢٣ طعن ٥١/٩٧٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٤/٥/٢٥ طعن ٥٠/١٠٩٣ قضائية .

(٥٢) نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ طعن ٥٦/٢٥٠٠ قضائية .

(٥٣) راجع البند ٦ ص ١٧ .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت المحكمة قد أغفلت الحكم في طلب قدم اليها لأول مرة ، ولم تعرض له في أسبابها ، فإن هذا الطلب يبقئ معلقا أمامها ، وعلاج هذا الاغفال - وفقا للمادة ٣٦٨ مرافعات - يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لاستدراك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض » (٥٤) .

« اغفال الحكم الفصل في طلب المؤجر اضافة رسم الشاغلين ، ضمن الضرائب الاضافية التي يلتزم بها المستأجر . وجوب الرجوع الى نفس المحكمة كنظر الطلب والفصل فيه . عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض » (٥٥) .

« اغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه . مادة ١٩٣ مرافعات . عدم جواز الطعن فيه بالنقض لهذا السبب » (٥٦) .

وقد تكون محكمة النقض هي التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية عندما تكون في حالة من حالات التصدي المنصوص عليها في قانون المرافعات ، اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه ، وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، او كان الطعن للمرة الثانية ، ورات المحكمة نقض الحكم المطعون فيه ، والتصدي للحكم في الموضوع . عندئذ يتعين على الخصم صاحب الشأن الرجوع الى تلك المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه ، طالما ان القاعدة انه تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد والاجراءات الخاصة بنظام الجلسات . كما تسرى عليها القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص المنظمة لتلك المحكمة (المادة ٢٧٣ مرافعات) (٥٧) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق

(٥٤) نقض ١٩٦٧/٣/١٥ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٦٣٦ - ١٠٠ .

(٥٥) نقض ١٩٧٦/٣/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٧٥٢ - ١٤٧ .

(٥٦) نقض ١٩٨٦/٤/١٠ طعن ٦١ لسنة ٥٣ قضائية .

(٥٧) راجع البند ٦ ص ١٨ .

(المادة ١٩٣ حاليا) - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الأخذ به أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غنط الفصل في طلب موضوعي ، اغفالا كليا يجعل الطلب باقيا أمامها لم يقض فيه قضاء ضمنيا .

أما اذا كان المستفاد من أسباب الحكم ومنطوقه ، أنها قضت صراحة أو ضمنا برفض الطلب ، فان وسيلة التظلم من ذلك تكون بالطعن في الحكم ان كان قابلا له .

أما اذا كان الثابت ، أن محكمة النقض قد استبعدت - في حكمها السابق - قيام الشركة بين الطرفين ، وقررت أن ما تم بينهما لم يجاوز مرحلة المفاوضات ، وأن مسئولية المدعى عليه لا تقوم في هذه الحالة على الخطأ القصدي ، وانما على الخطأ التقصيري طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدني . وانتهت الى تقدير التعويض المستحق للطالب على هذا الأساس الذي رآته ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في طلب التعويض موضوع الدعوى ، الذي يعتبر طلبا واحدا وان تعددت عناصره ، مما يمتنع معه على المحكمة إعادة النظر فيه « (٥٨) » .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهم . القضاء برفضه دون بحث الشق الآخر من الحكم المطعون فيه الصادر ضد خصم آخر . لا يعد اغفالا للفصل في شق من الطلبات » (٥٩) .

« النص في المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام ، فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض . ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هي ما يلزم اتباعه في صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن الطعن

(٥٨) نقض ١٩٧٣/٢/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٢١٩ - ٣٨ .

(٥٩) نقض ١٩٨٠/١/٨ : مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١٠٥ - ٢٣ .

بالنقض سواء بسواء ، فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات ، (٦٠) .

(١١) اجراء تصحيح اغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية بصحيفة ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة ، للحضور أمامها لنظر الطلب والحكم فيه » .

ويبين من هذه المادة ان اجراء تصحيح اغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، انما يكون بصحيفة دعوى استدراك أو دعوى تصحيح ، ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه .

فيجب أن ترفع دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح بالطرق المعتادة . ويقصد بعبارة الطرق المعتادة ، الطرق المعتادة لرفع الدعاوى بصفة عامة ، أي بموجب صحيفة دعوى تودع قلم كتاب المحكمة المختصة - وليس بطريق استثنائي من الأصل العام ، حيث تكون المنازعة مرفوعة للمحكمة بغير حاجة إلى صحيفة تودع قلم الكتاب (٦١) - . مع ملاحظة أن الخصومة لا تعتبر منعقدة في دعوى التصحيح ، الا باعلان صحيفتها الى المدعى عليه ، ما لم يحضر بالجلسة (المادة ٦٨/٣ مرافعات ، المضافة بالقانون ١٩٩٢/٢٣) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« مفاد المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٢ من قانون المرافعات ، أن الخصومة تبدأ باتصالها بالمحكمة المرفوعة اليها ، ويتم انعقادها باتصالها بأطراف الدعوى ، طبقا للإجراءات التي رسمها القانون . ومتى تم ايداع صحيفة افتتاح الدعوى قلم كتاب المحكمة ، واعلانها الى المدعى عليهم ، وسلمت هذه الإجراءات من البطلان ، قامت الخصومة أمام المحكمة ، فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع

(٦٠) نقض ١٩٨٠/١/٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١٠٥ - ٢٣ .

(٦١) المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق من ٢٩٥٠ .

المحكمة من الفصل فيها ، فجرد غياب أو غلثم صحة تمثيل من حضر عن المدعى عليه « (٦٢) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« بدء الخصومة في الدعوى بإيداع صحيفتها قلم الكتاب • اعلان صحيفة الدعوى شرط لانعقاد الخصومة بين طرفيها • اعلان من كانت وصية على القاصر بصحيفة الدعوى ، رغم بلوغه سن الرشد وقت ايداع الصحيفة • أثره • انعدام الخصومة بالنسبة له • اعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة الدعوى » (٦٣) .

ويجب أن تشمل صحيفة دعوى التصحيح على البيانات ، التي تشتمل عليها صحف الدعاوى بصفة عامة وهي :

(١) اسم المدعى في دعوى التصحيح ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه • والغرض من هذه البيانات هو التعريف بشخص المدعى ، وهي تكمل بعضها البعض ، بمعنى أن النقص أو الخطأ في بعضها لا يؤدي إلى البطلان ، ما دام ليس من شأنه التجهيل بشخص المدعى •

وإذا كان المدعى يعمل لحساب غيره باعتباره نائبا عنه ، يجب أن تشتمل صحيفة دعوى التصحيح على اسم النائب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه • وكذلك اسم الأصل ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه •

وإذا كانت صحيفة دعوى التصحيح بناء على طلب ممثل لشخص معنوي ، فإنه يجب ذكر الاسم التجاري أو الصناعي أو المهني أو الحرفي أو العمل للشخص المعنوي ، وذكر صفة الشخص الطبيعي الذي يمثله (مدير أو رئيس مجلس إدارة أو عضو منتدب) ، دون حاجة لذكر اسم ذلك الشخص الطبيعي ، لأن المهم هو الصفة التي تخوله العمل باسم الشخص المعنوي •

(٢) اسم المدعى عليه في دعوى التصحيح ولقبه ومهنته أو وظيفته

(٦٢) نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ١٠٩٩ - ٢٢١ •

(٦٣) نقض ١٩٨١/٥/٥ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ١٣٨٢ - ٢٥١ •

وموطنه ، فان نم يكن موطنه معسوما فأخر موطن كان له ، على التفصيل
السالف بخصوص المدعى .

(٣) تاريخ تقديم صحيفة دعوى التصحيح لقلم كتاب المحكمة
المختصة .

(٤) المحكمة المرفوع أمامها دعوى التصحيح ، وهى ذات المحكمة
التي أغفلت الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، وذلك أيا كانت درجتها
القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض (٦٤) . ولا يكفى ذكر
عبارة « المحكمة المختصة » ، لان تحديد المحكمة المختصة قد يكون محل
بحث واجتهاد قانونى ، لذلك يجب ذكر اسم المحكمة على وجه التحديد
وبشكل لا يدع مجالا للشك فيه .

(٥) بيان موطن مختار للمدعى فى دعوى التصحيح فى البلدة التى
بها مقر المحكمة ان لم يكن له موطن فيها ، وذلك حتى تعلن له فى هذا
الموطن الأوراق المتعلقة بالدعوى . فان لم يعين موطنا مختارا له فى الحالات
التي يوجب القانون فيها ذلك ، جاز للخصوم اعلانه بأوراق الدعوى فى قلم
كتاب المحكمة (المادة ١٢ مرافعات) .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« اتخاذ الخصم موطنا مختارا له . وجوب اخطار خصمه عند الغائه .
والاصح اعلانه فيه . مجرد اتخاذه موطنا مختارا جديدا أثناء سير الدعوى .
لا يعد دليلا على الغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الالغاء .
علة ذلك . ليس ثمة ما يمنع من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلي
أو مختارا » (٦٥) .

(٦) وقائع دعوى التصحيح وطلبات المدعى وأسانيدها . والغرض
من ذلك هو إتاحة الفرصة أمام المدعى عليه فى دعوى التصحيح لكي يكون
فكرة وافية عن المطلوب منه ، حتى يتمكن من اعداد دفاعه قبل الجلسة ،
ولا يضطر الى طلب تأجيل نظر الدعوى . كذلك إقامة الفرصة أمام المحكمة
لكي تكون فكرة واضحة عن الدعوى ، حتى تتمكن من تحديد المواعيد اللازمة
لاعداد الدعوى (٦٦) .

(٦٤) راجع البند ٦ ص ٩٥ .

(٦٥) نقض ١٩٨٠/٤/٢١ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١١٧٣ - ٢٢٥ .

(٦٦) الدكتور رمزي سيف فى « الوسيط فى المرافعات » ط ٢ ص ٢٩١ وما بعدها .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« صحيفة الدعوى • وجوب اشتغالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها • مادة ٦/٦٣ مرافعات : علة ذلك • إتاحة الفرصة للمدعى عليه لإعداد دفاعه : والمأم المحكمة بضمون الدعوى وممرها » (٦٧) •

(٧) توقيع المحامي على صحيفة دعوى التصحيح • ويستثنى دعاوى التصحيح الجزئية ، التي تقل قيمتها عن خمسين جنيها • ويترتب البطلان على مخالفة ذلك (المادة ٥٨ من قانون المحاماه ١٧/١٩٨٣) (٦٨) • ويجوز تصحيح البطلان بتوقيع المحامي على صحيفة الدعوى ، بشرط أن يتم ذلك في المواعيد المقررة لرفع الدعوى •

وقد قصد بهذا القيد رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير الصحيفة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق ، وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود بالضرر على ذوى الشأن (المذكرة الايضاحية للمادة ٢٥ من قانون المحاماه الأسبق ٩٦/١٩٥٧ ، المقابلة للمادة ٥٨ الحالية) (٦٩) •

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« نص المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ صريح في النهي عن تقديم صحف دعاوى ، ما لم يوقعها محام • ومقتضى هذا النهي ان عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتما عدم قبولها • ولا يقدح في ذلك ان الشارع لم يرتب البطلان بلفظه ، جزاء على هذه المخالفة ، اذ أنه - على ما يبين من المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات - قد يكون النص على البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقتضيه •

ومتى كان النهي الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه (المقابلة للمادة ٥٨ حاليا) ، يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات (القديم

(٦٧) نقض ١٩٨٦/٢/٢٠ طعن ١١٨٤ لسنة ٥٢ قضائية •

(٦٨) راجع الجريدة الرسمية العدد ١٣ « تابع » في ١٩٨٣/٣/٣١ •

- النشرة التشريعية العدد الثالث (مارس سنة ١٩٨٣) ص ٤٢١ •

(٦٩) مجلة المحاماه ٣٧ (١٩٥٧) - ٧ - ٣٨٤ •

المقابلة للمادة ٢٠ حالياً ، نفقها على بطلان الصحيفة التي لا يوقفها ضام ، فإن هذا البطلان يقع تبهما ، اذا ما أغفل هذا الاجراء ، ودون عابذة لاثبات توتب ضرر للخصم على هذه المخالفة ؛ لأن ثبوت ضرر الما يكون واجباً اذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان . أما في حالة النص على البطلان ، فإن المشرع يكون قد قدر أهمية الاجراء ، وافترض بترتب الضرر على اغفالة في الغالب » (٧٠) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان غرض الشارع من ايجاب توقيع مجام على صحف الدعاوى - وهو ما صرح به المذكرة الايضاحية لقانون المحاماة (المادة ٢٥ من قانون ١٩٥٧/٩٦ ، المقابلة للمادة ٥٨ من قانون ١٩٨٣/١٧) - رعاية الصالح العام ، الى جانب صالح المحامين ، وذلك لضمان مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الصحف ، وقطعة المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها ، مما يعود بالضرر على ذوي الشأن . فإنه يجب اعتبار البطلان المترتب على عدم توقيع مجام على صحف الدعاوى متعلقاً بالنظام العام ، يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف » (٧١) .

قلنا أن صحيفة دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح يجب أن ترفع بالطرق المعتادة ، وأن المقصود بعبارة الطرق المعتادة ، هو الطرق المعتادة لرفع الدعاوى بصفة عامة ، أي بموجب صحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ، وليس بطريق استثنائي من الأفضل العام (المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٢ مرافعات) . وإن المقصود بعبارة المحكمة المختصة هنا ، هو ذات المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية .

وقلنا أنه يجب أن تشتمل صحيفة دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح على البيانات ، التي تشتمل عليها صحف الدعاوى بصفة عامة ، وتتضمن التعريف بشخص طرفي الدعوى المدعى والمدعى عليه ، وتاريخ تقديم

(٧٠) نقض ١٩٦٥/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٤٧٦ - ٧٧ .

(٧١) نقض ١٩٦٥/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٤٧٦ - ٧٧ .

« الصحيفة لقلم الكتاب ، والمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ، والموطن المختار ،
للمدعى فى البلدة التى بها مقر المحكمة ، ووقائع وطلبات وأسانية الدعوى ،
وأخيراً توقيع المحامى على صحيفة الدعوى . »

وفضلاً عن ذلك ، وعلى وجه الخصوص ، يجب أن تتضمن صحيفة
دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح البيان الجوهري الآتى : وهو إعلان
الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه . »

ويتضمن إعلان الخصم فى صحيفة دعوى الاستدراك أو دعوى التصحيح
تكليفه بالحضور أمام المحكمة المختصة التى أغفلت الفصل فى بعض الطلبات
الموضوعية ، لنظر الطلب والحكم فيه . »

ويقصد بالطلب هنا الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل
فيه ، والذي ظل باقياً على أصله مطروحاً على المحكمة أو معلقاً أمامها ،
لم يقض فيه قضاء صحيحاً أو ضمناً (٧٢) . »

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« إن المادة ٣٦٨ مرافعات (قديم) - المقابلة للمادة ١٩٣ من قانون
المرافعات الحالى (صريحة ، قى أنه إذا أغفلت المحكمة الفصل فى بعض
الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه بالحضور أمامها
لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثار القانون أن يكون علاج الاغفال هو
الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . والمقصود بالاغفال
هنا هو الاغفال الكلى الذى يجعل الطلب معلقاً لم يقض فيه قضاء
ضمناً » (٧٣) . »

(٧٢) راجع البند ٥ ص ١٣ .

(٧٣) نقض ١٩٦١/١/٥ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١ - ٤٩ - ٢ .

- نقض ١٩٧٠/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ٨٢٠ - ١٣٣ .

- نقض ١٩٧٣/٢/١٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٢١٩ - ٣٨ .

- نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .

- نقض ١٩٧٩/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٦٧٥ - ١٢٦ .

- نقض ١٩٨٤/١/٣١ طعن ١٠٩٧ لسنة ٥٠ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٣/١٨ طعن ١٢٩٨ لسنة ٥١ قضائية .

- نقض ١٩٨٩/١/٢٦ طعن ٥٢/٣١١ و ٢٦٢٤ لسنة ٥٦ قضائية .

- نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ طعن ١٨١٧ لسنة ٥٢ قضائية .

(١٢) هل يجوز إجراء التصحيح بصحيفة دعوى مبتدأة ؟

رأينا أن الطريق القانوني الذي رسمه المشرع لعلاج اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، هو رفع دعوى استدراك أو تصحيح ، وليست بطلب إداري . ترفع أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم وقضت في بعض الطلبات وأغفلت الفصل في البعض الآخر ، وليس بالطعن على الحكم أمام الدرجة الأعلى بالطرق المقررة في القانون . وترفع الدعوى بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، وتتضمن إعلان الخصم للحضور ، لنظر الطلب والحكم فيه (٧٤) .

وهنا يثور التساؤل هل يجوز إجراء التصحيح بصحيفة دعوى مبتدأة ؟

وبمعنى آخر هل يملك الخصم استدراك أو تصحيح الفصل في الطلب الموضوعي الذي تم اغفاله عن طريق دعوى مبتدأة ؟ بجانب حقه في استدراك أو تصحيح الفصل في الطلب المذكور عن طريق دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة التي فصلت في بعض الطلبات الموضوعية وأغفلت الفصل في البعض الآخر ؟

الإجابة أنه ليس ثمة ما يمنع الخصم من طرح الطلب الموضوعي الذي تم اغفاله ، على محكمة أخرى ، غير المحكمة التي فصلت في الدعوى الأصلية ، أن كانت المحكمة الأخرى تختص به من جميع الوجوه . وبمعنى آخر لا يمنع على أية محكمة أخرى الفصل في الطلب إذا طرح عليها وكانت تختص بنظره بحسب قواعد الاختصاص المقررة في القانون (٧٥) .

ومثال ذلك أن ترفع دعوى أصلية أمام المحكمة الجزئية بطلبين موضوعيين : الطلب الأول موضوعي أصلي هو ثبوت ملكية عقار لا تتجاوز قيمته ٥٠٠٠ جنيه (المادة ١/٤٢ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣) ، والطلب الثاني موضوعي تبعي هو تسليم العقار تبعا لذلك (المادة ١/٣٨ مرافعات) . فإذا حدث أن قضت المحكمة الجزئية في طلب ثبوت الملكية ، ثم أغفلت الفصل في طلب التسليم . عندئذ يكون المدعي بالخيار ، فهو يملك تجديد طلب التسليم عن طريق دعوى التصحيح أمام ذات المحكمة الجزئية لتستدرك أو تصحح ما فاتها الفصل فيه وهو يملك طلب التسليم عن طريق رفع

(٧٤) راجع البند ٨ ص ٣٢ .

(٧٥) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٧٠٥ .

مدعى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية ، باعتباره من الطلبات الأصلية غير المقدرة القيمة (المادة ٤١٠ مرافعات مدلة بالقانون ١٩٩٢/٢٣) (٧٦) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اغفال الحكم الفصل في طلب تسليم العقار موضوع النزاع . عدم تجاوز الطعن في الحكم لهذا السبب . مادة ١٩٣ مرافعات . وجوب الرجوع الى نفس المحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه من الطلبات » (٧٧) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر أن الطعن لا يقبل ، الا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم صراحة أو ضمناً . فلا يجوز الطعن في الحكم بسبب اغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وانما يتعين وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الرجوع الى المحكمة التي أصدرته لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . »

ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب المطعون ضده الأول تسليمه المنقولات (٧٨) . وكانت عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » الواردة بمنطوق حكمها ، لا تنصرف الا الى الطلبات التي كانت متخل بحثها ، ولا تمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه .

لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الأول قد أقام استئنافه للحكم له في طلب تسليمه المنقولات ، الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه ، فإنه كان يتعين الحكم بعدم قبول هذا الاستئناف . واذ قضى الحكم المطعون فيه بقبوله وباجابة المطعون ضده الى طلبه ، فإنه يكون قد خالف القانون » (٧٩) .

(٧٦) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بنذ ٣٧٥ ص ٧٠٢ .

- راجع البند ٢٦ ص ٧٣ .

(٧٧) نقض ١٩٨٤/٥/١٥ طعن ٤٩٠٢ لسنة ٥٠ قضائية .

(٧٨) كانت الدعوى ١٩٧٨/٢٩٢٩ مدنى كلى المنيا ، مرفوعة بطلب اخلاء شقة مفروشة

وتسليمها مع المنقولات والاثاثات الموضحة بالكشف الملحق بعقد الايجار المؤرخ ١٩٧٥/١٠/٢٨ .

وقضت المحكمة باخلاء الشقة وتسليمها ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . ولم يكن تسليم

المنقولات والمفروشات من الطلبات محل بحث المحكمة .

(٧٩) نقض ١٩٨٢/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ٧٢٦ - ١٣٠ .

ومثال آخر أن يدعى المضرور مدنيا في الدعوى الجنائية المقامة أمام المحكمة الجنائية (المادة ٢٥ إجراءات) . فإذا حدث أن فصلت المحكمة في الدعوى الجنائية ، ثم أغفلت الفصل في الدعوى المدنية بالتعويض . عندئذ يكون المدعى بالحقوق المدنية بالخيار ، فهو يملك تجديد طلب التعويض عن طريق دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة الجنائية لتستدرك أو تصحح ما فاتها الفصل فيه . وهو يملك تجديد طلب التعويض عن طريق رفع دعوى مبتدأة أمام المحكمة المدنية ، باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان رفع الدعوى المدنية من المضرور أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية - هو طريق استثنائي أجازته الشارح في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، على خلاف الأصل العام وهو اختصاص المحكمة المدنية بالفصل في جميع المنازعات المدنية .

وكان اغفال المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى المدنية - على ما جرى به قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بفتح الباب أمام المدعى المدني في الرجوع الى ذات المحكمة لتفصل فيما أغفلت الفصل فيه ، دون أن يكون في ذلك اخلال بقاعدة التلازم بين الفصل في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية بحكم واحد ، الا أن ذلك لا يحول بين المدعى بالحق المدني بين اقامة دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية رجوعا الى الأصل العام ، ذلك أن الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجنائية بنظر دعوى المضرور المدنية مقرر لمصلحته ، فان شاء استعمل الرخصة التي أباحها له القانون وسلك الطريق الاستثنائي ، وان شاء اتبع القواعد العامة ورفع دعواه من جديد أمام المحكمة المدنية » (٨٠) .

(١٣) ميعاد دعوى التصحيح :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

ويبين من هذه المادة أن قانون المرافعات الحالي ١٩٦٨/١٣ لم يحدد ميعادا لرفع دعوى التصحيح ، جريا على منوال قانون المرافعات القديم، ١٩٤٩/٧٧ ، حيث جاء بمذكرته الايضاحية أن الطالب لا يتقيد بأى ميعاد من المواعيد المحددة فى القانون للطعن فى الحكم (المادة ٣٦٨ مرافعات قديم) .

وقضت محكمة النقض فى حكم قديم بأن اغفال الفصل فى طلب موضوعى . . . ليس له موعده محدد يسقط بانقضائه الحق فى تقديمه (٨١) . والمسألة محل خلاف فى الفقه .

فذهب رأى أول الى تحديد ميعاد رفع دعوى التصحيح بمدة ثلاثة شهور ، تأسيسا على انه اذا كان الطالب لا يتقيد بأى ميعاد من مواعيد الطعن ، الا انه يتقيد جتما بالقواعد الأساسية المقررة فى التشريع لموالة الاجراءات اذ لا يصح أن يظل الطلب قائما منتجا لآثاره القانونية ، دون أن يحركه صاحبه . ويظل مسلطا على خصمه . واذا كان مجرد الادلاء بالطلب فى صحيفة الدعوى يرتب كل آثار رفع الدعوى ، واذا كان قد سبق اعلان الصحيفة فى خلال ثلاثة أشهر عملا بالمادة ٧٠ ، واذا كانت المحكمة هي التى أغفلت ما أغفلت الفصل فيه من طلبات موضوعية ، ولم يخطئ الطالب فى هذا الصدد ، فان عليه تحريك الطلب الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه ، والسير به نحو الفصل فيه عملا بالقواعد العامة .

ولما كان القانون يتطلب من المدعى تكليف خصمه بالحضور ، لنظر الطلب القضائى الذى رفعه الى قلم كتاب المحكمة ، فى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه عملا بالمادة ٧٠ ، فان الطالب - الذى أغفلت المحكمة نظر طلبه - عليه أيضا أن يكلف خصمه بالحضور أمام المحكمة ، لسماع الحكم فى هذا الطلب فى خلال ثلاثة أشهر ، من تاريخ صدور الحكم الذى أنهى الخصومة أمام المحكمة اذا صدر فى مواجهته ، أو من تاريخ اعلانه به اذا لم يصدر فى مواجهته (المادة ٢١٣ مرافعات) ، والا اعتبرت الخصومة كأن لم تكن عملا بالمادة ٧٠ مرافعات .

كذلك تسقط الخصومة هنا طبقا للقواعد العامة ، بسبب عدم السير فيها مدة سنة ، من آخر اجراء صحيح تم فيها وهو الحكم هنا . وذلك على

تقدير أن الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه ، ما زال قائما أمام المحكمة ، وبالتالي فالخصومة بصدد ما زالت قائمة ، والحكم الذي صدر من المحكمة بصدد الفصل في الطلبات الأخرى لم ينه هذه الخصومة بعد (٨٢) .

وذهب رأى ثان - تؤيده - الى تحديد ميعاد رفع دعوى التصحيح بـمدة سنة ، تأسيسا على أن المشرع لم يحدد ميعادا معيناً للتكليف بالحضور، ولأن صاحب المصلحة كان قد سبق وقام بإجراء اعلان الطلبات التي لم يفصل فيها وفقا للمادة ٧٠ مرافعات . فلا يوجد ما يستوجب قيامه بإعادة الاعلان وترتيب جزاء المادة ٧٠ مرافعات ، لأن صاحب المصلحة لم يخطئ في شيء ، بل المحكمة هي التي أخطأت بإغفال الفصل فيما أغفلته ، ولا يجوز تحميل صاحب المصلحة أعباء اجرائية لم ينص عليها القانون .

والأرجح في هذا الرأي هو ضرورة أن يتم التكليف بالحضور قبل انقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ اعلانه ، أي قبل مضي المدة اللازمة لسقوط الخصومة الخاصة بما أغفل الفصل فيه ، لأن الطلبات التي لم يفصل فيها انعقدت بشأنها خصومة قائمة بالفعل ، ولكنها أهملت من جانب المحكمة . لذا يجب تحديد جلسة واعلانها الى الخصم الآخر ، قبل مضي مدة السنة ، اذا كان صاحب المصلحة يريد الفصل في هذه الطلبات ، والا تعرضت الخصومة للسقوط بتوافر شروطه أو للتقادم بتوافر شروطه .

ومن ناحية أخرى ، اذا كانت المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، هي محكمة طعن ، فمن الجائز إعادة التكليف بالحضور أمامها ، دون التقيد بمواعيد الطعن في هذا الصدد ، لأن الأمر هنا لا يتعلق بطعن ، بل بالتماس يقدم الى المحكمة لإعادة الفصل فيما أغفلت الفصل فيه . ويجب في هذه الحالة أيضا أن يتم التكليف بالحضور قبل فوات ميعاد سقوط الخصومة أو تقادمها (٨٣) .

وبمعنى آخر فإنه يسرى على ميعاد رفع دعوى التصحيح مواعيد سقوط الخصومة المنصوص عليها في القواعد العامة ، بسبب مضي سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح ، وهو صدور الحكم في حالة حضور الخصم ، أو الاعلان بالحكم في حالة غيبة الخصم ، وذلك تأسيسا على أن تقديم الطلب

(٨٢) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٧٤٦ و ٧٤٧ .

(٨٣) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٦ ص ١١١٥ .

للمحكمة. وإعلان الخصم به من قبل ، يمنع من الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات . ويكون الطلب إذا لم يفصل فيه ما زال معروضاً على المحكمة ، وإذا أغفلت المحكمة الفصل فيه ، فانما يكون هذا من قبيل عدم السير في الدعوى ، الذي ينبغي على الخصم أن يتابعه ، حتى لا تسقط الخصومة ، وسقوطها غير متعلق بالنظام العام ، وينبغي أن يتمسك به صاحب المصلحة .

غير أنه يجوز للخصم أن يدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، إذا لم تعلن صحيفة طلب الفصل فيما أغفل الفصل فيه ، خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديمها لقلم الكتاب عملاً بالمادة ٧٠ مرافعات (٨٤) .

(١٤) رسوم دعوى التصحيح :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

وتنص المادة ٧٦ (ثامن عشر) من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية ١٩٤٤/٩٠ على أنه :

« تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

(ثامن عشر) دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها » .

ويبين من المادة الأولى أن قانون المرافعات لم يشر إلى تحديد رسوم أو تقدير قيمة استدراك أو تصحيح الأحكام القضائية (المادة ٣٧ مرافعات) .

ويبين من المادة الثانية أن قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية يعتبر دعوى استدراك أو تصحيح الأحكام القضائية من الدعاوى المجهولة القيمة ، الأمر الذي كان يقتضى خضوعها لتقدير رسوم الدعاوى المجهولة القيمة (المادة ٢/١ القانون ١٩٤٤/٩٠) .

ولكن لما كانت القاعدة أنه إذا خلا قانون المرافعات من تقدير قيمة

(٨٤) المستشار الدناصوري وحامد عكاز المرجع السابق ص ٧٥٧ .

دعوى معينة ، فلا يؤخذ بتقديرها في قانون الرسوم ، الا اذا اتفق ذلك التقدير مع القواعد العامة في فقه المرافعات (٨٥) . وان الممول عليه في تقدير قيمة الدعوى ، ليس هو عمل أقلام الكتاب ، ولكنه اعمال نصوص قانون المرافعات ، ولو تعارض مع قوانين الرسوم (٨٦) . ولما كانت دعوى التصحيح هي في الحقيقة والواقع ليست دعوى جديدة ، وانما هي جزء من الدعوى الأصلية المرفوعة من قبل - أيا كانت طبيعتها أو رسومها - المسددة عنها الرسوم القضائية المقررة بالكامل ، على جميع الطلبات الموضوعية التي تطلبها الدعوى . لذلك فإن العدالة تقتضي أن يكون استدراك أو تصحيح الجزء الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه من تلك الطلبات الموضوعية بلا رسوم جديدة .

وبمعنى آخر ، فلا تستحق رسوم جديدة على دعوى استدراك أو تصحيح ما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات الموضوعية ، عند الرجوع الى ذات المحكمة لطرح الجزء المغفل من الطلبات والحكم فيه ، ولا يستحق في هذه الحالة سوى الرسم المقرر على الاعلان . وذلك بالقياس على حالة ما اذا قضت محكمة ثانية درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع الى الدعوى ، سوى الرسم المقرر على الاعلان (المادة ٥ من القانون ٩٠/١٩٤٤) .

(١٥) الحكم في دعوى التصحيح :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر الطلب والحكم فيه » .

ويبين من هذه المادة انها لم تعرض لكيفية الحكم في دعوى التصحيح ، ومن ثم يتعين الرجوع في ذلك الى الفقه ، حيث نجد أن دعوى التصحيح تمثل إحدى مشاكل فكرة الارتباط في قانون المرافعات ، كما أنها من مشاكل وجوب احترام حجية الشيء المقضي به (٨٧) .

(٨٥) راجع مناقشات مجلس النواب ولجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ «صدد

المادة ٤٠ من قانون المرافعات القديم ١٩٤٩/٧٧ .

(٨٦) نقض ١٩٥٥/٣/٣١ مجموعة القواعد الثانوية ١ - ٦٢٤ - ٢٠ .

(٨٧) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٧ ص ١١١٦ .

فترتبط دعوى التصحيح بالدعوى الأصلية من حيث الاختصاص .
ويترتب على هذا الارتباط أن الاختصاص النوعي والمحلّي بالحكم في دعوى التصحيح ينطبق للاث المحكمة التي أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية ، أي المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية (متعقدة بهيئة أول درجة أو بهيئة استئنافية) أو المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض (٨٨) . وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص بنظر الطلب الموضوعي الذي أغفلت الفصل فيه ، ولو كان نظره على استقلال (أي لوحده ابتداء) لا يدخل في اختصاصها . وهذا الاختصاص من النظام العام ، فيجوز لأي خصم في الدعوى التمسك به ، في أي حالة تكون عليها الدعوى ، وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (٨٩) .

فإذا كان حق المدعى عليه في دعوى التصحيح في التمسك بعدم الاختصاص قد سقط أمام المحكمة ، بالنسبة للطلبات الموضوعية التي فصل فيها . فإن هذا الحق في التمسك بعدم الاختصاص غير متعلق بالنظام ، لا يعود إلى الحياة من جديد عند الفصل في باقي الطلبات الموضوعية ، التي أغفل الفصل فيها .

ولكن إذا كان حق المدعى في دعوى التصحيح في التمسك بعدم الاختصاص لم يسقط أمام المحكمة ، بالنسبة للطلبات الموضوعية التي فصل فيها . فإن هذا الحق في التمسك بعدم الاختصاص يظل قائما ، ويمكنه التمسك به عند نظر باقي الطلبات الموضوعية ، التي أغفل الفصل فيها .

كذلك ترتبط دعوى التصحيح بالدعوى الأصلية من حيث حجية الشيء المقضي به . فعندما يتصدى القاضى للفصل في باقي الطلبات الموضوعية التي أغفل الفصل فيها ، فإن جمهور الفقه يشترط ألا يمس حجية الشيء المقضي به في الطلبات الأخرى التي سبق له الفصل فيها . وقيام القاضى بالفصل فيما أغفله لا يعد خرقا لقاعدة خروج النزاع من ولايته واستنفاذه لهذه الولاية ، لأنه يفصل في باقي الطلبات الموضوعية التي لم يسبق له الفصل فيها ، ولأن قضاءه في تلك الطلبات لا يعتبر قضاء في مسألة سبق الفصل فيها .

(٨٨) راجع البند ٦ ص ١٥ .

(٨٩) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٧٠٤ .

ويثير بعض الفقه عدة تساؤلات في هذا الصدد ، على أساس أنه ضرورة احترام حجية الشيء المقضى به ، في مثل هذه الحالة يثير العديد من المشاكل ، وبالمذات في الأحوال التي تكون الطلبات التي لم يفصل فيها ، مرتبطة بالطلبات التي فصل فيها ، بحيث يقتضى الفصل فيما أغفل الفصل فيه من طلبات ، أن تعيد المحكمة النظر فيما فصلت فيه من قبل ، أو تحكم بشكل مغاير لما قضت به من قبل . ويظهر ذلك بوضوح اذا كانت هذه الطلبات تقوم على سبب واحد ، وكان موضوعها واحدا (٩٠) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه لا يجوز للمحكمة أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها ، فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه » (٩١) .

(١٦) الطعن في الحكم الصادر في دعوى التصحيح :

تنص المادة ١٩٣ مرافعات على أنه :

« اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر الطلب والحكم فيه » .

وبين من هذه المادة أنها لم تعرض لكيفية الطعن في الحكم الصادر في دعوى التصحيح ، ومن ثم يتعين الرجوع في ذلك الى القواعد العامة في قانون المرافعات ، حيث تسرى على الطعن في الحكم الصادر في دعوى التصحيح ، ذات القواعد التي تسرى على الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، سواء من حيث مواعيد الطعن بالاستئناف أو النقض ، وسواء من حيث نصاب الاستئناف .

فمن حيث مواعيد الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر في دعوى التصحيح ، فهي ١٥ يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم . وهي ٤٠ يوما في المواد الموضوعية ما لم ينص القانون على غير ذلك . وهي ٦٠ يوما بالنسبة للنائب العام أو من يقوم مقامه (المادة ٢٢٧

(٩٠) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٩٨٧ ص ١١١٦ .

(٩١) نقض ١٩٨٣/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٤٦٥ - ١٠٢ .

مرافعات) - وتسرى هذه المواعيد من تاريخ صدور الحكم اذا صدر في مواجهة الخصم ، أو من تاريخ اعلانه اذا صدر في غيبة الخصم (المادة ٢١٣ مرافعات) .

ومن حيث مواعيد الطعن بالنقض على الحكم الصادر في دعوى التصحيح ، فهي ٦٠ يوما في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية : (١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله . (٢) اذا وقع بطلان في الحكم . (٣) اذا وقع بطلان في الاجراءات أثر في الحكم (المادتان ٢٤٨ و ٢٥٢ مرافعات) . - ولا يسرى هذا الميعاد على الطعن الذي يرفعه النائب العام لمصلحة القانون في الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها ، اذا كان الحكم مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله وذلك في الأحوال الآتية : (١) الأحكام التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها . (٢) الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن (المادتان ٢٥٠ و ٢٥٢ مرافعات) . - وتسرى هذه المواعيد من تاريخ صدور الحكم اذا صدر في مواجهة الخصم ، أو من تاريخ اعلانه اذا صدر في غيبة الخصم (المادة ٢١٣ مرافعات) .

ومن حيث نصاب استئناف الحكم الصادر في دعوى التصحيح ، فتقدر قيمته بقيمة مجموع الطلبات الموضوعية في الدعوى الأصلية التي كان هو ضمنها ، ولو كانت قيمته على استقلال تجعله أقل من النصاب ، ولا تجيز استئنافه ، ذلك أنه اذا تعددت الطلبات الموضوعية في الدعوى الأصلية ، وأغفلت المحكمة الفصل في بعضها ، وكانت جميعها تقوم على سبب قانوني واحد ، فإن نصاب الاستئناف يتحدد على أساس قيمة جميع الطلبات ، لأن القاعدة في ذلك هي بحساب قيمة جميع الطلبات الموضوعية التي تم طرحها على محكمة الدرجة الأولى ، لا ما تم الفصل فيه فقط (المواد ٣٦ - ٤١ و ٤٧ و ٤٨ و ٢٣٣ مرافعات) (٩٢) .

وبمعنى آخر ، اذا تعددت الطلبات الموضوعية ، وأغفلت المحكمة الفصل في أحدها ، وكانت تقوم على سبب قانوني واحد ، فإن نصاب الاستئناف يتحدد عملا بالقواعد العامة ، على أساس مجموعها باحتساب الطلب الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه ، على أساس أن القاعدة في تقدير

نصاب الاستئناف هي بالاعتداد بمجموع الطلبات ، اذا كانت تقوم على سبب قانوني واحد . ويقصد بالطلبات في هذا الصدد تلك التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى ، لا الطلبات التي فصلت فيها تلك المحكمة . وذلك حتى لا يضار المحكوم عليه من عارض لم يكن له يد فيه ، بل أن الاستئناف يقبل عن الحكم الصادر في موضوع الطلب الذي كانت المحكمة قد أغفلت الفصل فيه ، ولو كان في ذاته يدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة ، وذلك طالما أن جميع الطلبات التي طرحت أولا على محكمة الدرجة الأولى تجيز استئناف الحكم الصادر في أي طلب منها ، لأنها تقوم على سبب قانوني واحد ، ولأن مجموعها يزيد عن النصاب الانتهائي للمحكمة .

وتطبق ذات القواعد السالفة اذا كان المدعى عليه في الدعوى الأصلية قد تقدم بطلب عارض (المادة ٢٢٤/١ مرافعات) . فلا يتأثر حق المستأنف بإغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . وإنما يقدر نصاب الاستئناف على أساس القيمة التي يحددها المشرع (وهي الأكبر قيمة من الطلبين الأصلي أو العارض) ، لأنه يحدد هذه القيمة على أساس الطلبات التي تقدم من الخصوم ، لا الطلبات التي تفصل فيها المحكمة . ومن ثم اذا قدم المدعى عليه طلبا عارضا تزيد قيمته على النصاب الانتهائي للمحكمة ، وأغفلت المحكمة الفصل فيه ، فان الحكم الصادر في الطلب الأصلي المقدم من المدعى يقبل الاستئناف ، ولو كانت قيمته لا تتعدى النصاب الانتهائي للمحكمة ، وذلك لأن الطلب العارض من المدعى عليه تزيد قيمته على النصاب الانتهائي للمحكمة ، والقاعدة أنه اذا قدم المدعى عليه طلبا عارضا ، كان التقدير على أساس الأكبر قيمة من الطلبين الأصلي أو العارض (المادة ٢٢٤/١ مرافعات) (٩٣) .

(١٧) أمثلة لاغفال بغض الطلبات الموضوعية :

نتناول في هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية لاغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية - بالمعنى الذي رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الطلبات (٩٤) - التي كانت مطروحة عليها ضمن الدعوى الأصلية .

(٩٣) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٧٠٠٣ .

(٩٤) راجع البند ٧ ص ٢٠ .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية جملة على التوالى ، ثم نعيد ذكر كل مثال مع عرض وقائعه بالتفصيل فى بند مستقل على النحو الآتى :

- اغفال طلب الريع .
- اغفال طلب الفوائد .
- اغفال تحديد قيمة التعويض .
- اغفال طلب التعويض الموروث .
- اغفال الرسم الايجارى على الشاغلين .
- اغفال طلب دعوى الضمان .
- اغفال طلب التدخل .
- اغفال طلب صحة بيع منزل .
- اغفال طلب تسليم عقار .
- اغفال طلب رصيد الأجازات .

(١٨) ١. — اغفال طلب الريع :

تتحصل وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الدكتور ابراهيم محمد سالم (بصفته وليا شرعيا على ولده حسن) أقام الدعوى رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٤٥ مدنى كلى القاهرة ، ضد السيدة/مشاء الله محمد شافعى (عن نفسها وبصفتها ناظرة على وقف المرحوم/على شافعى) . وطلب الحكم بالزامها أن تقدم له حسابا تفصيليا مشفوعا بالمستندات ، عن ايراد الأعيان المبينة بالصحيفة فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤١ حتى تاريخ رفع الدعوى ، وبتعيين خبير لمراجعة الحساب الذى تقدمه ، والحكم بما يظهر من تقريره وبالمصروفات والأتعاب .

وقال بيانا للدعوى ، أن المرحوم/على شافعى أوقف أطيانا زراعية كائنة بناحية مهدية مركز ههيا ، وأن والدها المرحوم/محمد الشافعى أوقف الأطيان والمنازل المبينة بصحيفة الدعوى ، وجعل الاستحقاق لبنته المطعون عليها ولشقيقتها (والدة الطاعن) . وعين كلا منهما ناظرة على نصيبها بحق النصف على الشيوع فى هذه الأطيان . وقد توفيت والدة الطاعن فى ١٩٤١/٧/٢٩ ، وعين المدعى ناظرا على نصيبه ، الا أن المدعى عليها لم تسلمه هذا النصيب . ووضعت يدها عليه حتى تاريخ رفع الدعوى . وانتهى الى طلب الحكم له بطلباته .

وبتاريخ ١٩٤٥/٥/٢٦ حكمت المحكمة بنذب خبير لمراجعة كشف

الحساب وحصر إيرادات ومصروفات جهة الوقف ، وبيان نصيب القاصر في المدة من أول يناير سنة ١٩٤١ حتى تاريخ صدور الحكم . وبتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٦ حكمت بئدب خير لياشرة المأمورية المبينة بحكمها السابق، على أن يضيف إليها المدة التي استجدت ، وأن يحقق اعتراضات المدعى على تقرير الخبير . وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ حكمت باعادة المأمورية الى الخبير لاستكمال فحص الحساب وتصفيته حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ، وتحقيق اعتراضات المدعى عليها بشأن التقرير السابق .

وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليها بصفتيها ، بأن تدفع للمدعى مبلغ ٧٨٤ ج و ٢٦ م صافى استحقاق المدعى في الربع ، عن الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٥ حتى ٦ مارس سنة ١٩٤٩ ، والمصاريف المناسبة وخمسائة قرش مقابل أتعاب المحاماه ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

استأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبة تعديله الى مبلغ ٣٦٢ ج و ٣٢٦ م ، بعد خصم مبلغ ٤٢١ ج و ٧٠٠ م قيمة ما أنفقته على القاصر . وقيد الاستئناف برقم ٧ سنة ٨٢ ق . - كما استأنفه حسن ابراهيم (بعد بلوغه سن الرشد) طالبا تعديله ، والحكم بالزام المستأنف عليها بصفتها ، بأن تدفع له مبلغ ٣٣٥٣ ج و ٣٨٦ م والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٩٤٤/١٠/٣١ حتى السداد والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين . وقيد استئنافه برقم ١٧ سنة ٨٢ ق القاهرة .

وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الى مبلغ ٣٦٢ ج و ٣٢٦ م ، وألزمت السيدة/ ما شاء الله الشافعى بالمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ، ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عنهما ، مع رفض الاستئناف رقم ١٧ سنة ٨٢ ق المرفوع من حسن ابراهيم سالم ، وألزمته بمصاريفه ومصاريف الاستئناف رقم ١٧ سنة ٨٢ ق ، ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

وحاصل السببين الثاني والثالث ان الحكم المطعون فيه كلف الطاعن بالرجوع الى محكمة أول درجة لاغفالها الفصل في طلب الربع عن المدة من

١٩٤٩/٣/٧ الى ١٩٥٧/١٢/٣١ ، وقضى برفض طلب الفوائد ، وهو منه مخالفة للقانون وقصور في التسبيب من وجهين :

(أولهما) أن محكمة أول درجة تعمدت عدم الفصل في طلب الريع عن هذه المدة ، مستندة في ذلك الى أن الحبير له يقدم الحساب عنها ، وأن الطاعن لم يطلب الزام المطعون عليها بتقديم الحساب . ولا يجوز الرجوع الى المحكمة - وفقا لنص المادة ٣٦٨ مرافعات - الا اذا كانت قد أغفلت الفصل في الطلب عن سهو أو غلط . كما أن محكمة أول درجة قضت في منطوق حكمها « برفض ما عدا ذلك من الطلبات » ، وهو فصل برفض طلب الريع ، يمنع من الرجوع اليها ، بعد أن استنفذت ولايتها .
(وثانيهما)

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث ان النعى مردود في (الوجه الأول) منه بأنه لا يجوز الطعن في الحكم بسبب اغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وانما يتعين - وفقا لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . واذ كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب الريع عن المدة من ١٩٤٩/٣/٧ ، على اعتبار أن الطاعن لم يطلب الحساب عن هذه المدة ، ولم يقدم الحبير المنتدب في الدعوى حساب ريعها . ومؤدى ذلك أن هذا الطلب بقي معلقا أمامها لم تقض فيه . وكانت عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » الواردة بمنطوق حكمها ، مقصورة على الطلبات التي كانت محل بحثها ، ولا تمتد الى ما لم يكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في طلب الريع عن هذه المدة ، بسبب الخطأ في تقرير الحبير الذي أخذت به ، وأوجب الرجوع اليها لنظر هذا الطلب طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، فإنه لا يكون قد خالف القانون « (٩٥) » .

(١٩) ٢ - اغفال طلب الفوائد :

تتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر

(٩٥) نقض ١٩٧٢/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٩٦٣ - ١٥٠ .

- نقض ١٩٧٩/١/١١ طعن ١٠٢١ لسنة ٤٥ قضائية .

أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٠ بجلسة ١٩٥٩ أعمال
الجيزة الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها ، وقال بيانا لها :

أنه التحق بالعمل لدى الشركة المذكورة بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٨ بوظيفة
كهماوى ، وبلغ أجره الثابت ٤٠ جنيها شهريا ، تضاف إليه عمولة قدرها
١/٤ على مبيعات الشركة إلى الصيدليات ١/٢ على المبيعات إلى مخازن
الأدوية ، ٣٠ جنيها بدل سيارة شهريا ، ١٢٠ قرشا بدل سفر عن كل
يوم ، وظل يتقاضى أجره على النحو السابق حتى ١٩٥٨/١/١ ، حيث بدأت
الشركة في مضايقته ، بقصد إرغامه على ترك العمل فيها ، فقصرت عمله على
منطقة ضيقة ، وعينت معه موظفين آخرين ، وقامت بحرماته تدريجيا من
المميزات التي كان يحصل عليها من بدل السفر وبدل السيارة ، واحتسبت
العمولة بنسب تختلف عن النسب المتفق عليها ، واستئنأت بغير وجه حق
عند الحساب بعض أصناف من الأدوية ، من التزام بالمحافظة على الأجر المتفق
عليه ، وكان الطاعن يستحق قبلها مبلغ ١٨٨٠ ج و ٩٤٢ م قيمة مكافأة نهاية
الخدمة ، ومقابل أجازاته عن السنوات ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ ، وأجر اضافي
ورصيد بدل السفر وبدل السيارة ، ورصيد حساب العمولة وذلك حتى
١٩٥٨/١٢/٢٣ .

فقد انتهى إلى طلب الحكم بنسب خبير لتحديد أجره الشهري الثابت ،
ومقدار العمولات التي كان يحصل عليها وما طرأ عليها من تغيير ونسبه ،
وتصفية حساب بدل السفر والسيارة ومقابل الأجازات المستحقة له ،
وأجره الإضافي ، والحكم بالزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ
١٨٨٠ ج و ٩٤٢ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية .

ردت الشركة المطعون عليها بأنها فضلت العامل من العمل بتاريخ
١٩٥٩/٢/٧ ، طبقا لحكم المادة ٥/٤٠ من قانون العمل الفردى رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ ، لأنه تغيب عن عمله من يوم ١٩٥٨/١٢/٢٣ دون سبب
مشروع رغم إنذاره .

وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ حكمت المحكمة بتدبير مكتب خبراء وزارة
العدل بالجيزة ، لبيان الأجر الشهري للطاعن ، والمتوسط الشهري للعمولة
خلال المدة من ١٩٥٨/١/١ حتى ١٩٥٨/١٢/٢ ، وما قبضه عنها ، وتصفية
حساب بدل السفر والسيارة عن المدة المذكورة .

وبعد أن قدم الخبير المنتدب تقريره ، عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤

فحكمت بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٣٦ ج و ٦١٢ م ، منها ٣١٤ ج و ٦١٢ م رصيد عمولة مستحقة ، ٢٨ ج و ٨٠٠ م رصيد بدل السفر والسيارة ، ١٩٣ ج و ٢٠٠ م ، مقابل أجازات سنوية ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٣٠ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبا تعديله الى الزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ١٥٧٤ ج و ٢١١ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٨/١٢/٨ حتى السداد .

كما أقامت المطعون عليها استئنافا فرعيا قيد برقم ١٦٣١ سنة ٨١ ق القاهرة ، طالبة الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المكافأة ، وألغائه بالنسبة لطلب مقابل الأجازات ورفض هذا الطلب ، وبعدم قبول استئناف الطاعن عن طلب الفوائد ، وبندب مكتب خبراء وزارة العدل بالنسبة للطلبات الخاصة بالعمولة وبدل السفر والسيارة ، لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص قضائه بعدم قبول طلب الفوائد ورفض الطعن فيما عدا ذلك

ويتحصل السبب الرابع في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لطلب الفوائد ، تأسيسا على أن محكمة أول درجة لم تقض فيه ، في حين أن محكمة أول درجة تناولت هذا الطلب بالرفض ، فيما رفضته جملة من طلبات ، فيجوز استئنافه ، هذا الى أنه طبقا للمادة ٢/٤١١ من قانون المرافعات يجوز طلب الفوائد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

وحيث ان هذا النعي في غير محله ، ذلك انه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أن محكمة أول درجة فصلت فيما عرض عليها من طلبات الطاعن ، فأجابت بعضها و « رفضت ما عدا ذلك » ، وأنقضت الحكم في طلب الفوائد

ولم تفرض له في أسبابها ، وعلى ذلك فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها .
بوعلاج هذا الغفال - وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق - يكون
بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه .

ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق
تنص ، على انه « يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي الفوائد ، التي تستحق
بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة » . ومفاد ذلك أن ما يجوز
طلبه من الفوائد أمام محكمة الدرجة الأولى ، هو ما استجد منها بعد تقديم
الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى . ويشترط لذلك أن تكون
الفوائد ، قد طلبت أمام محكمة أول درجة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم
قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، لأن محكمة أول درجة لم تفصل
فيه ، فانه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعي عليه
بهذا السبب على غير أساس « (٩٦) » .

(٢٠) ٣ - اغفال تحديد قيمة التعويض :

تتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق - في أن الطاعنين أقاما ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٦٧٣٧
سنة ١٩٦٦ مدنى القاهرة الابتدائية ، طلبا فيها الحكم بالزامه بأن يدفع
لهما مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، قيمة نصيبهما في أنقاض المنزل المين بصحيفة
الدعوى ، وريع حصتهما فيه وقدرها سبعة قرايط ابتداء من ١٩٥٧/٩/١٩ ،
وقالا بيانا للدعوى :

ان أولهما يملك فى المنزل المذكور ستة قرايط بطريق الشراء من
... بعقدين سجلا فى ١٩٥٨/٧/٥ وفى ١٩٥٨/٩/١٠ . وتملك الثانية
سفيه قيراطا ، ورثته عن زوجها المرحوم ... ثم أقام المطعون عليه الدعوى

(٩٦) نقض ١٩٧٢/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ١١٢ - ١٨ .
إذا اقتصر اغفال الفوائد على خلو منطوق الحكم من النص عليها ، مع سبق تعرض الحكم
فى أسبابه لطلبها والخلاف القائم حولها ومبيننا سببها وسعرها ومعددا تاريخ استحقاقها ومستمها
الى وجوب الزام المستأنفين لها ، فلا يبدو ذلك أن يكون من قبيل الخطأ المادى البحث
ويكون تصحيحه بطلب وليس بدعوى ، نقض ١٩٧٤/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٦٧
- ١٤٠) .

رقم ٤٧٧٢ سنة ١٩٥٨ مدنى القاهرة الابتدائية ، طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٧/٩/١٩ الصادر له من ٠٠٠ والطاعنة الثانية عن السبعة قراريط سالفة الذكر . - وحكم فى هذه الدعوى نهائيا برفضها . واذا قام المطعون عليه بهدم المنزل وباع أنقاضه ، ثم أعاد بناءه وهو سىء النية ، وتبلغ قيمة حصة الطاعنين فى أنقاض المنزل وريعه اعتبارا من ١٩٥٧/٩/١٩ حتى رفع الدعوى ٢٠٠٠ جنيه ، فقد أقاما الدعوى للحكم لهما بطلباتهما .

وفى ١٩٦٧/٢/٢٨ حكمت المحكمة بئدب خير هندسى لمعاينة العين محل النزاع ، وبيان قيمة المباني التى كانت بها قبل أن يهدمها المطعون عليه ، وقيمة حصة كل من الطاعنين فيها ، أو بيان ما كانت تغله هذه الحصة شهريا ، ومعاينة المباني التى أقامها المطعون عليه ، على نصيب كل من الطاعنين فى الأرض ، وبيان تاريخ إقامتها وتقدير قيمتها مستحقة البقاء ، وقيمتها مستحقة الإزالة ، وما زاد فى قيمة الأرض بسبب البناء . - وبعد أن قدم الخبير تقريره أعادت إليه المحكمة المأمورية بحكمها الصادر فى ١٩٦٩/٤/١٥ ، لتقدير نصيب الطاعنين فى ريع المباني الحديثة اعتبارا من ١٩٦٦/١/١٤ بالنسبة للطاعن الأول ، ومن ١٩٦٤/٢/٢ بالنسبة للطاعنة الثانية .

وضمنت المحكمة قضاءها بأحقية الطاعنين لنصيبهما فى أنقاض البناء القديم ، ورفضت الدعوى بالنسبة لريعه . كما قضت بأحقيةهما فى ريع البناء الجديد منذ أن أيقن المطعون عليه باستحالة نقل ملكية حصة الطاعنين إليه . - وبتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٤ قضت المحكمة بالزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن الأول مبلغ ٥٤١ جنيها ، ٧٣١ مليما . وللطاعنة الثانية ١٢٩٠ جنيها ، ٦٥١ مليما .

استأنف المطعون عليه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٥ ، وقيد استئنافه برقم ١١٨٢ سنة ٨٦ ق مدنى القاهرة . كما استأنف الحكم الصادر فى ١٩٧٠/١١/٢٤ أمام ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٣٦٩٥ سنة ٨٧ ق مدنى .

واستأنف الطاعنان الحكم الأخير ، وقيد استئنافهما برقم ١٠ سنة ٨٨ ق مدنى .

وبتاريخ ١٩٧٢/٤/١٨ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف الأول ،

و يرفض الاستئناف الأخيرين ، وتأيد الحكم المستأنف فيما تضمنه من القضاء بأحقية الطاعنة الثانية في أنقاض المنزل المهدوم ، والغائه ورفض دعوى الطاعنين فيما عدا ذلك .

طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض

ويحصل النعى بالسبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب . ذلك أن الحكم لم يفصل في طلب الطاعنة الثانية بشأن نصيبها في قيمة الأنقاض ، استناداً منه إلى ضرورة التزام مبدأ التقاضي على درجتين ، لأن محكمة أول درجة لم تحدد في حكمها الصادر في الموضوع قيمة هذه الأنقاض ، ولم تلزم المطعون عليه بشيء في هذا الخصوص ، في حين أن محكمة أول درجة قضت للطاعنة الثانية بأحقيتها في الأنقاض وإن لم تحدد قيمتها ، فكان على محكمة الاستئناف - وقد نقل إليها موضوع النزاع برمته - أن تفسر الحكم المذكور ، وتبادرك ما وقع فيه من خطأ مادي . واذ هي التفتت عن ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم الابتدائي الصادر في ١٥/٤/١٩٦٩ بإعادة المأمورية للخير لتقدير قيمة ريع المباني الجديدة ، أنه انتهى في أسبابه إلى أن المطعون عليه يلزم بتعويض الطاعنة الثانية عن نصيبها في قيمة الأنقاض التي استولى عليها ، غير أنه لم يبين قيمة هذا النصيب ، ولم يقض على المطعون عليه بشيء في هذا الخصوص . كما أن الحكم الصادر في الموضوع بتاريخ ٢٤/١١/١٩٧٠ لم يفصل في الطلب المذكور .

وكان الطعن على حكم محكمة أول درجة بأنه لم يتض بالزام المطعون عليه بقيمة حصة الطاعنة الثانية في الأنقاض ، لا يكون عن طريق استئناف حكمها ، وإن تدارك محكمة الاستئناف ما وقع في هذا الحكم من خطأ مادي أو أن تتولى تفسيره حسبما تقول الطاعنة الثانية .

ذلك أنه لما كانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات تقضي بأن المحكمة التي أصدرت الحكم ، هي التي تتولى تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء

على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . - كما أن تفسير الحكم لا يكون
لا في حالة تما إذا شاب منطوقه غموض أو ابهام . وذلك بطلب يقسم
بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم وهو ما تقضى
به المادة ١٩٢ من قانون المرافعات . - بل ان ما يجوز للطاعة طبقا
للمادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، وقد أغفلت محكمة اول درجة الحكم
بفى طلبها الخاص بقيمة الأتقاض ، هو أن تعلن المطعون عليه بصحيفة للحضور
إمام المحكمة لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، لما كان ذلك ، فان النعى بهذا
السبب يكون على غير أساس « (٩٧) » .

(٢١) ٤ - اغفال طلب التعويض الموروث :

تتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن - فى أن الطاعة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها من المرحوم
..... أقامت الدعوى رقم ٢٠٧٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ،
على المطعون ضده (وزير الحربية بصفته) للحكم بالزامة بأن يؤدى لها مبلغ
١٠٠٠٠ جنية . وقالت فى بيان الدعوى :

انه بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٠ تسبب المساعد أثناء قيادته للسيارة
الملوكة للمطعون ضده بخطئه فى اصابة مورثها المذكور ، باصابات أودت
بحياته فى ١٩٧٠/٩/٢١ ، وتحرر عن هذا الحادث المحضر رقم ٥٤٠٨
سنة ١٩٧٠ جنح عسكرية القاهرة ، الذى قضى فيه بادانته ، ونظرا لأن
المطعون ضده - باعتباره متبوعا لمرتكب هذا الحادث - يكون مسئولا عن
خطأ تابعه . فقد أقامت دعواها للحكم بطلباتها كتعويض لها هى وابنها
المشمول بوصايتها ، عما أصابها من ضرر نتيجة فقدهما لمورثهما المذكور .
يدفع المطعون ضده بسقوط الحق فى المطالبة بالتعويض بالتقادم .

وبتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبسقوط
الدعوى بالتقادم .

استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبة
الغاء ، والحكم لها بطلباتها . وقيد الاستئناف برقم ١٩٥٨ سنة ٩٣ ق . -
وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٢ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، والزام
المطعون ضده بأن يدفع للطاعة عن نفسها وبصفتها مبلغ ٢٥٠٠ جنية .

طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض:

واقعت الطعن على سبب واحد نعت به الطاعنة على الحكم المطعون فيه بطلاناً ومخالفته القانون والقصور في التيسير . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة انها طلبت عن نفسها وبضفتها الحكم بتعويض قدره عشرة آلاف جنيه ، مستندة في ذلك - على نحو ما أوردته بصحيفة الاستئناف - الى ثلاثة عناصر :
العنصر الأول ما آل اليها عن طريق الارث مما استحقه مورثها من تعويض عن الأضرار التي لحقت به ، نتيجة ما حدث له من اصابات حتى وفاته .
والثاني التعويض عن الأضرار المستحقة للطاعنة شخصياً عن فقدها لزوجها .
والثالث التعويض المستحق للقاصر عن فقده والده ، الا ان الحكم المطعون فيه لم يقض الا بالتعويض عن العنصرين الآخرين ، مغفلاً أى اشارة الى العنصر الأول عند استعراضه لوقائع الدعوى ، وبالتالي لم يناقشه أو يرد عليه ، مما يترتب عليه بطلانه ، فضلاً عما شابته من قصور ومخالفة للقانون ، مما يستوجب نقضه .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث ان هذا النعي غير مقبول ، ذلك ان النص في المادة ١٩٣ من قانون المرافعات على أنه : « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه » . مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي تغفله المحكمة ، يظل باقياً على حاله ، معلقاً أمامها ، ويكون السبيل الى الفصل فيه ، هو الرجوع الى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم ، بسبب اغفاله الفصل في طلب موضوعي ، لأن الطعن لا يقبل الا عن الطلبات التي فصل فيها إما صراحة أو ضمناً .

وأن النص في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، لا يعتبر قضاءً منها في الطلب الذي أغفلته ، لأن عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » ، التي كانت محلاً لبث هذا الحكم ، لا تمتد الى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمناً .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقامة من الطاعنة ، انها حددت بها التعويض المطلوب ، بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب ما أصيب به من اصابات ، نتيجة خطأ

تتابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٣٠ حتى وثقائه في ١٩٧٠/٩/٢١ - والذي آل إليها هي وابنها المشمول بوصايتها بطريق الارث ، والتعويض المستحق لها وابنها عن الأضرار الأدبية والمادية التي لحقت بهما بسبب وفاة سمورثهما .

وكان التعويض الموروث المطالب به ، يعتبر طلبا مستقلا عن التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعة وابنها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت بمدوناته - قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه ، الى طلب التعويض الموروث ، فانه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير مقبول ، ومما تقدم يتعين رفض الطعن ، (٩٨) .

(٢٢) ٥ - اغفال الرسم الايجارى على الشاغلين :

نتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن ٠٠٠ (المؤجر) ، أقام على ٠٠٠ (المستأجر) الدعوى رقم ٢٢٦١ سنة ١٩٦٥ أمام محكمة القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١٢ جنيها ، ٣٥٨ مليما ، وقال شرحا لها :

انه أجر لذلك الأخير دكانين بمنزله ٠٠٠ بعقد مؤرخ ١٩٦١/١٢/١٤ بأجرة شهرية قدرها ٣١ جنيها . واذ حددت لجنة تقدير الايجارات بتاريخ ١٩٦٣/٦/٣٠ أجرة تلك العين بمبلغ ٨ جنيها ، ٨٨٠ مليما شهريا ، ولم يفصل في تظلمه أمام مجلس المراجعة ، حتى صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٥ قاضيا بتخفيض الأجرة المتفق عليها بنسبة ٣٥٪ . وامتنع المستأجر عن دفع فرق الايجار من تاريخ سريان الايجار في ١٩٦٢/١٠/١ الى ١٩٦٥/٣/٣١ بواقع ٢٠ جنيها ، ١٥٠ مليما ، مضافا إليها الضرائب الأصلية والاضافية واستهلاك المياه ، فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . - دفع المستأجر بصيرورة قرار لجنة تقدير الايجارات نهائيا ، قبل صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة بالزام المستأجر بأن يؤدي للمؤجر مبلغ ٤٣٣ جنيها ، ٧٧٣ مليما .

استأنف المستأجر هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٣ سنة ٨٣ ق

القاهرة ، طالبا الغاء . كىما استأنفه المؤجر بالاستئناف رقم ٨٥٢ سنة ٨٤ ق ، طالبا تعديله إلى المبلغ المطالب به .

وبعد ضم الاستئنافين قضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٩ .
بندب أحد الخبراء لبيان تاريخ انشاء العين المؤجرة ، وما اذا كان قد أجريت
بها تعديلات جوهرية تغير من طبيعتها ، وتاريخ الانتهاء منها ، وايضاح
الضرائب المستحقة ، مع التحقق مما اذا كان قد أقيم طعن فى قرار لجنة
تقدير الايجارات أم لا .

وبعد أن قدم الخبير تقريره ، عادت وبتاريخ ١٠/٥/١٩٧٠ فحكمت
فى موضوع الاستئناف رقم ٨٥٣ سنة ٨٣ ق بالزام المستأجر بأن يدفع
للمؤجر مبلغ قدره ٢٨٧ جنيها ، ٥٢٣ مليما ، وفى الاستئناف رقم ٨٥٢
سنة ٨٤ ق برفضه .

طعن المؤجر فى هذا الحكم بطريق النقض وقيده طعنه برقم ٥٨٨
لسنة ٤٠ ق ، كما طعن فيه المستأجر وقيده طعنه برقم ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق .
.....

وحاصل النعى بالسبب الثانى (فى الطعن الأول) مخالفة القانون
والقصور فى التسبيب من وجهين :

(الأول)

(الثانى) أن الطاعن طلب فى الاستئناف المرفوع منه اضافة قيمة
رسم الشاغلين ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الفصل فى هذا الطلب ،
مما يجعله قاصر البيان .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :

حيث ان النعى فى محله أيضاً بالنسبة للوجه الأول . . .

والنعى مردود فى وجهه الثانى ، ذلك أنه وان كان حكم محكمة أول
درجة قد أشار الى طلب المؤجر اضافة الرسم الايجارى على الشاغلين ، الا أنه
لم يحتسبه ضمن الضرائب الاضافية . وكان الطاعن - المؤجر - قد أدرجه
ضمن طلباته فى الاستئناف ، الا أن الحكم المطعون فيه قد أغفله ولم يفصل
فيه .

لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الحكم فى طلب مقدم اليها
ولم تعرض له فى أسبابها ، يترتب عليه بقاءه معلقا أمامها ، وعلاج هذه
الاغفال - وفقاً لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - يكون بالرجوع الى

نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فلا يصلح سببا للطعن بطريق النقض ، فان النعى فى هذا الوجه يكون فى غير محله ، (٩٩) .

(٢٣) ٦ - اغفال طلب دعوى الضمان :

تتحصل وقائع الدعوى - كما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٥٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى الاسكندرية ، بطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٤١٥٠ ج ، بموجب الايصال المؤرخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ ، وتثبيت الحجز التحفظية النواقعة تحت يند باقى المدعى عليهم ، مع المصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بغير كفالة .

واذا أودع الطاعن مبلغ ١٦٥٠ ج خزانة المحكمة ، على ذمة الفصل فى النزاع ، كما أودع البنك العثماني فرع الاسكندرية مبلغ ٢٥٠٠ ج ، فقد عدل المطعون عليه الأول طلباته الى طلب الحكم بأحقية فى صرف هذين المبلغين ، وأدخل الطاعن المطعون عليه الثانى ضامنا له فى الدعوى ، طالبا الحكم عليه بما عساه أن يحكم به للمطعون عليه الأول فيما زاد عن مبلغ ١٦٥٠ ج .

وفى ١٤ من مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة (أولا) فى الدعوى الأصلية بأحقية المدعى/محمد حسن الزحماني بصرف مبلغ ٤١٥٠ ج. قيمة الوديعتين ، الأولى وقدرها ١٦٥٠ ج المودعة خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٤/٨/١٩٥٢ من المدعى عليه ، والثانية وقدرها ٢٥٠٠ ج المودعة خزانة محكمة الاسكندرية الابتدائية من البنك العثماني فرع الاسكندرية بتاريخ ١٦/٩/١٩٥٢ تحت رقم ٣٧ يومية . وألزمت المدعى عليه بالمصاريف وخمسائة قرش أتعاب للمحاماه ، وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبغير كفالة .

(وثانيا) برفض دعوى الضمان الموجهة من المدعى عليه الى/عبد السلام براغيث ، وألزمت المدعى عليه بمصروفاتها .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف ، طالبا الحكم بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، والحكم فى موضوع

الدعوى الأصلية برفضها ، ومن باب الاحتياط بعدم قبولها . ومن باب الاحتياط الكلي : بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن سبب الدين هو حصة في شركة لا قرض ، وأن الشركة لم تتم تصفيتها ، مع إلزام المطعون عليه الأول بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وفي موضوع دعوى الضمان بإلزام المطعون عليه الثاني بملازمة أن يحكم به على الطاعن : منح الزامه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وقيد الاستئناف برقم ١٩٤ سنة ١٠ قضائية . ودفع المطعون عليه الأول ببطلان الاستئناف لإعلانه في غير المحل المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ولأن الإعلان اللاحق تم بعد الميعاد . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع وببطلان الاستئناف ، وألزمت المستأنف بالمصاريف وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب محاماه للمستأنف عليه الأول / محمد حسن الرحمانى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض :
.....

وحاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان الاستئناف المرفوع عن الدعوى الأصلية ، وتجاهل الاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان وأهمله ، بينما هو قائم لم يدفع ببطلانه ولم تشب إجراءاته شائبة ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف الفصل فيه ، وإذ هي لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« من حيث أن هذا السبب مردود بأن المادة ٣٦٨ مرافعات صريحة بقى الله » إذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . - وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون ما نصه « وقد أثر القانون الجديد أخذا بمذهب مشروع قانون المرافعات الفرنسى والقوانين الألمانية أن يكون علاج الاغفال هو الرجوع لنفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . ولا يتقيد الطالب بأى ميعاد من المواعيد المحددة في القانون للطعن في الحكم . وهذا هو الحل الطبيعى المعقول ، وعلى مقتضاه وضعت المادة ٣٦٨ ، فأجازت لصاحب الشأن إذا كانت المحكمة قد أغفلت الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، أن يكلف خصمه الحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وغنى عن البيان أن الاغفال هنا هو الاغفال الكلى الذى يجعل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه قضاء ضمنيا » .

ومتى كان ذلك ، وكان المطعون عليه الأول قد دفع ببطلان الاستئناف ، لأن الاعلان الحاصل فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ وجه الى غير موطنه المختار المبين فى ورقة اعلان الحكم ، والاعلان الحاصل فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٥ تم بعد الميعاد ، قاصدا بذلك الاستئناف الموجه اليه هو ، والمرفوع عن الدعوى الأصلية . وقضى الحكم المطعون فيه بقبول الدفع وببطلان الاستئناف ، دون أن يعرض فى قضائه للاستئناف المرفوع عن دعوى الضمان ، وبما يجعل موضوع هذا الاستئناف باقيا معلقا امام المحكمة ، فان النضى على الحكم بمخالفة القانون لاغفال الفصل فيه يكون فى غير محله « (١٠٠) » .

(٢٤) ٧ - اغفال طلب التدخل :

قد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه هو طلب التدخل . . .

فقد قلنا عند الكلام عن المقصود بالطلبات الموضوعية ، أن من شروطها أن تكون من طلبات الخصوم الأصاية أو العارضة أو التابعة أو الاحتياطية (١٠١) .

وقلنا عند الكلام عن المقصود بالطلبات التابعة ، أنه يجوز لكل ذى مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى . ويكون التدخل بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى قبل الجلسة ، أو بطلب يقدم شفاهة فى الجلسة فى حضورهم ، ويثبت فى محضرها ، ولا يقبل التدخل بعد اقفال باب المرافعة (المادة ١٢٦ مرافعات) (١٠٢) .

وبناء على ذلك ، فقد يكون الطلب الموضوعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه من طلبات الخصوم التابعة ، أى فى صورة طلب تدخل . هذا الاغفال يترتب عليه نتيجتان : الأولى أن اغفال المحكمة الفصل فى طلب التدخل مؤداه عدم اعتبار طالب التدخل طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم ، وبالتالي لا يملك الطعن بيه (١٠٣) . والثانية أن علاج اغفال المحكمة الفصل فى طلب التدخل ، هو الرجوع الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح

(١٠٠) نقض ١٩٦١/١/٥ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ -

ما أغفلت الفصل فيه (المادة ١٩٣. مرافعات) (١٠٤)

(٢٥) ٨ - اغفال طلب صحة بيع منزل :

قد يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه هو طلب صحة بيع منزل .

فيحدث في الحياة العملية أن يرفع المدعى دعوى صحة تعاقد ، ويختتم صحيفة دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ المتضمن بيع المدعى عليه له أطيانا زراعية ومنزل ثم يحدث أن يقصر الحكم بحثه على الشق الأول الخاص بالأطيان الزراعية التي يجرى الجدل حولها بين الخصوم ، ثم تغفل المحكمة عن طريق السهو أو الخطأ الفصل في الشق الثاني الخاص بالمنزل ، عندئذ يكون علاج اغفال المحكمة الفصل في طلب صحة بيع المنزل ، هو الرجوع الى ذات المحكمة لاستيدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه (المادة ١٩٣. مرافعات) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط انطباق نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، يكون فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه سهوا أو خطأ ، وليس عن بينة وإدراك . - وكان من المقرر أيضا أن حجية الحكم تثبت لمنطوقه ، ولما ارتبط به من الأسباب ارتباطا وثيقا ، لا ينصرف الا الى ما فصل فيه صراحة أو ضمنا ، وكان محلا لبحيثه ومطروحا بين الخصوم .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي ، أن الطاعنة قد طلبت الحكم لها بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢/١/١٩٦٧ ، فيما تضمنه من بيع المورث لها الأطيان الزراعية والمنزل المين بهذا العقد ، الا ان الحكم قصر بحثه على الشق الخاص بالأطيان الزراعية - وهو ما جرى الجدل حوله بين الخصوم والمتدخلة - والذي كان محلا لتصرف المورث الى ولديه ، ومدار منازعة أخرى بينهم ، وهو ما خلصت منه المحكمة الى قضائها برفض الدعوى ، للأسباب التي ساققتها على ذلك الى الشق المتعلق بالأطيان الزراعية فقط .

ومن ثم يكون الحكم الابتدائي قد اغفل خطأ أو سهوا الفصل في باقى الطلبات - وهو الشق المتعلق بالمنزل - ويكون من المتعين لتدارك ذلك الرجوع

الى المحكمة الابتدائية لتستكمل الفصل فيه - لا الطعن في حكمها بذلك .
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف
بالنسبة لهذا الطلب ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، (١٠٥) .

(٢٦) ٩ - اغفال طلب تسليم عقار :

قد يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه هو طلب
تسليم عقار .

فيحدث في الحياة العملية أن يرفع المدعى دعوى صحة تعاقد ، ويختتم
صحيفة دعواه بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ...
المتضمن بيع المدعى عليه له عقارا والتسليم . ثم يحدث أن يقصر الحكم
منطوقه على القضاء في الشق الأول الخاص بصحة ونفاذ بيع العقار ، ثم تغفل
المحكمة عن طريق السهو أو الخطأ الفصل في الشق الثاني الخاص بطلب
تسليم العقار . عندئذ يكون علاج هذا الاغفال هو الرجوع الى ذات المحكمة
لاستدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه (المادة ١٩٣ مرافعات) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اغفال الحكم الفصل في طلب تسليم العقار موضوع النزاع . عدم
جواز الطعن في الحكم لهذا السبب . مادة ١٩٣ مرافعات . وجوب الرجوع
الى نفس المحكمة للفصل فيما أغفلت الفصل فيه من الطلبات ، (١٠٦) . »

(٢٧) ١٠ - اغفال طلب رصيد الأجازات :

تتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن - في أن الأستاذ أحمد محمد توفيق أقام الدعوى رقم ٤٤٥٠
سنة ١٩٤٩ القاهرة الابتدائية ، ضد بنك التسليف الزراعي والتعاوني ،
بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع له ٧٠١١ ج ، ونشر الحكم في الصحف
والمجلات ، مع الزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل بلا كفالة . وقال شرحا لدعواه :

انه كان محاميا بأقلام قضايا الحكومة ، وندب للعمل مديرا لادارة

(١٠٥) نقض ١٩٨٤/١/٣٠ طعن ١٠٩٧ لسنة ٥٠ قضائية .

(١٠٦) نقض ١٩٨٤/٥/١٥ طعن ١٩٠٢ لسنة ٥٠ قضائية .

- نقض ١٩٨٢/٦/١٠ مجموعة محكمة النضر ٣٣ - ٢٠ - ٧٢٦ - ١٢٠ .

قضايا البنك من أول نوفمبر سنة ١٩٣٢ الى آخر ابريل سنة ١٩٣٣ ،
ثم صدر قرار بنقله الى هذه الوظيفة اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٣٣ ،
بمرتب شهري قدره ٤٥ ج . وفي نوفمبر سنة ١٩٣٣ عهد اليه بإدارة شئون
التحصيل والمستخدمين ، بالإضافة الى عمله الأصلي . واذ ايبتم في خدمة
البنك الى ١٥/٤/١٩٤٦ حيث فوجيء بفصله ، مع حرمانه من حصة البنك
في صندوق الادخار ويستحق في ذمته مبلغ ٧٠١١ ج ، منه ٢٠٠٠ ج
مقابل عمله في ادارتي التحصيل والمستخدمين من نوفمبر سنة ١٩٣٣ الى
ابريل سنة ١٩٣٧ ، ٢٦٢٥ ج تعويضا عن مخالفة شروط التعاقد ، ١٠٠٠ ج
استحقاقاته في صندوق الادخار ، ١٣٨٥ ج مكافأة مدة الخدمة ومقابل فسخ
العقد في وقت غير لائق وبغير انذار ، ١ ج تعويضا عن الضرر الأدبي . فقد
انتهى الى طلب الحكم له به .

وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى
عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٨٣٣ ج و ٨٠٠ م والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ
و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبا
تعديله والحكم له بطلباته . وقيد الاستئناف برقم ٨٠٨ سنة ٧١ قضائية .
كما استأنفه البنك طالبا الغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف
برقم ٨١٤ سنة ٧١ قضائية . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين .

وبتاريخ ١٣/١/١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبولهما شكلا .

وبتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧ حكمت :

(أولا) وفي الاستئناف رقم ٨١٤ سنة ٧١ قضائية برفضه والزام
رافعه بالمصاريف و ١٥٠٠ قرش أتعاب محاماه .

(ثانيا) وفي الاستئناف رقم ٨٠٨ سنة ٧١ قضائية :

١ - تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من أن عزل المستأنف وقع
عسفا ، وتأييده كذلك في خصوص التعويض المقضى به .

٢ - تعديل الحكم المستأنف ، والقضاء للمستأنف بمبلغ ١٠١٦ ج
و ٥٦٠ م وبالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين و ١٥٠٠ قرش أتعاب
محاماه .

٣ - التصريح للمستأنف باستلام البوليصتين رقمي ٦٤١٢٤٩
و ٧٥٨٧٠٤ الصادرتين من شركة مانيوفاكشرز مع مرفقاتهما .

٤ - وفي خصوص المبلغ الخاص بصندوق الادخار - وقبل الفصل فيه - يندب مكتب الخبراء لاجراء الحساب عن حصة المستأنف في الصندوق؟ ما دفع منه وما دفع من البنك ، والحصة غير المخصصة والايرادات العامة التي تجمعت في حصيلة الصندوق في هذا الشأن ، وبيان استحقاقات المستأنف من مجموع ذلك ، وأبقت الفصل في المصاريف الخاصة بهذا الشق من الدعوى ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

• طعن الأستاذ أحمد محمد توفيق في هذا الحكم بطريق النقض • • • • •

وحاصل السبب السادس أن الطاعن طلب الحكم له بمبلغ ٦٠٠ جنيه مقابل متوفر أجازاته الاعتيادية والمرضية ، ورضيها لا يقل عن تسعة شهور ، مستندا في ذلك الى ما جرى عليه عرف البنك من دفع مقابل الأجازات ، والى ما نص عليه المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من أن للعامل الحق في أجر أيام الأجازات المستحقة له ، اذا ترك العمل قبل قيامه بها . ورفضت المحكمة الحكم به فيما رقصته جملة من طلبات ، دون أن تبدى لذلك أى سبب ، وهو قصور - ومخالفة للقانون .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث ان هذا السبب في غير محله ، ذلك أن محكمة الاستئناف فصلت فيما عرضت له من طلبات الطاعن ، وما كان معروضا منها أمام محكمة أول درجة ، فأجابت بعضها « ورفضت ما عدا ذلك » ، واغفلت الحكم في طلب متوفر الأجازات ، الذي قدم اليها لأول مرة ولم تعرض له في أسبابها . وعلى ذلك فإن هذا الطلب يبقى معلقا امامها ، وعلاج هذا الاغفال - وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات - يكون بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ان كان له وجه ، ومن ثم فهو لا يصلح سببا للطعن بطريق النقض » (١٠٧) .

(٢٨) أمثلة لاغفال ما لا يعد من الطلبات الموضوعية :

نشاول في هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية لاغفال المحكمة الحكم في ما لا يعد من الطلبات الموضوعية - بالمعنى الذي

رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الطلبات (١٠٨) - التي كانت مطروحة عليها ضمن الدعوى الأصلية .

وسوف نذكرها هذه الأمثلة العملية حملة على التوالى ، ثم نعيد ذكر كل متنازل مع تعرض وقائعه بالتفصيل فى بند مستقل على النحو الآتى . . .

- اغفال الرد على دفع شكلى أو موضوعى أو بعدم القبول .
- اغفال الرد على طلب يتعلق بشكل الاجراءات .
- رفض المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات .
- اغفال طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل .
- اغفال طلب يخرج عن ولاية القضاء المستعجل .
- الرفض الضمنى للمنازعة على مساحة العقار .
- استبعاد قيام الخطأ العقدى .
- وتقرير قيام الخطأ التقصى .
- عدم بحث شق آخر ضد خصم آخر .
- اغفال طلب تنفيذ الحكم بمسودته .

(٢٩) ١ - اغفال الرد على دفع شكلى أو موضوعى أو بعدم القبول (١٠٩) :

(١٠٨) راجع البند ٧ ص ٢٠ .
(١٠٩) (اولا) الدفوع الشكلية (exceptions des procédure)
(moyens de défense)
هى الدفوع المتعلقة بالاجراءات ، أى وسائل الدفاع التى يجوز للخصم أن يستعين بها للرد على دعوى خصمه ، بقصد تفادى الحكم لخصمه بما يدعيه . ويطعن بمقتضاها فى صحة اجراءات الخصومة ، دون أن يتعرض لاصل الحق الذى يدعيه خصمه . ويتفادى بها مؤقتا الحكم عليه بمطلوب خصمه . وهذه الدفوع غير محصورة فى قانون المرافعات . وهى نوعان :

- الدفوع الشكلية غير المتعلقة بالنظام العام ، وهى التى يجب ابدائها فى أسبابها جملة قبل التكلم فى الموضوع ، أى قبل ابداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى ، والا سقط الحق فيها . ويسقط حق الطاعن فى هذه الدفوع اذا لم يبدئها فى صحيفة الطعن . مثل الدفع بعدم الاختصاص (المحلى) ، والدفع بالاحالة بأنواعه (الدفع باحالة الدعوى الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع امامها أو للارتباط) ، الدفع بالبطلان بأنواعه (الدفع ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، والدفع ببطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالمدعى أو بالمطلوب مثلا . الدفع ببطلان الاجراءات لنقص الاهلية) .

- الدفوع الشكلية المتعلقة بالنظام العام ، وهى التى تبدى فى أية حالة تكون عليها

—————

الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض • مثل الدفع بعدم الاختصاص. (الوظيفة أو النوع أو الإنمي) (المادة ١٠٩ مرافعات) ، والدفع بإعدام الخصومة لإقامتها على متولى ، التمسك بعدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى •

(ثانيا) الدفوع الموضوعية (excéptions au fond) هي الدفوع المتعلقة بأصل الحق ، أى وسائل الدفاع (moyens de défense) التى يجوز للخصم أن يستعين بها للرد على دعوى خصمه • يقصد تفادى الحكم لخصمه بما يدعيه ويظن بمقتضاها فى أصل الحق المدعى به ، كان ينكر وجوده أو يزعم انقضاؤه • وهى التى تبدي فى أية حالة تكون عليها الدعوى • وهى غير محصورة فى قانون المرافعات •

(ثالثا) الدفع بعدم القبول (fins de non recevoir) هو الدفع المتعلق بسلطة الخصم فى استعمال الدعوى ، فهو يوجه الى الوسيلة التى يحى بها صاحب الحق حقه ، وما اذا كان من الجائز استعمالها ، أم ان شرط الاستعمال غير جائز ، لعدم توافر شرط من الشروط العامة التى يتعين أن تتوافر لقبول الدعوى ، أو لعدم توافر شرط خاص من الشروط الخاصة المتعلقة بذات الدعوى المرفوعة • وبعبارة أخرى يدفع بعدم قبول الدعوى أو الطعن ، اذا فقدت الدعوى شرطا من شروط قبولها ، سواء شرطا عاما أو شرطا خاصا بتلك الدعوى • وهو غير محصور فى قانون المرافعات •

هذا الدفع له طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة الدفوع الموضوعية والدفوع الشكلية ، تجعله يحتل مركزا وسطا بينها • فهو فى بعض الأحوال يتفق مع الدفوع الموضوعية ، وفى أحوال أخرى يتفق مع الدفوع الشكلية ، ولهذا تختلف الآراء فى تحديد أحكامه • الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٤٦١ •

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الدفع بعدم القبول ... هو الدفع الذى يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى (وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى) باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره كإعدام الحق فى الدعوى ، أو سقوطه لسبق الصلح فيها ، أو لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ... والعبرة بحقيقة الدفع بخقيقة الدفع وموماه ، وليس بالتسمية التى يطلقها عليه الخصوم (نقض ١٩٦٢/٣/٢٩ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٣٣٩ - ٥٤) •

والأصل أن الدفع بعدم القبول غير متعلق بالنظام العام ، فيبدي فى أية حالة تكون عليه الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف ، وإنما لا يجوز ابدائه لأول مرة فى النقض ، الا اذا نص القانون على اعتباره متعلقا بالنظام العام •

• ومن أمثلة الدفع بعدم القبول المتعلق بالنظام العام :

• الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها (المادة ١١٦ مرافعات) ، أو لسبق الصلح فيها ، أو لسبق الاتفاق على عرض النزاع على محكمين •
• الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الميعاد ، أو لرفعها بعد الميعاد ، أو لعدم رفعها على من يوجب القانون اختصاصهم ، أو لعدم رفعها ممن يوجب القانون رفعها من جانبهم ،

قلنا أن من شروط الطلبات الموضوعية - التي يعالج اغفال الفصل في بعضها بالرجوع الى ذات المحكمة لاستدراك او تصحيح ما فاتها الفصل فيه - الا يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه وسيلة من وسائل الدفاع في الدعوى (١١٠) .

ذلك أن اغفال المحكمة الرد على وسيلة من وسائل الدفاع في الدعوى، كدفع شكلي أو موضوعي أو دفع بعدم القبول (المواد ١٠٨ - ١١٦ مرافعات) ، لا يعد اغفالا من المحكمة للفصل في طلب موضوعي بالمعني والشروط التي رأيناها عند الكلام عن الشروط التي يجب توافرها في الطلبات الموضوعية : وانما يعد رفضا لها ، ولا يجوز اعمال حكم المادة ١٩٣ مرافعات ، واللجوء الى دعوى تصحيح الحكم القضائي ، التي ترمى الى تدارك وجود أخطاء فنية في الحكم ، أي تدارك وجود نقص فني في الحكم . وانما يجوز اعمال حكم المادة ٢١١ مرافعات ، واللجوء الى الطعن على الحكم القضائي الذي يرمي الى اعمال تقدير جديد للتقدير الأول ، الذي يتظلم منه بطرق الطعن المقررة في القانون (١١١) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« . . . وكانت المادة ١٩٣ من القانون ذاته صريحة ، في أنه اذا أغفلت المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه للحضور أمامها ، لنظر هذا الطلب والحكم فيه . وقد أثر المشرع بذلك أن يكون علاج الاغفال ، هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه سهوا أو غلطا ، وكان المقصود بالاغفال هنا هو الاغفال الكلي لطلب موضوعي قدم الى المحكمة بصورة واضحة ، بحيث يظل الطلب باقيا معلقا لم يقض فيه ضمنيا . »

او لعدم قبول المنازعة الزراعية قبل عرضها على اللجنة الزراعية (نقض ١٩٦٩/١٢/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١٢٧٦ - ١٩٨) .

- ومن أمثلة الدفع بعدم القبول غير المتعلق بالنظام العام :

- الدفع بعدم جواز سماع الدعوى في الحالات التي يوجب فيها القانون عرض النزاع على لجنة ادارية كالمنازعات الضريبية ، أو المتعلقة بتحديد أجرة المساكن الجديدة عملا بالقانون ١٩٧٧/٤٩ الخ ، لان الدعوى لا تكون مقبولة الا اذا احترم الخصم الاجراءات الواجبة قبل اقامتها (الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٥٥٩ ، ونظرية الدفوع في قانون المرافعات ط ٩ ص ١٩٩١ بند ٢ ص ١٤) .

(١١٠) راجع البند ٧ ص ٢١ .

(١١١) راجع البند ٧ ص ٢٤ .

ومن ثم فلا محل لتطبيق هذه المادة ، اذا انصب الغفال على الفصل
في دفع شكلي ، اذ يعتبر رفضا له ، (١١٢) .

(٣٠) ٢ - اغفال الرد على طلب يتعلق بشكل الاجراءات :

قلنا ان من شروط الطلبات الموضوعية - التي يعالج اغفال الفصل
مقضى بعضها بالرجوع الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل
فيه - ألا يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه طلباً
يتعلق بشكل الاجراءات في الدعوى كطلب اعتبار الخصومة كأن لم تكن ،
أو سقوط اجراءاتها ، أو انقضائها بالتقادم . (المواد ٨٢ و ١٣٤ و ١٤٠ و
مرافعات) (١١٣) .

ذلك ان اغفال المحكمة الرد على طلب يتعلق بشكل الاجراءات في
الدعوى ، كطلب التقرير باعتبار الخصومة كأن لم تكن ، اذا بقيت الدعوى
مشطوبة ستين يوماً ، ولم يطلب أحد الخصوم السير فيها ، أو لم يحضر
الطرفان بعد السير فيها (المادة ٨٢/١ - مرافعات ، معدلة بالقانون ٢٣/
١٩٩٢) . وكطلب الحكم بسقوط الخصومة ، متى انقضت سنة من آخر
اجراء صحيح من اجراءات التقاضي (المادة ١٣٤ - مرافعات) ، وكطلب
انقضاء الخصومة بالتقادم بمضي ثلاث سنوات على آخر اجراء صحيح فيها
(المادة ١٤٠ - مرافعات) ، لا يعد اغفالا من المحكمة للفصل في طلب
موضوعي بالمعنى والشروط السالفة ، وانما يعد رفضا لها . ولا يجيز اعمال
حكم المادة ١٩٣ مرافعات ، واللجوء الى دعوى تصحيح الحكم القضائي ،
التي ترمى الى تدارك وجود أخطاء في الحكم ، أي تدارك نقص فني في
الحكم ، وانما يجيز اعمال المادة ٢١٢ مرافعات ، واللجوء الى الطعن على
الحكم القضائي تأسيسا على صدور الحكم بناء على اجراءات باطلة (١١٤) .

(٣١) ٣ - رفض المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات :

قلنا ان من شروط الطلبات الموضوعية - التي تعالج اغفال الفصل

(١١٢) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٧٢ - ٢١٩ .

(١١٣) راجع البند ٧ ص ٢١ .

(١١٤) راجع البند ٧ ص ٢٤ .

فى بعضها بالرجوع الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه - أن يكون أغفال الفصل فى الطلب الموضوعى اغفالا كلياً .

ذلك ، أن الاغفال الكلى للفصل فى الطلب الموضوعى هو الذى يترتب عليه جعل هذا الطلب ياقياً على أصله ، أو ما زال مطروحاً على المحكمة المعروض أمامها لم يقض فيه قضاء صريحاً أو ضمناً .

أما إذا كان الاستفاد من سياق الحكم أن المحكمة قد قضت ضمناً برفض الطلب الموضوعى ، فلا يعد ذلك الرفض اغفالا بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بالاغفال فى حكم القانون (١١٥) .

ويحدث كثيراً فى الحياة العملية أن تذل المحكمة منطوق الحكم بعبارة مشهورة تقول : « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » . هذه العبارة العامة قد تثير الشك حول الفصل فى كافة الطلبات ، فلا يعرف ما اذا كانت قد أغفلت الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية من عدمه ؟

المقرر قانوناً أن هذه العبارة تعد قضاء بالرفض بالنسبة للطلبات الموضوعية التى كانت محل البحث من جانب المحكمة . أما باقى الطلبات التى لم تتعرض لها المحكمة بالبحث لا من قريب ولا من بعيد فى أسباب الحكم ، فإن ورود هذه العبارة فى المنطوق لا يشملها ، وتظل باقية على أصلها مطروحة أمامها لم يقض فيها قضاء صريحاً أو ضمناً (١١٦) .

.....

وتتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها من المرحوم ٠٠٠ أقامت الدعوى رقم ٣٠٧٥ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة ، على المطعون ضده (وزير الحربية بصفته) للحكم بالزامه بأنه يؤدى لها مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه . وقالت فى بيان الدعوى :

انه بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٠ تسبب المساعد ٠٠٠ أثناء قيادته للسيارة المملوكة للمطعون ضده بخطئه فى اصابة مورثها المذكور ، باصابات أودت بحياته فى ١٩٧٠/٩/٢١ ، وتحرر عن الحادث المحضر رقم ٥٤٠٨ سنة ١٩٧٠

(١١٥) راجع البندين ٥ و ٧ ص ١٣ و ٢٥ .

(١١٦) راجع البند ٧ ص ٢٨ .

جنح عسكرية القاهرة ، الذي قضى بادانته . ونظرا لأن المطعون ضدهم
باعتباره متبوعا لمرتكب هذا الحادث - يكون مسئولا عن خطأ تابعه .
فقد أقامت دعواها للحكم بطلباتها كتعويض لها هي وإبنها المشمول
بوصايتها ، عما أصابهما من ضرر نتيجة فقدتهما لمورثتهما المذكور . دفع
المطعون ضده بسقوط الحق في المطالبة بالتعويض بالتقادم .

وبتاريخ ١٢/٦/١٩٧٦ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع وبسقوط
الدعوى بالتقادم .

استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبة
الغاء ، والحكم لها بطلباتها . وقيد الاستئناف برقم ١٩٥٨ سنة ٩٣ في
وبتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ، والزام
المطعون ضده بأن يدفع للطاعة عن نفسها وبصفتها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

طعنت الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض .

وأقيم الطعن على سبب واحد نعت به الطاعة على الحكم المطعون فيه
البطلان ومخالفة القانون والقصور في التسبيب . وفي بيان ذلك تقول
الطاعة أنها طلبت عن نفسها وبصفتها الحكم بتعويض قدره عشرة آلاف
جنيه ، مستندة في ذلك - على نحو ما أوردته بصحيفة الاستئناف - الى ثلاثة
عناصر : العنصر الأول ما آل إليها عن طريق الارث مما استحقه مورثهما
من تعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة ما حدث له من اصابات حتى
وفاته . والثاني التعويض عن الأضرار المستحقة للطاعة شخصا عن فقدها
لزوجها . والثالث التعويض المستحق للقاصر عن فقده والده ، الا ان الحكم
المطعون فيه لم يقض الا بالتعويض عن العنصرين الأخيرين ، مغفلا أى إشارة
الى العنصر الأول . عند استعراضه لوقائع الدعوى ، وبالتالي لم يناقشه أو يرد
عليه ، مما يترتب عليه بطلانه ، فضلا عما شابته من قصور ومخالفة للقانون ،
بما يستوجب نقضه .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النص في المادة ١٩٣ من
قانون المرافعات على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات
الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ،
لنظر هذا الطلب والحكم فيه » . مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هــم -

المحكمة في أن الطلب الذي تغفله المحكمة ، يظل باقيا على جاله ومعلقا أمامها ، ويكون السبيل الى الفصل فيه ، هو الرجوع الى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها انفصل فيه . ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم بسبب اغفاله الفصل في طلب موضوعي ، لأن الطعن لا يقبل الا عن الطلبات التي فصل فيها اما صراحة أو ضمنا .

وان النص في منطوق الحكم على أن المحكمة رفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، لا يعتبر قضاء منها في الطلب الذي أغفلته ، لأن عبارة « ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات » ، لا تنصرف الا الى الطلبات التي كانت محل البحث هذا الحكم ، ولا تمتد الى ما لم تكن المحكمة قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقامة من الطاعنة ، أنها حددت بها التعويض المطلوب ، بأنه يمثل ما استحقه المورث من تعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب ما أصيب به من إصابات ، نتيجة خطأ تابع المطعون ضده في ١٩٧٠/٩/٢٠ حتى وفاته في ١٩٧٠/٩/٢١ ، والذي آل اليها هي وابنها المشمول بوصايتها بطريق الإرث ، والتعويض المستحق لها وابنها عن الأضرار الأدبية والمادية ، التي لحقت بهما بسبب وفاة مورثهما .

وكان التعويض الموروث المطالب به ، يعتبر طلبا مستقلا عن التعويض عن الأضرار التي لحقت بالطاعنة وابنها ، وكان الحكم المطعون فيه - على ما هو ثابت بمدونات - قد خلا من أية إشارة سواء في أسبابه أو في منطوقه ، الى طلب التعويض الموروث ، فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب ، ويكون النعي عليه بهذا السبب غير مقبول ، ومما تقدم يتعين رفض الطعن ، (١١٧) .

(٣٢) ٤ - اغفال طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل ، أو الاعفاء من الكفالة :

يحدث كثيرا في الحياة العملية أن يختتم المدعي طلباته الأصلية في

(١١٧) نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٣ - ٣٣٣ - ٤٠٠ .

- نقض ١٩٧٩/١/١١ طعن ١٠٢١ لسنة ٤٥ قضائية .

- نقض ١٩٧٢/٥/١٨ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٩٦٣ - ١٥٠ .

- نقض ١٩٧٢/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ١١٢ - ١٨ .

- نقض ١٩٥٢/٦/٧ مجموعة محكمة النقض ٣ - ٢ - ٨٠٢ .

صحيفة الدعوى يطلب من الطليعات التبعية ، أى يطلب من توابع الطلب الأصلي ، هو شمول الحكم بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير الكفالة . ويكون ذلك فى الأحوال التى يكون الحكم بالنفاذ أو بالكفالة جوازيًا للمحكمة ، أى فى الأحوال التى تستعمل المحكمة فيها سلطتها التقديرية التى يحولها إياها القانون ، والتى لا معقب عليها فيها .

ويجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة فى الأحوال الآتية :

- (١) الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والممتلكات .
 - (٢) إذا كان الحكم قد صدر تنفيذًا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى ، أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة ، أو كان مبنياً على سند رسمى لم يطعن فيه بالتزوير ، وذلك متى كان المحكوم عليه خصماً فى الحكم السابق ، أو طرفاً فى السند .
 - (٣) إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام .
 - (٤) إذا كان الحكم مبنياً على سند عرفى لم يججده المحكوم عليه .
 - (٥) إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ فى منازعة متعلقة به .
 - (٦) إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له .
- (المادة ٢٩٠ مرافعات) .

وتلاحظ التفرقة بين حالة رفض شمول الحكم بالنفاذ المعجل فى أحوال جواز الحكم به ، وبين حالة شموله به فى ذات الأحوال . وفى الحالة الأولى لا يمكن تصور أى خطأ فى تطبيق القانون من جانب المحكمة ، طالما كان رفض شمول الحكم بالنفاذ المعجل فى حالة جوازية . وإنما يمكن أن يقال أن المحكمة - على الرغم من توافر الحالة الجوازية لشمول الحكم بالنفاذ المعجل - إلا أنها لم تر شموله .

وفى الحالة الثانية قد يحصل الادعاء بأن المحكمة قد خالفت القانون ، لأنها قد شملت الحكم بالنفاذ المعجل فى غير حالاته الجوازية ، وذلك عند شمول الحكم بالنفاذ المعجل فى حالة جوازية . ومن المتصور قيام هذا الادعاء فى صدد جميع الحالات الستة السالفة ، بأن يحصل الادعاء بأن الحكم لا يتعلق بنفقة أو أجر أو مرتب ، أو أنه لم يصدر تنفيذًا لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . . . ، أو أن المحكوم عليه لم يقر بنشأة الالتزام ، أو أن الحكم ليس مبنياً على سند عرفى لم يججده المحكوم عليه . . . ، أو أن المنازعة التى صدر فيها الحكم لا تتعلق بتنفيذ . . . ، أو أنه ليس ثمة ضرر يتصور أن يلحق بمصالح المحكوم له إذا تأخر التنفيذ ، أو أن الضرر فى

ضوء جميع المعايير والمقاييس التي وضعها الشرائع غير متوافر . . . ذلك
أن استعمال السلطة التقديرية للمحكمة مشروط بوجود حالة من الحالات
المقررة في القانون . والطعن هنا لا يتصب على استعمال المحكمة لسلطتها
التقديرية . وإنما يتصب على استعمالها إياها في غير حالاتها المقررة في
القانون (المادة ٢٩٠ مرافعات) (١١٨)

والقاعدة أن اغفال المحكمة الحكم في طلب من الطلبات التبعية ، أي
في طلب من توابع الطلب الأصلي التي تترخص فيها للمحكمة بسلطة
تقديرية ، يعتبر رفضاً له . فلا يأخذ حكم اغفال المحكمة الفصل
في بعض الطلبات الموضوعية ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى ذات
المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه (المادة ١٩٣ مرافعات) .
وانما يأخذ حكم اغفال المحكمة الرد على الدفوع الشكلية أو الموضوعية أو
عدم القبول ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى الطعن على الحكم بطرق
الطعن المقررة في القانون (١١٩) .

وتطبيقاً لذلك ، لما كان طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل أو الاعفاء
من الكفالة هو من الطلبات التبعية ، أي من توابع الطلب الأصلي في
الدعوى ، التي تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية ، فإن اغفال المحكمة
الرد عليه بعدم شمول الحكم بالنفاذ المعجل ، أو بعدم الاعفاء
من الكفالة ، يأخذ حكم الدفوع إذا أغفلته المحكمة اغفالا كلياً (١٢٠) .
فلا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء الى ذات المحكمة التي أصدرت
الحكم ، طالبا شمول الحكم بالنفاذ المعجل أو الاعفاء من الكفالة ،
لأن القضاء بذلك ينسخ ما اشتمل عليه الحكم من قضاء ضمني بالرفض في
طلب النفاذ أو الكفالة ، واخضاع الحكم الى القواعد العامة في التنفيذ ، طالما
أن المحكوم له يطلب النفاذ المعجل أو لم يطلب الاعفاء من الكفالة في الأحوال
التي يوجب فيها القانون ، أي يكون الحكم فيهما بناء على طلب من المحكوم
له . والقاعدة الأساسية أن المحكمة التي تصدر الحكم تستنفذ ولايتها
بالنسبة للنزاع ، فلا يجوز لها العدول عما قضت به ، أو تعديله هذا

(١١٨) الدكتور أحمد أبو الوفا في « إجراءات التنفيذ » ط ١٠ ص ١٩٩١ بند ٤٧

ص ١٠٠ هـ (١) .

(١١٩) راجع البند ٢٨ ص ٧٣ .

(١٢٠) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٧٠١ .

القضاء أو احداث اضافة اليه (١٣١) .

(٣٣) ٥ - اغفال طلب تنفيذ الحكم بموجب مسودته ، وبغير اعلان :

يحدث كثيراً فى الحياة العملية أن يختتم المدعى طلباته الأصلية فى صحيفة الدعوى طلب من الطلبات التبعية ، أى بطلب من توابع الطلب الأصل ، التى تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلانه . ويكون ذلك فى الأحوال التى تستعمل فيها المحكمة سلطتها التقديرية التى خولها إياها القانون ، والتى لا معقب عليها فيها .

فيجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضاراً ، أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلانه . وفى هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر ، وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ (المادة ٢٨٦ مرافعات) .

ويلاحظ أن هذه المادة تخالف القواعد العامة فى قانون المرافعات فى أمرين : الأول هو جواز التنفيذ بموجب مسودة الحكم . والثانى هو جواز تنفيذ الحكم بغير حاجة الى اعلانه . كما يلاحظ أن أعمال هذه المادة يكون فى حالتين : الأولى حالة صدور الحكم فى المواد المستعجلة ، سواء كان صادراً من قاضى الأمور المستعجلة ، أو من قاضى التنفيذ فى مادة مستعجلة كالأشكال الوقتية ، أو من قاضى الموضوع فى طلب وقتى ، وسواء كان مشمولاً بالنفاذ المعجل أو جائز التنفيذ وفقاً للقواعد العامة . والثانية حالة صدور الحكم فى المواد الموضوعية ، ولكن تأخير تنفيذ الحكم يضر بمصلحة المحكوم له . وفى الحالتين يكون للمحكوم له أن يطلب التنفيذ بموجب مسودة الحكم بغير اعلانه ، ويكون للمحكمة مطلق تقدير الأمر . أما إذا لم يطلب المحكوم له التنفيذ بموجب مسودة الحكم ، وبغير اعلانه ، امتنع على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها (١٢٢) .

والقاعدة أن اغفال المحكمة الحكم فى الطلبات التبعية ، أى فى طلب من

(١٢١) الدكتور أحمد أبو الوفا التنفيذ بند ٤٧ ص ١٠٢ .

- الدكتور أحمد أبو الوفا فى « المرافعات المدنية والتجارية » ط ١٥ س ١٩٩٠

بند ٥٥٨ ص ٧٧٢ .

(١٢٢) الدكتور أحمد أبو الوفا التنفيذ البندين ٤٧ و ١٤٩ ص ١٠٢ و ٣٣٥ .

- المستشار الدناصورى وعكاز المرجع السابق ص ١٢٦٨ .

توابع الطلب الأصلي ، التي تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية ، يعتبر رفضاً له . فلا يأخذ حكم اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه (المادة ١٩٣ : مرافعات) . وانما يأخذ حكم اغفال المحكمة الرد على الدفوع الشكلية أو الموضوعية أو عدم القبول ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى الطعن على الحكم بالطرق المقررة في القانون (المادة ٢١١ مرافعات) .

وتطبيقاً لذلك ، لما كان طلب تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلانه ، هو من الطلبات التبعية ، أى طلب من توابع الطلب الأصلي في الدعوى ، التي تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية ، فان اغفال المحكمة الرد عليه بعدم الأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته ، وبغير اعلانه ، يأخذ حكم الدفوع ، اذا أغفلته المحكمة اغفالا كلياً . فلا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء الى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، طالبا تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير اعلانه ، لأن القضاء بذلك ينسخ ما اشتمل عليه الحكم من قضاء ضمني بالرفض في طلب مسوغ التنفيذ وكيفيته ، واخضاع الحكم الى القواعد العامة في التنفيذ ، طالما أن المحكمة لم تستجب للطلب المذكور . والقاعدة الأساسية أن المحكمة التي تصدر الحكم تستنفذ ولايتها بالنسبة للنزاع ، فلا يجوز لها العدول عما قضت به ، أو تعديل هذا القضاء أو احداث اضافة اليه (١٢٣) .

(٣٤) ٦ - اغفال تعيين الخصم الملزم بمصروفات الدعوى ، أو الزام الخصم المدخل للحكم في المواجهة بها :

يحدث أحيانا في الحياة العملية أن تغفل المحكمة - أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض - تعيين الخصم الملزم بمصروفات الدعوى ، أو الزام الخصم في المواجهة بها . عندئذ يتعين التساؤل عن كيفية علاج هذا الاغفال ؟ هل يكون بدعوى تصحيح طبقاً للمادة ١٩٣ مرافعات ، أم يكون بالطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة في القانون طبقاً للمادة ٢١١ مرافعات ؟ .

صحيح أن حكم القانون واضح في الحكم بالمصاريف على الخصم المحكوم عليه في الدعوى ، بل يجب على المحكمة عند اصدار الحكم الذي تنتهى به

المقصومة أمامها ، أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى (المادة ١/١٨٤ مرافعات) . وبمعنى آخر يكفي للحكم بمصاريف الدعوى ، أن يكون المحكوم عليه قد خسرها ، دون حاجة لإيراد أى سبب آخر فى الحكم (١٢٤) .

ولكن الأمور لا تسير بهذا الوضوح فى جميع الأحوال ، فقد يتعدد المحكوم عليهم فى الدعوى ، وقد تختلف مصلحة كل منهم فيها ، بحيث يتعذر الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى . وقد لا يكونوا متضامنين فى أصل التزامهم المقضى به ، بحيث يتعذر إلزامهم بالتضامن فى المصاريف (المادة ٢/١٨٤ مرافعات) . وقد يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه ، أو يكون المحكوم له قد تسبب فى اتفاق مصاريف لا فائدة منها ، بحيث تقتضى العدالة إلزامه رغم كسبه الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها (المادة ١٨٥ مرافعات) ، وبمعنى آخر يجوز للمحكمة تحميل من صدر الحكم لصالحه كل المصاريف أو بعضها ، إذا تبين من ظروف الدعوى وملاستها وما اتخذته المحكوم له من طرق الدفاع فيها ، أنه هو الذى ينبغى تحميله بمصاريفها ، كتعويض عن الضرر الذى تسبب فيه للخصم الآخر (١٢٥) . وقد يخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات ، ولكن بدرجات متباينة ، بحيث تقتضى العدالة تقسيم المصاريف بينهما على حسب ما تقدره المحكمة فى حكمها (المادة ١٨٦ مرافعات) .

فى جميع الأحوال السالفة ، تظهر أهمية تعيين الخصم الملزم بمصروفات الدعوى . كذلك تظهر هذه الأهمية فى حالة الخصم المدخل فى المواجهة بها ، إذا أدخل فى الدعوى بناء على طلب الخصوم أو المحكمة (المادتان ١١٧ و ١١٨ مرافعات) لمجرد صدور الحكم فى مواجهته ، دون أن ينازع أو يدفع الدعوى بشمة دفع أو دفاع ، لانعدام أى شأن له بالنزاع ، ومع ذلك يقضى الحكم بإلزامه بالمصروفات .

القاعدة أن اغفال المحكمة الحكم فى الطلبات التبعية ، أى فى طلب من توابع الطاب الأصيل التى تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية ، يعتبر رفضا له . فلا يأخذ حكم اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه (المادة ١٩٣ مرافعات) .

(١٢٤) تنص ١٩٣٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٦٥٦ - ٢١٢ .

(١٢٥) تنص ١٩٣٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٦٥٦ - ٢١٢ .

وانما يأخذ حكم اغفال المحكمة الرد على الدفوع الشكلية أو الموضوعية أو عدم القبول ، بحيث يكون لصاحب الشأن اللجوء الى الطعن على الحكم بالطرق المقررة فى القانون (المادة ٢١١ مرافعات) .

وتطبيقا لذلك ، لما كان تعيين الخصم الملزم بمصروفات الدعوى ، هو من الطلبات التبعية ، أى طلب من توابع الطلب الأصلى فى الدعوى التى تترخص فيها المحكمة بسلطة تقديرية ، فان اغفال المحكمة الفصل فيه يأخذ حكم الدفوع ، اذا أغفلته المحكمة اغفالا كلياً . فلا يجوز لصاحب الشأن الالتجاء الى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، طالبا تعيين الملزم بمصروفات الدعوى ، أو عدم الزام الخصم المدخل للحكم فى المواجهة بها ، لأن المحكمة قد استنفذت ولايتها بالنسبة للنزاع ، فلا يجوز لها العدول عما قضت به أو تعديل هذا القضاء أو احداث اضافة اليه (١٢٦) .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« يكفى للحكم بمصاريف الدعوى أن يكون المحكوم عليه قد خسرها ، دون حاجة لايراد أى سبب آخر فى الحكم . كذلك يستفاد من القانون أن يحمل من صدر الحكم لصالحه كل المصاريف أو بعضها ، اذا تبين من ظروف الدعوى وملابساتها ، وما اتخذه المحكوم له من طرق الدفاع فيها ، أنه هو الذى ينبغى تحميله مصاريفها ، كتعويض عن الضرر الذى تسبب فيه للخصم الآخر » (١٢٧) .

كذلك قضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مصاريف الدعوى لا يحكم بها - على مقتضى المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق - الا على الخصم الذى ألزم بالحق المتنازع عليه . واذا كان الثابت أن الطاعن الأول أقام الدعوى على المطعون عليه بطلب تثبيت ملكيته للأرض المبينة بصحيفتها ، وببطلان عقود البيع الصادرة منهم عن هذه الأرض ، وشطب التسجيلات والتأشيرات المترتبة عليها .

وأنه أدخل فيها الطاعن الثانى بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الشهر العقارى ليصدر الحكم فى مواجهته . وأن الطاعن الثانى لم يدفع الدعوى بشئ ، ولم يكن له شأن فى النزاع الذى دار فيها أمام محكمة أول درجة

(١٢٦) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الاحكام بند ٣٧٥ ص ٦٩٦ .

- الدكتور أحمد أبو الوفا التنفيذ بند ٤٧ ص ١٠٢ .

(١٢٧) نقض ١٩٣٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٦٥٦ - ٢١٢ .

أو محكمة ثانية درجة . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزامه مع الطاعن الأول بالمصروفات ، فانه يكون مخالفا للقانون مما يوجب نقضه في هذا الخصوص « (١٢٨) » .

(٣٥) ٧ - اغفال طلب يخرج عن ولاية القضاء المستعجل :

تتحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٤١٠ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الزقازيق على الطاعن ، بطلب الحكم برد وبطلان الاقرار المؤرخ ١٩٧٣/٥/١ المنسوب اليها ، والمودع ملف الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٧٠ مدنى مستعجل الزقازيق ، وقالت بيانا لدعواها :

انها تمتلك مساحة ٩ ف و ١٨ ط و ١٥ س ، شائعة في مساحة ١٦٧ ف و ١٣ ط و ٨ س ، فضلا عن حصة في عقارات أخرى ، ويضغ الطاعن يده عليها جميعا . ثم عين الطاعن حارسا عليها ، بالحكم الصادر في الدعوى ١٠٩٩ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الزقازيق ، الا انه استمر في مآطلتها وعدم الوفاء لها بالرعي نفاذاً لذلك الحكم . فأقامت عليه الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٧٠ مستعجل الزقازيق ، بطلب عزله من الحراسة . قدم فيها الطاعن ذلك الاقرار ، الذى ينسب اليها فيه تسلمها لكافة ما لها من عقارات وايرادات ، قطعت عليه بالتزوير ، الا أن القضاء المستعجل لم يفصل في هذا الطعن ، فأقامت دعواها الماثلة .

ندبت محكمة أول درجة قسم أبحاث التزييف والتزويرا خبيراً في الدعوى . وبعد أن قدم تقريره ، قضت للمطعون ضدها بطلباتها .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٩٨ سنة ٢٠ ق المنصورة هامورية الزقازيق ، التى قضت فى ١٩٧٩/٣/٦ بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعى الطاعن بأولهما على

(١٢٨) نقض ١٩٧٣/٣/٨ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١٧٦ - ٣٢ .

- نقض ١٩٥٧/١٢/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٨ - ٣ - ٩٦٧ - ١٠٩ .

الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول : انه دفع بعدم قبول الدعوى على أساس أن السند المدعى بتزويره قدمه الطاعن في الدعوى المستعجلة ، وأن المطعون ضدها اتخذت اجراءات الادعاء بتزويره فرعيا ، وطلبت أمام القضاء المستعجل الحكم برده وبطلانه ، ومن ثم كان يتعين على تلك المحكمة ، أن تقضى بعدم اختصاصها بنظره ، وبإحالة الى محكمة الموضوع المختصة بنظره عملا بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، وإذا لم تفعل المحكمة المستعجلة ذلك ، وأغفلت الفصل فيه ، فإن الادعاء الفرعى يظل قائما ، مما لا يجوز معه اللجوء الى دعوى التزوير الأصلية الماثلة للحكم برده وبطلانه .

الا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع ، بمقولة أن الفصل في الادعاء بالتزوير يخرج عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل ، وبالتالي فإن السند يظل تحت السيطرة القانونية للطاعن ، مما يجيز له الاحتجاج به قبلها في أى وقت ، وهو ما يجيز لها الالتجاء الى دعوى مبتدأة بطلب رده وبطلانه ، حالة أن الثابت أن المستند المدعى بتزويره ظل مودعا خزينة المحكمة ، الى أن يقضى في موضوع الادعاء بالتزوير ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« حيث ان هذا النعى مردود : ذلك انه وان كان لمن أغفلت المحكمة الحكم في بعض طلباته ، أن يلجأ لعلاج هذا الاغفال بالرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه عملا بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات ، ولو كان هذا الطلب على استقلال لا يدخل في اختصاصها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الطلب الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه يدخل في حدود اختصاصها ، بالتبعية لإختصاصها بالطلبات الأخرى التى فصلت فيها .

أما اذا كان هذا الطلب لا يدخل في اختصاصها الفصل في موضوعه ابتداء - سواء بالتبعية أو على استقلال - فإن اللجوء الى ذات المحكمة للفصل فيه - بعدم الاختصاص والاحالة لهو لغو لا مبرر في القانون له ، ويكون له أن يرفع دعواه به ابتداء أمام المحكمة المختصة بنظره .

لما كان ذلك ، وكان القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أو الأصلية ، لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند

أو برده وبطلانه ، وهو قضاء فى أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء المستعجل . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فى الرد على الدفع . المثار من الطاعن بعدم قبول الدعوى . - وكان ما استطرد إليه تزييدا من أن السند لا يزال تحت سيطرة الطاعن ، لا يؤثر فى الدعامة الأساسية التى أقام عليها قضاءه - مما يجعل النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق غير منتج ، فإن هذا السبب يضحى بشقيه فى غير محله ، (١٢٩) .

(٣٦) ٨ - عدم بحث شق آخر ضد خصم آخر :

تتوصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الأوراق - فى أنه بتاريخ ١٩٧٣/٤/٩ ، حكمت محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم ٧٦٢ سنة ٧٨ ق :

(أولا) بالزام السيدة بصفقتها نازرة على وصية المرحوم . . . بأن تدفع الى الدولة من مال الوصية مبلغ ٢٥٥٠٠ ج تكاليف معبد ومستشفى . . . كان قد أوصى بإقامتهما من أموال تركته .
(ثانيا) بالزام السيدة بصفقتها الشخصية واخسرى ، بأن تدفعا متضامتين الى الدولة مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج على سبيل التعويض عن تصرفاتهما ، وما ترتب عليها من تعطيل المصلحة العامة بعدم انشاء المعبد والمستشفى .

طعن الأستاذ بصفته مديرا مؤقتا لتركة بطريق النقض فى الشق الأول من ذلك الحكم ، وقيد الطعن برقم ٥٥١ سنة ٤٣ قضائية - وفى ١٩٧٧/٤/١٢ رفضت المحكمة الطعن .

وبتاريخ ١٩٧٣/١١/٨ أودع بصفته مصفيا لتركتي و قلم كتاب محكمة النقض صحيفة طلب فيها : أصليا نظر طعنه فى الشق الثانى من الحكم ، بمقولة أن محكمة النقض أغفلت فى الطعن السابق الحكم فيه . واحتياطيا اعتبار الطلب طعنا جديدا بالنقض فى هذا الشق .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :-

« وحيث أن المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تنص على أن تسرى على

قضايا. الطعون أمام محكمة النقض ، القواعد الخاصة بالأحكام ، فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض . ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بضعيفة ، للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » .

وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض ، هي مما يلزم اتباعه في صدد الفصل فيما يدعى اغفال الفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء . فان هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٢٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات .

ولما كانت المادة ٢٥٥ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت ايداع الصحيفة ، صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله ، أو الصورة المعلنه من هذا الحكم أن كانت قد أعلنت . . . فان لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة ، حكم ببطلان الطعن .

وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة ، اذ لم يودع صورة من حكم محكمة النقض الصادر في الطعن السابق ، ولا صورة من الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الاستئناف ، فان الطعن يكون باطلا ، سواء باعتباره طلبا فيما أغفلت محكمة النقض الحكم فيه ، أو باعتباره طعنا جديدا . ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد ، أن تكون صورة الحكم المطعون فيه قد أودعت في الطعن السابق ، اذ لكل طعن كيانه وأوضاعه . لما كان ما تقدم فان الطعن في وجهيه الأصلي والاحتياطي يكون غير مقبول .

هذا وتشير المحكمة الى أنه لما كان الطعن السابق قد رفع من تركة وجدها ، فيما قضى به ضدها ، فان محكمة النقض اذ عرضت للأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا النطاق ، وانتهت الى رفضه ، ولم تعرض للشق الآخر من الحكم الصادر ضد فانها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات التركة الطاعنة « (١٣٠) » .

(١٣٠) نقض ١٩٨٠/١/٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ١٠٥ - ٢٣ .

- نقض ١٩٩٠/١٢/١٨ طعن ١٠٤ لسنة ٥٨ قضائية (أحوال شخصية) .

(٣٧) ٩ - الرفض الضمنى للمنازعة على مساحة العقار :

تشحصل وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن اتمام مشروع انشاء وصلة من الميئاة النهري الى الطريق الزراعى ، عند تفتيش رى قنا ، اقتضى نزغ ملكية ارض مملوكة للمطعون عيه . وصدر عن هذا المشروع قرار المنفعة العامة رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٩ . وقدرت الجهة نازعة الملكية مساحة هذه الأرض بتسعة أسهم (تعادل ٦٥ مترا مربعا) ، بتعويض قدره ٢٦ ج و ٢٥٠ م ، على أساس سعر القيراط سبعين جنيها .

عارض المطعون عليه فى هذا القرار بالنسبة للمساحة والسعر بالاعتراض رقم ٤٣ سنة ١٩٧٢ ، فقررت لجنة الفصل فى المعارضات تعديل سعر القيراط الى مائة جنية .

طعن الطاعنان فى هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية ، بالدعوى رقم ١٧٦٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى قنا ، طالبين الغاء وتأيد تقدير الجهة نازعة الملكية على أساس سعر القيراط سبعين جنيها . كما طعن عليه المطعون عليه الأخير أمام ذات المحكمة بالدعوى رقم ١٦٩٥ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى قنا ، طالبا اعتبار ما نزعت ملكيته مساحة قدرها ١٥٧٧٧ مترا مربعا ، وتقدير سعر المتر بمبلغ ١٣ جنيها . وبعد أن قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية للأولى ، حكمت فى ١٣/٥/١٩٧٥ برفض الطعن رقم ١٧٦٨ لسنة ١٩٧٤ ، وفى الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ١٩٧٤ بتعديل القرار المطعون فيه الى جعل المساحة المنزوع ملكيتها ١٥٧٧٧ مترا مربعا ، بثمن قدره خمسة جنيهاات للمتر الواحد .

استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسيوط (مأمورية قنا) ، طالبين القضاء بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية ، بنظر الدعوى رقم ١٦٩٥ لسنة ١٩٧٤ ، بالنسبة لما قضت به من تعديل المساحة المنزوعة ملكيتها . وقيد الاستئناف برقم ١٦٥ لسنة ٥٠ ق . وفى ١٧/٢/١٩٧٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف .

طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ، ينمى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان ان الحكم

المطعون فيه أقام قضاءه على أن لجنة الفصل في المنازعات تختص بتقدير التعويض دون تقدير المساحة ، وتبعا لذلك يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية طعنا على قرار اللجنة انتهائيا . في حين أن اختصاص اللجنة بقاصر على الفصل في المعارضات المقدمة عن مقدار التعويضات ، وما عدا ذلك من بيانات يتضمنها الكشف المنصوص عليه في المادة السادسة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - ومنها مساحة العقار المنزوعة ملكيته - تختص الجهة نازعة الملكية بالفصل في المعارضات المقدمة عنه ، بما لها من سلطة إدارية عملا بالمادة ١١ من القانون المذكور ، ومن المتصور - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - أن يعترض صاحب الشأن على تقدير الوحدة وينازع في المساحة .

وبفرض أن الفصل في المساحة يدخل في اختصاص القضاء العادي ، فإنه يشترط أن تكون لجنة المعارضات قد فصلت في النزاع حول المساحة ، وهو ما لم يحدث في النزاع الحالي ، إذ أن قرار اللجنة قضى بتعديل تقدير ثمن القيراط من سبعين جنيها إلى مائة جنية ، دون أن يشير إلى المساحة ، بما يعنى أن المنازعة حولها قد غرست لأول مرة على المحكمة الابتدائية ، فيكون حكمها في هذه المنازعة غير انتهائي .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« ... وكان القانون قد نص على اختصاص اللجنة بالفصل في المنازعات المقدمة عن قيمة التعويض ، ولم يذكر قيمة الوحدة ، وكانت المساحة عنصرا من عناصر تحديد قيمة « التعويض » ، فضلا عن أن تعيين قدر المساحة صغر أو كبر لازم في بعض الحالات لتقدير ثمن الوحدة . »

لما كان ذلك ، فإن لجنة الفصل في المعارضات التي نص عليها قانون نزاع الملكية رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تكون مختصة بالفصل في المعارضات المقدمة عن مساحة العقار المنزوعة ملكيته .

أما عن قول الطاعنين أن اللجنة - في النزاع الحالي - لم تفصل في الخلاف حول المساحة ، وأن هذا الخلاف قد عرض لأول مرة على المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعن في قرار اللجنة ، فإن الطاعنين لم يقدموا حجة من هذا القرار .

واذ كان المشرع قد خول هذه اللجنة - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بنسبها الفصل : في الخلاف على التعويضات المقدرة عن نزاع الملكية ، وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة .

وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي ، أن المطعون عليه اعترض أمام اللجنة على الثمن المقدر للوحدة من العقار المنزوعة ملكيته وعلى مساخته كليهما . وان اللجنة انتدبت خبيراً لتقدير هذه المساحة وتقدير قيمتها . وقدم الخبير تقريراً تضمن أن مساحة العقار ١٥٧٧ متر مربعاً ، فان مفاد عدم نص قرار اللجنة صراحة على رفض الطلب الخاص بالمساحة أنها رفضته ضمناً عن بينة ، بما لا يعتبر اغفالا في حكم القانون .

اذ أن مناط الاغفال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل في طلب موضوعي اغفالا كلياً يجعله باقياً معلقاً أمامها . أما اذا كان المستفاد أنها قضت صراحة أو ضمناً برفض الطلب ، كان وسيلة تصحيح حكمها هو الطعن باحدى طرق الطعن المقررة في القانون .

لما كان ذلك فان المحكمة الابتدائية ، اذ فصلت في الطلب الخاص بالمساحة لا تكون قد فصلت في نزاع عرض عليها لأول مرة ، ولا تكون قد فصلت في نزاع لم تقض فيه لجنة المعارضات ، وبالتالي يكون حكمها انتهائياً عملاً بالمادة ١٠٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعي على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن ، (١٣١) .

(٣٨) ١٠ - استبعاد قيام الخطأ العقدي ،

وتقرير قيام الخطأ التقصيري :

تتضمن وقائع الدعوى - على ما يبين من الأوراق - في أن الطالب تقدم بطلب الى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٦ قال فيه :

انه في خلال سنة ١٩٥٤ عرض عليه المدعى عليه أن يفكر في مشروع يستثمر فيه أمواله . ويكون الطالب شريكاً له فيه . وانه اهتدى الى مشروع انشاء مصنع لعمل وطبع اسطوانات الأغاني والموسيقى بمصر ، واتفقا على

تكوين شركة بينهما • وطلب منه المدعى عليه السفر الى أوروبا لاختيار الآلات والأدوات اللازمة للمصنع • فسافر وأحضرها ، ودفع المدعى عليه ثمنها • ولكن ما أن وصلت الى مصر وتسلمها المدعى عليه ، حتى تنكر له برفض تحرير عقد الشركة ، وأنكر حصول أى اتفاق بينهما فى هذا الخصوص ، واستأثر بالآلات لنفسه ، وعقد شركة مع آخرين لتنفيذ ذات المشروع الذى كان وليد تفكير الطالب • مما اضطره لرفع الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة ، بمطالبة المدعى عليه بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض له عن الأضرار المادية والأدبية التى لحقت به بسبب اخلال المدعى عليه بتنفيذ ما تعهد به •

وبتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٢ قضت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق ، ليثبت الطالب أنه وقبل سفره الى أوروبا فى سنة ١٩٥٤ ، اتفق مع المدعى عليه على الأسس التى ستتكون منها الشركة بينهما • وبعد أن نفذ هذا للحكم أوضح الطالب عناصر الضرر المطالب بالتعويض عنه بأنها (١) فكرة المشروع وهى من ابتكاره (٢) ما تكبده الطالب من نفقات اقامته وتجوله بأوروبا (٣) ما تكبده الطالب من خسارة فى محلاته التجارية بالقطر المصرى بسبب اهماله لها وانصرافه عنها (٤) ما فاتته من نصيب فى ربح المصنع الذى كان يدر عشرات الآلاف من الجنيهات سنويا طوال مدة الشركة (٥) التعويض الأدبى • وبتاريخ ١٩٦٠/٦/١٩ حكمت المحكمة بالزام المدعى عليه بأن يدفع للطالب مبلغ ٩٨٧٠ ج •

استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٤٤٤ سنة ٧٧ ق • كما استأنفه الطالب بدوره ، وقيد استئنافه برقم ٤٥٤ سنة ٧٧ ق • وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا ، وقبل الفصل فى الموضوع - بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطالب مقدار ما حل به من خسارة وما فاتته من ربح بسبب فسخ عقد الشركة بفعل المدعى عليه • وبعد أن نفذ هذا الحكم ، قضت محكمة الاستئناف فى ١٩٦٢/١/١ برفض الاستئنافين ، وتأييد الحكم المستأنف •

طعن المدعى عليه فى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٨ بطريق النقض ، وقيد طعنه برقم ٢١٩ سنة ٣١ ق • وبتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧ نقضت هذه المحكمة الحكم المطعون فيه • وحكمت فى موضوع الاستئنافين

مرقمى ٤٤٤ ، ٤٥٤. سنة ٧٧ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف ، والزام المدعى عليه بأن يدفع للطالب مبلغ ألفين من الجنيهات .

وانتهى الطالب فى طلبه الى أن محكمة النقض فى حكمها المذكور أغفلت الفصل فى العنصر الرابع من عناصر الضرر ، وهو ما فات الطالب من نصيب فى ربح المصنع طول مدة الشركة وهو ما قدره بمبلغ ستة آلاف جنيه ، وطلب الحكم له به .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :

« وحيث أن هذا الطلب فى غير محله ، ذلك أنه يبين من حكم هذه المحكمة الصادر فى ١٩٦٦/١/٢٧ أنه بعد أن نقض الحكم المطعون فيه لخطئه فى تطبيق القانون - رأى أن الموضوع صالح للحكم فيه ، وقال « وحيث أن هذه المحكمة ترى أن التكييف الصحيح للوقائع حسبما سجلها الحكم الابتدائى ، والحكم المطعون فيه ، هو اعتبار ما تم بين الطرفين لم يجاوز مرحلة المفاوضات على تكوين شركة بينهما ، وأن الطاعن لم يكن جادا فى هذه المفاوضات ، ولم يكن أبدا يقصد أن تبلغ غايتها من عقد الشركة مع المطعون ضده ، بل أنه أوهم الأخير برغبته فى تكوين هذه الشركة لمجرد الحصول منه على فكرة المشروع واستخدامه فى اختيار الآلات اللازمة للمصنع لدرايته بذلك ، على أن تقوم بتنفيذ المشروع شركة يكونها الطاعن مع آخرين ، ممن يقبلون المساهمة معه فى رأس مال الشركة بنصيب كبير . وهو ما تم له فعلا بتكوينه الشركة مع ١٠٠٠ الذى ساهم بحق النصف فى رأس المال ، وذلك بخلاف المطعون ضده الذى كان يريد أن يشترك بعمله فحسب ، ومع ذلك يكون له الربح فى كل أموال الشركة ، والربح كذلك حتى أرباحها »

ولما كان مسلك الطاعن على النحو المتقدم تجاه المفاوضات التى أجراها مع المطعون ضده ، وعدم أخطاره الأخير بقطع المفاوضات فى وقت مناسب ، يعتبر خطأ من الطاعن . وقد ترتب على هذا الخطأ ضرر للمطعون ضده يتمثل فيما تكبدته من خسارة ، بسبب اضطرابه لاهمال مباشرة عمله التجارى فى المدة التى قضاهما فى الخارج لاختيار الآلات اللازمة للمصنع اعتمادا على أن الطاعن جادا فى أن تصل المفاوضات الى غايتها . كذلك الخسارة التى لحقت بالمطعون ضده من جراء حصول الطاعن منه على فكرة المشروع والسبق فى تنفيذه ، وهذا الى جانب الضرر الأدبى الذى أصاب

المطعون ضده من جراء اظهاره بمظهر من يسهل انخداعه ومن لا يوثق به ،
مما ينال من سمعته واعتباره في السوق التجارى . لما كان ذلك ، فان
الطاعن ملتزم بتعويض هذه الاضرار الناتجة عن خطئه ، وذلك عملا بالمادة
١٦٣ من القانون المدنى . وتقدر المحكمة التعويض الجابر لجميع عناصر
الضرر السالف بيانها بمبلغ اجمالى قدره ألفان من الجنيهات .

ولما كان المستفاد من صريح نص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات
السابق - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الأخذ به ، أن
تكون المحكمة قد أغفلت عن سهو أو غلط الفصل فى طلب موضوعي اغفلا
كلية ، يجعل الطنب باقيا معلقا امامها لم يقض فيه قضاء ضمينا . أما اذا
كان المستفاد من أسباب الحكم أو منطوقه ، أنها قضت صراحة أو ضمنا
برفض الطلب ، فان وسيلة التظلم من ذلك تكون بالطعن فى الحكم ان كان
قابلا له .

وكان الثابت مما تقدم ان هذه المحكمة قد استبعدت قيام الشركة
بين الطرفين ، وقررت ان ما تم بينهما لم يجاوز مرحلة المفاوضات . وان
مسئولية الطاعن لا تقوم فى هذه الحالة على الخطأ العقلى ، وانما على الخطأ
التقصيى طبقا للمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، و انتهت الى تقدير التعويض
المستحق للطالب على هذا الاساس الذى رأته ، فانها بذلك تكون قد فصلت
فى طلب التعويض موضوع الدعوى ، الذى يعتبر طلبا واحدا وان تعددت
عناصره . مما يمتنع معه على المحكمة إعادة النظر فيه . لما كان ما تقدم ،
فإن الطلب يكون على غير أسناس متعين الرقضى (١٣٢) .

(٣٩) نموذج ضجيفة دعوى تصحيح حكم مدنى .
أغفل الفصل فى طلب تسليم عقار .

صحيفة دعوى تصحيح حكم مدنى أغفل الفصل فى طلب تسليم عقار

انه فى يوم الموافق / / ١٩٩٥
بناء على طلب السيد / ومهنته او وظيفته
المقيم برقم شارع قسم محافظة
بومخلة المختار مكتب الأستاذ المحامى رقم شارع
مقسم محافظة
أنا محضر الجزئية ، انتقلت الى محل اقامه :
السيد / ومهنته ووظيفته المقيم برقم
شارع قسم محافظة مخاطبا مع

وأعلنته بالآتى

(١) سبق أن رفع الطالب ضد المعلن اليه دعوى صحة التعاقد رقم /٠٠٠ /
١٩ مدنى كلى المحكوم فيها بجلسة / / ١٩ بصحة ونفاذ
التعاقد وأغفل الفصل فى طلب تسليم العقار ، وقال شرحا لها : أنه بموجب
عقد بيع ابتدائى مؤرخ / / ١٩ اشترى من المعلن اليه كامل أرض ومباني
العقار البالغ مساحته ٠٠٠ر٠٠٠ مترا مربعا الكائن رقم شارع
حتى قسم محافظة مابين الحدود والمعالم
بالصحيفة ، نظير ثمن اجمالى مدفوع جنيها (قيمة المبلغ بالحروف) .
وقد آلت الملكية للبائع عن طريق الميراث الشرعى عن المرحوم /
المالك الاصلى للعقار بموجب العقد المسجل رقم /٠٠٠ / ١٩ شهر عقارى

(٢) ان المعلن اليه لم يقم بما هو ضرورى للتسجيل ونقل الملكية ،
مما اضطر الطالب الى مقاضاته برفع دعوى صحة التعاقد السالفة ، بطلب صحة
ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، المتضمن بيع المعلن اليه
للمطالب كامل أرض ومباني العقار البالغ مساحته ٠٠٠ر٠٠٠ مترا مربعا ،
الكائن برقم شارع حتى قسم محافظة
مابين الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد ، نظير ثمن اجمالى مدفوع
جنيها (قيمة المبلغ بالحروف) وتسليم العقار ، والزام المعلن اليه بالمصروفات
بومقابل أتعاب المخاماة ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

(٣) وبجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة في الطلب الأول الموضوعي الأصلي ، الخاص بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي سند الدعوى ، المتضمن بيع المعلن اليه للطالب كامل أرض ومباني العقار المبين الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد البيع ، والزام المعلن اليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة . - ثم أغفلت المحكمة الفصل في الطلب الثاني الموضوعي التبعي الخاص بتسليم العقار محل النزاع .

(٤) ان الأساس القانوني الذي تقوم عليه دعوى التصحيح الماثلة هو المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التي تنص على أنه : « اذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر الطلب والحكم فيه » . فهذه المادة تبين الطريق القانوني الذي رسمه المشرع لعلاج اغفال المحكمة الفصل في الطلبات الموضوعية ، وهو رفع دعوى استدراك أو تصحيح ، أمام ذات المحكمة ، بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، تتضمن اعلان الخصم للحضور ، لنظر الطلب الذي أغفلته المحكمة والفصل فيه (الدكتور محمد المنجي في « دعوى التصحيح » - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها) ط ١ س ١٩٩٤ بند ٣٩ ص ٩٨ ، نقض مدني ١٩٨٤/٥/١٥ طعن ١٩٠٢ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض مدني ١٩٨٢/٦/١٠ مجموعة محكمة النقض . ٣٣ - ٢ - ٧٢٦ - ١٣٠) .

وبناء عليه ، فلما كانت المحكمة الحالية قد أغفلت الفصل في طلب تسليم العقار محل النزاع ، فإنه يحق للطالب تجديد هذا الطلب أمامها ، بدعوى التصحيح الماثلة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه ، باعتباره من الطلبات الموضوعية التبعية للدعوى الأصلية ، السابق الحكم فيها بصحة ونفاذ التعاقد ذاته .

(٥) يقدم الطالب تأييدا للدعوى حافظة مستندات تتضمن الآتي :
١ - صورة رسمية من الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد الأصلية رقم ١٩ مدني كلي ، القاضي بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ / / ١٩ ، المتضمن بيع المعلن اليه للطالب كامل أرض ومباني العقار البالغ مساحته ٠٠٠٠ متر مربعاً ، مبين الحدود والمعالم بالصحيفة والعقد ، نظير ثمن إجمالي مدقوع ٠٠٠٠ جنيهاً (قيمة المبلغ بالحروف) ، والزام المعلن اليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

- ٢ - صورة رسمية من صحيفة دعوى صحة التعاقد الأصلية رقم ١٩ / ٠٠٠ مدنى كلى . . . ، المتضمنة طلب التسليم الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه .
- ٣ - أصل عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ سند الدعوى .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلى للمعلن اليه ، وأعلنته بأصل صحيفة الدعوى ، وسلمته صورة منها . وكلفته بالحضور أمام محكمة الابتدائية (الدائرة مدنى كلى) ، بالجلسة العلنية التى ستعقد يوم الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحاً ، لسماع الحكم بتسليم المدعى العقار محل عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، المحكوم بصحة ونفاذ بيته للمدعى بالحكم السابق صدوره من هذه المحكمة فى الدعوى رقم ١٩ / ٠٠٠ مدنى كلى . . . ، والزام المدعى عليه بالمصاريف المستجدة ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة (١٣٣) .

ولأجل العلم

(١٣٣) يلاحظ عدم الحاجة الى تسجيل صحيفة دعوى التصحيح فى هذه الحالة ، لاختلافها عن دعوى صحة التعاقد الأصلية ، على التفصيل الآتى : صدر القانون ١٩٩١/٦ بتعديل بعض أحكام قانون رسوم التوثيق والشهر ١٩٦٤/٧٠ ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية ١٩٦٨/١٣ ، وبعض القوانين الأخرى . ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/٢٨٣ ، وعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٣/١٤ . وقد تضمن تعديلاً يؤثر على قبول دعوى صحة التعاقد ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى انسحاب هذا التعديل على دعوى التصحيح الماثلة ، التى تتضمن طلب تسليم العقار المحكوم بصحة ونفاذ التعاقد عنه ، الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه ؟ .

تنص المادة ٣/٦٥ مرافعات المضافة بالقانون ١٩٩١/٦ على أنه :

« ولا تقبل دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية ، الا اذا شهِرت صحيفتها » .

وبين من هذه المادة أن المشرع اضاف شرطاً جديداً لقبول دعوى صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية ، هو وجوب شهر صحيفة دعواها قبل رفعها . وأن الجزاء المترتب على عدم استيفاء هذا الشرط هو أن تقضى المحكمة بعدم قبول الدعوى ، سواء كانت فى صورة طلب أصل بصحيفة أو طلب تدخل بصحيفة أو طلب تدخل شفوى بإبدائه فى محضر الجلسة . كذلك بين من هذه المادة أن شرط شهر صحيفة الدعوى خاص بقبول الدعوى بطلب الحكم بصحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية ، أما اذا كانت الدعوى بطلب تسليم الحق العينى محل التعاقد ، فلا يسرى عليه هذا الشرط ، لاقتصاره على طلب صحة التعاقد ،

(٤٠) (ثانياً) تصحيح الأحكام الجنائية :

يثور التساؤل - بصدد الكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام القضائية بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لإغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) على تصحيح الأحكام الجنائية ؟ ويثور التساؤل بصفة عامة ، عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات في حالة عدم وجود نص في قانون الاجراءات الجنائية ؟

المعروف ان قانون الاجراءات الجنائية ينظم مختلف مراحل الدعوى الجنائية منذ وقوع الجريمة حتى الحكم فيها . وأن قانون المرافعات ينظم مختلف مراحل الدعوى المدنية بين الأفراد . وينحصر وجه الشبه بينهما ، في أن كلا منهما يتناول الاجراءات في كلا الدعويين . وينحصر وجه الاختلاف بينهما في أن الأول ينشد تعرف الحقيقة بصدد جريمة معينة ، ابتغاء تقديم مرتكبها للمحاكمة لتوقيع العقوبة عليه ، أو إصدار قرار بالأوجه لإقامة الدعوى ، أو الحكم بالبراءة بالنسبة للبريء . وأن الثاني ينشد وصول الحق الى صاحبه . وتتميز الاجراءات الجنائية بأن قواعدها لا تسوى بين طرفي الدعوى الجنائية ، فهي تمنح النيابة العامة حق القبض والتفتيش والحبس الاحتياطي ، وللمتهم حق الدفاع عن نفسه . بينما تتميز اجراءات المرافعات بأن قواعدها تسوى بين طرفي الدعوى المدنية على حد سواء ، فهي تمنح كل طرف حق استعمال ومباشرة الاجراءات ، التي تمنح للطرف الآخر (١٣٤) .

والخلاصة أن كلا القانونين يتناول الاجراءات ، ومن هنا نعود للتساؤل السالف : هل توجد ثمة علاقة بين القانونين ، بحيث يعتبر أحدهما أصلاً للآخر ؟ ، وبمعنى آخر مدى سريان أحكام قانون المرافعات ، في حالة عدم وجود نص في قانون الاجراءات الجنائية ؟

ذهب راي أول الى القول بأن قانون المرافعات هو الأصل دائماً ، وتبعاً لهذا فانه في حالة عدم وجود نص في قانون الاجراءات الجنائية ، أو في حالة

دون طلب تسليم المتعاقد عليه . ومن ثم يكفي شهر الدعوى الأصلية الخاصة بصحة التعاقد ذاته ، دون دعوى التصحيح الخاصة بطلب التسليم الذي أغفلت المحكمة الفصل فيه .
(١٣٤) الدكتور حسن المرصفاوي في « أصول الاجراءات الجنائية » ط ١ س ١٩٨٢ بنسب .

ما اذا كان النص غير صحيح ، يجب تفسيراً لهذا النص ، أو تكميماً لذلك النقص ، الرجوع الى قانون المرافعات ، على أن تكون قواعد المرافعات متضمنة احكاماً عاماً يمكن الأخذ بها في النطاق الجنائي ، لا أحكاماً استثنائية تخالف الواقع ، أو يترتب عليها حرمان الخصوم في الدعوى الجنائية من حق جوهرى (١٣٥) .

وقضت محكمة النقض في احكام قديمة بأن :

« اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم ، لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل : انهما يكون لهما قوامهما القانونى بتوقيع رئيس الجلسة عليها . » والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم - لا تنص على البطلان اذا لم يوقع الكاتب الحكم ، مما مفاده أنه لا يترتب على اهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان اجراءات المحاكمة . اذ لو أن الشارع أراد أن يترتب البطلان على عدم التوقيع ، لكانت صراحة في ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ ، كما حرص أن يفعل في المواد التى سبقتها مباشرة » (١٣٦) .

وذهب راي ثان الى أن كلا من القانونين يعتبر قائماً بذاته ، وجام بقواعد لها بميزاتها وخصائصها وتتسبى مع الغرض الذى لا يتغى منه تحقيقه . ومن ثم ان غمض نص أو نقص حكم فى قانون الاجراءات الجنائية ، تعين عندئذ الرجوع الى المبادئ العامة التى تحكم هذا القانون ، والتى من أهمها ان الأصل فى الانسان البراءة ، وكفالة الحق المتحقق فى الدفاع عن نفسه . وقد تاتى الجلول - عن طريق تلك المبادئ العامة - بنتائج تتفق وقواعد قانون المرافعات ، ولكن هذا لا يعنى أنه الأصل الذى يتعين الرجوع اليه . وليس أدل على ما نقول من أن قانون الاجراءات الجنائية يحيل فى صراحة الى بعض احكام

(١٣٥) الدكتور احمد عثمان حمزاوى فى « موسوعة التعليقات على مواد قانون الاجراءات الجنائية » ط س ١٩٥٣ ج ١ ص ٤٦ .
- الدكتور رؤف عبيدة فى « مبادئ الاجراءات الجنائية » ط س ١٩٦٢ ص ١٤ .
- قارن الدكتور محمد توفيق الشاوى فى « الاجراءات الجنائية » ط س ١٩٥٤ ص ٤٠٠ .

- (١٣٦) نقض جنائى ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥١٨ - ١٠٧ .
- نقض جنائى ١٩٥٣/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ١٠ - ٥٠٩ - ١١٦ .
- نقض جنائى ١٩٥٤/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ١٠ - ٥٢٤ - ٢٥١ .

قانون المرافعات ، وما كان أغناه عن هذه الاحالة ، اذا كان مسكوتاً يتضمن تحملاً الرجوع الى قواعد هذا القانون . ومن ذلك المادة ٢٧٨ أ ج التى تنص على أن « تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة فى قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو الاعفاء من أدائها » . وكذلك المواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٨ و ٢/٤٦١ (١٣٧) .

وقضت محكمة النقض فى أحكام أحدث :

« ان الدعاوى المدنية التابعة ، تخضع أمام القضاء الجنائى للقواعد المقررة فى مجموعة الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، ما دام يوجد فى مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية . أما اذا لم يوجد نص فى قانون الاجراءات ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات .

واذ كان ذلك ، وكانت مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم — بعد حيز الدعوى للحكم — تأجيل اصداره لأكثر من مرة ، كما فعل قانون المرافعات المدنية فى المادة ١٧٢ منه . ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق بالحكم الصادر من المحاكم الجنائية فى الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة أمامها ، مهما تعدد تأجيل النطق به ، (١٣٨) .

(٤١) أمثلة لاغفال بعض الطلبات الموضوعية :

نتناول فى هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية لاغفال المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بالاغفال والمحكمة والطلبات الموضوعية . ونذكر بأن المقصود بالاغفال هنا عدم اصدار المحكمة حكمها فى بعض الطلبات

(١٣٧) الدكتور عدلى عبد الباقي فى « شرح قانون الاجراءات الجنائية » ط ١٩٥٣

ص ١ ص ٧ .

— الدكتور محمود محمود مصطفى فى « شرح قانون الاجراءات الجنائية » ط ١٩٦٣

ص ١٠ .

— الدكتور حسن المرصفاوى المرجع السابق بند ٢ ص ١٢ .

(١٣٨) نقض جنائى ١٩٧١/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١ - ٢٨٢ - ٦٧ .

الموضوعية المعروضة عليها عن سهو أو غلط ، لا عن شعور وبينة ، أى الاغفال الكلى الذى يجعل الطلب بافيا على أصله ، أو ما زال مطروحا على المحكمة المعروض عليها ، أو معلقا أمامها لم يقض فيه قضاء صريحا أو ضمنيا (١٣٩) . ويقصد بالمحكمة هنا المحكمة المختصة بنظر الدعوى الجنائية أيا كانت درجتها القضائية (الجنج والمخالفات الجزئية - الجنج والمخالفات المسبتة بـ الجنایات - النقض) (١٤٠) . ويقصد بالطلبات الموضوعية هنا الطلبات التى تتضمنها الدعوى الجنائية الأصلية أو التبعية أو الاحتياطية (١٤١) .

ويلاحظ أن إجراء تصحيح اغفال الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية هنا ، يكون بصحيفة دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم ، وبمعنى آخر فإن إجراء تصحيح اغفال المحكمة الجنائية الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، إنما يكون بصحيفة دعوى استدراك أو دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم أمام الدرجة الأعلى (١٤٢) .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية جملة على التوالى ، ثم نعيد ذكر كل مثال مع عرض وقائعه بالتفصيل فى بند مستقل على النحو الآتى . . .

- اغفال الفصل فى الدعوى المدنية .
- اغفال المنطوق عقوبة أحد المتهمين .

(٤٢) ١ - اغفال الفصل فى الدعوى المدنية :

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٥ ، بدائرة قسم شبين الكوم محافظة المنوفية : بصفته صاحب مصنع - أحرز دخانا مغشوشا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٤/٣ و ٦ و ٦ مكرر و ٧ و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل . - وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ١١٠ ج على سبيل التعويض .

ومحكمة بندر شبين الكوم الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما نسب اليه .

- (١٣٩) راجع البند ٥ ص ١٢ و ١٣ .
- (١٤٠) راجع البند ٦ ص ١٥ وما بعدها .
- (١٤١) راجع البند ٧ ص ٢٠ وما بعدها .
- (١٤٢) راجع البند ١٠ ص ٣٣ وما بعدها .

استأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم . الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الدعوى حضوريا . بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة .

وبتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٦٩ طلبت مصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية ، والتي أغفلت الفصل فيها محكمة بندر شبين الكوم . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا برفض الدعوى المدنية .

استأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) ، قضت في الدعوى حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، وألزمت المدعية بالحقوق المدنية المصروفات المدنية الاستئنافية .

فطعننت مصلحة الجمارك المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض

وقد نعت الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، أنه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، التي عرضت عليها بعد أن أغفلت الحكم فيها ، قد أخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون . ذلك بأنه ذهب - على خلاف الثابت بالأوراق - إلى أن هذه الدعوى لم ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية . كما خالف ما يقضى به قانون المرافعات من اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم في الطلبات الموضوعية . التي أغفلت الفصل فيها ، بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون ضده ، بتهمة عرضه للبيع دخانا مغشوشا . وأثناء نظر الدعوى ، ادعت مصلحة الجمارك (الطاعنة) مدنيا قبله ، إلا أن المحكمة اقتصرت على القضاء ببراءة المتهم (المطعون ضده) ، وأغفلت الفصل في الدعوى المدنية .

واذ استأنفت الطاعنة هذا الحكم ، قضت محكمة ثاني درجة بعدم

قبول استئنافها ، لرفعه من غير ذى صفة ، استنادا الى أنه لا يجوز لها استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية .

فأقامت الطاعنة دعواها المدنية الحالية بصحيفة أعلنت للمطعون ضده للحكم بالتعويض السابق طلبه ، والذي أغفل الفصل فيه ، فقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى .

فاستأنفت الطاعنة ، وقضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه . ، بإلغاء الحكم المستأنف ، وبعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، استنادا الى أنها لم ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، والى أنه ليس للطاعنة الاستناد الى قانون المرافعات ، بالرجوع اليها للفصل فيما أغفلته من طلبات ، ما دامت المحكمة الجنائية قد أصبحت غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية - وعلى ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، وكان لا يشترط بقاء التلازم قائما بينهما ، فكان على الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية - فى التعويضات التى طلبها المدعى بالحقوق المدنية . أما وأنه قد أغفل الفصل فيها ، فانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذى فات على المحكمة الجزئية أن تحكم فى دعواه ، أن يرجع الى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملا بحكم المادة ١٩٣ من قانون المرافعات الجديد الذى يحكم واقعة الدعوى ، والتى تقابل المادة ٣٦٨ من القانون القديم ، وهى قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية ، تحلوا قانون الاجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستئنافى المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى الاسناد وفى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى والإدلاء فيها برأى ، فانه يتعين أن يكون مع النقض والاحالة ، (١٤٣) .

(١٤٣) نقض جنائى ١٩٧٢/٣/٦ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ٣٠٨ - ٧١ .

- نقض جنائى ١٩٧١/٥/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ٢ - ٤٠٢ - ٩٨ .

- نقض مدنى ١٩٧٧/٢/١٤ طعن ٤٣٩ لسنة ٤٣ قضائية .

- نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٥٠٠ - ٩٥ .

(٤٣) ٢. اغفال المنطوق عقوبة أحد المتهمين :

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والمطعون ضده « الذي أدخلته النيابة العامة متهما أثناء نظر الدعوى » ، بأنهم في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة بندر شبين الكوم ، سرقوا المنقولات المبيتة بالمنحصر المملوكة لرياض عبد الجواد الشونى ، من منزله ، حالة كون الثانى عائداً ، وطلبت عقابهم بالمبادئ ٣/٤٩ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات .

ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، عملاً بالمبادئ ٣/٤٩ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات للمتهمين خطورياً ، ما عدا الثالث فهو غيائى ، بحبس المتهم الأول والثانى سنة مع الشغل لكل منهما مع النفاذ ، وبحبس كل من الثالث والرابع ستة شهور مع الشغل والنفاذ .

فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين الأول والثانى . كما استأنفته النيابة العامة بالنسبة للمتهم مجدى عبد الله بهنس (المطعون ضده) . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ :

أولاً : بقبول استئناف المتهم الأول شكلاً ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

ثانياً : بقبول استئناف المتهم الثانى شكلاً ، وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه .

ثالثاً : بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة للمتهم الثالث (المطعون ضده) .

طعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . .

ومبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، اذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده ، ذلك أن حكم محكمة أول درجة جاء باطلاً بالنسبة له ، فقد جاء فى حيثياته أن التهمة ثابتة قبل المطعون ضده ، وانتهى الى ادانته عنها ، ثم أغفل فى منطوقه القضاء عليه بعقوبة ما . مما يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تصحح ذلك البطلان ، بأن تفصل فى الدعوى بالنسبة له ، طالما أن استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى التى سبق عرضها على محكمة أول درجة برمتها على

المحكمة الاستئنافية ، سواء في ذلك ما فصلت فيه تلك المحكمة وما لم تفصل فيه :

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث أن المحكمة الاستئنافية عرضت في حكمها المطعون فيه للاستئناف النيابة في قولها « وحيث أنه بالنسبة لاستئناف النيابة بالنسبة للمتهم الثالث « المطعون ضده » ، فإن هذا الاستئناف غير مقبول ، إذ أنه استئناف ينصب على عدم صدور حكم عليه ، فلا يوجد حكم بالنسبة للمتهم الثالث حتى يمكن استئنافه ، ومحكمة أول درجة أغفلت من النص في المنطوق ، وبذلك فإنها لم تفصل في الدعوى المرفوعة قبله بحكم ، وأن ما جاء بالأسباب من ثبوت التهمة ضده ، إنما يعد من قبيل ابداء الرأي وليس من قبيل الفصل في الدعوى بحكم ، وبذلك يتعين عدم قبول استئناف النيابة » .

وحيث أنه من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات ، إلا عند حالة صريحة على حكم ، من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لتلك الحالة موضوع الطعن . وكانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه « إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية ، جار لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » ، فإنه يجب أعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية .

ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهم المستندة إلى المطعون ضده ، فالطريق السوي أمام النيابة العامة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها اكماله بالفصل فيما أغفلته ، وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لاكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة . وظالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يكون ما زال باقيا بالنسبة له ، ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنقد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فوتت بذلك درجة من درجات انتقاضى على المتهم .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نجية الشيء المحكوم فيه ، لا ترد
الا على منطوق الحكم ، ولا يمتد أثرها الى الأسباب الا لما كان مكملاً
للمنطوق . وكان تحدث الحكم المطعون فيه عن ثبوت التهمة في حق المطعون
ضده ، لا أثر له طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه الى قضاء معين
بالنسبة له ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً في القانون ، ويكون
الطعن غير تبديدي متعيناً رفضه موضوعاً (١٤٤) .

(٤٤) أمثلة لأغفال ما لا يعد من الطلبات الموضوعية :

نتناول في هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة
عملية لأغفال المحكمة الحكم في ما لا يعد من الطلبات الموضوعية - بالمعنى
الذي رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الطلبات (١٤٥) - التي كانت مطروحة
عليها ضمن الدعوى الأصلية .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية جملة على التوالي ، ثم نعيد ذكر كل
مثال مع عرض وقائعه بالتفصيل في بند مستقل على النحو الآتي

١ - أغفال عبارة « بعد سماع المرافعة والأطلاع على الأوراق والمداولة

قانوناً » .

- ٢ - أغفال سماع شهود الأثبات .
- ٣ - أغفال اسم المدعى المدني المقضى له بالتعويض ، وعلاقته وصفته .
- ٤ - أغفال تاريخ اصدار الحكم .
- ٥ - أغفال تاريخ وقوع الجريمة في الحكم .
- ٦ - أغفال المادة التي حوكم المتهم بمقتضاها .
- ٧ - أغفال الحكم الاستثنائي - الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي -
- ٨ - المادة المنطبقة التي كان قد أغفلها الحكم الابتدائي .
- ٩ - أغفال الحكم الاستثنائي - الذي أخذ بأسباب الحكم الابتدائي -
- ١٠ - مكان ارتكاب الجريمة الذي كان قد أغفله الحكم الابتدائي .

(١٤٤) نقض جنائي ١٩٦٢/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٥٤٦ - ١٣٨ .

(١٤٥) راجع البند ٧ ص ٢٠ .

(٤٥) ١ - اغتيال عيارة » بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا :

اتهمت النياية العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦/٥/١٩٦٥ بدائرة قسم عتاقة : تسبب خطأ فى موت محمود على محمد ، واصابة محمد عبد الله سيد زاهر ، وكان ذلك ناشئا عن اهمالة وعدم احترازه ، بأن أهمل فى اتخاذ الاجراءات الواجبة ، لتثبيت بكرة الكابل الكهربائى بظهر السيارة النقل المعدة لنقلها ، مع كونه مكلف بذلك . فسقطت على أحد جوانبها أثناء سير السيارة ، وأدت الى موت واصابة المجنى عليهم ، وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤/١ من قانون العقوبات . - وإدعت زوجة القتيل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا بمبلغ قرش صاغ قبل التهم ووزير المواصلات بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية ، وذلك على سبيل التعويض المؤقت ، مع المصاريف والأتعاب .

ومحكمة السويس الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا عملا بمادتي الاتهام ، بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة ٣ ج لوقف التنفيذ ، وفى موضوع الدعوى المدنية بالزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية أن يدفعوا الى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها ، مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ، والزامهما بالمصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماه .

فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

ومبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن بجريمتي القتل والاصابة الخطأ ، قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه خلا من النص على أنه صدر بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، مع ان قانون المرافعات المدنية وهو القانون العام قد اوجب فى المادة ٢٣٨ منه وما بعدها تذكر هذا البيان

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :

« وحيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ،

بين وإقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دأى الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مبينة ، من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .

لما كان ذلك وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإن فرضنا أن اصدار الاحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة إلا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التى حددت البيانات التى يجب أن يتضمنها الحكم . قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان . فضلا عن أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية ، إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الاجراءات الجنائية ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .

وكان قانون الاجراءات الجنائية قد نص على كيفية اصدار الاحكام وتحديد بياناتها كما سلف ، فإن ما يشبه الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات ، مردود بأن كل ما فرضته المواد ٢٣٨ وما بعدها من هذا القانون هو أن يكون صدور القانون بعد المداولة ، وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التى حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .

لما كان ذلك ، وكان الأصل فى الاجراءات أن تكون قه روعيت ، وعلى من يدعى انها خولقت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى فى طعنه مخالفة هذه الاجراءات ، فإن ما ينعم بشأن خلو الحكم من بيانات لم يوجب القانون أن يتضمنها لا يكون سديدا (١٤٦) .

(٤٦) ٢ - اغفال سماع شهود الإثبات :

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٩٦٦/٣/١ بدائرة قسم شبرا : فتحا مخلا لألعاب القمار ، وأعداه لدخول الناس فيه . وطلبت عقابهما بالمادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة شبرا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا للأول وحضوريا للثانى عملا بمادة الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف التنفيذ ، وتغريم كل منهما مائة جنيه ، وبمصادرة جميع المضبوطات .

استأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا للأول (الطاعن) ، وغايبا للثاني بقبول الاستئناف شكلا ، وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس ، الى الاكتفاء بحبس كل منهما ثلاثة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك .

طعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . .

وينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك أنه طلب سماع شهود الاثبات ، اذ لم تسمعهم محكمة أول درجة ، ولكن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تستجيب لهذا الطلب .

وقالت محكمة النقض كلمتها في الموضوع :

« وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق ، أن حكم محكمة أول درجة صدر حضوريا اعتباريا بادانة الطاعن ، على أساس أنه أعلن مع شخصه ، دون أن تسمع شهود الاثبات . فاستأنف الطاعن ، وطلب من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، فأجلت المحكمة الدعوى عدة مرات لهذا السبب ، ثم أصدرت حكمها قبل تنفيذه ، رغم اصرار الطاعن على طلبه .

لما كان ذلك ، وكانت المادة ١/٢٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تقضى بأنه في الأحوال التي يعتبر فيها الحكم حضوريا ، يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها ، كما لو كان الخصم حاضرا . كما أن المادة ١/٤١٣ من القانون المذكور تنص على أن تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تندبه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفى كل نقص آخر في التحقيق .

فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستوفى ما فات محكمة أول درجة ، من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا . اما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الطاعن في الدفاع ، مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة . . . » (١٤٧) .

(٤٧) ٣ - اغفال اسم المدعى المدني المقضى له بالتعويض ، وعلاقته بالمجنى عليه أو صفته :

قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« أنه إذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات ، أنه قضى للمدعي المدني بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالمجنى عليه أو صفته في المطالبة به ، مع أن هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التي كان يتعين على المحكمة ذكرها ، فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه » (١٤٨) .

(٤٨) ٤ - اغفال تاريخ إصدار الحكم :

قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« ورقة الحكم من الأوراق الرسمية ، التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره ، والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به ، وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته ، لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه ، مثبت لمنطوقه وأسبابه » (١٤٩) .

« انه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره ، والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها القانوني . وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به ، وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته ، لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه ، مثبت لمنطوقه وأسبابه . فاذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه ، قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه ، فانها تكون باطلة ، ويبطل معها الحكم ذاته » (١٥٠) .

« ان قضاء محكمة النقض مستقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره ، والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به ، وبنائه على الأسباب التي

(١٤٨) نقض جنائي ١٩٥٤/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٣٨ .
(١٤٩) نقض جنائي ١٩٤٧/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٣٩ .
(١٥٠) نقض جنائي ١٩٥١/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٤٠ .

أقيم عليها . فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته ، لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه ، مثبت لأسبابه ومنطوقه» (١٥١) .

(٤٩) ٥ - اغفال تاريخ وقوع الجريمة فى الحكم :

قضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها فى الحكم ، لما يترتب عليه من نتائج قانونية ، وخصوصا فى صدد الحق فى رفع الدعوى العمومية .

فاذا كان الحكم لم يبين تاريخ الواقعة التى عاقب عليها ، بقوله انه فى تاريخ سابق على يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ، ولم يورد من البيان ما يستطاع معه تحديد التاريخ ، الذى وقعت فيه ، فانه يكون معيبا » (١٥٢) .

(٥٠) ٦ - اغفال المادة التى حوكم المتهم بمقتضاها :

قضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان اغفال الحكم القاضى بالادانة ، الاشارة الى النص القانونى الذى حكم على المتهم بمقتضاها يجعله باطلا . ولا يغنى عن هذه الاشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المسببة الى المتهم ، ما دام لم يقل ان هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها » (١٥٣) .

« اذا خلا الحكم من الاشارة الى نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، فانه يكون متعينا نقضه . واذا فالحكم اذا كان قد بين الواقعة الجنائية المكونة لجريمة السب العلنى . وأورد الأدلة على وقوعها من المتهم ، ثم انتهى الى ادانته فيها قائلا انها تقع تحت نص المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، فانه يكون متعينا نقضه ، لأن المادة المذكورة لم ترد بها عقوبة معينة لأية جريمة من الجرائم ، ثم انها لا تتصل بجريمة السب التى

(١٥١) نقض جنائى ١٩٥٤/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٤١ .

(١٥٢) نقض جنائى ١٩٤٦/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٤٤ .

(١٥٣) نقض جنائى ١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠١ - ٤٨ .

أدين المتهم فيها ، إلا من جهة ماتضمنته من بيان لطرق العلانية فقط» (١٥٤) .
 « يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة ، أن يشتمل على نص
 القانون الذى أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم » (١٥٥) .
 « اذا كان الحكم المطعون فيه ، قد ألغى الحكم الابتدائى الصادر ببراءة
 الطاعن من تهمة التزوير ، وأدانه فيها ، ولم يبين واقعة الدعوى التى
 أسندها اليه بيانا كافيا ، كما لم يشر الى النص القانونى الذى عاقبه
 بموجبه ، فانه يكون باطلا متعينا نقضه » (١٥٦) .

(٥١) ٧ - اغفال الحكم الاستثنائى - الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى - المادة المنطبقة التى كان قد أغفلها الحكم الابتدائى :

قضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان اغفال الحكم الاستثنائى - الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى -
 الاشارة الى النص القانونى الذى قضى بموجبه ، مع اغفال الحكم الابتدائى
 هذا النص كذلك يبطله قانونا ، ولا يغنى عن ذلك ما جاء فى الحكم ، فى
 مقام بيان مواد القانون التى طلبت النيابة تطبيقها . ولكن اذا كان الحكم
 قد أشار الى نصوص ، على أنها هى المنطبقة على الواقعة الجنائية التى أثبتتها ،
 فى حين أن هذه النصوص لم تكن هى المنطبقة فى الواقع ، ففي هذه الحالة
 يكون لمحكمة النقض - بما لها من سلطة تصحيح التطبيق القانونى - أن
 تكتفى ببيان المادة المنطبقة على الواقعة الثابتة بالحكم » (١٥٧) .

(٥٢) ٨ - اغفال الحكم الاستثنائى - الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى -

-
- (١٥٤) نقض جنائى ١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠١ - ٤٩
 - (١٥٥) نقض جنائى ١٩٥١/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠١ - ٥٠
 - (١٥٦) نقض جنائى ١٩٥١/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠١ - ٥٢
 - (١٥٧) نقض جنائى ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠١ - ٥٣

مكان ارتكاب الجريمة الذي كان قد أغفله الحكم الابتدائي :

قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، ليست فيه أية اشارة الى المكان الذي ارتكب فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، اذ أن بيان مكان ارتكاب الجريمة ، ينبو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام » (١٥٨) .

(٥٣) ٩ - اغفال موجبات الرأفة والمادة الخاصة بها

عند توقيع عقوبة مخففة على المتهم :

قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم تكون جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة ، فمعاقبة المتهمين فيها بالأشغال الشاقة المؤقتة ، دون اشارة في الحكم الى موجبات الرأفة ، والى المادة الخاصة بها يكون خطأ » (١٥٩) .

(٥٤) نموذج صحيفة دعوى تصحيح حكم جنائي ،

أغفل الفصل في الدعوى المدنية :

(١٥٨) نقض جنائي ١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٤ - ٧١ .

(١٥٩) نقض جنائي ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٢ - ٥٧ .

صحيفة دعوى تصحيح حكم جنائي اغفل الفصل فى الدعوى المدنية

انه فى يوم الموافق / / ١٩ .
بناء على طلب السيد/ ومهنته أو وظيفته المقيم برقم
شارع قسم محافظة ، ومحل المختار مكتب الأستاذ
المحامى رقم شارع قسم محافظة
أنا محضر محكمة الجزئية ، انتقلت الى محل إقامة :
(١) السيد/ ومهنته أو وظيفته المقيم برقم
شارع قسم محافظة مخاطبا مع
(٢) السيد الأستاذ وكيل نيابة بصفته ، ويعلن بسرائر
النيابة العامة بمحكمة مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

(١) سبق أن رفع الطالب ضد المعلن اليه الأول جنحة مباشرة عن
بلاغ كاذب مع الادعاء المدني ، قيدت برقم / ١٩ جنج حكم
فيها بجلسة / / ١٩ ، بالادانة الجنائية للجاني ، واغفال الفصل
فى الدعوى المدنية ، وذلك على التفصيل الآتى :

(٢) انه بتاريخ / / ١٩ ، بدائرة قسم تقدم المعلن
اليه بشكوى كتابية للسيد/ مامور قسم ضد الطالب ، تضمنت
بالحرف الواحد الآتى :

»
«

وقد تحرر عن هذه الشكوى المحضر / ١٩ ادارى القسم ،
الذى تصرفت فيه النيابة العامة بالحفظ لكيدية الشكوى .

(٣) ولما تقاعست النيابة العمومية عن تحريك الدعوى العمومية
ضد المعلن اليه ، فقد اضطر الطالب الى مقاضاته ، برفع الجنحة المباشرة
السالفة ، تأسيسا على أن ما اقترفه المعلن اليه فى حق الطالب ، انما يشكل

جريمة البلاغ الكاذب في حقه عملاً بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ، حيث يتوافر الركن المادى للجريمة في حقه من إخباره بأمر كاذب ، سنوياً في الشكوى الكتابية المؤرخة / / ١٩ التى تحمل توقيعيه ، أو فى المحضر ٠٠٠٠ / ١٩ ادارى القسم ، وحيث يتوافر الركن المعنوى للجريمة فى حقه من اضمارته سوء القصد عند اخياره بالأمر الكاذب السالف .

(٤) وقد ادعى الطالب مدنياً فى اللجنة المباشرة السالفة بمبلغ ٠٠٠٠ جنيهاً . وتمثل سنده القانونى فى هذا الادعاء ، فى أن المقرر قانوناً - فى العمل غير المشروع ، والمسئولية عن الأعمال الشخصية - أن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، ومن ثم تقوم هذه المسئولية على ثلاثة أركان هى : الخطأ والضرر وعلاقة السببية (المادة ١٦٣ مدنى) .

وقد تمثل ركن الخطأ فى حق المعلن اليه من تقدمه بالشكوى الكتابية الكاذبة السالفة التى تحمل توقيعيه ، والثى تتضمن الإخبار بأمر كاذب على النحو الثابت بتحقيقات الشرطة والنيابة - وتمثل ركن الضرر فيما أصاب الطالب من ضرر أدبى أثر على سمعته وشرفه واعتباره الاجتماعى ، وهى أهم مقومات الانسان فى دنيا الناس ، نتيجة اتهمه كذباً وافتراء بارتكاب محل البلاغ الكاذب - وتتمثل علاقة السببية بين الخطأ الذى ارتكبه المعلن اليه ، والضرر الذى أصاب الطالب ، فى انه لولا هذا الخطأ لما وقع ذلك الضرر .

وبناء على ذلك ، تكون عناصر المسئولية التقصيرية قد تكاملت فى حق المعلن اليه ، وحق مساءلته عما أصاب الطالب من ضرر من جراء ذلك . ومن ثم فقد طلب الطالب مبلغ ٠٠٠٠ جنيه كتعويض عما أصابه من ضرر أدبى وآلام نفسية نتيجة الاتهام الكيدى على النحو السالف .

(٥) واختتم الطالب صحيفة اللجنة المباشرة عن البلاغ الكاذب بتكاليف المتهم بالحضور أمام محكمة جناح ٠٠٠٠ الكائن مقرها بمجمع محاكم ٠٠٠٠٠٠ بالجلسة المنعقدة علناً يوم ٠٠٠٠ الموافق / / ١٩ لى يسمع طلبات المعلن اليه الثانى معاقبته بمقتضى المادة ٣٠٥ عقوبات . وكذلك الزامه بأن يؤدى للطالب تعويضاً قدره ٠٠٠٠ جنيهاً ، لأنه فى يوم ٠٠٠٠ الموافق / / ١٩ بدائرة قسم ٠٠٠٠ ارتكب جريمة البلاغ الكاذب مع علمه بكذبه وبسوء القصد ضد الطالب اضراراً به واساءة لسمعته وشرفه واعتباره الاجتماعى ، الأمر الذى يقتضى توقيع أقصى العقوبة الجنائية عليه ، والزامه أن يدفع للطالب التعويض المطالب به عن الأضرار الأدبية التى

أصابته نتيجة ارتكابه هذا الجرم في حقه ، والزامه بالمصروفات ومقاييل
أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالتفاد المعجل بلا كفالة .

(٦) وبجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة حضوريا في الطلب
الأول الموضوعى الأصيل ، الخاص بتهمة البلاغ الكاذب محل الدعوى الجنائية
بإدانة المتهم بالحبس مدة ٠٠٠ أو بالغرامة مبلغ ٠٠٠ ، وكفالة ٠٠٠ جنيتها
لوقف التنفيذ ، والزامه بالمصروفات ومقاييل أتعاب المحاماه - ثم أغفلت
المحكمة الفصل في الطلب الثانى الموضوعى التبعى الخاص بالتعويض محل
الدعوى المدنية .

(٧) ان الأساس القانونى الذى تقوم عليه دعوى التصحيح الماثلة
هو المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التى تنص على أنه : « اذا أغفلت المحكمة
الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه
بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر الطلب والحكم فيه » . فهذه المادة تبين
الطريق الذى رسمه المشرع لعلاج اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات
الموضوعية ، وهو رفع دعوى استدراك أو تصحيح ، أمام ذات المحكمة .
بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، تتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب
الذى أغفلته المحكمة والفصل فيه . اذ طالما لا يوجد نص فى قانون
الاجراءات ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات (الدكتور
محمد المنجى فى « دعوى التصحيح - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود
الأحوال المدنية وغيرها » ط ١ س ١٩٩٤ بند ٥٤ ص ١١٧ ، ونقض جنائى
١٩٧٢/٣/٦ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٣٠٨ - ٧١ ، نقض مدنى
١٩٧٧/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٥٠٠ - ٩٥) .

وبناء عليه ، فلما كانت المحكمة الحالية قد أغفلت الفصل فى طلب
التعويض محل الدعوى المدنية السابق رفعها بالتبعية لتهمة البلاغ الكاذب
محل الدعوى الجنائية ، فإنه يحق للطالب تجديد هذا الطلب أمامها ، بدعوى
التصحيح الماثلة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه .

(٨) يقدم الطالب تأييدا للدعوى حافظة مستندات تتضمن الآتى :

- ١ - صورة رسمية من الحكم الصادر فى جنحة البلاغ الكاذب رقم
١٩ / ٠٠٠٠ جنج ٠٠٠٠ المحكوم فيها بجلسة / / ١٩ بالإدانة
الجنائية للمعلن اليه ، واغفال الفصل فى الدعوى المدنية .
- ٢ - صورة رسمية من صحيفة دعوى الجنحة المباشرة رقم ١٩ / ٠٠٠
جنج ٠٠٠٠ المتضمنة طلب التعويض الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلي للمعلن الأول
والوطن القانوني للمعلن اليه الثاني ، وأعلنتهما بأصل صحيفة الدعوى ،
وسلمت كلا منهما صورة منها ، وكلفت الأول بالحضور أمام محكمة جتج
..... ، الكائن مقرها ، بالجلسة العلنية التي ستنعقد يوم
الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا ، لسماع الحكم عليه بأن
يؤدى للطالب مبلغ جنيها قيمة التعويض السابق المطالبة به في
الدعوى المباشرة رقم / ١٩ ، والذي أغفلت المحكمة الفصل فيه ،
والزامة بالمصروفات المستجدة ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم
بالنفاذ المعجل بلا كفالة .
ولأجل العلم

(٥٥) (ثالثا) تصحيح الأحكام الإدارية :

يثور التساؤل - بصدد الكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام القضائية بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لأعمال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) على تصحيح الأحكام الإدارية ؟ ويثور التساؤل بصفة عامة : عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات في حالة عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ ؟

المعروف أن قانون مجلس الدولة ينظم مختلف مراحل الدعوى الإدارية منذ وقوع المخالفة الإدارية بين الأفراد وجهة الإدارة . وأن قانون المرافعات ينظم مختلف مراحل الدعوى المدنية بين الأفراد وبعضهم : وينحصر وجه الشبه بينهما ، في أن كلا منهما يتناول الاجراءات في كلا الدعويين ، وينحصر وجه الاختلاف بينهما في أن الأول ينشد وصول الحق الى صاحبه في المخالفة الإدارية رغم اختلاف مركز طرفي الدعوى الإدارية : الفرد وجهة الإدارة . ثم ان القاضي هو الذي يقود ويوجه الاجراءات الإدارية ، حيث يستطيع المدعى - بعد ايداع صحيفة الدعوى الإدارية لدى قلم كتاب المحكمة المختصة - ألا يقوم بأى اجراء آخر ، وتتولى المحكمة ومفوض الدولة عنه اتمام الاجراءات الإدارية التمهيدية اللازمة للفصل في المنازعة (١٦٠) - بينما ينشد الثاني وصول الحق الى صاحبه في المنازعة المدنية ، التي يتساوى فيها مركز طرفي الدعوى المدنية : الفرد والفرد . ثم ان الأفراد أنفسهم هم الذين يقودون ويوجهون اجراءات المرافعات التمهيدية اللازمة للفصل في المنازعة .

والخلاصة ان كلا القانونين يتناول الاجراءات ، ومن هنا نعود للتساؤل السالف : هل توجد ثمة علاقة بين القانونين ، بحيث يعتبر أحدهما أصلا للآخر ؟ وبمعنى آخر مدى سريان أحكام قانون المرافعات ، في حالة عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة ؟

لا شك أن الاجراءات الإدارية متميزة عن الاجراءات المدنية والتجارية،

(١٦٠) المستشار الدكتور أحمد محمود جمعه بمجلس الدولة في « أصول اجراءات التداعي » - أمام مجلس الدولة ط ١ س ١٩٨٥ بند ٦ ص ٨ .

ولكن مع ذلك هناك حقيقة قائمة هي أن قانون المرافعات المدنية والتجارية أكثر وأوفر تنظيماً من القانون الإداري ، فماذا يكون الحال إذن ؟

في فرنسا توجد كثير من النصوص التي تنظم الإجراءات الإدارية ، ومع ذلك فهي غير كافية في العمل ، وكان لابد من تكملتها . ولذلك فإن القضاء الإداري يطبق أحكام قانون المرافعات المدنية بشرطين : الأول : عدم وجود نصوص صريحة في القانون الإداري تخالف أحكام المرافعات المدنية . والثاني : عدم التعارض بين أحكام المرافعات المدنية وتنظيم القضاء الإداري ذاته .

أما في مصر فتنص المادة ٣ من مواد إصدار قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ على أن : « تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك إلى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائي » . ويبين من هذا النص أن القانون المصري اشترط شرطاً واحداً لتطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية هو عدم التعارض مع النصوص التشريعية الموجودة في القانون الإداري . ولكن القضاء الإداري أضاف الشرط الثاني ، وهو عدم تعارض أحكام المرافعات المدنية مع نظام وأوضاع مجلس الدولة الخاصة . فوصل بذلك إلى الوضع المعمول به في فرنسا (١٦١) .

وتقول المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد :

« انه يجب التنبيه بآدى - ذى بدء إلى أن إجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الإداري ، إلا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض أساساً مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به » (١٦٢) .

وتطبيقاً لذلك استقر القضاء الإداري على أن مناط الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بالتطبيق لحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات (القديم ، و ١٩٣ من قانون المرافعات الحالي) - أن تكون المحكمة قد أغفلت

(١٦١) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي في « القضاء الإداري ومجلس الدولة » ط ٣

س ١٩٦٦ بند ٦٦٥ ص ٥٨٣ .

(١٦٢) مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا ٢ - ٦١٠ - ٧٦ .

- مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا ٣ - ١٢٦ - ١٥ .

- مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري ١٠ - ٣٠٥ - ٣١٧ .

الحكم فى طلب موضوعى اغفالا كليا - يخرج من ذلك الفصل فى دفع للطلب ، اذ ايعد هذا العمل رفضا له .

وقضت المحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد :

« انه طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية » اذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، والمفهوم من صريح هذا النص أن مناط الأخذ به ، أن تكون المحكمة قد اغفلت الفصل فى طلب موضوعى ، اغفالا كليا يجعل الطلب باقيا معلقا أمامها لم يكن فيه قضاء ضمني ، مما يمكن منه الرجوع الى نفس المحكمة ، بطلب عادى لنظره والفصل فيه ، استدراكا لما فاتها .

لأن حجية الأحكام مقصورة على ما فصلت فيه من الطلبات ، ولا تمتد الى ما لم تتعرض للفصل فيه صراحة أو ضمنا ، ولا يبيح العودة الى ذات المحكمة ، سوى اغفال الفصل فى طلب موضوعى . فيخرج من ذلك اغفال الفصل فى دفع للطلب ، اذ يعتبر اغفاله رفضا له ، لا يمنع الحكم الذى فصل الطلبات الموضوعية من أن يحوز حجية الأمر المقضى ، التى تحول دون امكان الرجوع الى المحكمة التى أصدرت الحكم . أما اذا كانت أسباب الحكم أو منطوقه قد قضى أيهما برفض الطلب صراحة أو ضمنا ، فان وسيلة تصحيح الحكم فى هذه الحالة انما يكون بالطعن فيه بأحدى طرق الطعن المقررة العادية أو غير العادية ان كان قابلا لذلك ، (١٦٣) .

(٥٦) نموذج صحيفة دعوى تصحيح حكم ادارى :

(١٦٣) ادارية عليا ١٩٦٧/٢/٩ طعن ٦٠٤ لسنة ٨ قضائية .

- الموسوعة الادارية الحديثة ١٤ - ٤٢٦ - ٣-٤ .

صحيفة دعوى تصحيح حكم ادارى اغفل الفصل في

السيد الأستاذ المستشار/رئيس المحكمة الادارية بمحافظة
مقدمه لسيادتكم السيد / ومهنته أو وظيفته ، المقيم
برقم شارع قسم محافظة ، ومحل المختار مكتب
الأسناذ المحامى برقم ... شارع ... قسم ... محافظة ...

ضد

السيد/..... بصفته ، وموطنه القانونى رقم شارع
قسم محافظة ...

الموضوع

(١) سبق أن رفع الطالب ضد المقدم ضده الدعوى رقم /..... / ١٩
بطلب الحكم بكذا وكذا
وذلك تأسيسا على كذا
وقدم تأييدا لدعواه المستندات كذا
.....

(٢) وبجلسة / ١٩ حكمت المحكمة فى الطلب الأول الموضوعى
الأصلى الخاص بكذا
ثم أغفلت المحكمة الفصل فى الطلب الثانى الموضوعى التبعى
الخاص بكذا
.....

(٣) ان الأساس القانونى الذى تقوم عليه دعوى التصحيح الماثلة
هو نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات التى تنص على أنه : « اذا أغفلت
المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، جاز لصاحب الشأن أن يعلن
خصمه بصحيفة للحضور أمامها ، لنظر الطلب والحكم فيه » . فهذه المادة
تبين الطريق الذى رسمه المشرع لعلاج اغفال المحكمة الفصل فى بعض

الطلبات الموضوعية ، وهو رفع دعوى استدراك أو تصحيح ، أمام ذات المحكمة ، بالطرق المعتادة لرفع الدعاوى ، تتضمن إعلان الخصم للحضور لنظر الطلب الذى أغفلته المحكمة والفصل فيه . اذ طالما لا يوجد نص فى قانون مجلس الدولة ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، الذى لا يتعارض مع النصوص التشريعية الموجودة فى القانون الادارى ، ولا يتعارض مع نظام وأوضاع مجلس الدولة الخاصة (الدكتور محمد المنجى فى « دعوى التصحيح - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها » ط ١٠ س ١٩٩٤ بند ٥٦ ص ١٢٤ ، وحكم ادارية عليا ١٩٦٧/٢/٩ طعن ٦٠٤ لسنة ٨ قضائية ، الموسوعة الادارية الحديثة ١٤-٤٢٦ - ٣٠٤) .

وبناء عليه ، فلما كانت المحكمة الحالية قد أغفلت الفصل فى الطلب الثانى الموضوعى التبعى ، السابق طلبه بالتبعية للطلب الأول الموضوعى الأصيل ، فإنه يحق للطالب تجديد هذا الطلب أمامها ، بدعوى التصحيح الماثلة لاستدراك أو تصحيح ما فاتها الفصل فيه .

(٤) يقدم الطالب تأييدا للدعوى حافظة مستندات تتضمن الآتى :

١ - صورة رسمية من الحكم الصادر فى الدعوى الادارية رقم ١٩ / ٠٠٠٠ ، المحكوم فيها بجلسة / / ١٩ بالفصل فى الطلب الأول الموضوعى الأصيل ، واغفال الفصل فى الطلب الثانى الموضوعى التبعى .

٢ - صورة رسمية من صحيفة الدعوى الادارية رقم ١٩ / ٠٠٠٠ ، المتضمنة الطلب الثانى الموضوعى التبعى الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه .

لذلك

يلتمس الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب بعد تحضيره ، والحكم بقبوله شكلا ، وفى الموضوع بـ
والزام الادارة المقدم ضدها بالمصروفات المستجدة ومقابل أتعاب المحاماه .

وكيل الطالب

.....

المحامى

(٥٧) (رابعا) تصحيح الأحكام الشرعية :

تنص المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية الصادرة بالرئسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ على أنه :

« (١) يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الإحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بإسجام الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه . وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات » .

« (٢) ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية ، كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة ، متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بإسجامها أو عدمه . ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ما سبق ، إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى » .

ويبين من هذه المادة أن تصحيح الأحكام الشرعية ينفرد باستثناء من القاعدة العامة في دعوى التصحيح في قانون المرافعات المدنية والتجارية . فقد رأينا أن تصحيح الأحكام المدنية (١٦٤) أو الجنائية (١٦٥) أو الإدارية (١٦٦) - في حالة ما إذا أغفلت المحكمة المدنية أو الجنائية أو الإدارية الحكم في بعض الطلبات الموضوعية - إنما يكون بالرجوع إلى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه من الطلبات الموضوعية الأخرى . بينما تصحيح الأحكام الشرعية - في حالة ما إذا أغفلت المحكمة الشرعية الحكم في بعض الطلبات الموضوعية - إنما يكون بالطعن على الحكم بطريق الاستئناف .

ويلاحظ أن الطعن بالاستئناف وإن كان من شأنه إعادة طرح موضوع الدعوى الأصلية برمته على محكمة الاستئناف ، بما في ذلك الطلب الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه ، إلا أنه يترتب على سلوك هذا الطريق تفويت درجة من درجات التقاضي على الخصم الموجه إليه الطلب الذي تم إغفاله (١٦٧) .

(١٦٤) راجع البند ١٠ ص ٣٣ .

(١٦٥) راجع البند ٤٠ ص ١٠٢ .

(١٦٦) راجع البند ٥٥ ص ١٢٤ .

(١٦٧) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٥ ص ٦٩٩

ويشترط لجواز الاستئناف في هذه الحالة أن يكون الطلب الموضوعي الذي أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه طلباً ابتدائياً ، فإذا كان انتهائياً فلا يجوز استئنافه (المادة ٥ من اللائحة الشرعية) . ونرى في هذه الحالة أنه يجوز لصاحب الشأن اتباع القاعدة العامة في دعوى التصحيح في قانون المرافعات ، واللجوء الى ذات المحكمة التي أغفلت الفصل في الطلب الموضوعي الانتهائي ، لاستدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه ، بإعلان خصمه بصحيفة للجضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه عملاً بالمادة ١٩٣ مرافعات ، وذلك تأسيساً على جواز لجوء صاحب الشأن لأحد هذين الطريقين (١٦٨) .

(٥٨) نموذج صحيفة استئناف حكم شرعي
أغفل الفصل في طلب بدل الفرش والغطاء :

(١٦٨) المستشار صالح حنفي في « الاجراءات أمام محاكم الأحوال الشخصية » ط ١٩٥٦

صحيفة استئناف حكم شرعى أغفل الفصل فى طلب بدل الفرش والغطاء

انه فى يوم ٠٠٠٠٠ الموافق / / ١٩٩٥/

بناء على طلب السيدة/ ٠٠٠٠٠ ومهنتها أو وظيفتها ٠٠٠٠٠ ، المقيمة
بمقرم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ قسم ٠٠٠٠٠ محافظة ٠٠٠٠٠ ، ومحلها المختار مكتب
الأستاذ ٠٠٠ المحامى ٠٠٠ رقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ ، قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠

أنا ٠٠٠٠ محضر محكمة ٠٠٠ الجزئية ، انتقلت الى محل إقامة
السيد/ ٠٠٠٠ ومهنته أو وظيفته ٠٠٠ ، المقيم برقم ٠٠٠ شارع
قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠ مخاطبا مع ٠٠٠

وأعلنته بالاستئناف الآتى

بموجب هذه الصحيفة تطعن الطالبة بطريق الاستئناف على الحكم
الصادر بجلسته / / ١٩ من محكمة أول درجة فى الدعوى ٠٠ / ١٩
أموال نفس ٠٠٠ ، الذى أغفل الفصل فى طلب بدل الفرش والغطاء ، والذى
قضى منطوقه بالآتى :

« حكمت المحكمة برفض طلب الزيادة ، وألزمت المدعية بالمصاريف » .

الموضوع

(١) بموجب صحيفة دعوى مودعة قلم كتاب محكمة ٠٠٠ فى / / ١٩ ،
ومعلنة قانونا ، رفعت المستأنفة الدعوى المستأنف حكمها ضد المستأنف
ضده ، بطلب الحكم بزيادة المقرر لنفقتها وفرض بدل فرش وغطاء .
وبجلسة / / ١٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بطلب
الزيادة وألزمت المدعية بالمصاريف ، وأغفلت الفصل فى طلب بدل الفرش
والغطاء .

(٢) ان الأساس القانونى الذى يقوم عليه الاستئناف المائل بتصحيح
أغفال محكمة أول درجة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية ، هو نص
المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية ، التى تنفرد باستثناء من القاعدة العامة

فى دعوى التصحيح فى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، التى تقضى بتصحيح الأحكام المدنية والجنائية والإدارية - فى حالة ما اذا أغفلت المحكمة المدنية أو الجنائية أو الإدارية الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية - انما يكون بالرجوع الى ذات المحكمة لاستدراك أو تصحيح ما أغفلت الفصل فيه من الطلبات الموضوعية الأخرى • بينما تصحيح الأحكام الشرعية - فى حالة ما اذا أغفلت المحكمة الشرعية الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية - انما يكون بالطعن على الحكم بطريق الاستئناف ، طالما أن الطلب المذكور ليس انتهائيا • (الدكتور محمد المنجى فى « دعوى التصحيح » - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها ط ١ س ١٩٩٤ بند ٥٧ ص ١٢٨) •

وبناء عليه ، فلما كانت محكمة أول درجة قد أغفلت الفصل فى طلب بدل الفرش والغطاء ، فإنه يحق للطالبة تجديد هذا الطلب أمام محكمة ثانى درجة بالاستئناف المائل لاستدراك أو تصحيح ما فات محكمة أول درجة الفصل فيه •

(٣) تقدم الطالبة تأييدا للاستئناف حافظة مستندات تتضمن الآتى :

- ١ - صورة رسمية من حكم محكمة أول درجة الصادر فى الدعوى المستأنفة رقم / / ٦٩ أحوال نفس ٠٠٠ بجلسته / / ١٩ ، والقاضى برفض الدعوى بطلب زيادة المقرر لنفقتها •
- ٢ - صورة رسمية من صحيفة الدعوى المذكورة ، المتضمنة طلب بدل الفرش والغطاء ، الذى أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه •

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلى للمعلن اليه ، وأعلنته بأصل صحيفة الاستئناف ، وسلمته صورة منها ، وكلفته بالحضور أيام محكمة ٠٠٠ الابتدائية (منعقدة بهيئة استئنافية) ، الكائن مقرها ٠٠٠ ، بالجلسة العلنية التى سبتت عقد يوم ٠٠٠ الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا ، لسماع الحكم يقبول الاستئناف شكلا ، وفى الموضوع بفرض بدل فرش وغطاء للطالبة ، الذى أغفلت محكمة أول درجة الفصل فيه ، والزائه بالتصروفات المستجدة ، ومقابل أتعاب المحاماة •

ولأجل العلم

المبحث الثاني الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم

(٥٩) (أولا) تصحيح الأحكام المدنية :

تكلمنا في المبحث الأول عن الصورة الأولى من صور دعاوى تصحيح الأحكام ، وهي اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها ، أيا كانت طبيعتها القضائية مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض .
سواء عرضت عليها عند بداية التقاضى فى صلب صحيفة الدعوى ، أو فى أثناء التقاضى بإبدائها فى محضر الجلسة .

ونتكلم فى المبحث الثانى عن الصورة الثانية من صور دعاوى تصحيح الأحكام ، وهى الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه أثناء التقاضى بإبدائه فى محضر الجلسة ، وذلك عن طريق التماس إعادة النظر ، أيا كانت الطبيعة القضائية للمحكمة مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية دون محكمة النقض ، وذلك على التوالى . . .

ونتكلم (أولا) عن التماس إعادة النظر فى الأحكام المدنية ، ونعرض للنقاط الآتية :

- إجراء تصحيح الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم .
- يكون بطريق التماس إعادة النظر .
- شروط التماس إعادة النظر .
- ميعاد التماس إعادة النظر .
- المحكمة المختصة بنظر الالتماس .
- أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم .
- أمثلة لما لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم .
- الطعن على الحكم الصادر فى الالتماس .
- نموذج صحيفة التماس إعادة النظر .

(٦٠) اجراء تصحيح الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم . يكون بطريق التماس إعادة النظر :

تنص المادة ٢٤١ مرافعات على أنه :

« للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصورته
انتهائية في الأحوال الآتية :

(١)

(٢) إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه »

وتنص المادة ٢٤٣ مرافعات على أنه :

« (١) يرفع الالتماس أمام المحكمة التي أصدرت الحكم ، بصحيفة
تودع قلم كتابها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى .

(٢) ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه
وأسباب الالتماس ، والا كانت باطلة »

رأينا أن تصحيح الأحكام المدنية في حالة اغفال المحكمة الفصل في
بعض الطلبات الموضوعية ، يكون بصحيفة دعوى تصحيح ترفع بالطرق
المعتادة لرفع الدعاوى ، تتضمن اعلان الخصم للحضور أمام ذات المحكمة ،
لنظر الطلب الذي أغفلت الفصل فيه ، والحكم فيه (المادة ١٩٣
مرافعات) (١) .

ويبين من المادتين السالفتين أن تصحيح الأحكام المدنية في حالة الحكم
بأكثر مما يطلبه الخصوم ، يكون بصحيفة التماس إعادة النظر (la requête
civile) يرفع بالطرق المقررة لرفع الدعاوى ، وتتضمن بيان الحكم
الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس .

فيجب أن يرفع التماس إعادة النظر بصحيفة دعوى بالأوضاع المقررة
لرفع الدعوى ، وأن المقصود بعبارة الأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، هو
الطرق المعتادة لرفع الدعاوى بصفة عامة ، أي بموجب صحيفة دعوى تودع
قلم كتاب المحكمة المختصة ، وليس بطريق استثنائي من الأصل العام ، حيث
تكون المنازعة مرفوعة للمحكمة بغير حاجة إلى صحيفة تودع قلم
الكتاب (٢) . - مع ملاحظة أن الخضومة لا تعتبر منعقدة في التماس إعادة

(١) راجع البند ١١ ص ٤٠ .

(٢) المستشار الدناصورى وعكاز المرجع السابق ص ٢٩٥ .

النظر ، إلا بإعلان صحيفتها الى الملتبس ضده ، ما لم يحضر بالجلسة (المادة ٦٨/٣ مرافعات ، المضافة بالقانون ١٩٩٢/٢٣) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« مفاد المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٢ من قانون المرافعات ، أن الخصومة تبدأ باتصالها بالمحكمة المرفوعة اليها ، ويتم انعقادها باتصالها بأطراف الدعوى ، طبقا للاجراءات التى رسمها القانون . ومتى تم ايداع صحيفة افتتاح الدعوى قلم كتاب المحكمة ، وإعلانها الى المدعى عليهم ، وسلمت هذه الاجراءات من البطلان ، قامت الخصومة أمام المحكمة ، فلا يبطلها أو يسقطها أو يمنع المحكمة من الفصل فيها ، مجرد غياب أو عدم صحة تمثيل من حضر عن المدعى عليه » (٣) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« بدء الخصومة فى الدعوى بإيداع صحيفتها قلم الكتاب . إعلان صحيفة الدعوى شرط لانعقاد الخصومة بين طرفيها . إعلان من كانت وصية على القاصر بصحيفة الدعوى ، رغم بلوغه سن الرشد وقت ايداع الصحيفة . أثره . انعدام الخصومة بالنسبة له . إعلان التعجيل لا يقوم مقام صحيفة الدعوى » (٤) .

ويجب أن تشتمل صحيفة التماس إعادة النظر على البيانات ، التى تشتمل عليها صحف الدعاوى بصفة عامة وهى :

(١) اسم الملتبس ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، واسم من يمثله ولقبه ومهنته أو وظيفته وصفته وموطنه . والغرض من هذه البيانات هو التعريف بشخص الملتبس ، وهى تكمل بعضها البعض ، بمعنى أن النقص أو الخطأ فى بعضها لا يؤدى الى البطلان ، ما دام ليس من شأنه التجهيل بشخص الملتبس .

واذا كان الملتبس يعمل لحساب غيره بإعتباره نائبا عنه ، يجب أن تشتمل صحيفة التماس على اسم النائب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه . وكذلك اسم الأصل ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه .

(٣) نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ١٠٩٩ - ٢٢١ .

(٤) نقض ١٩٨١/٥/٥ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ١٣٨٢ - ٢٥١ .

... وإذا كانت صحيفة التماس إعادة النظر بناء على طلب ممثل لشخص معنوي ، فإنه يجب ذكر الاسم التجازي أو الصناعي أو المهني أو الحرفي أو العلمي للشخص المعنوي ، وذكر صفة الشخص الطبيعي الذي يمثله (مدير أو رئيس مجلس إدارة أو عضو منتدب) ، دون حاجة لذكر اسم ذلك الشخص الطبيعي ، لأن المهم هو الصفة التي تخوله العمل باسم الشخص المعنوي .

(٢) اسم الملتبس ضده في التماس إعادة النظر ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، فإن لم يكن موطنه معلوماً فآخر موطن كان له ، على التفصيل السالف بخصوص الملتبس .

(٣) تاريخ تقديم صحيفة التماس إعادة النظر لقلم كتاب المحكمة المختصة .

(٤) المحكمة المرفوع أمامها التماس إعادة النظر ، وهي ذات المحكمة التي حكمت بأكثر مما طلبه الخصوم ، وذلك أياً كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض . ولا يكفي ذكر عبارة «المحكمة المختصة» ، لأن تحديد المحكمة المختصة قد يكون محل بحث واجتهاد قانوني ، لذلك يجب ذكر اسم المحكمة على وجه التحديد وبشكل لا يدع مجالاً للشك فيه .

(٥) بيان موطن مختار للملتبس في التماس إعادة النظر في البلدة التي بها مقر المحكمة ، أن لم يكن له موطن فيها ، وذلك حتى تعلن له في هذا الموطن الأوراق المتعلقة بالالتماس . فإن لم يعين موطناً مختاراً له في الحالات التي يوجب القانون فيها ذلك ، جاز للملتبس ضدهم إعلانه بأوراق الالتماس في قلم كتاب المحكمة (المادة ١٢ مرافعات) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« اتخاذ الخصم موطناً مختاراً له . وجوب إخطار خصمه عند الغائه ، وإلا صح إعلانه فيه . مجرد اتخاذ موطناً مختاراً جديداً أثناء سير الدعوى . لا يعد دليلاً على الغاء موطنه السابق ما لم يخطر خصمه صراحة بهذا الإلغاء . علة ذلك . ليس ثمة ما يمنع من أن يكون للخصم أكثر من موطن أصلي أو مختار » (٥) .

(٦) وقائع الالتماس وطلبات الملتمس وأسانيدها • والغرض من ذلك هو إتاحة الفرصة أمام الملتمس ضده ، لكي يكون فكرة وافية عن المطلوب منه ، حتى يتمكن من إعداد دفاعه قبل الجلسة ، ولا يضطر إلى طلب تأجيل نظر الالتماس • كذلك إتاحة الفرصة أمام المحكمة لكي تكون فكرة واضحة عن الالتماس ، حتى تتمكن من تحديد المواعيد اللازمة لإعداد الالتماس (٦) •

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« صحيفة الدعوى • وجواب اشتمالها على وقائعها وطلبات المدعى وأسانيدها • المادة ٦/٦٣ مرافعات • علة ذلك • إتاحة الفرصة للمدعى عليه لإعداد دفاعه والمأم المحكمة بمضمون الدعوى ومرماها » (٧) •

(٧) توقيع المحامي على صحيفة التماس إعادة النظر • ويستثنى التماس إعادة النظر الجزئي الذي تقل قيمته عن خمسين جنيها • ويترتب البطلان على مخالفة ذلك (المادة ٥٨ من قانون المجامع ١٩٨٣/١٧) (٨) • ويجوز تصحيح البطلان بتوقيع المحامي على صحيفة الالتماس ، بشرط أن يتم ذلك في المواعيد المقررة لرفع الالتماس •

وقد قصد بهذا القيد رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير الصحيفة من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق ، وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية ، مما يعود بالضرر على ذوي الشأن (المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٥ من قانون المجامع الأسبق ١٩٥٧/٩٦ ، المقابلة للمادة ٥٨ الحالية) (٩) •

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« نص المادة الخامسة والعشرين من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧

(٦) الدكتور رمزي شيف في « الوشيط في المرافعات » ط ٤ ص ٢٩١ وما بعدها •

(٧) نقض ١٩٨٦/٢/٢٠ طعن ١١٨٤ لسنة ٥٢ قضائية •

(٨) راجع الحريدة الرسمية العدد ١٣ « تابع » في ١٩٨٣/٣/٣١ •

— النشرة التشريعية العدد الثالث (مارس سنة ١٩٨٣) ص ٤٢١ •

(٩) مجلة المحاماة ٣٧ - (١٩٥٧) - ٧ - ٣٨٤ •

ضريح في النهى عن تقديم صحف الدعاوى ، ما لم يوقعها محام . - ومقتضى هذا النهى أن عدم توقيع محام على صحيفة الدعوى الابتدائية يترتب عليه حتماً عدم قبولها . ولا يقدح في ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان بلفظه أو بعبارة ناهية أو نافية تقيضيته .

ومتى كان النهى الوارد في المادة ٢٥ من قانون المحاماه (المقابلة للمادة ٥٨ حالياً) يعتبر في حكم المادة ٢٥ من قانون المرافعات (القديم - المقابلة للمادة ٢٠ حالياً) نصاً على بطلان الصحيفة التي لا يوقعها محام ، فإن هذا البطلان يقع حتماً ، إذا ما أغفل هذا الاجراء ، ودون حاجة لاثبات ترتب ضرر للخصم على هذه المخالفة ، لأن ثبوت ضرر انما يكون واجباً إذا لم ينص القانون صراحة أو دلالة على البطلان . أما في حالة النص على البطلان ، فإن المشرع يكون قد قرر أهمية الاجراء ، وافترض ترتب الضرر على اغفاله في الغالب (١٠) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان غرض الشارع من ايجاب توقيع محام على صحف الدعاوى - وهو ما صرحت به المذكرة الايضاحية لقانون المحاماه (المادة ٢٥ من قانون ١٩٥٧/٩٦ ، المقابلة للمادة ٥٨ من قانون ١٩٨٣/١٧) - رعاية الصالح العام ، الى جانب صالح المحامين ، وذلك لضمان مراعاة احكام القانون في تحرير هذه الصحف ، وقطعه المنازعات التي كثيرا ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بتحريرها ، مما يعود بالضرر على ذوى الشأن . فانه يجب اعتبار البطلان المترتب على عدم توقيع محام على صحف الدعاوى متعلقاً بالنظام العام ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف (١١) . »

قلنا أن صحيفة التماس إعادة النظر يجب أن ترفع بالأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، وأن المقصود بعبارة الأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، هو الطرق المعتادة لرفع الدعاوى بصفة عامة ، أى بموجب صحيفة التماس تودع قلم كتاب المحكمة المختصة ، وليس بطريق استثنائي من الأصل العام (المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٢ مرافعات) . وان المقصود بعبارة المحكمة المختصة هنا ،

(١٠) نقض ١٩٦٥/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٤٧٦ - ٧٧

(١١) نقض ١٩٦٥/٤/٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٤٧٦ - ٧٧

هو ذات المحكمة التي حكمت بأكثر مما طلبه الخصوم ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية .

وقلنا أنه يجب أن تشتمل صحيفة التماس إعادة النظر على البيانات التي تشتمل عليها صحف الدعاوى بصفة عامة ، وتتضمن التعريف بشخص طرفي الالتماس الملتمس والملمس ضده ، وتاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ، والمحكمة المرفوع أمامها الالتماس ، وتوقيع المحامي على صحيفة الالتماس .

وفضلا عن ذلك ، وعلى وجه الخصوص ، يجب أن تتضمن صحيفة الالتماس البيان الجوهري الآتي : وهو بيان الحكم الملمس فيه ، وتاريخه ، وأسباب الالتماس ، والا كإبنت باطللة (المادة ٢٤٣/٢ مرافعات) .

والخلاصة أن اجراء تصحيح الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، يكون بطريق التماس إعادة النظر ، وليس الطعن على الحكم بطريق النقض .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث ان الطاعنة تنعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول : ان المطعون ضده الأول حدد طلباته في الدعوى ، بأن المبددة التي التحق فيها عاملا لدى الطاعنة هي من ١٩٥٧/٤/١ الى ١٩٦٤/٩/٣٠ ، غير ان الحكم المطعون فيه قضى باعتبار عقد العمل ممتدا من ١٩٥٧/٤/١ الى ١٩٦٤/١٠/١٤ بأكثر مما طلب المطعون ضده الأول .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن النعى على الحكم بأنه قضى للمستأنف - المطعون ضده الأول - بأكثر مما طلبه في استئنافه ، هو سبب للطعن فيه بطريق التماس ، وليس بطريق النقض » (١٢) .

(٦١) شروط التماس إعادة النظر :

تنص المادة ٢٤١/٥ مرافعات على أنه :

« للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهازية

(١٢) نقض ١٩٧٣/٥/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٢ - ٧٤٠ - ١٣٢ .

في الأحوال الآتية :

(١)

(٥) إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

ويبين من هذه الفقرة أن شروط التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرره الخصوم النزول عنه . هذه الشروط أربعة هي :

- أن يكون الحكم صادرا بصفة انتهائية .
 - أن تحكم المحكمة دون قصد منها .
 - ألا تستعمل على الأسباب التي بنى عليها .
 - أن تكون العبرة بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له .
- هذا وسوف نتولى شرح كل شرط في بند مستقل على التوالي . . .

(٦٢) ١ - أن يكون الحكم صادرا بصفة انتهائية :

الشرط الأول من شروط التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرره الخصوم النزول عنه ، هو أن يكون الحكم صادرا بصفة انتهائية (jugement en dernier ressort) ، أي كانت الدرجة القضائية للمحكمة التي أصدرته الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية ، وبمعنى آخر يجب أن يكون الحكم محل التماس إعادة النظر صادرا بصفة انتهائية . وقد نص القانون على هذا الشرط صراحة بقوله « للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية . . . » (المادة ٢٤١ مرافعات) .

والمعروف أن الأحكام التي تصدر بصفة انتهائية هي الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية ، إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٥٠٠ جنية (المادة ١/٤٢ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١) : والأحكام الصادرة من محكمة المواد الابتدائية ، إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٥٠٠٠ جنية (المادة ١/٤٧ مرافعات معدلة بالقانون ١٩٨٠/٩١ . والأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في استئناف أحكام محكمة الدرجة الأولى .

أما الأحكام التي تصدر بصفة ابتدائية ، فلا يجوز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر ، حتى بعد فوات ميعاد الاستئناف وصورتها انتهائية ، لأن

العبرة في القانون المصرى هي بلحظة النطق بالحكم ، أى بلحظة صدور الحكم ، فهذه اللحظة هي التى تحدد وصف الحكم ، لمعرفة مدى قابليته أو عدم قابليته للطعن عليه ، حيث يوازن المشرع المصرى بين الحفاظ على قوة الأمر المقضى وبين الطعن عليه بطريق غير عادى لمهاجمة حجته . فهذه اللحظة هي التى تسبغ عليه وصف الانتهائية فيكون قابلاً للطعن عليه بالتماس إعادة النظر ، أو تسبغ عليه وصف الابتدائية فيكون غير قابل للطعن عليه بذلك (١٣) .

ويجوز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الانتهائى الصادر قبل الفصل فى الموضوع . وفى هذه الحالة لا يجوز للخصم أن يطعن فى الحكم فور صدوره ، وإنما عليه أن يطعن فيه مع الحكم فى الموضوع بعد صدوره . أما إذا كان الحكم الصادر قبل الفصل مشوباً بسبب من أسباب الالتماس ، وكان الحكم الصادر فى الموضوع غير مشوب بأى منها ، فيجوز الالتماس فى الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع وحده ، إذا كان الغاء الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع ، يستتبع الغاء الحكم الصادر فى الموضوع ، والا امتنع الطعن فيه لانعدام مصلحة الطاعن فى الطعن .

وقد ثار الخلاف حول جواز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الأحكام المستعجلة . فذهب بعض الفقه إلى عدم جوازه ، لأن الحكم المستعجل قضاء وقتى من الجائز تعديله والرجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، أو من جانب محكمة الموضوع إذا كان النزاع على الموضوع مطروحاً عليها دون حاجة إلى الطعن فيه بالالتماس (١٤) . وذهب الرأى الراجح إلى جواز الطعن بالالتماس فى الأحكام المستعجلة إذا كان الحكم انتهائياً وشابّه سبب من أسباب الالتماس ، ثم أن تعديل الحكم الوقتى بدعوى مبتدأة مشروط بتغير الظروف التى صدر فيها (١٥) .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد :

« لا يجوز الطعن بالطرق غير العادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ، ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد ... »

(١٣) الدكتور نبيل عمر المرجع السابق بند ١٠٩٩ ص ١٢٤٨ .

(١٤) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٩٣٠ .

(١٥) الدكتور نبيل اسماعيل عمر فى « التماس إعادة النظر » ط س ١٩٨٣ بند ٧٦ .

— المستشار الدناصورى وعكاز المرجع السابق ص ١٠٨٠ .

انقضت ، (١٦)

(٦٣) ٢ - أن تحكم المحكمة دون قصد منها :

الشرط الثاني من شروط التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرّر الخصوم النزول عنه ، هو أن تحكم المحكمة دون قصد منها ، أي عن طريق السهو غير المتعمد وعدم الادراك (sans intention) .

ذلك أن هذا الوجه من أوجه الالتماس يثير صعوبة في الحياة العملية ، لأنه يصلح أيضا سببا للطعن في الحكم بطريق النقض ، ومن هنا يميل الفقه والقضاء الى وجوب التفرقة بين فرضين : الفرض الأول أن تقضى المحكمة بأكثر مما يطلبه الخصوم عامدة مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وفي هذا الفرض يكون سبيل الطعن في الحكم هو طريق النقض . والفرض الثاني أن تحكم المحكمة بأكثر مما يطلبه الخصوم دون قصد منها الى تجاوز طلبات الخصوم ، وفي هذا الفرض يكون سبيل الطعن في الحكم هو طريق التماس إعادة النظر (١٧) .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، هما من وجوه الالتماس ، طبقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات (القديم - المقابلة للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات الحالي) ، وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه ، ليستدرك القاضى ما وقع فيه من سهو غير متعمد ، فيبادر الى اصلاحه متى تبين سببه .

فاذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه ، وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات ، وعالمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، ومنع ذلك أصرت على هذا القضاء ، مسببة اياه في هذا الخصوص .

(١٦) نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٨١٧ - ١٢٩ .

(١٧) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٩٢٩ .

- المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق ص ١٠٨٠ .

إذا برز هذا الاتجاه بوضوح في الحكم : امتنع الطعن عليه بطريق الالتماس ، وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض .

واذن فإذا كان الحكم موضوع الطعن المائل - بعد أن أوضح الاعتبارات التي رأى وجوب تقدير الأرباح على أساسها - استعرض أرباح كل من السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ ، وأجرى تقدير أرباح كل سنة منها على ضوء هذه الاعتبارات بالمبالغ التي قضى بها ، دون أن يفطن إلى أن هذا التقدير أقل مما طلب المطعون عليهم تعديل الحكم المستأنف اليه - ودون أن يبدو في الحكم أنه يقصد إلى أن يجاوز طلبات المطعون عليهم ، وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبوه . وكان تعرض الحكم لأرباح سنة ١٩٤٤ وقضاؤه فيها ، مع أنه لم يشملها استئناف المطعون عليهم ، يدل على أن المحكمة الاستئنافية لم تكن مدركة نطاق الدعوى ، ولا طلبات المطعون عليهم فيها . لما كان ذلك ، فإنه كان يتعين الطعن في الحكم بطريق الالتماس ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز » (١٨) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، هما من وجوه الالتماس طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه ، ليستدرك القاضي بما وقع فيه من سهو غير متعمد ، فيبادر إلى اصلاحه متى تبين سببه .

فإذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها منه ، وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات ، وعالمة بأنها بقضائها هذا المطعون فيه ، إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء ، مسببه إياه في هذا الخصوص ، امتنع الطعن على الحكم بطريق الالتماس ، وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض .

وإذا كان الثابت من صحيفة الاستئناف ، أن المطعون ضدهم طلبوا في السبب الثاني استبعاد مبلغ ٢٣٦٤١ جنيهاً و ٧٤ مليماً من أصول التركة ، وهو قيمة الأتيان التي تصرف فيها المورث للغير . وكان الحكم الاستئنافي الملتمس فيه قد قبل هذا السبب ، وانتهت المحكمة إلى أن قيمة

هذه التصرفات المستبعدة هي مبلغ ٢٦١٢٤ جنيها و١١٥ مليما ، وهو المبلغ الذي قويم به الخبير أطيان المورث جميعها ، فإن الحكم المطعون فيه ، اذ خلص الى أن هذا الحكم الملتبس فيه قدر عن ادراك وتعبد قيمة الاطيان المبينة بالمبلغ الذي حددته الخبير ، مقابلا لها دون باقى الاطيان التي لم يتصرف فيها المورث ، يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى ، ولم يستظهر عناصر النزاع على الوجه الثابت بها ، مع أن ذلك لازم لتقدير ما اذا كانت المحكمة قد قدرت قيمة الاطيان المستبعدة بالمبلغ الذى ذكرته عن ادراك وتعبد ، أم أن ذلك كان عن سهو غير متعمد ، وفى ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه « (١٩) » .

كذلك قضت محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وثبتت المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث اذا أغفل المدعى فى مذكراته الختامية - التى حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التى كان قد أوردتها فى صحيفة افتتاح الدعوى : فإن فصل المحكمة فى هذه الطلبات الأخيرة ، يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم . وهى إذ تقضى بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهى مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالمة بأنها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببه اياه فى هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض » .

أما اذا لم تتعمد المحكمة ذلك ، وقضت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم ادراك ، دون أى تسبیب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس إعادة النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات « (٢٠) » .

-
- (١٩) نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ١٢١١ - ٢٣٠ .
 - (٢٠) نقض ١٩٨١/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٣٣١ - ٦٦ .
 - نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ طعن ٧٢٣ لسنة ٤٢ قضائية .
 - نقض ١٩٧٦/١٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢ - ١٨٠١ - ٣٣١ .
 - نقض ١٩٧٨/١/١٧ طعن ٧٥٦ لسنة ٤٤ قضائية .
 - نقض ١٩٧٨/١/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٣٠٩ - ٦٣ .
 - نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ طعن ١٢٢٣ لسنة ٤٩ قضائية .
 - نقض ١٩٨٦/١/٢١ طعن ٥١/٦٥١ ، ٣١٥٠ ، ٥٣/٢٣٨ قضائية .
 - نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن ١٠٧٦ لسنة ٥٣ قضائية .
 - نقض ١٩٧٨/١٠/٣٠ طعن ٤١٥ لسنة ٥٥ قضائية .
 - نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥ طعن ٢٠٤٧ لسنة ٥٦ قضائية .

(٦٤) ٣ - ألا يشتمل الحكم على الأسباب التي يبنى عليها :

الشرط الثالث من شروط التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، هو ألا يشتمل الحكم على الأسباب التي يبنى عليها .

ذلك ان الفرض في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أن المحكمة قد قضت بذلك دون قصد منها ، عن طريق السهو غير المتعمد وعدم الإدراك ، الأمر الذي يتم دون تسبيب . أو تأصيل لوجهة نظر المحكمة . أما إذا كان الحكم قد اشتمل على الأسباب التي يبنى عليها ، أي تضمن تسبيب أو تأصيل لوجهة نظر المحكمة ، أظهرت فيها أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة الطلبات المقدمة لها ، وعالة بأنها بقضائها هذا ، إنما تقضى بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص ، فإنه في هذه الحالة يتخلف أحد شروط التماس إعادة النظر في الحكم ، ويكون سبيل الطعن عليه هو طريق النقض .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، هما من وجوه الالتماس طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٤١٧ من قانون المرافعات (القديم - المقابلة للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات الحالي) . وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه ، لينتدرك القاضي ما وقع من سهو غير متعمد ، فيبادر إلى اصلاحه متى تبين سببه .
فإذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المظنون فيه وجهة نظرها ، وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات ، وعالة بأنها بقضائها هذا المظنون فيه ، إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه في هذا الخصوص - إذا برز هذا الاتجاه واضحاً في الحكم امتنع الطعن عليه بطريق الالتماس ، وكان سبيل الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض » (٢١) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« إذا قضت المحكمة باستحقاق الطاعن للفوائد ، وهي على بينة من

أنه لم يطلبها ، وإنما تقضي بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر منه ، ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه . وبرز هذا الاتجاه واضحا في الحكم ، بمعنى أن يكون الحكم قد بين أولا أن المحكمة قد أحاطت بالطلبات تحديدا ، وثانيا أنها قصدت الحكم بغيرها . فانه يمتنع الطعن عليه بطريق الالتماس ، ويكون طريق الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض « (٢٢) » .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صحيح وجازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث اذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية - التي حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التي كان قد أوردتها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فان فصل المحكمة في هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم . وهي اذ تقضي بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالة بأنها إنما تقضي بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة إياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض . »

أما اذا لم تعتمد المحكمة ذلك ، وقضت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم ادراك ، دون أي تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس إعادة النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات « (٢٣) » .

(٦٥) ٤ - أن تكون العبرة بالطلب المطروح من الخصم ، لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له :

الشرط الرابع من شروط التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، هو أن تكون العبرة بالطلب المطروح من الخصم ، لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به . وإذ

(٢٢) نقض ١٩٧٨/١/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٣٠٩ - ٦٣ .

(٢٣) نقض ١٩٨١/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٣٣١ - ٦٦ .

- نقض ١٩٦٥/٢/١٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ٢٠١ - ٣٢ .

كانت الشركة المطعون عليها الأولى لم تطلب الحكم على الطاعن والمطعون ضدهم الثانى بالتضامن ، وإنما أشارت فى صحيفة افتتاح الدعوى الى أن مسئوليتهم تضامنية . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى رغم ذلك بالتضامن ، تأسيسا على أن المطعون عليها الأولى طلبت الحكم به فى صلب الصحيفة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه ، (٢٤) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« الطلبات التى يجب على الحكم أن يتقيد بها ، هى الطلبات الصريحة الجازمة . واذ كان مورث المطعون عليهم قد أصر فى جميع مراحل الدعوى على طلب الحكم له بالتعويض الاتفاقى وحده ، دون طلب رد مبلغ العربون ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بهذا العربون يعيبه بمخالفته لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات ، توجب على القاضى التقيد فى حكمه بحدود الطلبات المقدمة اليه » (٢٥) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ، وإن كان يعد وجها من وجوه الطعن بالتماس إعادة النظر وفقا للمادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، الا أنه ينبغى فى هذا الصدد الوقوف على الطلب ذاته الذى طرحه الخصم ، وصولا الى تبيان ما اذا كان القاضى قد حكم فى حدوده أم تجاوزه ، ودون اعتداد بما قدم من الخصم من مستندات تأييدا وتدعيما لهذا الطلب .

فاذا ما صدر الحكم وكان قضاؤه موافقا لمطلب المدعى من دعواه ، بغير أن يفتن الى حقيقة تجاوز هذا الطلب لما تضمنه المستند الذى قدم اثباتا له ، فان ذلك لا يعتبر قضاء بأكثر مما طلبه الخصم ، بل هو خطأ اعتري قضاء الحكم لمخالفته الثابت بورقة من أوراق الدعوى وعدم ادراكه الواقع فى النزاع المعروض ، مما لا يعتبر سببا يجيزه القانون للطعن فى الحكم بطريق التماس إعادة النظر » (٢٦) .

(٢٤) نقض ١٩٧٤/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٨٩ - ٦٤ .

(٢٥) نقض ١٩٧٤/١٢/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٤٢٧ - ٢٤٢ .

(٢٦) نقض ١٩٨٧/١٢/٣ مجموعة محكمة النقض ٣٨ - ٢ - ١٠٤٥ - ٢٢١ .

- كان المستند المقدم فى هذا النزاع عبارة عن عقد مؤرخ ١٩٧٥/١/٣٠ أثبت به أن مورث

(٦٦) ميعاد التماس إعادة النظر :

تنص المادة ١٠/٢٤٢ مرافعات على أن :

« ميعاد التماس أربعون يوما • ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربع الأولى من المادة السابقة ، الا من اليوم الذي ظهر فيه الغش ، أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله ، أو حكم بثبوته ، أو الذي حكم فيه على شاهد الزور ، أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة » •

ويبين من هذه الفقرة ان ميعاد التماس إعادة النظر في حالة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، هو ٤٠ يوما • وقد قصر المشرع هذا الميعاد عما كان ينص عليه قانون المرافعات القديم ، الذي كان يجعل هذا الميعاد ٦٠ يوما (المادة ٤١٨ مرافعات قديم) •

ويبدأ ميعاد التماس في حالتنا عملاً بالقواعد العامة من اليوم التالي لصدور الحكم ، أو من اليوم التالي لإعلان الحكم الى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ، ولم يقدم مذكرة بدفاعه • وكذلك اذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب (المادتان ١٥ و ٢١٢ مرافعات) •

ويضاف الى هذا الميعاد ميعاد مسافة مقدارها ٥٠ كيلو مترا بين موطن الملتبس والمحكمة المختصة بنظر التماس (المادة ١/١٦ مرافعات) •

الطاعن قد باع للمطعون ضدها حق الانتفاع في منزل ، وهو حق يفترق عن حق الملكية • ولقد أثار في دفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجة ثبوتها أن هذا العقد ضروري ، لم تدفع فيه المطعون ضدها ثمنًا لقاء الحق المبيع لها ، اذ كانت زوجة للمورث البائع ، واستهدف الزوج من تحريره أن يسترضيها ، لتبقى في مسكن الزوجية وتتولى رعايته وهو في سن الشيخوخة • ودلل على ذلك بأن المورث ظل منتفعا بالعقار حتى الوفاة ، ولم يسلم المحرر الى الزوجة ، بل أودعه لدى أمين لم يظهره الا من بعد الوفاة • وأشهد أيضا على صحة دفعه بالصورية الشاهد من اللذين اطمانت محكمة أول درجة الى أقوالهما ، فقضت برفض الدعوى لثبوت صورية العقد • ولكن الحكم الاستثنائي المطعون فيه غاب عنه ما أثبت بالعقد من قصر التصرف على حق الانتفاع دون الملكية ، وأولى الثقة بأقوال الشاهدين اللذين أشهدتهما المطعون ضدهما أمام محكمة الاستئناف ، واستتبط من شهادتهما أن البيع حقيقي تضمن تصرفا منجزا تعلق بملكية المنزل ، مع أن ما أثبت بالعقد يناقض هذه الشهادة • ثم جاء قضاءه بصحة وتفاذ البيع ، باعتباره بيعا انصب على الملكية مخالفا لما أثبت بالمحرر المندم في الدعوى •

وإذا صادف آخر يوم في ميعاد الالتماس عطلة رسمية ، امتد الميعاد إلى أول يوم عمل بعدها (المادة ١٨ مرافعات) .

وإذا رفع الملتمس التماس إعادة النظر في حالتنا بعد الميعاد السالف فإنه يترتب على ذلك عدم قبول الالتماس شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الالتماس شكلاً ، لرفعه بعد الميعاد ، فإن التمسك بظهور ورقة جديدة أثناء نظرة ، ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا الالتماس » (٢٧) .

(٦٧) المحكمة المختصة بنظر الالتماس :

تنص المادة ١/٢٤٣ مرافعات على أنه :

« يرفع الالتماس إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى » .

ويبين من هذه الفقرة أن المحكمة المختصة بنظر الالتماس هي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ؛ ذلك أن الالتماس لا يقصد به تجريح الحكم ، الأمر الذي كان يقتضي طرح النزاع من جديد أمام محكمة عليا ، وإنما المقصود منه هو مجرد تنبيه المحكمة لتصحيح الحكم الذي أصدرته وتعيد النظر فيه ، الأمر الذي رأى المشرع معه ألا خرج من طرح النزاع أمام ذات المحكمة ، لتفصل فيه من جديد في حدود ما قدم إليها من طلبات (٢٨) . وذلك أياً كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية ، دون محكمة النقض حيث لا يجوز الطعن أمامها عن طريق التماس إعادة النظر .

وبمعنى آخر يجب رفع التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا يرفع إلى محكمة أعلى منها ، كما لا يرفع إلى محكمة

(٢٧) نقض ١٩٦٢/٦/٧ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٧٨٢ - ١١٧ .

(٢٨) الدكتور أحمد أبو الوفا في التعليق ص ٩٢٩ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٥ .

أخرى من ذات درجتها (٢٩) . ويجيز القانون أن تكون المحكمة التي تنظر
الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم (المادة ٢٤٣
مرافعات) (٣٠) .

(١) المحكمة الجزئية :

قد تكون المحكمة الجزئية هي المحكمة التي أصدرت الحكم بأكثر مما
طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم
النزول عنه ، وذلك دون قصد منها ، أى عن طريق السهو غير المتعمد وعدم
الادراك (٣١) ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز
قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ١/٤٢ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا بالفصل في التماس
اعادة النظر ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها عند طرح الدعوى عليها
فى أول مرة .

ومثال ذلك أن ترفع دعوى جزئية بطلب صحة ونفاذ عقد بيع
ابتدائي ، فتحكم المحكمة بصحة العقد وثبوت ملكية المدعى . عندئذ يكون
القضاء بثبوت الملكية من قبيل الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما
لم يطلبه الخصوم ، وفى هذه الحالة يملك المدعى عليه التظلم من هذا الحكم
عن طريق التماس اعادة النظر ، الذى يتضمن اعادة طرح الدعوى أمام ذات
المحكمة الجزئية لتفصل فيها من جديد .

كذلك تكون هذه المحكمة هي المختصة محليا بالفصل في التماس
اعادة النظر ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها عند طرح الدعوى عليها
فى أول مرة .

(٢) المحكمة الابتدائية :

قد تكون المحكمة الابتدائية هي المحكمة التي أصدرت الحكم بأكثر مما
طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم

(٢٩) الدكتور أحمد أبو الوفا فى المرافعات بند ٣٦٠ ص ٤٢٩ .

(٣٠) الدكتور أحمد أبو الوفا فى التعليق ص ٩٣٢ .

(٣١) راجع البند ٦٣ ص ١٤٠ .

النزول عنه ، وذلك دون قصد منها ، أى عن طريق السهو غير المتعمد وعدم الإدراك (٣٢) ، عند نظرها دعوى من دعاوى المواد الكلية التى تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ، أو دعوى من دعاوى المواد الجزئية التى لا تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ، وذلك بهيئة استئنافية (المادة ١/٤٧ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هى المختصة نوعيا بالفصل فى التماس إعادة النظر ، بصرف النظر عن قيمة الطلب فى ذاته ، الذى كان محلا للحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، أى ولو كانت قيمته فى ذاته لا تدخل فى اختصاص المحكمة ، وذلك لأنها كانت مختصة بالدعوى الأصلية عند رفعها ابتداء ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا بنظر التماس ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها عند طرح الدعوى الأصلية عليها لأول مرة .

ومثال ذلك ، أن ترفع دعوى كلية ببراءة ذمة المستأجر من دين الأجرة عن عشرة شهور ، فتحكم المحكمة ببراءة ذمته عن سنة . عندئذ يملك المدعى عليه رفع التماس إعادة النظر أمام ذات المحكمة الابتدائية ، رغم أن هذا الطلب فى ذاته تقل قيمته عن النصاب القيمى أمام المحكمة الابتدائية ، ويدخل فى النصاب القيمى أمام المحكمة الجزئية (المادة ١/٤٢ مرافعات) .

كذلك تكون هذه المحكمة هى المختصة محليا بالفصل فى التماس إعادة النظر ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها عند طرح الدعوى عليها فى أول مرة .

(٣) المحكمة الاستئنافية :

قد تكون المحكمة الاستئنافية هى المحكمة التى أصدرت الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، وذلك دون قصد منها ، أى عن طريق السهو غير المتعمد وعدم الإدراك (٣٣) ، عند نظرها دعوى استئنافية من دعاوى المواد الكلية ، التى تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٢١٩ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هى المختصة بالفصل فى التماس إعادة

(٣٢) راجع البند ٦٣ ص ١٤٠ .

(٣٣) راجع البند ٦١ ص ١٣٩ .

النظر ، بصرف النظر عن قيمته في ذاته ، أي ولو كانت قيمته بمفرده لا تجيز استئنافه ، لدخولها في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية (المادة ٤٧/١. مزايفات) .

(٦٨) أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم :

... تأتي الحياة العملية بأمثلة كثيرة للحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، بالشروط القانونية التي رأيناها. للالتماس إعادة النظر (٣٤) ، ومنها أن تحكم المحكمة دون قصد منها ، أي عن طريق السهو غير المتعمد وعدم الإدراك ، أما إذا قضت المحكمة بأكثر مما طلبه الخصوم ونهت مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالة بأنها إنما تقضى بأكثر مما طلبه الخصوم (٣٥) ، مسببة قضاءها في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو طريق النقض ، وليس طريق التماس إعادة النظر .

فلا يجوز أن يرفع الخصم الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي ، فيصدر الحكم بصحة العقد وثبوت ملكية المدعى لمحل البيع . أو يرفع الخصم الدعوى بطلب ثبوت ملكية العين المباعة ، فيصدر الحكم بثبوت الملكية بالإضافة إلى الربيع . أو يرفع الخصم الدعوى بطلب دين له في ذمة المدين ، فيصدر الحكم بالمدين بالإضافة إلى الفوائد ، أو تجري المحكمة المقاصة القضائية بين ما يطالب به المدعى وبين ما يستحق في ذمته للمدين ، وذلك على النحو الآتي :

(٦٩) ١ - قضاء المحكمة - من تلقاء نفسها -

بتغيير سبب الدعوى :

يتعين التفرقة بين موضوع وسبب وأدلة الدعوى . فموضوع الدعوى هو المحل أو الطلب في الدعوى ، وسبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغيير أدلة الدعوى ، وأدلة الدعوى هي الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم . ومثال

(٣٤) راجع البند ٦٣ ص ١٤٠ .

(٣٥) راجع البند ٦٤ ص ١٤٣ .

ذلك المطالبة بانتهاء عقد الايجار (موضوع الدعوى) ، تأسيسا على واقعة التأجير (سبب الدعوى) ، لمخالفة شروط التعاقد (أدلة الدعوى) .

والمقرر قانونا وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى .
ولذلك فان قضاء المحكمة - من تلقاء نفسها - بتغيير سبب الدعوى ، هو قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم (المادة ٦/٦٣ مرافعات) .

ومثال في دعوى مدنية : أن يرفع الخصوم الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي ، فيصدر الحكم بصحة العقد وثبوت ملكية المدعى لمحل البيع .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى . الدعوى يطلب صحة ونفاذ عقد البيع . الحكم بصحة العقد وثبوت ملكية المدعى . قضاء بما لم يطلبه الخصوم » (٣٦) .

ومثال في دعوى مدنية أخرى : القضاء برفض الدعوى تأسيسا على تكييف الدعوى بأنها لا تعدو أن تكون منازعة في دين الأجرة ، في حين أن المطالبة كانت بمقابل الانتفاع على أساس الغصب .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد :

« سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية » .

« ليس لمحكمة الموضوع تغيير سبب الدعوى من تلقاء نفسها . دعوى المطالبة بفروق عملة ناتجة من عملية تحويل استثمارات خاصة بضمن بضاعة مستوردة . اقامة الحكم قضاءه على أساس أنها دعوى تعويض ، واعتبار أن مسئولية المحكوم ضده مسئولية تقصيرية . تغيير لأساس الدعوى ، وخطأ في تكييفها وخروج على وقائعها بواقع جديدة » (٣٧) .

(٣٦) نقض ١٩٨٢/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١ - ١٩٩ - ٣٦ .

(٣٧) نقض ١٩٦٧/٦/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٣ - ١٣١٦ - ٢٠٠ .

- نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن ٢٥٣ لسنة ٤٨ قضائية .

ومثال في دعوى شرعية : تغيير المحكمة سبب دعوى التطليق لغيبة الزوج بشرائطها المبينة في المادتين ١٢ و ١٣ من المرسوم ١٩٢٩/٢٥ ، بدلا من التطليق لغيبة الزوج عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد عملا بالمادة ٦ من ذات القانون .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« لما كان أعمال نص المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، يختلف عن نطاق أعمال المادة ١٢ منه ، ذلك أن هجر الزوج لزوجته المعتبر من صور الاضرار الموجبة للتفريق وفقا لنص المادة السادسة - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - هو الذي يتمثل في غيبته عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد ، أما ان غاب عنها بإقامته في بلد آخر غير بلدها ، فإن لها أن تطلب التطليق اذا استمرت الغيبة مدة سنة فأكثر بلا عذر مقبول ، وذلك وفقا لنص المادة الثانية عشرة ، ويسرى في شأنه عندئذ حكم المادة التالية رقم ١٣ ، والتي توجب على القاضي ان أمكن وصول الرسائل الى الغائب ، أن يضرب له أجلا مع الاعذار اليه بتطليق زوجته عليه ، ان لم يحضر للإقامة معها ، أو ينقلها اليه أو يطلقها . فاذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذرا مقبولا ، فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة ، ان لم يمكن وصول الرسائل الى الغائب ، طلقها القاضي عليه بلا أعذار وضرب أجل » (٣٨) .

(٧٠) ٢ - تضدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم ، رغم عدم انكار صاحب الشأن وكالة وكيله :

المقرر قانونا أنه اذا رأت المحكمة أن الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى عليه قائم على أساس ، أجلت الدعوى لاعلان ذى الصفة (المادة ١١٥ مرافعات) ، ولا يجوز للمحكمة أن تقضى بانعدام صفة أحد الخصوم من تلقاء نفسها ، دون دفع باعتباره مقرر لمصلحة من وضع حمايته ، وغير

- نقض ١٩٨٣/٣/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٧٠٧ - ١٤٩ .
- المستشار السيد خلف في « قضاء المحاكم الجزئية والابتدائية » س ١٩٨٨ بند ١٩٢ ص ٣٠٤ .

(٣٨) نقض ١٩٨٣/٢/١٥ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٤٧٨ - ١٠٥ .
- المستشار السيد خلف المرجع السابق بند ٥٠ ص ٧٦ .

متعلق بالنظام العام ، وبمعنى آخر لا يجوز للمحكمة أن تتصدي لعلاقة الخصوم (الموكلين) بوكلائهم ، الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، لأن ذلك تجاوز في الاستدلال ضار بحقوق الناس

قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ، اذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها ؛ واذا كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يدل على أن المطعون ضده - وهو من تقرر الدفع لمصلحته - قد تمسك بانعدام صفة الطاعن في طلب استئناف السير في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه وقد أيد قضاء الحكم الابتدائي بعدم قبول الطلب لتقديمه من غير ذي صفة ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه » (٣٩) .

كذلك قضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم ، الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله . مباشرة المحامي للاجراء قبل أن يستصدر توكيلا من صاحب الشأن . لا خطأ » (٤٠) .

(٧١) ٣ - تعرض المحكمة للوفاء بكامل ثمن المبيع ، في دعوى صحة التعاقد دون دفع من البائع :

المقرر قانونا أن وجود الثمن وان كان ركنا أساسيا في عقد البيع (المادة ٤١٨ مدني) (٤١) ، الا أن سداده ليس كذلك ، ويترتب على ذلك

-
- (٣٩) نقض ١٩٧٤/١٢/١٢ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٢٢٤ - ٢٠٧ .
 - نقض ١٩٦٧/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٤١٨ - ٦٢ .
 - (٤٠) نقض ١٩٧٧/١١/١٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢ - ١٦٧٨ - ٢٨٩ .
 - نقض ١٩٦٩/١١/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١١٨٠ - ١٨٢ .
 - نقض ١٩٨٦/١٢/٢٣ طعن ١٢١٩ لسنة ٥٣ قضائية .
 - المستشار السد خلف المرجع السابق بندين ٥٨ و ٢٠٢ ص ٨٦ و ٣١٩ .
 - (٤١) الدكتور السنهوري في الوسيط ج ٤ ط ٥ س ١٩٨٦ بند ١٤ ص ٤٩ .
 - نقض ١٩٨٠/١/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٣١٨ - ٦٤ .

أن تخلف المشتري عن الوفاء به ، إنما هو دفع بعدم تنفيذه التزامه يتعلق بحق البائع (المادة ٤٥٩ مدنى) . وتطبيقا لذلك ، لا يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها .

وبمعنى آخر فإن تغرض المحكمة للوفاء بكامل ثمن المبيع فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى ، دون دفع من البائع ، هو قضاء من المحكمة بأكثر مما طلبه الخصوم .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« لا يجوز لغير البائع أن يدفع دعوى صحة التعاقد ، بتخلف المشتري عن الوفاء بالتزامه بدفع الثمن ، لأن هذا الدفع هو بذاته الدفع بعدم التنفيذ ، ولا يقبل إلا من المتعاقد الآخر . فإذا كان البائع لم يطعن فيما قضى به الحكم المطعون فيه ، من اعتبار العرض والايدياع الحاصلين من المشتري صحيحين ، وما رتبته على ذلك من اعتبار الايدياع مبرثا لذمة هذا المشتري من الثمن . فإنه لا يقبل من الطاعن - وهو مشتري ثان - الطعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ، ما دام البائع قد ارتضاه ولم يطعن فيه » (٤٢) .

(٧٢) ٤ - قضاء المحكمة - من تلقاء نفسها - بوجود

المانع الأدبى :

المقرر قانونا أنه يجوز الاثبات بشهادة الشهود ، فيما كان يجب اثباته بدليل كتابى ، إذا وجد مانع مادى أو أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى (المادة ٦٣/أ اثبات) . ومن أمثلة المانع المادى أحوال الحريق والاضطرابات الطبيعية أو السياسية كزلازل أو ثورات أو حروب ، ومن أمثلة المانع الأدبى قيام الزوجية أو القرابة أو علاقة التبعية ، التى تحول دون التمسك بأعداد دليل كتابى فيما يتفق عليه من تصرفات قانونية بين التابع والمتبوع .

وكذلك المقرر قانونا أن وجود أو عدم وجود المانع المادى أو الأدبى

(٤٢) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٤ - ١٩٣٢ - ٢٩٢٠ .

- المستشار السيد خلف المرجع السابق بتد ١٤١ من ٢٠٩ .

من الحصول على سند كتابي ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، بحيث يثنى له من بعد النظر في جواز اثبات التصرف القانوني بغير الكتابة ، ولا يجوز إثارة هذا المانع أمام محكمة النقض لأول مرة (٤٣) .

وتطبيقا لذلك ، فإن قضاء المحكمة - من تلقاء نفسها - بوجود المانع المادي أو الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، هو قضاء يأكثر مما طلبه الخصوم .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« صلة القرابة أو المضااهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا ، يحول دون الحصول على سند كتابي ، بل المرجع في ذلك الى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ، متى كان هذا التقدير قائما على أسباب سائغة » (٤٤) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صلة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعا أدبيا ، يحول دون الحصول على سند كتابي ، ويتعين أن يرجع في ذلك الى كل حالة على حدة ، طبقا لظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك ، متى كان تقديرها قائما على أسباب سائغة » (٤٥) .

(٧٣) ٥ - قضاء المحكمة بالطلب الذي قرر الخصوم النزول عنه :

المقرر قانونا أن العبرة في الطلبات التي تعتد بها المحكمة هي الطلبات الختامية في الدعوى ، لا الطلبات التي كانت تتضمنها ابتداء صحيفة افتتاح

-
- (٤٣) نقض ١٩٦١/١١/١٦ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ٣ - ٦٨٠ - ١١١ .
 - نقض ١٩٧٥/٥/٢٩ طعن ٤١٢ لسنة ٤١ قضائية .
 - نقض ١٩٧٦/٢/١٧ طعن ١ لسنة ٤٠ قضائية .
 - (٤٤) نقض ١٩٧٦/١٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ٢ - ١٨٠١ - ٣٣١ .
 - (٤٥) نقض ١٩٨٣/٢/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ١ - ٤٩١ - ١٠٨ .
 - المستشار السيد خلف المرجع السابق بند ٤ ص ١٥ .

الدعوى ، وبمعنى آخر هي الطلبات النهائية التي استقر عليها الخصوم وتمسكوا بها على سبيل الجزم (٤٦) .

وتطبيقاً لذلك ، لا يجوز للمحكمة أن تقضى في طلب قرر الخصوم النزول عنه ، والا عد ذلك قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم .

ومثال ذلك في دعوى غمالية بطلب مبلغ ٤٩٠ ر ٥١ ج قيمة الأجر المتأخر وفروقه ، قضاء المحكمة بالطلب المستعجل الخاص بوقت تنفيذ قرار الفصل الذي تم النزول عنه ، يخرج عن نطاق الدعوى المطروحة (٤٧) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات التي كانت تتضمنها الصحيفة . فاذا كان المطعون ضدهم (المدعون) قد حددوا طلباتهم في صدر مذكرتهم الختامية تحديداً جامعاً ، ولم يذكروا من بينها طلب الفوائد ، أو يشيروا بأية إشارة الى الفوائد في صلب هذه المذكرة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى لهم بالفوائد ، مع عدم طلبها في طلباتهم الختامية ، يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، وبالتالي قد خالف القانون . واذا كان هذا القضاء قد صدر من المحكمة عن ادراك وبينه ، فان السبيل للطعن فيه يكون النقض لا الالتماس » (٤٨) .

(٧٤) ٦ - تعرض محكمة الاستئناف لغير ما رفع عنه الاستئناف :

المقرر قانون ان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ، بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط (المادة ٢٣٢ مرافعات) .

وتطبيقاً لذلك ، لا يجوز تعرض محكمة الاستئناف للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وتسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام برفعه . فاذا اقتصر المستأنف ضدهما على طلب تأييد الحكم المستأنف ، وطلب

(٤٦) راجع البند ٧ من ٢٠ .

(٤٧) المستشار السيد خلف المرجع السابق بتد ٢٠٠ ص ٣١٦ .

(٤٨) نقض ١٩٨٤/١١/٢١ طعن ٧٧٦ لسنة ٥٠ قضائية .

المستأنف تعديله برفع قيد المدة الوارد فيه بالنسبة لوقف التنفيذ ، فان قضاء المحكمة رغم كل ذلك بإلغاء الحكم المستأنف . . . يكون تعرضا منها لأمور غير مطروحة عليها ، وتسويثا لمركز المستأنف بالاستئناف المطروح منه ، وهو الأمر الذي ينطوي على قضاء بأكثراً مما طلبه الخصوم (٤٩) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« لا ينقل الاستئناف الدعوى الى محكمة الاستئناف الا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، أى فى حدود طلبات المستأنف . فاذا كان الطاعن قد قبل بعض ما قضى به الحكم الابتدائي فى الطلبات الخارجة عن اختصاص المحكمة الابتدائية (القيمى) ، وقصر استئنافه على ما زاد على المبلغ الذى قبله ، فان الاستئناف على هذا النحو لا يطرح على محكمة الاستئناف مسألة الاختصاص ، لان هذه المسألة لا تعتبر مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذى لم يقبله ، اذ يعتبر الطاعن يقبوله بعض ما قضى به فى تلك الطلبات ، قد قبل الحكم الضمنى باختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها ، وبالتالي أضحي هذا الاختصاص انتهايا حائزا لقوة الأمر المفضى ، وهى تسمو على قواعد النظام العام ، ومن ثم فلا يكون لمحكمة الاستئناف فى هذه الحالة أن تتعرض للفصل فى مسألة الاختصاص » (٥٠) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر للتأخر ولتكرار التأخر فى سداد الأجرة . سداد المستأجر الأجرة مع الفوائد والمصاريف قبل أقفال باب المرافعة . استئنافه الحكم الصادر ضده بإخلاء لتكرار التأخر فى السداد دون عذر . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم لعدم سداد الأجرة التى استحققت أثناء نظر الاستئناف : خطأ تجاوزت به المحكمة نطاق الاستئناف » (٥١) .

(٤٩) المستشار السيد خلف المرجع السابق بند ٨٥ ص ١٢٦ .

(٥٠) نقض ١٩٦٣/٢/١٤ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ١ - ٢٤٧ - ٣٥ .

- نقض ١٩٦٦/٥/٢٦ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٣ - ١٢٦١ - ١٧٣ .

- نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١١١٨ - ٢١٩ .

(٥١) نقض ١٩٧٩/١/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٣٤٩ - ٦٩ .

- نقض ١٩٧٩/٥/١٠ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ٢ - ٣١٨ - ٢٤٢ .

- نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ٢٠٦٤ - ٣٨٤ .

- نقض ١٩٨١/١٢/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٥٠١ - ٤٥٦ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية ، بخالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف ، بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، مما لا يجوز معه لهذه المحكمة أن تنعرض لسنل في أمر غير معروض عليها ، حتى لا تسوء مركز المستأجر بالاستئناف الذي قام برفعه . ولذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية - في استئناف مرفوع من الطاعن المحكوم عليه وجده - أن تلتزمه بمصروفات الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ، وقد أعفاه الحكم المستأنف منها . لما في ذلك من إخلال بهذه القاعدة (٥٢) . »

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« رفع الاستئناف : أثره . نقل موضوع النزاع بكافة عناصره الواقعية والقانونية الى محكمة الدرجة الثانية . طلب المستأنف إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى التعويض . قضاء محكمة الاستئناف بانقاص التعويض يعد قضاء بما يجاوز الطلب ، (٥٣) . »

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان الثابت من مدونات الحكم ، ان المطعون ضدهما أقاما الاستئناف رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق . طنطا ، بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عليهما لمورث الطاعن في الدعوى الفرعية ، من الزامهما بمبلغ ٢١٨ جنية ، قيمة نصيبه في أرباح الشركة محل النزاع عن سنتي ١٩٦٤، ٦٣ . »

واذ قضت محكمة استئناف طنطا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ في هذا الاستئناف بالزام الطاعن وباقي ورثة المرحوم محمد ابراهيم منصور ، بأن يدفعوا للمطعون ضدهما من تركة مورثهم مبلغ ١٢٨٤٥٠٠ جنية ، وهو ما لم يطلبه الأخيران في استئنافهما المذكور ، فان المحكمة تكون قد قضت

(٥٢) نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ طعن ٢٠٤ لسنة ٤٦ قضائية . .

- نقض ١٩٨٥/١٢/١١ طعن ٨١٥ لسنة ٥٤ قضائية .

- نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن ١١٤٤ لسنة ٥٥ قضائية .

(٥٣) نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٤١٤ - ٤٤٠ .

- نقض ١٩٨٨/٣/٣١ طعن ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ قضائية .

فى ذلك الإستئناف بما لم يطلبه الخصوم ، ومن ثم فان سبيل الطعن على هذا الحكم هو التماس إعادة النظر عملا بالفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، ويكون الطعن عليه بطريق النقض غير مقبول « (٥٤) » .

(٧٥) أمثلة لما لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم :

كذلك تأتى الحياة العملية بأمثلة كثيرة لما لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، أو قضاء بما قرر الخصوم النزول عنه ، وذلك على النحو الآتى :

(٧٦) ١ - الحكم فى المسائل المتعلقة بالنظام :

المقرر قانونا ان المسائل المتعلقة بالنظام العام تتعلق بقواعد قانونية أمرة لايجوز الاتفاق على مخالفتها ، والا وقع هذا الاتفاق باطلا بطلانا مطلقا . وهذا البطلان المطلق مقرر لحماية مصلحة عامة ، ولذلك يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولا يزول البطلان بالاجازة ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها (٥٥) .

وتطبيقا لذلك ، فان تعرض المحكمة للحكم فى المسائل المتعلقة بالنظام العام ، لا يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم ، ذلك أن تلك المسائل تعد مطروحة على المحكمة ، دون أن يطرحها الخصوم ، ويتعين على المحكمة أن تعرض لها من تلقاء نفسها ، وأن تحكم بما يقتضيه النظام العام ، ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك (٥٦) .

ومن أمثلة المسائل المتعلقة بالنظام العام فى نطاق القانون الخاص :

- عدم جواز النزول عن أهلية الشخص أو التعديل فى أحكامها (المادة ٤٨ مدنى) .
- عدم جواز تصرف الصغير غير المميز فى ماله ، حيث تكون جميع تصرفاته باطلة (المادة ١١٠ مدنى) .

(٥٤) نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن ١٥٩٨ لسنة ٤٩ قضائية .

(٥٥) الدكتور سمير عبد السيد تناغو فى « النظرية العامة للقانون » ط ١ ص ١٩٧٣

بند ٣٦ ص ١٠٦ .

(٥٦) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٩٣٥ .

- بطلان التعامل في تركة انسان على قيد الحياة ، ولو كان برضاه ،
٣٣ لا في الأحوال التي نص عليها في القانون (المادة ١/١٣١ مدنى) .
- بطلان كل شرط يقضى بالأعفاء من المسئولية المترتبة على العمل غير المشروع (المادة ٢/٢١٧ مدنى) .
- عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد أو زيادة مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن على رأس المال ، وذلك دون اخلال بالقواعد والعادات التجارية (المادة ٢٣٢ مدنى) .
- عدم جواز حوالة الحق الا بمقدار ما يكون منه قابلا للحجز (المادة ٣٠٤ مدنى) .
- بطلان احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة (المادة ٤٦٥ مدنى) .
- بطلان الاتفاق على عدم مساهمة أحد الشركاء فى أرباح أو خسائر الشركة (المادة ١/٥١٥ مدنى) .
- عدم جواز الزام المدين بأداء فائدة أو مقابل تعجيل الوفاء بالقرض ، وعدم جواز الاتفاق على اسقاط حق المقرض فى الرد أو الحد منه (المادة ٥٤٤ مدنى) .
- بطلان كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان (المادة ١/٧٣٩ مدنى) .
- عدم جواز الاتفاق على منع قسمة المال الشائع الى أجل يجاوز خمس سنين (المادة ٨٣٤ مدنى) .
- عدم جواز انعقاد الرهن الا اذا كان بورقة رسمية (المادة ١/١٠٣١ مدنى) (٥٧) .

(٧٧) ٢ - القضاء بما يدخل فى السلطة التقديرية للقاضى المدنى :

السلطة التقديرية للقاضى المدنى هى النشاط ذهنى الذى يقوم به القاضى فى فهم الواقع المطروح عليه ، واستنباط العناصر التى تدخل هذا الواقع فى نطاق قاعدة قانونية معينة ، يقدر أنها هى التى تحكم النزاع المطروح عليه هذا النشاط وعلاقته بالواقع والقانون سوف تكشف عنه من بعد (٥٨) .

(٥٧) الدكتور سمير تنافو المرجع السابق بند ٣٠ ص ٨٧ .

(٥٨) الدكتور نبيل اسماعيل عمر فى « سلطة القاضى التقديرية » ط ١ ص ١٩٨٤ .

بند ٧٦ ص ٦١ .

.. والمقرر قانونا أن القضاء بما يدخل في السلطة التقديرية للقاضي المدني وفقا للقانون ، ولو لم يطلب منه ذلك الخصوم ، لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، أو قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو قضاء بما قرر الخصوم النزول عنه .

ومن أمثلة القضاء بما يدخل في السلطة التقديرية للقاضي المدني .
«ولا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم» :

١ - تقدير نطاق تطبيق فكرتي النظام العام والآداب في مصر ، بالاسترشاد بآداب العصر ومصالح الأمة (المادة ٢٨ مدني) . ويعرف القضاء ماهية فكرتي النظام العام والآداب ، بما يمس كيان الدولة ويتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النض - لا يجوز استبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجبة التطبيق ، الا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر ، بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولا يدخل في هذا النطاق اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في تحديد المقدار الذي تجوز الوصية فيه بالنسبة لغير المسلمين » (٥٩) .

٢ - القضاء في المسائل التفصيلية التي لم يتم الاتفاق عليها بين المتعاقدين ، في حالة الاتفاق على المسائل الجوهرية في العقد ، وذلك طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة (المادة ٩٥ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« يشترط قانونا لانعقاد العقد مطابقة القبول للإيجاب ، فإذا اقترن اقترن القبول بما يعدل في الإيجاب ، فلا يكون في حكم القبول الذي يتم به التعاقد ، وإنما يعتبر بمثابة إيجاب جديد لا ينعقد به العقد ، الا اذا صادف قبول من الطرف الآخر » .

(٥٩) نقض ١٩٦٧/٧/٢٦ مجموعة محكمة النض ١٨ - ٣ - ١٤٩٣ - ٢٢٤ .

- نقض ١٩٦٧/٤/٥ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٢ - ٧٩٨ - ١٢٣ .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب التي أوردتها ، أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد ، الذي كان يراد إبرامه ، وأنه ليس وليد خطأ مادي وقع فيه الطرف القابل ، ورتبت على عدم مطابقة القبول للإيجاب ، أن العقد لم ينعقد أصلاً بين الطرفين ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون ، (٦٠) .

٣ - تقدير قيام أو عدم قيام الغلط الجوهري الذي يعيب الرضا ، ويجعل العقد قابلاً للإبطال (المادة ١٢٠ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وان جاز - طبقاً للمادة ١٢٠ من القانون المدني - للمتعاقد الذي وقع في غلط جوهري ، أن يطلب إبطال العقد - إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، إلا أن ثبوت واقعة الغلط هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع بتقدير الأدلة فيها ، (٦١) .

٤ - تقدير ثبوت أو عدم ثبوت التدليس الذي يجيز إبطال العقد ، وكذلك الظروف الملازمة في السكوت لبيان دلالة على الرضا (المادة ١٢٥ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« استخلاص عناصر التدليس الذي يجيز إبطال العقد من وقائع الدعوى ، وتقدير ثبوته أو عدم ثبوته هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع ، دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، ما دام قضاؤها مقاماً على أسباب سائغة ، (٦٢) .

٥ - تقدير درجة الاكراه المؤثر وغير المؤثر بالاسترشاد بالمعيار الذاتي

- (٦٠) نقض ١٩٦٣/٤/٣ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ٢ - ٦٥٣ - ٩٣ .
- نقض ١٩٧٥/١/١٦ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ١٨٣ - ٤٣ .
(٦١) نقض ١٩٧٣/٣/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ١ - ٣٩٦ - ٧٠ .
- نقض ١٩٦٥/٥/٢٠ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٢ - ٦٠٢ - ٩٨ .
(٦٢) نقض ١٩٧٣/٣/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ١ - ٣٩٦ - ٧٠ .
- نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ٢٦٣ - ٤٦ .

تشخص الواقع عليه الاكراه (المادة ١٢٧ مدنى) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها فى نفس المتعاقد ، هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع ، مراعى فى ذلك جنس من وقعت عليه ، وسنه وحالته الاجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامه الاكراه » (٦٣) .

كذلك تقول محكمة النقض فى ذات الحكم بأن :

« الاكراه المبطّل للرضا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بتهديد المتعاقد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها .

ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على الاقرار بقبول ما لم يكن ليقبله اختياراً .

واذ كان الطاعن لم يخصص اختياراً عين النزاع لاستعمال هيئة الكهرباء دون مقابل ، وإنما جاء وليد ضغطها عليه بأنها لن توصل تيار الكهرباء لعقاره ، إلا بعد تنازله لها بغير مقابل عن الانتفاع بحجرة فيه ، وتوضع فيها الكابلات والمحولات المخصصة لاستعمالها . وكانت هيئة الكهرباء هى التى تقوم وتحدثها دون غيرها بتوصيل تيار الكهرباء الى عقاره ، واعتقاداً منه أن خطراً جسيماً وشيك الحلّول به ويهدده من هذا الحرمان ، هو عجزه عن الانتفاع بعقاره الانتفاع المعتاد لمثل هذا العقار بغير انارة بالكهرباء ، مما أجبره على قبول طلب الهيئة التى استغلت هذه الوسيلة للوصول الى غرض غير مشروع ، هو الانتفاع بالحجرة التى تضع فيها الكابلات والمحولات بغير مقابل .

أذ كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون خالف الثابت بالأوراق ، وأسس قضاءه بنفى حصول الاكراه على الطاعن من استدلال بغير سائغ » (٦٤) .

٦ - تقدير عناصر الاستغلال بالنظر الى ظروف المشتري والبائع وجميع

(٦٣) نقض ١٩٧٠/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ١٠٢٢ - ١٦٣ .
 - نقض ١٩٧٤/٤/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٢٠٨ - ٣٦ .
 - نقض ١٩٧٦/٣/٣١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٨١٥ - ١٥٧ .
 (٦٤) نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢١٠١ - ٣٨٢ .

الملايسات الأخرى (المادة ١٢٩ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد ، الا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا ، بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع المتعاقد المغبون الى التعاقد ، وتقدير ما اذا كان الاستغلال هو الدافع الى التعاقد أم لا ، هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع » (٦٥) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتطبيق المادة ١٢٩ من القانون المدني ، أن يكون المتعاقد المغبون لم يبرم العقد ، الا لأن المتعاقد الآخر قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا ، بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذي دفع المتعاقد المغبون الى التعاقد .

واذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن المبنية على الغبن ، على أنه لم يدع أن المطعون ضده قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا ، وأن ما ذهب اليه الطاعن من أن الأخير استغل فقط حاجته وعدم خبرته - بفرض صحته - لا يعتبر غبنا في مفهوم المادة ١٢٩ من القانون المدني ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون » (٦٦) .

٧ - تقدير توافر أو عدم توافر الشروط الواجب توافرها لقيام نظرية الظروف الطارئة ، ونطاق الارهاق الذي يصيب المدين من تنفيذ الالتزام (المادة ١٤٧ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« تدخل القاضي لرد الالتزام الى الحد المقبول طبقا للمادة ١٤٧ من التقنين المدني رخصة من القانون ، يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة ، أهمها شرط الارهاق المهدد بخسارة فادحة . وتقدير مدى الارهاق الذي

(٦٥) نقض ١٩٦٧/٥/١١ مجموعة محكمة النقض ١٠٨ - ٣ - ٩٧٤ - ١٤٦ .

- نقض ١٩٦٩/٤/١ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٢ - ٥٥٦ - ٨٩ .

(٦٦) نقض ١٩٨١/١٢/٣١ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٥٨ - ٤٥٨ .

أصاب المدين من جراء الحادث الطارئ ، هو مما يدخل في السيلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ومناطق هذا الإرهاق الاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفة ذاتها ، لا للظروف المتعلقة بشخص المدين ، (٦٧) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« لا يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ ، أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة في التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الأتيان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة ، بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار . دفاع جوهرى . اغفال يعيب الحكم بالقصور » (٦٨) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« تشترط المادة ٢/١٤٧ من القانون المدني لإجابة المدين الى طلب رد التزامه ، بسبب وقوع حوادث استثنائية عامة ، الى الحد الذي يجعل تنفيذ هذا الالتزام غير مرهق ، أن تكون هذه الحوادث غير متوقعة الحصول وقت التعاقد . والمعيار في توافيق هذا الشرط - طبقا لما جرت به عبارة المادة سالفة الذكر - هو ألا يكون في مقدور الشخص العادي أن يتوقع حصوله ، ولو وجد في ظروف ذلك المدين وقت التعاقد ، يصرف النظر عما اذا كان هذا المدين قد توقع بحصولها فعلا أم لم يتوقعه » (٦٩) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« شرط الإرهاق الذي يهدد بخسارة فادحة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر تخالطه عناصر واقعية ، ويقتضي تحقيق اعتبارات موضوعية متعلقة بالصفة ذاتها . واذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه

-
- (٦٧) نقض ١٩٦٨/١٢/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ٣ - ١٥٢١ - ٢٣٢٠ .
 - نقض ١٩٦١/١٢/٧ مجموعة محكمة النقض ١٢ - ٣ - ٧٥٢ - ١٢٥ .
 - نقض ١٩٦٢/٥/١٠ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٦٢٩ - ٩٥ .
 - نقض ١٩٦٣/١/٣ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ١ - ٣٧ - ٣ .
 (٦٨) نقض ١٩٦٣/٣/٢١ مجموعة محكمة النقض ١٤ - ١ - ٣٤٧ - ٥٥ .
 - نقض ١٩٦٤/٣/٢٦ مجموعة محكمة النقض ١٥ - ١ - ٤٠٩ - ٦٧ .
 (٦٩) نقض ١٩٦٩/١١/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٠ - ٣ - ١١٩٣ - ١٨٤ .

أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع الذي أثاره بسبب الطعن ، فإنه لا يجوز له إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، (٧٠) .

٨ - تحديد واستكمال نطاق العقد فيما تركه المتعاقدان من تفاصيل لم يتوقعها أو تركاها لأحكام القانون والعرف الجاري ، مع الاسترشاد بقواعد العدالة (المادة ١٤٨ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« بحث حسن النية في تنفيذ العقد من مسائل الواقع ، التي لمحكمة الموضوع الحق المطلق في تقديرها ، (٧١) . »

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« تفسير العقد طبقا لما اشتمل عليه ، يجب أن يتم بحسن نية . وحسن النية من مسائل الواقع التي تخضع لسلطان محكمة الموضوع ، (٧٢) . »

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« مفاد النص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون المدني على أن « لا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام . » ان الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل ما لم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته . فاذا اتفق على نزول مسافر في فندق ، فإن العقد لا يقتصر على الزام صاحب الفندق بتقديم مكان النزول ، وانما يلزمه أيضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالإيواء . ومن هذا القبيل - وفق ما جرى به العرف بين الناس - اتخاذ الحيلة واصطناع الحذر ، بما يرد عن النزول غائلة ما يهدد سلامته من مخاطر ، ويحفظ عليه أمنه وراحته ، فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه ايواؤه الى مسكنه ، (٧٣) . »

-
- (٧٠) نقض ١٩٧٠/١١/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٣ - ١١٤٨ - ١٨٧ .
- نقض ١٩٧٣/١٢/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٣ - ١٣٢٠ - ٢٢٧ .
- نقض ١٩٧٧/٥/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢ - ١٢١٤ - ٢٠٩ .
(٧١) نقض ١٩٦٦/١١/١٥ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٤ - ١٦٨٨ - ٢٣٩ .
(٧٢) نقض ١٩٧٢/٥/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ٢ - ١٢١٤ - ٢٠٩ .
(٧٣) نقض ١٩٨٠/١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٢٥٥ - ٥٣ .

٩ - كشف الشروط التعسفية في عقد الاذعان ، وتعديلها بما يزيل أثر التعسف ، وفقا لما تقضى به العدالة (المادة ١٤٩ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بان :

« عدم اعتبار النص في عقد التأمين على أنه لا يشمل - بصفة خاصة - ما يقع من الحوادث والأضرار، نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حملتها المقررة رسميا ، أو نتيجة لعدم العناية بها ، من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد . لا مخالفة فيها للنظام العام . مبناها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الحالات التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا » (٧٤) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بانه :

« متى ثبت أن الروابط بين الطرفين يحكمها قرار اداري ، فانه لا يجوز التحلل من أحكامه ، بدعوى أنها جائرة ، وأن قبول الطاعنة لها تم بطريق الاذعان ، اذ أن الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩ من القانون المدني في شأن عقود الاذعان خاص بالعقود المدنية ، ولا يسرى على القرارات الادارية » (٧٥) .

١٠ - تفسير العقد سواء كانت العبارة واضحة أو غير واضحة ، بما يوفي بمقصود المتعاقدين ، بالاستعانة بجميع الظروف وملابسات الدعوى (المادة ١٥٠ مدني) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بان :

« تفسير العقود من شئون محكمة الموضوع ، فلها أن تقرر معناها على أي وجه تفهمه من صيغتها ، وتراه متفقا مع قصد المتعاقدين ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، ما دامت عبارات العقد تحتل المعنى الذي أخذ به . فاذا كانت محكمة الموضوع قد استظهرت ما عناه المتعاقدان من عبارات الاتفاق - المختلف على تكييفه - مستعينة في ذلك بالظروف التي أحاطت بتحريرها ، وردته الى شواهد وأسانيد تؤدي اليه عقلا ، ثم أنزلت عليه الحكم القانوني الصحيح ، فليس لمحكمة النقض عليها من سبيل » (٧٦) .

(٧٤) نقض ١٩٦٠/٤/٢١ مجموعة محكمة النقض ١١ - ١ - ٣٣٠ - ٥٠ .

(٧٥) نقض ١٩٦٢/١/٤ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ١ - ٢٦ - ٣ .

(٧٦) نقض ١٩٦٧(١١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٤ - ١٧٧٩ - ٢٧٠ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« العبرة عند تفسير محكمة الموضوع لما غمض من نصوص المخرور ، هي بما تفيد عبارتها في جملتها ، لا بما تفيد عبارة معينة منها » (٧٧) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد نص المادة ١٥٠ من القانون المدني ، انه اذا كانت عبارة العقد واضحة الدلالة على قصد المتعاقدين ، فلا يجوز الانحراف عنها ، عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادتهما . أما ان شابها الغموض فلقاضى الموضوع السلطة التامة فى تفسيرها ، ليستخلص منها ارادة المتعاقدين على الوجه الذى يؤدى اليه اجتهاده ، ولا رقابة عليه فى ذلك ، ما دام لم يخرج تفسيره لعبارات العقد عن المعنى الذى تحتمله .

وكان الثابت ان عقد الايجار موضوع الدغوى تضمن نصا على أن الغرض من التأجير ، هو استعمال العين المؤجرة محلا للحلوى . وقد اختلف الطرفان حول ما اذا كانت هذه العبارة تؤخذ على معناها المطلق ، فتشمل أوجه النشاط المتعلقة بالحلوى من تصنيع واتجار ، أم تخصص وتقتصر على الاتجار فيها ؟ فان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم المستأنف فيما أقام عليه قضاءه ، من تفسير الطاعن للغرض من التأجير بإقامته مصنعا للحلوى فى العين المؤجرة ، رغم ايراده الأسباب المؤدية الى تخصيص العبارة المختلف على معناها ، وقصر مدلولها على الاتجار فى الحلوى دون تصنيعها ، يكون قد خصص عبارة العقد دون مخصص » (٧٨) .

كذلك قضت محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع

(٧٧) نقض ١٩٦٧/١١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٤ - ١٧٧٩ - ٢٧٠ .

(٧٨) نقض ١٩٨٠/٣/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ١ - ٩٢١ - ١٨١ .

- نقض ١٩٨١/٣/٢١ طعن ١٢٩٠ لسنة ٥٠ قضائية .

- نقض ١٩٨١/٦/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ١٨٥٦ - ٣٣٤ .

- نقض ١٩٨٣/١/٢٠ طعن ١٥٩٣٠ لسنة ٥٢ قضائية .

- نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ طعن ١٦٧٣ لسنة ٤٩ قضائية .

- نقض ١٩٨٣/٤/١٨ طعن ١٥٨٨ لسنة ٤٨ قضائية .

- نقض ١٩٨٣/٣/١٤ طعن ٣٧٦ لسنة ٥٢ قضائية .

- نقض ١٩٨٣/١١/١٤ طعن ١٤٧٦ لسنة ٤٨ قضائية .

السلطة التامة فى تفسير الاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات ، بما تراه أوفى الى نية عاقديهما ، مستهدية فى ذلك بظروف الدعى وملابساتها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، ما دامت لا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحمله عبارات الاتفاق .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٩/٤/٢٠ أنه تضمن تأجير المطعون ضده الأول للمطعون ضده الثانى ، شقة كائنة بالدور الثالث ، وعدل هذا الاتفاق بتغيير محل العقد الى الشقة موضوع النزاع ، بمقتضى الاتفاق المثبت فى محضر الشرطة المؤرخ ١٩٨١/٨/١١ . واذ استخلص الحكم المطعون فيه من ذلك " أن هناك اتفاقا على تجديد الالتزام بتغيير محله ، والتزم الحكم فى تفسيره بما ورد بعقد الإيجار والإقرار الصادر من المؤجر ، واستخلص لأسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق تجديد الالتزام ، فانه لا يكون معيبا " (٧٩) .

١١ - التعرف على الارادة المشتركة للمتعاقدين ، من وقائع الدعوى الثابتة الصادر ، فى حالة تفسير الشك لمصلحة المدين (المادة ١٥١ مدنى) :

المقرر قانونا ان وجود الشك فى العقد يفسر لمصلحة المدين عملا بالمادة ١٥١ مدنى . ونطاق تطبيق هذه القاعدة ، هو أن يكون هناك شك فى التعرف على الارادة المشتركة للمتعاقدين ، بأن يتراوح تفسير العقد بين وجوه متعددة ، كل وجه منها محتمل ، ولا ترجيح لوجه على آخر . ويلاحظ فى هذا الصدد أن استخلاص نية المتعاقدين هو مسألة واقع لا رقابة فيها لمحكمة النقض . هذا الواقع يشترط فيه ثلاثة شروط : الأول أن يكون مستمدا من أوراق الدعوى ، بمعنى أن يكون ثابتا من مصادر موجودة فعلا لا وهما ، والثانى ألا يخالف الثابت فى الدعوى ، بمعنى أن يكون غير مناقض للثابت فى الدعوى ، والثالث أن يؤدى هذا الواقع عقلا لاستخلاص الواقعة التى تثبت عند القاضى ، بمعنى ألا يستحيل عقلا استخلاص الواقعة منه كما فعل القاضى (٨٠) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« التمسك أمام محكمة الموضوع لأول مرة بعدم جواز تفسير وثيقة

(٧٩) نقض ١٩٩٢/٥/٢٥ طعن ١٠٧٠ لسنة ٥٦ قضائية .

(٨٠) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بند ٧٢ ص ٨٦ .

التأمين بما يضر بمصلحة المدعى طبقاً للمادة ١٥١ من القانون المدني غير مقبول ، ذلك انه يتضمن دفاعاً جديداً لم ينبثق طرجه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع ، (٨١) .

١٢ - تقدير فكرة الخطأ في نطاق المسؤولية التقصيرية (المادة ١٦٣ مدنى) :

المقرر قانوناً أن الخطأ - بنوعيه - فى نطاق المسؤولية المدنية هو انحراف فى السلوك . ويقع هذا الانحراف اذا اتعمد الشخص الاضرار بالغير ، أو اذا أهمل أو قصر الشخص فى سلوكه فأضر بالغير دون أن يتعمد هذا الاضرار .

ومعيار تقدير الخطأ اما أن يكون معياراً شخصياً ، أو معياراً موضوعياً . ويعتمد المعيار الأول على شخص المعتدى ، وما اذا كان على درجة كبيرة من اليقظة بحيث يعد أقل انحرافاً فى سلوكه تعدياً ، أو كان فى المستوى العادى بحيث لا يعد أقل انحرافاً فى سلوكه تعدياً . ويعتمد المعيار الثانى على قياس الانحراف بسلوك الشخص العادى الذى يتجرد من ظروفه الشخصية ويمثل جمهور الناس ، فلا هو شديد اليقظة ، ولا هو محدودها ، بل هو شخص معتاد .

كذلك المقرر قانوناً أن استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية ، يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ما دام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان استخلاص الخطأ الموجب للمسؤولية ، هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ما دام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى ، وأن حق المحكمة فى أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها ، هو أمر جوازى متروك لتقديرها .

وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى خطأ المطعون ضده

الأول على ما قرره من أن « الثابت من الإطلاع على محضر العوارض رقم ٤٨١ سنة ١٩٨٢ بولاق الدكرور ، أن أحدا من شهود الحادث لم ينسب ثمة خطأ في جانب صاحب العقل يستوجب مسئوليته طبقا لنص المادة ١٦٣ مدني ، اذ قرر حسن . . . أنه لا يعرف كيقية سنقوط العامل المتوفى ، وأيده في ذلك أبيض عبد اللطيف . . . نجار مسلح بالعمارة التي كان يعمل بها المتوفى ، كما أضاف عابد . . . صبي نجار - أنه فوجيء بسقوط المتوفى من أعلى أثناء قيام الأخير بفك الحشب الخاص بالسقالة ، ولم يعلل سبب الحادث . بما يستوجب رفض الإبتئناف بالنسبة للمستئناف عليه الأول - المطعون ضده الأول - لعدم وقوع ثمة خطأ من جانبه . »

وكان هذا الذي قرره الحكم واستند اليه في قضائه ، بنفي مسئولية المطعون ضده الأول عن الحادث سائغا ، وله أصله الثابت في الأوراق ، وكافيا لحل قضائه دون حاجة الى الاحالة للتحقيق ، ومن ثم فإن النعي عليه بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة التقديرية غير مقبول « (٨٢) » .

١٣ - الحكم برد وبطلان أي محرر - اذا ظهر للمحكمة بجلاء من حالته أو ظروف الدعوى - أنه مزور (المادة ٥٨ اثبات) :

المقرر قانونا انه يجوز للمحكمة أن تحكم برد وبطلان أي محرر ، ولو لم يدع أمامها بإجراءات التزوير ، أي من تلقاء نفسها ، في أي حالة تكون عليها الدعوى ، وذلك بشرطين : الأول أن يظهر بجلاء من حالة الورقة أنها مزورة ، والثاني أن تبين المحكمة في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ، مثل ثبوت تضارب أقوال كاتب الورقة ، أو عدم صحة ادعاء المتمسك بها من حيث موضوعها ، أو مما يوجد في ملف القضية من مستندات وقرائن .

-
- (٨٢) نقض ١٩٩٢/٥/٢٨ طعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٦ قضائية
 - نقض ١٩٩٠/١٢/٢٧ طعن ١٤٤٤ لسنة ٦٠ قضائية
 - نقض ١٩٩٠/٤/٢٢ طعن ٢٧٥٩ لسنة ٥٩ قضائية
 - نقض ١٩٩٠/٤/٤ طعن ٢٣٨٤ لسنة ٥٤ قضائية
 - نقض ١٩٩٠/٣/٢٢ طعن ٨٥٩ لسنة ٥٧ قضائية
 - نقض ١٩٩٠/٢/١٨ طعن ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ قضائية
 - نقض ١٩٨٩/١١/٢٩ طعن ٢٠٦٧ لسنة ٥٥ قضائية
 - نقض ١٩٨٩/١١/٢٣ طعن ٦٩٣ لسنة ٥٧ قضائية

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :-

« ان محكمة الموضوع لها السلطة التامة في اثبات تزوير أو نفيه ، دون التقيد بدليل معين ، فلها ان تستخلص وقوعه من الأوراق أو الوقائع المطروحة عليها ، متى كانت القرائن القضائية التي استخلصتها سائغة ، وتؤدي في مجموعها الى النتيجة التي انتهت اليها ، وبشرط أن يكون لها أصلها الثابت في الأوراق . »

وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاءً على دعوات متماسكة ، قوامها أن اثنين من الطاعنين أفرا ضمناً في المحضر رقم ٨١٠٦ لسنة ١٩٧٩ إداري الشراعية - وهو تاريخ تال لتاريخ عقد البيع - أن العقار لا يزال على ملك المورثة ، بما مفاده أن تصرفاً لم يرد عليه ، رغم أن الشكوى تدور حول هذا الموضوع ، فضلاً عن أن المطعون ضدها أقامت ضدهم اللجنة المباشرة ٢١٢ سنة ٨٠ جنح الشراعية ، اتهمتهم فيها بأنهم وقعوا بخاتم على عقد بيع ، دون أن يصدر من صاحبه . وقد أنكر المتهمون ذلك .

ثم تناول الحكم المطعون فيه أقوال الشهود أمام محكمة أول درجة ، فكشف عن عدم اطمئنان المحكمة لما شهد به شهود الطاعنين ، وأضاف القول بأن سند ملكية المورثة موقع عليه بخاتها وبصمة إيهامها ، بينما العقد محل الدعوى موقع عليه بالخاتم فقط ، وهو منفصل عن صاحبه . وانتهى الى رد وبطلان العقد ، وهي دعوات تقوم على قرائن تسائده يكمل بعضها بعضاً ، ولها أصلها الثابت في الأوراق ، وتؤدي في مجموعها الى ما انتهى اليه الحكم ، ومن ثم يكون النعي عليه بالفساد في الاستدلال على غير أساس « (٨٣) » .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المقرر في قضاء أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة عليها ، وفي تكوين عقيدتها في تزوير الورقة المدعى بتزويرها ، بناء على هذا التقدير ، ما دامت الأدلة التي أخذت بها مقبولة قانوناً « (٨٤) » .

(٨٣) نقض ١٩٩٠/١١/٧ طعن ١٦٩٨ لسنة ٥٥ قضائية .

(٨٤) نقض ١٩٩٢/٢/٦ طعن ٢٣٢٧ لسنة ٥٦ قضائية .

تلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان دعوى التزوير يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة والقرائن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه انتهى الى تزوير عقد الايجار ، مما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها ، من أنها لم تؤجر الشقة محل النزاع للطاعن ، ومن تقديمها للشكوى رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٨٣ سيدي جابر ، فور علمها بتركيب الطاعن عداد انارة ، ومن ثم تقديم الطاعن ايصالات بعداد الأجرة . ومن ثم فان النعى بهذا السبب لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما هو لمحكمة الموضوع ، ومن ثم يتعين رفضه » (٨٥) .

(٧٨) الطعن في الحكم الصادر في التماس اعادة النظر :

تنص المادة ٢٤٧ مرافعات على أن :

« الحكم الذي يصدر برفض التماس ، أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله ، لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس » .

ويبين من هذه المادة أنه لا يجوز الطعن بالتماس اعادة النظر ، في الحكم الصادر في التماس سابق عن ذات الحكم ، سواء صدر الحكم برفض التماس ، أو صدر في موضوع الدعوى بعد قبوله . وبمعنى آخر لا يجوز الطعن بالالتماس مرة ثانية ، في حكم سبق الطعن فيه بالالتماس ، ولو كان الطعن الثاني مبنياً على سبب آخر . وفي كافة الأحوال المذكورة لا يقبل الالتماس من الخصم الذي قام في حقه سبب من أسباب الالتماس . فلا يجوز مثلاً لخصم القاصر - الذي قضى برفض دعواه - أن يطعن بالالتماس ، على أساس أن القاصر لم يمثل في الدعوى تمثيلاً صحيحاً ، لأن الالتماس مقرر لمصلحة القاصر (٨٦) .

وتطبيقاً لذلك ، فان الحكم الصادر في الالتماس من المحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) ، لا يقبل الا الطعن بذات الطرق التي تجيز الطعن في الحكم المطعون فيه بالالتماس .

(٨٥) نقض ١٩٩٢/٢/٦ طعن ٢٣٢٧ لسنة ٥٦ قضائية .

(٨٦) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٩٤٨ .

المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق ص ١٠٨٣ و ١٠٩٢ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الحكم الصادر في موضوع التماس إعادة النظر ، لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن ، التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه بالالتماس .
أما ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات ، من الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي أيا كانت المحكمة التي أصدرته ، فهو مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر في النزاع ذاته ، بين الخصوم أنفسهم ، وحاز قوة الأمر المقضي »

وإذا كان الطاعنون قد نعوا على الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية - خطأ في تطبيق القانون ، لخروجه على قواعد الاختصاص الولائي ، وقضائه على خلاف الثابت في الأوراق ، وقواعده الإثبات ، وفساده في الاستدلال وقصوره في التسبيب ، دون أن ينعوا فصله في الدعوى على خلاف حكم آخر ، سبق أن صدر في النزاع ذاته موضوعاً وسبباً بين الطاعنين والمطعون عليهم ، فإن الطعن عليه بالنقض لا يكون جائزاً » (٨٧) .

وإذا كان الحكم صادراً في الالتماس من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن فيه يكون طبقاً للقواعد العامة ، أي عن طريق النقض .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر ، في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق ، هي قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ، ولو لم يجر بها نص خاص في القانون ، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات ، يهدف استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى » (٨٨) .

وإذا كان الحكم الصادر في الالتماس لم يشتمل على الأسباب التي بنى عليها قضاءه ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بالتماس ثان ، وإنما يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(٨٧) نقض ١٩٧٨/٢/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٥٨٩ - ١١٤ .

(٨٨) نقض ١٩٧٧/١/٢٢ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٢٨٩ - ٦٠ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وان كان قضيّة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم ، او بأكثر مما يطلبون ، يعتبر وجها من وجوه التماس اعادة النظر ، الا انه لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء ، فانه يكون باطلا عملا بالمادة ٣٤٧ (١٧٦) من قانون المرافعات ، ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه » (٨٩) .

**(٧٩) نموذج صحيفة التماس اعادة النظر ،
للعكم بأكثر مما طلبه الخصوم :**

صحيفة التماسي اعادة النظر للحكم باكثر مما طلبه الخصوم

انه في يوم الموافق / / ١٩٠٠

بناء على طلب السيد/ ومهنته أو وظيفته المقيم
برقم شارع قسم محافظة ومجمله المختار مكتب
الأستاذ المحامي رقم شارع قسم محافظة
أنا محضر محكمة الجزئية ، انتقلت وأعلنت :-
السيد/ ومهنته أو وظيفته المقيم برقم شارع
قسم محافظة
مخاطبا مع

واعلنته بالآتي

(١) سبق أن رفع المعلن اليه ضد الطالب الدعوى رقم /٠٠٠ / ١٩
مدني كل ، وقال شرحا لها : انه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ
/ / ١٩ اشترى من المعلن اليه قطعة أرض زراعية مساحتها
س ط ف ، كائنة بحوض ناحية مركز محافظة
مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة ، نظير ثمن اجمالي ٥٠٠٠ جنيه ، وان المعلن
اليه لم يقم بما هو ضروري للتسجيل ونقل الملكية ، ويحق للطالب رفع هذه
الدعوى .

(٢) وكان الأساس القانوني الذي قامت عليه هذه الدعوى ، هو كون
عقد البيع الابتدائي سند الدعوى ، هو ورقة عرفية مذيلة بتوقيع منسوب
صدوره الى الطالب ، الذي لم ينكر صراحة نسبته اليه ، أو يطعن عليه بأي
مطعن قانوني ، ومن ثم يعتبر حجة عليه ، وفي قوة السند التنفيذي
(المادة ١٤ من قانون الاثبات ١٩٦٨/٢٥) .

كما تقوم هذه الدعوى على التزام البائع بنقل الملكية الذي يتضمن
التزاما بتمكين المشتري من تسجيل عقد البيع . فاذا امتنع عن القيام بالأعمال
الواجبة لتسجيل العقد ، ولو كان معترفا بصدور البيع منه ، أمكن اجباره
على القيام بذلك ، ما دام هذا الالتزام يمكن تنفيذه عينا ، وتسمح طبيعته

ان يقوم حكم انفاضى مقام التنفيذ العيني (المادتان ٢١٠ و ٤٢٨ مدنى) .
كما تقوم هذه الدعوى على كون عقد البيع الابتدائى سند الدعوى ،
قد استوفى اركانها القانونية من رضا (يتضمن ايجابا وقبولا متبادلين بين
بائع ومشتري) ، ومحل (يتضمن بيع قطعة ارض زراعية مساحتها
س ط ف س ط ف

..... ، بالمساحة أكبر ، كائنة بحوض
..... بناحية مركز محافظة ، مبنية الحدود والمعاليم بالصحيفة) ،
وسنبت (غير مخالف للنظام العام أو الآداب ، يتمثل فى مبلغ اجمالى
٥٠٠٠ جنيه) (المادتان ١٣٧ و ١٤٨ مدنى) (الدكتور محمد المنجى فى
« دعوى صحة التعاقد » - مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن
بالنقض - ط ١ س ١٩٩١ بند ٣٤ ص ٦٦) . كما قام المعلن اليه بشهر
صحيفة الدعوى قبل رفعها (المادة ٢/٦٥ مرافعات) .

(٣) وقدم المعلن اليه تأييدا للدعوى حافظة مستندات ، تتضمن الآتى :
١ - أصل عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، المحرر بين
الطالب والمعلن اليه ، الذى يفيد بيع الطرف الأول للطرف الثانى قطعة أرض
س ط ف

زراعية مساحتها ، كائنة بحوض ناحية مركز
..... محافظة ، مبنية الحدود والمعاليم بالعقد ، نظير ثمن اجمالى
٥٠٠٠ جنيه . وتضمن العقد ايلولة الملكية للبائع عن طريق الميراث الشرعى
عن المرحوم / ، المالك الاصلى بمقتضى العقد المسجل رقم ٠٠٠ / ١٩
شهر عقارى ، والعقد مزيل بتوقيع الطرفين .

٢ - ائذار على يد محضر مؤرخ / / ١٩ ، موجه من المعلن
اليه الى الطالب ، يسجل فيه عليه عدم قيامه بالسير فى اجراءات نقل الملكية ،
أو موافاة الطالب بالمستندات حتى يتمكن من السير فى اجراءات نقل
الملكية ، وذلك بالمخالفة للبند من عقد البيع ، الذى يتضمن منحه
مهلة ١٥ يوما من تاريخ اعلانه بذلك والا حق للطالب اللجوء الى القضاء لطلب
الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع .

(٤) ان البيانات المساحية للعقار المبيع هى على النحو الآتى :

.....
.....

(٥) واختتم الطالب صحيفة الدعوى بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد
البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، المتضمن بيع المعلن اليه للطالب

س ط ف

قطعة أرض زراعية مساحتها ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ كائنة بحوض ٠٠٠ بناحية ٠٠٠ مركز ٠٠٠ محافظة ٠٠٠ ، مبينة الحدود والمعالم بعقد البيع وصحيفة الدعوى ، نظير ثمن اجمالى ٥٠٠٠ جنيه ، والزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

(٦) وبجلسة / / ١٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى سند الدعوى والتسليم ، رغم أن المعلن اليه رافع الدعوى لم يضمن دعواه طلب التسليم ٠٠٠

(٧) وحيث ان المقرر قانونا أن للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية فى حالة ما اذا قضى الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم او بأكثر مما طلبوه (المادة ٢٤١/٥ مرافعات) .

وحيث ان شروط التماس إعادة النظر تتوافر فى هذه الحالة ، لأن الحكم صادر من المحكمة الابتدائية بصفة انتهائية (المادة ١/٤٧ مرافعات) ، دون قصد من المحكمة ، ولم يشتمل على الأسباب التى بنى عليها القضاء بالتسليم ، ولم يتجاوز الطلب الذى كان مطروحا من المدعى عليه الحالى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع دون التسليم (الدكتور محمد المنجى فى « دعوى التصحيح » - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها ط ١ س ١٩٩٤ بند ٦١ ص ١٣١) . الأمر الذى يحق معه للطلب اللجوء الى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، لاستدراك وتصحيح طلب التسليم الذى لم يطلبه المدعى فى الدعوى الأصلية ، وذلك عن طريق التماس إعادة النظر .

لذلك

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلى للمعلن اليه ، وأعلنته بأصل صحيفة التماس إعادة النظر الحالى ، وسلمته صورة منه ، وكلفته بالحضور أمام محكمة ٠٠٠ الابتدائية (الدائرة ٠٠٠ مدنى كلى) ، الكائن مقرها بسراى محكمة ٠٠٠ ، بالجلسة العلنية التى ستعقد يوم ٠٠٠ الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا ، لسماع الحكم بقبول التماس شكلا ، وفى الموضوع بقصر قضاء الحكم على طلب صحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ / / ١٩ ، سند الدعوى الأصلية المرفوعة من المعلن اليه ، دون طلب التسليم ، والزام المعلن اليه بالمصروفات المستجدة ، ومقابل أتعاب المحاماه ، مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولأجل العلم ٠٠٠

(٨٠) (ثانياً) تصحيح الأحكام الجنائية :

قلنا بصدد تصحيح الأحكام الجنائية ، عند الكلام عن اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية في المبحث الأول ، أنه يثور التساؤل - بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لاغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) على تصحيح الأحكام الجنائية ، ويثور التساؤل - بصفة عامة - عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات في حالة عدم وجود نص في قانون الاجراءات الجنائية ؟

ورأينا أن الرأي السائد يذهب الى أن كلا من القانونين يعتبر قائماً بذاته ، وجاء بقواعد لها قواعدها وخصائصها وتتسق مع الغرض الذي ابتغى منه تحقيقه . ومن ثم أن غمض نص أو نقص حكم في قانون الاجراءات الجنائية ، تعين عندئذ الرجوع الى المبادئ العامة التي تحكم هذا القانون ، والتي من أهمها ان الأصل في الانسان البراءة ، وكفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه . وقد تأتى الحلول - عن طريق تلك المبادئ العامة - بنتائج تتفق وقواعد قانون المرافعات . ولكن هذا لا يعنى أنه الأصل الذي يتعين الرجوع اليه (٩٠) .

وتطبيقاً لذلك ، فان الدعاوى المدنية التابعة للدعاوى الجنائية تخضع امام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة وطرق الطعن فيها ، ما دام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك (المادة ٢٦٦ اجراءات) . أما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية ، فليس هناك ما يمنع من اعمال نص في قانون المرافعات المدنية والتجارية (٩١) .

(٨١) أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم :

نتناول في هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية للحكم بأكثر مما طلبه الخصوم . وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية جملة على التوالي ، ثم نعيد ذكر كل مثال مع عرض وقائعه بالتفصيل في

(٩٠) راجع السند ٤٠ ض ١٠٢ .

(٩١) نقض جنائي ١٩٧١/٣/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٢٢ - ١ - ٢٨٢ - ٦٧ .

يند مستقل على النحو الآتى :
 ١ - تغيير المحجبة الجنائية من تلقاء نفسها

السبب المقامة عليه الدعوى المدنية أمامها .

٢ - تغيير المحكمة الاستئنافية بسبب الدعوى المدنية

من المسئولية التقصيرية الناشئة عن جنحة

الى المسئولية القانونية الناشئة عن عقد الوكالة .

٣ - تغيير المحكمة من تلقاء نفسها

سبب الدعوى المدنية

من المسئولية التقصيرية الى المسئولية العقدية .

٤ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها

الأساس القانونى لمساءلة المدعى عليه فى الدعوى المدنية

من المساءلة عن فعله الشخصى

الى المساءلة عن فعل تابعه .

٥ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها

الأساس القانونى لمساءلة المسئول عن الحقوق المدنية

من المساءلة عن فعل تابعه

الى المساءلة عن فعله الشخصى .

٦ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها أساس الدعوى المدنية

من مطالبة والد المجنى عليه بالتعويض عن نفسه

الى المطالبة بصفته وليا طبيعيا على ولده .

(٨٢) ١ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها ،

السبب المقامة عليه الدعوى المدنية أمامها :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« اذا كانت الدعويان العمومية والمدنية قد رفعتا على المتهم ، على أساس أنه قارف بنفسه فعل الضرب ، الذى وقع على عين المدعى بالحق المدنى ، وسبب له الضرر المطلوب من أجله التعويض ، واستمر النظر فيهما على هذا الأساس طوال المحاكمة . فان المحكمة اذا داخلها الشك فى أن المتهم ضرب المجنى عليه ، ولم تر أنه قارف أية جريمة أخرى من سلطتها أن تحاكمه عليها ، فبرأته لعدم ثبوت التهمة عليه ، وتبعاً لذلك رفضت الدعوى المدنية المقامة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار . فانها تكون قد أصابت إذ لم يكن فى وسعها أن تحكم بغير ما حكمت به . »

ذلك أن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ (١٦٣). من القانون المدني ، باعتبار المدعى مسئولاً عن فعل نفسه ، يختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ (١٧٤) من القانون المذكور ، باعتبار المدعى عليه مسئولاً عن فعل غيره . وليس للمحكمة أن تغير السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها ، والا فانها تكون قد تجاوزت سلطتها ، وحكمت بما لم يطلب منها الحكم به ، (٩٢) .

(٨٣) ٢ - تغيير المحكمة الاستئنافية سبب الدعوى المدنية من المسؤولية التقصيرية الناشئة عن جنحة الى المسؤولية القانونية الناشئة عن عقد الوكالة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« اذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه بالتعويض على المتهمين ، على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم ، وهم مستخدمون بالأجرة عنده ، أى على أساس أن مسئوليتهم تقصيرية ناشئة عن جنحة . فهم بمقتضى المادة ١٥١ (١٦٣) من القانون المدني ، ملزمون بتعويض الضرر الذى أصابه . فقضت محكمة الدرجة الأولى برفض هذه الدعوى ، لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة .

فانه يكون على المحكمة الاستئنافية ، وهى تفصل فى الاستئناف المرفوع اليها من المدعى أن تلتزم هذا الأساس الذى أقام عليه دعواه ، فلا تقضى له بالتعويض الا اذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى . ولا يصح منها أن تحكم له على المتهمين متضامين بالتعويض على أساس آخر قوامه المسؤولية القانونية الناشئة عن الإخلال بعقد الوكالة المبرم بين الطرفين ، وأن تعفيه بذلك من واجب اثبات دعواه .

فانها ان فعلت تكون قد أخطأت بتغييرها فى الحكم سبب الدعوى ، من طلب تعويض الضرر على أساس المسؤولية التقصيرية ، الى تعويض على أساس المسؤولية القانونية ، وبقضائها بالتضامن ، فى حين أن التضامن لا يكون الا فى المسؤولية التقصيرية دون القانونية ، (٩٣) .

(٩٢) نقض جنائى ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٢ - ٢١٣ .

(٩٣) نقض جنائى ١٩٤٣/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٢ - ٢١٤ .

**(٨٤) ٣ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها
سبب الدعوى المدنية
من المسئولية التقصيرية الى المسئولية العقدية :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسئولية التقصيرية ،
والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسئولية
العقدية ، ان صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية ، فليس للمحكمة
أن تتبرع من عندها فتبنى الدعوى على سبب غير الذى رفعها صاحبها به .
فانها ان فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز
فى القانون » (٩٤) .

**(٨٥) ٤ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها
الأساس القانونى لمساءلة المدعى عليه فى الدعوى
المدنية من المساءلة عن فعله الشخصى
الى المساءلة عن فعل تابعه :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« متى رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة ، على أساس مساءلة من
رفعت عليه عن فعله الشخصى ، فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى ، وتحكم
من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه ، والا فانها تكون قد خالفت
القانون » (٩٥) .

**(٨٦) ٥ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها
الأساس القانونى لمساءلة المسئول عن الحقوق المدنية
من المساءلة عن فعل تابعه
الى المساءلة عن فعله الشخصى :**

(٩٤) نقض جنائى ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٢ - ٢١٥ .
(٩٥) نقض جنائى ١٩٥٠/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٣ - ٢١٨ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« اذا كانت دعوى التعويض مؤسّسة على مسئولية الطاعن عن الضرر الذى نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع ، وقضت بالتعويض على الطاعن ، تأسيسا على خطئه هو ، فانها تكون قد خالفت القانون ، اذ لم تلتزم الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى . وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع ، أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة الى الطاعن ، باعتباره مسئولا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه » (٩٦) .

(٨٧) ٦ - تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها

أساس الدعوى المدنية

من مطالبة والد المجنى عليه بالتعويض عن نفسه

الى المطالبة بصفته وليا طبيعيا على ولده :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« اذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض ، على اعتبار أن المدعى بالحق للمدنى هو والد المجنى عليه عن نفسه ، مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصادر الحكم ، من انه ادعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على ولده المجنى عليه ، فان المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى ، وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها ، فخالفت بذلك القانون ، مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية .

ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه ، اذ أن الحكم قضى بازامهم جميعا بالتعويض متضامنين ، فانه يتعين نقض الحكم الصادر فى الدعوى المدنية بالنسبة اليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض » (٩٧) .

(٨٨) أمثلة لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم :

نتناول فى هذا البند عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية

(٩٦) نقض جنائى ١٩٥٢/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٣٣ - ٢١٩ .

(٩٧) نقض جنائى ١٩٦٠/٤/١١ مجموعة محكمة النقض ١١ - ٢ - ٣٤٦ - ٦٩ .

لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم . وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية جملة على التوالي ، ثم نعيد ذكر كل مثال مع عرض وقائعه بالتفصيل في بند مستقل على النحو الآتي :

١ - المطالبة بالتعويض على اعتبار الواقعة قتل خطأ ،

ثم القضاء بالتعويض على اعتبار الواقعة اصابة خطأ ،
لخلو الأوراق مما يفيد أن الواقعة أدت الى الوفاة .

٢ - عدم تقييد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها ،

حقها في استخلاص الحقائق القانونية

مما قدم اليها من الأدلة غير المباشرة

ما دام ذلك يتفق مع العقل والمنطق .

(٨٩) ١ - المطالبة بالتعويض على اعتبار الواقعة قتل خطأ ،
ثم القضاء بالتعويض على اعتبار الواقعة اصابة خطأ ،
لخلو الأوراق مما يفيد أن الواقعة أدت الى الوفاة :

يتعين التفرقة بين موضوع الدعوى ، وسبب الدعوى ، وأدلة الدعوى .
فموضوع الدعوى هو المحل أو الطلب في الدعوى (مثل طلب التعويض
المادى والأدبى والموروث) - وسبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها
المدعى الحق فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية
التي يستند اليها الخصوم (مثل واقعة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ أو
السب والقذف) - وأدلة الدعوى هى الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية
التي يستند اليها الخصوم (مثل ثبوت واقعة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ
أو السب والقذف بواسطة الخبراء كالتطب الشرعى ، أو الدليل الكتابى
كالمستندات الرسمية ، أو الشهادة كشهادة الشهود ، أو الاستجواب ، أو
الاعتراف) .

وتطبيقا لذلك ، فان مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بالتعويض على
اعتبار الواقعة قتل خطأ ثم قضاء المحكمة الجنائية بالتعويض على اعتبار
الواقعة اصابة خطأ ، لا يعتبر تغييرا لسبب دعوى التعويض ، طالما خلقت
الأوراق مما يفيد أن الواقعة أدت الى الوفاة .

وقضت محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« من المقرر أن سبب الدعوى هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق

فى الطلب ، وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم فى دفاعهم .

وإذ كان حق التعويض المطالب به ناشئا عن فعل الاصابة فى ذاته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القضاء بالتعويض عن تلك الاصابة ، فى حين أن دعوى المدعين بالحقوق المدنية ، تتضمن المطالبة بالتعويض عن الوفاة التى نشأت عن تلك الاصابة ، فإن الحكم يكون قد استند كما استندت مطالبة المدعين الى ذات السبب ، وهو الفعل الضار أى الاصابة ، مما يكون معه النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لتغييره سبب الدعوى فى غير محله ، (٩٨) .

**(٩٠) ٢ - عدم تقييد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها ،
حقها فى استخلاص الحقائق القانونية
مما قدم اليها من الأدلة غير المباشرة ،
ما دام ذلك يتفق مع العقل والمنطق :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم ، أن ينبىء كل دليل منها ، ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة ، مؤدية الى ما قصده الحكم منها ، ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، كما هى الحال فى الدعوى المطروحة . »

كما لا يلزم لصحة الحكم ، أن يكون الدليل الذى تستند اليه المحكمة صريحا ومباشرا فى الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تركز فى تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، الى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ، ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، (٩٩) .

(٩٨) نقض جنائى ١٩٧٤/٤/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٤٤٧ - ٩٥ .

(٩٩) نقض جنائى ١٩٨٠/١/٦ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٤٤ - ٨ .

(٩١) (ثالثا) تصحيح الأحكام الادارية :

قلنا بصدد تصحيح الأحكام الادارية عند الكلام عن اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية في المبحث الأول ، أنه يثور التساؤل - بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لاغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) علي تصحيح الأحكام الادارية ، ويثور التساؤل - بصفة عامة - عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات في حالة عدم وجود نص في قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ ؟

ورأينا أن المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ تنص على أن : « تطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » . ويبين من هذا النص أن القانون المصري اشترط أحد شرطين يشترطهما القضاء الفرنسي ، لتطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية هو عدم التعارض مع النصوص التشريعية الموجودة في القانون الاداري . ولكن القضاء الاداري المصري أضاف الشرط الثاني ، وهو عدم تعارض أحكام المرافعات المدنية مع نظام وأوضاع مجلس الدولة الخاصة ، فوصل بذلك الى الوضع المعمول به في فرنسا (١٠٠) .

وتطبيقا لذلك ، فإن اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الاداري ، الا فيما لم يرد فيه نص خاص في قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذي لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة به (١٠١) .

والمقرر في فقه وقضاء القانون الاداري أن الطلبات التي يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، هي الطلبات المقررة للحقوق ، لا المؤدية لاثبات أو نفي الحقوق ، وبمعنى آخر هي الطلبات التي يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشيء معين ، لا الأدلة التي يقدمونها لاثبات طلباتهم ، ولا أي طلب يستند الى نص قانوني . فاذا قضت المحكمة بالطلب استنادا الى نص قانوني ، فلا يعتبر أنها قضت بما لم يطلبه الخصوم (١٠٢) .

(١٠٠) راجع البند ٥٥ ص ١٢٢ .

(١٠١) مجموعة أحكام المحكمة العليا ٢٠ - ٦١٠ - ٧٦ .

(١٠٢) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المرجع السابق بند ٨٤٢ ص ٧١٦ .

وتقول محكمة القضاء الادارى فى هذا الصدد :

« ان الطلبات التى يعتبر القضاء بها قضاء بما لم يطلبه الخصوم هى الطلبات المقررة للحقوق لا المؤدية لاثبات الحقوق أو نفيها ، وبمعنى آخر هى الطلبات التى يقصد بها الخصوم الحكم لهم بشئ معين ، لا الأدلة التى يقدمونها لاثبات طلباتهم ولا أى طلب يستند الى نص قانونى ، فلا يعتبر أنها حكمت بما لم يطلبه الخصوم »

والقول بخلاف ذلك فيه خلط كبير بين التماس اعادة النظر وبين النقض ، اذ ولو أن كلا منهما طريق استثنائى للطعن فى الأحكام الانتهائية ، وكل منهما يؤدى الى نتيجة واحدة هى الغاء الحكم المطعون فيه ، الا انهما يختلفان فى أن أولهما يرفع الى المحكمة التى أصدرت الحكم الانتهائى ، باعتبار أن حكمها صدر على خلاف الحقيقة لخطأ فى الموضوع غير مقصود منها ، أو كان ناتجا مما فعله الخصم لتضليلها ، وبالاختصاص للأسباب الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٤١٧ (٢٤١) من قانون المرافعات . أما ثانيهما فيرفع الى محكمة أعلى من التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، على أساس خطأ مهم فى الاجراءات أو فى الحكم أو الخطأ فى تطبيق القانون » (١٠٣) .

(٩٢) أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم :

من أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم فى القضاء الادارى ، أن يطلب الخصم الغاء القرار الادارى الصادر من وزير العدل الغاء جزئيا ، فتحكم محكمة القضاء الادارى من تلقاء نفسها بالغاء القرار فى سائر أجزائه ، أى الغاء كليا .

وتقول محكمة القضاء الادارى فى هذا الصدد بأنه :

« اذا كان الثابت أن الملتجئين انتهيا فى طلباتهما فى الدعوى السابقة ، الى طلب الغاء القرار الصادر من وزير العدل الغاء جزئيا ، فيما تضمنه من اعتبار ترقيتهما بسارية من تاريخ صدوره ، وأحقتهما لهذه

(١٠٣) محكمة القضاء الادارى ١٩٥٢/١٢/٣١ السنة السابعة ص ٢٤٤ .

— المستشار المساعد حمدي ياسين عكاشة فى « موسوعة المبادئ القانونية فى المنازعات

الادارية » — الكتاب الأول فى « اجراءات الدعوى الادارية » — الكتاب الأول فى « اجراءات

الدعوى الادارية » — المبدأ (٩٥١) ص ٤٣٣ .

الدرجة من تاريخ سابق على صدور القرار سالف الذكر . وقد استندنا في هذا الطلب الى أن الدرجتين اللتين رقا اليها من درجات التنسيق . وأنه طبقا لقواعد التنسيق يجب ارجاع ترقيتهما الى التاريخ الذى عيناه ، وهو سابق على تاريخ صدور القرار بالترقية .

وكان النزاع بينهما وبين الحكومة منحصرا أخيرا فى تعرف حقيقة الدرجة التى رقا اليها ، وهل هى من الدرجات التنسيقية حتى يرجع تاريخ ترقيتهما الى التاريخ الذى عيناه ، أم هى من الدرجات العادية التى يعتبر تاريخ الترقية اليها هو تاريخ القرار الصادر بها .

اذ كان الثابت هو ما تقدم ، ومع ذلك فقد قضت المحكمة فى حكمها الملتبس أن الدعوى تتضمن طعنا بالالغاء فى قرارات مضت عليها المواعيد المقررة للطعن بالالغاء ، وهى قرارات خاصة بترقية زملاء للملتمسين ، فانها تكون قد جاوزت حدود الطلبات المعروضة عليها ، وفصلت فيما لم يطلب منها ، ومن ثم فإن الالتماس باعادة النظر يكون مقبولا لقيامه على سبب قانونى هو الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم ، مما يندرج فى الحالات التى نصت عليها المادة ٤١٧ (٢٤١) مرافعات (١٠٤) .

(٩٣) أمثلة لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم :

من أمثلة ما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم فى القضاء الإدارى ، يذكر الفقه والقضاء الإدارى الأمثلة الآتية :

١ - اعمال حكم القانون الملزم لجهة الادارة :

اذا عمل مجلس الدولة حكم القانون الملزم لجهة الادارة ، وقضى بشئ على خلاف طلبات الخصوم ، فلا يعد قضاءه فى هذه الحالة حكما بما لم يطلبه الخصوم ، لأن اعمال حكم القانون واجب على الجميع .

فمثلا بالنسبة للمربوط المالى للدرجات الوظيفية ، فإن سلطة الادارة مقيدة دائما فى خصوص أول المربوط . فاذا طلب الخصم اعتبار أنه بدأ فى الدرجة الخامسة الجديدة بمرتب قدره ٤٠ جنيها (مع أن أول مربوط هذه

(١٠٤) محكمة القضاء الإدارى ١٩٥٥/٤/٢٤ السنة التاسعة ص ٤١٧ .

- المستشار المساعد حمدي عكاشة المرجع السابق المبدأ (٩٥٢) ص ٤٣٤ .

الدرجة ٤٤ جنيهاً) (١٠٥). فإذا قضيت المحكمة بمنحه أول مربوط الدرجة الذي حدده القانون ، فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه الخصوم ، لأنها ملزمة بأعمال حكم القانون قبل أى اعتبار آخر . ويلاحظ أنه إذا أخطأت المحكمة فى تطبيق القانون على هذا النحو ، فإن الطعن الذى يفتح فى هذه الحالة هو الطعن بالنقض ، وليس بالتماس إعادة النظر (١٠٦) .

٢ - الحكم فى المسائل المتعلقة بالنظام العام :

المقرر فى فقه وقضاء القانون الإدارى أن تصدى مجلس الدولة من تلقاء نفسه للقضاء فى المسائل والدفع المتعلقة بالنظام العام ، لا يعد حكماً بما لم يطلبه الخصوم (١٠٧) .

٣ - القضاء بما يدخل فى السلطة التقديرية للقاضى الإدارى :

المقرر فى فقه وقضاء القانون الإدارى أن جهة الإدارة تمارس السلطة التقديرية فى نطاق سبب ومحل القرار الإدارى .

وسبب القرار الإدارى هو عبارة عن مجموعتين من العناصر القانونية والواقعية التى تقود جهة الإدارة الى التصرف . فهى عندما تتخذ قرارها إنما تقيمه فى آن واحد على أساس من قاعدة قانونية وحالة واقعية معينة ، ليكون قرارها نتيجة لهاتين المجموعتين من الأسباب .

وتتخذ الأسباب القانونية للقرار الإدارى شكل قاعدة دستورية ، أو قاعدة تشريعية ، أو قاعدة لائحية ، أو مبدأ من مبادئ القانون العامة ، أو قرار إدارى ، أو حكم قضائى ، أو قاعدة عرفية .

وتتخذ الأسباب الواقعية شكل عمل معين كطلب الاحالة على التقاعد ، أو شكل حالة معينة كتهديد النظام العام ، أو شكل صفة معينة فى شيء من الأشياء أو فرد من الأفراد كالمبائى الآيلة للسقوط ، كتوافر شروط التوظيف فى المتقدم لشغل وظيفة عامة .

(١٠٥) راجع جدول المرتبات رقم (١) للعاملين المدنيين بالدولة المرافق للقانون ٤٧/ ١٩٧٨ ، المعدل بالقانونين ١٣٦/١٩٨٠ و ٣١/١٩٨٣ .

— مجلة المحاماه ملحق العددين ٣ و ٤ - ٦٦ - ٨٣ .

(١٠٦) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المرجع السابق الموضع السابق .

(١٠٧) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المرجع السابق بند ٨٤٢ ص ٧١٧ .

ويمارس القاضي الإداري الرقابة الكاملة على الأسباب القانونية للقرار الإداري - التي لا تتمتع جهة الإدارة بأية سلطة تقديرية إزاءها - من حيث وجودها وشرعيتها وصحة تفسير الإدارة لها ، وما إذا كانت قد تدخلت في مجال تطبيق القانون من عدمه .

ويمارس القاضي الإداري الرقابة على الأسباب الواقعية لقرار الإداري على تفصيل : فيمارس القاضي الرقابة الدائمة في مجال صحة قيام الوجود المادي للوقائع ، عدا مسائل قليلة يمتنع فيها عن ممارسة هذه الرقابة . ويمارس الرقابة بالنسبة للتكييف القانوني للوقائع ، عدا بعض الحالات التي يترك فيها مجالا لحرية الإدارة . ونادر ما يمارس الرقابة بالنسبة لتقييم وتقدير أهمية الوقائع ، بل يذهب إلى الاعتراف للإدارة بسلطة تقديرية فيما يتعلق بأهمية الأسباب وتناسبها مع الاجراء المتخذ (١٠٨) .

وبالإضافة إلى السلطة التقديرية للقاضي الإداري في الرقابة الكاملة على الأسباب القانونية للقرار الإداري ، والرقابة على الأسباب الواقعية للقرار الإداري على التفصيل السالف ، فإن القاضي الإداري يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في إثبات الدعوى الإدارية ، عن طريق توجيه المرافعات الإدارية (١٠٩) .

(٩٤) (رابعا) تصحيح الأحكام الشرعية :

تنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الملكية على أن :

« تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ، التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، عدا الأحوال التي وزدت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها ، » .

ويبين من هذه المادة أن القاعدة هي تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ،

(١٠٨) الدكتور نبيل اسماعيل عمر المرجع السابق بنداين ٢٨ و ٢٩ ص ٣٧ و ٣٨ .

(١٠٩) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي المرجع السابق البند السابق .

- محكمة القضاء الإداري ١٩٤٨/٤/٢٧ السنة الثانية ص ٦٤٧ .

- المستشار المساعد حمدي عكاشة المرجع السابق المبدأ (٩٥٣) ص ٤٣٤ .

التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمالية ، فيما لم يرد به قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ ، والقوانين المكمله .

وقد أراد المشرع بعبارة « قواعد خاصة » الواردة بنص المادة ، وجود تنظيم معين لأجراء من اجراءات المرافعات ورد في اللائحة الشرعية أو القوانين الأخرى المكمله لها . عندئذ يجب العمل به وحده دون غيره ، أما في حالة خلو تلك اللائحة من تنظيم معين لمسألة معينة ، عندئذ تتبع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية في هذا الصدد (١١٠) .

وتطبيقاً لذلك ، فلما كانت المواد ٣٢٩ - ٣٣٤ التي كانت تحكم التماس إعادة النظر في اللائحة الشرعية ، قد ألغيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ ، فإنه يتعين الرجوع الى المواد ٢٤١ - ٢٤٧ التي تحكم التماس إعادة النظر في قانون المرافعات ، وذلك لتنظيم التماس إعادة النظر في مسائل الأحوال الشخصية .

وفي خصوص تصحيح الأحكام الشرعية ، في حالة الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه (المادة ٢٤١/٥ مرافعات) ، فيتعين أن يكون الحكم الشرعي صادراً بقبول الطلب وليس برفضه ، ويتعلق بطلب من الطلبات الموضوعية الأصلية أو التبعية أو الاحتياطية . ويخرج عن ذلك ، القضاء بما يدخل في السلطة التقديرية للمحكمة وتقضى به من تلقاء نفسها (١١١) .

(١١٠) الأستاذ فتحي حسن مصطفى في « مرافعات الأحوال الشخصية » ط ١ س ١٩٨٩

ص ٢٨٧ .

(١١١) الأستاذ فتحي حسن مصطفى المرجع السابق ص ٢٠٦ .

المبحث الثالث تفسير الغموض أو الإبهام فى الأحكام

(٩٥) تمهيد :

تكلمنا فى المبحث الأول عن اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها ، كصورة أولى من صور دعاوى تصحيح الأحكام القضائية ، أيا كانت طبيعة المحكمة القضائية مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأيا كانت درجة المحكمة القضائية جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض ، سواء عرضت تلك الطلبات عليها عند بداية التقاضى فى صلب صحيفة افتتاح الدعوى أو فى أثناء التقاضى بإبدائها فى محضر الجلسة ، وذلك على النحو السالف .

وتكلمنا فى المبحث الثانى عن الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، أو الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، أو الحكم بما قرر الخصوم النزول عنه ، كصورة ثانية من صور دعاوى تصحيح الأحكام القضائية ، عن طريق التماس إعادة النظر ، أيا كانت طبيعة المحكمة القضائية مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأيا كانت درجة المحكمة القضائية جزئية أو ابتدائية أو استئنافية ، دون محكمة النقض حيث لا يجوز الطعن أمامها بالتماس إعادة النظر ، وذلك على النحو السالف .

ونتكلم فى المبحث الثالث عن تفسير الغموض أو الإبهام فى الأحكام ، كصورة ثالثة من صور دعاوى تصحيح الأحكام القضائية ، أيا كانت الطبيعة القضائية للمحكمة مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأيا كانت درجة المحكمة القضائية جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض ، وذلك على النحو الآتى ...

تنص المادة ١٩٢ مرافعات على أنه :

« (١) يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ويقدم الطالب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

(٤) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذى يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية أو غير العادية .

ويبين من هذه المادة أن الكلام عن تفسير الغموض أو الإبهام فى الأحكام ، يقتضى شرح النقاط الآتية :

- المقصود بدعوى التفسير .
- شروط دعوى التفسير .
- كيفية رفع دعوى التفسير .
- المحكمة المختصة بدعوى التفسير .
- ميغاد دعوى التفسير .
- رسوم دعوى التفسير .
- كيفية إجراء التفسير .
- طبيعة الحكم الصادر بالتفسير .
- كيفية الطعن فى الحكم الصادر بالتفسير .
- أمثلة لتفسير الأحكام .
- أمثلة لما لا يقبل التفسير .
- نموذج دعوى تفسير حكم .

§ (٩٦) المقصود بدعوى التفسير :

تنص المادة ١/١٩٣ مرافعات على أنه :

« يجوز للخصوم أن يطلبوا الى المحكمة التى أصدرت الحكم ، تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو إبهام ... » .

يقصد باصطلاح التفسير فى اللغة الشرح والبيان والايضاح والكشف عن المراد (١) :

ويبين من هذه الفقرة أن المقصود بالتفسير هو إزالة الغموض أو الإبهام الذى يشوب الأحكام القضائية ، عن طريق بيان أو توضيح المعنى المراد من

(١) راجع قاموس مختار الصحاح ص ٥٢٨ .

- راجع قاموس المصباح المنير ج ١ ص ١٢٧ .

- راجع المعجم الوجيز الصادر عن مجمع اللغة العربية ط ١ ص ١٩٨٠ ص ٤٧١ .

عبارات منطوق هذه الأحكام ، بحيث يسهل فهم المعنى المراد منه ، ويتحدد نطاقه ، وينتفى احتمالاً أكثر من معنى .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد أن :

« مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ (١٩٢) مرافعات ، أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام ، حتى يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرته ، بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة ، غير محدد بموعد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه .

أما اذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا إبهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته ، وانما يكون السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد باحدى طرق الطعن القابل لها ، (٢) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المستفاد من صريح نص المادة ١٩٢/١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط تفسير الحكم ، أن يكون المنطوق غامضاً أو مبهماً ، لا يمكن منه الوقوف على حقيقة ما قصده المحكمة بحكمها ، كما اذا كانت عبارته قد وردت على نحو من شأنه أن يخلق سبيل فهم المعنى المراد منه .

أما اذا كان قضاء المحكمة واضحاً غير مشوب بغموض أو إبهام ، فانه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عنه والمساس بحجيته ، (٣) .

(٩٧) شروط دعوى التفسير :

يحدد الفقه خمسة شروط لدعوى تفسير الأحكام القضائية ، سوف نتناولها بالشرح على التفصيل الآتى :

١ - أن يكون الحكم قطعياً :

الشرط الأول من شروط دعوى تفسير الأحكام القضائية ، هو أن يكون

(٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٣ - ١٣٣٩ - ٢١٠ .

(٣) نقض ١٩٧٧/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٧٦ - ٢٣ .

الحكم قطعيًا ، ولو كان وقتياً أى صادراً في مادة مستعجلة ، ذلك أنه لا تتصور ثمة فائدة من تفسير قضاء غير ملزم لا يحوز الحجية .

ويذهب بعض الفقه إلى أن هناك من الأحكام غير القطعية ما قد يقتضي تفسيره ، كما إذا أصدرت المحكمة حكماً غير قطعي بنسب خير ، ولم تحدد فيه بياناً دقيقاً للأمورية الخير ، على خلاف ما نصت عليه المادة ١٣٥ من قانون الإثبات ، فيضطر صاحب المصلحة من الخصوم ، بل قد يضطر نفس الخير إلى التقدم إلى المحكمة بطلب تفسير حقيقة المراد من نديه (٤) .

ويذهب بعض الفقه الآخر - نؤيده - إلى أن الأحكام التي يجوز تفسيرها عن طريق دعوى التفسير هي الأحكام القطعية دون غيرها من الأحكام مثل الأحكام الصادرة بأجراء من إجراءات الإثبات كندب خير ، حيث يجوز للخصوم أن يطلبوا من المحكمة تفسيرها دون رفع دعوى . وكذلك للخير أن يريدها للمحكمة بطلب تفسيرها . كما يجوز للمحكمة أن تقوم بتفسيرها من تلقاء نفسها ، إذا تنبّهت لوجود غموض فيها ، ذلك أن المحكمة - وهي تملك العدول عن الحكم عملاً بالمادة ٩ من قانون الإثبات - يجوز لها من باب أولى أن تغيره أو تفسره (٥) .

٢ - أن يكون منطوق الحكم غامضاً :

الشرط الثاني من شروط دعوى تفسير الأحكام القضائية ، هو أن يكون منطوق الحكم غامضاً ، أي مشوباً بغموض أو ابهام أو شك في تفسيره أو يحتمل أكثر من معنى . وإذا كانت أسباب الحكم المكمل لمنطوقه توضح الغموض أو الإبهام الذي يشوب عبارات ذلك المنطوق ، فإن النعى على الحكم بالغموض يكون على أساس (٦) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ (١٩٢) مرافعات أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام ، حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته ، بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة ، غير محدد بموعد

(٤) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٦ ص ٧٠٥ .

(٥) المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق ص ٧٥٥ .

(٦) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٧٤٠ .

ينسقط بانقضائه الحق في تقديمه . أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته ، وإنما يكون السبيل الى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بإحدى طرق الطعن القابل لها » (٧) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« متى كانت أسباب الحكم المكمل لمنطوقه ، توضيح بما لا يدع مجالاً للغموض في حقيقة ما قضى به ، فإن النعي على الحكم بالتناقض والغموض ، يكون على غير أساس » (٨) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« عدم وقوع غموض أو ابهام في منطوق الحكم ، وجوب القضاء بعدم قبول طلب تفسيره » (٩) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحاً لا يحتاج الى تفسير ، ويفيد بجلاء أن المحكمة لم تر اجابة طلب معين ورفضته . وكان الحكم المطعون فيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور ، بل قبله ، فإن المحكمة تكون قد جاوزت سلطتها في التفسير ، وأخطأت في تطبيق القانون » (١٠) .

٣ - ألا يكون الطلب مقصوداً به التعديل :

الشرط الثالث من شروط دعوى تفسير الأحكام القضائية ، هو ألا يكون الطلب مقصوداً به التعديل ، أي ألا يكون طلب تفسير الحكم مقصوداً به تعديل ذلك الحكم ، والمساس بقاعدة خروج القضية من سلطة القاضي الذي أصدره (١١) .

١٩٦٥/١٢/٢٨

(٧) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ١٣٣٩ - ٢١٠ .

(٨) نقض ١٩٦٦/١٠/٢٥ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٤ - ١٥٨٢ - ٢٢١ .

(٩) نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ طعن ٧٥١ لسنة ٤٩ قضائية .

(١٠) نقض ١٩٥٤/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٨ - ٢٨٦ .

(١١) المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق ص ٧٥٥ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« متى كان الحكم قد التزم في تفسيره قضاء الحكم المفسر ، دون أن يمسّه بالتعديل أو التبديل ، فإن النعي عليه بمسح الحكم المفسر وبإهدار حججه يكون على غير أساس » (١٢) .

٤ - ألا يكون الحكم قد طعن عليه بالاستئناف :

الشرط الرابع من شروط دعوى تفسير الأحكام القضائية ، هو ألا يكون الحكم قد طعن عليه بالاستئناف ، وبمعنى آخر ألا يكون الحكم المطلوب تفسيره بدعوى التفسير ، قد طعن عليه بالاستئناف ، لأن استئناف الحكم ينقل النزاع برأيه إلى محكمة الدرجة الثانية - في حدود ما رفع عنه الاستئناف - وعندئذ تملك المحكمة الاستئنافية - لا مجرد تفسير الحكم - وإنما القضاء بتعديله أو الغائه أو تأييده حسبما يترأى لها (١٣) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ حكم الإفلاس . قضاء محكمة الاستئناف - من بعد منازعة تنفيذية بين نفس الخصوم - بتحديد آثار قضاء النقض ومداه . مانع من نظر دعوى تفسير قضاء النقض بوقف التنفيذ . علة ذلك » (١٤) .

٥ - أن يكون الغموض أو الإبهام واردين على المنطوق :

الشرط الخامس من شروط دعوى تفسير الأحكام القضائية ، هو أن يكون الغموض أو الإبهام واردين على منطوق الحكم ، لا على أسباب الحكم ، ما لم تكن تلك الأسباب قد كوّنت جزءاً من ذلك المنطوق (١٥) .

(٩٨) كيفية رفع دعوى التفسير :

تنص المادة ١/١٩٢ مرافعات على أنه :

« يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير

(١٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ١٣٣٩ - ٢١٠ .

(١٣) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام ص ٧٠٧ .

(١٤) نقض ١٩٧٦/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٣٧١ - ٨٠ .

(١٥) الدكتور عبد الوهاب العشماوي في « قواعد المرافعات » ج ٢ ص ٢٨ .

ما وقع فى منطوقه من غموض أو ابهام ، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى : »

ويبين من هذه الفقرة أن الطريق الواجب اتباعه لاجراء تفسير الأحكام القضائية ، هو رفع دعوى التفسير بموجب صحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة بالتفسير ، وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .

ويجب أن تشتمل صحيفة الدعوى على البيانات الآتية :

- (١) اسم المدعى ولقبه (طالب التفسير) ، ومهنته أو وظيفته ، وموطنه ، واسم من يمثله ولقبه ، ومهنته أو وظيفته ، وصفته ، وموطنه .
- (٢) اسم المدعى عليه ولقبه (المقدم ضده طلب التفسير) ، ومهنته أو وظيفته ، وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوماً فأخر موطن كان له .
- (٣) تاريخ تقديم الصحيفة .

(٤) المحكمة المرفوع أمامها الدعوى .

- (٥) بيان موطن مختار للمدعى (طالب التفسير) فى البلدة التى بها مقر المحكمة ، ان لم يكن له موطن فيها .

(٦) وقائع الدعوى (طلب التفسير) وطلبات المدعى (طالب التفسير) وأسانيدها (ماهية الغموض أو الابهام الذى شاب منطوق الحكم المطلوب تفسيره ، وأدلة هذا الغموض أو الابهام) (المادة ٦٣ مرافعات) .

ولا تعتبر الحصومة منعقدة فى الدعوى (دعوى التفسير) ، الا بإعلان صحيفةها الى المدعى عليه (المقدم ضده طلب التفسير) ، ما لم يحضر بالجلسة (المادة ٣/٦٨ مرافعات مضافة بالقانون ١٩٩٢/٢٣) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

(مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ (١٩٢) مرافعات ، أن يكون الطلب يتفسير ما وقع فى منطوق الحكم من غموض أو ابهام ، حتى يمكن الرجوع الى المحكمة التى أصدرته ، بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة : » (١٦) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

» تنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨

ب- المقابلة للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات السابق - على أنه يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام ، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى : « (١٧) » .

(٩٩) المحكمة المختصة بدعوى التفسير :

تنص المادة ١/١٩٢ مرافعات على أنه :

« يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام » .

ويبين من هذه الفقرة أن المحكمة المختصة بدعوى التفسير ، هي ذات المحكمة التي أصدرت الحكم المراد تفسيره ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو محكمة النقض .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« لمحكمة الموضوع أن تفسر الأحكام التي يحتج بها لديها ، تفسيرها لسائر المستندات التي تقدم لها ، فتأخذ بما تراه مقتضودا منها ، بشرط أن تبين في استنباب حكمها الاعتبارات المؤدية إلى وجهة نظرها » (١٨) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« تفسير الحكم - على ما تقضى به المادة ٣٦٦ (١٩٢) من قانون المرافعات - هو مما تختص به المحكمة التي أصدرت الحكم ، اختصاصا نوعيا ومحليا دون أية محكمة أخرى ، ولو كانت أعلى منها درجة . فإذا كان الطاعن يرمى بطعنه إلى تفسير الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول » (١٩) .

(١) المحكمة الجزئية :

قد تكون المحكمة الجزئية هي المحكمة المختصة بدعوى تفسير الأحكام ،

(١٧) نقض ١٩٧٢/٤/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٧٣٩ - ١١٦ .

(١٨) نقض ١٩٣٢/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٧ - ٢٨١ .

- نقض ١٩٣٢/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٧ - ٢٨٢ .

- نقض ١٩٣٨/٦/٩ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٧ - ٢٨٣ .

(١٩) نقض ١٩٦٦/١١/٨ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٤ - ١٦٢٩ - ٢٣٠ .

هو ذلك إذا كانت الدعوى الأصلية - الصادر فيها الحكم المراد تفسيره - هي دعوى من دعاوى المواد الجزئية ، التي لا تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٤٢/١. مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا ومحليا بنظر طلب تفسير الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا ومحليا بنظر طلب التفسير ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح أصل النزاع عليها وتم الاعتداد بقيمته .

(٢) المحكمة الابتدائية :

قد تكون المحكمة الابتدائية هي المحكمة المختصة بدعوى تفسير الأحكام ، وذلك إذا كانت الدعوى الأصلية - الصادر فيها الحكم المراد تفسيره - هي دعوى من دعاوى المواد الكلية ، التي تتجاوز قيمتها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، أو دعوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه ولكن بهيئة استئنافية (المادة ٤٧/١ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا ومحليا بنظر طلب تفسير الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا ومحليا بنظر طلب التفسير ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح أصل النزاع عليها وتم الاعتداد بقيمته .

(٣) المحكمة الاستئنافية :

قد تكون المحكمة الاستئنافية هي المحكمة المختصة بدعوى تفسير الأحكام ، وذلك إذا كانت الدعوى الأصلية - الصادر فيها الحكم المراد تفسيره - هي دعوى استئنافية من دعاوى المواد الكلية التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٢١٩ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا ومحليا بنظر طلب تفسير الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص نوعيا ومحليا بنظر طلب التفسير ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح أصل النزاع عليها وتم الاعتداد بقيمته . وبناء على ذلك فالحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية تختص هي وحدها بتفسيره ، ولا تملك محكمة استئناف طنطا هذا التفسير . وهذه القاعدة من النظام العام ، وعلى المحكمة أن تلتزمها من تلقاء نفسها .

ويلاحظ أنه إذا اقتصر الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ، على مجرد تأييد الحكم الابتدائي ، فهذا الحكم يعتبر صادرا من محكمة الاستئناف ، وتختص هذه المحكمة نوعيا ومحليا بنظر دعوى التفسير المرفوعة بخصوصه (٢٠) .

(٤) محكمة النقض :

قد تكون محكمة النقض هي المحكمة المختصة بدعوى تفسير الأحكام ، وذلك إذا كانت الدعوى الأصلية - الصادر فيها الحكم المراد تفسيره - هي طعن من طعون النقض الجائزة أمام محكمة النقض (المادتان ٢٤٨ و ٢٤٩ من أفعال) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة بطلب تفسير الحكم الصادر في الطعن الأصلي ، وبمعنى آخر فإن هذه المحكمة تختص بنظر طلب التفسير ، باعتبارها صاحبة الولاية في كل طلب يقصد به تفسير غموض أو إبهام في الحكم الصادر منها .

ويقدم طلب تفسير حكم النقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض ، ولا ينظر في غرفة المشورة عملا بالقانون ١٣/١٩٧٣ ، لأن التقريرين فيه لا يتصل بطعن في حكم صادر من محكمة استئنافية ، وإنما يتصل بحكم صادر من ذات محكمة النقض . ولا تحضر القضية في قلم الكتاب في المواعيد المقررة في القانون ، ولا تراعى هذه المواعيد وإنما تحدد جلسة بطلب يقدم إلى رئيس محكمة النقض (٢١) .

ولقد اقترحت لجنة توحيد التشريع إيراد النص الآتي :

« إذا كان الحكم صادرا من محكمة النقض ، رفع طلب تفسيره بتقرير في قلم كتاب المحكمة . ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظره ، مع تكليف الطالب إعلان خصمه بها ، قبل الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل » (٢٢) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« مناط الأخذ بحكم المادة ٣٦٦ (١٩٢) مرافعات أن يكون الطلب

(٢٠) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بنسب ٣٧٧ من ١٧١١ و ٤ .

(٢١) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ طلب ٤٠٣ السنة ٢٧ قضائية تفسير .

(٢٢) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بنسب ٣٧٦ من ٧١٠ .

بتفسير ما وقع على منطوق الحكم من غموض أو ابهام ، ، حتى يمكن الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته ، بطلب يقدم لها بالأوضاع المعتادة ، غير محدد بموعد يسقط بانقضائه الحق في تقديمه . أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض ولا ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته . وإنما يكون السبيل إلى ذلك الطعن فيه خلال الميعاد المحدد بأحدى طرق الطعن القابل لها .» (٢٣)

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :
« وقوع غموض في الحكم لا يصلح سبباً للطعن فيه بطريق النقض ، وإنما يكون مبرراً لطلب تفسيره من ذات المحكمة التي أصدرته عملاً بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون بالغموض - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول » (٢٤) .
« غموض منطوق الحكم أو ابهامه ، لا يؤدي إلى بطلان الحكم ، فلا يجوز الطعن فيه بالنقض بسبب هذا الغموض ، والسبيل إلى بيان ما غمض من منطوقه أو إزالة ابهامه ، هو الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته لتفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام وفق ما تقتضيه المادة ١٩٢ من قانون المرافعات » (٢٥) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :
« لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن مؤدى نص المادة ١٩٢ فقرة أولى من قانون المرافعات ، أنها تخول للخصوم تقديم طلب إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، لتفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام . أما إذا كان قضاء الحكم واضحاً لا يشوبه غموض أو ابهام فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسيره ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته .» (٢٦) .

(١٠٠) ميعاد دعوى التفسير :

تنص المادة ١٩٢ مرافعات على أنه :

- (٢٣) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ٣ - ١٣٣٩ - ٢١٠ .
(٢٤) نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٤٧٦ - ٢٧٩ .
(٢٥) نقض ١٨٢/٥/٦ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ١ - ٤٩٣ - ٨٩ .
(٢٦) نقض ١٩٨٧/١٢/٢٠ طعن ١٣٢٠ لسنة ٥٤ قضائية .

» (١) يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو إبهام • ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى •

(٢) ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره • ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية •

وبين من هذه المادة أن المشرع لم يحدد ميعادا لرفع دعوى تفسير الأحكام ، الأمر الذي يعنى جواز التقدم بطلب التفسير فى أى وقت •

ولكن هذا الإطلاق مقيد بقيدين : القيد الأول هو تقديم طلب التفسير قبل رفع استئناف عن الحكم المطلوب تفسيره • وقد رأينا أن هذا القيد كان شرطا من شروط دعوى التفسير • لان استئناف الحكم ينقل النزاع برمته إلى محكمة الدرجة الثانية - فى حدود ما رفع عنه الاستئناف - وعندئذ تتولى محكمة الاستئناف تفسير ما ورد من غموض أو إبهام فى الحكم المستأنف ، الأمر الذى يترتب عليه صيرورة طلب التفسير غير ذى موضوع (٢٧) • أما إذا اقتصر الحكم الصادر فى الاستئناف على مجرد تأييد الحكم الابتدائى المستأنف ، دون إزالة الغموض أو الإبهام الذى شابته ، فإن هذا الحكم يعتبر صادرا من محكمة الاستئناف ، وعندئذ يقدم طلب التفسير إليها (٢٨) •

ويلاحظ أن هذا القيد - الخاص بتقديم طلب التفسير قبل رفع استئناف عن الحكم المطلوب تفسيره - لا يعنى رضا طالب التفسير بالحكم ، وبالتالى يمنعه بعدئذ من الطعن عليه بطرق الطعن المقررة قانونا ، وإنما يعنى أن له مصلحة عاجلة فى هذا الطلب بصدد تنفيذ الحكم ، دون أن يقصد بطبيعة الحال النزول عن الطعن فيه صراحة أو ضمنا (٢٩) •

والقيد الثانى هو عدم سقوط الحكم المطلوب تفسيره ، لأن سقوطه يعنى صيرورة طلب التفسير غير ذى موضوع •

(١٠) رسوم دعوى التفسير :

يبين من المواد ١/١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٢٢ و ٧٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة

(٢٧) راجع البند ٩٧ ص ١٩٧ •

(٢٨) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٧ ص ٧١١ هـ ٤ •

(٢٩) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٦ ص ٧٠٨ •

١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية ، المعدل بالقانونين ١٩٦٤/٦٦ ،
والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة
١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات
القضائية ، أنها تتضمن الآتي :

١ - أن دعاوى تفسير الأحكام القضائية تعتبر مجهولة القيمة
(المادة ٧٦ قانون ١٩٤٤/٩٠ بند ثامن عشر) .

٢ - أنه يفرض رسم ثابت على دعاوى تفسير الأحكام القضائية حسب
الفئات الآتية :

٢٠٠ قرش في دعوى التفسير التي تطرح على القضاء المستعجل .
١٠٠ قرش في دعوى التفسير الجزئية .
٣٠٠ قرش في دعوى التفسير الكلية الابتدائية .
١٠٠٠ قرش في دعوى تفسير شهر الافلاس أو طلب الصلح الواقى
من الافلاس .

٢٠٠ قرش في دعوى تفسير الاستئناف الصادر من المحاكم الابتدائية .
٣٠٠ قرش في دعوى تفسير الاستئناف الصادر من المحاكم الابتدائية
عن أحكام القضاء المستعجل .

٦٠٠ قرش في دعوى تفسير الاستئناف الصادر من محاكم الاستئناف
العليا ويخفض الرسم الى النصف في جميع دعاوى التفسير ،
إذا كان الحكم المستأنف المطلوب تفسيره صادرا في مسألة
فرعية . فإذا فصلت محكمة الاستئناف في دعوى التفسير
استكمل الرسم المستحق عنها .

١٥٠٠ قرش في دعوى تفسير الحكم الصادر في الطعن بالنقض .
٨٠٠ قرش في دعوى تفسير الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ أمام
محكمة النقض (المواد ١/١ و ٢ و ٣ و ٤ قانون ١٩٤٤/٩٠) .

٣ - يفرض رسم خاص يعادل ٥٠٪ من الرسوم القضائية الأصلية
المقررة في جميع أحوال دعاوى تفسير الأحكام القضائية ، وذلك لصالح
صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية (المادة
١ مكررا مضافة بالقانون ١٩٨٥/٧ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٦/
١٩٧٥) .

٤ - ترد الرسوم القضائية المحصلة على دعاوى تفسير الأحكام
القضائية ، إذا قضى بأجابة طلب التفسير (المادة ٢٢ قانون ١٩٤٤/٩٠) .

(١٠٢) كيفية إجراء التفسير :

يوضح الفقه والقضاء عدة معايير أو ضوابط تحدد مناهج التفسير الذي يجب أن تلتزمه وتراعيه المحكمة المختصة بنظر دعوى التفسير ، وذلك عند إجراء تفسير الغموض أو الإبهام الذي يشوب الأحكام القضائية . وسوف نستعرض هذه الضوابط على النحو الآتي :

١ - الضابط في التفسير هو التزام المحكمة بذات قضائها ، بحيث تفسره بعناصر من طيات هذا القضاء . وفي هذا المعنى يقول الدكتور أحمد أبو الوفا :

« لا تملك المحكمة عند تفسير حكمها تعديل قضائها أو الرجوع عنه أو الإضافة إليه ، والأمر كان قابلاً للمطعن بالطريق المناسب . والضابط بصدد التزام المحكمة بذات قضائها ، أن تفسره بعناصر من طيات هذا القضاء » (٣٠) .

٢ - الضابط في التفسير هو تفسير المحكمة الأحكام كما تفسر باقي المستندات ، بشرط بيان الاعتبارات المؤدية إلى وجهة نظرها ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« لمحكمة الموضوع أن تفسر الأحكام التي يحتج بها لديها ، تفسيرها لتساثر المستندات التي تقدم لها ، فتأخذ بما تراه مقصوداً منها ، بشرط أن تبين في أسباب حكمها الاعتبارات المؤدية إلى وجهة نظرها » (٣١) .

٣ - الضابط في التفسير هو تفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام ، دون اتخاذ ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجته ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« تنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات السابق - على أنه يجوز للخصوم

(٣٠) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بشد ٣٧٧ ص ٧١١ .
(٣١) نقض ١٩٣٣/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٧ - ٢٨١ .
= نقض ١٩٦٧/٦/١٢ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٣ - ١٢٥٢ - ١٩٠ .

أن يطلبوا الى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير ما وُقع في منطوقه من غموض أو ابهام . ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى .
والمستفاد من صريح هذا النص ، أن مناط الاختصاص به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو ابهام . أما إذا كان قضاء الحكم واضحا ، لا يشوبه غموض أو ابهام ، فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته » (٣٢) .

- الضابط في التفسير هو الوقوف عند حد التحقق من وجود غموض أو ابهام في منطوق الحكم المطلوب تفسيره ، دون إثارة الدفع بعدم دستورية قانون ، أو إحالة طلب التفسير الى القضاء الإداري ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« متى كانت سلطة المحكمة في طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو ابهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره - فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو إحالة هذا الطلب الى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص » (٣٣) .

- الضابط في التفسير هو أن ورود عبارة « ترى المحكمة » في مدونات الحكم ، إنما تعني بيان الرأي القانوني الذي يعتنقه الحكم في النزاع ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« اذا استعمل الحكم المطعون فيه في مدوناته عبارة « ترى المحكمة » ، فهذا يورد الرأي القانوني الذي يعتنقه في النزاع ، وما يعتنقه أنه الرأي الحق الذي يؤسس عليه قضاءه في الدعوى » (٣٤) .

- الضابط في التفسير هو أن يكون منطوق الحكم غامضا ، لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

(٣٢) نقض ١٩٧٢/٤/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٧٣٩ - ١١٦ .
(٣٣) نقض ١٩٧٢/٤/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٧٣٩ - ١١٦ .
(٣٤) نقض ١٩٧٦/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ١١٧٦ - ٢٢٤ .

« المستفاد من صريح نص المادة ١٩٢/١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان مناط تفسير الحكم أن يكون المنطوق غامضاً أو مبهماً ، لا يمكن معه الوقوف على حقيقة ما قصدته المحكمة بحكمها . كما اذا كانت عبارته قد وردت على نحو من شأنه أن يخلق سبيل فهم المعنى المراد منه .

أما اذا كان قضاء المحكمة واضحاً غير مشوب بغموض أو ابهام فإنه لا يجوز الرجوع الى المحكمة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للعدول عنه والمساس بحجيته » (٣٥)

- الضابط في التفسير هو كشف الغموض أو الإبهام دون التصدي لتصحيح خطأ أو عيب في الحكم ، لأن تقويم الحكم مقصور على الجهة المختصة بنظر الطعن عليه ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« طلب التفسير يقتصر على كشف غموض الحكم ان شابه إبهام أو لبس ، ولا يتعدى ذلك الى تصحيح خطأ أو عيب فيه . اذ أن تقويم الأحكام مقصوراً على جهات الطعن المقررة وفقاً لأحكام القانون » (٣٦)

- الضابط في التفسير هو الوقوف عند التحقق من وجود أو عدم وجود غموض أو إبهام ، دون تجاوز يؤدي الى التناقض بين الأسباب والمنطوق ، وفي هذا المعنى تقول محكمة النقض :

« لما كانت سلطة محكمة الموضوع في طلب التفسير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام في منطوق الحكم المطلوب تفسيره »

وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بتأييد الحكم الابتدائي بعدم قبول طلب التفسير ، على أخذه بأسباب ذلك الحكم ، المتضمنة عدم وجود إبهام أو غموض في الحكم المراد تفسيره . ولما أوردته محكمة الاستئناف في حكمها من أن (عقد تأسيس الشركة لم يتضمن أن المحل التجاري ضمن عناصر رأس المال ، سيما وأن رأس المال متساوي بين الشركاء ، ومن بينهم مستأجر المحل الأصلي ، وبالتالي فإن اجارة المحل لا تدخل ضمن عناصر الشركة ، ولا يشملها حكم التصفية) .

(٣٥) نقض ١٩٧٧/٦/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٧٦ - ٢٣ .

(٣٦) نقض ١٩٩٠/٢١/١٤ طعن ٣٦٩٠ لسنة ٥٨ قضائية .

مما مؤداه أن الحكم المراد تفسيره في حاجة إلى تفسير ، وهو ما يشكل
- فضلا عن التناقض بين الأسباب والمنطوق - تجاوز من المحكمة لسلطتها
في التفسير وعدم كفاية أسبابها لإقامة الحكم عليها ، مما يوجب نقضه دون
حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، (٣٧) .

(١٠٣) طبيعة الحكم الصادر بالتفسير :

تنص المادة ٢/١٩٢ مرافعات على أنه :

« ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه للحكم الذي
يفسره . . . »

ويبين من ههذه الفقرة أن المشرع قد حدد طبيعة الحكم الصادر
بالتفسير ، باعتباره متما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، وبمعنى آخر
فإن الحكم الذي يصدر في دعوى التفسير ، يعتبر متما من كافة الوجوه
للحكم الأصلي الذي قام بتفسيره .

فالحكم الصادر بالتفسير يعتبر جزءا متما للحكم الأصلي الذي يفسره
وليس حكما مستقلا عنه ، وذلك سواء أكان في تفسيره قد مبس الحكم المفسر
بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيما قضي به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم
فيه ، أم كان لم يمس به بأي تغيير مكثفيا بتوضيح الغموض أو الإبهام الذي
شابه .

ويُفرق الفقه بين حالتين قبول أو رفض التفسير . ويعتبر الحكم
بالتفسير حكما موضوعيا ، صادرا بعد الحكم في موضوع الدعوى الأصلية .
بينما يعتبر الحكم برفض التفسير حكما فرعيا ، صادرا بعيد الفصل في
موضوع الدعوى الأصلية (٣٨) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الحكم التفسيري طبقا لما تقضي به المادة ٢/١٩٢ من قانون
المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر جزءا متما للحكم

(٣٧) نقض ١٩٩١/٣/٢٥ طعن ١٢١٦ لسنة ٥٦ قضائية .

(٣٨) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٧ ص ١٣٠ .

الذي يفسره ، وليس حكما مستقلا : فما يسرى على الحكم المفسر من قواعد الطعن العادية أو غير العادية يسرى عليه ، سواء إكان هو في تفسيره قد مس الحكم المفسر بنقص أو بزيادة أو بتعديل فيما قضي به معتديا بذلك على قوة الشيء المحكوم فيه ، أم كان لم يمس به بأي تفسير ، مكتفيا بتوضيح ما أبهم منه » (٣٩)

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من أن : « يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » . هذا النص لا يتأدى منه وقف سريان ميعاد الطعن في الحكم المفسر ، إلى حين صدور الحكم في دعوى التفسير ، وإنما يعني أن الحكم التفسيري يعتبر جزءا متمما للحكم الذي يفسره ، وينتفع للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية وغير العادية للحكم محل التفسير » (٤٠)

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الحكم الصادر في طلب التفسير اعتباره جزءا متمما للحكم المطلوب تفسيره ، وليس حكما مستقلا . أثره : خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر . مادة ٢/١٩٢ مرافعات . نقض الحكم المطلوب تفسيره . أثره الغاء الحكم الصادر في طلب التفسير . مادة ٢٧١ مرافعات » (٤١)

(١٠٤) كيفية الطعن في الحكم الصادر بالتفسير :

تنص المادة ٢/١٩٢ مرافعات على أنه :

« ويعتبر الحكم الصادر بالتفسير متمما من كل الوجوه للحكم الذي

(٣٩) نقض ١٩٧٦/٣/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٦٥٥ - ١٣١

- نقض ١٩٣٣/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٧ - ٢٨٤

(٤٠) نقض ١٩٨٢/١١/١٥ طعن ١١٨ لسنة ٤٧ قضائية

(٤١) نقض ١٩٨٦/٥/١٥ طعون ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ قضائية

يُفسَّرُ ما يسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية .

وبين من هذه الفقرة أن الحكم الصادر بالتفسير يسرى عليه ما يسرى على الحكم المفسر من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية ، وبمعنى آخر فإن الحكم الصادر في طلب التفسير يخضع في الطعن عليه لذات القواعد التي يخضع لها الحكم الصادر في الدعوى الأصلية .

وقد رأينا أن الفقه يفرق في طبيعة الحكم الصادر في التفسير بين حالتين قبول أو رفض التفسير . ويعتبر الحكم بالتفسير حكماً موضوعياً ، صادراً بعد الحكم في موضوع الدعوى الأصلية ، بينما يعتبر الحكم برفض التفسير حكماً فرعياً ، صادراً بعد الفصل في موضوع الدعوى الأصلية (٤٢) .

ويرتب الفقه على هذه التفرقة أن المشرع لم ينص على عدم جواز الطعن على استقلال في الحكم الصادر برفض طلب التفسير ، كما نص على ذلك بالنسبة إلى الحكم الصادر برفض التصحيح عملاً بالمادة ١٩١ مرافعات . وبالتالي يجوز الطعن في الحكم الصادر برفض طلب التفسير على استقلال ، لأن المادة ١٩٢ مرافعات لا تمنع هذا الطعن (٤٣) .

والخلاصة أن الحكم الصادر في طلب التفسير يكون قابلاً أو غير قابل للطعن عليه ، وفقاً للقواعد العامة التي تحكم الحكم الأصلي المطلوب تفسيره . فإذا كان الحكم المطلوب تفسيره يجوز استئنافه ، كان الحكم الصادر في طلب التفسير جائزاً استئنافه . كذلك يسرى على مواعيد الطعن في الحكم الصادر في طلب التفسير ، ما يسرى على الحكم المطلوب تفسيره سواء بسواء (٤٤) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأن :

« الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه ، متمماً للحكم الذي يفسره أو يصححه ، فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذي صدر أولاً في الدعوى » (٤٥) .

(٤٢) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٧ ص ٧١٣ .

(٤٣) الدكتور أحمد أبو الوفا نظرية الأحكام بند ٣٧٧ ص ٧١٢ .

(٤٤) المستشار الدناصوري وعكاز المرجع السابق ص ٧٥٥ .

(٤٥) نقض ١٩٦٢/٦/٢١ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٨٣٧ - ١٢٤ .

« الحكم التفسيري » • خضوعه للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية أو غير العادية للحكم محل التفسير • م ١٩٢/٢ مرافعات • استئناف الحكم الابتدائي الصادر بتفسير حكم مرسى الزاد • ميعاده • خمسة الأيام التالية للنطق بالحكم • م ٤٥١ مرافعات (٤٦) •

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بان :

« ما نصت عليه الفقرة الثانية في المادة ١٩٢ من قانون المرافعات من أن « يعتبر الحكم الصادر بالتفسير متما من كل الوجوه ، للحكم الذي يفسره ، ويسرى عليه ما يسرى على هذا الحكم ، من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية » • هذا النص لا يتأدى منه وقف شريان ميعاد الطعن في الحكم المفسر ، إلى حين صدور الحكم في دعوى التفسير ، وإنما يعنى أن الحكم التفسيري يعتبر جزءا متما للحكم الذي يفسره ، وينطبق للقواعد المقررة للطعن بالطرق العادية وغير العادية للحكم محل التفسير » (٤٧) •

« الحكم الصادر في طلب التفسير » • اغتباره جزءا متما للحكم المطلوب تفسيره وليس مستقلا عنه • أثره • خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر • مادة ١٩٢/٢ مرافعات نقض الحكم المطلوب تفسيره • أثره • الغاء الحكم الصادر في طلب التفسير • مادة ٢٧١ مرافعات (٤٨) •

(١٠٥) أمثلة لتفسير الأحكام :

المقرر قانونا أن العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله ، إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون (المادة ١٤٧ مدنى) • وإذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين • أما إذا كانت عبارة العقد غير واضحة ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغى أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين ، وفقا للعرف الجارى فى المعاملات (المادة ١٥٠ مدنى) •

(٤٦) نقض ١٩٧٦/٣/١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٦٥٥ - ١٣١ •
(٤٧) نقض ١٩٨٢/١١/١٥ طعن ١١٨١ لسنة ٤٧ قضائية •
(٤٨) نقض ١٩٨٦/٥/١٥ طعون ١٦١ ، ٦٤٩ ، ٦٧٨ ، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ قضائية •

فالقاعدة أن إرادة المتعاقدين هي المرجع في كل ما يرتبه التعاقد من آثار ، ولكن هذه الإرادة هي بطبيعتها شخصية ، لا يمكن استخلاصها إلا بواسطة مادية أو موضوعية ، هي عبارة العقد ذاتها . فإذا كانت عبارة العقد واضحة فيجب اعتبارها تعبيراً صادقا عن إرادة المتعاقدين المشتركة . ولا يجوز الانحراف عن هذا التعبير للبحث عن حقيقة ما أراده العاقدان عن طريق التفسير أو التأويل . ويجب مراعاة هذه القاعدة بحرص بالغ لدواعي استقرار التعامل (٤٩) .

وتطبيقاً لذلك ، إذا كانت عبارة العقد واضحة وصحيحة في أن المتعاقدين اتفقا على أمر معين . . . فيجب على القاضى الذى يتولى تفسير العقد اعتبار هذا الأمر تعبيراً صادقا عن إرادة المتعاقدين المشتركة . ولا يجوز له الانحراف عن هذا التعبير للبحث عن حقيقة ما أراده العاقدان عن طريق التفسير أو التأويل . - أما إذا رأى القاضى المفسر العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات معقولة ، فيجب عليه بيان سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذى أخذ به .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأن :

« سلطة قاضى الموضوع فى العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط ، مقيدة بأن يبين فى حكمه لم عدل عنه الى خلافه ، وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذى أخذ به ورجح أنه هو مقصود المتعاقدين ، بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن القاضى قد اعتمد فى تأويله لها على اعتبارات معقولة ، يصح معها استخلاص ما استخلصه منها .

وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا محل لتمييز أى من الشريكين على الآخر ، استنادا الى أن أحدهما قد انضم الى الشركة الجديدة ، وطالما أن الأمر متعلق بتصفية مركز الشريكين قبل المشتريين ، هذا الذى قرره الحكم ليس من شأنه أن يسوغ العدول عن المعنى الظاهر لعبارات العقد ، إذ أن تمييز أحد المتعاقدين على الآخر ، يكون له محل لو نص عليه فى العقد وقصده المتعاقدون » (٥٠) .

(٤٩) مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٥٠) نقض ١٩٦٧/٢/٢٣ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ١ - ٤٦١ - ٧٠ .

(١٠٦) أمثلة لما لا يقبل التفسير :

تنص المادة ١/١٩٢ مرافعات على أنه :

« يجوز للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم ، تفسير ما وقع في منطوقه من غموض أو ابهام » .

رأينا ان المقصود بالتفسير هو ازالة الغموض أو الابهام الذي يشوب منطوق الأحكام القضائية ، عن طريق بيان أو توضيح المعنى المراد من عبارات منطوق هذه الأحكام ، بحيث يسهل فهم المعنى المراد منه ، ويتحدد نطاقه ، وينتفى احتمالاً أكثر من معنى (٥١) .

أما اذا كان منطوق الأحكام القضائية لا يشوبه غموض أو ابهام ، بل على العكس يتسم لفظه بالصراحة ومدلوله بالوضوح ، فان طلب تفسيره يكون غير مقبول .

كذلك اذا التزم الحكم المطلوب تفسيره صحيح القانون ، وابتنى على أسباب تحمله ، فلا يؤثر في قضائه تفسيره احدى مواد القانون ، أيا كان وجه الرأي الذي اعتنقه في هذا الخصوص ، وبالتالي فان طلب تفسيره يكون غير مقبول .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« لما كان الحكم المطلوب تفسيره قد قضى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل في الطعن ، وكان هذا الحكم لا يشوبه غموض أو ابهام ، فهو بحسب صريح لفظه وواضح مدلوله ، انما يسرى على ما لم يكن قد تم قبل صدوره من اجراءات التنفيذ » .

لأن ما تم لا يتصور وقفه ، ولأن الشارع انما قصد بالمادة ٤٢٧ (٢٥١) مرافعات تفادى الضرر قبل وقوعه ، ولا يمكن الغاء ما تم من التنفيذ ، الا بنقض الحكم المطعون فيه . وهذا يختلف تماماً عن حكم وقف التنفيذ موضوعاً وسبباً وآثراً ، لما كان ذلك ، فان طلب التفسير يكون غير مقبول » (٥٢) .

(٥١) راجع البند ٩٦ ص ١٩٣ .

(٥٢) نقض ١٩٥٤/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ١ - ٥٧٧ - ٢٨٥ .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« متى كان الحكم قد التزم صحيح القانون وبنى على أسباب تحمله ، فإنه لا يؤثر في قضائه بعد ذلك ، ما ورد به متعلقا بتفسير مادة من مواد القانون ، أيا كان وجه الرأي الذي آتتقه في هذا الخصوص ، ومدى انطباقه أو عدم انطباقه على الدعوى المطروحة » (٥٣) .

.....

الفصل الثاني دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية

(١٠٧) تمهيد :

خصصنا الفصل الأول من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام القضائية . وقسمناه الى ثلاثة مباحث ، تناولنا في كل مبحث صورة من صور تلك الدعاوى .

فتكلمنا في المبحث الأول عن اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها ، وفي المبحث الثاني عن الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، وفي المبحث الثالث عن تفسير الغموض أو الإبهام في الأحكام ، أيا كانت طبيعة المحكمة القضائية مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية . وأيا كانت درجة المحكمة القضائية جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض (ما عدا الصورة الثانية حيث لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر للحكم بأكثر مما طلبه الخصوم) وذلك على التفصيل السالف .

ونخصص الفصل الثاني من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها ، نقسمه الى مبحثين ، نتناول في المبحث الأول قيود الأحوال المدنية السبعة (الزواج وبطلان الزواج والتصادق والطلاق والتطليق والتفريق الجسماني واثبات النسب) ، التي استثناهما المشرع من القاعدة العامة في اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الوقائع والسجل المدني عن طريق قرار قضائي ، بعد أن رأى المشرع أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، وبمعنى آخر أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني ، فجعل تغييرها أو تصحيحها عن طريق دعوى تصحيح تختص بها المحاكم القضائية ، دون اللجان القضائية . - ونتناول في المبحث الثاني القيود الأخرى - غير قيود الأحوال المدنية - وهي ثلاثة (الجنسية والديانة والمهنة) ، ويضاف إليها الاعلام الشرعى .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى المبحثين الآتين :

المبحث الأول : قيود الأحوال المدنية السبعة .

المبحث الثاني : القيود الأخرى .

المبحث الأول قيود الأحوال المدنية السبعة

(١٠٨) تمهيد :

تنص المادة ٤٧ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« (١) لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة . »

(٢) ويكون إجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التخليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب . بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها(١) . »

ويبين من هذه المادة أن القاعدة العامة فى تصحيح قيود الأحوال المدنية ، هى عدم اجواز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد .

والاستثناء الوارد على القاعدة هو أن المشرع استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية (الزواج وبطلان الزواج والتصديق والطلاق والتخليق والتفريق الجسماني واثبات النسب) ، رأى أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، وبمعنى آخر أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ (تابع) فى ١٩٩٤/٦/٩ .

- الهوامش من ٢ - ٢٣ محذوفة لأسباب فنية .

وسوف نتناول الكلام عن كل قيد من هذه القيود السبعة في بحثنا
مستقل على التوالي ، فنبين ماهيته وآثاره القانونية وكيفية تغييره أو تصحيحه
وذلك على النحو الآتي :

(١٠٩) ١ - الزواج :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ في شأن الأحوال المدنية
الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة
أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج ... بناء على أحكام أو وثائق
صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة
المشار اليها » .

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الأول من قيود الأحوال المدنية ، الذي
يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو الزواج (MARIAGE)

١ - تصحيح قيد الزواج بدعوى :

وضع المشرع في الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة في تصحيح
قيود الأحوال المدنية ، وهي عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود
الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء
على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من
القانون الجديد .

بعد ذلك ، أورد المشرع في الفقرة الثانية من المادة استثناء من
القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، أولها
الزواج ، رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ،
ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني ، فأوجب أن يكون
تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة
الاختصاص ، وليس بطلب .

فقد يحدث في الحياة العملية ، أثناء قيام المأذون أو الموثق بتحرير
عقد زواج العروسين ، وما يصاحب حفل القران أو الزفاف من هرج ومرج

وضجيج وزحام ، وقد ترتفع حرارة مشاعر الابتهاج الى حد اطلاق الأعيرة النارية ، التي قد تخطيء وتؤدي الى ما لا يحمد عقباه . . . في هذه الأجواء قد تقع أخطاء في عملية تدوين بيانات وثيقة الزواج ، سواء في اسم الزوج أو الزوجة أو غيرهما ممن يرد اسمهم في الوثيقة ، مثل تدوين اسم الشهرة بدلا من الاسم الحقيقي وغير ذلك . . . في هذه الحالات يكون تصحيح قيد الزواج عن طريق دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدني سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية) (٢٤) .

٢ - تعريف الزواج :

يعرف الفقه عقد الزواج بأنه عقد وضعه الشارع ، يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر ، على الوجه المشروع : وأركانه هي (الإيجاب - القبول) ، وشروط انعقاده هي (عاقدان - معقود عليه - صيغة للعقد) وشروط صحته هي (صلاحية المرأة لأن تكون محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها - عقد الزواج بحضور شاهدين - اعلان العقد) ، وشروط نفاذه هي (كمال الأهلية بالبلوغ والعقل والحرية) ، وشروط لزومه هي (ألا يثبت لأحد الزوجين أو لغيرهما حق فسخه) (٢٥) .

فالمقرر شرعا أنه يشترط لصحة الزواج أن تكون المرأة محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها ، وأن يحضر شاهدان زواجهما .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

(٢٤) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا في ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

(٢٥) الشيخ عمر عبد الله في « أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية » ط ٣

س ١٩٦١ ص ٢٣ و ٥٥ و ٦٧ و ٨٠ و ٩٢ و ٩٤ .

« ان المقرر فى فقه الأحناف ، لكى يكون الزواج صحيحا ، له وجود يحترمه الشارع ، ويرتب عليه آثاره الشرعية ، أن تكون المرأة محلا لعقد الزواج عليها ، بالنسبة لمن يريد زواجها ، وان يحضر زواجهما شاهدان .

لما كان ذلك ، وكان زنا الزوجة - ان ثبت - لا يؤثر فى محليتها لزوجها ولا يحرمها عليه أو يبطل عقد زواجهما . وكان الثابت من الأوراق أن عقد زواج الطاعنة بالمطعون ضده تم صحيحا ، فان الحكم المطعون فيه اذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما ذهبت اليه ، من أن زنا الزوجة يؤدى الى بطلان عقد زواجهما ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، (٢٦) .

كذلك المقرر شرعا انه يشترط لصحة الزواج ، عقد الزواج بحضور شاهدين ، مع ملاحظة أنه يحل للشاهد أن يشهد بالزواج ، ولو لم يعاينه ، متى اشتهر عنده ذلك الزواج بأحد نوعى الشهرة الحقيقية أو الحكمية .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان الراجع فى فقه الأحناف ، أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح ، ولو لم يعاينه ، متى اشتهر عنده ذلك بأحد نوعى الشهرة الحقيقية أو الحكمية .

فمن شهد رجلا وامراة يسكنان فى « وضع » وبينهما انبساط الأزواج ، أو شهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته ، حل له أن يشهد بالنكاح وان لم يحضر وقت العقد .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، انه استند فى قضائه بثبوت نسب الصغير للطاعن على قوله « ان هذه المحكمة تطمئن الى أقوال شهود المستأنف عليها أمام محكمة الدرجة الأولى ، وأمام هذه المحكمة ، من أن المستأنف عليهما زوجة المستأنف بصحيح العقد الشرعى ، ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ، ورزقت منه على فراش

(٢٦) نقض ١٩٩١/١/١٥ طعن ١١١٤ لسنة ٥٨ قضائية *

- الموسوعة الذهبية الاصدار المدنى ملحق رقم (٨) ص ٣٩٤ .

«الزوجية بالوليد شريف» ، وأنه ولد بعد ستة أشهر من تاريخ زواجهما في آخر سنة ١٩٧٩ ، ومن ثم يكون الصغير وليد زواج شرعى ، لخروج المستأنف مرافقا زوجته المستأنف عليها ، وعليها علامات الحمل بين الناس . وكان هذا الذى خلص اليه الحكم له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه ، (٢٧) .

كذلك المقرر شرعا أن المهر ايسر ركنا ولا شرطا لصحة الزواج ، وإنما شرع عوضا عن ملك الزوج الاستمتاع بزوجه شرعا . للزوجة الامتناع عن الدخول فى طاعة زوجها ، حتى تستوفى العاجل من المهر دون أن تعد ناشزا .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الاجماع على أن أداء المهر واجب شرعا للزوجة على زوجها ، وإن صح النكاح بدونه ، بحيث يجوز لها أن تمتنع عن أن تزف الى زوجها والدخول فى طاعته ، حتى تستوفى الحال من صداقها ، الذى اتفقا على تعجيله ، ولا تعد بهذا الامتناع ناشزا عن طاعته ، (٢٨) » .

كذلك المقرر شرعا فى المذهب الحنفى ، أنه اذا زوج المجنون نفسه ، فلا ينعقد عقده ، لأن عبارته ملغاة لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان رأى فى المذهب الحنفى انه اذا زوج المجنون نفسه ، فلا ينعقد عقده ، لأن عبارته ملغاة لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها . »

واذ كان الثابت فى الأوراق ، أن زوج الطاعنة سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها ، وأنه باشر عقد زواجه بنفسه ، فإن العقد لا ينعقد بعبارته ، ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعى ، ويكون طلاقه لها فى هذه الحالة واردا على غير محل .

(٢٧) نقض ١٩٩٠/٥/٢٢ طعن ٤ السنة ٥٨/٦٢ قضائية .

- الموسوعة الذهبية الاصدار المدنى ملحق رقم (٨) ص ٣٩٣ .

(٢٨) نقض ١٩٧٩/٢/٢١ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٥٨٨ - ١١١ .

واذ التزم الحكم المطعون فيه بهذا النظر في قضائه برفض دعوى الطاعنة ، فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢٩) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد الزواج :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ على أن :

« تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة » .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد الزواج ، لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الجزئية ، والتي عدتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي انعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ، عملاً بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم ان دعوى تصحيح قيد الزواج هي من الطلبات غير المقدرة القيمة ، التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقواعد العامة (المادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) (٣٠) .

٤ - تطبيقات قضائية :

- الدعوى ١٩٧٩/١٠٧ شرعى كلى دمياط ، المحكوم فيها بجلتة ١٩٧٩/١٠/٢٧ :

تتحصل وقائع الدعوى - حسبما يبين من مطالعة الأوراق - في أنه بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة دمياط الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) في ١٩٧٩/٥/٢ ، ومعلنة قانوناً ، رفع المدعى تلك الدعوى ضد المدعى عليهما (أمين سجل مدنى فارسكور - فتحة إبراهيم ابو مسلم) وقال شرحاً لها :

(٢٩) نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن ٦٤ لسنة ٨٤ قضائية .

(٣٠) المستشار أنور العمروسي في « أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال

الشخصية » ط ٢ س ١٩٦٤ ص ٤١٣ هـ (١) .

٢٠ أنه بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٧ وثق ماذون قسم ثان فارسكور عقد زواجه بالمدعى عليها الثانية ، وأثبت خطأ أن اسمة/السيد السيد السيد التابعى ، فى حين أن صحة اسمه هو/أبو الفتوح السيد السيد التابعى .
واختتم المدعى صحيفة دعواه بطلب الحكم - فى مواجهة المدعى عليه الأول بصفته - بتصحيح اسمة من/السيد السيد السيد التابعى ، الى/أبو الفتوح السيد السيد التابعى ، على أن يتحمل المصاريف .

وقدم المدعى تأييدا لدعواه جاذفة مستندات تضمنت الآتى :

١ - وثيقة عقد زواجه بالمدعى عليها الثانية رقم ٢٧٣٦٦٧ مؤرخة ١٩/١١/١٩٥٧ ، ثابت بها أن اسمه/السيد السيد السيد التابعى ، وأن اسم الزوج/فتحية إبراهيم أبو مسلم .
٢ - بطاقة عائلية رقم ١٥٤١ صادرة بتاريخ ٩/٤/١٩٦٢ سجل مدنى فارسكور ، ثابت أن اسمه/أبو الفتوح السيد السيد التابعى ، من مواليد ١٩٦٢/٥/٢٠ .

٣ - مستخرج رسمى بميلاده ، ثابت فيه أن اسمه/أبو الفتوح السيد السيد التابعى ، من مواليد ١٩٦٢/٥/٢٠ .

تدولت الدعوى بالجلسات ، وبجلسة ٩/٦/١٩٧٩ حضر المدعى والمدعى عليها الثانية وصادقت على الطلبات . وبجلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ وافقت النيابة العامة على الطلبات . وبجلسة ٢٧/١٠/١٩٧٩ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

« حيث انه عن الاختصاص بنظر دعوى تصحيح قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج ، فتنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ على أن : « تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة » . ولما كانت الدعوى الماثلة لم ترد ضمن المنازعات التى حددتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، فمن ثم لا تختص بها المحكمة الجزئية ، انما ينعقد الاختصاص بذلك المحكمة الابتدائية (راجع المستشار أنور العمروسى فى « أصول المرافعات الشرعية » ط ٢ س ١٩٦٤ ص ٤١٣ هـ (١)) .

وحيث انه عن موضوع الدعوى ، فتنص المادة ٣٦ من قانون الأحوال

المدينة رقم ٢٦٠ / ١٩٦٠ (المعدلة بالقانون رقم ١١ / ١٩٦٥) على أنه :

« (١) لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المدونة فى سجلات الواقعات والسجل المدنى ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ .

(٢) واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسمانى أو اثبات النسب ، بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها . »

وحيث أن الفقرة الأولى قد وضعت القاعدة العامة فى إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، وعقدت الاختصاص بذلك للجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤١ ، وهى تضم عنصراً قضائياً إذ أنها برئاسة رئيس نيابة . ثم جاءت الفقرة القضائية عن ذات المادة ووضعت استثناء حددت فيه عشر حالات هى : ١ - الجنسية ٢ - الديانة ٣ - المهنة ٤ - الزواج ٥ - بطلانه ٦ - التصديق ٧ - الطلاق ٨ - التطليق ٩ - التفريق الجسمانى ١٠ - اثبات النسب . فقد رأى المشرع أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، فجعل الاختصاص بها للمحاكم ، دون اللجنة القضائية المشار إليها (راجع النشرة التشريعية - العدد الثالث (مارس سنة ١٩٦٥) ص ٥٣٤ ، والمذكرة الايضاحية للقانون ص ٥٣٨) .

وحيث أن الاسم المطلوب تصحيحه وارد فى وثيقة زواج ، فهو اذن من قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج ، الأمر الذى يدخل فى الاستثناء الوارد فى المادة ٣٦ ، وتختص به المحكمة الابتدائية .

وحيث أن الدعوى ثابتة من المستندات المقدمة من المدعى ، وكان اسمه الوارد فى وثيقة زواجه رقم ٣٧٣٦٦٧ فى ١٩ / ١١ / ١٩٥٧ يقناير اسمه الصحيح ، ولم يحترض أحد على وجود تناين بين الأسمين ، ومن ثم يتعين القضاء له بالطلبات .

وحيث انه عن المصاريف ، فقد التزم بها المدعى على النحو الثابت بصحيفة الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة - فى مواجهة المدعى عايه الأول بصفته - بتصحيح

اسم المدعى من (السيد السيد السيد التابعى) الى (أبو الفتوح السيد السيد التابعى) ، وألزمت المدعى بالمصاريف (٣١) .

- الدعوى ١٩٧٩/٢٦١ شرعى كل دمياط ، المحكوم فيها بجلسة : ١٩٨٠/٢/٢٣

تتصل وقائع الدعوى - حسبما يبين من مطالعة الأوراق - فى انه بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة دمياط الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) فى ١٩٧٩/١٢/٣ ، ومعلنة قانونا ، رفعت المدعية تلك الدعوى ضد المدعى عليهم (أمين سجل مدنى فارسيكور - أحمد عبد الكريم عبد الدايم عثمان - كريم عبد الكريم عبد الدايم عثمان) ، وقالت شرحها لها :

انه بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥ عقد زواجهما على مورث المدعى عليهما الثانى والثالث ، وقد جاء بوثيقة الزواج اسم الشهرة/عبد الكريم عبد الدايم على عثمان ، فى حين أن اسمه الحقيقى/عبد العزيز عبد الدايم على عثمان .

واختتمت المدعية صحيفة دعواها يطلب الحكم - فى مواجهة المدعى عليه الأول بصفته - بتصحيح اسم زوجها المتوفى من/عبد الكريم عبد الدايم على عثمان ، الى/عبد العزيز عبد الدايم على عثمان ، وتحميل المصاريف .

وقدمت المدعية تأييدا لدعواها حافظة مستندات تضمنت الآتى :

١ - وثيقة عقد زواج الزوج المتوفى بها رقم ٣٤٩٢٨٣ فى ١٩٤٦/٧/٢٥ ، ثابت بها أن اسم الزوج/عبد الكريم عبد الدايم على عثمان ، واسم الزوجة/زينب أحمد طه .

٢ - صورة قيد ميلاد الزوج المتوفى صادرة من مكتب صحة الروضة بتاريخ ١٩٧٩/١/١٨ ، ثابت بها أن اسمه/عبد العزيز عبد الدايم على عثمان ، من مواليد ١٩٦٥/٢/٣ .

تداولت الدعوى بالجلسات ، وبجلسة ١٩٧٩/١٢/١٥ حضر وكيل

(٣١) محكمة دمياط الابتدائية للأحوال الشخصية ١٦٠٦/١٠/٢٧ فى الدعوى ١٩٧٩/١٠٧ - شرعى كل دمياط ، برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد الغنى رمضان رئيس المحكمة ، والدكتور محمد المنجى وريبع المتولى القاضين .

المدعية، وصمم على الطلبات ، وحضر المدعى عليهما الثانى والثالث وصادقا
على طلبات المدعية . وبجلسة ١٩٨٠/١/١٩ قدمت النيابة العامة مذكرة
بإلراى طلبت فيها الحكم للمدعية بالطلبات . وبجلسة ١٩٨٠/٢/٢٣
أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

« حيث انه عن الاختصاص بنظر دعوى تصحيح قيود الأحوال المدنية
المتعلقة بالزواج ، فتتص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون
١٩٣١/٧٨ على أن : « تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي
فى المنازعات الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى
نص المادتين الخامسة والسادسة » . ولما كانت الدعوى المبثلة لم ترد
تضمن المنازعات التى حددتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل
الحصر ، فمن ثم لا تختص بها المحكمة الجزئية ، انما ينعقد الاختصاص بذلك
للمحكمة الابتدائية (راجع المستشار أنور العمروسى فى « أصول المرافعات
الشرعية » ط ٢ س ١٩٦٤ ص ٤١٣ هـ (١) .

وحيث انه عن موضوع الدعوى ، فتتص المادة ٣٦ من قانون الأحوال
المدنية رقم ١٩٦٠/٢٦٠ (المعلقة بالقانون رقم ١٩٦٥/١١) على أنه :

« (١) لا يجوز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية
المدونة فى سجلات الواقعات والسجل المدنى ، الا بناء على قرار يصدر من
اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ .
(٢) واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون اجراء التغيير أو التصحيح
فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج
أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطلاق أو التفريق الجسماني أو اثبات
النسب ، بناء على أحكام أو وثائق صادرة عن جهة الاختصاص ، دون حاجة
الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

وحيث أن الفقرة الأولى قد وضعت القاعدة العامة فى اجراء أى تغيير
أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، وعقدت الاختصاص بذلك للجنة
القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤١ ، وهى تضم عنصرا قضائيا اذ أنها
برئاسة رئيس نيابة . ثم جاءت الفقرة الثانية من ذات المادة ووضعت
استثناء حددت فيه عشر حالات هى : ١ - الجنسية ٢ - الديانة ٣ - المهنة
٤ - الزواج ٥ - بطلانه ٦ - التصديق ٧ - الطلاق ٨ - التطلاق ٩ - التفريق
الجسماني ١٠ - اثبات النسب . فقد رأى المشرع أنها ذات خطر أكبر
ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، فجعل الاختصاص بها للمحاكم ، دون اللجنة

القضائية المشار إليها (راجع النشرة التشريعية العدد الثالث (مارس) سنة ١٩٦٥ ص ٥٣٤ والمذكرة الايضاحية للقانون ص ٥٣٨) .

وحيث ان الاسم المطلوب تصحيحه وارد في وثيقة زواج ، فهو اذن من قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج ، الأمر الذي يدخل في الاستثناء الوارد في المادة ٣٦ ، وتختص به المحكمة الابتدائية .

وحيث ان الدعوى ثابتة من المستندات المقدمة من المدعية ، وكان اسم زوجها المتوفى الوارد في وثيقة زواجها رقم ٣٤٩٢٨٣ في ١٩٤٦/٧/٢٥ وهو/عبد الكريم عبد الدايم علي عثمان ، يغير اسمه الصحيح وهو/عبد العزيز عبد الدايم علي عثمان ، ولم يعترض أحد على وجود تباين بين الاسمين ، بل حضر المدعى عليهما الثاني والثالث وصادقا على طلبات المدعية ، فمن ثم يتعين القضاء لها بالطلبات .

وحيث انه عن المصاريف ، فقد التزمت بها المدعية على النحو الثابت بصحيفة الدعوى ومحضر الجلسة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا - في مواجهة المدعى عليه الأول - بتصحيح اسم زوج المدعية المتوفى من/عبد الكريم عبد الدايم علي عثمان ، الى/عبد العزيز عبد الدايم علي عثمان ، وألزمت المدعية المصاريف (٣٢) .

(١١٠) ٢ - بطلان الزواج :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ في شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« يكون اجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها » .

(٣٢) محكمة دمايط الابتدائية للأحوال الشخصية ١٦٨٠/٢/٢٣ في الدعوى ١٩٧٩/٢٦١ شرعى كلى دمايط ، برئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد الغنى رمضان رئيس المحكمة وفاروق الرئيطم رئيس المحكمة والدكتور محمد المنجى القاضي .

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الثاني من قيود الأحوال المدنية ،
الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو بطلان الزواج
(annulation du mariage)

١ - تصحيح قيد بطلان الزواج بدعوى :

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح
قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود
الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على
قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون
الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع فى الفقرة الثانية استثناء من القاعدة العامة ،
بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية : ثانيهما بطلان الزواج .
رأى انها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر
حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن
طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ،
وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو
إبطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام أو القرارات والوثائق الموجبة لتصحيح
أو تثبيت أو تغيير أو إبطال قيود الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة
٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (٣٣) .

٢ - تعريف بطلان الزواج :

قلنا فى تعريف عقد الزواج بأنه عقد وضحه الشارع ، يفيد حل
استمتاع كل من الزوجين بالآخر ، على الوجه المشروع . - وأركانها هى
الايجاب والقبول . وهذان الركنان يتكون من مجموعهما عقد الزواج ،
الذى هو عبارة عن ربط الايجاب والقبول على وجه ينشأ عنه التزام مطلوب .
وبمعنى آخر هو ارتباط أحد الكلامين بالآخر على وجه يستتبع الاحكام ،

(٣٣) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

وذلك بوقوع الكلام الثانى جوابا معتبرا محققا لغرض الكلام الأول . -
وشروط انعقاده هي عاقدان ومعقود عليه وصيغة العقد . وهذه الشروط
تؤدى الى ارتباط أجزاء عقد الزواج شرعا . - **وشروط صحته** هي صلاحية
المرأة لأن تكون محلا لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها وعقد
الزواج بحضور شاهدين وعلان العقد . وهذه الشروط تظهر أهميتها في
كونها موصلة الى المقصود من عقد الزواج . - **وشروط نفاذه** هي كمال
الأهلية بالبلوغ والقول والحرية . وهذا الشرط تظهر أهميته في ترتيب
آثار الزواج . **وشروط لزومه** هي ألا يثبت لأحد الزوجين أو لغيرهما حق
فسخ عقد الزواج . وهذا الشرط تظهر أهميته في كون عقد الزواج
لا يمكن رفعه (٣٤) .

ويذهب الفقه الشرعى الى عدم التفرقة بين عقد الزواج الباطل وعقد
الزواج الفاسد ، فالأول هو الذى فقد أحد أركانه ، والثانى هو الذى فقد
أحد شروطه ، ولا يوجد فارق عملى بين النوعين . فليس الزواج عندهم
الا قسمين : أحدهما صحيح والآخر غير صحيح . والعقد غير الصحيح
لا يترتب عليه شيء مطلقا ، لأن الأصل فى العلاقة بين الرجل والمرأة هو
التحريم ، حتى يقوم سبب شرعى يثبت الحل ، وهو عقد الزواج الصحيح .
فاذا وجد عقد الزواج الصحيح نقل تلك العلاقة من التحريم الى الحل ، وان
وجد عقد الزواج الفاسد فلا يعترف به من الشارع ، ولا يترتب عليه حكما
شرعيا بمقتضى الوجود المجرد ، ولذلك لا تثبت به نفقة ، ولا طاعة ، ولا
توارث بأى حال ، ولا حق لأحدهما قبل الآخر (٣٥) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد بطلان الزواج :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨
على أن :

« تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي فى المنازعات
الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين
الخامسة والسادسة » .

(٣٤) راجع ص ٢٢٠ .

(٣٥) الشيخ محمد أبو زهرة فى « الأحوال الشخصية » ط ٣ ص ١٩٥٧ بند ١٢٢

ص ١٧٠ .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد بطلان الزواج ، لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الابتدائية ، والتي عدتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ، عملاً بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم ان دعوى تصحيح قيد بطلان الزواج هي من الطلبات غير المقدرة القيمة التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقواعد العامة (المادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) (٣٦) .

٤ - تطبيقات قضائية :

- المقرر قانوناً أن بطلان الزواج هو الجزء المترتب على عدم استجماع عقد الزواج لشروط انشائه الموضوعية والشكلية ، وهو ينسحب على الماضي ، ويختلف في ذلك عن أسباب انحلاله كالطلاق والفسخ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« بطلان الزواج هو الجزء المترتب على عدم استجماع شروط انشائه الموضوعية منها والشكلية ، وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر أن الزواج لم يقم أصلاً ، بخلاف أسباب انحلال الزواج من طلاق أو فسخ ، والتي تعتبر انتهاء له بالنسبة للمستقبل ، مع الاعتراف بكافة آثاره في الماضي » (٣٧) .

- المقرر قانوناً أن شروط انعقاد عقد الزواج هي عاقدان - معقود عليه - صيغة للعقد . ويشترط في العاقلين أن يكون كلاهما مميزاً ، فإن كان أحدهما غير مميز بأن كان مجنوناً ، أو معتوهاً غير مميز ، أو صبيّاً غير مميز ، فلا ينعقد الزواج بعبارته ، لأن العقد يعتمد على الإرادة والرضا من العاقد ، وهذا غير متحقق في الشخص غير المميز ، وهو المجنون ومن ألحق به في الحكم ، لفقدان أصل الأهلية وهو التمييز (٣٨) .

ويترتب على ذلك أن مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه ، لا يؤدي

(٣٦) المستشار أنور العمروسي المرجع السابق الموضع السابق .

(٣٧) نقض ١٩٧٥/١١/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢ - ١٤٤٤ - ٢٧٢ .

(٣٨) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٦٨ .

إلى انعقاد العقد بعبارته ، أو ترتيب آثار الزواج ، وبالتالي فإن طلاقه لا يرد على محل .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الرأى فى المذهب الحنفى أنه إذا زوج المجنون نفسه ، فلا ينعقد عقده ، لأن عبارته ملغاة لا أثر لها ولا ارتباط ينشأ بوجودها .

وإذا كان الثابت فى الأوراق أن زوج الطائفة سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها ، وأنه باشر عقد الزواج بنفسه . فإن العقد لا ينعقد بعبارته ، ولا تترتب عليه آثار الزواج الشرعى ، ويكون طلاقه لها فى هذه الحالة واردا على غير محل ، (٣٩) .

- المقرر قانونا أن شروط انعقاد الزواج هى عاقدان - معقود عليه - صيغة العقد . ويقصد بالمعقود عليه محل العقد فى الزواج ، وهى المرأة . وقد اعتبرت المرأة محلا للزواج - ولم يعتبر الزجل محلا له ، مع أن الزواج يقوم على الاثنين معا - لظهور أكثر أحكام الزواج فى المرأة . ويشترط فى الزواج أن تكون المعقود عليها - محل العقد - غير محرمة على الرجل بأى سبب من أسباب التحريم المؤبد أو المؤقت .

ففى التحريم المؤبد لا تحل المرأة لمن حرمت عليه فى أى وقت من الأوقات ، لأن سبب التحريم مؤبد ، لكونه صفة ملازمة للمرأة غير قابلة للزوال ، مثل القرابة المحرمة : الأمومة والبنوة والأخوة .

وفى التحريم المؤقت ، لا تحل المرأة لمن حرمت عليه ما دامت الحالة الخاصة بسبب التحريم ما زالت قائمة ، فإذا زال هذا السبب زال التحريم المؤقت ، مثل كون المرأة متزوجة أو معتدة الغير أو مشركة (٤٠) .

ويترتب على ذلك ، أن زواج المرأة المسلمة بغير المسلم حرام ، ولا ينعقد عقد الزواج أصلا ، ولا يثبت منه النسب .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المسلمة لا تتزوج الا مسلما ، وزواج المسلمة بغير المسلم حرام

(٣٩) نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٦٤٠ - ١٣٦ .

(٤٠) الشينخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ١٢٤ .

باتفاق ، ولا يتعقد أصلا ولا يثبت منه النسب « (٤١) .

١- المقرر قانونا ان من شروط صحة عقد الزواج حضور شاهدين
رجلين أو رجل وامرأتين . والدليل على هذا قول الرسول صلى الله عليه
وسلم : « لا نكاح الا بشهود » . والحكمة من اشتراط الشهادة على عقد
الزواج ، هو اعلان هذا العقد ، واطهار أمره بين الناس حتى ينتفى الريب ،
وتمتنع مقالات السوء ، وتندفع مقالات الشبهات عن الزوجين ، اذا ما رأى
الناس الزوج يتردد على زوجته ، ويقيم معها فى مسكن واحد ، ويعاشرها
معاشرة الأزواج ، ولم يكن عقد الزواج قد أعلن وأذيع بين الناس . ولهذا
قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « أعلنوا النكاح ولو بالدف » . ثم ان
الفرق بين الزواج والسفاح هو الاعلان من غداة . ويتحقق الاعلان بحضور
الشاهدين مع العاقدين ، ولو اتفقوا على كتمان أمر الزواج ، لأن السر
لا يكون بين أربعة أشخاص (٤٢) .

ويترتب على ذلك أن الزواج الذى لا يحضره شهود هو زواج فاسد .
ولكن يثبت به النسب ، بشرط أن يكون الزواج ثابتا بالفراش أو بالاقرار
أو بالبينة الشرعية .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المقرر فى الفقه الحنفى أن الزواج الذى لا يحضره شهود ، هو زواج
فاسد ، يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقى ،
والقاعدة فى اثبات النسب أنه اذا استند الى زواج صحيح أو فاسد ، فيجب
لشوته أن يكون الزواج ثابتا لا نزاع فيه ، سواء كان الاثبات بالفراش أو
بالاقرار أو بالبينة الشرعية وهى على من ادعى » (٤٣) .

(١١١) ٣ - التصادق :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية
الجديد على أنه :

(٤١) نقض ١٩٦٧/٣/٨ مجموعة محكمة النقض ١٨ - ٢ - ٥٨٥ - ٩٢ .

(٤٢) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٨٠ .

(٤٣) نقض ١٩٧٨/٥/٣١ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ١٣٧٩ - ٢٦٧ .

- نقض ١٩٦٦/١٢/٧ مجموعة محكمة النقض ١٧ - ٤ - ١٨١١ - ٢٦٢ .

« يكون اجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق ٠٠٠ بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الثالث من قيود الأحوال المدنية ، الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو التصديق على الزواج .

١ - تصحيح قيد التصديق بدعوى :

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع فى الفقرة الثانية استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، ثالثها التصديق على الزواج . رأى أنها على درجة أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فأوجب أن يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (٤٤) .

٢ - تعريف التصديق :

يمكن تعريف التصديق على الزواج بأنه اقرار مزدوج من الرجل والمرأة

(٤٤) الوقائع المصرية . العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

بحصول الاقتران والارتباط والزواج بينهما ، وهو اصفاء الوصف الشرعى
الرسمى على التزاوج الحاصل بين الرجل والمرأة فى وثيقة عقد زواج رسمى
يفيد حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع . وهو لا يعد
انشاء لزواج جديد وانما يعتبر مجرد وسيلة لاثبات الزواج بموجب سند
زوجية رسمى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« التوثيق لا يعد انشاء لزواج جديد ، ولا يعتد ببياناته سواء المنقولة
عن العقد الاصلى أو المثبتة على لسان الزوجين ، للمحاجة فى تحديد الطائفة
أو الملة التى ينتميان أو أحدهما اليها ، لأنه لا يعدو أن يكون وسيلة أصلية
للزواج ، لأن اقرار أحد الزوجين فى وثيقة التصديق بانتمائه الى طائفة
معينة ، لا يفيد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم تغييره لتلك
الطائفة ، ولا ينهض وحده دليلا على رجوعه اليها ، اذا كان قد سبق له
الخروج منها ، اذ قد يكون المراد منه مجرد تيسير توثيق العقد ، دون مساس
بالملة أو المذهب أو الطائفة التى أصبح ينتمى اليها فى حقيقة الواقع » (٤٥) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد التصديق :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨
على أن :

« تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المنازعات
الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين
الخامسة والسادسة » .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد التصديق
على الزواج ، لم يرد ضمن المنازعات التى تختص بها المحاكم الجزئية ، والتى
عددتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي
ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ،
عملا بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم ان دعوى تصحيح قيد التصديق على الزواج هى من الطلبات غير
المقدرة القيمة التى تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقا للقواعد العامة
(المادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) .

(١١٢) ٤ - الطلاق :

تبني المادة ٤٧/٢ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها . »

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الرابع من قيود الأحوال المدنية ، الذي يكون تصحيحه عن طريق دعوى قضائية هو الطلاق (divorce)

١ - تصحيح قيد الطلاق بدعوى :

وضع المشرع في الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة في تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهي عدم جواز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد أو الوفاة أو قيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بذلك أورد المشرع في الفقرة الثانية استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، رابعها الطلاق : رأى أنها على درجة أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني ، فأوجب أن يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس يطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدني بسجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية (٤٦) .

(٤٦) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا في ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

٢ - تعريف الطلاق :

يعرف الفقه الطلاق بأنه رفع قيد الزواج المعنوي . والمراد برفع قيد الزواج رفع أحكامه وعدم استمراره ، لأن عقد الزواج بعد وقوعه لا يمكن رفعه . ورفع قيد الزواج الصحيح يسمى طلاقاً ، أما رفع قيد الزواج غير الصحيح فيسمى فسخاً أى فسخاً للعقد الذى وقع فاشتدائاً .

ورفع قيد الزواج الصحيح فى الحال يكون بالطلاق البائن ، لأن بمجرد حصول الطلاق البائن بين الزوجين لا يحل للمطلق أن يستمتع بمطلقته ، وليس له أن يراجعها ويعيدها الى عصمته الا برضاها وعقد ومهر جديدين ، وان كانت المطلقة بائناً لا تزال فى العدة .

ورفع قيد الزواج فى الحال يكون بالطلاق الرجعى . فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً ، فإن الزوجية لا تزال قائمة بينهما ، كما كانت قبل وقوع الطلاق ، ما دامت المطلقة رجعياً لا تزال فى العدة . ولذلك يجوز لمن طلق زوجته طلاقاً رجعياً أن يراجعها فيعيدها الى عصمته . ولا تتوقف الرجعة على رضا الزوجة ولا تحتاج الى عقد أو مهر جديدين . فإذا انقضت مدة العدة دون أن يراجع الزوج زوجته ارتفع قيد الزواج ، وأصبح الطلاق بائناً ، فلا يجوز للمطلق أن يراجع مطلقته بعد ذلك الا برضاها وعقد ومهر جديدين كما رأينا فى الطلاق البائن .

وقد يقع الطلاق بلفظ صريح لا يتختمل غير الطلاق بخسب اللفظة والعرف . وقد يقع الطلاق باللفظ غير صريح فيتختمل معنى الطلاق وغيره ، فعندئذ لا يقع به الطلاق الا اذا ارتبط بالنية على النحو الذى يجرى به العمل (٤٧) .

والمقرر قانوناً أن حكم الطلاق الرجعى رفع قيد الزواج الصحيح فى الحال لا فى الحال . وآثاره نقص عدد الطلقات التى يملكها الزوج على زوجته ، وحق المراجعة دون ارادة أو علم الزوجة ، وانتهاء رابطة الزوجية بانتهاء العدة .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الطلاق الرجعى يرفع قيد الزواج الصحيح فى الحال لا فى الحال ،

ولا يزيل ملكا ولا حلا ما دامت العدة قائمة . ويترتب عليه أثران : أولهما نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته والمراجعة لا تمحو هذا الأثر . وثانيهما تحديد الرابطة الزوجية بانتهاء العدة ، بعد أن كانت غير محددة « (٤٨) » .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في فقه الحنفية أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئا من أحكام الزوجية . فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من الأثر إلا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته ، ولا تزول حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة . والمطلق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يملك مراجعة زوجته بالقول أو بالفعل ما دامت في العدة ، ولا يشترط لصحة الرجعة رضا الزوجة ولا علمها » (٤٩) .

« والمقرر قانونا أن الطلاق المقترن بالعدد لفظا أو إشارة ، والطلاق المتتابع في مجلس واحد ، لا يقع به إلا طلاق رجعية واحدة » .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا وإحدى - يشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد - لأنه مقترن بالعدد في المعنى ، وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد . يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يوقع على دفعات متعددة ، وأن الآية الكريمة « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريع بإحسان » ، ذكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة ، وإن دفعات الزواج جعلت ثلاثا ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والاحتسبال . ولتجرب المرأة نفسها أيضا ، حتى إذا لم تفد التجارب ووقعت الثالثة ، علم أنه ليس في البقاء خير ، وإن الانفصال أحق وأولى » (٥٠) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة الطلاق المقترن بالعدد

(٤٨) نقض ١٩٧٨/٣/١ مجموعة محكمة النقض ٢٩ - ١ - ٦٥٨ - ١٢٩ .

(٤٩) نقض ١٩٧٥/١١/٥ مجموعة محكمة النقض ٢٦ - ٢ - ١٣٧٦ - ٢٦١ .

(٥٠) نقض ١٩٦٠/٦/٢٣ مجموعة محكمة النقض ١٠١ - ٢ - ٤٧١ - ٧٤ .

كَلْفَظًا أو إشارة ، بالتطبيق للمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، يشتمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد ، لأنه مقترن بالعدد في المعنى ، وإن لم يوصف بلفظ الطلاق بالعدد .

وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن اقرار الطاعن بطلاق المطعون عليها ، كان مجرداً عن العدد لفظاً أو إشارة ، ولم يكن طلاقاً على مال ، وليس مكملًا للثلاث ، وحصل بعد الدخول ، فإنه لا يقع به إلا مرة واحدة ، ويكون طلاقاً رجعيًا ، ولا عبرة بوصف الطلاق الذي يرد على لسان أحد الزوجين ، (٥١) .

- المقرر قانوناً أن الطلاق المضاف إلى الماضي ، وقوعه من وقت اقرار الزوج به ، لا أثر لمصادقة الزوجة أو تكذيبها أو ادعائها الجهل به ، مصادقة الزوجة أثرها قاصر على إسقاط حقها في النفقة .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الفتوى أن الأصل في انطلاق المضاف إلى الماضي ، أن يكون من وقت الاقرار به من الزوج مطلقاً ، وسواء أصدقته الزوجة فيه أو كذبت ، إذا ادعت جهلها به نفيًا لثمة المواقعة ، مخالفة أن يكونا اتفاقاً على الطلاق وانقضاء العدة ، توصلًا إلى تصحيح اقرار الزوج المريض لها بالدين ، أو ليحل له الزواج بأختها أو أربع سنواها . ولا تعدو مصادقة الزوجة زوجها ، المقرر في إسناد طلاقها إلى تاريخ سابق ، إلا إسقاطاً لحقها في النفقة وما إليها ، دون أن يعمل بهذه المصادقة فيما هو من حقوق الله تعالى » (٥٢) .

- المقرر قانوناً ، أن الطلاق يقع باللفظ الصريح قضاء وديانة ، دون حاجة إلى نية الطلاق :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ، وما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالاً بالطلاق البائن ، أو مآلاً بالطلاق الرجعي إذا لم يعقبه الرجعة أثناء العدة ، على أن

(٥١) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٨٨ - ٢٢٢ .

(٥٢) نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ١٢٨٨ - ٢٢٢ .

يصادف محلاً لوقوعه ، ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاءً وديانةً دون حاجة إلى نية الإطلاق» (٥٣) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إلقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط فيما يقع به الطلاق ، أن يصدر ممن يملكه ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح ، بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه جالاً بالطلاق البائن ، أو مآلاً بالطلاق الرجعي إذا لم تعقبه الرجعة أثناء العدة ، على أن يصادف محلاً لوقوعه ، ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاءً وديانةً دون حاجة إلى نية الطلاق . »

ومن ثم فإن لفظ الطلاق الصريح الصادر من الطاعن بالأشهاد - أمام المتأذون - والذي ورد منجزاً غير معلق يقع به الطلاق طبقاً للنصوص الفقهية ، باعتباره منبث الصلة بما يسوقه الطاعن من أن نيته انصرفت إلى اثبات طلاق معلق على شرط وقر في ذهنه تحققه» (٥٤) .

- المقرر قانوناً أن الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة هو طلاق بائن طبقاً للمادة ٥ من المرسوم بقانون ١٩٢٩/٢٥ .
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« إذ يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطلاق الذي تم بين والددة الطاعن ومورث المطعون عليهم بتاريخ ١٩٤٤/٥/٧ ، كان طلاقاً نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة ، فيكون الطلاق بائناً طبقاً للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، التي تنص على أن كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال» (٥٥) .

- المقرر قانوناً جواز الرجعة بالقول أو بالفعل ، استناداً للحكم إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية بعد الطلاق الرجعي ، مؤداه اتخاذ الحكم من هذه الشهادة دليلاً على حصول المراجعة .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

(٥٣) نقض ١٩٧٤/٣/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٥٢٦ - ٨٥ .
(٥٤) نقض ١٩٧٦/٤/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ١٠٢٤ - ١٩٥ .
(٥٥) نقض ١٩٧٥/١/٢٩ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ٢٩٧ - ٦٤ .

« متى كان الحكم قد استند الى شهادة الشهود ، باستمرار الحيلة الزوجية - بعد الطلاق الرجعي - حتى وفاة الزوج ، فانه يكون قد اتخذ من هذه الشهادة دليلا على حصول مراجعة الزوج لزوجته ، وليس في ذلك ما يعتبر مخالفة للقانون ، طالما أن الرجعة تكون اما بالقول أو بالفعل . ومن ثم يكون الحكم قد استند في اثبات الزوجية الى دليل مقبول » (٥٦) .

- اتفاق فقهاء الشريعة الاسلامية على عدم استلزام توثيق الطلاق عند وقوعه او لاثباته - اختلافهم في اشتراط الاشهار على الطلاق - وجوب اشهار الطلاق لدى الموثق المختص م ٥ مكررا ق ١٩٢٩/٢٥ معدل بالقانون ٤٤/ ١٩٧٩ - هدفه - عدم سرعان آثار الطلاق بالنسبة للزوجة الا من تاريخ علمها به .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وإن اختلف فقهاء الشريعة الاسلامية في اشتراط الاشهاد على الطلاق - فبينما أوجب البعض - ذهب الغالبية الى انه ليس شرطا لوقوعه ، لأن الأمر به في قوله تعالى « فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم » . وللندب لا للوجوب ، غير أن أحداً منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقاً .

لما كان ذلك ، وتكاثرت ما نصت عليه المادة الخامسة مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ (القانون ١٠٠/١٩٨٥ حاليا) من وجوب مبادرة المطلق الى توثيق اشهار طلاقه لدى الموثق المختص ، لم يهدف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - الى وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج ، أو على جواز اثباته قضاء بكافة الطرق ، وإنما هدف الى مجرد عدم سرعان آثاره بالنسبة للزوجة ، الا من تاريخ علمها به . فانه لا على محكمة الموضوع اذا استتمت اثباتا للطلاق المدعى به الى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحررة عنه » (٥٧) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان الشريعة الاسلامية التي تحكم الزوجية التي كانت قائمة بين

(٥٦) نقض ١٩٦٠/٦/٢٣ مجموعة محكمة النقض ١١ - ٢ - ٤٧١ - ٧٤ .

(٥٧) نقض ١٩٨٢/١١/٢٣ مجموعة محكمة النقض ٣٣ - ٢ - ١٠٢٤ - ١٨٤ .

المطعون ضدها الأولى والمطعون ضده الثاني - وعلى ما ورد بالذاكرة الايضاحية للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - تجيز اثبات حصول الطلاق بجميع طرق الاثبات الشرعية بما في ذلك البينة . وهو ما ينفي عن الحكم المطعون فيه ، الخطأ في احالته الدعوى الى التحقيق ، لاثبات انحلال تلك الزوجية بالطلاق ، قبل الزواج الثاني للمطعون ضدها الأولى من شقيق الطاعن .

لما كان ذلك ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ، مما يستقل به قاضي الموضوع ولا معقب عليه في تكوين عقيدته ، مما يدلي به شهود أحد الطرفين ، ما دام لم يخرج في ذلك عما تحمله أقوالهم .

وكان البين من محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف ، أن اتفقت أقوال شاهدي المطعون ضدها الأولى ، على انفصام عرى الزوجية بينها وبين المطعون ضده الثاني بالطلاق البائن قبل زواجهما من شقيق الطاعن بعدة سنوات ، ولم تكن مرتبطة بزوجية قائمة عند هذا الزواج ، فان المجادلة في اطمئنان المحكمة الى هذه النية والأخذ بما استخلصته منها سنداً لقضائها ، لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل ، لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعي برمته على غير أساس ، (٥٨) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد الطلاق :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ على أن :

« تختص المحاكم الابتدائية بالحكم الابتدائي في المنازعات الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة ، » .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد الطلاق ، لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الجزئية ، والتي عددها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية .

ثم ان دعوى تصحيح قيد الطلاق هي من الطلبات غير المقدرة القيمة ،

التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقا للقواعد العامة (المادتان ٤٧ و ٤٨)

٤ - تطبيقات قضائية :

- الدعوى ١٦٢/١٩٧٩ شرعى كا دمياط ، المحكوم فيها بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ :

تتوصل وقائع الدعوى - حسبما يبين من مطالعة الأوراق - فى انه بصحيفة مودعة قلم كتاب محكمة دمياط الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) فى ١٩٧٩/٩/٢٥ ، ومعلنة قانونا ، رفعت المدعية تلك الدعوى ضد المدعى عليهما (أمين سجل مدنى بندر دمياط - محمد ابراهيم حسن الغازى) . وقالت شرحا لها :

انها كانت زوجة للمدعى عليه الثانى ، وبتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨ طلقها . بموجب اشهاد طلاق برقم ١١ على يد مأذون قسم أول دمياط ، وذلك باسم الشهرة/أمينة محمد الغريب المحبوب ، فى حين أن اسمها الحقيقى/سميحة الغريب المحبوب ، كما هو ثابت ببطاقتها الشخصية وشهادة ميلاد أولادها .

واختتمت المدعية صحيفة دعواها بطلب الحكم - فى مواجهة المدعى عليه الأول - بتصحيح اسمها الوارد باشهاد الطلاق رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨ من/أمينة محمد الغريب المحبوب ، الى/سميحة الغريب المحبوب ، على أن تتحمل بالمصاريف .

وقدمت المدعية تأييدا لدعواها حافظة مستندات تضمنت الآتى :

١ - اشهاد طلاق رقم ١١ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨ مسجل برقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٣١ سجل مدنى بندر دمياط ، ثابت به أن اسمها/أمينة محمد الغريب المحبوب .

٢ - بطاقة شخصية رقم ١٩٩٣٦ سجل مدنى مركز دمياط ، صادرة بتاريخ ١٩٧١/٤/١٣ ، ثابت بها أن اسمها/سميحة الغريب المحبوب .

٣ - شهادتا ميلاد ولديها نبيل من مواليد ١٩٧٥/٤/٨ ، وعبد المنعم من مواليد ١٩٧٦/٧/١٧ ، وثابت بهما أن اسمها/سميحة الغريب المحبوب .

تداولت الدعوى بالجلسات ، وبجلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ حضرت المدعية وصممت على الطلبات وألزمت بالمصاريف . وقدمت النيابة العامة المذكورة بالموافقة على الطلبات .

وبجلسة ١٩٧٩/١١/٢٤ أصدرت المحكمة الحكم الآتي :

حيث أنه عن الاختصاص بنظر دعوى تصحيح قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالطلاق ، فتنبص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ على أن : « تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية » - بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة « ، ولما كانت الدعوى الماثلة لم ترد ضمن المنازعات التي جددتها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة على سبيل الحصر ، فمن ثم لا تختص بها المحكمة الجزئية ، إنما ينبغي الاختصاص بذلك للمحكمة الابتدائية (راجع المستشار أنور العجوسي في « أصول المرافعات الشرعية » ط ٢ س ١٩٦٤ ص ٤١٣ هـ (١)) .

وحيث أنه عن موضوع الدعوى فتنبص المادة ٣٦ من قانون الأحوال المدنية رقم ١٩٦٠/٢٦٠ (المعدل بالقانون رقم ١٩٦٥/١١) على أنه :

« (١) لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المدونة فى سجلات الوقعات والسجل المدني ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ .

(٢) واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب ، بناء على أحكام أو وثائق صادرة عن جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

وحيث ان الفقرة الأولى قد وضعت القاعدة العامة فى إجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، وعقدت الاختصاص بذلك للجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤١ ، وهى تضم عنصراً قضائياً إذ أنها برئاسة رئيس نيابة . ثم جاءت الفقرة الثانية من ذات المادة ووضعت استثناء حددت فيه عشر حالات هى : ١ - الجنسية ٢ - الديانة ٣ - المهنة ٤ - الزواج ٥ - بطلانه ٦ - التصديق ٧ - الطلاق ٨ - التطليق ٩ - التفريق الجسماني ١٠ - اثبات النسب . فقد رأى المشرع أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، فجعل الاختصاص بها للمحاكم ، دون اللجنة المشار اليها (راجع النشرة التشريعية العدد الثالث (مارس سنة ١٩٦٥) ص ٥٣٤ ، والمذكرة الايضاحية للقانون ص ٥٣٨) .

وحيث ان الاسم المطلوب تصحيحه وارد في اشهاد طلاق ، فهو اذن من قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالطلاق ، الأمر الذى يدخل فى الاستثناء الوارد فى المادة ٣٦ ، وتختص به المحكمة الابتدائية .

وحيث ان الدعوى ثابتة من المستندات المقدمة من المدعية ، وكان اسمها الوارد فى اشهاد طلاقها رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٢٨ مسجل برقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٧/٣١ سجل مدنى بندر دمياط يغير اسمها الصحيح ، ولم يعترض أحد على وجود تباين بين الاسمين ، ومن ثم يتعين القضاء لها بالطلبات .

وحيث انه عن المصاريف ، فقد التزمت بها المدعية على النحو الثابت بصحيفة الدعوى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة - قى مواجهة المدعى عليه الأول - بتصحيح اسم المدعية من/ أمينة محمد الغريب المحبوب ، الى/ سميحة الغريب المحبوب ، وألزمها المصاريف ، (٥٩) .

(١١٣) ٥ - التطليق :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ فى شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

ويبين من هذه الفقرة أو القيد الخامس من قيود الأحوال المدنية ، الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو التطليق (divorce par le juge)

١ - تصحيح قيد التطليق بدعوى :

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح

(٥٩) محكمة دماط الابتدائية للأحوال الشخصية ١٩٧٩/١١/٢٤ فى الدعوى ١٩٧٩/١٦٢ شرعى كلى دماط ، برئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الفنى رمضان رئيس المحكمة والدكتور محمد المنجى وربع المتولى القاضيين .

قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المدونة فى سجلات الوقعات والسجل المدنى ، الا بناء على قرار يصدر عن اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون .

بعد ذلك ، اورد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، خامسها التطبيق . رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود واقعات الأحوال المهنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (٦٠) .

٢ - تعريف التطبيق :

يعرف الفقه التطبيق بأنه الطلاق الذى يتم بواسطة القاضى . ذلك أن الاسلام يتلخص فى مبدأين أساسيين : الأول عدم الشرك بالله . والثانى عدم الاضرار بالغير . وأولى الناس بعدم الاضرار هى الزوجة . وقد عبرت عن هذا المبدأ بشأن الزوجة الآيات الكريمة : « من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة » (٦١) ، « وعاشروهن بالمعروف » (٦٢) ، « الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٦٣) .

فاذا انتفت المودة والرحمة بين الزوجين ، واذا فانت المعاشرة

(٦٠) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

(٦١) سورة الروم الآية ٢١ .

(٦٢) سورة ٠٠٠٠ الآية ٠٠٠٠ .

(٦٣) سورة البقرة الآية ٢٢٨ .

والامساك بالمعروف ، وجبل محلها الاضرار بالزوجة ، تعين التسريح
بالاحسان . واذا تعنت الزوج في ذلك . ورفض طلاق زوجته ، تفاقم الاضرار
- بمعناه الواسع - بالزوجة . وهنا جعلت لها الشريعة الاسلامية الحق في
أن ترفع أمرها الى القضاء ، بطلب تطليقها من زوجها ، لكي تتمكن من دفع
الضرر عن نفسها ، لأنها لا تملك الطلاق . حتى اذا أثبتت ما يسوغ شرعا
تطليقها من زوجها بأى طريق من طرق الاثبات القانونية والشرعية ، حكم
لها القاضي بتطليقها منه بناء على طلبها .

ولعل الأساس القانوني والشرعي في منح القاضي سلطة تطليق
الزوجة من زوجها ، هو أن امتناع الزوج عن طلاق زوجته في حالات الاضرار
هو ظلم منه ، والذي يرفع الظلم عن الناس هو القاضي ، لأنه معين للنظر
في مصالح الناس الدينية والدنيوية واحقاق الحق ورفع الظلم ، ومن هنا
يتدخل نائبا عن الزوج - نيابة قانونية مصدرها القانون - في ايقاع
الطلاق أو التطليق بموجب حكم قضائي .

وتتلخص الحالات القانونية والشرعية التي يجوز فيها للقاضي تطليق
الزوجة على زوجها - بناء على طلبها - في خمس حالات هي : ١ - التطليق
لعدم الانفاق ٢ - التطليق لعيب في الزوج (المادتان ٤ و ٩ من القانون
١٩٢٠/٢٥) ٣ - التطليق للضرر ٤ - التطليق لغيبة الزوج عن زوجته بلا
عذر مقبول ٥ - التطليق لحبس الزوج (المواد ٦ و ١٢ و ١٤ من القانون
١٩٢٩/٢٥) (٦٤) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد التطليق :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨
على أن :

« تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات
الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين
الخامسة والسادسة » .

وبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد التطليق ،
لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الجزئية ، والتي عدتها

(٦٤) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٤٦٩ .

المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي -ينعقد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ، عملاً بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم إن دعوى تصحيح قيد التطلاق هي من الطلبات غير المقدرة القيمة ، التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقواعد العامة (المادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) (٦٥) .

٤ - تطبيقات قضائية :

- المقرر قانوناً اختلاف السبب في دعوى التطلاق طبقاً للمادة ٦ من القانون ١٩٢٩/٢٥ ، عن السبب في دعوى التطلاق طبقاً للمادة ١١ مكرراً (ثانياً) من ذات القانون المضافة بالقانون ١٩٨٥/١٠٠ .

فالسبب في الدعوى الأولى يكون للاضرار بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ومن أمثلة ذلك : الإيذاء بالقول أو بالفعل ، الهجر في الفراش ، تعدد الخصومات والإتهام بارتكاب الجرائم ، التراخي في اتمام الزواج .

والسبب في الدعوى الثانية يكون لاستحكام الخلاف بين الزوجين ، ومثاله التشريعي الزواج بأخرى دون رضاها ، وهو ضرر خاص على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٨٥/١٠٠ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التطلاق لاضرر - مناطه - ثبوت الضرر - بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين .

لما كان ذلك ، وكان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً ثانياً من ذات المرسوم بقانون ، والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن : « ... وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لانتهاء النزاع بينهما صلحاً ، باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة . فإذا بان أن الخلاف مستحكم ، وطلبت الزوجة التطلاق ، اتخذت

(٦٥) المستشار أنور العمروسي في « أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال

الشخصية » ط ٢ س ١٩٦٤ ص ٤١٣ هـ (٦) .

المحكمة اجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ الى ١١ من هذا القانون «
- مؤدام أن طلب الزوجة التطليق على زوجها أثناء نظر اعتراضها على دعوتها
للعودة لمنزل الزوجية مناطه استحكام الخلاف بين الزوجين «(٦٦)» .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لما كان السبب في دعوى التطليق طبقا للمادة السادسة من
القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، يخالف السبب في دعوى الزوجة التطليق
على زوجها لتضررها من زواجه عليها بأخرى طبقا لنص المادة ١١ مكررا
المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

اذ الضرر المبيح للتطليق وفق نص هذه المادة الأخيرة ، هو ضرر
خاص على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٠ لسنة
١٩٨٥ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ -

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ، أن المطعون ضدها كانت
قد أقامت الدعوى رقم ٩٦١ لسنة ١٩٨٢ كلى أحوال شخصية الجيزة ،
بطلب التطليق على الطاعن بالضرر ، الذى تحكمه المادة السادسة آنفة
الذكر . ثم طلبت فى الدعوى الراهنة التطليق على الطاعن لابقاعه الضرر
بها لزواجه عليها بأخرى تحكمه المادة ١١ مكررا سالفه الذكر ، بما يكون
معه السبب فى كل من الدعويين مغايرا للسبب فى الدعوى الأخرى ، ولا
يكون للحكم الصادر برفض الدعوى الأولى ، حجية مانعة من نظر الدعوى
الثانية ، ويكون من ثم النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس «(٦٧)» .

- المقرر قانونا ان من أهانة التطليق الاضرار بما لا يستطاع معه دوام
العشرة ، الايذاء بالقول او بالفعل بما لا يليق بمثلها ، ويدخل فى ذلك
تعدد الخصومات القضائية والتشهير بارتكاب الجرائم .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط للحكم بالتطليق وفق

(٦٦) نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن ١٧ لسنة ٥٧ قضائية .

(٦٧) نقض ١٩٩٢/٣/٢٤ طعن ١١٤ لسنة ٥٩ قضائية .

- نقض ١٩٩١/٣/٥ طعن ٢٠٥ لسنة ٥٩ قضائية .

- نقض ١٩٩٢/٤/٢١ طعن ١٠٧ لسنة ٥٩ قضائية .

المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توافر وقوع الضرر من جانب الزوج دون زوجته ، وأن تصبح العشرة مستحيلة بينهما . وأن الضرر هو إيذاء الزوج وزوجته بالقول أو الفعل . ويدخل في ذلك تعدد الخصومات والاتهام بارتكاب الجرائم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق التي كانت تحت نظر محكمة الاستئناف ، وأشارت إليها في حكمها ، أن المطعون ضده اعتدى على الطاعنة وحكم عليه بالغرامة ، وقام بتبديد منقولاتها وقضى بحبسه ، وادعى بتزوير توقيعه على قائمة منقولاتها ، وأثبت قسم أبحاث التزييف والتزوير عدم صحة ادعائه . وهي خصومات من شأنها إثبات وقوع الضرر بالطاعنة واستحالة العشرة بينها وبين زوجها المطعون ضده ، وتكفي للقضاء بالتطبيق عليه .

فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أهدر بينة الطاعنة ولم يعول عليها ، واستدل على قضائه برفض الدعوى ، على ما أورده في الأسباب من أن المستندات التي قدمتها ليس فيها ما يرقى لمساندتها في دعواها ، يكون معيبا بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه ، (٦٨) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن التبليغ عن الجرائم ، وإن كان من الحقوق المباحة للأفراد ، وإن استعماله في الحدود التي رسمها القانون لا يرتب مسئولية ، إلا أن إباحة هذا الحق لا تتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة بين الزوجين مستحيلا ، لما له من تأثير في العلاقة بين الزوجين .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الشكوى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٨٧ إداري الخليفة ، أن المطعون ضده اتهمها بأنها تعدت عليه بالسب ، وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها . كما أنه اتهم أهلها بالسب . وتعددت الخصومات بينه وبينهم في ساحات المحاكم ودور الشرطة على النحو الثابت بالمحاضر المقدمة منها . وحكم عليه نهائيا بالحبس أسبوعين في اللجنة رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٨٨ من مصر بتهمة التعدي بالضرب على والد الطاعنة .

وإذ أهدر الحكم المطعون فيه دلالة هذه المستندات ، واعتبر الطاعنة

عاجزة عن اثبات الضرر ، على سند من أن الشكاوى التى قدمت الطاعنة صورها مرددة جميعها بين والدها والمطعون ضده ، وأنها لا شأن لها بها ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، (٦٩) .

- المقرر قانونا ان من أمثلة التطبيق لاستحكام الخلاف بين الزوجين ، الذى يمثل ضررا خاصنا على النحو الوارد بالمذكرة الايضاحية للقانون ١٩٨٥/١٠٠ ، ومثاله التشريعى الزواج بأخرى دون رضا الزوجة الأولى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذ كانت الطاعنة قد طلبت التطبيق فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ ، على سند من اضرار المطعون ضده بها ، بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما (المادة ٦ قانون ١٩٢٩/٢٥) ، وقضى فيها بالرفض .

فاذا عادت بعد ذلك ، وطلبت التطبيق فى الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ ، لاستحكام الخلاف بينهما (المادة ١١ مكررا ثانيا قانون ١٩٢٩/٢٥ مضافة بالقانون ١٩٨٥/١٠٠) . فان سبب هذه الدعوى يكون مغايرا للسبب فى الدعوى الأولى ، ولا يمنع الحكم الصادر فيها من نظر الدعوى ١٩٨٣/١٤٤١ .

واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز نظر الدعوى الأخيرة لسابقة الفصل فيها ، بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، (٧٠) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان النص فى المادة ١١ مكررا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، على أنه « ... يجوز

-
- (٦٩) نقض ١٩٩٢/٢/١٨ طعن ٧٩ لسنة ٥١ قضائية .
 - نقض ١٩٩٠/١١/٢٠ طعن ٢٢ لسنة ٥٩ قضائية .
 - نقض ١٩٩١/٢/١٢ طعن ١٣٥ لسنة ٥٩ قضائية .
 - نقض ١٩٩١/٥/٧ طعن ١٣١ لسنة ٥٨ قضائية .
 - نقض ١٩٩١/٦/١١ طعن ٩٩ لسنة ٦٠ قضائية .
 - (٧٠) نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ طعن ١٦٣ لسنة ٥٩ قضائية .
 - نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن ١٧ لسنة ٥٨ قضائية .

للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه ، إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها . فإذا عجز القاضى عن الاصلاح بينهما . طلقها عليه طلبة بائنة

مفاده أن المشرع اشترط للحكم بالتطليق - وفقا لحكم هذا النص - أن تثبت الزوجة تحقق وقوع الضرر بها لاقتران زوجها بأخرى ، بما يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وأن يعجز القاضى عن الاصلاح بينهما « (٧١) » .

- المقرر قانونا أن من أمثلة التطليق للأضرار بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، هجر الزوج لزوجته في الفراش (المادة ٦ من قانون ٢٥ / ١٩٢٩) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ، ان المبعول عليه في مذهب المالكية ، المتخذ مصدرا تشريعيا لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية ، أنه يجوز للزوجة أن تطلب التفريق اذا ضارها الزوج بأى نوع من أنواع الايذاء المتعمد ، سواء كان ايجابيا كالتعدي بالقول أو بالفعل ، أو سلبيا بهجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو اليه الحاجة الجنسية . ومن ثم فان ثبوت واقعة هجر الطاعن لزوجته المطمون ضدها في الفراش ، تكفى وحدها للحكم بالتفريق ، (٧٢) » .

- المقرر قانونا أن من أمثلة التطليق للأضرار بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، التراخى في اتمام الزوجية والدخول بالزوجة ، بسبب من قبل الزوج (المادة ٦ قانون ٢٥ / ١٩٢٩) .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن التراخى في اتمام الزوجية بسبب من الزوج ، يعد ضربا من ضروب الهجر ، لأن استطالته تنال من

(٧١) نقض ١٩٩٢/٤/٢١ طعن ١٠٧ لسنة ٥٩ قضائية .

(٧٢) نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ طعن ١٦٣ لسنة ٥٩ قضائية .

الزوجة وتصيبها بأبلغ الضرر ، ومن شأنه أن يجعلها كالمعلقة ، فلا هي ذات بعل ولا هي مطلقة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن زواج الطاعن بالمطعون ضدها تم في ١٩٨٤/٨/٢٠ ، وأقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٦/١٢/٢ ، لتراخيه في الدخول بها وتضررها من ذلك .

وكان البين من تقارير الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - أنه بعد أن عرض الصلح على الطرفين ، أقام قضاءه بالتطليق للضرر ، على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها ، أن الطاعن لم يقم بأعداد مسكن شرعي لاتمام الدخول بها ، بالإضافة الى هجره لها بدون عذر مقبول ، هو من الحكم استخلاص سائق له أصله الثابت في الأوراق ، ويكفي لحمل قضائه ، (٧٣) .

- المقرر قانونا أن من الأسباب الخمسة لتطليق القاضى الزوجة على زوجها وجود عيب جنسى فى الزوج ، يكون مستحكما لا يمكن البرء منه أصلا أو بعد وقت طويل حسب رأى أهل الخبرة (المادة ٩ قانون ٢٥ / ١٩٢٠) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان مؤدى نص المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الرجل ، أن يثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلا ، أو بعد زمن طويل ، بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعيب الا بضرر شديد .

وتوسع القانون فى العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر ، فخلول الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده . وتقدير ذلك مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ، متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة . ولا يعيب الحكم اذا أصاب النتيجة وذكر مادة فى القانون غير منطبقة .

(٧٣) نضر ١٩٩٠/١٢/١٨ طعن ٩٢ لسنة ٥٨ قضائية .

- نضر ١٩٩٠/١١/١٣ طعن ٥٩ لسنة ٥٨ قضائية .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قضى بالتطبيق بناء على ما أورده بمدوناته من تقرير الطب الشرعى من « ان الحالة التى يعانى منها الطاعن ، وان كانت لا تعتبر من أسباب العنة العضوية الدائمة ، إلا أنها تؤدى الى درجة من القصور الجنسى تتمثل فى سرعة القذف ، بالإضافة الى انه يعانى من حالة عنة نفسية ، وأن شفاء حالته أمر عسير المنال . كما أن الاتصال الجنسى غير الكامل أو الاتصال المبتور بين الزوجين ، يسبب للزوجة توترا عصبيا شديدا ، قد يتطور الى حدوث تغييرات عصبية وجسمانية ، وقد يعرض صحتها للخطر . وان هذه الحالة تصيب المطعون ضدها بضرر ، اذا حصل اتصال جنسى بينها وبين الطاعن . »

واستخلص من ذلك ، وجود عيب بالطاعن لا يرجى زواله ، ولا تعيش معه المطعون ضدها الا بضرر شديد ، ولا يشترط معه الامهال قبل التفريق . وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ ، له أصله الثابت فى الأوراق ، ويؤدى الى ما انتهى اليه ويكفى قضاءه ، ولا عليه بعد ذلك أن ذكر المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الغير منطبقة ، ويكون النعى برمته على غير أساس « (٤٧) . »

٢ - المقرر قانونا أن من الأسباب الخمسة لتطبيق القاضى الزوجة عنلى زوجها ، غيبة الزوج سنة فاكثر بلا عذر مقبول (المادة ١٢ قانون ٢٥ / ١٩٢٩) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان النص فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « اذا أمكن وصول الرسائل الى الغائب ، ضرب له القاضى أجلا ، وأعذر اليه بأنها يُطلقها عليه ، ان لم يحضر للاقامة معها ، أو ينقلها اليه ، أو يطلقها . فاذا انقضى الأجل ولم يفعل ، ولم يبد عذرا مقبولا ، فرق القاضى بينهما بطلقة بائنة . »

يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب أجلا للزوج الغائب ، اذا أمكن وصول الرسائل اليه ، ويكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه ، ان لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها . وهذا الاعذار قصد به

- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه بجهة إقامته ، بحيث إذا اختار أحد هذين الخيارين الثلاث انتفى موجب التطليق ، أى لا طلاق عليه من القاضي .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ، أن محكمة أول درجة ضربت للطاعن أجلا ، وأعدت إليه ، فحضر بجلسة ١٩٨٤/٤/٣ واختار نقل المطعون ضدها إليه فورا ، ومن ثم ينتفى موجب التطليق عليه .

وإذا لم يلتزم الحكم الابتدائي بهذا النظر ، وقضى في الدعوى رقم ١٩٨٢/٧٦ كلى أحوال شخصية الاسماعيلية بتطليق المطعون ضدها عليه للغيبة ، وأيده الحكم المطعون فيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، (٧٥) .

(١١٤) ٦ - التفريق الجسماني :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ فى شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التفريق الجسماني ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

وبين من هذه الفقرة أن القيد السادس من قيود الأحوال المدنية ، الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو التفريق الجسماني (la séparation de corps — dissolution judiciaire du mariage)

١ - تصحيح قيد التفريق الجسماني :

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، سادسها التفريق الجسمانى . رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام وإقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود وإقاعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (٧٦) .

٢ - تعريف التفريق الجسمانى :

يعرف الفقه الانفصال الجسمانى - لدى المذاهب التى تأخذ به - بأنه ينصرف الى الحالة التى يفرق فيها بين الزوجين فى المعيشة ، مع بقاء الرابطة الزوجية . ذلك أنه اذا كان يترتب على الزواج التزام كل من الزوجين بمساكنة الآخر والحياة معه ، وكان ذلك يستلزم اشتراكهما فى المائدة والفراش ، فإن الانفصال الجسمانى يؤدي الى زوال هذا الالتزام ، مع بقاء الآثار الأخرى التى تترتب على الزواج ، باعتبار أن الرابطة لا تنقسم ، ولا يكون لأى من الزوجين عقد زواج جديد . وبمعنى آخر فإنه فى الانفصال الجسمانى لا تنحل الرابطة الزوجية بموجبه ، وإنما توقف بعض الآثار المترتبة عليها .

وقد رأينا عند الكلام عن الديانة أن الديانة المسيحية تنقسم الى المذاهب (أو الملل) والطوائف الآتية : المذهب الأرثوذكسى (وطوائفه الأقباط - السريان - الأرمن - الروم) ، المذهب الكاثوليكي ، المذهب البروتستانتي . وتختلف هذه المذاهب فى فهمهم للمقصود بالطلاق ، وبالتالي يظرتهم للتفريق الجسمانى (٧٧) .

(٧٦) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

(٧٧) راجع البند ١١٠ ص ٢٣٠ .

بـ فالكاثوليك هم أظهر المذاهب التي عرفت التفريق الجسماني ، حيث يأخذون بقاعدة عدم انحلال الزواج الا بالموت ، متى كان الزواج قد اكتمل بالدخول . فالطلاق عندهم ينصرف الى انفصال الزوجين انفصاليا جسمانيا فقط . ولهذا قيل ان الانفصال الجسماني هو طلاق الكاثوليك (٧٨) . ولكن لا ينفرد مذهب الكاثوليك بالأخذ بنظام التفريق الجسماني ، فقد عرفت الطوائف الأخرى .

بـ فالأقباط الأرثوذكس تعرضت قواعدهم لحالة يفرق فيها بين الزوجين تفريقا مؤقتا . ففي حالة طلب الطلاق يعرض انصلح على الزوجين ، فان لم يقبله ينظر في الترخيص لطالب الطلاق بأن يقيم بصفة مؤقتة أثناء رفع الدعوى ، بعزل عن الزوج الآخر (المادة ٦٠ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٢٨) .

وواضح من هذا النص أن الانفصال بين الزوجين ، هو انفصال مؤقت ، يقصد به حمل الزوجين على التريث ومحاولة استوفيق بالصلح ، قبل الاقدام على التطليق ، بجعله المرحلة الثانية عند انيأس من الإصلاح بين الزوجين (٧٩) .

بـ والسريان الأرثوذكس عرفوا نوعا من المفارقة قد يختلف مفهومه عن مفهوم الانفصال الجسماني ، هو بقاء معاشرة الزوجين دون اختلاط الفراش ، فمع وجود بعض العلل الموجبة للفسخ ، يجوز بقاء معاشرة الزوجين دون اختلاط الفراش ، بحيث تكون العلة قهرية لا ارادية ، حادثة لأحدهما بعد الاقتران لا قبله ، والقرين الآخر لا يؤثر الفرقه ولا يتطلب الزواج . في هذه الحالة يبقى ارتباط الزواج من جهة المعاشرة والخدمة والاعالة وما أشبهه .

وذلك باعتبار أمرين : الأول ألا تكون هذه المعاشرة ، موجبة لاتلاف أو تبديد حقوق القرين ذي العلة بواسطة تمكن القرين الآخر منها .

(٧٨) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق بند ١٩٩ .

(٧٩) قضت محكمة النقض بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٢٨ الخاصة بالأحوال الشخصية

للأقباط الأرثوذكس هي الواجبة التطبيق ، دون أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ (نقض ١٩٧٣/٦/٦)

مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٢ - ٨٧٠ - ١٥٣) .

بـ المحاماه ملحق العددين ٧ و ٨ (سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٨) ص ١٨٤ و ٢٠١ .

والثاني ألا تكون موجبة لوقوع القرين السليم من العلة في دنس الزنا، بتستر أو غيره، كان يكون شاباً لا يضبط نفسه، أو غير شاب ولكنه لا يقدر على الإمساك. • والخلاصة أن الرئيس لا يرخص بمثل هذه المعاشرة، إلا إذا تحقق عدم وجود هذين المحذورين، ومتى كانت المعاشرة سليمة من ذلك وما أشبهه يصرح ببقائهما (المادة ١٠٨ من مجموعة السريان، وهي لا تخرج في مضمونها عن المسألة ٣٠ من الخلاصة القانونية) (٨٠).

- الأرمن الأرثوذكس تبين قواعدهم إمكان الأخذ بالتفريق الجسماني بدلاً من الالتجاء إلى الطلاق. • ففي الأحوال التي يصح فيها الطلاق، يجوز للزوجين أن يطلبوا الانفصال. • وللزوجين في أية حالة كانت عليها الدعوى، أن يعدلاً عن طلب الطلاق إلى طلب الانفصال (المادتان ٦٤ و٦٦ مجموعة الأرمن) (٨١).

- الروم الأرثوذكس تضمنت قواعدهم أن الافتراق هو إقامة أحد الزوجين بعيداً عن الآخر بمقتضى حكم من المحكمة الكنسية، وأنه يطلب بعريضة أصلية أو بطلب فرعى في أثناء دعوى الطلاق أو دعوى النفقة. • ويكون الافتراق بسبب الخلافات الجدية بين الزوجين، التي تؤدي إلى نتائج خطيرة مثل الشحناء بينهما يومياً، واستحالة سكن الزوجين وقتياً في مسكن واحد، والأخطار التي تهدد حياتهما، وكل سبب آخر ترى المحكمة الأخذ به. • فتقدير أسباب الافتراق تترك للمحكمة (المادة ٤٣٥ لائحة ترتيب محاكم الكرسي البطريركي بالاسكندرية) •

وإذا ما رأت المحكمة بعد المناقشات في الدعوى، أن هناك ما يدعو لانفصال الإقامة أو الافتراق، قبلت الدعوى وعينت مدة الانفصال. • ولا يمكن أن تتعدى هذه المدة سنة واحدة. • والمكان الذي يقتضى على الزوجة الإقامة فيه، وقيمة النفقة التي يجب أن يدفعها لها زوجها، والقريب الذي سيقوم عنده الأولاد في أثناء الانفصال على نفقة الأب حسب حال الزوجين الخاصة. • وإذا رأت المحكمة عدم صحة الدعوى رفضتها، وأمرت بسكنى الزوجين معاً (المادة ٤٤٠ اللائحة السابقة) (٨٢).

(٨٠) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق ص ٩٩٩.

(٨١) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق ص ٩٩٧.

(٨٢) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق ص ٩٩٨ هـ (٢).

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد التفريق الجسماني :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨
على أن :

« يخصص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات
الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ، بمقتضى نص المادتين
الخامسة والسادسة » .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد التفريق
الجسماني ، لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الجزئية ،
والتي عددها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ،
وبالتالي يعمد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية (دائرة الأحوال
الشخصية) عملاً بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم ان دعوى تصحيح قيد التفريق الجسماني هي من الطلبات غير
المقدرة القيمة التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقواعد العامة
(المادتان ٤-١ و ٤-٧ مرافعات) .

ذلك أنه اذا كان توحيد القضاء في مسائل الأحوال الشخصية بإلغاء
المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، قد خطا بنا خطوة طيبة نحو الأمام في
سبيل الارتقاء بالنظام القضائي المصري ، فان هذا التوحيد لم يقض على
المشكاة من جذورها ، فقد كان من المرجو أيضاً توحيد القواعد الموضوعية ،
التي تطبقها الطوائف المختلفة بقدر المستطاع ، حتى تتحقق بذلك المساواة
بين الجميع ، وتختفي نزول الصعوبات التي يلاقيها المتقاضون في سبيل
التعرف على ما لهم وما عليهم ، وخاصة بالنسبة لغير المسلمين من المصريين .

فقد حرص المشرع في القانون ١٩٥٥/٤٦٢ على أن يكفل احترام ولاية
القانون الواجب التطبيق ، حتى لا يكون هناك اخلال بحق أي فريق من
المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم . ومعنى ذلك
أنه اذا كان الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية قد تركز الآن في
أيدي المحاكم العادية ، الا أنه بالنسبة للقواعد الموضوعية تطبق على كل
تجماعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بها .

فبالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين ، نص
القانون ١٩٥٥/٤٦٢ على أن « تصدر الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية

والوقف، والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية، طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة « (المادة ١/٦) » .

ومعنى ذلك أن تصدر الأحكام طبقاً للمدون في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وطبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد كما تقضى المادة ٢٨٠ من اللائحة . وعلى ذلك فقواعد الشريعة الإسلامية ستظل مطبقة أمام المحاكم العادية، حتى بعد إلغاء المحاكم الشرعية . ومما لا جدال فيه أن أحكام الشريعة الإسلامية التي يتعين تطبيقها قد أصبحت ميسرة في الوقت الحاضر، بفضل ما قام به فقهاء وأساتذة الشريعة الإسلامية من بحوث، وبفضل تنظيم كثير من القواعد التي كانت تطبقها المحاكم الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية . وقد تناول المشرع تنظيم بعض الأحكام الموضوعية في القانونين ١٩٢٠/٢٥ و ١٩٢٩/٢٥، حيث عالج المسائل المتعلقة بالنفقة والعدة والطلاق والفرقة بين الزوجين لعدم الانفاق أو عيب الزوج أو الضرر أو الغيبة أو الحبس بما لا يستطاع معه دوام العشرة . ثم أصدر المشرع لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها بالمرسوم بقانون ٧٨ في ١٢ مايو سنة ١٩٣١ .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدثي اللغة والطائفة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ١٩٥٥/٤٦٢، فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقاً لتشريعتهم (المادة ٢/٦) . فهذا النص يبين القانون المختص الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية، ولكنه لا يتعرض لبيان الأحكام الموضوعية، بل أحال في شأنها إلى شرائع غير المسلمين طبقاً للشروط التي حددها، في الوقت الذي لم تدون فيه كثير من الأحكام الخاصة بتلك الشرائع . فكان أكثر المجالس المالية يطبق فيما يطرح أمامه من منازعات قواعد غير مدونة، ولم يكن يتيسر لعامة المتقاضين الاهتداء إليها . ولعل هذا هو السر الذي جعل المشرع يتردد في وضع قواعد خاصة تحكم مسائل أحوالهم الشخصية، أو توحيد مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين جميعاً، رغم ضرورة توحيدها وتنظيمها (٨٣) .

(٨٣) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق بند ٢ ص ١٧ .

٤ - تطبيقات قضائية :

- المقرر قانونا تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية ، التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا اختلفا ملة وطائفة - دعوى الطلاق لا تسمع من أحدهما على الآخر ، إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ونص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية ، التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين ، إذا ما اختلفا طائفة أو ملة . وأن دعوى الطلاق لا تسمع من أحدهما على الآخر ، إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، أى يكون الطلاق مشروعاً في حالة كل من الزوجين غير المسلمين ، ولو توقف على حكم القاضى .

لما كان ذلك ، وكان المذهب الكاثوليكي على اختلاف طوائفه لا يدين بوقوع الطلاق ، فان استخلاص الحكم المطعون فيه أن الشهادة المقدمة من الطاعن ، لا تفيد انضمامه الى طائفة الكاثوليك ، وهى لا تدين بوقوع الطلاق - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج » (٨٤) .

- المقرر قانونا وجوب صدور الأحكام في منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة وفق شريعتهم - المقصود باللفظ شريعتهم :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مفاد الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الملة والطائفة طبقاً لشريعتهم ، لا يقتصر

(٨٤) نقض ١٩٨٩/١٢/١٩ طعن ٧١ لسنة ٥٩ قضائية .

- نقض ١٩٩١/٣/٢٦ طعن ١٣٨ لسنة ٥٨ قضائية .

مدلوله على ما جاء بانكتب السماويه وحدها ، بل ينصرف الى ما كانت تطبقه
جهات القضاء الملى قبل الغائها باعتباره شريعة نافذة .

واذ كان انبين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، انه
استند فى قضائه بالتطبيق الى مجموعه القواعد الخاصه بالأحوال الشخصيه
للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ ، التى اطردت المجالس الملية على
تطبيقها ، فانه لا يصح النعى عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبه
«التطبيق» (٨٥) .

- المقرر قانونا صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال
الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة والطائفة طبقا لشريعتهم .
خلو شريعة الأقباط الأرثوذكس من قواعد خاصة بطرق الاثبات . للقاضى
قبول الشهادة ، ولو كانت من شاهد واحد ، دون التقيد بالنصاب وفقا
لأحكام المذهب الحنفى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - وفقا لنص الفقرة الثانية من
المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، أن تصدر الأحكام فى
المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة
والطائفة طبقا لشريعتهم . مما مفاده عدم تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية
على تلك المنازعات . واذ خلت شريعة الأقباط الأرثوذكس - التى ينتمى
اليها الطرفان - من قواعد خاصة بطرق الاثبات فى دعوى التطبيق ، مما
مؤداه أن يكون للقاضى قبول الشهادة ، ولو كانت من شاهد واحد متى
اطمأن اليها ، دون التقيد بالنصاب الشرعى للبيئة وفقا لأحكام المذهب
الحنفى .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وانتهى
الى أن الشهادة على الطلاق من المطعون ضدها ، لا تقبل الا من شاهدين ،
وفقا لأحكام المذهب الحنفى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما
يوجب نقضه » (٨٦) .

(٨٥) نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ٢١٨٣ - ٤٠٦ .

- نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن ١٦ لسنة ٥٨ قضائية .

(٨٦) نقض ١٩٩٠/٦/٢٦ طعن ٩٠ لسنة ٥٩ قضائية .

المقرر قانونا أن من شروط دعوى التطليق لاستحكام النفور بين الزوجين طبقا للمادة ٥٧ من لائحة الأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ ، أن تستطيل الفرقة بينهما لمدة ثلاث سنوات متوالية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« انه وان كان تصدع الحياة الزوجية من الأسباب التي تجيز التطليق في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، الا أنه يشترط لتوافره وفقا لنص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بهذه الطائفة ، والتي أقرها المجلس الملى العام سنة ١٩٣٨ ، اساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر ، أو اخلاله بواجباته نحوه اخلايا يؤدي الى استحكام النفور بينهما ، وأن ينتهى الأمر بافتراقهما مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ، وألا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه .

واذ لم يدع الطاعن أن النفور الحاد بينه وبين زوجته ، نتيجة اعتداء أهلها عليه وعلى أفراد أسرته ، قد أدى الى افتراقهما المدة المذكورة ، فانه لا يتوافر به موجب التطليق ، فيكون النعى على الحكم المطعون فيه في خصوص عدم اعتداده بهذا السبب على غير أساس » (٨٧) .

(١١٥) ٧ - اثبات النسب :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب ، بناء على أحكام أو وثائق صادرة من

(٨٧) نقض ١٩٨١/٢/٢٤ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٦١٧ - ١٢٠ .

- نقض ١٩٨١/١٢/١٤ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ٢ - ٢٣٠٩ - ٤٢٠ .

- نقض ١٩٨٥/٤/٩ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ٥٧٧ - ١٢١ .

- نقض ١٩٨٦/٣/٢٥ طعن ٦١ لسنة ٥٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ طعن ١٩ لسنة ٥٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٦/٦/٣ طعن ٥٧ لسنة ٥٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٣/١٧ طعن ١١٤ لسنة ٥٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٧/٤/٢١ طعن ١٠٥ لسنة ٥٥ قضائية .

سجته الاختصاص ، دون حاجة الى إستصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها » .

ويبين من هذه الفقرة أن القيد السابغ من قيود الأحوال المدنية ، الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو اثبات النسب (Preuve de la parenté)

١ - تصحيح قيد اثبات النسب :

وضع المشرع فى الفقرة الاولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى سبعة قيود من الأحوال المدنية ، سابغها اثبات النسب ، رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (٨٨) .

٢ - تعريف اثبات النسب :

يعرف الفقه اثبات النسب بأنه ثبوت نسب الولد من أبويه . ويثبت نسب الولد من أمه بمجرد ولادته فى جميع الحالات ، بدون توقف على شىء آخر ، ومن غير حاجة الى اثبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح ، أو

(٨٨) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

— النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

من زواج فاسد ، أو من غير زواج أصلا كالسفاح والدخول بالمرأة بشبهة .
- ويثبت نسب الولد من أبيه بواحد من ثلاثة أمور : الفراش - الاقرار -
البينة .

ويثبت النسب بالفراش (femme légitime) لكون المرأة متعينة
للولادة لشخص واحد - ويتحقق الفراش - الذى يثبت به النسب - فى
الزواج الصحيح بدون أى شئ آخر ، لأن الاستمتاع بالزوجة مقصور على
زوجها ، فليس لغيره حق التمتع بها ، ولا يحل لها أن تمكن غيره من التمتع
بها ، فيقتضى ذلك اعتبار حمل الزوجة من زوجها صاحب الفراش . ولهذا
تحتسب مدة الحمل فى هذا الزواج من وقت العقد ، لا من وقت الدخول
الحقيقى بالزوجة . - ويتحقق الفراش فى الزواج الفاسد - الذى فقد أحد
شروط صحته - من وقت الدخول الحقيقى لا من وقت العقد (٨٩) .

ويثبت النسب بالاقرار (aveu) ، أى اقرار المقر على نفسه بنسب
المولود له . ويستتبع ذلك ثبوت نسب المولود للمقر (البنوة) ، ثم ثبوت
نسب المولود لغير المقر ممن لهم صلات نسبية بالمقر مثل الجد والأخوة
والأخوات . ويشترط لصحة النسب بالاقرار ثلاثة شروط هى : ١ - أن
يكون المقر له بالبنوة مجهول النسب ٢ - أن يكون المقر له بالبنوة ممن
يولد مثله لمثل المقر ٣ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره بالنسب (٩٠) .

ويثبت النسب بالبينة (témoignage) ، أى شهادة رجلين
عدلين ، أو شهادة رجل وامرأتين عدول بنسب المولود لشخص معين . فإذا
كانت دعوى النسب مستوفية شروطها الشرعية ، وأنكرها المدعى عليه ،
وأثبتها المدعى بالبينة ، وحكم له القاضى بدعواه بناء على البينة ، ثبت نسبه
من المدعى عليه ، وترتبت على الحكم كافة الحقوق والأحكام المترتبة على قرابة
النسب (٩١) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح قيد اثبات النسب :

تنص المادة ١/٨ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨
على أن :

(٨٩) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٥١٨ .
(٩٠) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٥٣٤ .
(٩١) الشيخ عمر عبد الله المرجع السابق ص ٥٣٨ .

« تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية ؛ بمقتضى المادتين الخامسة والسادسة » .

ويبين من هذه الفقرة أن الاختصاص بدعوى تصحيح قيد إثبات النسب ، لم يرد ضمن المنازعات التي تختص بها المحاكم الجزئية ، والتي عدها المادتان ٥ و ٦ من اللائحة الشرعية على سبيل الحصر ، وبالتالي ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) عملاً بالمادة ١/٨ من اللائحة .

ثم أن دعوى تصحيح قيد إثبات النسب هي من الطلبات غير المقدرة القيمة ، التي تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقواعد العامة (المادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) .

٤ - تطبيقات قضائية :

المقرر قانوناً جواز ثبوت النسب في حق الرجل بالفراش أو الاقرار أو البينة . وفي حالة صدور الاقرار مستوفياً شروطه الشرعية ، فإن من آثاره أن هذا الاقرار لا يحتمل النفي ولا ينفك بأي حال ، سواء كان المقر صادقاً أم كاذباً في الواقع .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب لما يثبت في جانب الرجل بالفراش والبينة ، فإنه يثبت بالاقرار ، وأنه متى صدر الاقرار مستوفياً شرائطه ، فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال ، سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً » (٩٢) .

المقرر قانوناً أن محل سماع دعوى النسب مجردة ، أن يكون النسب المتنازع فيه ، مما يصح اقرار المدعى عليه به ، ويثبت باعترافه ، وليس فيه تحميل النسب على الغير .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« الأصل في دعوى النسب أن ينظر الى النسب المتنازع فيه ، فلو كان

مما يصح اقرار المدعى عليه به، ويثبت باعترافه، وليس فيه تحميل النسب على الغير، كالأبوة والبنوة، فانها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر، سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع. • ويغتفر فيها التناقض، لأن مقصودها الأصلي هو النسب. • والنسب يغتفر فيه التناقض للخفاء الحاصل فيه، ولو كان مما لا يصح اقرار المدعى عليه به، ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل على الغير كالأخوة والعمومة •

لا تسمع إلا أن يدعى حقاً من ارث أو نفقة، ويكون هو المقصود الأول فيها، ولا يغتفر فيها التناقض، لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب. • ودعوى المال يضرها التناقض ما دام باقياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه، بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر، أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض « تركت الكلام الأول »، مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر، وهنو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد، وكان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجه، ولكن يثبت أمام القاضي حصوله إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي، (٩٣) •

• - المقرر قانوناً أن من أول الشروط الشرعية لصحة الاقرار بالنسب، أن يكون المقر له بالبنوة مجهول النسب. • فإن كان معروفاً نسبه من غير المقر، لا يثبت نسبه منه بمجرد الاقرار، لأنه لا يمكن ثبوت نسبه من رجلين •

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المقرر في فقه الأحناف، أنه يشترط لصحة الاقرار بالأبوة، أن يكون الولد المقر له مجهول النسب، فإن كان معروفاً نسبه من غير المقر، لا يثبت نسبه منه بمجرد الاقرار، لأنه لا يمكن ثبوت نسبه من رجلين بل لأبيه... إذا ألحق به في سجلات قيد المواليد، وتزوج وجند باسمه منتسباً له، وشهد لصحة هذا النسب كل من زوجة هذا الأب وابنه، عند سؤالهما في التحقيقات الإدارية المقدم صورها في الدعوى •

فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الاستئناف شكلاً، بما ينطوي عليه

هذا القضاء من رفض الدفع بنهاية الحكم المستأنف ، ثم تعرض للموضوع ، فأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت نسب المطعون ضده الآخر - مورث الطاعنين - على سند من مجرد اقراره بأبوته له ، وذلك دون أن يقيم المطعون ضده البينة على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب اليه ، حتى يتحقق لدى المحكمة أنه مجهول النسب ، ويصح اقرار الغير بأبوته له ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، (٩٤) .

- المقرر قانونا هو جواز اثبات دعوى النسب بالبينة ، وللمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع وتقدير أدلة الدعوى .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« دعوى المطعون عليها دعوى نسب ، وهى باقية على حكمها المقرر فى الشريعة ، ويجوز اثباتها بالبينة . وللمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير أدلتها ، وبحسبها أن تبين الحقيقة التى اقتنعت بها ، وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، (٩٥) .

- المقرر قانونا هو جواز اثبات دعوى النسب بالبينة ، ويشترط فى الشهادة عند الحنفية أن تكون موافقة للدعوى ، ومخالفة الشهادة للدعوى يؤدى الى عدم قبولها ، الا اذا وفق المدعى بين الدعوى والشهادة .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« المتفق عليه عند فقهاء الحنفية ، أنه يشترط فى الشهادة أن تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى ، فان خالفها لا تقبل ، الا اذا وفق المدعى بين الدعوى وبين الشهادة ، عند امكان التوفيق . وأن هذا الشرط لا يجد محلا يرد عليه ، اذا كان تكذيب المدعى لشهوده فى شيء زائدا عن الدعوى ، (٩٦) .

(٩٢) نقض ١٩٨٠/٥/٢١ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٤٥٦ - ٢٧٥ .

(٩٥) نقض ١٩٨٥/٣/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ١ - ٥٠٤ - ١٠٥ .

المبحث الثانى القيود الأخرى

(١١٦) تمهيد :

خصصنا الفصل الثانى من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها ، وبمعنى آخر قيود الأحوال المدنية وغيرها التى يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، وليس بطلب .

وتكلمنا فى المبحث الأول عن قيود الأحوال المدنية السبعة (الزواج ، بطلان الزواج والتصادق والطلاق والتطليق والتفريق الجسماني واثبات النسب) ، التى استثنائها المشرع من القاعدة العامة فى اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المدونة فى سجلات الوقائع والسجل المدني عن طريق قرار ، بعد أن رأى المشرع انها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، وبمعنى آخر أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فجعل تغييرها أو تصحيحها عن طريق دعوى تصحيح تختص بنظرها المحاكم القضائية ، دون اللجان القضائية (١) .

ونتكلم فى المبحث الثانى عن القيود الأخرى ، التى يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، وليس بطلب ، وهى ثلاثة (الجنسية والديانة والمهنة) . ويضاف إليها الاعلام الشرعى . فنعرض لتعريف كل قيد ، والمحكمة المختصة بدعوى تصحيحه ، ثم التطبيقات القضائية الخاصة به ، وذلك على النحو الآتى :

(١١٧) ١ - الجنسية :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك

(١) راجع السند ١٠٨ ص ٢١٨ .

من اللجنة المشار إليها ،

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الأول من القيود الأخرى الذي يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو الجنسية (rationalité) .

١ - تصحيح قيد الجنسية بدعوى :

وضع المشرع في الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة في تصحيح قيود الأحوال المدنية وهي عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع في الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى ثلاثة قيود من غير الأحوال المدنية ، أولها الجنسية ، رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب .

وينشأ بمكاتب السجل المدني سجل الجنسية ، ويسجل فيه من يمنحون جنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن يستردونها ومن تسقط عنهم ، ومن تسحب منهم (المادة ٩/٩ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ - باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية) (٢) .

٢ - تعريف الجنسية :

يختلف تعريف الفقه للجنسية باختلاف وجهة النظر الى مركزها ، بين من يعتبرها من نظم القانون الخاص أو من نظم القانون العام .

فمن يدافع عن وجوب وضع الجنسية في نطاق القانون الخاص ، فينظر اليها من وجهة نظر شخصية (Subjectif) ، فينتزع دلالتها من الفرد وينسبها اليه باعتبارها صفة قانونية تلحق الفرد بشعب الدولة ، فتعكس

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا في ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

تقدزته على . كسب الحقوق بدولة معينة وتمييزه عن الأجنبي فيها . ويفضل المعنى السياسي للجنسية ، وبالتالى يهمل طبيعتها كرابطة بين الفرد والدولة . وينتهى الى تعريف الجنسية بأنها : « انتساب الفرد قانونا للشعب المكون للدولة » .

ومن يدافع عن وجوب وضع الجنسية فى نطاق القانون العام ، فينظر اليها من وجهة نظر موضوعية (objectif) ، فيبرز طبيعتها كرابطة سياسية تصل الفرد بالدولة ، ويبين الدور الرئيسى الذى تلعبه الدولة فى انشاء وتنظيم أحكام الجنسية . وينتهى الى تعريف الجنسية بأنها : « رابطة قانونية وسياسية تحددها الدولة بمشيتها » فتجعل الفرد عضو فيها ، وبمعنى آخر هى : « تبعية قانونية وسياسية تحددها الدولة ، فتتخلع بها الصفة الوطنية على الفرد » (٣) .

ويبرز القضاء المصرى ، المعنى السياسى للجنسية ، حيث يفسح فى تعريفه مكانا ظاهرا لجانبها السياسى ، ويبين الدور الرئيسى الذى تلعبه الدولة فى انشاء وتنظيم الجنسية ، كرابطة تصل الفرد بالدولة .

فتقول المحكمة الادارية العليا بشأن الجنسية :

« ان الجنسية رابطة سياسية وقانونية بين فرد ودولة ، توجب عليه الولاء لها ، وتوجب عليها حمايته ومنحه المزايا المترتبة على هذه الرابطة ، ومن ثم كانت موضوعات الجنسية تنبثق من سيادة الدولة ذاتها . وكانت سلطة المشرع فى تحديد الاشتراطات اللازم توافرها فيمن يتصف بالجنسية المصرية ، وفيمن يجوز منحه اياها ، سلطة واسعة تملئها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن . وكان للدولة أن تتولى بناء على ذلك تحديد عنصر السكان فيها . وهى اذ تنشئ الجنسية — بإرادتها وحدها — تحدد شروط منحها وشروط كسبها وشروط فقدها أو اسقاطها حسب الوضع الذى تراه . »

ومن حيث أنه لما كانت مسائل الجنسية من صميم الأمور الداخلة فى كيان الدولة ، وكان تنظيمها يتعلق بسيادتها ، لاتصالها بالنظام العام من جهة ، ولكونها من عناصر الحالة الشخصية من جهة أخرى ، فان للمشروع مطلق الحرية بمقتضى القانون العام ، فى تنظيم الجنسية وتقديرها على الوجه

(٣) الدكتور شمس الدين أوكسل فى « الجنسية ومركز الأجانب » ط ٢ س ١٩٦٠

الملائم ، الذى يتفق وصالح الجماعة ، ولا محل للإحتجاج بوجود حق مكتسب أو ترتب مركز ذاتى للفرد قبل الدولة فى اكتساب جنسيتها على وجه معين ، أو فى استمرار احتفاظه بها ، متى كان المشرع قد رأى تعديل ذلك بتشريع جديد « (٤) .

وينظم الجنسية المصرية قانون خاص (المادتان ٦ من دستور ١٩٧١ و ٣٣ مدنى) ، هو القانون ١٩٧٥/٢٦ بشأن الجنسية المصرية (٥) ، الذى ينص على أن يكون مصرياً :

- (١) من ولد لأب مصرى .
- (٢) من ولد فى مصر من أم مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لا جنسية له .
- (٣) من ولد فى مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته الى أبيه قانوناً .
- (٤) من ولد فى مصر من أبوين مجهولين ، ويعتبر اللقيط فى مصر مولوداً فيها ، ما لم يثبت العكس (المادة ٢) .
- (٥) يعتبر مصرياً من ولد فى الخارج من أم مصرية ومن أب مجهول أو لا جنسية له أو مجهول الجنسية ، اذا اختار الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد ، باخطار يوجه الى وزير الداخلية ، بعد جعل اقامته العادية فى مصر ، ولم يعترض وزير الداخلية على ذلك خلال سنة من وصول الاخطار اليه (المادة ٣) (٦) .

والمقرر قانوناً أن الجنسية المصرية مقررة بحكم القانون ، وليست من اطلاقات الحكومة ، حتى يصح القول بأن الفصل فيها ، هو فصل فى أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« الجنسية المصرية بمقتضى قانون الجنسية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ (ومن بمده القوانين ١٦٠/١٩٥٠ ، ٣٩١/١٩٥٦ ، ٨٢/١٩٥٨ ، ٢٦/١٩٧٥) ، مقررة بحكم القانون متى توافرت شروطها ، وليست من اطلاقات الحكومة ،

(٤) المحكمة الادارية العليا ١٩٦٤/٢/٢٩ ١٢١٧ - ٧ .

المستشار أحمد سبيل أبو شادى فى « مجموعة المبادئ الثانوية التى قررتها المحكمة

الادارية العليا فى عشرة سنوات ١ - ٨٩١ - ٨٤١ .

(٥) الجريدة الرسمية العدد ٢٢ فى ١٩٧٥/٥/٢٩ .

- النشرة التشريعية العدد الخاص (مايو سنة ١٩٧٥) ص ٢٢٨٦ .

(٦) النشرة التشريعية العدد السابق ص ٢٢٨٧ .

حتى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل فى أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة .

فاذا نازعت وزارة الداخلية شخصا فى جنسيته المصرية ، كان له أن يلجأ الى المحاكم لتقضى له بثبوت جنسيته ، لقيام مصلحته فى الدعوى « (٧) » .
« جواز الالتجاء الى القضاء مباشرة بطلب الاعتراف بالجنسية » مجردة عن طلب الغاء قرار وزير الداخلية برفض اعطاء الشهادة الدالة عليها . هذه الشهادة ليس من شأنها أن تكسب الجنسية ، وانما هى مجرد دليل ليست له حجية قاطعة ، (٨) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح الجنسية :

تختص محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة دون غيرها بدعوى تصحيح الجنسية طبقا للمادتين ١٠ (سابعا) و ١٣ من قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ .

فى ظل قانون مجلس الدولة السابق ١٩٥٥/١٦٥ ، كانت محكمة القضاء الادارى تختص دون غيرها بالفصل فى الدعاوى المرفوعة بطلب الغاء القرارات الادارية ، وبطلبات التعويض عن تلك القرارات ، بما فى ذلك القرارات المتعلقة بالجنسية .

أما فى ظل قانون مجلس الدولة السابق ١٩٥٩/٥٥ ، فلم يتضمن تجديدا فى هذا الخصوص . ولكن التجديد - أو احتمال التجديد على الأقل - كان ينحصر فى الموضوعين الآتين :

أولا : المسائل الأولية المتعلقة بالجنسية ، حيث كانت هذه المسائل قبل صدور القانون ١٩٥٩/٥٥ من الاختصاص المشترك بين جهات القضاء العادى والقضاء الادارى . أما بعد صدور القانون ١٩٥٩/٥٥ فقد أصبحت دعاوى الجنسية من اختصاص محكمة القضاء الادارى دون غيرها ، وبذلك أصبح من المتعين على محاكم القضاء العادى - حين يصادفها نزاع جدى فى موضوع الجنسية - أن تحيل الدعوى الخاصة به الى محكمة القضاء الادارى ، ثم تطبق ما تنتهى اليه تلك المحكمة فى هذا الصدد .

ثانيا : الدعوى الأصلية بالجنسية ، حيث كانت محكمة النقض قد

(٧) نقض ١٩٥٠/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٠٠ - ٢ .

(٨) نقض ١٩٧٠/٥/٢٠ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٢ - ٨٧٣ - ١٤٠ .

قبلتها قبل نقل الاختصاص الى القضاء الادارى ، فى حين رفضتها محكمة القضاء الادارى . ولكن المحكمة الادارية العليا سمحت بقبول الدعوى الأصلية بالجنسية

وقد بدأت المحكمة الادارية العليا باستعراض التطور التاريخى للاختصاص بمسائل الجنسية ، وحللت صور المنازعات المتعلقة بالجنسية بقولها :

« ومن حيث ان المنازعات فى الجنسية ، اما أن تتخذ صورة دعوى أصلية مجردة بالجنسية ، ترفع ابتداء مستقلة عن أى نزاع آخر ، ويكون الطلب الأصلى فيها ، هو الاعتراف يتمتع شخص بجنسية معينة - واما أن تطرح فى صورة طعن فى قرار ادارى نهائى صادر فى شأن الجنسية يطلب الغاؤه ، لسبب من الأسباب التى نصت عليها الفقرة قبل الأخيرة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وهى التى تعيب القرار الادارى ، وتعقد اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الطعن فيه . وتنحصر فى عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة . واما أن تثار فى صورة مسألة أولية أثناء نظر دعوى إصلية ، يتوقف الفصل فيها على الفصل فى مسألة الجنسية .

ومن حيث أنه لا خلاف على اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، بالفصل فى الطعون التى ترفع بطلب الغاء القرارات الصريحة ، التى تصدرها الجهة الادارية بالتطبيق لقانون الجنسية ، وكذا القرارات الحكمية التى ترفض ، أو تمتنع الجهة المذكورة عن اتخاذها فى شأن الجنسية ، وفى طلبات التعويض عن هذه القرارات جميعا .

ومناطق الاختصاص فى هذه الحالة ، وفقا لنص الفقرتين الأخيرتين من المادة الثامنة ، ولنص المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ (الفقرة السابعة من المادة العاشرة ، ولنص المادة الثالث عشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة) ، أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة ، وأن يكون طلب التعويض عن قرار من هذه القرارات .

وغنى عن البيان ، أنه اذا ما أثبت أمام القضاء الادارى مسألة أولية فى شأن الجنسية بصفة تبعية ، أثناء نظر منازعة أخرى أصلية معروضة عليه

أو على القضاء العادى ، يتوقف الفصل فيها على الفصل فى تلك المسألة .
فانه يلزم الفصل فى المنازعة المتعلقة بالجنسية ، لامكان الفصل فى الدعوى
الأصلية . .

ثم قالت المحكمة الادارية العليا بخصوص الدعوى الأصلية بالجنسية
فى ذات الحكم الآتى :

« وثمة الدعوى المجردة بالجنسية ، وهى الدعوى الأصلية التى يقيمها
- استقلالا عن أى نزاع آخر أو أى قرار ادارى - أى فرد له مصلحة قائمة
أو محتملة (وفقا لنص المادة الرابعة (الثالثة حاليا) من قانون المرافعات
المدنية والتجارية) فى أن يثبت انه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة
أو لا يتمتع بها ، اذا ما أنكرت عليه هذه الجنسية ونوزع فيها ، أو من كان
يهمه من الوجهة الأدبية الحصول على حكم مثبت لجنسيته احتياطا لنزاع
مستقبل . ويكون الموضوع الأصلى المباشر لهذه الدعوى ، هو طلب الحكم
لرافعها بكونه مصرية أو غير مصرى . وتختصم فيها وزارة الداخلية ،
بوصفها الطرف الذى يمثل الدولة فى رابطة الجنسية أمام القضاء ، لكى
يصدر حكم مستقل واحد ، يكون حاسما أمام جميع الجهات ، وله حجية قاطعة
فى شأن جنسية المدعى .

بدلا من أن يلجأ الى وزير الداخلية بالتطبيق لنص المادة ٢٨ من قرار
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية
العربية المتحدة ، لاعطائه شهادة بالجنسية المصرية ، بعد التحقق من ثبوت
هذه الجنسية ، تكون لها حجيتها القانونية ، ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير
المذكور .

وقد كان المشرع - الى ما قبل صدور قانون مجلس الدولة رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ - لا ينظم هذه الدعوى ، ولا يعين جهة القضاء المختصة بنظرها ،
الا أن تكون فى صورة طعن بطلب انغاء قرار ادارى ايجابى أو سلبى صادر
من وزارة الداخلية ، برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية ،
أو رفض تسليمه شهادة بها ، تاركا قبولها للقواعد العامة ، بوصفها دعوى
وقائية تهدف الى تقرير مركز قانونى ، والى حماية الحق الذاتى فى الجنسية
استنادا الى المصلحة الاحتمالية .

فلما صدر القانون المذكور (رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) استحدث فى مادته
الثامنة حكما خاصا بدعاوى الجنسية ، يقضى بأن « يختص مجلس الدولة
بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية ، ويكون له فيها

ولاية القضاء كاملة : أولا - ٠٠٠ - تاسعا - دعاوى الجنسية ، وهذا النص صريح فى اسناد الاختصاص الى القضاء الادارى دون غيره ، بالفصل فى دعاوى الجنسية ، التى تكون له فيها ولاية القضاء كاملة ، ويتناول بداهة حالة الطعن بطلب الغاء القرارات الادارية الصريحة والحكمية الصادرة فى شأن الجنسية ، وهى التى يتصرف اليها الحكم الوارد فى الفقرة قبل الأخيرة من هذه المادة ، الذى يشترط فى هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها وتأويلها أو اساءة استعمال السلطة . كما يدخل فى مدلول عبارة دعاوى الجنسية التى وردت فى البند تاسعا من المادة المذكورة الدعاوى الأصلية بالجنسية .

ثم أوردت المحكمة الادارية العليا الحجج القانونية التى استندت اليها ، بخصوص الاختصاص بدعاوى الجنسية ، بقولها فى ذات الحكم :

« وآية ذلك - فى ضوء ما سلف التنويه اليه من مناقشات أثناء اعداد مشروع القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالجنسية المصرية - أنه لو قصر فهم هذه العبارة على الطعن بطلب الغاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية ، لما كان لاستحداثها أى جدوى أو معنى يضيف جديدا الى ما استقر عليه القضاء الادارى ، من اختصاصه بنظر هذه الطعون بحسب تشريعات مجلس الدولة السابقة على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن أن القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية تطبيقا لقانون الجنسية ، انما تعتبر أعمالا ادارية تخضع لرقابة القضاء الادارى ، لكون قواعد الجنسية من أوثق المسائل صلة بالقانون العام وبالحقوق العامة والسياسية ، مما يخرجها من نطاق الأحوال الشخصية من جهة ، ولكون ما تصدره الادارة من قرارات تنفيذيا للتشريعات الصادرة من الدولة فى شأن الجنسية لا يعتبر من جهة أخرى من الأعمال المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ، ويبعد تبعا لذلك عن دائرة أعمال السيادة .

وهذا الى أن انصراف قصد الشارع فى قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الى الدعاوى الأصلية بالجنسية ، الى جانب الطعون بطلب الغاء القرارات الادارية الصادرة فى شأن الجنسية ، يستنتج بجلاء من استعماله لاصطلاح « دعاوى الجنسية » لأول مرة فى البند تاسعا من المادة الثامنة من هذا القانون ، وهو الذى درج على التحدث عن « الطعون » و « المنازعات » و « الطلبات » عندما تكلم فى المادة الثامنة المشار اليها . ومن قبل فى مختلف قوانين مجلس الدولة المتعاقبة - عن المسائل التى

يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فيها، وبذلك حصر الشارح بالنص الجديد الاختصاص بنظر هذه الدعاوى فى القضاء الادارى وحده دون غيره ، وحسم بهذا النص ما كان قائما فى شأنها من خلاف بين القضاء العادى والقضاء الادارى ، (٩) .

٤ - تطبيقات قضائية :

- من التطبيقات القضائية التى عرضت فى الحياة العملية وقوف سلطة المحكمة فى طلب تصحيح الحكم عند حد التحقق من وقوع اخطاء مادية بحته فى حكمها ، وعدم قبول اثاره الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو وقف الفصل فى طلب التصحيح لوجود تنازع فى الاختصاص بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الادارى .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كانت سلطة المحكمة فى طلب التصحيح ، تقف عند حد التحقق من وقوع اخطاء مادية بحته فى حكمها ، فلا يقبل من الطالبين ما اثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو وقف الفصل فى هذا الطلب ، اوجود تنازع فى الاختصاص بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الادارى ، رفعوا بشأنه طلبا الى محكمة تنازع الاختصاص » (١٠) .

- ومن التطبيقات القضائية التى عرضت فى الحياة العملية أيضا ، وقوف سلطة المحكمة فى طلب التفسير عند حد التحقق من وجود غموض أو ابهام فى منطق الحكم المطلوب تفسيره . فلا يقبل اثاره الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو احالة هذا الطلب الى محكمة القضاء الادارى لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كانت سلطة المحكمة فى طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو ابهام فى منطق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل

(٩) المحكمة الادارية العليا ١٨/١/١٩٦٤ - ٦٢٥ - ٧ .

- المستشار احمد سمير ابو شادى المرجع السابق ١ - ٨٨١ - ٨٣٤ .

- المستشار معوض عبد التواب فى « الوسيط فى شرح قوانين الجنسية » ط ١ س ١٩٨٣

ص ٧٥ .

(١٠) دنى ١٩/٤/١٩٧٢ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ١ - ٧٢٤ - ١١٤ .

من الطالبين ما: أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ،
أو إحالة هذا الطلب الى محكمة القضاء الادارى لوجود دعوى أمامها بهذا
الخصوص « (١١) » .

- من التطبيقات القضائية التى عرضت فى الحياة العملية أيضا ، أن
شهادة الجنسية الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص ، بناء على طلب
الجنسية ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، وإنما هى دليل ليست
له حجية قاطعة ، حيث يجوز اثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق التى
تراها المحكمة المختصة بالفصل فى النزاع . وأن المشرع إنما قصد أن
يفرض على صاحب الشأن اللجوء الى وزارة الداخلية ، اذا هو أراد الحصول
على دليل لاثبات الجنسية ، ولم يستلزم لاختصاص المحكمة الحصول على
شهادة من وزير الداخلية ، أو بتقديم طلب الحصول عليها . وهى تقضى فى
دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة ، كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر
فيه احدى حالاتها التى نص عليها قانون الجنسية .

ذلك أن المقرر قانونا أن يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة
بالجنسية المصرية ، مقابل أداء رسم لا يجاوز خمسة جنيهات ، وذلك بعد
التحقق من ثبوت الجنسية ، ويصدر بتحديد الرسم قرار من وزير الداخلية -
ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ، ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير
الداخلية . ويجب أن تغطى هذه الشهادة لطالبها خلال سنة على الأكثر من
تاريخ تقديم الطالب . . . ويعتبر الإمتناع عن اعطائها فى الميعاد المذكور رفضا
للطلب (المادة ٢١ قانون الجنسية المصرية ١٩٧٥/٢٦) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مفاد نص المادتين ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠
الحاص بالجنسية (المادة ٢١ قانون الجنسية المصرية ١٩٧٥/٢٦) ، أن
الشهادة الصادرة من وزير الداخلية لأحد الأشخاص بناء على طلب الجنسية ،
ليس من شأنها أن تكسبه الجنسية المصرية ، وإنما هى دليل ليست له حجية
قاطعة . يجوز اثبات ما يخالفها بأى طريق من الطرق التى تراها المحكمة
المختصة بالفصل فى النزاع ، إنما قصد المشرع أن يفرض على صاحب الشأن
اللجوء الى وزارة الداخلية ، اذا هو أراد الحصول على دليل لاثبات الجنسية .

ولم يستلزم لاختصاص المحكمة الحصول على شهادة من وزارة الداخلية

أو بتقديم طلب للحصول عليها ، وهي تقضى فى دعوى الجنسية على أساس ما يقدم لها من أدلة ، كما تقضى بثبوتها لمن تتوافر فيه إحدى حالاتها التى نص عليها قانون الجنسية ، ولا يوجد فى نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ما يمنع صاحب الشأن من اللجوء الى القضاء مباشرة ، يطلب الاعتراف بالجنسية مجردة ، عن طلب الغاء قرار وزير الداخلية برفض إعطاء الشهادة الدالة عليها ، خلال الميعاد المحدد لطلب الالغاء أو بعد انقضائه (١٢) .

(١١٨) ٢ - الديانة :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٤٣/١٩٩٤ فى شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها ، .
ويبين من هذه الفقرة أن القيد الثانى من القيود الأخرى ، الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو الديانة (religion) .

١ - تصحيح قيد الديانة بدعوى :

وضع المشرع فى الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة فى تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهى عدم جواز إجراء أى تغير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ٤٦ من القانون الجديد .

وبعد ذلك أورد المشرع فى الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى ثلاثة قيود من غير الأحوال المدنية ، ثانياها الديانة ، رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية فى دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانونى ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب إدارى .

وينشأ بمكاتب السجل المدنى سجل تصحيح أو تثبيت أو تغير

أو إبطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأحوال المدنية) (١٣) .

٢ - تعريف الديانة :

تنص المادة ٢ من دستور سنة ١٩٧١ على أن :

« الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع » .

ويعرف الفقه الديانة بأنها رسالة سماوية يوحى بها من السماء الى الأرض ، عن طريق نبي أو رسول (١٤) . والديانات السماوية الثلاث بحسب الترتيب الزمني لنزولها هي : اليهودية والمسيحية والاسلام .

وتقول سورة القدر :

« بسم الله الرحمن الرحيم ، انا أنزلناه فى ليلة القدر ، وما أدراك ما ليلة القدر ، ليلة القدر خير من ألف شهر ، تنزل الملائكة والروح فيها بأذن ربهم من كل أمر ، سلام هي حتى مطلع الفجر » (١٥) .

وبين من التفرقة الاصطلاحية بين الديانة والمذهب والطائفة الآتى :

١ - الديانة هي رسالة سماوية يوحى بها من السماء الى الأرض ، عن طريق نبي أو رسول . والديانات السماوية الثلاث حسب الترتيب الزمني لنزولها هي : الديانة اليهودية التى أوحى بها من السماء الى الأرض عن طريق التوراه التى أنزلت على نبي الله موسى عليه السلام . والديانة المسيحية التى أوحى بها من السماء الى الأرض ، عن طريق الانجيل الذى أنزل على نبي الله عيسى بن مريم عليه السلام ، والديانة الاسلامية التى أوحى بها من السماء الى الأرض ، عن طريق القرآن الذى أنزل على رسول الله محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم .

(١٣) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا فى ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

(١٤) الدكتور توفيق حسن فرج فى «أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين»

ط ٣ ص ١٩٦٩ بند ٤٨ ص ١٦٦ .

(١٥) سورة القدر ، مكية وعدد آياتها خمس .

٢ - المذهب (أو الملة) هو أسلوب معين ، أو طريقة معينة في فهم الديانة . ومن أمثلة المذاهب في الديانة الإسلامية الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، ومن أمثلة المذاهب في الديانة المسيحية الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت .

٣ - الطائفة هي اخص من المذهب ، اذ هي تتفرع عنه ، ومن أمثلة ذلك المذهب الأرثوذكسي الذي تتفرع عنه أربع طوائف هي : الأقباط الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس والروم الأرثوذكس . ويجمع بين أبناء كل طائفة وحدة الرابطة من حيث الجنس واللغة أو العادات والتقاليد الخاصة ، مما يجعلها تستقل برؤسائها الدينيين ، ونظام عبادتها الداخلي . ويترتب على ذلك أن الطائفة تشكل وحدة دينية واجتماعية ، وبالتالي يرتب المشرع على اختلاف الطائفة بين الأفراد آثارا قانونية ، حيث يجعل لكل طائفة نظامها القانوني الخاص ، وهي بذلك تعد وحدة قانونية .

والخلاصة أن أبناء الديانة الواحدة ينقسمون الى مذاهب (ملل) ، وأن المذاهب تنقسم الى طوائف . وبمعنى آخر فالمذاهب (الملل) تتفرع عن الديانات ، والطوائف تتفرع عن المذاهب المختلفة للديانة الواحدة (١٦) .

٣ - المحكمة المختصة بدعوى الديانة :

يختص القضاء العادي - المحكمة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) - بدعوى الديانة طبقا للمادتين ٦ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ ، وذلك باعتبار القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في التقاضي .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان ، والتي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في جديتها ولا في بواعثها أو دواعيها » .

« المقرر شرعا أنه اذا نطق المسيحي بالشهادتين ، وثبت من وقائع الدعوى أنه ترك ديانته المسيحية نهائيا ، وصار مسلما اسلاما حقيقيا ، فان ذلك كاف في اعتباره مسلما شرعا ومعاملته معاملة المسلمين ، وسريان أحكام الاسلام عليه ، بدون حاجة الى اعلان هذا الاسلام رسميا ، أو اتخاذ أي اجراء آخر لاعتباره في عداد المسلمين » .

(١٦) الدكتور توفيق فرج المرجع السابق الموضع السابق .

« المفتى به في الراجع من مذهب الحنفية هو صحة الاسلام بالشهادتين بلا تبرى ، لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الاسلام وعنوانا له . .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ، بأن المتوفاه ماتت على دين الاسلام ، استنادا الى ما ثبت لديه من البيئة الشرعية ، بأنها نطقت بالشهادتين ، وبأنها كانت تؤدي بعض شعائر الدين الاسلامي من صلاة وصوم وتلاوة للقرآن ، ولم يجعل من النطق بالتبري من أي دين آخر شرطا لاعتبارها مسلمة ، فان الحكم لا يكون قد خالف القانون أو تنكب نهج الشرع الاسلامي » (١٧) .

٤ - تطبيقات قضائية :

- الاعتقاد الديني من الأمور التي تبني الأحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان . عدم جواز البحث في حديثها ولا في بواعثها أو دواعيها .
- نطق المسيحي بالشهادتين وثبوت تركه لديانته نهائيا وصورته مسلما اسلاما حقيقيا . كاف في اعتباره مسلما . لا حاجة الى اعلان هذا الاسلام أو اتخاذ أي اجراء آخر .

وتتحصل وقائع الدعوى - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦١ أحوال شخصية « نفس » أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني ، طلب فيها الحكم بثبوت وفاة عمته . . بتاريخ ٧ من يناير ١٩٦٥ مسلمة ، وانحصار ارثها الشرعي فيه ، بصنفته ابن أخيها الشقيق المسلم ، ويستحق جميع تركتها تعصيبا . وقال شرعا للمدعى :

ان عمه أطراف التداعي . . . توفيت بتاريخ ٧ من يناير ١٩٦٥ ، بعد أن اعتنقت الدين الاسلامي ونطقت بالشهادتين . واذ صار ارثها اليه وحده ، باعتبار انه سبق اشهار اسلامه بتاريخ ٢٥ من يوليو ١٩٦١ ، وأنكر عليه الطاعن والمطعون عليه الثاني ذلك ، وحاولا استصدار اعلام شرعي بوراثتهما ، اعتبارا بأن المتوفاه مسيحية ، في المادتين رقم ١٦ لسنة ١٩٦٥ وراثات الأذربكية ، ورقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ وراثات الاسكندرية ، ووضع اليد على تركه المورثة . فقد انتهى الى طلباته سالفه البيان .

(١٧) نقض ١٩٧٤/١٢/١١ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ١٤١٧ - ٢٤١ .

- نقض ١٩٧٦/١/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٢٧١ - ٦٢ .

وأقام المطعون عليه الأول أيضا الدعوى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٦ أحوال شخصية « نفس » أمام ذات المحكمة ، ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى وأمين عام مصلحة الشهر العقارى والتوثيق - المطعون عليه الثالث - ذهب فيها الى :

ان الأولين استطاعا - فى غفلة منه - استصدار اعلام شرعى بإحصار ارث المتوفاة فيهما وفى شقيقة لهما محجور عليها من محكمة عابدين فى المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات ، واذ صدر هذا الاشهاد باطلا ، ومن محكمة غير مختصة باصداره ، فقد انتهى الى طلب الحكم بإبطال اشهاد تحقيق الوفاة والوراثه الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ١٩٦٦ ، فى المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات محكمة عابدين للأحوال الشخصية ، وأمر الطاعن والمطعون عليه الثانى بعدم التعرض له بهذا الاشهاد ، فى أى شأن من شئون المتوفاة ، ومحو كل ما ترتب على هذا الاشهاد من آثار .

دفع الطاعن والمطعون عليه الثانى الدعوى الأولى بعدم قبولها ، لوجوب استصدار حكم باثبات اسلام المتوفاة بداءة ، وبعدم سماعها تبعا لعدم تقديم أوراق مبينة لصحتها طبقا للمادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . كما دفعا الدعوى الثانية بسقوط حق رافعها فى ابداء طلبه فى الوقت المناسب .

وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٥ من فبراير برفض الدفوع الثلاثة ، وبإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول وفاة المتوفاة وانها اعتنقت الدين الاسلامى حال حياتها ، وماتت وهى عليه ، وأن وراثتها منحصرة فيه بصفة كونه ابن شقيقها ، دون الطاعن والمطعون عليه الثانى لاختلاف الدين ، وأن المتوفاة ليس لها وارث آخر ولا مستحق لوصية واجبة ، وانها تركت ما يورث عنها شرعا ، وأن الطاعن والمطعون عليه الثانى واضعان اليد على التركة وممتنعان عن تسليمها اليه . وبعد سماع شهود الطرفين

حكمت المحكمة (محكمة أول درجة) بتاريخ ١٧ من فبراير ١٩٦٨ برفض الدعويين .

استأنف المطعون عليه الأول الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٥ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة . كما استأنفته النيابة العامة بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٥ ق أحوال شخصية القاهرة . دفع الطاعن والمطعون عليه الثانى بسقوط استئناف النيابة لعدم ايداع أسبابه خلال ميعاد التقرير به .

وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٠ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع ببطلان الاستئناف رقم ١٨ لسنة ٨٥ ق وبقبوله ، وفي موضوع الاستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف ، والقضاء في الدعوى رقم ٢١٣ لسنة ١٩٦٦ بثبوت وفاة ٠٠٠ في ٧ يناير ١٩٦٥ مسلمة ، وانحصار ارثها الشرعى فى المطعون عليه الأول ، بصفته ابن أخيها الشقيق المسلم ، واستحقاقه لجميع تركتها تعصيبا . وفي الدعوى رقم ٩١٨ لسنة ١٩٦٦ بإبطال اشهاد تحقيق الوفاة والوراثه الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ١٩٦٦ فى المادة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٦ وراثات عابدين ، ومحو كل ما ترتب على هذا الاشهاد من آثار ، وذلك فى مواجهة المطعون عليه الثالث بصفته .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بموجب الطعن رقمى ٢٧ ،
٢٩ لسنة ٤٠ ق مختصما فى الطعن الأخير نيابة الأحوال الشخصية -
المطعون عليها الرابعة -
.

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف ، بأن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال فى اسلام أهل الكتاب ، ألا يحكم باسلامهم بمجرد النطق بالشهادتين لا غير ، بل يجب أن يقرن ذلك بالتبرى من كل دين يخالف دين الاسلام ، باعتباره شرطا لاجراء أحكام الاسلام عليه ، غير أن الحكم اكتفى بالقول بدخول المتوفاة فى دين الاسلام بالنطق بالشهادتين ، دون أن يستلزم التلفظ بالبراءة من كل دين غيره ، وهو ما يخالف أرجح الأقوال فى مذهب الحنفية .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :

« وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة ، بأن الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الاقرار بظاهر اللسان ، والتى لا يجوز لقاضى الدعوى أن يبحث فى جديتها ولا فى بواعثها أو دواعيها . وكان المقرر شرعا اذا نطق المسيحي بالشهادتين وثبت من وقائع الدعوى أنه ترك ديانته المسيحية نهائيا ، وصار مسلما اسلاما حقيقيا ، فان ذلك كاف فى اعتباره مسلما شرعا ، ومعاملته معاملة المسلمين ، وسريان أحكام المسلمين عليه ، بدون حاجة الى اعلان هذا الاسلام رسميا أو اتخاذ أى اجراء لاعتباره فى عداد المسلمين . وكان المفتى به فى الراجع من مذهب الحنفية هو صحة الاسلام بالشهادتين

بلا تبرى ، لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الاسلام ، وعنوانا له .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ، بأن المتوفاة
ماتت على دين الاسلام ، استنادا الى ما ثبت لديه من البينة الشرعية ، بأنها
نطقت بالشهادتين ، وأنها كانت تؤدي بعض شعائر الدين الاسلامى من
صلاة وصوم وتلاوة القرآن ، على ما نرى تفصيله فى السبب السابق ،
ولم يجعل من النطق بالتبرى من أى دين آخر ، شرطا لاعتبارها مسلمة ،
فانه لا يكون قد خالف القانون أو تنكب نهج الشرع الاسلامى « (١٨) » .

— من التطبيقات القضائية أيضا بخصوص قيد الديانة . . .
— النطق بالشهادتين . كفايته لصحة الاسلام . لا يشترط لذلك
التبرى من كل دين يخالفه . . .

تتحصل وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
الأوراق — فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٨ أحوال
شخصية « نفس » أمام محكمة طنطا الابتدائية ضد الطاعنين ، بطلب الحكم
بإثبات وفاة المرحوم . . . بتاريخ ١٩٦٨/٨/٣ وانحصار ارثه فى ولديه
القاصرين . . . دون سواهما ، وتسليمها جميع تركته بصفتها وصية
عليهما . وقالت شرحا لدعواها :

ان المرحوم . . . اعتنق الدين الاسلامى منذ أكثر من ثمانى سنوات ،
وتوفى بتاريخ ١٩٦٨/٨/١ ، وترك ما يورث عنه ، وانحصر ارثه الشرعى
فى ولديه . . . القاصرين ، المشمولين بوصايتها بوصفها والدتهما . واذ
نازعها اطاعنون — والدته وأخواه — رغم أنهم لا حق لهم فى ارثه لاختلاف
الدين ، واستصعدوا الاعلام الشرعى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٦٨ أحوال بندر
طنطا بانحصار الارث فيهم ، وامتنعوا عن تسليمها أعيان التركة ، فقامت
الدعوى .

وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى الى التحقيق
لتثبت المطعون عليها أن المتوفى . . . قد أسلم قبل وفاته وقبل زواجه
منها ، وأنه أنجب منها الولدين . . . أثناء معاشرته لها بمنزل الزوجية ،
وأنها بقيت على عصمته حتى تاريخ الوفاة . وبعد سماع شهادة الطرفين

حكمت المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٩ من يناير بالطلبات .
استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٢١ ق أحوال

شخصية « نفس » طنطا ، طالبين الغائه ورفض الدعوى . وفى ١٩٧٢/٦/٤
حكمت محكمة الاستئناف بإجالة الدعوى الى التحقيق لتثبت المطعون عليها
أن المتوفى . . . قد أسلم واستمر مسلما حتى وفاته ، وأنه أنجب منها . . .
وبعد سماع شهود الطرفين

حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٤/١/٨ بتأييد الحكم المسئناف .

طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقولون انهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف
بأن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال فى اسلام أهل الكتاب ،
إلا يعتبروا مساهمين بمجرد النطق بالشهادتين ، بل يجب أن يقرن ذلك
بالتبرى من كل دين يخالف دين الاسلام ، باعتباره شرطا لاجراء أحكام
الاسلام عليه ، غير أن الحكم اكتفى بالقول بدخول المتوفى فى دين الاسلام
بالتنطق بالشهادتين ، دون الجهر بلفظ البراءة من كل دين سواه ، وهو
ما يخالف أرجح الأقوال فى مذهب الحنفية .

وقالت محكمة النقض كلمتها فى الموضوع :

« وحيث ان هذا النعى فى غير محله ، ذلك لأن المفتى به فى الراجع
من مذهب الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو صحة الاسلام
بمجرد النطق بالشهادتين دون أن يشترط التبرى من كل دين يخالفه ، لأن
اللفظ بالشهادتين أصبح علامة الاسلام وعنوانا له .

واذ كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن المتوفى مات على دين
الاسلام ، استنادا الى ما ثبت لديه بالبينة الشرعية من أنه نطق بالشهادتين،
وكان يؤدي شعائر الدين الاسلامى من صلاة وصوم ، ولم يجعل من النطق
بالتبرى من أى دين آخر شرطا لاعتباره مسلما ، فانه لا يكون قد خالف
القانون أو تنكب نهج الشرع الاسلامى » (١٩) .

٥ - نموذج صحيفة دعوى

تصحيح اشهار اسلام :

صحيفة دعوى تصحيح اشهار اسلام الى اسم الشهرة

انه فى يوم ٠٠٠٠٠ الموافق / / ١٩٩٤ .
بناء على طلب السيد/منصور خليل ميخائيل خليل ، ومهنته سائق
بالهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية ، ومقيم ٥ شارع محطة
القبارى قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية ، ومحل المختار مكتب
الأستاذ ابراهيم المنجى المحامى بالنقض ٣٧٧ طريق قناة السويس قسم
باب شرقى محافظة الاسكندرية .

انا ٠٠٠٠ محضر محكمة العطارين قد انتقلت حيث اقامة :

١ - السيد/اللواء وزير الداخلية ٠٠٠٠ بصفته الرئيس الأهل
لمصلحة الأحوال المدنية بمحافظة الاسكندرية .

٢ - السيد/أمين سجل مدنى مينا البصل ٠٠٠٠ بصفته .

ومعلنا بموطنهما القانونى بهيئة قضايا الدولة ٢ شارع محمود عزمى
قسم العطارين محافظة الاسكندرية مخاطبا مع ٠٠٠٠٠

وأعلنتهما بالآتى

(١) بموجب وثيقة اشهار اسلام مقيمة برقم ١٩٨٠/٨٩ بمكتب
توثيق الاسكندرية قام الطالب بتغيير ديانته من مسيحى الى مسلم لاعتناقه
الدين الاسلامى الحنيف ، ونطقه بالشهادتين ، وثبوت تركه للديانة
المسيحية نهائيا ، وصيرورته مسلما اسلاما حقيقيا ، وتمتعه باقامة
الفرائض ، واتمامه لشعيرة الحج عدة مرات بلوغا لأركانه الخمسة ، وذلك
وفقا للنايت بوثيقة الاشهار والبطاقة العائلية وقيد مواليد أولاده ، الا أن
المدرسة الابتدائية ما زالت تعامل ابنته عند حلول حصص الدين على مقتضى
أحكام الدين المسيحى ، وتفرق بينها وبين التلميذات المسلمات بحجة أن
اسمها/هند منصور خليل ميخائيل خليل ، وذلك وفقا للثابت بقيد الميلاد .

(٢) انه منذ أن اشهر الطالب اسلامه سنة ١٩٨٠ ، وعلى امتداد ١٤
سنة ، أصبح يشتهر باسم/منصور خليل محمد ابراهيم ، بدلا من اسمه

القديم/منصور خليل ميخائيل خليل ، ذلك أن تفسير الديانة استتبع بالضرورة تغيير الاسم ، إلى الأسماء المعروفة لدى أهل الديانة التي اتبعت دينهم ، حتى يندمج معهم ويختلط وسطهم بصورة طبيعية ، ويرفع عن نفسه الحرج بين زملائه في العمل ، ويرفع عن أبنائه الحرج بين زملائه في المدارس ، الأمر الذي يتعين معه تغيير اسم الطالب من اسمه القديم قبل الإسلام وهو/منصور خليل ميخائيل خليل ، إلى اسمه الجديد الذي اشتهر به بعد الإسلام وهو/منصور خليل محمد إبراهيم .

(٣) ان السند القانوني في دعوى التصحيح الماثلة ، هو أن المقرر قانوناً أن القاعدة العامة الواردة في المادة ١/٣٦ من قانون الأحوال المدنية ١٩٦٠/٢٦٠ المعدل بالقانون ١٩٦٥/١١ ، هي عدم جواز إجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني ، إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون . - وأن الاستثناء الوارد في المادة ٢/٣٦ من القانون يتعلق بشرة قيود من الأحوال المدنية (هي الجنسية والديانة والمهنة والزواج وبطلانه والتصادق والطلاق والتطابق والتفريق الجسماني واثبات النسب) ، رأى المشرع أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، وبعبارة أخرى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني . وبناء على ذلك أوجب تغييرها أو تصحيحها بموجب دعوى قضائية يختص بها القضاء العادي - المحكمة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ، طبقاً للمادتين ٦ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨/١٩٣١ ، وذلك باعتبار القضاء العادي هو صاحب الولاية العامة في التقاضي (الدكتور محمد المنجي في « دعوى التصحيح » - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها - ط ١ س ١٩٩٤ بند ١١٠ ص ٢٢٨) .

(٤) ويقدم الطالب تأييداً للدعوى حافظة مستندات تتضمن الآتي :

١ - صورة رسمية من وثيقة اشهار الاسلام رقم ١٩٨٠/٨٩ مكتب توثيق الاسكندرية الثابت فيها تغيير ديانته من مسيحي الى مسلم ، لاعتناقه الدين الاسلامي الحنيف .

٢ - صورة بطاقته العائلية الثابت فيها اسمه القديم غداة اسلامه سنة ١٩٨٠ هو/منصور خليل ميخائيل خليل .

٣ - أن الطالب يركن الى شهادة الشهود في اثبات أن اسمه الجديد الذي اشتهر به بعد اسلامه حتى اليوم هو/منصور خليل محمد إبراهيم .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن القانوني للمعلن
كلاهما بصفتيهما ، وأعلنتهما بأصل هذه الصحيفة ، وسلمت كلا منهما
صورة منها ، وكلفتها بالحضور أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية (دائرة
الأحوال الشخصية رقم ٠٠٠٠ كلى) الكائنة بميدان التحرير بالاسكندرية ،
بالجلسة العلنية التى ستعقد يوم ٠٠٠٠٠٠ الموافق / / ١٩٩٤ .
لسماع الحكم بصفتيهما بتصحيح اسم الطالب الوارد بوثيقة اشهار اسلامه
١٩٨٠/٨٩ ، من اسمه القديم/منصور خليل ميخائيل خليل ، الى اسم
الشهرة الجديد/منصور خليل محمد ابراهيم ، ويلتزم الطالب بالمصروفات
مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ٠٠٠

ولأجل العلم ٠٠٠

(١١٩) ٣ - المهنة :

تنص المادة ٢/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ في شأن الأحوال المدنية الجديد على أنه :

« ويكون اجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة ... بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها » .

ويبين من هذه الفقرة أن القيد الثالث من القيود الأخرى ، الذي يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو المهنة (Profession)

١ - تصحيح قيد المهنة بدعوى :

وضع المشرع في الفقرة الأولى من المادة القاعدة العامة في تصحيح قيود الأحوال المدنية ، وهي عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المسجلة على وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون الجديد .

بعد ذلك أورد المشرع في الفقرة الثانية من المادة استثناء من القاعدة العامة ، بموجبه استثنى ثلاثة قيود من غير الأحوال المدنية ، ثالثها المهنة ، رأى أنها على قدر أكبر من الأهمية العملية في دنيا الناس ، ويتطلب الأمر حمايتها بقدر أكبر من التنظيم القانوني ، فأوجب أن يكون تصحيحها عن طريق رفع دعوى قضائية ، أو بناء على وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، وليس بطلب ادارى .

وينشأ بمكاتب السجل المدني سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو ابطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية) (٢٠) .

(٢٠) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا في ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

٢ - تعريف المهنة :

تنص المادة ١٣ من دستور سنة ١٩٧١ على أن :

- « (١) العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع .
- (٢) لا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ،
- مولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

وتنص المادة ١٤ من ذات الدستور على أن :

- « الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ، ونكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب . ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى الا فى الأحوال التى يحددها القانون » .

ويشمل لفظ العمل الوظائف العامة والمهن الحرة .

- وتتولى الدولة تنظيم المهن الحرة ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . ويتمثل الطريق المباشر فى قيام الدولة بمنح تراخيص مزاولة تلك المهن ، مثل رخص الحراس الخصوصيين (قانون ١٩٧٠/٦٨) . ويتمثل الطريق غير المباشر فى قيام الدولة بتنظيم النقابات المهنية والحرفية ، التى خولتها نصيبا من السلطة العامة لتأدية رسالتها فى الترخيص لأعضائها فى مزاولة المهنة ، مثل نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين والتجارين والمحاسبين والزراعيين والممثلين والسينمائيين والموسيقيين (٢١) .

٣ - المحكمة المختصة بتصحيح قيد المهنة :

تحدد القوانين الصادرة بتنظيم النقابات المهنية والحرفية جهة القضاء المختصة بتصحيح قيد المهنة . وفى حالة سكوت هذه القوانين عن بيان ذلك التحديد ، يرد الاختصاص الى جهة القضاء العادى باعتباره صاحب الولاية العامة فى التقاضى .

مثال ذلك قانون المحاماة ١٩٨٣/١٧ الذى ينص على الآتى :

« يقدم طالب القيد بالجدول العام الى لجنة قبول المحامين ، التى تشكل

(٢١) المحكمة الإدارية العليا ١٩٥٨/٤/١٢ ٦٠٨ - ٣ .

- المستشار أحمد سعيد أبو شادى ٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢١٢ .

فى النقابة العامة برئاسة النقيب أو وكيل النقابة فى حالة غيابه ، وعضوية أربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ، يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنويا .

ويرفق بطلب القيد الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة بالمادة ١٣ ، والتي يبينها النظام الداخلى للنقابة » (المادة ١٦) .

« تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفى النقابة يختار النقيب أعضائها . وتحرر محاضر بأعمالها ، يوقع عليها من رئيس اللجنة .

ولا يصح انعقاد اللجنة الا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل . على أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة » (المادة ١٧) .

« تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط القيد ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب . وإذا كان قرارها برفض القيد ، تعين أن يكون مسببا ، ويخطر به طالب القيد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول » (المادة ١٨) .

« لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره برفض طلبه . ويقدم التظلم الى لجنة القبول ، التى تفصل فى التظلم بعد سماع أقواله .

ولطالب القيد اذا رفض تظلمه ، أو كانت قد انقضت مواعيد التظلم ، أن يطعن فى القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام محكمة استئناف القاهرة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفض التظلم ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد التظلم على حسب الأحوال ، ويكون لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة اذا لم يفصل فى طلب قيده خلال المدة المبينة بالمادة السابقة » (المادة ١٩) .

٤ - تطبيقات قضائية :

حدد القانون ١٩٦٩/٧٩ بشأن نقابة المهن التعليمية (٢٢) المحكمة المختصة بنظر الطعن ، فى القرار الصادر برفض التظلم ، من قرار لجنة

(٢٢) الجريدة الرسمية العدد ٣٢ (تابع) فى ١٨/٨/١٩٦٩ .
- النشرة التشريعية العدد الثامن (أغسطس سنة ١٩٦٩) ص ٣٥٠٩ .

القيـد برفض طلب القيد بالنقابة ، وهى محكمة النقض • فاذا خالف الطاعن هذا الاختصاص ، ولجأ الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ، فان طعنه يكون غير مقبول ، لأن اجراءات التقاضى هى من النظام العام •

ذلك أن قانون المهن التعليمية ١٩٦٩/٧٩ ينص على الآتى :

« ينشأ بالنقابة جدول لقيد الأعضاء ، وفقا لما تنص عليه اللائحة الداخلية ، (المادة ٥) •

« تشكل لجنة للقيد فى الجدول برئاسة أحد وكيلى النقابة ، وعضوين من مجلس ادارة النقابة يختارهما المجلس •

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب القيد اليها • وفى حالة الرفض يجب أن يكون القرار مسببا •

ويخطر الطالب بقرار اللجنة خلال خمسة عشر يوما من صدوره ، بكتاب مسجل مع علم الوصول ، ويقوم مقام الاخطار تسلم الطالب صورة بايصال موقع عليه منه •

ولمن صدر القرار برفض قيد اسمه ، أن يتظلم منه الى مجلس الادارة ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ، (المادة ٦) •

« ينظر مجلس الادارة فى التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة السابقة ، على ألا يكون لأعضاء هذه اللجنة صوت محدود فى قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه •

ولمن صدر قرار برفض تظلمه ، أن يطعن فيه أمام محكمة النقض ، خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، (المادة ٧) •

وتقول محكمة النقض بصدد الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية للنقابة :

« وحيث انه لما كان النص فى المادة (٥٦) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية على أن « لحمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية ، حق الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية ، أو فى تشكيل مجالس الادارة ، أو فى القرارات الصادرة منها ، بتقرير يوقع عليه منهم ،

يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض ، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقادها

وكان الطاعن لم يسلك الطريق المنصوص عليه في هذه المادة ، بأن أقام طعنه بصحيفة أودعت سكرتارية محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ، ولم يتم الطعن بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض ، موقعا عليه من خمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لغرب الاسكندرية التعليمية ، لما كان ذلك ، وكانت اجراءات التقاضى من النظام العام ، فان الطعن يكون غير مقبول ، (٢٣) .

(١٢٠) ٤ - الاعلام الشرعى :

١ - تعريف الاعلام الشرعى :

تنص المادة ٣٥٥ من اللائحة الشرعية المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أنه :

« تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥ ، » .

وتنص المادة ٣٥٦ من ذات اللائحة المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أنه :

« على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة - ان تحققت شروطها المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ، ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ، ومحل اقامة المتوفى وقتها ، وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ان وجدوا ، ومحل اقامتهم ومحل أموال التركة ، » .

وتنص المادة ٣٥٩ من ذات اللائحة مستبدلة بالقانون ١٩٦٤/٦٨ على أن :

(٢٣) نقض ١٩٩٢/٢/٩ طعن ٤ لسنة ٦١ قضائية .

- الموسوعة الذهبية الاصدار المدنى ملحق رقم (١٣) ص ٢٠٧ ،

- « (١) على الطالب أن يعلن الورثة والموصى لهم وصية واجبة ، للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك ، ويحقق القاضي الطلب بشهادة من يثق به ، وله أن يضيف إليها التحريات الادارية حسبما يراه . »
- « (٢) واذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضي أن الإنكار جدى ، وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى ، » .

وتنص المادة ٣٦١ من ذات اللائحة معدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أن :

« يكون تحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة ان وجدت على وجه ما ذكر ، حجة في خصوص الوفاة والورثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ، ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق ، » .

ويبين من هذه المواد أن القيد الرابع من القيود الذى يكون تصحيحه عن طريق رفع دعوى قضائية هو الاعلام الشرعى . ويمكن تعريف الاعلام الشرعى (Certificat d'holrie) بأنه اَشهاد بتحقيق وفاة المورث وتاريخ ومكان تلك الوفاة ، وحصر أسماء ودرجة قرابة ورثته الشرعيين ، ثم تحديد انصبتهم الشرعية فى الميراث الذى خلفه . وكذلك أصحاب الوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون ١٩٤٦/٧١ (المادة ٣٥٥ من اللائحة الشرعية المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢) .

٢ - حجة الاعلام الشرعى :

تنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أن :

« يكون تحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة ان وجدت على وجه ما ذكر ، حجة في خصوص الوفاة والورثة والوصية الواجبة المحققة الشروط ، ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق ، » .

ويبين من هذه المادة أن الاعلام الشرعى يكون حجة (argument) فى خصوص ثلاث واقعات : هى الوفاة ، والورثة ، والوصية الواجبة ان وجدت وتحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون الخاص بالوصية الواجبة ١٩٤٦/٧١ . طالما لم يصدر حكم مخالف (jusqu'a preuve du contraire) من المحكمة المختصة على خلاف التحقيق الذى أجراه القاضي أصدر أو ضبط الاعلام ، حيث يحقق

القاضي طلب الاعلام بشهادة الشهود الذين يثق في أقوالهم ، وله أن يستعين كذلك بالتحريات الادارية حسبما يراه (المادة ٣٥٩ / ١ من اللائحة الشرعية) .

وبمعنى آخر فان حجية الاعلام الشرعى ليست حجية قاطعة وباتة (tranchant et décisif) وانما هي حجة بسيطة وقابلة (simple jusqu'à preuve du contraire) لاثبات العكس ويثبت العكس بناء على دفع (exception, moyen de défense) يبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج (arguer) فيها بالاعلام الشرعى ، أو بناء على دعوى أصلية أو ابتدائية (action principale, primaire, initiale)

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد ان :

« حجية الاعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة . وهذا الحكم كما يكون بدعوى أصلية ، يصح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى وهو ما سلكته المطعون عليها أمام محكمة الموضوع .

واذ كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه ، فان قضاءها هو الذى يعول عليه ، ولو خالف ما ورد بالاعلام الشرعى ، ولا يعد ذلك اهدارا لحجية الاعلام ، لأن المشرع أجاز هذا القضاء وحد به من حجية الاعلام الشرعى ، الذى صدر بناء على اجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات ادارية ، يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة » (٢٤) .

٣ - تصحيح الاعلام الشرعى بدعوى :

تنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أن :

« يكون تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ان وجدت على وجه

(٢٤) نقض ١٩٧٤/١/٣٠ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٢٥٠ - ٤٤ .

- نقض ١٩٦٨/٢/٧ مجموعة محكمة النقض ١٩ - ١ - ٢١٤ - ٣٤ .

- نقض ١٩٥٨/٦/١٩ مجموعة محكمة النقض ٩ - ٢ - ٦٠٣ - ٧٦ .

ما ذكر ، حجة في خصوص الوفاة والوصية الواجبة المخففة الشروط ، ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق ، .

ويبين من هذه المادة أن المشرع رسم الطريق لضبط الاعلام الشرعى ، واثبات واقعات الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ان تحققت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون الخاص بالوصية الواجبة ١٩٤٦/٧١ ، وذلك فى مواد الوراثة الأصلية أو الابتدائية . فجعل تحقيق واثبات وضبط هذه المواد بموجب طلب يأخذ صورة أو طريق الدعوى الأصلية أو الابتدائية .

كذلك رسم المشرع الطريق لاثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام الشرعى طبقا للمادة المذكورة ، وبمعنى آخر استدراك أو تصحيح ما يكون قد أدرج بالاعلام الشرعى ، نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين ، بإضافة غير وارث ، أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا . ويكون لصاحب المصلحة فى هذا الشأن رفع دعوى أصلية أو ابتدائية بطلب تصحيح ما انضبط فى الاعلام ، أو دفع حجية الاعلام فى دعوى مرفوعة يراد الاحتجاج فيها بذلك الاعلام ، بأنه قد أضاف غير وارث ، أو اغفل ذكر من يستحق أن يرث شرعا .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية ، ان المشرع أراد أن يضمن على أشهاد الوفاة والوراثة حجية ، ما لم يصدر حكم على خلافه ، ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى الطعن عليه ، طلب ابطاله سواء فى صورة الدفع فى دعوى قائمة أو بإقامة دعوى مبتدأة (٢٥) .

ويلاحظ أن واقعة تصحيح ما يكون قد اندرج بالاعلام الشرعى ، نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين ، بإضافة غير وارث ، أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ، هذه الواقعة تختلف عن واقعة تزوير الاعلام الشرعى بسوء قصد ، وتغيير الحقيقة التى يتضمنها الاعلام الشرعى الصحيح (٢٦) .

(٢٥) نقض ١٩٨٨/١٢/٢٧ طعن ٢٩ لسنة ٥٣ قضائية (أحوال شخصية) .

(٢٦) كتاب المؤلف فى « دعوى التروير الفرعية فى المواد الجنائية » ط ١ س ١٩٩٢ بند

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعى ، فانه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك ان حكم هذه المادة ان هو الا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين ، بإضافة غير وارث اليهم ، أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا • ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى أثبتت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد ، وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح » (٢٧) •

٤ - المحكمة المختصة بدعوى تصحيح الاعلام الشرعى :

تنص المادة ٣٥٥ من اللائحة الشرعية المعدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢ على أن :

« تحقيق الوفاة والوراثية والوصية الواجبة المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب المبين فى المادة ٢٥ » •

وتنص المادة ٢٥ من اللائحة الشرعية على أن :

« ترفع الدعاوى فى مواد اثبات الوراثة والايصاء والوصية أمام المحكمة التى فى دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة ، أو أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه » •

ويبين من هاتين المادتين أن المحكمة المختصة نوعيا بدعوى تصحيح الاعلام الشرعى هي المحكمة الجزئية الشرعية ، وذلك أيا كانت قيمة أعيان التركة المخلفة عن المورث • ويلاحظ أن الاعلام الشرعى باعتباره مجهول القيمة ، كانت تختص به المحكمة الابتدائية عملا بالقواعد العامة (المسادتان ٤١ و ٤٧ مرافعات) • ولكن المشرع أراد تقريب جهة القضاء على المواطنين فى مسألة تهم دنيا الناس •

كذلك يبين من هاتين المادتين أن المحكمة المختصة محليا بدعوى

تصحيح الاعلام الشرعى هى المحكمة الجزئية الشرعية التى يقع فى دائرتها اعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة ، أو المحكمة الجزئية الشرعية التى يقع فى دائرتها محل اقامة المدعى عليه أو المقدم ضده طلب ضبط أو تصحيح الاعلام الشرعى (المادة ٢٥ من اللائحة) .

ويجرب ضبط أو تصحيح الاعلام الشرعى ، بناء على طلب من صاحب الشأن ، يقدم الى المحكمة الجزئية الشرعية المختصة نوعيا ومحليا على النحو أنسألف . وفى حالة ضبط الاعلام الشرعى ابتداءا يكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ، ومحل اقامة المتوفى وقتها ، وأسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة ان وجدوا ، ومحل اقامتهم ، ومحل أموال التركة (المادة ٣٥٦ من اللائحة) . وفى حالة تصحيح اعلام شرعى قائم أصلا يتم استدراك ما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين ، بذكر اسم من أضيف من غير الورثة اليهم ، أو ذكر اسم من أغفل ممن يستحقون أن يرثوا شرعا .

والمقرر قانونا أن اجراءات الاعلام الشرعى تقوم على اجراءات ادارية ، يجوز اهدارها بما تجريه المحكمة المختصة من بحث ، ويجوز ترجيح البيئة على الاجراءات .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد أنه :

« اذا كان الاعلام الشرعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصدر بناء على اجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات ادارية ، يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة . . . وكانت المحكمة قد رجحت البيئة ، فان مفاد ذلك أنها لم تجد فى تحريات الاشهاد ما يستأهل الرد عليها(٢٨) .

- نموذج دعوى تصحيح اعلام شرعى ،
أغفل ذكر والده المتوفى :

(٢٨) نقض ١٩٧٦/١/٢١ مجموعة محكمة النقض ٢٧ - ١ - ٢٧١ - ٦٢ .
- البنود ١٢١ - ١٢٤ ملفية لأسباب فنية .

صحيفة دعوى تصحيح اعلام شرعى اغفل ذكر والدته المتوفى

انه فى يوم ٠٠٠٠٠ الموافق / / ١٩٠٠
بناء على طلب السيدة/ ٠٠٠٠ ومهنتها أو وظيفتها ٠٠٠٠ المقيمة
برقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠ ، ومحلها المختار مكتب
الأستاذ ٠٠٠ المحامى ٠٠٠ رقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠
أنا ٠٠٠٠ محضر محكمة ٠٠٠ الجزئية ، انتقلت الى محل إقامة :
السيدة/ ٠٠٠٠ (عن نفسها وبصفتها) ، ومهنتها أو وظيفتها ٠٠٠٠
المقيمة برقم ٠٠٠ شارع ٠٠٠ قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠ مخاطبا مع ٠٠٠
وأعلنتها بالآتى :

(١) بموجب طلب تحقيق وفاة ووراثه (جزئى) ، مقدم الى قلم كتاب
محكمة ٠٠٠ الجزئية الشرعية ، قيد برقم ٠٠٠/١٩ مادة وراثات
بتاريخ / / ١٩ ، ومعلن قانونا ، طلبت المدعى عليها عن
نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم/ ٠٠٠٠ ، ضبط الاعلام
الشرعى محل الدعوى الحالية ، وقالت شرحا له :

انه بتاريخ / / ١٩ توفى زوجها المرحوم/ ٠٠٠٠ المقيم
برقم ٠٠٠ قسم ٠٠٠ محافظة ٠٠٠ ، وترك زوجة هى/ ٠٠٠٠ وثلاثة أولاد
قصر بوصاية والدتهم هم : ٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ، ٠٠٠
وأن المورث قد خلف ما يورث عنه شرعا ، وهو عبارة عن ٠٠٠٠٠٠٠٠
.

(٢) واختتمت الطالبة المادة بطلب الحصول على قرار بثبوت وفاة
المرحوم/ ٠٠٠٠ بتاريخ / / ١٩ ، وانحصار ارثه الشرعى
فى زوجته/ ٠٠٠٠ ولها ثمن تركته فرضا (فان كان لكم ولد فلهن الثمن
مما تركتم - سورة النساء الآية ١٢) ، وفى أولاده القصر/ ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ ،
٠٠٠٠ ، ويستحقون باقى التركة تعصيبا للذكر مثل حظ الأنثيين
(يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - سورة النساء الآية
١١) ، من غير وارث ولا شريك غيرهم ، ولا مستحق بالوصية الواجبة .

(٣) وقدمت الطالبة (المدعى عليها) تأييداً للمادة ، حافظة مستندات تضمنت دليل وفاة المورث ، وهو عبارة عن شهادة وفاة تقييد وفاته بتاريخ / / ١٩ . كما استمعت المحكمة الى شهادة كل من / الذين شهدا بمضمون الطلب .

(٤) وبجلسة / / ١٩ ، أصدرت المحكمة قرارها في مادة الوراثة بمضمون الطلب

(٥) ولما كانت الطالبة (فى الاعلام الشرعى) ، والمدعى عليها (فى دعوى التصحيح) ، قد أغفلت ذكر المدعية (فى دعوى التصحيح) باعتبارها والدة المتوفى ومن يستحقون أن يرثوا شرعا ، حيث تستحق سدس التركة فرضا (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد - سورة النساء الآية ١١) . فانه يحق لها رفع هذه الدعوى .

(٦) أن السند القانوني فى دعوى التصحيح الماثلة ، هو أن المقرر قانونا ان الاعلام الشرعى يكون حجة فى خصوص ثلاث واقعات : هى الوفاة ، والوراثة ، والوصية الواجبة ان وجدت وتحقت شروطها المنصوص عليها فى المادة ٧٦ من القانون الخاص بالوصية الواجبة ١٩٤٦/٧١ ، طالما لم يصدر حكم مخالف من المحكمة المختصة على خلاف التحقيق الذى أجراه القاضى الذى أصدر أو ضبط الاعلام ، وذلك لاستدراك أو تصحيح ما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين ، باضافة غير وارث اليهم ، أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا (المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية معدلة بالقانون ١٩٥٠/٧٢) .

وبمعنى آخر فان حجية الاعلام الشرعى ليست حجية قاطعة وباتة ، وانما هى حجية بسيطة وقابلة لاثبات العكس . ويشبث العكس بناء على دفع يبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى ، أو بناء على دعوى أصلية أو ابتدائية كما هو الحال فى دعوى التصحيح الماثلة (راجع الدكتور محمد المنجى فى « دعوى التصحيح - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها ، ط ١ س ١٩٩٤ بند ١٢٤ ص ٢٩٧) .

بناء عليه ، لما كان الاعلام الشرعى الصادر فى مادة الوراثة رقم ١٩ / . . . قد أغفل ذكر اسم المدعية باعتبارها والدة المتوفى ، وترث سدس التركة فرضا ، فانه يحق للطالبة رفع هذه الدعوى لاستدراك أو تصحيح الاعلام الشرعى المذكور .

(٧) وتقدم المدعية تأييدا للدعوى حافظة مستندات تتضمن الآتي :

- ١ - صورة رسمية من الاعلام الشرعي الصادر في مادة الوراثة رقم ١٩ / ٠٠٠ ، الثابت به اقتصاره على زوجة وأولاد المتوفى ، وتوريثهم تركته من غير وارث ولا شريك غيرهم ، ولا مستحق الوصية الواجبة .
- ٢ - مستخرج رسمي من شهادة ميلاد المورث المتوفى ، ثابت بها ان والدته هي السيدة / ٠٠٠٠ المدعية الحالية ، التي تم اغفال ذكرها أو توريثها في الاعلام الشرعي المذكور .
- ٣ - كذلك تستند المدعية الى شهادة الشهود والتحريرات الادارية حسبما تراه المحكمة .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر ، قد انتقلت الى الوطن الفعلي للمعلن اليها عن نفسها وبصفتها ، وأعلنتها بأصل هذه الصحيفة ، وسلمتها صورة منها ، وكلفتها بالحضور أمام محكمة ٠٠٠٠ الجزئية الشرعية ، الكائن مقرها ٠٠٠ ، بالجلسة العلنية التي ستعقد يوم ٠٠٠ الموافق / / ١٩ الساعة التاسعة صباحا ، لسماع الحكم بتصحيح الاعلام الشرعي الصادر في مادة الوراثة ١٩ / ٠٠٠ ، وذلك باضافة اسم الطالبة باعتبارها والدته المتوفى وتوريثها سدس التركة المخلقة عن المورث ، والزام المعلن اليها بصفتها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

ولأجل العلم ٠٠٠

الفصل الثالث
طلبات تصحيح الأحكام القضائية

(١٢٥) تمهيد :

خصصنا الفصل الأول من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام القضائية . وقسمناه الى ثلاثة مباحث ، تناولنا في كل مبحث صورة من صور تلك الدعاوى . فتكلمنا في المبحث الأول عن اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية المعروضة عليها ، وفي المبحث الثاني عن الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، وفي المبحث الثالث عن تفسير الغموض أو الإبهام في الأحكام ، وذلك على النحو السالف .

ونخصصنا الفصل الثاني من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها . وقسمناه الى مبحثين ، تكلمنا في المبحث الأول عن قيود الأحوال المدنية السبعة (الزواج وبطلان الزواج والتصادق والطلاق والتطليق والتفريق الجسماني وإثبات النسب) ، وتكلمنا في المبحث الثاني عن القيود الأخرى (الجنسية والديانة والمهنة والأعلام الشرعي) ، وذلك على النحو السالف .

ونخصص الفصل الثالث من هذا الكتاب للكلام عن طلبات تصحيح الأحكام القضائية ، ونقسمه الى مبحثين ، نتكلم في المبحث الأول عن الأخطاء المادية البحتة ، أي كانت طبيعة المحكمة القضائية مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، وأي كانت درجة المحكمة القضائية جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض ، التي اقتصر المشرع في إجراء تصحيحها على مجرد طلب وليس بدعوى قضائية ، وبمعنى آخر على مجرد طلب تصحيح وليس بحكم قضائي . - ونتكلم في المبحث الثاني عن كيفية الطعن في قرار التصحيح .

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل الى المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : الأخطاء المادية البحتة .

المبحث الثاني : الطعن في قرار التصحيح .

المبحث الأول الأخطاء المادية البحتة

(١٢٦) (أولا) تصحيح الأحكام المدنية :

نتكلم في هذا المبحث عن تصحيح الأخطاء المادية البحتة ، سواء في القضايا المدنية أو الجنائية أو الادارية و الشرعية على التوالى .
ونتكلم (أولا) عن تصحيح الأخطاء المادية البحتة في الأحكام المدنية ، ونعرض للنقاط الآتية :

- المقصود بالأخطاء المادية البحتة .
- شروط الأخطاء المادية البحتة .
- الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح .
- المحكمة المختصة بطلب التصحيح .
- ميعاد طلب التصحيح .
- رسوم طلب التصحيح .
- كيفية اجراء التصحيح .
- أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية البحتة .
- أمثلة لما لا يعتبر خطأ ماديا .

(١٢٧) المقصود بالأخطاء المادية البحتة :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة » .

ويبين من هذه الفقرة أن المقصود بالأخطاء المادية البحتة ، الأخطاء التي تقع في المسائل المادية . وقد مثل لها المشرع بنوعين من الأخطاء هي الأخطاء الكتابية أو الحسابية . ومن الأخطاء الكتابية الأخطاء التي لا تؤثر

على كيان الحكم بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح ،
نذكر الأمثلة الآتية : ورود اسم أحد القضاة - ممن لم يسموا المرافعة
(المادة ١٦٧ مرافعات) - فى ديباجة الحكم ، ضمن أعضاء الهيئة التى
أصدرته ، نتيجة خطأ مادى • وانتهاء الحكم فى أسبابه الى وجوب الزام
المستأنفين بالفوائد ، ثم خلو المنطوق من النص عليها • وإيراد الحكم فى
مدوناته مقدار الأرض الذى يتعين استبعاده من نطاق الالتزام بالتسليم ،
والباقى الذى يتضى فيه بالتسليم ، ثم إيراد فى المنطوق تسليم المقدار
الأول بدلا من المقدار الثانى • وعدم اضافة كلمة عليه بعد المستأنف •
وورود الاسم الصحيح للمورثة فى كل مواضع الحكم ، ثم ذكر اسم الابن
خطأ فى المنطوق •

**ومن الأخطاء الحسابية التى لا تؤثر على كيان الحكم بحيث تفقده
ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح ، نذكر الأمثلة الآتية :**
ورود قيمة الأجرة الحقيقية التى قررتها لجنة التقدير للشقة بمبلغ ١٤ ج
٥٠٠ م فى مدونات الحكم ، ثم ذكرها خطأ بمبلغ ١٤ ج و ٧٠٠ م فى
المنطوق • ورود التاريخ الحقيقى لأمر الحجز التحفظى فى مدونات الحكم وهو
١٩٧١/١/٢٥ ، ثم ذكره خطأ فى المنطوق ١٩٧١/١١/٢٥ •

قلنا ان الأخطاء المادية البحتة قد تكون كتابية أو حسابية على النحو
الذى رأيناه من الأمثلة السالفة ، هذه الأخطاء بنوعيتها قد تقع أو ترد فى
أسباب أو مدونات الحكم ، وقد تقع أو ترد فى منطوق الحكم ، والشرط
الأساسى لاعتبارها من قبيل الأخطاء المادية البحتة ، ألا تؤثر على كيان
الحكم بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح •

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد أن :

« سلطة المحكمة فى تصحيح ما يقع فى منطوق حكمها ، مقصورة على
الأخطاء المادية البحتة ، وهى التى لا تؤثر على كيان الحكم ، بحيث تفقده ذاتيته
وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح • ومن ثم فهى لا تملك بحال أن
تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر فيها ، فتغير منطوقه
بما يناقضه لما فى ذلك من المساس بحجية الشئ المحكوم فيه » (١) •

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

(١) نقض ١٩٥٢/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٦ - ٢٧٩ •

• إذا كان الأضل ألا سبيل الى إلغاء أحكام القضاء أو تعديلها ، إلا بسلوك طرق الطعن المقررة فى القشانون • وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات قد أجازت استثناء من هذا الأصل - للتيسير - الرجوع الى المحكمة التى أصدرت الحكم ، وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع فى منطق الحكم أو أسبابه من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، فإن مفهوم مخالفة هذا النص ، قاطع فى أن الأخطاء غير المادية ، لا يجوز الرجوع فى شأنها الى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، اذ فيه ابتداع لطريق من طرق الطعن لم يأذن به الشارع ، (٢) •

(١٢٨) شروط الأخطاء المادية البحتة :

• تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة • ويجزى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة » •

ويبين من هذه الفقرة أن الفقه يشترط فى الأخطاء المادية البحتة ، التى يكون تصحيحها بموجب طاب توافر أربعة شروط هى : أن يكون للخطأ المادى أساس فى الحكم ، أن يكون الحكم قطعيا ، ألا يكون الحكم المطلوب تصحيحه قد طعن فيه بالاستئناف ، ألا يصلح الخطأ بذاته سببا للطعن بطريق النقض (٣) ، وذلك على التفصيل الآتى :

١ - أن يكون للخطأ المادى أساس فى الحكم :

الشرط الأول من شروط الأخطاء المادية البحتة ، التى يكون تصحيحها بموجب طلب يقدم لذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، هو أن يكون للخطأ المادى أساس فى الحكم يدل على البيان الصحيح فى نظر الحكم ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا ، عند مقارنته بالبيان الصحيح الثابت بذات الحكم ، حتى لا يتخذ التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته •

(٢) نقض ١٩٧٧/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٣٥٩ - ٧١ •

(٣) الدكتور أحمد أبو الوفا التعليق ص ٧٣٦ •

- المستشار الدناصورى التعليق ص ٧٥٠ •

أما الأخطاء غير المادية ، فلا يجوز تصحيحها بموجب طلب .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التصحيح جائز ما دام للخطأ المادى أساس فى الحكم ، يدل على الواقع الصحيح فيه فى نظره ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً ، اذا ما قورن بالأمر الثابت فيه ... » (٤) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد أنه :

« لكى يمكن الرجوع الى المحكمة التى أصدرت الحكم لتصحيح الخطأ المادى الواقع فى منطوقه طبقاً للمادة ٣٦٤ (١٩١) مرافعات ، يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس فى الحكم ، يدل على الواقع الصحيح فيه فى نظر الحكم ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحاً اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه ، حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجته ... » (٥) .

٢ - أن يكون الحكم قطعياً :

أشترط الثانى من شروط الأخطاء المادية البحتة ، التى يكون

تصحيحها بموجب طلب يقدم لذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، هو أن يكون الحكم قطعياً ، حتى تبدو ثمة فائدة من التيسير على الخصوم باللجوء الى تصحيحه عن طريق الطلب دون سلوك طريق الدعوى ، ولأن الأحكام غير القطعية مثل الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات كدنب خبير ، فإن للخصوم أن يطلبوا تصحيحها شفاهة فى الجلسة ، دون حاجة الى تقديم طلب بذلك . ويملك الخبير اعادتها الى المحكمة لتصحيحها ، كما يجوز للمحكمة أن تقوم بتصحيحها من تلقاء نفسها ، طالما أنها تملك العدول عن الحكم كلية (المادة ٩ اثبات) (٦) .

(٤) نقض ١٩٩١/٤/٢٤ طعن ٢٣٤٥ لسنة ٥٥ قضائية .

- الموسوعة الذهبية الاصدار المدنى ملحق رقم (١٠) - ٤٩٠ - ٥٩٧ .

(٥) دضى ١٩٥٧/٥/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٨ - ٣ - ٩٦٧ - ١٠٩ .

- نقض ١٩٧٤/٥/١٣ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٦٧ - ١٤٠ .

نقض ١٩٨٣/١١/١٨ مجموعة محكمة النقض ٣٦ - ٢ - ١٧٢٣ - ٣٢٧ .

وقضت محكمة النقض في هذا الصدد بأنه يشترط لقبول التصحيح أن يكون الحكم قطعياً ، فلا يجوز اللجوء الى طلب التصحيح في غير الأحكام القطعية (٧) .

٣ - ألا يكون الحكم المطلوب تصحيحه قد طعن عليه بالاستئناف :

الشرط الثالث من شروط الأخطاء المادية البهتة ، التي يكون تصحيحها بموجب طلب يقدم لذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، هو ألا يكون الحكم المطلوب تصحيحه قد طعن عليه بالاستئناف ، والا فلا يملك تصحيحه غير المحكمة الاستئنافية التي رفع اليها . ذلك أن المقرر قانوناً أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها ، قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف (المادة ٢٣٢ مرافعات) . ومقتضى ذلك أنه يكون لمحكمة الاستئناف - بما لها من ولاية فحص النزاع - أن تتدارك ما يرد في الحكم المستأنف من أخطاء مادية .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد بأنه :

« لما كان رفع الاستئناف ينقل موضوع النزاع برمته الى محكمة الاستئناف ، ويعيد طرحه عليها مع أسانيدہ القانونية وأدلته الواقعية . فانه يكون لهذه المحكمة - بما لها من ولاية في فحص النزاع - أن تتدارك ما يرد في الحكم المستأنف من أخطاء مادية ، وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح » (٨) .

٤ - ألا يصلح الخطأ بذاته سبباً للطعن بطريق النقض :

الشرط الرابع من شروط الأخطاء المادية البهتة ، التي يكون تصحيحها بموجب طلب يقدم لذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، هو ألا يصلح الخطأ بذاته سبباً للطعن بطريق النقض ، طالما أن المقرر قانوناً أن تصحيح الخطأ المادي البهت يتعين أن يكون بالسبيل الذي رسمته المادة ١٩١ مرافعات .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد أنه :

« اذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ مادياً

(٧) نقض ١٩٧٧/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٣٥٩ - ٧١ .

(٨) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٠٢ - ١١٩ .

غير مؤثر على كيان الحكم ، ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة المشار اليها تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . وكان المقرر أن تصحيح الخطأ المادى يتعين أن يكون بالسبيل المرسوم فى المادة المشار اليها ، فلا يصح بذاته سببا للطعن بطريق النقض « (٩) » .

(١٢٩) الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ... » .

وبين من هذه الفقرة أن الطريق الواجب اتباعه لاجراء تصحيح الأخطاء المادية الكتابية أو الحسابية فى الأحكام القضائية ، هو تقدم الخصم بطلب تصحيح لذات المحكمة التى أصدرت الحكم فى غير مرافعة ، وليس بصحيفة دعوى تصحيح على النحو الذى رأيناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، سواء بالنسبة لأغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية (١٠) ، أو بالنسبة للحكم بأكثر مما طلبه الخصوم (١١) ، أو بالنسبة لتفسير الغموض أو الإبهام فى الأحكام (١٢) .

ولا يجوز للخصم أن يترك هذا الطريق ، ويقوم برفع دعوى تصحيح أمام ذات المحكمة التى أصدرت الحكم لاستدراك أو تصحيح الأخطاء المادية

(٩) نقض ١٩٧٩/١/١٧ مجموعة محكمة النقض : ٣ - ١ - ٢٤٧ - ٥٧ .

- نقض ١٩٧٩/١٢/٢٧ طعن ٩٦ لسنة ٤٥ قضائية .

- نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ مجموعة محكمة النقض : ٣١ - ٢ - ١٤٧٦ - ٢٧٩ .

- نقض ١٩٨١/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض : ٣٢ - ١ - ٣٣١ - ٦٦ .

- نقض ١٩٨١/١١/٢٥ طعن ١٨ لسنة ٤٨ قضائية .

- نقض ١٩٨٢/٢/١٤ طعن ٨٥٢ لسنة ٤٧ قضائية .

- نقض ١٩٨٦/١١/٢٥ طعن ١٧ لسنة ٥٥ قضائية .

(١٠) راجع البند ٨ ص ٣٢ .

(١١) راجع البند ٦٠ ص ١٣٢ .

(١٢) راجع البند ٩٨ ص ١٩٧ .

الكتابية أو بالحسابية بالمعنى الذى رأيناه (١٣) ، لأنه بذلك يستدع طريقا لتصحيح الأحكام القضائية لم يأذن به المشرع .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد ان :

« الأصل فى تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة ، لا بدعوى مبتدأة ، والا انهارت قواعد الشئ المحكوم فيه ، واتخذ التصحيح تكاة للمساس بحجيته .

واستثناء من هذا الأصل ، وللتيسير ، أجازت المادة ٣٦٤ (١٩١) ، مرافعات تصحيح ما عساه يقع فى منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية كانت أو حسابية ، بطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة ، (١٤) .

كذلك تقول محكمة النقض فى هذا الصدد انه :

« اذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ، غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة المشار اليها تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . وكان المقرر أن تصحيح الخطأ المادى يتعين أن يكون بالسبيل المرسوم فى المباداة المشار اليها ... » (١٥) .

(١٣٠) المحكمة المختصة بطلب التصحيح :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم من غير مراقبة ... » .

وبين من هذه الفقرة أن المحكمة المختصة بطلب التصحيح ، هى ذات المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، والتي حكمت فى النزاع ، والتي أصدرت الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية المطلوب تصحيحها بموجب طلب التصحيح ، وذلك أيا كانت درجتها القضائية الجزئية أو الابتدائية أو الاستئنافية أو النقض .

(١٣) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٤ .

(١٤) نقض ١٩٦٥/٣/٣ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ٢٥٢ - ٣٩ .

(١٥) نقض ١٩٧٩/١/١٧ مجموعة محكمة النقض ٣٠ - ١ - ٧٤٧ - ٥٧ .

١ - المحكمة الجزئية :

قد تكون المحكمة الجزئية هي المحكمة المختصة بنظر طلب التصحيح ، وذلك اذا كانت الدعوى الصادر فيها الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية - من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنية (المادة ١/٤٢ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا بالنظر في طلب تصحيح الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح الدعوى عليها ابتداء وتم الاعتداد بقيمتها .

كذلك تكون هذه المحكمة هي المختصة محليا بالنظر في طلب تصحيح الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها في أول الأمر ، عند طرح الدعوى عليها ابتداء .

ويلاحظ أن الاختصاص النوعي والمحل مرتبط بالمحكمة الجزئية ذاتها ، وليس بشخص قاضيها الذي أصدر الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية ، سواء بقى أو نقل أو رقى أو استقال أو توفي ، إذ يتولى القاضي الذي حل محله تصحيح الحكم حتى ولو كان منتدبا لجلسة واحدة ، لأن النص وجه الخطاب لذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، وليس لشخص القاضي الذي أصدره ، وبالتالي فإن القاضي القائم بالعمل بالمحكمة وقت تقديم طلب التصحيح يكون هو المختص بتصحيحه (١٦) .

٢ - المحكمة الابتدائية :

قد تكون المحكمة الابتدائية هي المحكمة المختصة بنظر طلب التصحيح ، وذلك اذا كانت الدعوى الصادر فيها الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية - من دعاوى المواد الكلية التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنية ، أو دعاوى من دعاوى المواد الجزئية التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنية ، ولكن تنظرها بهيئة استئنافية (المادة ١/٤٧ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا بالنظر في طلب تصحيح الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها أول الأمر ، عند طرح الدعوى عليها ابتداء وتم الاعتداد بقيمتها .

كذلك تكون هذه المحكمة هي المختصة محليا بالنظر في طلب تصحيح الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها أول الأمر ، عند طرح الدعوى عليها ابتداءً .

ويلاحظ أن الاختصاص النوعي والمحل مرتبط بالمحكمة الابتدائية ذاتها ، وليس بأشخاص القضاة الذين أصدروا الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية ، سواء بقوا أو نقلوا أو رقوا أو استقالوا أو توفوا ، إذ يتولى القضاة الذين حلوا محلهم تصحيح الحكم حتى ولو كانوا منتدبين لجلسة واحدة ، لأن النص وجه الخطاب لذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، وليس لأشخاص القضاة الذين أصدروه ، وبالتالي فإن رئيس الدائرة الابتدائية القائمة بالعمل بالمحكمة وقت تقديم طلب التصحيح يكون هو المختص بتصحيحه .

٣ - المحكمة الاستئنافية :

قد تكون المحكمة الاستئنافية هي المختصة بنظر طلب التصحيح ، وذلك إذا كانت الدعوى - الصادر فيها الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية - هي دعوى استئنافية من دعاوى المواد الكلية ، التي تجاوز قيمتها ٥٠٠٠ جنيه (المادة ٢١٩ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة نوعيا ومحليا بالنظر في طلب تصحيح الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن هذا الاختصاص قد ثبت لها أول الأمر ، عند طرح الاستئناف عليها ابتداءً وتم الاعتداء بقيمته . ويتولى رئيس ذات الدائرة الاستئنافية التي أصدرت الحكم ، أو رئيس الدائرة الاستئنافية القائمة بالعمل بالمحكمة وقت تقديم الطلب تصحيح الحكم .

٤ - محكمة النقض :

قد تكون محكمة النقض هي المحكمة المختصة بنظر طلب التصحيح ، وذلك إذا كانت الدعوى - الصادر فيها الحكم الوارد به الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية - تكون حالة من حالات التصدي المنصوص عليها في قانون المرافعات ، إذا حكمت المحكمة بנטق الحكم المطعون فيه ، وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ، أو كان الطعن للمرة الثانية ، ورات

المحكمة نقض الحكم المطعون فيه ، حيث يجب عليها أن تحكم في الموضوع
(المادة ٢٦٩/٤ مرافعات) .

عندئذ تكون هذه المحكمة هي المختصة قانوناً بنظر طلب تصحيح
الأخطاء المذكورة الواردة بالحكم ، طالما أن الاختصاص قد ثبت لها أول
الأمر ، عند طرح الطعن عليها ابتداءً وتم تصدى المحكمة للفصل فيه .
ويتولى رئيس ذات الدائرة التي أصدرت الحكم ، أو الرئيس القائم بالعمل
بالدائرة وقت تقديم الطلب تصحيح الحكم .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد انه :

« اذا الأصل ألا سبيل الى الغاء أحكام انقضاء أو تعديلهما ، الا بسلوك
طرق الطعن المقررة في القانون . وكانت المادة ١٩١ من قانون المرافعات
قد أجازت استثناء من هذا الأصل - وللتيسير - الرجوع الى المحكمة التي
أصدرت الحكم ، وقصرته على تصحيح ما عساه أن يقع في منطوق الحكم أو
أسبابه من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ... » (١٧) .

كذلك تقول محكمة النقض في هذا الصدد أن :

« خطأ الحكم في بيان تاريخ العقد موضوع الدعوى . خطأ مادي .
وجوب الرجوع الى ذات المحكمة لتصحيحه ... » (١٨) .

« الخطأ المادي في الحكم - لا يصلح سبباً للطعن بالنقض - وسيلة
تصحيحه الرجوع الى المحكمة التي أصدرته ... » (١٩) .

(١٣١) ميعاد طلب التصحيح :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية
أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد
الحصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة
الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة » .

(١٧) نقض ١٩٧٧/٢/٢ مجموعة محكمة النقض ٢٨ - ١ - ٣٥٩ - ٧١ .

(١٨) نقض ١٩٧٨/٢/٢٨ طعن ٧٥٤ لسنة ٤٢ قضائية .

(١٩) نقض ١٩٨٧/١١/٢٥ طعن ١٧ لسنة ٥٥ قضائية .

ويبين من هذه الفقرة أن المشرع لم يحدد ميعادا معيناً لتقديم طلب تصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية والحسابية التي تقع في الأحكام القضائية ، لذلك فإن هذا الميعاد يظل مطلقاً دون تقييد ، بحيث يكون للخصوم التقدم بطلب تصحيح الأخطاء المذكورة في أى وقت يشاءون .

ولعل القيد الوحيد الذى يتعين مراعاته فى هذا الصدد ، هو تقديم طلب التصحيح قبل الطعن بالاستئناف على الحكم الذى وقعت فيه الأخطاء المذكورة . فقد قلنا ان المقرر قانوناً أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها ، قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف (المادة ٢٣٢ مرافعات) ، ومقتضى ذلك أنه يكون لمحكمة الاستئناف - بما لها من ولاية فحص النزاع - أن تتدارك ما يرد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية (٢٠) .

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد بأنه :

« لما كان رفع الاستئناف ينقل موضوع النزاع برمته الى محكمة الاستئناف ، ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلته الواقعية ، فإنه يكون لهذه المحكمة - بما لها من ولاية فى فحص النزاع - أن تتدارك ما يرد فى الحكم المستأنف من أخطاء مادية ، وأن تقضى على موجب الوجه الصحيح » (٢١) .

والخلاصة أن ميعاد طلب تصحيح الأحكام القضائية مما يقع فيها من أخطاء مادية كتابية أو حسابية ، هو ميعاد مطلق فى أى وقت ، لا يقيد به سوى تقديمه قبل رفع الاستئناف ، لأن تقديمه بعد رفع الاستئناف يجعله غير ذى موضوع ، حيث تتولى المحكمة الاستئنافية تدارك الأخطاء المذكورة فى حكم الاستئناف .

(١٣٢) رسوم طلب التصحيح :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :

تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية

(٢٠) راجع البند ١٢٨ ص ٣١٠ .

(٢١) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٢٠٢ - ١١٩ .

أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة .

وتنص المادة ٧٦ من قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية ١٩٤٤/٩٠ على أن تعتبر الدعاوى الآتية مجهولة القيمة :

(ثامن عشر) « تعتبر دعاوى تفسير الأحكام أو تصحيحها . . . »

ويبين من المادة الأولى أن قانون المرافعات لم يشر إلى تحديد رسوم أو تقدير قيمة لدعوى استدراك أو تصحيح الأحكام القضائية (المادة ٣٧ مرافعات) .

ويبين من المادة الثانية أن قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية يعتبر دعوى استدراك أو تصحيح الأحكام القضائية من الدعاوى المجهولة القيمة ، الأمر الذي كان يقتضى خضوعها لتقدير رسوم الدعاوى المجهولة القيمة (المادة ٢/١ القانون ١٩٤٤/٩٠) .

ولكن لما كانت القاعدة أنه إذا خلا قانون المرافعات من تقدير قيمة دعوى معينة ، فلا يؤخذ بتقديرها في قانون الرسوم ، إلا إذا اتفق ذلك التقدير مع القواعد العامة في فقه المرافعات (٢٢) . وأن الممول عليه في تقدير قيمة الدعوى ، ليس هو عمل أقلام الكتاب ، ولكنه أعمال نصوص قانون المرافعات ، ولو تعارض مع قوانين الرسوم (٢٣) .

هذا ولما كانت دعوى تصحيح الأحكام القضائية - ومن باب أولى طلبات تصحيح الأحكام القضائية - هي في الحقيقة والواقع ليست دعوى جديدة ، وإنما هي جزء من الدعوى الأصلية المرفوعة من قبل - أيا كانت طبيعتها أو رسومها - المسدد عنها الرسوم القضائية المقررة بالكامل ، على جميع الطلبات الموضوعية التي تضمنتها الدعوى ، لذلك فإن العدالة تقتضي أن يكون استدراك أو تصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية ، عند الرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الذي وقع فيه تلك الأخطاء

(٢٢) راجع مناقشات مجلس النواب ولجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ بصدد المادة

٤٠ من قانون المرافعات القديم ١٩٤٩/٧٧ .

(٢٣) تنص ١٩٥٥/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ٦٢٤ - ٢٠ .

بدون رسوم ، وذلك بالقياس على حالة ما اذا قضت محكمة ثانى درجة أو محكمة النقض بإعادة القضية الى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فلا تستحق رسوم جديدة عند الرجوع الى الدعوى ، سوى الرسم المقرر على الاعلان (المادة ٥ من القانون ١٩٤٤/٩٠) (٢٤) .

(١٣٣) كيفية اجراء التصحيح :

تنص المادة ١/١٩١ مرافعات على أن :
« تتولى المحكمة تصحيح ما يقع نى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه رئيس الجلسة ، » .

ويبين من هذه الفقرة أن المشرع قد رسم الطريق القانونى لاستدراك أو تصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام القضائية ، وبين كيفية اجراء التصحيح الذى يبدأ بطلب يقدم من أحد الخصوم الى ذات المحكمة ، التى أصدرت الحكم ، والتى تنظره فى غرفة المداولة من غير مرافعة ، ويملى القاضى نص التصحيح وعباراته على كاتب المحكمة ، الذى يقوم بكتابة التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ثم يوقع الكاتب على التصحيح هو ورئيس الجلسة .

ثم يتسلم الخصم طالب التصحيح من الخصوم صورة رسمية أو تنفيذية من الحكم حسب الأحوال ، مذيّل هامشه بصورة طبق الأصل من نص وعبارات التصحيح الذى أجرته المحكمة .

(١٣٤) أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية البحتة :

نتولى فيما يلى عرض بعض التطبيقات انقضائية ، كأمثلة عملية لتصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام القضائية ، بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الأخطاء (٢٥) .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية على التوالى ، كل مثال فى بند مستقل على النحو الآتى ...

(٢٤) راجع البند ١٦ ص ٥٤ .

(٢٥) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٨ .

(١٣٥) ١ - ورود اسم أحد القضاة ممن لم يسموا المرافعة

ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته

في ديباجة الحكم خطأ مادي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد انه :

« من الأصول العامة في النظام القضائي ما نصت عليه المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات السابق (١٦٧ حاليا) من أنه « لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة ، والا كان الحكم باطلا » .

ومن ثم فوجود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ، ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته ، وان كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي يقع عند إصدار الحكم وتحريره ، فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، الا أن تصحيح هذا الخطأ يجب أن يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم ، الذي يعتبر مكملًا له ، وأن تكون المحكمة قد خلصت الى هذه النتيجة بأسباب سائغة تؤدي اليها » (٢٦) .

(١٣٦) ٢ - انتهاء الحكم في أسبابه

الى وجوب الزام المستأنفين بالفوائد

ثم خلو المنطوق من النص عليها خطأ مادي :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« اذ كان الحكم قد عرض في أسبابه ، لطالب الفوائد وللخلاف القائم بين الطرفين حوله ، فبين سبب الفوائد وسعرها وحدد تاريخ استحقاقها ، وانتهى في شأنها الى وجوب الزام المستأنفين بها ، فإن خلا منطوقه من النص عليها ، فإن الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ المادي البحت ، الذي يجوز للمحكمة أن تصححه تصحيحا ترتفع عنه مظنة الرجوع في الحكم أو المساس بحجتيته » .

ذلك أن - التصحيح جائز ما دام للخطأ المادي أساس في الحكم يدل على الواقع الصحيح فيه في نظره ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الثابت فيه . اذ أن ما يرد في الحكم من قضاء قطعي ، يعتبر

٣٦١ / ٢٢٢١ / ١٩٧٤ / ٥ / ١٦ مجموعة محكمة النقض ٢٥ - ٨٤٠ - ١٢٧ .

١٧ - ٧٠ - ١ - ٢٣ مجموعة محكمة النقض ١٩٨ / ١١ / ١١ - ١٧ .

كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو الأسباب ، وهو ما يتحقق كاملا في واقعة هذا الطعن . ومن ثم يكون قرار التصحيح المطعون فيه قد صادف محله في نطاق المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق المنطبق على الواقعة (المادة ١٩١ حاليا) - اذ جاء متضمنا المنطوق ما انتهى اليه في الأسباب عن الفوائد ، ومحققا الصلة الوثيقة بين أسباب الحكم ومنطوقه ، (٢٧) .

(١٣٧) ٣ - ورود قيمة الأجرة الحقيقية التي قررتها لجنة التقدير للشقة بمبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م في مدونات الحكم ، ثم ذكرها بمبلغ ١٤ ج و ٧٠٠ م في المنطوق خطأ مادي :
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الخامس المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول : ان الحكم اعتبر الأجرة التي حددتها لجنة تقدير القيمة الايجارية لكل شقة من الشقق الأربع بمبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م ، في حين انه لا خلاف في أن الأجرة التي حددتها اللجنة هي مبلغ ١٤ ج و ٧٠٠ م شهريا ، حسبما ثبت بملف تقدير اللجنة الذي أمرت المحكمة بضمه ، وبصورة الحكم الصادر في التظلم المرفوع من الطرفين ، واذا احتسب الحكم الميزة على هذا الأساس ، فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق . »

وحيث انه وان كان البين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعاوى أرقام ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٠ فى تظلم المالك السابق والمستأجرين من قرار لجنة تقدير الايجارات الصادر فى ١٩٧٠/٤/٢٠ ، أن القرار المشار اليه حدد أجرة كل من الشقق أرقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ فى العقار محل النزاع بمبلغ ١٤ ج و ٧٠٠ م شهريا ، ولئن كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الأجرة التي قررتها اللجنة بمبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م شهريا لكل شقة خلافا للواقع .

الا أنه لما كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف ، لا يعدو أن يكون

خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ، ولا يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة المشار اليها تصحيحه ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم . وكان المقرر أن تصحيح الخطأ المادى يتعين أن يكون بالسبيل المرسوم فى المادة المشار اليها ، فلا يصح بذاته سببا للطعن بطريق النقض ، فان النعى بهذا السبب يكون غير جائز ، (٢٨) .

(١٣٨) ٤ - ايراد الحكم فى مدوناته ،
مقدار الأرض الذى يتعين استبعاده
من نطاق الالتزام بالتسليم ،
والباقى الذى يقضى فيه بالتسليم ،
ثم ايراده فى المنطوق تسليم المقدار الأول
بدلا من المقدار الثانى خطأ مادي :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد ان :

« التناقض الذى يفسد الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن تتماهى به الأسباب ، بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا فى أسبابه ، بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضى الحكم بما قضى به فى منطوقه .

كما أنه متى كان ما يوجه الى الحكم ليس من قبيل النعى على تقريراته القانونية أو الواقعية ، التى أسس عليها قضاءه ، وإنما ينصب على ما عبر به عما انتهى اليه من هذه الأسس ، بحيث يتضح هذا الخطأ فى التعبير من مقارنة منطوق الحكم بمدوناته ، ولا ينطوى تصحيحه على تغيير فى حقيقة ما قضى به ، فإنه لا يعدل أن يكون مجرد خطأ مادي تختص بتصحيحه المحكمة التى أصدرت ذلك الحكم ، طبقا للإجراءات التى رسمتها المادة ١٩١ من قانون المرافعات ولا يصلح سببا للطعن بالنقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى مدوناته ، ان المقدار الذى يتعين رفض دعوى التسليم بالنسبة له ، أى استبعاده من نطاق الالتزام بالتسليم هو (آ ف و ٢٤ ط و ٧ س) ، وأن الباقى الذى يقضى فيه

بالتسليم هو (٦ ف ٧ ط ٣/٤ و ١٩ س) ، فإن إيراد في المنطوق تسليم المقدار الأول بدلا من المقدار الأخير ، يكون مجرد خطأ مادي بحت ، ويكون النعى عليه بالتناقض على غير أساس ٠٠٠ ، (٢٩) .

(١٣٩) ٥ - ورود التاريخ الحقيقي لأمر الحجز التحفظي في مدونات الحكم وهو ١٩٧١/١/٢٥
ثم ذكره في المنطوق ١٩٧١/١١/٢٥ خطأ مادي :
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حيث ان مبنى السبب الثانى القصور والتناقض ، وفى بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه ، قضى بتثبيت الحجز التحفظي الموقع فى ١٩٧١/٦/٢٢ ، نفاذا لأمر الحجز الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ ، مما بات معه الحجز موقعا فى تاريخ سابق على الأمر الصادر به .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت بالدعوى أن ما جاء فى منطوق الحكم عن تاريخ الحجز التحفظي مجرد خطأ مادي انزلق اليه ، ولا تؤثر على كيانه ، أو فهم مرادة ، والشأن فى تصحيحه انما هو للمحكمة التى أصدرت الحكم ، وفقا لما رسمه قانون المرافعات فى المادة ١٩١/١ منه ، ومن ثم فلا يصح سببا للطعن بطريق النقض ، (٣٠) .

(١٤٠) ٦ - تحديد جملة التعويض فى الأسباب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، والقول بأن لكل من المطعون ضدهما ٧٥٠ جنيه ،
ثم جريان المنطوق على الزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ١٥٠٠ جنيه مناصفة بينهما .
الاجمالى الوارد بالأسباب خطأ مادي ،

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا كان ما وقع فيه الحكم ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ، ولا يفقد ذاتيته - فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة ٠٠٠

(٢٩) نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ مجموعة محكمة النقض ٣١ - ٢ - ١٤٧٦ - ٤٧٨ .

(٣٠) نقض ١٩٨١/١/٢٦ مجموعة محكمة النقض ٣٢ - ١ - ٢٣١ - ٦٦ .

تصحیحہ بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم ،
فلا يصلح بذاته سببا للطعن بطريق النقض .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، بعد أن انتهى بأسبابه الى
تعديل المبلغ المقضى به ابتدائيا كتعويض عن الضرر الأدبي وقدره ١٠٠٠
جنيه ، بينما ان لكل من المطعون ضدهما من هذا التعويض مبلغ ٧٥٠ جنيه .
ثم جرى فى منطوقه على التزام الطاعن بأن يدفع لهما - فضلا عن
التعويض الموروث - مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا عن هذا الضرر مناصفة
بينهما .

ومن ثم فان ما أورده بأسبابه من بيان جملة هذا التعويض بمبلغ
١٠٠٠ جنيه ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ، ويكون النعى على الحكم المطعون
فيه لهذا السبب فى جملته على غير أساس « (٣١) » .

١٤١ (٧) = عدم اضافة كلمة « عليه » الى كلمة « المستأنف » ،
يعد خطأ ماديا من جانب محكمة الاستئناف ،
تماك هي تصحيحه عملا بالمادة ١٩١ مرافعات :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون وعدم فهم الواقع فى الدعوى ، وفى بيان ذلك يقول ٠٠٠ وقد جره
هذا الخطأ الى خطأ آخر فى فهم الواقع فى الدعوى ، بأن اعتقد أن المستأنف
هو الذى طعن على قرار اللجنة ، ويظهر ذلك من قيام رئيس الجلسة بإجراء
تعديل فى الجزء الأخير من أساس الحكم وفى منطوقه ، باضافة كلمة « عليه »
الى كلمة « المستأنف » ، والتأشير بأن ذلك تم فى ١٩٧٩/١/٢٧ .

وحيث ان هذا النعى مردود ٠٠٠ بأنه اذا كان ما وقعت فيه محكمة
الاستئناف ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ، ولا
يفقده ذاتيته فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، فان لتلك المحكمة
تصحیحہ بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم .

لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق ٠٠٠ أن ما وقعت فيه محكمة

الاستئناف من خطأ في عدم اضافة كلمة « عليه » بعد « المستأنف » في أسباب الحكم وفي منطوقه ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ، ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات . وقد أجرت المحكمة تصحيح الخطأ بنفسها عملا بنص تلك المادة ، ولا دليل في الأوراق على أن التصحيح الذي أجراه رئيس الجلسة ذون المحكمة بكامل هيئتها ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس « (٣٢) » .

(١٤٢) ٨ - ورود الاسم الصحيح للمورثة في كل مواضع الحكم ، ثم ذكر اسم الابن خطأ في المنطوق هو من قبيل الخطأ المادى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« لئن كان منطوق الحكم الابتدائي قد ورد فيه ثبوت وفاة المرحومة . . . الا أن مدونات هذا الحكم المطعون فيه ، تضمنت في كل المواضع الاسم الصحيح للمورثة وهو . . . ، بما يكفى للتعريف بها دون أى شك ، وبما يدل على أن ما ورد في منطوق الحكم الابتدائي من ذكر اسم الابن انه « . . . » ، هو مجرد خطأ مادى لا أثر له على كيان الحكم ، والشأن في تصحيحه انما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وفقا لما رسمه قانون المرافعات في الفقرة الأولى من المادة ١٩١ منه ، ومن ثم فلا يصح سببا للظعن بطريق النقض « (٣٣) » .

(١٤٣) ٩ - أخذ الحكم في مدوناته بتقرير التحير الذى أثبت اسمى الطاعنين والمبلغ المستحق قبلهما سقوط البيانين من المنطوق خطأ مادى :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« ان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التصحيح جائز ما دام للخطأ المادى أساس في الحكم ، يدل على الواقع الصحيح فيه في نظره ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا ، اذا ما قورن بالأمر الثابت فيه . اذ أن ما يرد في الحكم من قضاء قطعى ، يعتبر كذلك بصرف النظر عن مكان وروده في المنطوق أو في الأسباب .

(٣٢) نقض ١٩٨٣/١١/٢٨ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٢ - ١٧٢٣ - ٣٢٧ - .

(٣٣) نقض ١٩٨٦/١١/٢٥ طعن ١٧ لسنة ٥٥ قضاية .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قهراً أورد في أسبابه ، ما خلاص إليه الحبير المنتدب في تقريره ، وأشار إلى أن وضع يد الطاعنين على مساحة ٢ ط ١ قدان كان بطريق الغصب ، وإنما مسئولين عن ريع تلك المساحة عن فترة المطالبة مبلغ ٢٢٨١٠٩ ج . وقد أخذ الحكم بتقرير الحبير محمولاً على أسبابه ، وأشار في مدوناته بأنه يقضى على ضوء ما انتهى إليه .

واذ سقط سهواً من منطوق الحكم بيان أسامي الطاعنين والمبلغ المستحق قبلهما ، فإن ذلك يعبد من قبيل الأخطاء المبادية ، لأن له أساس في الأسباب ، بحيث برز هذا الخطأ واضحاً عندما قورن بما انتهى إليه الحبير في تقريره .

ومن ثم يكون قرار التصحيح المطعون فيه قد صادف محله في نطاق المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، إذ جاء متضمناً المنطوق ما انتهى إليه في الأسباب ومنحققاً للصلة الوثيقة الواجب توافرها بين أسباب الحكم ومنطوقه . واذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا النظر ، وخلص في قضائه إلى عدم جواز الاستئناف لعدم تجاوز المحكمة الابتدائية حقها في التصحيح ، فاته يكون قد التزم صحيح القانون . ويضحي النعي عليه على غير أساس « (٣٤) » .

(١٤٤) أمثلة لما لا يعتبر خطأ مادياً :

نتولى فيما يلي عرض بعض التطبيقات القضائية ، كأمثلة عملية لما لا يعتبر من قبيل الخطأ المادى البحت الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام القضائية ، بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الأخطاء (٣٥) .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية على التوالى ، كل مثال فى بند مستقل على النحو الآتى

(١٤٥) ١ - اجراء تغيير كامل فى منطوق الحكم
لا تملكه المحكمة ويتعين نقض قرارها
واعتباره كأن لم يكن لخطئه فى القانون :

(٣٤) نقض ١٩٩١/٤/٢٤ طعن ٢٣٤٥ لسنة ٥٥ قضائية .

(٣٥) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٤ .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم ، وخروج القضية من يد المحكمة ، بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية . كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه . »

وهذا هو الأصل ، الا أن الشارع رأى لاعتبارات قدرها عند وضع قانون المرافعات الجديد ، أن يجيز للمحكمة - بما جرى عليه العمل - أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة . فنص في المادة ٣٦٤ (١/١٩١) قانون المرافعات على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة » - ثم نص في المادة ٣٦٥ (٢/١٩١) مرافعات على أنه « يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح ، اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح » .

ويبين من ذلك ، أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها ، مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته ، وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها بغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

واذن فمتى كان الواقع هو أن المحكمة أصدرت حكما يقضى برفض الاستئناف ، وتأييد الحكم الابتدائي القاضي بأحقية الشفيع في أخذ العقار بالشفعة ، ثم أصدرت بعد ذلك قرارا بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الشفعة ، فانها تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح المشار اليه ، ذلك أنها أجرت تغييرا كاملا في منطوق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، مما يتعين معه نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لحطه في القانون ، (٣٦) .

(١٤٦) ٢ - الزام الخصم في المواجهة بمصروفات الدعوى

عدم امكان الرجوع الى المحكمة لتصحيحه

بالزام خصم آخر بها ، لأن ذلك يعتبر

تغيرا في منطوق الحكم غير جائز قانونا :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد انه :

« متى كان أحد الخصوم في الدعوى قد دفعها بأنه لا شأن له بالنزاع الدائر فيها ، ففضى الحكم في منطوقه بالزامه بمصروفات الدعوى ، دون أن يرد على دفاعه أو يكشف في أسبابه عن الأساس الذي استند اليه في الزامه بالمصروفات ، فانه يكون مشوبا بالقصور ، ذلك لأن مقتضى المادة ٣٥٧ (١٨٤) مرافعات ألا يحكم بمصاريف الدعوى الا على خاسرها ، وخاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق . »

ولكى يمكن الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم ، لتصحيح الخطأ المادى الواقع في منطوقه طبقا للمادة ٣٦٤ (١/١٩١) مرافعات ، يجب أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس في الحكم ، يدل على الواقع الصحيح فيه في نظر الحكم ، بحيث يبرز هذا الخطأ واضحا اذا ما قورن بالأمر الصحيح الثابت فيه ، حتى لا يكون التصحيح ذريعة للرجوع عن الحكم والمساس بحجيته .

وعلى ذلك ، فاذا كان الحكم اذ قضى في منطوقه بالزام أحد الخصوم في الدعوى بمصروفاتها ، قد خلا من أية اشارة في أسبابه تنم عن اتجاهه في شأن هذه المصروفات ، فان القول بإمكان الرجوع الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيحه ، بالزام خصم آخر بها دون المحكوم عليه بها ، يعتبر تغيرا في منطوق الحكم غير جائز قانونا « (٣٧) . »

(١٤٧) ٣ - عدم الادعاء بوقوع أخطاء مادية في الحكم ،

تعييبه بعدم الرد على أسباب الطعن تفصيلا ،

هو مجادلة في المسائل القانونية غير جائزة :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« مؤدى نص المادة ١٩١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ -

المقابلة للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها ، مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم الصحيح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها ، فتغير في منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

واذ يبين من الطلب المقدم من الطالبين أنهم لم يدعوا بوقوع أخطاء مادية في حكم النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ ، ولكنهم عابوا عليه أنه لم يرد على أسباب الطعن تفصيلا ، بل رد عليها جملة وأغفل بحث مسائل قانونية معينة أشاروا إليها ، لما كان ذلك ، فإن ما ورد بالطلب لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تصحيحه ، وهو أمر غير جائز ، (٣٨) .

**(١٤٨) ٤ - جريان منطوق الحكم في ظاهره لصالح الخصم
ولكن أسبابه الأساسية المكملة للمنطوق
تتضمن تحميله بالتزامات جديدة :**

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد ان :

« الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن بالنقض ، متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها ، فلا يقبل الطعن على حكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الطلبات التي لم تصادف هوى في نفسه ، الا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية الى عدم جواز الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم محققا لمقصود الطاعن ، وامتشيا مع المركز القانوني الذي يدعيه ، بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه انشاء التزامات جديدة ، أو الإبقاء على التزامات يريد التخلل منها ، أو حرمانه من حق يدعيه ، سواء وردت هذه القيود في منطوق الحكم أو أسبابه ، طالما كانت هذه الأسباب هي جوهر القضاء ولبه ولا يستقيم الحكم بغيرها ، وتعتبر بهذه المثابة مكملة للمنطوق .

(٣٨) نقض ١٩٧٢/٤/١٩ مجموعة محكمة النقض ٢٣ - ٢ - ٧٢٤ - ١١٤ .

... نقض ١٩٦٥/٣/٣ مجموعة محكمة النقض ١٦ - ١ - ٢٥٢ - ٣٩ .

... نقض ١٩٥٢/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ١ - ٥٧٦ - ٢٧٩ .

لما كان ذلك ، فانه وان كان منطوق الحكم المطعون فيه قد جرى في ظاهره لصالح الطاعنة المستأجرة حين قضي برفض دعوى المؤجر ، الا أنه في أسبابه الأساسية المكملة للمنطوق قد أضر بها حين قضي عليها بأن تدفع أجرة اضافية مقابل ميزة مدعاة . ولم يكن القضاء بالرفض الا وليد ما خلص اليه الحكم من أن الطاعنة رغم احتساب الأجرة الاضافية ، تعتبر دائنة للمؤجر ، بعد اجراء المقاصة بينهما - وبذلك فان للطاعنة مصلحة قائمة في الطعن على الحكم ، (٣٩) .

(١٤٩) نموذج طلب تصحيح حكم مدني :

**طلب تصحيح حكم مدنى
انتهى فى أسبابه الى وجوب الالتزام بالفوائد
ثم خلى منطوقه من النص عليها**

السيد الأستاذ المستشار رئيس الدائرة ٠٠٠٠ تجارى مستأنف
القاهرة .

مقدمه لسيادتكم/٠٠٠ المحامى ٠٠٠ الوكيل عن بنك مصر بالتوكيل
رقم ٠٠٠ / ١٩ رسمى عام القاهرة .

الموضوع

(١) أقام بنك مصر الدعوى رقم ١٦١٦/١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة ،
ضد ورثة المرحوم/٠٠٠ بطلب الحكم بالزامهم من تركه مورثهم بمبلغ
٢٥٥ر١٥٦٠ جنيها ، والفوائد بواقع ٧٪ سنويا ، تضاف الى الأصل شهريا
ابتداء من ١/٩/١٩٥٤ حتى السداد ، على سند من أن ذلك المبلغ هو قيمة
رصيد الحساب الجارى المتفق مع المورث فى ٢٢/١١/١٩٥١ على فتحه له ،
مع احتساب فوائد تأخيرية مركبة بواقع ٧٪ سنويا تضاف للأصل شهريا .
وبتاريخ ٤/١١/١٩٦٢ قضت المحكمة للبنك بطلباته .

(٢) استأنف الورثة الحكم ، وقيد استئنافهم برقم ٢٦٣ لسنة ٧٩ ق
القاهرة ، طالبين الغاء .

(٣) وبجلسة ٧/٥/١٩٦٨ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف .
والزام المستأنفين بأن يدفعوا من تركه مورثهم المرحوم/٠٠٠ الى بنك مصر ،
مبلغ ١٥٤٢ر٧١٥ جنيها والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ، وخمسة
جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

(٤) وحيث ان الحكم المستأنف قد عرض فى أسبابه لطلب الفوائد ،
وللخلاف القائم بين الطرفين حوله ، وبين سبب الفوائد وسعرها وحدد
تاريخ استحقاقها ، وانتهى فى شأنها الى وجوب الزام المستأنفين بها ، ثم
خلى منطوقه من النص عليها ، فان الأمر لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ
المادى البحت ، الذى يجوز للمحكمة تصحيحه تصحيحا ترتفع عنه مظنة
الرجوع فى الحكم أو المساس بحججته .

(٥) ان السند القانوني لطلب تصحيح الخطأ المادى البحت الواقع فى الحكم الاستثنائى ، هو نص المادة ١/١٩١ مرافعات التى تنص على أن : « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع فى حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ، ويوقعه هو ورئيس الجلسة » (الدكتور محمد المنجى فى « دعوى التصحيح - دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها » ط ١ س ١٩٩٤ بند ١٤٩ ص ٣٢٧) .

لذلك

يلتمس الطالب اصدار قراركم بتصحيح منطوق الحكم الصادر فى الاستئناف ٢٦٣ لسنة ٧٩ ق القاهرة ، بالنص على الفوائد القانونية بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى السداد

وحتى يكمل منطوق الحكم على النحو الآتى :

« حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنفين أن يدفعوا من تركة مورثهم المرحوم/٠٠٠ الى بنك مصر مبلغ ١٥٤٢ر٧١٥ ج ، والفوائد القانونية بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٧ حتى السداد والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وخمسة جنيهاً مقابل أتعاه المحاماه » .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،

تحريراً فى / / ١٩

مقدمه

.....

المحامى

(١٥٠) (ثانيا) تصحيح الأحكام الجنائية :

قلنا بصدد تصحيح الأحكام الجنائية عند الكلام عن اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية في المبحث الأول من الفصل الأول ، أنه يثور التساؤل - بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لاغفال المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية الواردة في قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) على تصحيح الأحكام الجنائية ؟ ويثور التساؤل - بصفة عامة - عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات في حالة عدم وجود نص في قانون الإجراءات الجنائية ؟

ورأينا أن الرأي السائد يذهب الى أن كلا من القانونين يعتبر قائما بذاته ، وجاء بأحكام لها قواعدها وخصائصها وتتسق مع الغرض الذي أبتغى منه تحقيقه . ومن ثم ان غمض نص أو نقص حكم في قانون الإجراءات الجنائية ، تعين عندئذ الرجوع الى المبادئ العامة التي تحكم هذا القانون ، والتي من أهمها أن الأصل في الانسان البراءة ، وكفالة حق المتهم في الدفاع عن نفسه . وقد تأتي الحلول - عن طريق تلك المبادئ العامة - بنتائج تتفق وقواعد قانون المرافعات . ولكن هذا لا يعنى أنه الأصل الذي يتعين الرجوع اليه (٤٠) .

وتطبيقا لذلك ، فإن الأخطاء المادية البحتة الكتابية والحسابية التي تقع في الأحكام الجنائية ، تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية ، طالما أنها تضمنت نصا خاصا يحكم ذلك المسألة ، على النحو الوارد في المادة ٣٣٧ اجراءات (معدلة) بقولها :

« (١) اذا وقع خطأ مادي في حكم ، أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة ، ولم يترتب عليه البطلان ، تتولى الهيئة - التي أصدرت الحكم أو الأمر - تصحيح الخطأ من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليهم بالحضور .

(٢) ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة ، بعد سماع أقوال الخصوم ، ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

(٣) ويتبع هذا الاجراء فى تصحيح اسم المتهم ولقبه ،

ويبين من هذه الحادة أن قانون الاجراءات الجنائية قد أجاز لذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، أن تتولى هى ذاتها تصحيح ما يقع فى حكمها من خطأ مady ، مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم (٤١) .

(١٥١) أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية البحتة :

نتولى فيما يلى عرض بعض التطبيقات القضائية كأمثلة عملية لتصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام القضائية ، بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بتلك الأخطاء (٤٢) .

وسوف نذكر هذه الأمثلة العملية على التوالى كل مثال فى بند مستقل على النحو الآتى .

(١٥٢) ١ - وصف المنظوق ترتيب المتهم الرابع (صاحب المقهى) بأنه المتهم الثانى خطأ مady ، لورود الأسباب بمعاينة المتهمين الثلاث الأول (لاعبى القمار) ، ولأن الغلق لابد ينصرف لمقهى المتهم الرابع وليس للمتهم الثانى لاعب القمار :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« من حيث أن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من محكمة الجنج المستأنفة بمحكمة القاهرة بهيئة غرفة مشورة ، اذ قضى بتصحيح حكم محكمة أول درجة رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ جنج باب الشعرية ، من المتهم الثانى الى « رفاعى أحمد محمد » ، قد تجاوز اختصاصه القاصر على تصحيح الخطأ المادى ، الى ادانة الطاعن الذى لم يتناوله الحكم المصحح بالعقاب ، فضلا عن انه شدد العقوبة ، اذ ألغى وقف التنفيذ المحكوم به من المحكمة الاستئنافية .

وحيث أن الأمر المطعون فيه قد عرض لبحث ما اذا كان الطلب الذى

(٤١) نقض حنائى ١٩٨٣/١٠/٤ مجموعة محكمة النقض ٣٤ - ٧٩٠ - ١٥٥ .

(٤٢) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٨ .

تقدمت به النيابة العامة ، هو مجرد تصحيح خطأ مادي ، وقع في بيان ترتيب الطاعن ، بين باقى المتهمين الذين كانوا مقدمين معه للمحاكمة ، بحيث تختص المحكمة للفصل فيه ، فى حدود ما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، أم انه لم يشمله حكم الادانة .

وقد استعرض الأمر أوراق الدعوى وانتهى الى القول بأنه « فى خصوص هذه الدعوى هناك خطأ مادي واقع على المتهم رفاعى أحمد محمد ، ذلك أن المنطوق ذهب (أولا) الى معاقبة المتهمين الثلاثة الأول . وفى (ثانيا) حين أراد أن يعاقب المتهم الرابع رفاعى أحمد محمد خطأ مادي ووصفه انه المتهم الثانى . وليس أدل على ذلك من أنه أمر بغلق مقهاه لمدة شهرين . والثابت فى الأسباب أن المتهمين الثلاثة الأول كانوا يلعبون القمار بمقهى المتهم الرابع ، بمعنى أن الغلق لابد وأن ينصرف الى مقهى المتهم الرابع وليس الثانى ، لأن الأخير لاعب وليس بصاحب مقهى ، فهو فعلا من قبيل الخطأ المادى الذى تعينه المادة ٢٣٧ اجراءات « (٤٣) .

(١٥٣) ٢ - تضمين مسودة الحكم الأخذ بالثابت بالتحقيقات

عبارة « ان انحرف يسارا » ،

وليس « انه انحرف يسارا » ،

كما نقلها أمين السر عند تحريره الحكم ، خطأ مادي :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« متى كان يتضح من مسودة الحكم المرفقة بالأوراق ، أنها تضمنت أقوال المتهم بما يتفق والثابت بالتحقيقات ، بما نصه أنه ذكر أنه « ان انحرف يسارا » ، وليس « أنه انحرف يسارا » ، كما نقلها أمين السر عند تحريره الحكم الموقع عليه ، وكان الأمر لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وقع فيه أمين السر سهوا - وهو بمعرض نقل تلك العبارة من مسودة الحكم - فإن هذا الخطأ لا يؤثر فى سلامته ، وبالتالي يكون النعى عليه بالخطأ فى الاسناد غير سديد » (٤٤) .

(٤٣) نقض جنائى ١٩٧٠/١١/١ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٣ - ١٠٣٠ - ٢٤٧ .

(٤٤) نقض جنائى ١٩٧٣/٤/٩ مجموعة محكمة النقض ٢٤ - ٢ - ٥٠٢ - ١٠٤ .

(١٥٤) ٣ - خلوص الحكم الى صحة مقارفة المتهم

بجريمة السرقة التامة ،

استهلال الحكم وصف التهمة بلفظ « الشروع » ،

زلة قلم أثناء التدوين :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« متى كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه ، أن المحكمة خلصت إلى صحة الواقعة المسندة الى الطاعن ، كما صورها الاتهام ، وهي مقارفته لجريمة السرقة التامة ، ومعاقبته بمقتضاها طبقا للوصف المشار اليه ، أعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات ، فإنه لا يؤثر في سلامته ، أن يكون قد استهل وصف التهمة بلفظ « الشروع » ، ما دام الظاهر من سياقه أن مرد ذلك زلة قلم أثناء التدوين » (٤٥) .

(١٥٥) ٤ - ثبوت القيمة الحقيقية للغرامة بمحضر الجلسة خمسمائة جنيه،

ذكرها في النسخة الأصلية للحكم ثلاثة آلاف جنيه

خطأ مادي من الكاتب عند التدوين :

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« حيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، اذ دان الطاعن بجريمة احراز جواهر مخدر ، بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فقد شابه البطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

ذلك أنه ثبت من محضر الجلسة أن المحكمة قضت بسجن المتهم - الطاعن - ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة ، في حين أن النسخة الأصلية للحكم ، أثبتت بها أن الغرامة المحكوم بها ثلاثة آلاف جنيه .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحاكمة المؤرخة ١٦ من يناير سنة ١٩٨٢ ، أن المحكمة أصدرت حكمها حضوريا بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه ، وبمصادرة المخدر المضبوط .

كما يبين من نسخة الحكم الأصلية أن العقوبة المقضى بها على الطاعن ،

هي السجن لمدة ثلاث سنوات ، والغرامة البالغ قدرها ثلاثة آلاف جنيه
والمصادرة . وقد ذيلت نسخة الحكم بقرار من المحكمة بتصحيح منطوق
الحكم بجعل الغرامة المقررة بها على الطاعن خمسمائة جنيه .

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد أجاز في المادة
٣٣٧ - المعدلة بالقانونين رقمي ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ،
للمحكمة منعقدة في غرفة المشورة تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي ،
مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم .

وكان مفاد التصحيح الذي أجرته المحكمة على التحو المتقدم ، أنها
عبرت أن ما ورد بنسخة الحكم الأصلية في صدد مقدار الغرامة المقررة بها
على الطاعن ، مرده مجرد خطأ مادي من الكاتب عند التدوين ، فقامت
بتصحيحه بمقتضى الحق المخول لها في القاتون ، ومن ثم فإن نعي الطاعن
ببطلان الحكم المطعون فيه ، يضحى ولا محل له (٤٦) .

(١٥٦) مثال لما لا يعد خطأ ماديا :

معاينة المتهم خطأ بالأشغال الشاقة
بدلا من السجن ، عدم جواز تعديله أو تصحيحه
من المحكمة التي أصدرته لزوال ولايتها :
وتقول محكمة النقض في هذا الصدد :

« وحيث أن مبنى الطعن الأول المرفوع منهما (المتهمين) عن الحكم
الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٧ ، هو أن المحكمة اذ قضت بمعاينة
كل من المتهمين المطعون ضدهما بالأشغال الشاقة ، تطبيقا للفقرة الأولى من
المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ أن
العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة ، وهي الجريمة
التي أدين بها المتهمان هي السجن .

وقد أشارت المحكمة في ختام حكمها الى هذا الخطأ ووصفته بأنه خطأ
مادي يسوغ لها تصحيحه طبقا للمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ،
ثم حددت لاجراء هذا التصحيح جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٥٧ ، وفيها :

صححت الحكم بجعل العقوبة المقررة المقضى بها على كل من المتهمين ، السجن لمدة خمس عشرة سنة ، بدلا من الأشغال الشاقة . مع أن هذا الخطأ الذي وقع منها هو خطأ فى القانون وليس خطأ ماديا ، ويترتب على ذلك عدم جواز تصحيح هذا الخطأ القانونى فى منطوق الحكم بعد صدوره ، الا عن طريق الطعن فيه بطريق النقض

ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة الخطف المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ المذكورة هى السجن ، وكان قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة تطبيقا لهذا النص ينطوى على خطأ منها فى تطبيق القانون ، لا على مجرد خطأ مادى فى الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فلا تملك تعديله أو تصحيحه لزوال ولايتها فى الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ ، الا عن طريق الطعن فى الحكم بالنقض .

لما كان ذلك ، فان كلا من الحكمين المطعون فيهما يكون مخالفا للقانون ، مستوجبا للنقض ، (٤٧) .

(١٥٧) (ثالثا) تصحيح الأحكام الادارية :

قلنا بصدد تصحيح الأحكام الادارية عند الكلام عن اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية فى المبحث الأول من الفصل الأول ، أنه يثور التساؤل - بصفة خاصة - عن مدى سريان القواعد المنظمة لاغفال المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية الواردة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية (المادة ١٩٣ مرافعات) على تصحيح الأحكام الادارية ؟ ويثور التساؤل - بصفة عامة - عن مدى سريان أحكام قانون المرافعات فى حالة عدم وجود نص فى قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ ؟

ورأينا أن المادة ٣ من مواد اصدار قانون مجلس الدولة ١٩٧٢/٤٧ تنص على أن : « تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى » . ويبين من هذا النص أن القانون المصرى اشترط أحد شرطين يشترطهما القضاء الفرنسى ، لتطبيق أحكام

قانون المرافعات المدنية والتجارية هو عدم التعارض مع النصوص التشريعية الموجودة في القانون الإداري . ولكن القضاء الإداري المصرى أضاف الشرط الثانى ، وهو عدم تعارض أحكام قانون المرافعات المدنية مع نظام وأوضاع مجلس الدولة الخاصة ، فوصل بذلك الى الوضع المعمول به فى فرنسا (٤٨) .

والخلاصة ، فان اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية أو أحكامه لا تطبق أمام القضاء الإداري ، الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة ، وبالقدر الذى لا يتعارض أساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة (٤٩) .

وتطبيقا لذلك ، فان المقرر فى فقه وقضاء القانون الإداري أن الأخطاء المادية البهتة الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام الإدارية تخضع فى تصحيحها لذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، حيث تتولى هى ذاتها تصحيح ما يقع فى حكمها من خطأ مادي ، وذلك بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بالأخطاء المادية البهتة (٥٠) ، وبالشروط التى رأيناها عند الكلام عن شروط الأخطاء المادية البهتة (٥١) ، وبالطريق الذى رأيناه عند الكلام عن الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح (٥٢) ، وفى الميعاد الذى رأيناه عند الكلام عن ميعاد طلب التصحيح (٥٣) ، وبالرسوم التى رأيناها عند الكلام عن رسوم طلب التصحيح (٥٤) ، وبالكيفية التى رأيناها عند الكلام عن كيفية اجراء التصحيح (٥٥) .

(١٥٨) أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية :

١ - افصاح المحكمة فى أسباب الحكم
عن قصدها مجازاة الطاعن بأدنى العقوبات ،

(٤٨) راجع البند ٥٥ ص ١٢٢ .

(٤٩) مجموعة أحكام المحكمة الادارية العليا ٢ - ٦١٠ - ٧٦ .

(٥٠) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٨ .

(٥١) راجع البند ١٢٨ ص ٣١٠ .

(٥٢) راجع البند ١٣٠ ص ٣١٤ .

(٥٣) راجع البند ١٣١ ص ٣١٧ .

(٥٤) راجع البند ١٣٢ ص ٣١٩ .

(٥٥) راجع البند ١٣٣ ص ٣٢٠ .

**تضمنين منطوق الحكم عقوبة أعلى ،
هو من الأخطاء الكتابية المحضة :**

وتقول المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد :

« واذا بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومسودته ، ان المحكمة - للظروف التي استظهرتها - رأت أن توقع على المخالفين أدنى العقوبات ، فذكرت في أسباب حكمها : « ومن حيث أنه لم يترتب على المخالفات المسندة الى المخالفين اضرارا بالخزانة العامة ، الأمر الذي ترى معه هذه المحكمة ، النزول بالعقوبات الى حدها الأدنى المقرر لمن كان في درجتهم . وكانت هذه المحكمة قد أوردت في صدر الحكم أسماء المخالفين والدرجة المالية التي يشملها كل منهم ، ومن ضمنهم الطاعن . فقد ذكر أمام اسمه العبارة الآتية : « المهندس من الدرجة الثالثة طبقا للقانون ٤٦/١٩٦٤ بمجلس مدينة طنطا » ، ثم حكمت المحكمة بمجازاة الطاعن بالانذار ، وبعد ذلك أصدرت قرارا بتصحيح الخطأ المادى فى منطوق الحكم بأن تستبدل بكلمة « الانذار » كلمة « اللوم » .

فانه يتضح من ذلك أن المحكمة قد افصحت في أسباب حكمها قبل التصحيح بعبارات صريحة قاطعة ، عن انها قصدت مجازاة الطاعن بأدنى العقوبات المقررة لمن كان فى درجته ، ولما كانت أدنى العقوبات المقررة هى عقوبة اللوم طبقا لنص المادة ٦١ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين بالدولة فان ما أثبتته المحكمة فى منطوق الحكم عن مجازاة الطاعن بالانذار ، لا يعدو - فى ضوء الظروف المتقدمة - أن يكون من قبيل الأخطاء الكتابية المحضة التى تملك المحكمة تصحيحها بقرار منها ، طبقا لنص المادة ٣٦٤ (١٩١) مرافعات ، دون أن يعتبر هذا العمل من جانبها بمثابة تعديل أو تغيير فى الحكم الذى أصدرته « (٥٦) .

**٢ - صدور الحكم من محكمة مشكلة برئاسة وكيل مجلس الدولة
تضمنين الحكم تشكيلها برئاسة وكيل النيابة الادارية
خطأ مادي لا يؤدي الى بطلان الحكم :**

وتقول المحكمة الادارية العليا فى هذا الصدد :

« ان الثابت من الاطلاع على الحكم ، ان المحكمة كانت مشكلة برئاسة

السيد الأستاذ وكيل مجلس الدولة ، فإذا ذكر أمام اسمه كلمة وكيل النيابة الادارية ، فان هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا ، وقع عند نقل الحكم المطعون فيه من المسودة ، ولا يمكن أن ينال من صحة شكل الحكم المطعون فيه ، (٥٧) .

٣ - ورود اسم عضو لم يسمع المرافعة
في صورة الحكم الأصلية المنسوخة على الآلة الكاتبة ،
مع توقيع أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة ،
على مسودة الحكم ، هو من الأخطاء المادية :
وتقول المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد :

« ومن حيث انه عن الدفع المبدى من هيئة مفوضى الدولة ، ببطلان تشكيل الهيئة التي أصدرت الحكم ، استنادا الى أن السيد المستشار المساعد اشترك في اصدار الحكم ، مع أنه لم يسمع المرافعة بجلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ ، التي تقرر فيها حجز الدعوى للحكم ، فانه يبين من مسودة الحكم المطعون فيه أن السيد المستشار المساعد لم يوقع على هذه المسودة ، وان الموقعين على مسودة الحكم هم أعضاء الهيئة الذين سمعوا المرافعة ، دون غيرهم .

واذا كانت صورة الحكم الأصلية التي نسخت على الآلة الكاتبة ، قد ورد بها اسم المستشار المساعد . . . باعتباره أحد أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في اصدار الحكم ، فان ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في صحة تشكيل الهيئة ، ولا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ، بالتالى من هذه الناحية ، (٥٨) .

٤ - ورود اسم وزارة المواصلات بالحكم
باعتبار أنها هي المدعية ،
في حين أن الدعوى رفعت من وزارة الزراعة
هو خطأ مادي :

وتقول المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد :

(٥٧) ادارية عليا ١٩٧٧/٤/٢٢ مجموعة المبادئ القانونية ٢ - ١٠٨٥ - ١٤٦ .
(٥٨) ادارية عليا ١٩٧٧/١٢/٣١ مجموعة المبادئ القانونية ٢ - ١٠٨٥ - ١٤٧ .

« لئن صنع ما ينبغي طعن السيد رئيس هيئة مفوضى الدولة على الحكم المطعون فيه ، من ورود اسم « وزارة المواصلات » به باعتباره أنها هي المدعية ، في حين أن الدعوى انما رفعت من « وزارة الزراعة » ، الا أن هذا الخلاف في اسم الوزارة صاحبة الشأن ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا كتابيا بحثنا ظاهر الوضوح ، وهو ان وقع في منطوق الحكم كان سائغ التصحيح طبقا لنص المادة ٣٦٤ (١٩١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بقرار تصدره المحكمة من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة .

ومن باب أولى اذا وقع في ديباجته فحسب ، وكان تحديد طرفي المنازعة واضحا بدون لبس في الاوراق ومن الحكم ذاته . اذ أن التظلم رقم ٢٨٠٠ لسنة ١ قضائية بمقدم الى اللجنة القضائية لوزارات التجارة والزراعة والتموين من المدعى ضد وزارة الزراعة ، والطعن في قرار اللجنة القضائية الصادر في هذا التظلم ، مرفوع من وزارة الزراعة ضد المدعى أمام محكمة القضاء الاداري ، وهو موضوع الدعوى رقم ٦٢٦٨ لسنة ٨ القضائية ، الصادر فيها الحكم المطعون فيه حاليا ، ومن ثم فهو خطأ كتابي محض قابل للتصحيح ، لا يعيب الحكم عيبا جوهريا ، ولا يفضى الى بطلانه « (٥٩) » .

(١٥٩) أمثلة لما لا يعد خطأ ماديا :

١ - تغيير المحكمة منطوق الحكم
من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد
الى احقية المدعى في طلباته
لا يعد تصحيحا لخطأ مادي :

وتقول المحكمة الادارية العليا في هذا الصدد :

ان المادة ١٩١ من قانون المرافعات تقضى بأن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع بحكمها من أخطاء مادية يحتمل كتابية أو حسناوية ، وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة . ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه رئيس المحكمة .

وجرى قضاء محكمة النقض تفسيرا لهذا النص على أن الأصل في تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة في القانون ، لا بدعوى مبتدأة ، والا. انهارت قوة الشيء المحكوم فيه ، واتخذ التصحيح كثنة للمساس بحجيتها . واستثناء من هذا الأصل أجاز القانون تصحيح ما عساه يقع في منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية ، يطلب من أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة . أما ما عدا هذه الأخطاء المادية المحضة ، التي تكون قد أثرت على الحكم ، فيكون سبيل اصلاحها بالطعن في الحكم بطريق الطعن المناسب .

... كما جرى قضاء هذه المحكمة ، على أنه وإن كانت المحكمة الإدارية تستنفذ ولايتها بإصدار حكمها ، إلا أنها تملك تصحيح ما وقع في المنطوق ، أو في الأسباب الجوهرية التي تعتبر متممة له ، من أخطاء مادية كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب ذوى الشأن . ولا يعتبر الحكم المصحح معدلا للحكم الذي يصححه بل متمما له . فإذا تجاوزت المحكمة حدود ولايتها في التصحيح ، إلى التعديل أو التفسير كان حكمها مخالفا للقانون .

ومن حيث أن تغيير منطوق الحكم المطعون فيه ، من عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، إلى الحكم بأحقية المدعى في طلباته ، لا يعد تصحيحا لخطأ مادي لحق منطوق الحكم ، بل يعد تغييرا للمنطوق بما يناقضه ، مما يعد مساسا بحجية الشيء المحكوم فيه ، ومخالفا للقانون متعينا الغاء (٦٠) .

٢ - توقيع جزاء الوقف عن العمل على من ترك الخدمة ليس من الأخطاء المادية :

وتقول المحكمة الإدارية العليا في هذا الصدد :

« ان الحكم المطعون فيه ، قضى بمجازاته بالوقف عن العمل بغير مرتب ، لمدة ستة أشهر ، بالرغم مما هو ثابت بالأوراق ، من أنه قد أحيل إلى المعاش منذ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ومن ثم فانه يتعين تعديل الحكم المطعون فيه ، بمجازاة هذا المخالف بإحدى العقوبات التي يجوز توقيعها على من ترك الخدمة .

(٦٠) إدارية عليا ١٩٧٦/٤/٤ مجموعة المبادئ القانونية ٢ - ١٠٨٣ - ١٤٤ .

ولا اعتداد بما أجراه رئيس المحكمة بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٠ ، من تصحيح للجزاء الذى قضت به المحكمة بالنسبة الى هذا المخالف ، اذ أن الخطأ الذى شاب الحكم ، ليس من قبيل الأخطاء المادية التى يجوز للمحكمة تصحيحها ، طبقا لما تقضى به المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، استثناء من الأصل المقرر ، وهو انه بصدور الحكم يخرج النزاع المحكوم فيه من ولاية القاضى ، فلا يملك سحب الحكم الذى أصدره ، ولا إحداث أية إضافة اليه أو تغيير فيه ، ومن ثم فان التصحيح الذى أجراه رئيس المحكمة يعتبر اعتداء على الحكم ، وبالتالي اجراء عديم الأثر ، (٦١) .

(١٦٠) (رابعا) تصحيح الأحكام الشرعية :

تنص المادة ٥ من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية على أن :

« تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف ، التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أو القوانين الأخرى المكملة لها » .

ويبين من هذه المادة أن القاعدة هى تطبيق أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمالية ، فيما لم يرد به قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ والقوانين المكملة .

وقد أراد المشرع بعبارة « قواعد خاصة » الواردة بنص المادة ، وجود تنظيم معين لاجراء من اجراءات المرافعات ورد فى اللائحة الشرعية أو القوانين المكملة لها . عندئذ يجب الحمل به وحده دون غيره . أما فى حالة خلو تلك اللائحة من تنظيم معين لمسألة معينة ، عندئذ تتبع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية فى هذا الصدد (٦٢) .

وتطبيقا لذلك ، فلما كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد جاءت

(٦١) ادارة عليا ١٦/٦/١٩٧٣ مجموعة المبادئ القانونية ٢ - ١٠٨٤ - ١٤٥ .

(٦٢) الأستاذ فنحى مصطفى المرجع السابق ص ٢٨٧ .

خالية من وجود نص لتنظيم كيفية تصحيح الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية ، التي تقع فى الأحكام الشرعية ، فانه يتعين الرجوع الى نص المادة ١٩١ مرافعات ، حيث تتولى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم الشرعى تصحيح ما يقع فى حكمها من خطأ مادى ، وذلك بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بالأخطاء المادية البحتة (٦٣) ، وبالشروط التى رأيناه عند الكلام عن شروط الأخطاء المادية البحتة (٦٤) ، وبالطريق الذى رأيناه عند الكلام عن الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح (٦٥) ، وفى الميعاد الذى رأيناه عند الكلام عن ميعاد طلب التصحيح (٦٦) ، وبالرسوم التى رأيناها عند الكلام عن رسوم طلب التصحيح (٦٧) ، وبالكيفية التى رأيناها عند الكلام عن كيفية اجراء التصحيح (٦٨) .

(١٦١) أمثلة لتصحيح الأحكام الشرعية :

١ - رفع الاستئناف عن حكمن

إشارة الأسباب الى الحكمين

وما قضى به كل منهما ، والى انهما فى محاهما .

تضمن المنطوق رفض الاستئناف موضوعا

وتأييد الحكم المستأنف ، هو خطأ مادى :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« اذا كانت محكمة الاستئناف قد أشارت فى أسباب حكمها ، الى الحكمين الصادرين من محكمة الدرجة الأولى ، وما قضى به فى كل منهما ، وأوضحت أن الاستئناف مرفوع عنهما معا - وبعد أن عرضت للرد على دفاع المستأنفين (الطاعنين) قالت :

وحيث انه لما تقدم ، ولما جاء بأسباب الحكمين المستأنفين من أسباب لا تتعارض معها ، يكون الحكمان المستأنفان فى محلهمما ، ويتعين رفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف .

(٦٣) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٨ .

(٦٤) راجع البند ١٢٨ ص ٣١٠ .

(٦٥) راجع البند ١٣٠ ص ٣١٤ .

(٦٦) راجع البند ١٣١ ص ٣١٧ .

(٦٧) راجع البند ١٣٢ ص ٣١٨ .

(٦٨) راجع البند ١٣٣ ص ٣٢٠ .

وكان يبين من ذلك ، أن ما ورد بالمنطوق فى شطره الأخير ، لم يكن سوى خطأ ماديا تؤدى أسباب الحكم ذاته الى تصحيحه ، فضلا عن أنه كان بحسب محكمة الاستئناف ، أن يكون منطوق حكمها مقصورا على رفض الاستئناف موضوعا ، مما يستتبع بطبيعته تأييد قضاء محكمة الدرجة الأولى فيما رفع الاستئناف عنه .

فان النعى بوقوع بطلان جوهري فى الحكم ، لأنه قضى فى منطوقه بتأييد الحكم المستأنف ، فى حين أن الاستئناف كان مرفوعا عن حكمين ، لا عن حكم واحد ، يكون فى غير محله ، (٦٩) .

**٢ - خطأ الحكم الاستئنافى فى بيان
رقم دعوى الريع التى رفع عنها الاستئناف
يعتبر من الأخطاء المادية البهتة
التي لا تصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض :**

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« وحيث ان حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ من وجهين ، (أولهما) عدم تصحيحه منطوق الحكم المستأنف ، والتقرير بأن الدعوى المحكوم فيها بالريع هى الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٣ كلى سوهاج ، لا الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٣ كلى سوهاج المنضمة اليها ٠٠٠

وحيث أن هذا النعى فى شقه (الأول) مردود بأن خطأ الحكم فى بيان رقم دعوى الريع ، التى رفع الاستئناف عنها وحدها ، يعتبر من الأخطاء المادية البهتة ، التى لا تصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض ٠٠٠ ، (٧٠) .

(٦٩) نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة محكمة النقض ١٠ - ٢ - ٤٨٨ - ٧٤ .
(٧٠) نقض ١٩٧٢/٤/١٣ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٧١٥ - ١١٢ .

المبحث الثانى الطعن فى قرار التصحيح

(١٦٢) تمهيد :

تنص المادة ٢/١٩١ مرافعات على أنه :

« ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح - اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة السابقة - بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح . أما القرار الذى يصدر برفض التصحيح ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال » .

ويبين من هذه الفقرة أن المشرع رسم طريق الطعن فى قرار التصحيح ، سواء فى حالة القرار الصادر بقبول التصحيح ، أو فى حالة القرار الصادر برفض التصحيح . وبناء على ذلك نقسم الكلام فى هذا الصدد الى النقطتين الآتيتين :

- (أولا) : الطعن فى قرار قبول التصحيح .
- (ثانيا) : الطعن فى قرار رفض التصحيح .

(١٦٣) (أولا) : الطعن فى قرار قبول التصحيح ،
اذا تجاوزت المحكمة الحق فى التصحيح ،
بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح :

تنص المادة ٢/١٩١ مرافعات على أنه :

« ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح ، اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه فى الفقرة ، بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح . . . » .

فقد رأينا أن الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية التى تقع فى الأحكام ، أيا كانت طبيعة تلك الأحكام مدنية أو جنائية أو ادارية أو شرعية ، تخضع فى تصحيحها لذات المحكمة التى أصدرت الحكم أيا كانت

درجة تلك المحكمة جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض ، حيث تتولى هي ذاتها تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي ، وذلك بالمعنى الذى رأيناه عند الكلام عن المقصود بالأخطاء المادية البحتة (١) ، وبالشروط التى رأيناها عند الكلام عن شروط الأخطاء المادية البحتة (٢) ، وبالطرق التى رأيناها عند الكلام عن: الطريق الواجب اتباعه لإجراء التصحيح (٣) ، وفى الميعاد الذى رأيناه عند الكلام عن ميعاد طلب التصحيح (٤) ، وبالرسوم التى رأيناها عند الكلام عن رسوم طلب التصحيح (٥) ، وبالكيفية التى رأيناها عند الكلام عن كيفية إجراء التصحيح (٦) (المادة ١/١٩١ مرافعات) .

فاذا حدث أن تجاوزت المحكمة حقها أو جبرودها فى التصحيح بما يمس حجية الشيء المحكوم فيه ، ويؤدى الى انهيار قوة الشيء المحكوم فيه ، فيتولد للطرف الآخر الحق فى الطعن فى قرار التصحيح ، بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح (المادة ٢/١٩١ مرافعات) .

(١٦٤) أمثلة لتجاوز المحكمة الحق فى التصحيح :

١ - إجراء تغيير كامل فى منطوق الحكم
بالغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الشفعة ،
هو تجاوز لحق المحكمة فى قرار التصحيح لا تملكه
وجوب نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن
لخطئه فى القانون :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد :

« يترتب على صدور الحكم انتهاء النزاع بين الخصوم ، وخروج القضية من يد المحكمة ، بحيث لا يجوز لها أن تعود الى نظرها بما لها من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها أو اصلاحه . وهذا هو الأصل .

(١) راجع البند ١٢٧ ص ٣٠٨

(٢) راجع البند ١٢٨ ص ٣١٠

(٣) راجع البند ١٣٠ ص ٣١٤

(٤) راجع البند ١٣١ ص ٣١٧

(٥) راجع البند ١٣٢ ص ٣١٨

(٦) راجع البند ١٣٣ ص ٣٢٠

١٠ - الا أن الشارح رأى - لأعتبارات قننوها - عند وضع قانون المرافعات الجديد (رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ م ومن بعده رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨) - أن يجيز للمحكمة أخذاً بما تجرى عليه العمل ، أن تصحح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحثة ، فنص في المادة ٣٦٤ (١/١٩١) من قانون المرافعات على أن « تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها ، من أخطاء مادية بحثة كتابية أو حسابية ، بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة » .

ثم نص في المادة ٣٦٥ (٢/١٩١) مرافعات على أنه « يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح ، اذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة (الفقرة) السابقة ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح » .

ويبين من ذلك ، أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في منطوق حكمها ، مقصورة على الأخطاء المادية البحثية ، وهي التي لا تؤثر على كيانه ، بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح . ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها ، فتغير منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

واذن فمتى كان الواقع هو أن المحكمة أصدرت حكماً يقضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم الابتدائي القاضي بأحقية الشفيع في أخذ العقار بالشفعة ، ثم أصدرت بعد ذلك قراراً بتصحيح منطوق هذا الحكم ينص على إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الشفعة ، فإنها تكون قد تجاوزت حقها في قرار التصحيح المشار اليه ، ذلك أنها أجرت تغييراً كاملاً في منطوق حكمها ، وهذا أمر لا تملكه ، مما يتعين معه نقض هذا القرار واعتباره كأن لم يكن لحطئه في القانون ، (٧) .

٢ - صدور الحكم في مواجهة المتهم الحاضر في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة والذي أبدى دفاعه .

الخطأ في اسم أحد المتهمين هو خطأ مادي يجوز تصحيحه ،

القول بأن أدلة الدعوى انصببت على شخص غيره ،
هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ،
ووسيلة لالتماس طريق للطعن لم يرسمه القانون .

وتقول محكمة النقض في هذا الصدد أنه :

« اذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ، ولم يجحد محاميه
في تقرير أسباب الطعن وفي مرافعته بالجلسة ، أنه - أي الطاعن - هب
بذاته الذي استجوب في تحقيق النيابة ، وأسند اليه الاعتراف بالتهمة ،
وظل محبوسا حتى مثل أمام محكمة الجنايات ، وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر
الحكم في مواجهته .

وكان ما يقوله الطاعن أن أدلة الدعوى قد انصببت في الواقع على
شخص غيره ، يدعى « لبيب أيوب سعد » ، وأنه ظهرت عند تحقيق طلب
إعادة النظر أدلة جديدة تؤيد ذلك . - ما يقوله الطاعن في هذا الشأن ،
لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه ، من أنه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده ،
وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الاتهام وجهته
أخرى غير التي أخذ بها الحكم ، وهو يعد وسيلة لالتماس طريق لم يرسمه
القانون للطعن في الحكم ، بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .
مناطق الطعن بالنقض في أمر التصحيح ، أن تتجاوز المحكمة حقها في
تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه .

فاذا كان يبين من الأمر المطعون فيه ، أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص
الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ اجراءات ، وانما اقتصر على تصحيح
ما وقع من خطأ في اسم « جد » المحكوم عليه ، ولم يتعرض للفصل في
قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره ، الا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم
تجاوز حقها في التصحيح ، فان ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ، ويظل على
حاله غير جائز الطعن فيه ، (٨) .

٣ - مناطق تصحيح الأحكام ألا تتجاوز المحكمة
الأخطاء المادية التي تقع في منطوق الحكم ،
(وقوع خطأ في تعيين رقم العين المستبدلة وحدودها

(٨) رض حائى ١٢/٦/١٩٦٢ مجموعة محكمة النقض ١٣ - ٢ - ٥٥٠ - ١٣٩ .

- استندعى تعيين خبير لتحقيقه وأجابت المحكمة الطلب ()
بجاوز هذا النطاق يكون بالطعن فى قرار التصحيح ،
بالطرق المقررة للطعن فى الحكم موضوع التصحيح :

وتقول محكمة النقض فى هذا الصدد أن :

« تصحيح الأحكام على الوجه المقرر فى المادة ٣٦٤ (١٩١) من
قانون المرافعات - مناطه ألا تتجاوز به المحكمة الأخطاء المادية البحتة ،
التي تقع فى منطوق الحكم كتابية كانت هذه الأخطاء أو حسابية .

فإذا هى تجاوزت بهذا النطاق ، وامتد ما أجرته من تصحيح ، الى
تعديل حكمها السابق والتغيير فيه ، بمد أن كانت قد استنفذت ولايتها على
النزاع ، فانه يجوز الطعن فى القرار الصادر منها بالتصحيح ، بذات الطرق
المقررة للطعن فى الحكم موضوع التصحيح .

الأصل فى تصحيح الأحكام أن يكون بطرق الطعن المقررة فى القانون
لا بدعوى مبتدأة ، والا انهارت قواعد الشئ المحكوم فيه ، واتخذ التصحيح
تكةا للمساس بحجيتها . واستثناء من هذا الأصل - وللتيسير - أجازت
المادة ٣٩٤ (١/١٩١) من قانون المرافعات تصحيح ما عساه يقع فى
منطوق الحكم من أخطاء مادية بحتة - كتابية كانت أو حسابية - بطلب من
أحد الخصوم أو من تلقاء نفس المحكمة . كما أجازت المادة ٣٦٥ (٢/١٩١)
الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع
التصحيح ، (٩) .

(١٦٥) (ثانيا) القرار الصادر برفض التصحيح

لا يجوز الطعن فيه على استقلال
وانما تكون وسيلة التظلم منه
هى الطعن فى الحكم الموضوعى ذاته
إذا كان قابلا لذلك :

تنص المادة ٢/١٩١ مرافعات على أنه :

« ويجوز الطعن فى القرار الصادر بالتصحيح ، اذا تجاوزت المحكمة

فيه حقها المنصوص عليه في الفقرة السابقة ، بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح - أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

فقد رأينا أن الأخطاء المادية البحتة الكتابية أو الحسابية التي تقع في الأحكام ، أيا كانت طبيعة تلك الأحكام مدنية أو جنائية أو إدارية أو شرعية ، تخضع في تصحيحها لذات المحكمة التي أصدرت الحكم ، أيا كانت درجة تلك المحكمة جزئية أو ابتدائية أو استئنافية أو نقض ، حيث تتولى هي ذاتها تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي ، وذلك بالمعنى الذي رأيناه عند الكلام عن المقصود بالأخطاء المادية البحتة (١٠) ، وبالشروط التي رأيناه عند الكلام عن شروط الأخطاء المادية البحتة (١١) ، وبالطريق الذي رأيناه عند الكلام عن الطريق الواجب اتباعه لإجراء التصحيح (١٢) ، وفي الميعاد الذي رأيناه عند الكلام عن ميعاد طلب التصحيح (١٣) ، وبالرسوم التي رأيناه عند الكلام عن رسوم طلب التصحيح (١٤) ، وبالكيفية التي رأيناه عند الكلام عن كيفية إجراء التصحيح (١٥) (المادة ١/١٩١ مرافعات) .

فإذا حدث أن رفضت المحكمة طلب التصحيح ، فإن القرار الصادر برفض التصحيح لا يجوز الطعن فيه على استقلال أو انفراد ، وإنما تكون وسيلة التظلم منه في تلك الحالة ، هي الطعن في الحكم الموضوعي الأصلي ذاته ، إذا كان قابلاً لذلك (١٦) . وبمعنى آخر فإن القرار الصادر برفض التصحيح يعامل معاملة الحكم التمهيدي الصادر قبل الفصل في الموضوع (المادة ٢١٢ مرافعات) ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال أو انفراد ، وإنما يكون الطعن فيه ، مع الطعن في الحكم الموضوعي الأصلي ذاته ، إذا كان قابلاً لذلك .

(١٠) راجع البند ١٢٧ ص ٢٠٨ .

(١١) راجع البند ١٢٨ ص ٣١٠ .

(١٢) راجع البند ١٣٠ ص ٣١٤ .

(١٣) راجع البند ١٣١ ص ٣١٧ .

(١٤) راجع البند ١٣٢ ص ٣١٨ .

(١٥) راجع البند ١٣٣ ص ٣٢٠ .

(١٦) المذكور أحمد أبو الوفا في التعليق ص ٧٣١ .

- المشار المناصوري وعكاز في التعليق ص ٧٥١ .

(١٦٦) أمثلة القرار الصادر برفض التصحيح :

١ - « لما كانت المادة ٣٦٥ (٢/١٩١) من قانون المرافعات لا تجيز الطعن في القرار الصادر برفض التصحيح على استقلال ، وكان الحكم الذي طلب تصحيحه صادرا من محكمة الاستئناف المختلطة ، فهو غير قابل للطعن فيه بطريق النقض . ومن ثم فلا يجوز تبعا الطعن بالنقض في القرار الصادر برفض تصحيحه » (١٧) .

٢ - « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم أو القرار الصادر بتصحيح حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة ، لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، تأسيسا على أن قانون المرافعات المختلط لم يكن يجيز هذا الطعن .

ولما كانت المادة ٣٦٥ (٢/١٩١) من قانون المرافعات الجديد تجيز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، امتنع الطعن على القرار أو الحكم الصادر بالتصحيح بطريق النقض ، تبعا إذا كان الحكم المصحح قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة » (١٨) .

٣ - « لم يجز قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار الصادر بتصحيح الأخطاء المادية البحتة كتابية كانت أم حسابية ، إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه ، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح . أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال » (١٩) .

(١٧) نقض ١٩٥٣/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ١١٧٣ - ٧٠٠ .

(١٨) نقض ١٩٥٤/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ٢ - ١١٧٣ - ٧٠١ .

(١٩) نقض جنائي ١٩٧٠/١١/١ مجموعة محكمة النقض ٢١ - ٣ - ١٠٣٠ - ٢٤٧ .

الفصل الرابع طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية

(١٦٧) تمهيد :

خصصنا الفصل الأول من هذا الكتاب للكلام عن دعاوى تصحيح الأحكام القضائية . وقسمناه الى ثلاثة مباحث ، شمل المبحث الأول اغفال المحكمة الفصل فى بعض الطلبات الموضوعية ، وشمل المبحث الثانى الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم ، وشمل المبحث الثالث تفسير الغموض أو الابهام فى الأحكام ، وذلك على النحو السالف .

وخصصنا الفصل الثانى للكلام عن دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية وغيرها ، وقسمناه الى مبحثين ، شمل المبحث الأول قيود الأحوال المدنية السبعة (الزواج والتصادق والطلاق والتطليق والتفريق الجسمانى وثبات النسب) ، وشمل المبحث الثانى القيود الأخرى (الجنسية والديانة والمهنة والاعلام الشرعى) ، وذلك على النحو السالف .

وخصصنا الفصل الثالث للكلام عن طلبات تصحيح الأحكام القضائية . وقسمناه الى مبحثين ، شمل المبحث الأول الأخطاء المادية البحتة ، وشمل المبحث الثانى الظعن فى قرار التصحيح ، وذلك على النحو السالف .

ونخصص الفصل الرابع للكلام عن طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية ، ويشتمل مبحثاً واحداً فى قيود الأحوال المدنية الأخرى ، أى غير القيود العشرة السالفة ، وذلك على النحو الآتى ...

مبحث واحد قيود الأحوال المدنية الأخرى

(١٦٨) تمهيد :

تنص المادة ٣٦ من القرار الجمهوري بالقانون ١٩٦٠/٢٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، المعدلة بالقانون ١٩٦٥/١١ على أنه :

تنص المادة ٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديدة ١٩٩٤/١٤٣ على أنه :

« (١) تشكل في دائرة كل محافظة لجنة من :

- ١ - المحامي العام للنياية الكلية بالمحافظة أو من ينوبه ،
وفي حالة تعددهم يختار النائب العام أحدهم رئيساً .
 - ٢ - مدير إدارة الأحوال المدنية بالمحافظة أو من ينوبه
 - ٣ - مدير مديرية الشئون الصحية بالمحافظة أو من ينوبه
- عضوين

(٢) وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات المواليد والوفيات ، وقيد الأسرة ، وطلبات ساقطى قيد الميلاد والوفاة والوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ، ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ واقعة الميلاد أو الوفاة .

(٣) وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب اخطارها بالقرار الصادر فيها ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهات « (١) » .

وبين من هذه المادة أن القاعدة العامة في تصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى - غير قيود الأحوال المدنية التي تناولناها في الفصل الثاني - هي عدم جواز اجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المدونة في سجلات الوقائع والسجل المدني ، الا بناء على قرار يصدر من

اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد .

وسوف نعرض في هذا المبحث للنقاط الآتية :

- المقصود بقيود الأحوال المدنية الأخرى .
- الطريق الواجب اتباعه لإجراء التصحيح .
- الجهة المختصة بإجراء التصحيح .
- ميعاد طلب التصحيح .
- رسوم طلب التصحيح .
- كيفية إجراء التصحيح .
- أمثلة لتصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى .

(١٦٩) المقصود بقيود الأحوال المدنية الأخرى :

تنص المادة ٤٦/٢ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ الجديد على أنه :

« وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدونة في سجلات المواليد والوفيات وقيد الأسرة ، وطلبات قيد ساقطي قيد الميلاد والوفاة للوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ، ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ واقعة الميلاد أو الوفاة ، »

وبين من هذه الفقرة أن المقصود بقيود الأحوال المدنية الأخرى ، القيود المغايرة لقيود الأحوال المدنية السبعة الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٤٧ ، المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة ، والتي يكون تغييرها أو تصحيحها بناء على قرار يصدر من اللجنة المشار إليها في المادة ١/٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد .

ومن أمثلة قيود الأحوال المدنية الأخرى طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدونة في سجلات المواليد والوفيات وقيد الأسرة ، وطلبات قيد ساقطي قيد الميلاد والوفاة للوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون (١٥ يوما للميلاد ، و ٢٤ ساعة للوفاة ، المادتان ١٩ و ٣٥) ، ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ الميلاد أو الوفاة . كذلك تصحيح اسم شخص في شهادة ميلاد أو بطاقة شخصية أو عائلية ، أو تغيير الاسم الحقيقي الرسمي

للتشخص إلى اسم الشهرة ، أو تصحيح الأخطاء المتأدية التي تقع في قيود الأحوال المدنية .

(١٧٠) الطريق الواجب اتباعه لإجراء التصحيح :

تنص المادة ٢/٤٦ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ الجديد على أنه :

« وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات المواليد والوفيات وقيد الأسرة ، وطلبات قيد ساقطي قيد الميلاد والوفاة للوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ، ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ واقعة الميلاد أو الوفاة » .

ويبين من هذه الفقرة أن الطريق القانوني الواجب اتباعه لإجراء تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية الأخرى - غير القيود الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤٧ - هو التقدم بطلب إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من القانون ، وليس برفع دعوى أمام الجهات القضائية ، التي تكون غير مختصة في هذه الحالة ، ويتعين عليها القضاء في الدعوى بعدم الاختصاص الولائي .

وتحدد اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية الجديد ، الإجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب إخطارها بالقرار الصادر فيها . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهات (المادة ٣/٤٦) .

وينشأ بمكاتب السجل المدني سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال القيد ، وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال قيود الأحوال المدنية وما يتفرع عنها (المادة ٨/٨ من قرار وزارة الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية) (٢) .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٧٢ مكررا في ١٩/٩/١٩٦٥ .

- النشرة التشريعية العدد التاسع (سبتمبر سنة ١٩٦٥) ص ٢٦٥٥ و ٢٦٦٢ .

(١٧١) الجهة المختصة بإجراء التصحيح :

تنص المادة ١/٤٦ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ الجديد على أن

« (١) تشكل في دائرة كل محافظة لجنة من :

- ١ - المحامي العام للنيابة الكلية بالمحافظة أو من ينوبه ،
وفي حالة تعددهم يختار النائب العام أحدهم رئيساً
 - ٢ - مدير إدارة الأحوال المدنية بالمحافظة أو من ينوبه
 - ٣ - مدير مديرية الشئون الصحية بالمحافظة أو من ينوبه
- عضوين

ويبين من هذه الفقرة أن الجهة المختصة بإجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية الأخرى - بالمعنى الذي رأيناه في البند ١٦٩ - المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيود الأسرة ، هي اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١/٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد .

وتشكل هذه اللجنة برئاسة عنصر قضائي هو المحامي العام للنيابة الكلية وعضوية كل من مدير إدارة الأحوال المدنية ، ومدير مديرية الشئون الصحية بالمحافظة . وقد راعى المشرع الظروف الطارئة التي قد تحول دون حضور أي منهم اجتماع اللجنة ، فأجاز لكل منهم انابة غيره في الحضور ، حتى لا تتعطل أعمال اللجنة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب اخطارها بالقرار الصادر فيها ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يتجاوز عشرة جنيهاً .

(١٧٢) ميعاد طلب التصحيح :

تنص المادة ١/٤٧ من القانون ١٩٩٤/١٤٣ الجديد على أنه :

« لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، المسجلة عن وقائع الميلاد أو الوفاة وقيد الأسرة ، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة ، » .

ويبين من هذه الفقرة أن قانون الأحوال المدنية الجديد لم يحدد ميعاداً لتقديم طلب تصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى - بالمعنى الذي رأيناه في

البند ١٦٩ - وذلك جريا على متناول قانون المرافعات الذي لم يحدد ميعاد لرفع دعوى تصحيح (المبادىء ١٦٣) (١) ، وبناء على ذلك فان الطالب لا يتقيد بأى ميعاد لتقديم طلب التصحيح ، الا اذا ورد نص خاص فى قانون خاص يحدد ميعادا معيناً لاجراء التصحيح .

(١٧٣) رسوم طلب التصحيح :

تنص المادة ٣/٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد ١٤٣/١٩٩٤ على أنه :

« وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب اخطارها بالقرار الصادر فيها . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهاً » .
ويبين من هذه الفقرة أن رسوم طلب التصحيح التى تجدها اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية الجديد يجب ألا تجاوز مبلغ عشرة جنيهاً ، وذلك بخلاف رسوم الدمغة المقررة بفئاتها الحالية :

(١٧٤) كيفية اجراء التصحيح :

تنص المادة ٣/٤٦ من قانون الأحوال المدنية الجديد ١٤٣/١٩٩٤ على أن :

« تحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب اخطارها بالقرار الصادر فيها . ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهاً » .

وكانت المادة ١/٤٠ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من القرار بقانون ٢٦٠/١٩٦٠ المعدل لقانون الأحوال المدنية القديم تنص على أنه :

« (١) يكون تقديم طلب التصحيح أو التغيير أو التثبيت أو الإبطال فى قيود الأحوال المدنية على النموذج المعد لذلك من صاحب الشأن ، الى مكتب السجل المدنى المختص بقيد الواقعة ، مرافقاً له المستندات المؤيدة للطلب .

(٢) وعلى أمين السجل المدني قيد الطلب ، يعد مراجعته والتأكد من شخصية مقدمة ، ومن استيفاء بياناته ، وكفاية وصحة المستندات ، تسليم مقدمه ايصالا يبين فيه تاريخ ورقم قيد الطلب .

(٤) وتقوم اللجنة بفحص أوراق الطلب ، فاذا رأت صلاحيته للنشر ، أصدرت قرارا بالاعلان عنه ، بالبيان الذي تعده طبقا للمواعيد والاجراءات المقررة لساقطى قيد الميلاد . فاذا لم تقدم معارضة خلال المدة المقررة للاعلان عن الطلب ، أو اذا قدمت معارضة ورات اللجنة رفضها ، أصدرت قرارا بالتصحيح أو التغيير ، ثم يرسل مفتش الدائرة أوراق الطلب الى مكتب السجل المدني لاجراء التصحيح ، طبقا لما هو وارد بالفقرة الثالثة ، وإخطار صاحب الشأن بما انتهى اليه طلبه .

(٥) وفي جميع الأحوال اذا كان التصحيح أو التغيير فى قيود ثابتة بجهات أخرى ، فعلى مفتش دائرة الأحوال المدنية إخطار تلك الجهات لاجراء التصحيح أو التغيير ، وإخطاره بما يفيد تنفيذ المطلوب ، ثم إرسال الأوراق الى مكتب السجل المدني لاتمام باقى الاجراءات .

(٦) وعلى أمناء مكاتب السجل المدني إرسال أوراق الطلبات مثبتا عليها رقم وتاريخ وجهة قيد كل طلب ، الى ادارة السجل المدني والبطاقات لمراجعتها وحفظها واحتراز الادارة المركزية للتعبئة العامة وادارة التجنيد .

(٧) ويختص مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى بالمصلحة ، بتلقى الطلبات التى ترد من المواطنين المقيمين فى الخارج عن طريق القنصليات ، أو منهم مباشرة فى حالة عدم وجود قنصلية بالجهات التى يقيمون بها . فاذا كانت الواقعة من اختصاص المكتب فتتبع الاجراءات المبينة فى هذه المادة . أما اذا كانت الواقعة تتبع سجل مدنى آخر ، فتحال الأوراق اليه لاتخاذ الاجراءات المنصوص عليها « (٤) » .

ويبين من هذه المادة أن المشرع رسم كيفية اجراء تصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى - بالمعنى الذى رأيناه فى البند ١٦٩ - وذلك على التفصيل الوارد بالفقرات المذكورة .

(١٧٥) أمثلة لتصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى :

- الدعوى ١٩٧٩/٥٧ كلى أحوال شخصية دمياط للولاية على النفس،

المرفوعة من /محمّد سليمان شوقى محمد سليمان ، محمد /شوقى محمد شتليمان ، وأمين سجل مدنى مركز فارسكور بصفته .

تتصيل وقائع الدعوى - جنسها بين من مطالعة الأوراق - فى أنه بصحيفة مودعة قلم كتاب المحكمة فى ١٩٧٩/٩/٢٠ ، ومعلنة قانونا ، رفع المدعى تلك الدعوى ضد المدعى عليهما ، وقال شرحا لها :

انه من مواليد ١٩٥٧/١١/١٩ بناحية ميت الشيوخ مركز فارسكور بمحافظة دمياط ، وقد أثبت اسمه بشهادة الميلاد/محمد شوقى محمد ستليمان ، فى حين أن صحة اسمه/محمد سليمان شوقى محمد سليمان ، كما هو ثابت بجميع المستندات الرسمية .

واختتم المدعى بصحيفة دعواه بطلب الحكم ، ضد المدعى عليه الأول - وفى مواجهة المدعى عليه الثانى - بتصحيح اسمه بشهادة ميلاده من/محمد شوقى محمد ستليمان ، الى/محمد ستليمان شوقى محمد سليمان ، ويتحمل بالمصاريف .

وقدم المدعى تأييد لدعواه حافظة مستندات تضمنت الآتى :

١ - مستخرج رسمى من شهادة الميلاد ، تفيد أنه من مواليد ١٩٥٧/١١/١٩ ، بناحية ميت الشيوخ مركز فارسكور ، وثابت بها أن اسمه/محمد شوقى محمد سليمان .

٢ - بطاقة شخصية رقم ٢٦٢١٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٩ ، مكتب سجل مدنى فارسكور ، ثبت منها أن اسمه/محمد سليمان شوقى محمد سليمان .

٣ - عدة شهادات دراسية تفيد أن اسمه/محمد سليمان شوقى محمد سليمان .

تدوالت الدعوى بالجلسات . وبجلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧ حضر المدعى عليه الأول، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم الاختصاص . فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ .

وقالت المحكمة فى حيثيات الحكم :

« حيث انه عن الاختصاص بنظر تصحيح قيود الأحوال المدنية ، فتتنص المادة ٣٦ من قانون الأحوال المدنية ١٩٦٠/٢٦٠ (المعدل بالقانون رقم ١١/١٩٦٥) على أنه :

(١) لا يجوز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية ،

المدونة في سجلات الوقعات والسجل المدني، الا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ .

(٢) واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب ، بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص ، دون حاجة الى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار اليها .

وحيث أن الفقرة الأولى من هذه المادة وضعت القاعدة العامة في إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية ، وعقدت الاختصاص بذلك للجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤١ من ذات القانون ، وهي تضم عنصراً قضائياً ، اذ أنها برئاسة رئيس نيابة . ثم جاءت الفقرة الثانية من ذات المادة ووضعت استثناء حددت فيه عشر حالات هي :
١ - الجنسية ٢ - الديانة ٣ - المهنة ٤ - الزواج ٥ - بطلانه ٦ - التصديق ٧ - الطلاق ٨ - التطليق ٩ - التفريق الجسماني ١٠ - اثبات النسب .
فقد راعى المشرع أنها ذات خطر أكبر ويجب حمايتها بضمانة أكبر ، فجعل الاختصاص بها للمحاكم ، دون اللجنة القضائية المشار اليها (راجع النشرة التشريعية ع ٣ س ١٩٦٥ ص ٥٣٨ ، والمذكرة الايضاحية للقانون ص ٥٣٨) .

وحيث انه يبين للمحكمة من الاطلاع على الأوراق ، أن الاسم المطلوب تصحيحه وارد في شهادة ميلاد ، فهو اذن من قيود الأحوال المدنية الخارجة عن الحالات العشر المستثناة بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ التي تختص بها المحكمة ، ومن ثم فهو يخضع للقاعدة العامة الواردة بالفقرة الأولى من ذات المادة ، والتي تختص بها اللجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون السالف ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم الاختصاص الولائي للمحكمة بنظر الدعوى .

وحيث انه من المصاريف ، فقد التزم بها المدعى على النحو الوارد بصحيفة الدعوى .

لهذه الأسباب :

حكمت المحكمة - حضوريا اعتباريا - بعدم الاختصاص الولائي ،
وألزمت المدعى بالمضاريف (٥) .

(٥) محكمة دمياط الابتدائية جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ فى الدعوى ١٩٧٩/٥٧ المرفوعة من
محمد سليمان شوقي محمد سليمان ، بطلب تصحيح اسمه بشهادة ميلاده ، المحكوم فيها
بعدم الاختصاص الولائي ، برئاسة وعضوية السادة الاساتذة/عبد الغنى رمضان رئيس المحكمة
والدكتور محمد المنجى وربيح المتولى القاضين .

- محكمة دمياط الابتدائية - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٣ فى الدعوى ١٩٧٩/٢٩٩ المرفوعة من/
دلال الحسينى محمد عبد الله ، بطلب تصحيح اسمها بشهادة ميلاد ابنها ، المحكوم فيها بعدم
الاختصاص الولائي ، برئاسة وعضوية السادة الاساتذة/عبد الغنى رمضان رئيس المحكمة
وفاروق فريطم رئيس المحكمة والدكتور محمد المنجى القاضى .

قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ في شأن الأحوال المدنية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول الأحكام العامة

مادة ١ - تتولى مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة بإنشاء مراكز معلومات للأحوال المدنية ، ومحطات لإصدار الآلي لبطاقات إثبات الشخصية ووثائق الأحوال المدنية وأقسام ووحدات سجل مدني في الجهات التي يعينها .

مادة ٢ - تنشئ مصلحة الأحوال المدنية قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشمل على سجل خاص بكل مواطن يميزه رقم قومي منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته ، وتلتزم جميع الجهات بالتعامل مع المواطن من خلال هذا الرقم .

مادة ٣ - في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالعبارات الآتية المعاني المبينة قرين كل منها :

(أ) وقائع الأحوال المدنية : وقائع الميلاد والوفاة ، والزواج ، والطلاق .

(ب) الجهات الصحية : مكاتب الصحة أو الجهات والأشخاص الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة .

(ج) السجلات : السجلات الورقية أو الآلية المخزونة على الحاسب الآلي وملحقاته سواء الكترونيا أو مغناطيسيا أو بأية وسيلة أخرى .

مادة ٤ - تختص مكاتب الصحة بتلقي أخطارات التبليغ عن وقائع

الميلاد والوفاة التي تحدث داخل جمهورية مصر العربية للمواطنين والأجانب المقيمين ، كما تختص بإصدار شهادة للتحصين ضد الأمراض تسمح بمتابعة المولود صحيا في حالة الميلاد بإصدار تصريح بالدفن في حالة الوفاة .

ولوزير الصحة أن يحدد الجهة والشخص الذي يتلقى تبليغات الميلاد والوفاة بالجهات التي ليست بها مكاتب صحة ، على أن تقوم تلك الجهات بإرسال التبليغات لمكاتب الصحة التي تتبعها خلال سبعة أيام من تاريخ تلقي التبليغ وتقوم مكاتب الصحة بقاء التبليغات وإرسالها لأقسام السجل المدني المقابلة .

مادة ٥ - تختص أقلام إكاتب بمحاكم الأحوال الشخصية بقاء واقعتى الزواج والطلاق اذا كان طرفا العلاقة من المواطنين متحدى الديانة والملة .

وتختص مكاتب التوثيق بالشهر العقارى بقاء واقعتى الزواج والطلاق اذا كان أحد طرفى العلاقة أجنبيا أو كان الطرفان مصريين واختلفا فى الديانة أو الملة .

مادة ٦ - تختص مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتسجيل وقائم الأحوال المدنية المشار إليها فى المادتين السابقتين فى سجلات الوقائع المقابلة ، كما تختص بإصدار شهادات الميلاد والوفاة وبطاقات تحقيق الشخصية وقيد الأسرة وصور من جميع قيود الأحوال المدنية المسجلة لديها على النحو المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٧ - على الجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى إرسال اخطارات أسبوعية عن وقائع الأحوال المدنية التي أبلغت بها أو قامت بقاءها الى أقسام السجل المدني المقابلة تتضمن البيانات الجاصة بكل واقعة مؤيدة بالمستندات التي تؤكد صحة الواقعة وبياناتها وذلك خلال ثلاثة أيام من انتهاء الأسبوع الذى سلم فيه التبليغ أو الوثيقة .

وبجب على أقسام السجل المدني القيام بتسجيل الوقائع التي وردت عنها اخطارات فى سجلات الوقائع المقابلة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورود الاخطارات .

مادة ٨ - لأي شخص أن يستخرج من مصلحة الأحوال المدنية وفروعها صورة رسمية من قيود الوقائع المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .
وللجهات القضائية طلب صورة رسمية من أي قيد من هذه القيود .
ويجوز للمدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينوبه إعطاء الصور المشار إليها في الفقرة السابقة لكل ذي شأن من غير من تقدم ذكرهم .
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات طلب استخراج صور القيود ورسوم استخراجها . بما لا يجاوز خمسة جنيهات .
وتصدر كل من شهادة الميلاد وشهادة الوفاة لأول مرة بالمجان .

مادة ٩ - كل تسجيل لواقعة أحوال مدنية حدثت في دولة أجنبية لأحد مواطني جمهورية مصر العربية يعتبر صحيحا إذا تم وفقا لأحكام قوانين تلك الدولة بشرط ألا يتعارض مع قوانين جمهورية مصر العربية .

مادة ١٠ - تمسك قنصليات جمهورية مصر العربية سجلات لقيد التبليغات عن وقائع الأحوال المدنية وطلبات الحصول على البطاقات وصور قيود الوقائع من قسم سجل مدني المواطنين بالخارج .

وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

مادة ١١ - تحدد اللائحة التنفيذية نماذج السجلات وطلبات الحصول على خدمات الأحوال المدنية وغيرها من الوثائق والشهادات والمحركات اليدوية والآلية التي يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون .

ولمديرى ادارات الأحوال المدنية ومساعدتهم من الضباط ورؤساء الأقسام ومعاونيهم من العاملين المدنيين كل فى دائرة اختصاصه الاطلاع على الدفاتر والسجلات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون لدى الجهات التى توجد بها .

مادة ١٢ - تعتبر السجلات التى تمسكها المصلحة وفروعها بما تشتمل عليها من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم قضائى .

ويجب على جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية الاعتداد فى مسائل

الأحوال المدنية بالبيانات المقيمة في هذه السجلات والصور الرسمية المستخرجة منها .
وعلى مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينوبه إصدار قرار بالغاء القيود التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وكل ما ترتب عليها .

مادة ١٣ - تعتبر البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحوال المدنية للمواطنين والتي تشتمل عليها السجلات أو الدفاتر أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين الملحقه سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو الحصول على بياناتها الا في الأحوال التي نص عليها القانون ووفقا لأحكامه .

وتعتبر البيانات أو المعلومات أو الإحصائيات المجمعة التي تشتمل عليها السجلات أو الدفاتر أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين سرا قومية ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو نشرها الا لمصلحة قومية أو علمية وبإذن كتابي من مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينوبه وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها القانون واللائحة التنفيذية .

ولا يجوز نقل السجلات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية في غير أغراض العمل الرسمية ، وتحدد اللائحة التنفيذية ضوابط وقواعد نقل السجلات لأغراض العمل الرسمية .

واذا أصدرت إحدى جهات القضاء أو النيابة العامة قرارا بالاطلاع على السجلات المنشأ إليها أو بفحصها وجب أن ينتقل القاضي المنتدب أو المحقق للاطلاع والفحص في الجهة المحفوظة بها السجلات أو أن يطلب صورة قيد الواقعة أو البيانات المسجلة أو صورة طبق الأصل من المستند المدخلة ببياناته بالسجلات الا اذا كان هذا المستند محلا لتحقيق في تزوير .

مادة ١٤ - لا يجوز للموظف المختص في الجهة الصحية أو أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مصلحة الأحوال المدنية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقاري أن يقيد أية واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الأحوال المدنية اذا كان الأمر متعلقا به أو بزوجه أو بأقاربه أو بأصهاره حتى الدرجة الرابعة ، وفي هذه الحالة يقوم رئيسه المباشر بتسجيل الواقعة .

مادة ١٥ - إذا رفض رئيس قسم السجل المدني تسجيل أى واقعة

أحوال مدنية يكون لصاحب الشأن، المتظلم الى مدير ادارة الأحوال المدنية المختص خلال سبعة أيام وعلى مدير ادارة الأحوال المدنية إبداء رأيه بقرار مسبب يعلن به صاحب الشأن. كناية خلال ثلاثين يوما من رفع التظلم. اليه ، ولصاحب الشأن فى حالة رفض مدير ادارة الأحوال المدنية تسجيل الواقعة أن يتظلم لمدير مصلحة الأحوال المدنية فى ذات المواعيد السابقة .

وفى حالة رفض القيد يكون لصاحب الشأن عرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الجزئية التى يقع فى دائرتها قسم السجل المدنى . . ويسرى حكم الفقرة السابقة فى حالة رفض الموظف المختص بالجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقارى تسجيل أية واقعة من الوقائع التى تدخل فى اختصاصه .

مادة ١٦ - مع عدم الإخلال بالتزام مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتقديم خدمات الأحوال المدنية بصورتها العادية يجوز لها تقديم أى من هذه الخدمات بصورة خاصة أو عاجلة بمقابل لمن يرغب من الأفراد والهيئات ، وذلك مقابل تكاليف إصدارها الفعلية بما لا يتجاوز مائة جنيه عن كل خدمة .

مادة ١٧ - تختص مصلحة الأحوال المدنية دون غيرها فور الانتهاء من اتمام قاعدة البيانات بإصدار جميع الوثائق وصور القيود المشار إليها فور هذا القانون .

ويحدد وزير الداخلية بقرار منه تاريخ الانتهاء من قاعدة البيانات .

مادة ١٨ - ينشأ بوزارة الداخلية صندوق خاص تكون له شخصية اعتبارية وذلك بهدف توفير التمويل للاستثمارات اللازمة لإنشاء وتشغيل قواعد المعلومات وإصدار البطاقات والوثائق المؤمنة ، وتدير الخدمات المرتبطة بها والتى يحتاجها المواطنون مع التطوير المستمر لها .

وتتكون موارد الصندوق من المصادر التالية :

- ١ - المبالغ التى تخصصها له الدولة فى الموازنة العامة .
- ٢ - حصيلة النشاط الذى تزاوله مصلحة الأحوال المدنية وفق أحكام هذا القانون بما فى ذلك الرسوم ومقابل الخدمات التى تؤديها .
- ٣ - المنح والهبات والإعانات .

- ٤ - القروض التي تعقد لصالح الصندوق .
- ٥ - حصيلة الغرامات المحكوم بها بالتطبيق لأحكام هذا القانون .
- ٦ - المبالغ المحصلة بمقتضى أحكام التصالح المشار إليها بهذا القانون .
- ٧ - عائد استثمار أموال الصندوق .

وتودع الموارد المشار إليها في حساب خاص بالصندوق في بنك أو أكثر من البنوك الوطنية ، وتخصص للاستخدامات الآتية :

- ١ - إنشاء مراكز معلومات ومحطات الاصدار الآلية .
- ٢ - إنشاء أقسام ووحدات سجل مدنى جديدة .
- ٣ - شراء الأجهزة اللازمة للتوسعات والاحلال .
- ٤ - مصاريف ولوازم التشغيل والصيانة .
- ٥ - تجهيز وتطوير مواقع العمل بما يؤدي الى رفع مستوى أداء الخدمة والعاملين بما يحقق التيسير على المواطنين .

ويتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته ونظام العمل فيه قرار من وزير الداخلية .

ويكون للصندوق موازنة خاصة به ، وتبدأ السنة المالية له ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ويرحل فائض الحساب من سنة مالية الى أخرى .

ويتم الصرف من الصندوق فى حدود أغراضه ، وفقا للقواعد والاجراءات التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية .

الفصل الثانى

المواليد

مادة ١٩ - يجب التبليغ عن وقائع الميلاد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ حدوث الواقعة ويكون التبليغ من المكلفين به على نسختين من النموذج المعد لذلك ومشتملا على البيانات والمستندات التى تحددها اللائحة التنفيذية والتى تؤكد صحة الواقعة .

مادة ٢٠ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

١ - والد الطفل إذا كان حاضرا :
٢ - والد الطفل : شريطة إثبات العلاقة الزوجية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

٣ - مديرو المستشفيات والمؤسسات العلاجية ودور الحجر الصحي وغيرها من الأماكن التي تقع فيها الولادات .

كما يجوز قبول التبليغ ممن حضر الولادة من الأقارب والأصهار البالغين حتى الدرجة الثانية على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية .

ويسأل عن عدم التبليغ في المواعيد المقررة المكلفون به بالترتيب السابق ، ولا يجوز قبول التبليغ من غير الأشخاص السابق ذكرهم .

ويجب على الأطباء والمرخص لهم بالتوليد إعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات تؤكد صحة الواقعة وتاريخها واسم المولود ونوعه ، كما يجب على أطباء الوحدات الصحية ومفتشى الصحة إصدار شهادات بنفس المضمون بعد توقيع الكشف الطبي إذا طلب منهم ذلك في حالات التوليد الأخرى .

مادة ٢١ - لا يجوز اشتراك أخوين أو أختين من الأب في اسم واحد ، كما لا يجوز أن يكون الاسم مركبا أو مخالفا للنظام العام أو لأحكام الشرائع السماوية .

مادة ٢٢ - يجب التقدم بالتبليغ بواقعة الميلاد الى مكتب الصحة الذي حدثت بدائرتة واقعة الميلاد أو الى الجهة الصحية التي يحددها وزير الصحة بقرار يصدر منه في الجهات التي ليست بها مكاتب صحة أو الى العمدة أو الشيخ أو غيرها من الجهات ، وعلى الجهات الصحية أو العمدة أو الشيخ ارسال التبليغات الى مكاتب الصحة التي يتبعها كل منهم خلال سبعة أيام من تاريخ تلقي التبليغ .

مادة ٢٣ - يجب على الموظف المختص بمكاتب الصحة تسجيل التبليغات المستوفاة لجميع البيانات المؤكدة لصحة الواقعة وبياناتها بدفتر المواليد الصحي فور تلقي التبليغ وتسليم المبلغ شهادة التحصين ضد الأمراض المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون .

مادة ٢٤ - اذا حدثت واقعة ميلاد لأحد المواطنين خلال رحلة عودته من الخارج فيكون التبليغ عن الواقعة الى مكتب الصحة أو الجهة الصحية في محل الإقامة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ الوصول .

مادة ٢٥ - اذا عثر على طفل حديث الولادة مجهول الوالدين يسلم فوراً بالحالة التي عثر عليه بها لأحدى الجهات الآتية :

١ - احدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة .
٢ - جهة الشرطة (مركز - قيسم - نقطة شرطة) التي عثر عليه بدائرة اختصاصها .

٣ - العمدة أو الشيخ في القرى .

وفي جميع الأحوال يتم تسليم الطفل لأحدى المؤسسات المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة لرعايته صحياً ، وإخطار جهة الشرطة التي يتعين عليها تحرير محضر بالواقعة وندب طبيب الجهة الصحية المختصة لتوقيع الكشف الطبي عليه .

وتنظم اللائحة التنفيذية واجبات كل من جهة الشرطة وطبيب الجهة الصحية ، والإجراءات التي تتبع حتى إصدار شهادة الميلاد على ألا يذكر فيها أنه لقيط .

وإذا رغب أى من والدى الطفل في الاقرار بأبوته أو أمومته وجب عليه أن يتقدم بطلبه الى جهة الشرطة التي عثر عليه بدائرتها ، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في هذا الخصوص .

مادة ٢٦ - يكون قيد الطفل غير الشرعى طبقاً للبيانات التي يدلى بها المبلغ وعلى مسئوليته عدا اثبات إسمى الوالدين أو أحدهما فيكون بناء على طلب كتابى ممن يرغب منهما ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

ولا يكسب القيد فى السجل أو الصور المستخرجة منه أى حق يتعارض مع القواعد المقررة فى شأن الأحوال الشخصية .

مادة ٢٧ - استثناء من حكم المادة السابقة لا يجوز اثبات اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما بالتبليغ وذلك فى الحالات الآتية :

١ - اذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسمهما .
٢ - اذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها .

٣ - بالنسبة الى غير المسلمين اذا كان الوالد متزوجاً وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر اسمه ، اذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد قسخته .

مادة ٢٨ - إذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته ، أما إذا ولد ميتا بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصورا على وفاته وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات والمستندات الواجب ارفاقها بالتبليغ .

مادة ٢٩ - يجب على الموظف المختص بتلقى التبليغات بمكاتب الصحة التحقق من مطابقة البيانات الثابتة بالتبليغ على المستندات المرفقة قبل قيد التبليغ بدفتر المواليد الصحي ، كما يتعين على الموظف المختص بقيد وقائع الميلاد بأقسام السجل المدني مراجعة بيانات التبليغ على ذات النحو قبل قيد الواقعة بسجل المواليد .

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

مادة ٣٠ - يجب على السلطات المختصة بتوثيق الوقائع المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٥) من هذا القانون تقديم ما يسجلونه من وثائق على النماذج المعدة لذلك الى قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية الذي حدثت بدائرته الواقعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابرامها .

ويجب على تلك السلطات اثبات رقم بطاقة تحقيق الشخصية وجهة اصدارها أو الرقم القومي وتاريخ الميلاد وجهته لكل من طرفي العلاقة على أن يكون ذلك مؤيدا بالمستندات الرسمية .

ويتم القيد وفقا للاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٣١ - على ذوي الشأن تقديم وثائق الوقائع المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥) من هذا القانون الى مكتب التوثيق بالشهر العقاري الذي حدثت بدائرته الواقعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسجيلها على النماذج المعدة لذلك .

ويجب على الموظف المختص بمكتب التوثيق بالشهر العقاري التحقق من اثبات رقم بطاقة تحقيق الشخصية وجهة اصدارها ، أو الرقم القومي وتاريخ الميلاد وجهته بالنسبة لطرفي الواقعة ، أو رقم تجواز السفر وجهة اصداره إذا كان أحد طرفي الواقعة أجنبيا .

ويتم القيد وفقا للاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

... مادة ٣٢ - على أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية قيد الوقائع التي صدر بشأنها أحكام نهائية في مسائل الزواج أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسدي أو البطلان أو الفسخ .

وتدرج هذه الوقائع في الاخطار الأسبوعي الذي يرسل الى قسم السجل المدني في شأن وقائع الزواج والطلاق .

مادة ٣٣ - استثناء من حكم المادة (١٧) من هذا القانون تصدر وثائق الزواج والطلاق لأول مرة من أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقاري ، وتختص مصلحة الأحوال المدنية بإصدار صور قيود تلك الوقائع ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه اجراءات ورسوم الاصدار بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٣٤ - تقوم مصلحة الأحوال المدنية بتسجيل بيانات الأسرة ومتابعة كافة ما يطرأ عليها من تغييرات طبقاً لما يرد إليها من بيانات لوقائع الأحوال المدنية ، كما تقوم بإصدار صور قيود الأسرة لذوى الشأن .

وتحدد اللائحة التنفيذية زب الأسرة واجراءات القيد ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم اصدار صورة قيود الأسرة بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

الفصل الرابع الوفيات

مادة ٣٥ - يجب التبليغ عن الوفيات الى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة أو الى الجهات الصحية التي يحددها وزير الصحة بقرار منه في الجهات التي ليس بها مكاتب صحة ، أو الى العمدة أو الشيخ في غيرها من الجهات ، وذلك خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الوفاة أو ثبوتها .

ويكون التبليغ من المكلفين به على نسختين من النماذج المعدة لذلك ، ومشملة على البيانات والمستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تؤكد صحة الواقعة .

مادة ٣٦ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة على الترتيب هم :

١ - أصول أو فروع أو أزواج المتوفى .

- ٢ - من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين .
- ٣ - من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى من الأشخاص البالغين .
- ٤ - الطبيب المكلف بإثبات الوفاة .
- ٥ - صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته اذا حدثت الوفاة في مستشفى أو عيادة خاصة أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو مؤسسة عقابية أو ربان السفينة أو قائد الطائرة أو المشرف على وسيلة السفر أو أى محل آخر .

ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به .

- مادة ٣٧ - اذا كانت الوفاة نتيجة لتنفيذ حكم بالاعدام فلا يذكر ذلك بشهادة الوفاة وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات التبليغ عن الواقعة وقيدها .
- مادة ٣٨ - يجب على مكاتب الصحة والجهات الصحية اصدار التصريح بالدفن فور تلقى التبليغ عن واقعة الوفاة مرفقا به الكشف الطبى الصادر من مفتش الصحة أو الطبيب المكلف بإثبات الوفاة والذي يفيد ثبوت واقعة الوفاة .

- مادة ٣٩ - اذا كان المتوفى مجهول الشخصية وجب اخطار جهة الشرطة المتوفى بدائلتها وعلى هذه الجهة أن تحرر محضرا بالواقعة ونماذج التبليغ المعدة لذلك وارسال أصل المحضر ونسخة من التبليغ الى النيابة ، وصورتين من المحضر مع نسختين من التبليغ الى مكتب الصحة المختص الذى عليه ارسال صورة من المحضر ونسخة من التبليغ الى قسم السجل المدنى المقابل ضمن الاخطارات الأسبوعية عن وقائع الوفاة مع الاحتفاظ بأحدى نسخ التبليغ ، ويتم القيد وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية .

- مادة ٤٠ - على موظف الجهة الصحية المختص بتلقى تبليغات الوفاة أن يتحقق من شخصية المتوفى واستيفاء بيانات التبليغ والمستندات المؤكدة لصحة الواقعة وبياناتها ، فاذا تعذر عليه التحقق من شخصيته يقبل التبليغ على مسئولية المبلغ بعد التحقق من شخصيته .

- مادة ٤١ - اذا حدثت واقعة وفاة لأحد المواطنين أثناء رحلة العودة من السفر بالخارج فيكون التبليغ عن الواقعة الى مكتب الصحة أو الجهة الصحية فى ميناء الوصول خلال ٢٤ ساعة من الوصول .

مادة ٤٢ - العسكريون والمدنيون التابعون لوزارة الدفاع والمتطوعون الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضي جمهورية مصر العربية أو خارجها تقوم وزارة الدفاع باخطار مصلحة الأحوال المدنية عنهم لاخطار قسم السجل المدني المختص ، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة .

الفصل الخامس

ساقطو القيد وإعادة القيد

مادة ٤٣ - في حالة عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة خلال المدة المحددة بالقانون تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد أو وفاة .

مادة ٤٤ - يختص مديرو إدارات الأحوال المدنية بفحص طلبات قيد ساقط قيد الميلاد والوفاة وإصدار قرار القيد إذا قدم الطلب خلال عام من تاريخ الواقعة ، وتحدد اللائحة التنفيذية النموذج الذي يقدم عليه الطلب والمستندات الواجب إرفاقها به والإجراءات التي تتبع ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم البحث وفقا لمواعيد تقديم الطلب بما لا يجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٤٥ - في حالة فقد أو تلف سجلات الوقائع يختص مديرو إدارات الأحوال المدنية بإصدار قرار إعادة القيد بدون رسوم بحث وتنظم اللائحة التنفيذية ضوابط وإجراءات ذلك .

الفصل السادس

تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٤٦ - تشكل في دائرة كل محافظة لجنة من :

- ١ - المحامي العام للنيابة الكلية بالمحافظة أو من ينوبه ،
 - وفي حالة تعددهم يختار النائب العام أحدهم رئيساً
 - ٢ - مدير إدارة الأحوال المدنية بالمحافظة أو من ينوبه
 - ٣ - مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من ينوبه
- عضوين

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات المواليد والوفيات ، وقيد الأسرة ،

وطلبات قيد سقاطي قيد الميلاد والوفاة للوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون ومضى عليها أكثر من عام من تاريخ واقعة الميلاد أو الوفاة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بتقديم الطلبات وكيفية القيد والجهات الواجب إخطارها بالقرار الصادر فيها ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه رسوم الاصدار بما لا يتجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٤٧ - لا يجوز اجراء أى تغيير أو تصحيح فى قيود الأحوال المدنية المسجلة عن وقائع الميلاد والوفاة وقيد الأسرة الا بناء على قرار يصدر بذلك من اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة .

ويكون اجراء التغيير أو التصحيح فى الجنسية أو الديانة أو المهنة - أو فى قيود الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصديق أو الطلاق أو التخليق أو التفريق الجسماني أو اثبات النسب بناء على أحكام أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار من اللجنة المشار إليها .

الفصل السابع

بطاقات تحقيق الشخصية

مادة ٤٨ - يجب على كل من يبلغ ستة عشر عاما من مواطني جمهورية مصر العربية أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق شخصية من قسم السجل المدني الذى يقيم بدائرته وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بلوغه السن .

مادة ٤٩ - تحدد اللائحة التنفيذية شكل البطاقة والبيانات التى تثبت بها ومستندات واجراءات استخراجها .

مادة ٥٠ - تكون بطاقة تحقيق الشخصية حجة على صحة البيانات الواردة بها متى كانت صالحة للاستعمال وسارية المفعول ، ولا يجوز للجهات الحكومية أو غير الحكومية الامتناع عن اعتمادها فى اثبات شخصية صاحبها .

ويجب على كل من تنطبق عليه أحكام المادة (٤٨) من هذا القانون حمل بطاقته وتقديمها الى مندوبى السلطات العامة فوراً كلما طلب اليه ذلك للاطلاع عليها ، ولا يجوز لمندوبى السلطات العامة نسخها أو الاحتفاظ بها .

مادة ٥١ - يقوم مقام بطاقة تحقيق الشخصية بالنسبة للمجندين في وقت الحرب بطاقة مرور تصدرها وزارة الدفاع طبقاً للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الدفاع بقرار منه .

مادة ٥٢ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه مدة سريان بطاقة تحقيق الشخصية ، ويجب على صاحب البطاقة التقدم بطلب لتجديدها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة سريانها

ويجوز لوزير الداخلية عند الاقتضاء أن يصدر قراراً بمد سريانها مبيناً به شروط وأحوال ذلك المد .

مادة ٥٣ - إذا طرأ تغيير على أي من بيانات بطاقة تحقيق الشخصية للمواطن أو أي من بيانات حالته المدنية وجب عليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التغيير إلى قسم السجل المدني الذي يقيم بدائرتة لتحديث بياناته .

مادة ٥٤ - على صاحب البطاقة في حالة فقدائها أو تلفها أن يتقدم إلى قسم السجل المدني الذي يقيم بدائرتة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الفقد أو التلف بطلب للحصول على بطاقة بدل فاقد أو تالف .
ولا يجوز للمواطن الاحتفاظ أو التعامل ببطاقة صدرت له بطاقة بدلا منها وفقاً لأحكام القانون .

مادة ٥٥ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه ، مقابل تكاليف إصدار البطاقة الشخصية أو تغيير بياناتها أو إصدار بدل فاقد أو تالف ، بما لا يجاوز عشرين جنيهاً .

مادة ٥٦ - لا يجوز للمختصين بالجهات الحكومية أو غير الحكومية أو الأفراد أن يقبلوا أو يستخدموا أو يستبقوا في خدمتهم أحدا ممن تنطبق عليه أحكام المادة (٤٨) من هذا القانون ، بصيغة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب إلا إذا كان حاصلاً على بطاقة تحقيق شخصية صالحة للاستعمال وسارية المفعول .

مادة ٥٧ - على مديري الفنادق أو النزل أو ما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور أن يشبثوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل من ينزل في تلك الأماكن .

الفصل الثامن

تنفيذ خدمات الأحوال المدنية للمواطنين المقيمين بالخارج

مادة ٥٨ - يجب التبليغ عن وقائع الميلاد والوفاة التي تحدث للمواطنين الموجودين بالخارج أو أثناء السفر للخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الواقعة أو الوصول، ويكون التبليغ من المكلفين به .

ويقدم التبليغ لقنصلية جمهورية مصر العربية بالدولة محل الواقعة أو الوصول أو لقسم سجل مدني المواطنين بالخارج بمصلحة الأحوال المدنية ، وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات التبليغ والقيد حتى اصدار شهادة الميلاد أو الوفاة وتسليمها لصاحب الشأن .

مادة ٥٩ - في حالة عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة خلال المدة المحددة بالقانون اعتبرت الواقعة ساقط قيد ميلاد أو وفاة .
وتنظم اللائحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع لقيده الواقعة .

مادة ٦٠ - يجب على المواطن الموجود بالخارج التبليغ عن واقعة زواجه أو طلاقه التي حدثت بالخارج خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حدوث الواقعة لقنصلية جمهورية مصر العربية أو لقسم سجل مدني المواطنين بالخارج .
وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات القيد حتى اصدار وثيقة الزواج أو الطلاق من قسم سجل مدني المواطنين بالخارج وتسليمها لصاحب الشأن .

مادة ٦١ - تقدم طلبات التصحيح في قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل جمهورية مصر العربية الى اللجنة المختصة بجهة القيد بجمهورية مصر العربية لقسم سجل مدني المواطنين بالخارج .

مادة ٦٢ - تقدم طلبات الحصول على بطاقة تحقيق الشخصية أو بدل الفاقد أو التالف لها أو طلب اجراء أى تغيير فيها أو تجديدها بالنسبة للمواطنين الموجودين بالخارج الى قنصليات جمهورية مصر العربية أو قسم سجل مدني المواطنين بالخارج في حالة عدم وجود قنصلية وذلك خلال المواعيد المقررة بالقانون .

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والاجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

مادة ٦٣ - تقوم قنصليات جمهورية مصر العربية بالخارج أو أقسام سجل مدنى المواطنين بالخارج بتحصين الرستوم أو مقابل الخدمة المنصوص عليها فى هذا القانون لضياحة الصندوق المنصوص عليه فى المادة (١٨) من هذا القانون .

الفصل التاسع

ضمانات حماية حقوق المواطنين

مادة ٦٤ - يتم الحصول على البيانات الشخصية للمواطنين وفقا للمقواعد والاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولا يجوز أن تتضمن تلك البيانات أية معلومات تتعلق بالميل أو المعتقدات السياسية أو السوابق الجنائية الا فى الأحوال التى يحددها القانون .

مادة ٦٥ - تلتزم مصلحة الأحوال المدنية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين البيانات الشخصية والمجموعة المخزنة بالحاسبات الآلية أو بوسائط التخزين الملحق بها ضد أى اختراق أو عبث أو اطلاع أو افشاء أو تدمير أو مساس بها بأية صورة كانت فى غير الأحوال التى نص عليها القانون ووفقا للاجراءات المنصوص عليها فيه .

الفصل العاشر

العقوبات

مادة ٦٦ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٣١ (فقرة أولى) ، ٣٥ ، ٤١ ، ٥٢ (فقرة أولى) ، ٥٣ ، ٥٤ (فقرة أولى) ، ٥٨ ، ٦٠ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتى جنيه .

مادة ٦٧ - كل من يبلغ عن واقعة ميلاد أو وفاة سبق الابلاغ عنها من أحد المكلفين بالتبليغ وقيدها مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٦٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة (٤٨) من هذا القانون بالحبس الذى لا يجاوز ستة أشهر أو بالغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

ويعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من هذا القانون بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه .

مادة ٦٩ - يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة (٥٤) من هذا القانون بالحبس الذي لا تزيد مدته على سنة أو بالغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

فإذا ترتب على الفعل ضرر يعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٠ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (٥٦) من هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر أو بالغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٧١ - يعاقب على مخالفة حكم المادة (٥٧) من هذا القانون بالحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٧٢ - في تطبيق أحكام هذا القانون وقانون العقوبات تعتبر البيانات المسجلة بالحاسبات الآلية وملحقاتها بمراكز معلومات الأحوال المدنية ومحطات الاصدار الخاصة بها المستخدمة في اصدار الوثائق وبطاقات تحقيق الشخصية بيانات واردة في محررات رسمية .

فإذا وقع تزوير في المحررات السابقة أو في غيرها من المحررات الرسمية ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٧٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل بطاقة الغير أو مكنه من استعمال بطاقته بالتواطؤ .

مادة ٧٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون

العقوبات، أو في غيره من القوانين يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اطلع أو شرع في الاطلاع أو حصل أو شرع في الحصول على البيانات أو المعلومات التي تحتويها السجلات أو الحاسبات الآلية أو وسائط التخزين الملحق بها أو قلم يتغيرها بالاضافة أو الحذف أو بالالغاء أو بالتدمير أو بالمسح بها بأي صورة من الصور أو أذاعها أو أفشاها في غير الأحوال التي نص عليها القانون ووفقا للإجراءات المنصوص عليها فيه . فإذا وقعت الجريمة على البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة تكون العقوبة السجن .

مادة ٧٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عطل أو أتلف الشبكة الناقلة لمعلومات الأحوال المدنية أو جزء منها وكان ذلك ناشئا عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة .

فإذا وقع الفعل عندما تكون العقوبة السجن منع عدم الإخلال بحق التعويض في الحالتين .

مادة ٧٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من اخترق أو حاول اختراق سرية البيانات أو المعلومات أو الإحصاءات المجمعة بأية صورة من الصور .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

مادة ٧٧ - لمدير مصلحة الأحوال المدنية بإذن خاص منه أو من ينوبه ولأعذار يقبلها أن يتصالح مع المخالفين ممن تنطبق عليهم أحكام المادة (٦٦) من هذا القانون مقابل دفع المخالف مبلغ خمسين جنيه .

وله بإذن خاص منه أو من ينوبه ولأعذار يقبلها أن يتصالح مع المخالفين ممن تنطبق عليهم أحكام المواد (٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩) من هذا القانون مقابل دفع المخالف مبلغ مائة جنيه .

الفصل الحادى عشر أحكام انتقالية وختامية

مادة ٧٨ - تظل البطاقات الشخصية والعائلية وصور القيود القائمة المعمول بها سارية المفعول طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية الى أن يتم استبدالها طبقا للاجراءات والمواعيد وفى الأماكن التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

وتعتبر البطاقات القائمة لاغية بمجرد انتهاء المدة المحددة لاستخراج البطاقات الصادرة طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٧٩ - يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به والى أن تصدر اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لهذا القانون يستمر العمل بالأحكام والقواعد والنظم القائمة فى تاريخ العمل به فيما لا يتعارض مع أحكامه .

مادة ٨٠ - مع مراعاة حكم المادة (٧٨) من هذا القانون يلغى القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ويلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة ٨١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينشد كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ
الموافق ٧ يونيه سنة ١٩٩٤ م

حسنى مبارك

المذكرة الايضاحية للقانون

صدر قانون الأحوال المدنية الحالي رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في ظل الوحدة مع الجمهورية السورية ، لينظم تسجيل وإقبعات إحياء المدنية للمواطن من ميلاد ووفاة وزواج وطلاق وقيد عائلي ، وكذا إصدار مستخرجات من قيود هذه الوقائع ، وإصدار بطاقات إثبات الشخصية بنوعيتها الشخصية والعائلي ، وبديل الفاقد أو التالف منها ، ومتابعة تسجيل التغيرات التي تطرأ على حالة الفرد بما في ذلك محل الإقامة والمهنة .

وتعد البطاقات حجة على صحة ما ورد فيها من بيانات والمعلومات الخاصة بالمواطنين في تعاملهم مع كافة الجهات الرسمية بالدولة ، أو في معاملتهم الخاصة من خلال القانون الذي ينظم هذا التعامل .

وقد أسفر التطبيق العملي عن ظهور العديد من الثغرات في النظام الحالي من أهمها الآتي :

١ - سهولة تزوير بطاقات تحقيق الشخصية بنوعيتها ، كنتيجة مباشرة للأسلوب اليدوي في إصدارها ، ثم استخدامها في ارتكاب العديد من الأفعال غير المشروعة ، كالجرائم الاقتصادية التي استخدمت فيها بطاقات مزورة في التعامل مع البنوك ومكاتب الشهر العقاري والمؤسسات المالية والتجارية ، أو في افلات المتهمين الخطرين والمحكوم عليهم من السلطات الأمنية داخل البلاد بجوازات مزورة بنيت في الأصل على بطاقات تحقيق شخصية مزورة ، وتأكد ذلك من خلال رصد حركة الجريمة في الآونة الأخيرة ، وخاصة في مجال الجرائم الارهابية .

٢ - قصور النظام الحالي لمصدرات الأحوال المدنية عن الوفاء باحتياجات المواطنين في مختلف الجهات نتيجة للزيارة المطردة في عدد السكان ، والتي لا يقابلها زيادة مناسبة في عدد مكاتب السجل المدني أو تطوير أساليب أداء العمل ، مع صعوبة متابعة تسجيل الوقائع المختلفة لأحوال المواطنين وما يلحق به من تغييرات نتيجة للاعتماد على السجلات الورقية والمكاتبات البريدية المتزايدة ، لذلك توقفت الدولة حالياً عن تجديد البطاقات ، فضلاً عن تعدد جهات إصدار وثائق الأحوال المدنية واختلاف تلك الجهات باختلاف

سنة قيد الواقعة بالإضافة الى تكديس الأوراق والدفاتر بمكاتب السجل المدني وبصورة يصعب معها الرجوع للسجلات والأوراق المحفوظة ويعرضها للحريق والتلف .

وبالنظر لمرور أكثر من ثلاثين عاما على صدور هذا القانون ، وما واكب هذه الفترة من تطورات هائلة في تقنية الحاسبات الآلية واتجاه الدولة نحو انشاء قاعدة بيانات علمية .

لذلك استلزم الأمر مواجهة هذا الواقع من خلال أحداث تطوير شامل للنظام الحالي واستبداله بنظام آلي مميكن ومؤمن يعتمد على الحاسبات الآلية في تسجيل وحفظ واسترجاع البيانات من خلال أحدث تقنية عالمية في نظام المعلومات والاصدار الآلي للمستندات ، ويستخدم هذا النظام المستحدث ولأول مرة الرقم القومى الذى يتم تخصيصه لكل مواطن ولا يتكرر مطلقا ويلزمه منذ مولده وحتى وفاته . ويكون مفتاحا له عند التعامل مع كافة أجهزة الدولة ، ويتم بذلك تلافى قصور النظام الحالي .

ونظرا لقرب الانتهاء من انشاء أول قاعدة قومية آلية لبيانات المواليد تمهيدا لاصدار جميع وثائق الأحوال المدنية من محطة اصدار آلية . فقد أصبح القانون الحالي غير ملائم ولا كاف لمواجهة المتغيرات التى يستلزمها تطبيق النظام الآلى الجديد وما سوف يستتبعه من استخدام الرقم القومى للمواطنين ، بحيث أصبح استصدار قانون جديد للأحوال المدنية يعد ضرورة قانونية ومنطقية ملحة .

وقد تم اعداد مشروع جديد للأحوال المدنية يتضمن أهم الملامح التشريعية الآتية :

- الانتقال من النظام اليدوى الحالى فى اصدار وثائق الأحوال المدنية الى النظام الآلى المميكن والمؤمن ، مما يقضى على ظاهرة تزويرها ، ويحقق ثقة المواطن والمجتمع فى مصداقية البطاقة وما تحمله من بيانات ، فضلا عن طول العمر الافتراضى لاستهلاك البطاقة .

- انشاء قاعدة قومية لبيانات المواطنين ، مدخلها الرقم القومى لكل مواطن الذى يرتبط بنظام المعلومات وبسهم بتسجيل واسترجاع بياناته ، وبتوفر المعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة لمختلف الجهات المعنية بالدولة على المستوى القومى .

- تحقيق تكامل المعلومات عن الفرد ، وذلك باضافة الرقم القومى على

كثافة سجلاته مما يمكن من الحصول على معلومات مجمعة لكل قطاع في الدولة
٢ التعليم - الصحة - التجنيد - التأمينات والمعاشات - القوى العاملة -
الضرائب - الأمن - السجل العيني - السجل التجارى - البنوك ، ، ، .

- تبسيط الاجراءات وتحقيق السرعة والسيولة في التعامل مع
المواطنين عند استخراج البطاقات وصور القيود مع توفير :

* تحقيق درجة عالية من السرية والأمن لبيانات المواطنين .

* تشديد العقوبات بالنسبة لمخالفة أحكام هذا المشروع بما يتلاءم
مع المتطلبات التي كشف عنها التطبيق العملي للقانون الحالى ، وامتداد دائرة
التجريم لتشمل تأمين شبكة المعلومات ، وعدم العبث بالبيانات الخاصة بها
فى نظام الميكنة المستحدث .

* تحميل المواطنين تكاليف بعض مصادرات الأحوال المدنية المميكنة ،
للتخفيف عن الأعباء المالية للدولة ، نظرا لضخامة التكاليف المالية التي
سيؤدى اليها تطبيق نظام الرقم القومى والميكنة وصيانة هذا النظام وتطوره
مع تقديم الخدمة للمواطنين بمستوى لائق من حيث المكان ويسر الاجراءات ،
وقد استحدث مشروع القانون الجديد صندوقا خاصا تودع به تكاليف هذه
المصادرات للانفاق منها على متطلبات الانشاء والصيانة والتطوير ، وتحسين
نوع ومستوى الأداء بما يعود بالنفع على المواطنين :

نوع ومستوى الأداء بما يعود بالنفع على المواطنين :

الفصل الأول : الأحكام العامة

يتضمن المواد من ١ الى ١٨ :

أشارت المادة الأولى الى أن تتولى وزارة الداخلية من خلال مصلحة
الأحوال المدنية تنفيذ أحكام هذا المشروع للقانون الجديد ، ويصدر وزير
الداخلية القرارات اللازمة لانشاء مركز المعلومات ومحطات الاصدار وأقسام
وحدات السجل المدنى فى الجهات التى يعينها .

وتضمنت المادة (٢) تخصيص رقم قومى لكل مواطن منذ ميلاده ،
تلتزم كافة الجهات بالتعامل معه من خلال هذا الرقم ، وتنظم اللائحة
التنفيذية كيفية واجراءات انشائه .

وحددت المادة (٤) الاختصاص في تلقي إخطارات التبليغ عن واقعات الميلاد والوفاة وإصدار شهادات التحصين ضد الأمراض وتصاريح الدفن .

ونصت المادة (٥) على الجهات المختصة بقيد واقعات الزواج والطلاق .

كما نصت المادة (٦) على اختصاص مصلحة الأحوال المدنية وفروعها بتسجيل الواقعات المشار إليها في المواد السابقة ، وإصدار شهادات الميلاد والوفاة وبطاقات تحقيق الشخصية وقيد الأسرة وصور من كافة قيود الأحوال المدنية المسجلة لديها .

وألزمت المادة (٧) الجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق والشهر العقاري بإرسال إخطارات أسبوعية عن الوقائع المشار إليها في المواد السابقة إلى أقسام السجل المدني المختصة ، وألزمت تلك الأقسام بتسجيل تلك الوقائع .

بينت المادة (٨) الأشخاص والجهات الذين يجوز لهم استخراج صور من قيد الوقائع ، وجعلت لمدير مصلحة الأحوال المدنية الحق في إعطاء تلك الصور لمن يثبت أن له مصلحة فيها من غير هؤلاء ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات طلب استخراج تلك الصور .

أوضحت المادة (٩) الإجراءات الواجبة لاتباع لتسجيل وقائع الأحوال المدنية للمواطنين بالخارج .

نظمت المادة (١٠) سجلات القيد وطلبات الحصول على بطاقات وصور قيد الوقائع من قنصليات جمهورية مصر العربية بالخارج .

أحالت المادة (١١) إلى اللائحة التنفيذية تحديد السجلات والنماذج اللازمة لمصدرات الأحوال المدنية ، وحصرت حق الاطلاع على دفاتر وسجلات القسم لمديرى إدارات الأحوال المدنية من الضباط ورؤساء الأقسام ومعاونيهم من العاملين المدنيين .

وقررت المادة (١٢) حجية وصحة بيانات سجلات الأحوال المدنية والصور الرسمية المستخرجة منها ما لم يثبت العكس ، ولمدير مصلحة الأحوال المدنية أو من يفوضه إلغاء القيود المخالفة .

وقررت المادة (١٣) اعتبار البيانات الفردية الخاصة بالمواطنين والتي تحتويها السجلات أو الدفاتر أو الحاسبات الآلة ووسائط التخزين سرية ، كما نصت على اعتبار المعلومات والاحصائيات المجمعة سرا قوميا .

وحظرت المادة نقل السجلات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية الا لأغراض التشغيل ، ولا يجوز الاطلاع عليها أو فحصها الا بقرار من السلطات القضائية أو جهات التحقيق ، ويتم الاطلاع في مكان حفظها ، ولها طلب صورة قيد أو بيان مسجل من هذه السجلات ، وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد واجراءات نقل السجلات في أغراض التشغيل .

كما حظرت المادة (١٤) مباشرة الموظف قيد أى واقعة أو ممارسة أى عمل من أعمال الأحوال المدنية اذا كان متعلقا بأحد أصهاره أو أقاربه حتى الدرجة الرابعة ، وألزمت رئيسه المباشر القيام بهذا العمل ، تحقيقا للحياة .

نظمت المادة (١٥) أوضاع التظلم من رفض تسجيل أى واقعة رئاسيا وقضائيا .

أجازت المادة (١٦) بمصلحة الأحوال المدنية وفروعها تقديم خدمات متميزة بمقابل للراغبين من الأفراد أو الهيئات ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه تلك الخدمات المتميزة .

أناطت المادة (١٧) بمصلحة الأحوال المدنية - دون غيرها - اصدار كافة الوثائق وصور القيود المشار اليها في هذا القانون بمجرد الانتهاء من بناء قاعدة البيانات .

وتقضى المادة (١٨) بإنشاء صندوق بوزارة الداخلية له شخصية اعتبارية وله مواد وأوجه استخدامات أوردها النص لإنشاء محطات الاصدار الجديدة وتجهيز المواقع وصيانة وتطوير الأجهزة والمعدات ونظم العمل .

الفصل الثانى : المواليد

وتفرض المادة (١٩) التزاما بالتبليغ عن وقائع الميلاد خلال مدة معينة على نموذج خاص وتحيل فى تحديد بيانات ذلك النموذج لللائحة التنفيذية .

تحدد المادة (٢٠) الأشخاص المكلفين بالتبليغ عن وقائع الميلاد وتقرر مسئوليتهم عن عدم التبليغ ، كما تفرض المادة على الأطباء اعطاء شهادة بما يجرونه من ولادات .

وتقرر المادة (٢١) عدم جواز اشتراك أخوين أو أختين من الأب فى

اسم واحد للقضاء على حالات تشابه الأسماء وما يستتبع ذلك من تهرب من أداء الخدمة العسكرية أو التنصل من المسؤوليات الجنائية .

تحدد المادة (٢٢) الجهة التي يجب التقدم اليها بتبليغ الميلاد .

وتوجب المادة (٢٣) على الموظف المختص بمكاتب الصحة تسجيل تبليغات الميلاد وتسليم المبلغ شهادة تحصين ضد الأمراض .

تبين المادة (٢٤) جهة تلقي تبليغات الميلاد والمدة المحددة لذلك بالنسبة لوقائع الميلاد التي تحدث خلال رحلة العودة من الخارج .

كما تلزم المادة (٢٥) كل من يمتد على طفل حديث الولادة مجهول الوالدين بأن يسلمه فوراً لأحدى المؤسسات المعدة لذلك وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات التي يجب على الجهات الادارية اتخاذها .

توضح المادة (٢٦) أن قيد الطفل غير الشرعى يكون طبقاً للبيانات التي يدلى بها المبلغ وتحت مسؤوليته عدا اثبات اسمى الوالدين أو احدهما . ولا يكسب القيد أو الصور المستخرجة منه أى حق يتعارض مع القواعد المقررة فى شأن الأحوال الشخصية .

أوردت المادة (٢٧) الحالات المستثناة من حكم المادة السابقة عليها ، التي لا يجوز فيها اثبات اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما حفاظاً على نظام الأسرة .

وتفرق المادة (٢٨) بين حالة وفاة المولود قبل التبليغ عن ولادته وحالة ولادته ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل وتحيل المادة الى اللائحة التنفيذية فى تحديد اجراءات ومستندات التبليغ .

وتحدد المادة (٢٩) واجبات الموظفين المختصين بتلقى أو قيد تبليغات الميلاد لمكاتب الصحة أو بأقسام السجل المدنى .

الفصل الثالث : الزواج والطلاق

بينت المادة (٣٠) واجبات المسئولين فى الجهات المختصة بتوثيق الوقائع المنصوص عليها فى المادة ١/٥ من القانون .

وتفرض المادة (٣١) التزاماً بتقديم وثائق الوقائع المنصوص عليها فى المادة ٣/٥ من القانون الى مكتب التوثيق بالشهر العقارى خلال ١٥

يوماً من تاريخ تحريرها . بعد تحقق الموظف المختص بمكاتب التوثيق بالشهر العقاري من صحة بياناتها .

وتوجب المادة (٣٢) على أقلام الكتاب قيد الوقائع التي صدر بشأنها أحكام نهائية في مسائل الزواج أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو البطلان أو الفسخ مع إرسال بيان بتلك الوقائع إلى قسم السجل المدني المختص .

توضح المادة (٣٣) الجهة المختصة بإصدار وثائق الزواج والطلاق لأول مرة والجهة المختصة بإصدار صور قيود تلك الوقائع وأناطت بوزير الداخلية إصدار قرار بتحديد إجراءات الإصدار وتكاليفه بما لا يجاوز تكاليف الخدمة الفعلية .

تحدد المادة (٣٤) الجهة المختصة بتحديد بيانات الأسرة ومتابعتها وإصدار قيود الأسرة .

ولوزير الداخلية إصدار قرار بتحديد إجراءات وتكاليف إصدار صور قيود الأسرة بما لا يجاوز عشرين جنيهاً .

الفصل الرابع : الوفيات

تفرض المادة (٣٥) التزاماً بالتبليغ عن الوفيات خلال ٢٤ ساعة من تاريخ الوفاة أو ثبوتها إلى الجهة الصحية أو العمدية بحسب الأحوال ، ويثبت البلاغ على نموذج خاص وتحيل في تحديد بيانات ذلك النموذج لللائحة التنفيذية .

تبين المادة (٣٦) الأشخاص المكلفين بالتبليغ عن الوفاة وتقصر قبول التبليغ عليهم دون غيرهم .

تتناول المادة (٣٧) حالة الوفاة نتيجة لتنفيذ حكم الإعدام وتقرر عدم ذكر سبب الوفاة في شهادة الوفاة مراعاة للاعتبارات الانسانية والنفسية لذوى المتوفى .

وتحدد المادة (٣٨) الجهة المختصة بإصدار تصريح الدفن .

كما تحدد المادة (٣٩) الإجراءات الواجب اتباعها إذا كان المتوفى مجهول الشخصية .

توجب المادة (٤٠) على موظف الجهة الصحية المختص تلقي تبليغات الوفاة حال كون المتوفى معلوم أو مجهول الشخصية .

تبين المادة (٤١) الجهات المختصة بتلقي تبليغات الوفاة والمدة المحددة لذلك بالنسبة لوقائع الوفاة التي تتم خلال رحلة العودة من الخارج .

تورد المادة (٤٢) حكما خاصا بالنسبة للإبلاغ عن المتوفين أو المستشهدين داخل البلاد أو خارجها من العسكريين أو المدنيين اتسابعين لوزارة الدفاع ، بأن يكون الإبلاغ من وزارة الدفاع .

الفصل الخامس : ساقطوا القيد وإعادة القيد

ووفقا للمادة (٤٣) تعتبر الواقعة ساقط قيد ميلاد أو وفاة في حالة عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة خلال المدة المحددة .

وطبقا للمادة (٤٤) يختص مديرو إدارات الأحوال المدنية بفحص طلبات ساقط قيد الميلاد والوفاة ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات ذلك ، كما تجعل لوزير الداخلية إصدار قرار بتحديد تكاليف البحث بما لا يجاوز تكاليف الخدمة العسكرية .

وتحدد المادة (٤٥) الجهة المختصة بإصدار قرار إعادة القيد أو تلف سجلات الوقائع ، وتحيل اللائحة التنفيذية في بيان الإجراءات .

الفصل السادس : تصحيح قيود الأحوال المدنية

تضمنت المادة (٤٦) تشكيل لجنة بكل محافظة تمثل فيها النيابة العامة ووزارة الصحة وإدارة الأحوال المدنية وتختص بالفصل في طلبات تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات المواليد والوفيات وقيد الأسرة وساقط قيد الميلاد والوفاة للوقائع التي لم يبلغ عنها خلال المدة المحددة بالقانون بأكثر من عام وتحيل الى اللائحة التنفيذية في شأن الإجراءات وتجعل لوزير الداخلية تحديد تكاليف الإصدار بما لا يجاوز تكاليف الخدمة الفعلية .

وتحدد المادة (٤٧) حالات التغيير أو التصحيح في قيود الأحوال المدنية المسجلة بواسطة اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، والأحوال التي تخرج عن اختصاصها .

الفصل السابع : بطاقات تحقيق الشخصية

توجب المادة (٣٨) على كل مواطن بلغ ستة عشر عاما ذكرا كان أم أنثى أن يتقدم بطلب الحصول على بطاقة شخصية وذلك نظرا لاعتبار تلك البطاقة المرجع الأساسي لتحديد الشخصية .

تحيل المادة (٤٩) في بيان شكل البطاقة والبيانات التي تثبت بها الى اللائحة التنفيذية .

وتقرر المادة (٥٠) حجية البيانات الواردة ببطاقة تحقيق الشخصية وتلزم صاحبها بحملها وتقديمها لمندوبي السلطات العامة مع عدم جواز سحبها .

وتتناول المادة (٥١) حكما خاصا بالمجنسين في وقت الحرب فيما يتعلق ببطاقة تحقيق الشخصية والاكتفاء في ذلك ببطاقة مرور تصدرها وزارة الدفاع طبقا للشروط والأوضاع التي يعينها وزير الدفاع بقرار منه .

تحل المادة (٥٢) لوزير الداخلية تحديد مدة سريان البطاقة وموعده تجديدها وتجبز لوزير الداخلية بقرار منه عند الاقتضاء ، مد مدة سريان بطاقات تحقيق الشخصية .

وتتناول المادتان (٥٣ ، ٥٤) واجبات المواطن اذا طأ تغير علمه بيانات البطاقة أو أى من بيانات حالته المدنية أو حال فقده بطاقة تحقبة، الشخصية ، وتحظر الاحتفاظ أو التعامل بأكثر من بطاقة .

تلزم المادة (٥٥) المختصين بالجهات الحكومية وغير الحكومية بعدم قبول أو استخدام أو الاستئقاء في الخدمة كل من لا يحمل بطاقة تحقيق شخصية صالحة وسارية المفعول .

وتوجب المادة (٥٦) على مديري الفنادق أو النزل أو ما يماثلها اثبات بيانات النزلاء من واقع بطاقاتهم .

الفصل الثامن : تنفيذ خدمات الأحوال المدنية

للمواطنين المقيمين بالخارج

تنظم المادة (٥٧) التبليغ عن وقائع الميلاد أو الوفاة التي تحدث للمواطنين أثناء السفر للخارج .

وتقرر المادة (٥٨) اعتبار الواقعة ساقطة قيد ميلاد أو وفاة حال عدم التبليغ خلال المدة المحددة بالقانون .

تفرض المادة (٥٩) التزاما على المواطن الموجود بالخارج بالتبليغ عن واقعة زواجه أو طلاقه الحادث بالخارج خلال مدة معينة وتحدد الجهات المختصة بتلقى التبليغ وتحيل الى اللائحة التنفيذية في شأن الاجراءات .

وتحدد المادة (٦٠) جهات تقديم طلبات التصحيح في قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل جمهورية مصر العربية بالخارج .

كما تحدد المادة (٦١) جهة تقديم الطلبات المتعلقة ببطاقات تحقيق الشخصية بالنسبة للمواطنين الموجودين بالخارج .

وتنص المادة (٦٢) على قيام قنصليات جمهورية مصر العربية بالخارج بتحصيل تكاليف الخدمة المنصوص عليها بهذا القانون لصالح الصندوق المشار اليه بالمادة (١٨) .

الفصل التاسع : ضمانات حقوق المواطنين

قضت المادة (٦٣) بأن يتم الحصول على البيانات انشخصية للمواطنين وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولا يجوز أن تتضمن هذه البيانات أية معلومات تتعلق بالميل أو المعتقدات السياسية أو السوابق الجنائية .

وتلزم المادة (٦٤) مصلحة الأحوال المدنية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيانات الشخصية والمجموعة والمخزنة بالحاسبات الآلية أو بوسائط التخزين .

الفصل العاشر : العقوبات

وتضمن الفصل العاشر في المواد من (٦٥) - (٧٥) العقوبات على مخالفة أحكام هذا القانون .

الفصل الحادى عشر : أحكام انتقالية وختامية

وتضمن هذا الفصل الأحكام الانتقالية والختامية فقضت المادة (٢٦)

بأن تظل البطاقات الشخصية والعائلية وصور العقود المعمول بها سارية المفعول الى أن يتم استبدالها تدريجيا .

وقضت المادة (٧٧) بأن يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به .

وقضت المادة (٧٨) بإلغاء القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وكل حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٧٩) على أن ينشر القانون بالجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

تتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرافق مفرغا في صيغته التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل لدى الموافقة بأحاليته الى مجلس الشعب .

تحريرا في ١٩٩٣/١٢/٥

وزير الداخلية
حسن محمد الألفي

كتب وأبحاث للمؤلف

(أولا) موسوعة الاسكان العملية

(١) الحيابة

- منازعات الحيابة الوقتية طبقا للقانون ١٩٩٢/٢٣
(الطبعة الأولى ١٩٨٢)
(الطبعة الثانية ١٩٨٥)
(الطبعة الثالثة ١٩٩٣)

(٢) عقد البيع الابتدائي

- الآثار القانونية والعملية لعقد البيع غير المسجل
(الطبعة الأولى ١٩٨٣)
(الطبعة الثانية ١٩٨٧)

(٣) جرائم الاسكان

- ٢٩ جريمة ينص عليها قانون المساكن
(الطبعة الأولى ١٩٨٦)

(٤) جرائم المباني

- ١٨ جريمة ينص عليها قانون المباني
(الطبعة الأولى ١٩٨٧)

(٥) المرافق المشتركة في العقار

- دراسة تأصيلية لمنازعات الاسكان العملية
(الطبعة الأولى ١٩٨٨)

(٦) الرخص التشريعية للمستاجر

- ٣٧ رخصة ينص عليها قانون المساكن
(الطبعة الأولى ١٩٨٨)

(٧) حقوق المالك على العين المؤجرة

- ٣٨ حقا ينص عليها قانون المساكن
(الطبعة الأولى ١٩٨٩)

(٨) الامتداد القانوني لعقد الايجار

فى المساكن والمحلات التجارية والأراضى الزراعية
(الطبعة الأولى ١٩٨٩)

(ثانيا) موسوعة الدعاوى العملية

(١) دعوى ثبوت الملكية

مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض
(الطبعة الأولى ١٩٩٠)

(٢) دعوى التعويض

مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض
(الطبعة الأولى ١٩٩٠)

(٣) دعوى صحة التعاقد

مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالنقض
(الطبعة الأولى ١٩٩١)

(٤) دعوى التزوير الفرعية

فى المواد المدنية من التقرير بالتزوير الى الطعن بالنقض
(الطبعة الأولى ١٩٩٢)

(٥) دعوى التزوير الفرعية

فى المواد الجنائية من التقرير بالتزوير الى الطعن بالنقض
(الطبعة الأولى ١٩٩٢)

(٦) دعوى تعويض حوادث السيارات

الدعوى المدنية المباشرة للمضروب ضد شركة التأمين
(الطبعة الأولى ١٩٩٣)

(٧) دعوى التصحيح

دعاوى وطلبات تصحيح الأحكام وقيود الأحوال المدنية وغيرها
(الطبعة الأولى ١٩٩٥)

(ثالثا) كتب وأبحاث أخرى

- (١) الاختبار القضائي
أحد تدابير الدفاع الاجتماعي
(الطبعة الأولى ١٩٨٢)
- (٢) بحث في التأمينات الاجتماعية
في مدى السريان الزمني للقانون ١٩٦٩/٤
بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية
(الطبعة الأولى ١٩٦٩)
- (٣) طبعة قرارات النيابة العامة
في منازعات الحيازة
(الطبعة الأولى ١٩٨٠)
- (٤) بحث في الولاية على المال
في مدى سلطة الولي الطبيعي في الرجوع في الهبة
عند الرزق بمولود جديد
(الطبعة الأولى ١٩٨٠)
- (٥) مدى أحقية مشترى العقار بعقد ابتدائي
في مطالبة الغير بالثمار (الأجرة والريع)
(الطبعة الأولى ١٩٨٠)

(رابعا) تحت الطبع

- جرائم المباني
٢٤ جريمة ينص عليها قانون المباني
(الطبعة الثانية ١٩٩٥)
- دعوى القسمة
مراحل الدعوى من تحرير الصحيفة الى الطعن بالاستئناف
(الطبعة الأولى ١٩٩٥)

محتويات الكتاب

رقم البند	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	
(١)	الأهمية النظرية والعملية لموضوع الكتاب	٥
(٢)	تقسيم موضوع الكتاب	٦
	الفصل الأول	
	دعوى تصحيح الأحكام القضائية	
(٣)	تمهيد	١١
	المبحث الأول	
	اغفال المحكمة الفصل في بعض الطلبات الموضوعية	
(٤)	(أولا) تصحيح الأحكام المدنية	١٢
(٥)	المقصود بالاغفال	١٢
(٦)	المقصود بالمحكمة	١٥
(٧)	المقصود بالطلبات الموضوعية	٢٠
(٨)	اجراء التصحيح بصحيفة دعوى ، وليس بطلب ادارى أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم ، ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه	٣٢
(٩)	اجراء تصحيح اغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية بصحيفة دعوى تصحيح ، وليس بطلب ادارى	٣٢
(١٠)	اجراء تصحيح اغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية أمام ذات المحكمة ، وليس بالطعن على الحكم	٣٣
(١١)	اجراء تصحيح اغفال الفصل في بعض الطلبات الموضوعية بصحيفة ترفع بالطرق المعتادة ، وتتضمن اعلان الخصم للحضور لنظر الطلب والحكم فيه	٤٠
(١٢)	هل يجوز اجراء التصحيح بصحيفة دعوى مبتدأة ؟	٤٦
(١٣)	ميعاد دعوى التصحيح	٤٨
(١٤)	رسوم دعوى التصحيح	٥١
(١٥)	الحكم فى دعوى التصحيح	٥٢

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(١٦)	الطعن فى الحكم الصادر فى دعوى التصحيح	٥٤
(١٧)	امثلة لاغفال بعض الطلبات الموضوعية	٥٦
(١٨) ١ -	اغفال طلب الريع	٥٧
(١٩) ٢ -	اغفال طلب الفوائد	٥٩
(٢٠) ٣ -	اغفال تحديد قيمة التعويض	٦٢
(٢١) ٤ -	اغفال طلب التعويض الموروث	٦٥
(٢٢) ٥ -	اغفال الرسم الايجارى على الشاغلين	٦٧
(٢٣) ٦ -	اغفال طلب دعوى الضمان	٦٩
(٢٤) ٧ -	اغفال طلب التدخل	٧١
(٢٥) ٨ -	اغفال طلب صحة بيع منزل	٧٢
(٢٦) ٩ -	اغفال طلب تسليم عقار	٧٣
(٢٧) ١٠ -	اغفال طلب رصيد الأجازات	٧٣
(٢٨)	أمثلة لاغفال ما لا يعد من الطلبات الموضوعية	٧٥
(٢٩) ١ -	اغفال الرد على دفع شكوى أو موضوعى أو بعدم القبول	٧٦
(٣٠) ٢ -	اغفال الرد على طلب يتعلق بشكل الاجراءات	٧٩
(٣١) ٣ -	رفض المحكمة ما عدا ذلك من الطلبات	٧٩
(٣٢) ٤ -	اغفال طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل ،	
(٣٣) ٥ -	أو الاعفاء من الكفالة	٨٢
	اغفال طلب تنفيذ الحكم بموجب مسودته ،	
	وبغير اعلانه	٨٥
(٣٤) ٦ -	اغفال تعيين الخصم الملزم بمصروفات الدعوى ،	
	أو الزام الخصم المدخل للحكم فى المواجهة بها	٨٦
(٣٥) ٧ -	اغفال طلب يخرج عن ولاية القضاء المستعجل	٨٩
(٣٦) ٨ -	عدم بحث شق آخر ضد خصم آخر	٩١
(٣٧) ٩ -	الرفض الضمنى للمنازعة على مساحة العقار	٩٣
(٣٨) ١٠ -	استبعاد قيام الخطأ العقدى	
	وتقدير قيام الخطأ التقصىرى	٩٥
(٣٩)	نموذج صحيفة دعوى تصحيح حكم مدنى	٩٨
(٤٠) (ثانيا)	تصحيح الأحكام الجنائية	١٠٢
(٤١)	امثلة لاغفال بعض الطلبات الموضوعية	١٠٤

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(٤٢) ١ -	اغفال الفصل فى الدعوى المدنية	١٠٥
(٤٣) ٢ -	اغفال المنطوق عقوبة أحد المتهمين	١٠٨
(٤٤)	أمثلة لاغفال ما لا يعد من الطلبات الموضوعية	١١٠
(٤٥) ١ -	اغفال عبارة « بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا	١١١
(٤٦) ٢ -	اغفال سماع شهود الاثبات	١١٢
(٤٧) ٣ -	اغفال اسم المدعى المدنى المقضى له بالتعويض وعلاقته بالمجنى عليه أو صفته	١١٣
(٤٨) ٤ -	اغفال تاريخ اصدار الحكم	١١٤
(٤٩) ٥ -	اغفال تاريخ وقوع الجريمة فى الحكم	١١٥
(٥٠) ٦ -	اغفال المادة التى حوكم المتهم بمقتضاها	١١٥
(٥١) ٧ -	اغفال الحكم الاستثنافى - الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى - المادة المنطبقة التى كان قد أغفلها الحكم الابتدائى	١١٦
(٥٢) ٨ -	اغفال الحكم الاستثنافى - الذى أخذ بأسباب الحكم الابتدائى - مكان ارتكاب الجريمة الذى كان قد أغفله الحكم الابتدائى	١١٦
(٥٣) ٩ -	اغفال موجبات الرأفة والمادة الخاصة بها عند توقيع عقوبة مخففة على المتهم	١١٧
(٥٤)	نموذج صحيفة دعوى تصحيح حكم جنائى	١١٧
(٥٥) (ثالثا)	تصحيح الأحكام الادارية	١١٧
(٥٦)	نموذج صحيفة دعوى تصحيح حكم ادارى	١٢٤
(٥٧) (رابعا)	تصحيح الأحكام الشرعية	١٢٧
(٥٨)	نموذج صحيفة استئناف حكم شرعى	
١٢٨	أغفل الفصل فى طلب بدل فرش وغطاء	
المبحث الثانى		
الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم		
(٥٩) (أولا)	تصحيح الأحكام المدنية	١٣١
(٦٠)	اجراء تصحيح الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم	
١٣٢	يكون بطريق التماس إعادة النظر	

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(٦١)	شروط التماس إعادة النظر	١٣٧
(٦٢) ١ -	أن يكون الحكم صادرا بصفة انتهائية	١٣٨
(٦٣) ٢ -	أن تحكم المحكمة دون قصد منها	١٤٠
(٦٤) ٣ -	ألا يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها	١٤٣
(٦٥) ٤ -	أن تكون العبرة بالطلب المطروح من الخصم ، لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له	١٤٤
(٦٦)	ميعاد التماس إعادة النظر	١٤٦
(٦٧)	المحكمة المختصة بنظر الالتماس	١٤٧
(٦٨)	أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم	١٥٠
(٦٩) ١ -	قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بتغيير سبب الدعوى	١٥٠
(٧٠) ٢ -	تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم رغم عدم انكار صاحب الشئآن وكالة وكيله	١٥٢
(٧١) ٣ -	تعرض المحكمة للوفاء بكامل ثمن المبيع فى دعوى صحة التعاقد دون دفع من البائع	١٥٣
(٧٢) ٤ -	قضاء المحكمة من تلقاء نفسها بوجود المانع الأدبى	١٥٤
(٧٣) ٥ -	قضاء المحكمة بالطلب الذى قرر الخصوم النزول عنه	١٥٥
(٧٤) ٦ -	تعرض محكمة الاستئناف لغير ما رفع عنه الاستئناف	١٥٦
(٧٥)	أمثلة لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم	١٥٩
(٧٦) ١ -	الحكم فى المسائل المتعلقة بالنظام العام	١٥٩
(٧٧) ٢ -	القضاء بما يدخل فى السلطة التقديرية للقاضى المدنى	١٦٠
(٧٨)	الطعن فى الحكم الصادر فى التماس إعادة النظر	١٧٣
(٧٩)	نموذج صحيفة التماس إعادة النظر	١٧٥
(٨٠) (ثانيا)	تصحيح الأحكام الجنائية	١٧٩
(٨١)	أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم	١٧٩
(٨٢) ١ -	تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها السبب المقامة عليه الدعوى المدنية أمامها	١٨٠
(٨٣) ٢ -	تغيير المحكمة الاستئنافية سبب الدعوى المدنية من المسئولية التقصيرية الناشئة عن جنحة الى المسئولية القانونية الناشئة عن عقد الوكالة	١٨١
(٨٤) ٣ -	تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها	

رقم البند	الموضوع	الصفحة
	سبب الدعوى المدنية	
(٨٥) ٤ -	تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها	١٨٢
	الأساس القانونى لمساءلة المدعى عليه فى الدعوى المدنية من المساءلة عن فعله الشخصى	
(٨٦) ٥ -	تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها	١٨٢
	الأساس القانونى لمساءلة المسئول عن الحقوق المدنية من المساءلة عن فعل تابعه	
	الى المساءلة عن فعله الشخصى	١٨٢
(٨٧) ٦ -	تغيير المحكمة الجنائية من تلقاء نفسها أساس الدعوى المدنية من مطالبة والد المجنى عليه بالتعويض عن نفسه الى المطالبة بصفته وليا طبيعيا على ولده	١٨٣
(٨٨)	أمثلة لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم	١٨٣
(٨٩) ١ -	المطالبة بالتعويض على اعتبار الواقعة قتل خطأ ثم القضاء بالتعويض على اعتبار الواقعة اصابة خطأ	
	لحاو الأوراق مما يفيد أن الواقعة أدت الى الوفاة	١٨٤
(٩٠) ٢ -	عدم تقيد المحكمة بالأدلة المباشرة دون غيرها	
	حقها فى استخلاص الحقائق القانونية مما قدم اليها من الأدلة غير المباشرة	
	ما دام ذلك يتفق مع العقل والمنطق	١٨٥
(٩١) (ثالثا)	تصحيح الأحكام الادارية	١٨٦
(٩٢)	أمثلة الحكم بأكثر مما طلبه الخصوم	١٨٧
(٩٣)	أمثلة لما لا يعد حكما بأكثر مما طلبه الخصوم	١٨٨
(٩٤) (رابعا)	تصحيح الأحكام الشرعية	١٩٠

المبحث الثالث

تفسير الغموض أو الابهام فى الأحكام

(٩٥)	تمهيد	١٩٢
(٩٦)	المقصود بدعوى التفسير	١٩٣
(٩٧)	شروط دعوى التفسير	١٩٤

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(٩٨)	كيفية رفع دعوى التفسير	١٩٧
(٩٩)	المحكمة المختصة بدعوى التفسير	١٩٩
(١٠٠)	إبعاد دعوى التفسير	٢٠٢
(١٠١)	رسوم دعوى التفسير	٢٠٣
(١٠٢)	كيفية اجراء التفسير	٢٠٥
(١٠٣)	طبيعة الحكم الصادر بالتفسير	٢٠٨
(١٠٤)	كيفية الطعن فى الحكم الصادر بالتفسير	٢٠٩
(١٠٥)	أمثلة لتفسير الأحكام	٢١١
(١٠٦)	أمثلة لما لا يقبل التفسير	٢١٣

الفصل الثانى

دعاوى تصحيح قيود الأحوال المدنية

(١٠٧)	تمهيد	٢١٧
-------	-------	-----

المبحث الأول

قيود الأحوال المدنية العشرة

(١٠٨)	تمهيد	٢١٨
(١٠٩)	١ - الجنسية	٢١٩
(١١٠)	٢ - الديانة	٢٢٨
(١١١)	٣ - التصديق	٢٣٣
(١١٢)	٤ - الطلاق	٢٣٦
(١١٣)	٥ - التطليق	٢٤٥
(١١٤)	٦ - التفريق الجسماني	٢٥٥
(١١٥)	٧ - اثبات النسب	٢٦٣

المبحث الثانى

القيود الأخرى

(١١٦)	تمهيد	٢٦٩
(١١٧)	١ - الجنسية	٢٦٩
(١١٨)	٢ - الديانة	٢٧٩
(١١٩)	٣ - المهنة	٢٩٠

رقم البند الموضوع الصفحة

(١٢٠) ٤ - الاعلام الشرعى ٢٩٤

من ١٢١ - ١٢٤ ملغى

الفصل الثالث

طلبات تصحيح الأحكام القضائية

(١٢٥) تمهيد ٣٠٥

المبحث الأول

الأخطاء المادية البحتة

(١٢٦) (أولا) تصحيح الأحكام المدنية ٣٠٦

(١٢٧) المقصود بالأخطاء المادية البحتة ٣٠٦

(١٢٨) شروط الأخطاء المادية البحتة ٣٠٨

(١٢٩) الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح ٣١١

(١٣٠) المحكمة المختصة بطلب التصحيح ٣١٢

(١٣١) ميعاد طلب التصحيح ٣١٥

(١٣٢) رسوم طلب التصحيح ٣١٦

(١٣٣) كيفية اجراء التصحيح ٣١٨

(١٣٤) أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية البحتة ٣١٨

(١٣٥) ١ - ورود اسم أحد القضاة ممن لم يسمعوا المرافعة

ضمن أعضاء الهيئة التى أصدرته

فى ديباجة الحكم خطأ مادى ٣١٩

(١٣٦) ٢ - انتهاء الحكم فى أسبابه

الى وجوب الزام المستأنفين بالفوائد

ثم خلو المنطوق من النص عليها خطأ مادى ٣١٩

(١٣٧) ٣ - ورود قيمة الأجرة الحقيقية

التي قررتها لجنة التقدير للشقة

بمبلغ ١٤ ج و ٥٠٠ م فى مدونات الحكم

ثم ذكرها بمبلغ ١٤ ج و ٧٠٠ م فى المنطوق خطأ مادى ٣٢٠

(١٣٨) ٤ - ايراد الحكم فى مدوناته ،

مقدار الأرض الذى يتعين استبعاده

من نطاق الالتزام بالتسليم ،

رقم البند	الموضوع	الصفحة
	والباقي الذي يقضى فيه بالتسليم ، ثم ايراده فى المنطوق تسليم المقدار الأول بدلا من المقدار الثانى خطأ مady	٣٢١
(١٣٩) ٥ -	ورود التاريخ الحقيقى لأمر الحجز التحفظى فى مدونات الحكم وهو ١٩٧١/١/٢٥ ثم ذكره فى المنطوق ١٩٧١/١١/٢٥ خطأ مady	٣٢٢
(١٤٠) ٦ -	تحديد جملة التعويض فى الأسباب بمبلغ ١٠٠٠ ج ، والقول بأن لكل من المطعون ضدهما ٧٥٠ جنيه ، ثم جريان المنطوق على الزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ١٥٠٠ جنيه مناصفة بينهما	٣٢٢
(١٤١) ٧ -	الاجمالى الوارد بالأسباب خطأ مady عدم اضافة كلمة « عليه » الى كلمة « المستأنف » يعد خطأ ماديا من جانب محكمة الاستئناف ،	٣٢٢
(١٤٢) ٨ -	تملك هى تصحيحه عملا بالمادة ١٩١ مرافعات ورود الاسم الصحيح للمورثة فى كل مواضع الحكم ، ثم ذكر اسم الابن خطأ فى المنطوق ،	٣٢٣
(١٤٣) ٩ -	هو من قبيل الخطأ المady أخذ الحكم فى مدوناته بتقرير الخبر الذى أثبت اسمى الطاعنين والمبلغ المستحق قبلهما سقوط هذين البيانين خطأ مady	٣٢٤
(١٤٤) ١٠ -	امثلة لما لا يعتبر خطأ ماديا	٣٢٥
(١٤٥) ١ -	اجراء تغيير كامل فى منطوق الحكم لا تملكه المحكمة ويتعين نقض قرارها واعتباره كأن لم يكن لحطئه فى القانون	٣٢٥
(١٤٦) ٢ -	الزام الخصم فى المواجهة بمصروفات الدعوى عدم امكان الرجوع الى المحكمة لتصحيحه بالزام خصم آخر لها ، لأن ذلك يعتبر	٣٢٧
(١٤٧) ٣ -	تغيرا فى منطوق الحكم غير جائز قانونا عدم الادعاء بوقوع أخطاء مادية فى الحكم تعييبه بعدم الرد على أسباب الطعن تفصيلا	٣٢٧

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(١٤٨) ٤ -	هو مجادلة فى المسائل القانونية غير جائزة . . . جريان منطق الحكم فى ظاهره لصالح الخصم ولكن أسبابه الأساسية المكملة للمنطوق	٣٢٧
(١٤٩)	نموذج طلب تصحيح حكم مدنى . . . تتضمن تحميله بالتزامات جديدة	٣٢٨
(١٥٠) (ثانيا)	تصحيح الأحكام الجنائية . . .	٣٢٩
(١٥١)	أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية البحتة . . .	٣٣٢
(١٥٢) ١ -	وصف المنطوق ترتيب المتهم الرابع (صاحب المقهى) بأنه المتهم الثانى خطأ ماذى ، لورود الأسباب بمعاقة المتهمين الثلاثة الأول (لاعبى القمار) ، ولأن الغلق لابد ينصرف لمقهى المتهم الرابع ، وليس للمتهم الثانى لاعب القمار . . .	٣٣٣
(١٥٣) ٢ -	تضمنين مسودة الحكم الأخذ بالثابت بالتحقيقات عبارة « ان انحرف يسارا » ، وليس « انه انحرف يسارا » ، كما نقلها أمين السر عند تحريره الحكم ، خطأ ماذى	٣٣٣
(١٥٤) ٣ -	خلوص الحكم الى صحة مقارفة المتهم لجريمة السرقة التامة استهلال الحكم وضعف التهمة بلفظ « الشروع » ،	٣٣٤
(١٥٥) ٤ -	زلة قلم أثناء التدوين . . . ثبوت القيمة الحقيقية للغرامة بمخضر الجلسة خمسمائة جنيه ،	٣٣٥
	ذكر فى النسخة الأصلية للحكم ثلاثة آلاف جنيه خطأ ماذى من الكاتب عند التدوين . . .	٣٣٥
(١٥٦)	مثال لما لا يعد خطأ ماديا : معافية المتهم خطأ بالأشغال الشاقة بدلا من السجن ، عدم جواز تعديله أو تصحيحه من المحكمة التى أصدرته لزوال ولايتها . . .	٣٣٦
(١٥٧) (ثالثا)	تصحيح الأحكام الادارية . . .	٣٣٧
(١٥٨)	أمثلة لتصحيح الأخطاء المادية . . .	٣٣٨

رقم البند	الموضوع	الصفحة
(١٥٩)	أمثلة لما لا يعد خطأ ماديا	٣٤١
(١٦٠)	(رابعا) فى الأحكام الشرعية	٣٤٣
(١٦١)	أمثلة لتصحيح الأحكام الشرعية	٣٤٤
	المبحث الثانى	
	الطعن فى قرار التصحيح	
(١٦٢)	تمهيد	٣٤٦
(١٦٣)	(أولا) الطعن فى قرار قبول التنظيم	
	إذا تجاوزت المحكمة الحق فى التصحيح	
٣٤٦	بطرق الطعن الجائزة فى الحكم موضوع التصحيح	
(١٦٤)	أمثلة لتجاوز المحكمة الحق فى التصحيح	٣٤٧
(١٦٥)	(ثانيا) القرار الصادر برفض التصحيح	٣٥٠
(١٦٦)	أمثلة القرار الصادر برفض التصحيح	٣٥٢
	الفصل الرابع	
	طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية	
(١٦٧)	تمهيد	٣٥٥
	مبحث واحد	
	تصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى	
(١٦٨)	تمهيد	٣٥٦
(١٦٩)	المقصود بقيود الأحوال المدنية الأخرى	٣٥٧
(١٧٠)	الطريق الواجب اتباعه لاجراء التصحيح	٣٥٨
(١٧١)	الجهة المختصة باجراء التصحيح	٣٥٩
(١٧٢)	ميعاد طلب التصحيح	٣٥٩
(١٧٣)	رسوم طلب التصحيح	٣٦٠
(١٧٤)	كيفية اجراء التصحيح	٣٦٠
(١٧٥)	أمثلة لتصحيح قيود الأحوال المدنية الأخرى	٣٦١
-	قانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤	
-	فى شأن الأحوال المدنية	٣٦٥
-	المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤	٣٨٥
-	كتب وأبحاث للمؤلف	٣٩٧
-	الفهرس	٤٠٣

رقم الايحاء ٧٩٠٠/١٩٩٤

I. S. B. N

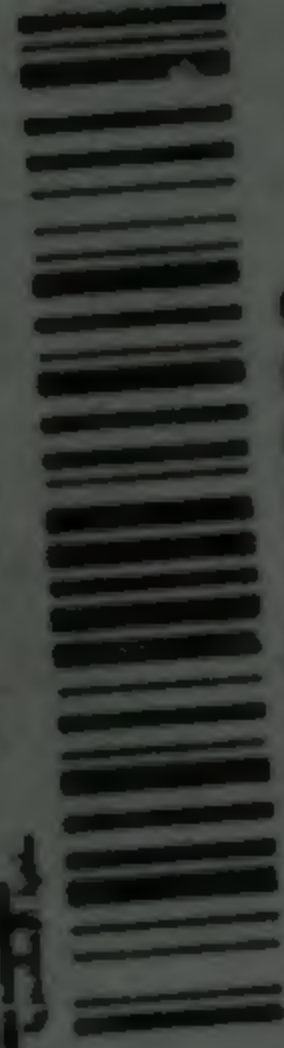
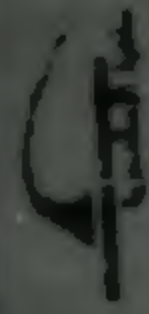
977 — 03 — 9740 — 7

مطبعة أطلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٥٧٨٧٧٩٧ - القاهرة

Bibliotheca Alexandrina



0647966